حلول المنن

ورفع الفتن

أو

إرشادُ الصُّحْبَةِ والرُّفْقَةِ

إلى حُكْمِ وَصْمِ النَّاسِ بالصَّعَافِقَةِ

- دراسَةَ تأصيلَية -

تأليف

شوقي بن عوّاد العُوَيْسي



الطبعة الأولى

جمادى الأولى ١٤٤٣ هـ - ٢٠٢٢ م

مصححة ومنقحة

بريد المؤلف:

awissi.ch@gmail.com

قال الأوزاعي رحمه الله:

« إذا ظهرت البدعُ، فلمْ يُنْكِرْها أهلُ العلمِ، صارتْ سُنَّةً »

(شرف أصحاب الحديث (ص ٤١ -رقم ١٨) للخطيب البغدادي)

وقال عبد الكريم أبو أمية رحمه الله:

« لَأَنْ أَرُدَّ رَجُلاً عنْ رَأْيٍ سَيِّءٍ

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنِ اعْتِكَافِ شَهْرٍ »

(البدع والنّهي عنها (ص ٢٧) لابن وضّاح القرطبي)

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

« لا بُدَّ للمنحرفين عن سنّته ﷺ أنْ يعتقدوا

فيهم نقصًا يذمّونهم به، ويسمّونهم بأسماء مكذوبة »

(الفتوى الحموية الكبرى -ص ٢٢٢-٢٢٥)

وعن محمّد بن كعب القُرَظي رحمه الله قال:

«مَنْ أصلح بين قوم، فهو كالمجاهد في سبيل الله».

(مداراة النّاس لابن أبي الدّنيا ص ١٢٠ -رقم ١٥١)

المُقَدِّمَة

إنّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده اللهُ فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمدًّا عبده ورسوله ﷺ.

أمّا بعد، فهذا كتابي «حُلولُ المِنَنِ ورفعُ الفِتَنِ»، أو «إرشاد الصُّحبة والرُّفقةِ إلى حكم وَصْمِ النّاس بالصّعافقة» أقدّمه للقرّاء راجيًا المثوبة من الله ﷻ، وراجيًا منه أنْ يرزقني الإخلاص والسّداد في سائر أعمالي وأقوالي.

ولا يخفى ما حدث في هذا الزمان من الدّعوة إلى تصنيف النّاس إلى «**صعافقة**» وغير «**صعافقة**»، وما قام به أنصار هذه الدّعوة من أعمال، وما نطقوا به من أقوال؛ وقد تبنّاها ورفع لواءها الشّيخ محمّد بن هادي المدخلي ومَنْ مشى على خطاه؛ كما لا يخفى تحذير الشّيخ ربيع بن هادي المدخلي من هذه الدعوة ومن عواقبها؛ ولا يخفى أيضًا أنّ فُرْقَةً شديدةً حدثت بسبب هذه الدعوة في أوساط المنتسبين إلى السّلف الصالح.

والفُرقة التي حصلت عند قيام هذه الدّعوة ترفقها أيضًا -غالبَ الأحيان- حيرةٌ شديدةٌ في أوساط الشباب حيث يتساءل الواحد منهم: ما الواجب على السّنّي الصادق فعلُه واعتقاده؟ ثمّ ما حكم هذه الدعوة: فهل يجب -الآنَ- على المسلم اعتناقُها وتصنيفُ جميع السّلفيين إلى «صعافقة» وغير «صعافقة» وإلاّ أَثِم؟ أو -على خلاف ذلك- يجب عليه إنكارها والتّحذير منها، وإذا خاض فيها أثم؟ ومن ثمّ يكون الواجب عليه التّوبة والاستغفار؟

وقبل خوض الموضوع، لا بدّ أنْ ننبّه إلى أمر هو في غاية الأهمّيّة، وهو أنّ كلّ صالح فاضل لا ينأى عن طلب الحقّ وحبّه والتّشبّث به؛ وأمّا سَفِلَة النّاس وخسيسهم فيركنون إلى الرّاحة والدَّعَةِ:

فإذا تعارض -عند هذا الصّنف- طلبُ الحقّ واتّباعه مع ما عهدوه وأَلِفوه ونشأوا عليه، أعرضوا عنه؛ ولو أنّ النّاس إذا ظهر لهم الحقّ اتّبعوه، لحَصَلَ لهم به نُبْلٌ وفضلٌ فوق الفضل الّذي كانوا عليه قبلُ؛ ولكنّ كثيرًا من النّاس يؤثرون الهوى والدّنيا على الحقّ واتّباعه بسبب المشقّة[1] المترتّبة عليه. ولهذه الأسباب يعيش المَرْءُ -دهرَه- مشركًا ويموت مشركًا؛ ويعيش الرّافضيُّ -دهرَه- رافضيًّا ويموت على الرّفض؛ ويعيش الصّوفي الطّرقي -دهرَه- غيرَ راغِبٍ في البحث عن الحقّ، لا يقبلُ مخالفةَ الطريقة التي أَلِفَها، ولا يرضى أنْ يتخلّى عن طقوسِ آبائه وعاداتِهم. فيموت من يموت منهم جاهلاً بالسّنّة معاديًا لها، بل معاديًا للتّوحيد الذي نزل به جبريل عليه السلام وهو يحسب -أي هذا المنحرف عن الجادّة- أنّه يُحسنُ صُنْعًا وأنّه سيموت على الحقّ؛ وأمّا خيرة الناس: فَقُدْوَتُهم في البحث عن الحقّ والتمسّك به النّبيّ ﷺ وصحابته رضي الله عنهم، ثمّ من اتّبعهم بإحسان من أعلام الأمّة المرضيّين، وكلّ من اقتفى آثارهم.

قال العلاّمة عبد الرحمن بن يحيى المعلّمي اليماني رحمه الله ناصحًا عامّة المؤمنين:

«يستحضر أنّه على فرض أن يكون فيما نشأ عليه باطل، **لا يخلو عن أن يكون قد سلف منه تقصير أو لا؟** فعلى الأولى: إنِ استمرّ على ذلك كان مستمرًّا على النّقص، ومُصرًّا عليه، ومزدادًا منه؛ وذلك هو نقص الأبد وهلاكه! **وإنْ نظر، فتبيّن له الحقّ، فرجع إليه حاز الكمال**، وذهبت عنه معرّةُ النّقص السابق: فإنَّ التوبةَ تَجُبُّ ما قبلها، والتّائب من الذّنب كمَن لا ذنبَ له؛ وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾﴾ [البقرة: ٢٢٢]. وفي الحديث: «كلّكم خطّاؤون، وخير الخطّائين التّوابون»[2]. وأمّا الثاني: وهو أنْ لا يكون قد سبق منه تقصير، **فلا يلزمه بما تقدّم منه نقصٌ يُعاب به البتّةَ؛ بلِ المدارُ على حاله بَعْدَ أنْ يُنبَّه؛ فإنْ تنبّه وتدبّر، فعرف الحقّ فاتّبعه فقد فاز؛**

---

[1] والمهتدي ييّسر عليه ربّ العالمين ما قد يشقّ عليه ويهوّنه عليه ويعينه.

[2] أخرجه الترمذي وغيره بلفظ: «كلّ بني آدم خطّاء، وخير...». وسنده حسن. (وهذه الحاشية من الشيخ الألباني في الكتاب الأصل «القائد إلى تصحيح العقائد»).

وكذلك إنِ اشتبه عليه الأمرُ فاحتاط؛ وإنْ أعرض ونفر، فذلك هو الهلاكُ»[١].

وقال قبل ذلك بأسطر:

«فَتِّشْ نفسَك تجِدْكَ مُبْتلًى بمعصية أو نقص في الدِّين، وتجدْ مَن تُبغضُه مبتلًى بمعصية أو نقصٍ آخر ليس في الشرع بأشدَّ ممّا أنتَ مبتلًى به! فهل تجدُ استشناعَك ما هو عليه مساويًا استشناعَك ما أنتَ عليه، وتجدْ مقتَكَ نفسَك مساويًا لمقتِك إيّاه؟

وبالجملة، فمسالكُ الهوى أكثرُ مِن أنْ تُحصى؛ وقد جرّبتُ نفسي أنّني ربّما أنظر في القضية زاعمًا أنّه لا هوى لي فيلوح لي فيها معنًى، فأقرّره تقريرًا يُعجبني، ثمّ يلوح لي ما يخدش في ذلك المعنى، فأجدُني أتبرّم بذلك الخادش، وتُنازعني نفسي إلى تكلّف الجواب عنه وغضّ النّظر عن مناقشة ذلك الجواب؛ وإنّما هذا لأنّي -لّما قرّرتُ ذلك المعنى أوّلاً تقريرًا أعجبني- صرتُ أهوى صحَّتَه؛ هذا مع أنّه لم يعلمْ بذلك أحدٌ من النّاس، فكيف إذا كنتُ قد أذَعْتُه في النّاس، ثمّ لاح لي الخَدَشُ؟ فكيف لو لمْ يَلُحْ لي الخدش، ولكنّ رجلاً آخر اعترض عليّ به؟ فكيف لو كان المعترض ممّن أكرهه؟»[٢]. انتهى كلام المعلّمي اليماني رَحِمَهُ اللهُ.

وجاء رجل إلى عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فقال له: «يا أبا عبد الرّحمن، علّمني كلماتٍ جوامعَ نوافعَ»، فقال:

«اعبد الله ولا تشرك به شيئًا، وزُلْ مع القرآن حيث زال؛ ومن جاءك بالحقّ، فاقبل منه وإنْ كان بعيدًا قصِيًّا؛ ومن جاءك بالباطل، فاردده وإنْ كان قريبًا حبيبًا»[٣].

وفي «الحلية»: «ومن جاءك بالحقّ، فاقبل منه وإنْ كان بعيدًا **بغيضًا**»[٤].

---

[١] «القائد إلى تصحيح العقائد» (ص ٣٣) بتحقيق العلاّمة محمّد بن ناصر الدين الألباني -رحمه الله رحمة واسعة-.

[٢] «القائد إلى تصحيح العقائد» (ص ٣٢).

[٣] «مسند ابن الجعد» (١/ ٣٢٦- رقم ٢٢٣٤).

[٤] «الحلية» (١/ ١٣٤).

وقد يَعْجَبُ المرءُ من دقّةِ تفتيش المعلّمي اليماني نفسَه بحثًا عن حظوظ الهوى؛ ولكنْ، مَن له أدنى اطّلاع على سير الصالحين السّالفين، لا يعجبُ من هذا الورع لأنّ المؤلّف الشيخ المعلِّمِيّ رَحِمَهُ اللَّهُ إنّما يحكي ورعهم ويقتدي بهم في ذلك؛ وإنّما العجبُ -كلَّ العجبِ- ممّن يدّعي اتّباع السلف، وقلمُه يسيل، ولسانه ينطق بما يدلّ على قلّة الورع ومخالفة نهج السّلف.

و قد اشتدّ البلاءُ في زماننا حيث صار لكلّ حَدَثٍ وصبيّ آلةٌ -من هذه الهواتف النّقالة وغيرها- يعبثون بها ويكتبون وينشرون ما يهوون ويترأّسون! حتّى فَشَتِ الكتابةُ، وتحقّق قولُ النّبيّ ﷺ: «بين يديّ السّاعةِ: تسليمُ الخاصّةِ، وفُشوُّ التّجارة حتّى تُعينَ المرأةُ زوجَها على التّجارة، وقطعُ الأرحام، **وفُشوُّ القلم**، وظهورُ الشّهادةِ بالزّور، وكتمانُ الشّهادةِ الحقَّ»[1].

قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: «والحديث من أعلام نبوّته ﷺ، لأنَّ كلَّ ما فيه قد تحقّق في عصرنا، وبخاصّة «فشوّ القلم»، أي: الكتابة»[2].

قال الشيخُ رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الكلامَ سنة ١٤١٣ هـ (١٩٩٣م) في الزمان الذي ظهرت[3] فيه الشبكة العنكبوتية الرّقمية (الإنترنت) في أوساط النّاس؛ ولكنْ، لم تكن قد انتشرت -بعدُ- في العالم؛ فلم يكن كلام الشيخ إلاّ عن الصحف -الجرائد الورقية- والكتب: فكيف لو أدرك رَحِمَهُ اللَّهُ زمنَ الهواتف الذكيّة -كما يُقال عنها- والشّبكات الاجتماعية والإنترنت بمتناول الجميع -مِنَ الصِّبَى إلى الهَرَمِ-

---

[1] رواه الإمام البخاري في «الأدب المفرد» وصحّحه الشيخ الألباني في «صحيح الأدب المفرد» (ص ٤٠١-٤٠٢-رقم ٨٠١) و«السلسلة الصحيحة» (٦/ ٦٣٣- رقم ٢٧٦٧)، وذكر له فيها شواهد.

[2] حاشية «صحيح الأدب المفرد» (ص ٤٠٢)؛ وأفاد في «السلسلة الصحيحة» (٦/ ٦٣٥) أنّ الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ فسّره كذلك بـ«الكتابة»». وقد وجدته في تحقيقه لـ«لمسند» (٤/ ٦٥-رقم ٣٨٧٠-حاشية).

[3] والظهور غير الميلاد؛ فإنّ الإنترنت كان قد ولد عُقودًا قبل هذا التاريخ، ولكنْ كان ميدانه مقتصراً على الميدان العسكري في بعض البلدان الغربية خاصّة ثمّ انتقل تدريجيًا إلى الجامعات والمؤسسات الحكومية الأمريكية أوّلاً ثمّ الغربية؛ ثمّ فُتح لباقي البلدان والفئات من الناس. فالمقصود: ظهوره لأوّل مرّة في الجامعات الغربية ثمّ البيوت والمحلاّت والأسواق في باقي بلدان العالم شيئًا فشيئًا.

؟! والله يعلم أيَّ مدى سيبلغه فشوّ الكتابة في المستقبل وما مدى الشرّ الّذي سيُحدثه؟ وماذا سيبلغُ إفساد الباطنية والأعداء وجهلة المسلمين وفسقتهم -دفع الله شرّ المفسدين كلّهم وكيدهم-؟!

وثمّةَ فائدةٌ مليحةٌ: وهي أنَّ إقرانَ النّبيّ ﷺ -في الحديث السّالف الذّكر- فشوَّ القلم بالمنكراتِ والكبائرِ، لدليلٌ على أنّ أثرَ هذا الفشوّ سيّء على الأمّة بدرجة بالغة. لأنّه قد يعترض معترض، فيقول: إنّ فشو القلم -بانتشار الطباعة وتطوّر الإنترنت خاصّة- فيه فوائدُ ومصالحُ وتبادلٌ للمعلومات، فكيف يعابُ؟! فالجواب: إنّ هذا الجانبَ لا يُنكره عاقلٌ، ولا ينهى عنه منصفٌ؛ **ولكنَّ العبرةَ كلّ العبرةِ بميزان المصالح والمفاسد ورجحانها** بعد هذا الفشوّ؛ وهذا الفشوّ -إنْ قصَرْنا حديثَنا على الجانب الديني منه- قد جلب إلى الأمّة الفُرقةَ وانتشارَ البدعِ وظهورَها، بل ظهورَ الكفر والإلحاد؛ فلو كان هذا الإنترنت بين أيدي الأتقياء العقلاء الخبراء من أهل السّنّة فحسب، لمنعوا المبتدعة والسّفهاء والجهلة مِنْ أَنْ تكون لهم منابرُ يفسدون بها عقائدَ النّاس ويشوّشون عليهم دينهم، ناهيك عن منعهم مواقع الكفر والشرك لو كان الأمر لهم؛ كما أنّهم كانوا يمنعون -لو كان ذلك لهم- أنْ تكون هناك مواقعُ للفساد تدعو إلى الفواحش وسوء الأخلاق. ولكنّ الأمر كما نرى! فكيف لا يُتيقّن كونُ هذا الأمر من الشرّ ومن علامات قرب الساعة -كما أخبر به النّبيّ ﷺ -؟

وعلى هذا، فإنّ من أوجب الواجبات الدّينية على المسلمين في هذا الزمان أنْ يتعاونوا على سدّ باب هذا الشرّ العظيم -أي فشوّ الباطل وأهله-؛ والسبيلُ إليه يكون بالأمور التّالية:

- إعانة العلماء السنّيين الربّانيين ومؤازرتهم لتأسيس مواقعَ إلكترونية خاصّة بهم -تكون محميّةً ومحصّنةً رقميًا حتّى لا يتمّ اختراقها وإفسادها- لدفع تشويش دعوة الحقّ؛ ثمّ إحالة الناس عليها وتعريفهم بها وحثّهم على الاستفادة منها، مع مراعاة منازل العلماء ومراتبهم واختصاصاتهم. ومناصحة كلّ من صدّ عن الرّاسخين حتّى يتوب، وإلاّ حُذِّرَ منه. ويكون هذا الأمر -لو حُقّقَ بإذن الله- هو من أعظم التّعاون على تحقيق قوله تعالى: ﴿فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ

لَا تَعۡلَمُونَ ﴿٤٣﴾ ﴾ [النحل: ٤٣] في هذا الزمان وفيما يُستقبل منه[١].

- تربية جميع المسلمين على عدم جواز أخذ الدين عمّن لم يزكّه علماء السنّة الربانيّين، لأنّ علماء السّلف نصّوا على ذلك وحذّروا من الأخذ عمّن هبّ ودبّ[٢]. وهذا الأمر به يتحقّق -إن شاء الله- حفظُ الدّين كما تحقّق إلى الآن، وبه يُصانُ من التّبديل والتحريف -المتعمّدين وغير المتعمّدين-، وإنْ كان جُلّ المسلمين يستهينون بهذا الباب أو يجهلونه.

فإذا تمّ هذان الأمران بإذن الله، لم يضرَّ الناسَ حينئذ كثرةُ المواقع، ولا كَيْدُ اليهود والنصارى والمنافقين وغيرهم، ويصان بإذن الله المسلمون ممّا قد يدسّه الأعداء بمكرهم، وينطلي على جهلة المسلمين، فيُحفظ الدّين بإذن الله من تحريف الغالين وتقصير الجافين.

قال ابن شاهين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «شرح مذاهب أهل السّنة»:

«وهذا فيه معنى لأهل العلم أيضًا، لأنّ الحقَّ لا يُحِقُّهُ إلاَّ مَنْ عَرَفَهُ، ولا يُبْطِلُ الباطلَ إلاّ مَنْ عَرَفَه؛ ولا يعرف الحقَّ من الباطل إلاّ أهلُ العلم؛ **فمعونةُ أهل الحقّ على حقّهم، ودفع أهل الباطل عن باطلهم من أفضل الأعمال، وهو عملٌ بالقرآنِ**، لأنّ الله يقول: ﴿ بَلۡ نَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَى ٱلۡبَٰطِلِ فَيَدۡمَغُهُۥ ﴿١٨﴾ ﴾ [الأنبياء: ١٨]، وقال: ﴿ لِيُحِقَّ ٱلۡحَقَّ وَيُبۡطِلَ ٱلۡبَٰطِلَ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُجۡرِمُونَ ﴿٨﴾ ﴾ [الأنفال: ٨]»[٣].

وقد يقول قائل: صرنا لا ندري من يُوثق به ومن لا يوثق! فكيف يتأتّى لنا أخذ الدّين عن

---

[١] وقد بذلت دُولٌ كافرةٌ جهودًا فعّالة للاستقلال بشبكتها المعلوماتية عن غيرها من البلدان المعادية تفاديًا لتبعيتهم لهم من حيث قد يُغلقون عليهم مواقعهم الإلكترونية، فيتضعضع أمنهم واقتصادهم، أو تُفرض عليهم أفكارهم وسياساتهم؛ والمسلمون أولى أنْ يسعوا لمثل هذا الأمر، نسأل الله أنْ يردّنا إلى ديننا الصّحيح وأنْ يرفع ذلّنا، والله المستعان.

[٢] انظر مقدّمة «صحيح مسلم» (ص ٨- باب في أنّ الإسناد من الدين)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٢/ ١٢- باب في الأخبار أنّها من الدّين والتحرّز والتوّقي فيها).

[٣] «شرح مذاهب أهل السّنة» (ص ٣٨).

الثّقات؟

فالجواب أنْ يُقال: هذا هو عينُه دليلٌ على نجاح دعوة أهل البدع وتشويش أهل الجهل على النّاس؛ فلو كان النّاس لا يَصْغون للمجاهيل ولا يأخذون العلم إلاّ عن جباله لم يضلّوا الطريق؛ ولا يُعْقلُ أن يَتْرُكَ المؤمنُ -ولو بلغ من الجهل ما بلغ- العلماءَ الكبارَ عند قدرة الرّجوع إليهم ليأخُذَ -مثلاً- عن شيخ رافضي ملبّس أو مشعوذ فصيح إذا كان يعلم حقيقة أمرهم ومنزلتهم! وتمييز أهل الفضل من المبطلين قد يستطيعه أيُّ أحدٍ لو بذل جُهدًا يسيرًا وسعى لطلب الحقّ؛ ولكن قد يكون أعسرَ ما يكون عند الفتن! وهذا نظير ما يقع في أمور الدّنيا، حيث قد يوفّق من يبحث عن الماهر الحاذق من الأطبّاء والصُنّاع فيسلك لمعرفة ذلك الوسيلة الصّحيحة؛ لكن إنْ كثر الكذب والغشّ في البلدة، تعب النّاس وأُكلت أموالهم بالباطل، واستشرى الفساد.

كذلك لا يُتصوّر أنْ يتقصّدَ عاقلٌ تَرْكَ أئمّةِ العلم والتقوى واستبدالهم بقُصّاصٍ مثلاً، ولو حملوا الشهادات وملكوا المواقع، إذا كان يعلم تفاوت منازل هؤلاء وهؤلاء؛ والتمييز بين منازل أئمّة السنّة ودرجاتهم قد يكون من أدقّ الأمور وأخفاها على العوام؛ وجُلُّ الفتن سببها جهل مقامات النّاس أو تجاهلها؛ ولا حاجة للإطالة، وسيأتي نقل كلام أهل العلم عن أهمّية مراعاة مراتب النّاس[١].

وإنّما المقصود: أنّ أهل الشَّغْب يُشَغِّبون على النّاس أمرَ دينهم، فيصدّونهم بذلك عن أهل الذكر، وهم العلماء الذين أمر الله بالرجوع إليهم وبسؤالهم في أمر الدّين؛ فيُحْدث أهلُ الشرّ القلاقلَ والشبهاتِ، ثمّ يستدلّون بوجود تلك الشبهات التي أحدثوها وعدم وضوح الدّين للنّاس، فيجعلون ذلك دليلاً بزعمهم على عدم مصداقية العلماء لصرف النّاس عنهم؛ ولم يلتبس في الحقيقة الدّين على أحد إلاّ بسبب شغْب أهل الباطل، وما أمرهم في ذلك إلاّ كما قيل في المثل

---

[١] انظر الفصل السّادس (ص ٣٩٥، فما بعد).

السائر، أنّهم: كمن يبيع القرد ثمّ يضحك على من اشتراه[١].

ومن أجمل الآثار السلفية التي يستضيء بها المؤمن الصّادق في طلبه الحقَّ - خاصّة في زمن الفتن - ما جاء عن فقيه من فقهاء الصحابة رضي الله عنهم، وهو معاذ بن جبل رضي الله عنه؛ قال عنه يزيد بن عَميرة -وكان من أصحابه-:

«كان لا يجلسُ مجلسًا للذِّكر حين يجلس إلاّ قال: اللهُ حَكَمٌ قِسْطٌ، هلك المرتابون؛ فقال معاذ ابن جبل يومًا: إنَّ من ورائكم فتنًا يكثر فيها المال، ويُفتح فيها القرآنُ حتّى يأخذه المؤمن والمنافق، والرّجل والمرأة، والصّغير والكبير، والعبد والحرُّ؛ فيوشك قائلٌ أنْ يقول: ما للنّاس لا يتّبعوني وقد قرأتُ القرآن؟! **ما هم بمُتَّبِعِيَّ حتّى أبتدعَ لهم غيره! فإيّاكم وما ابتُدع، فإنّ ما ابتُدع ضلالة؛ وأحذّركم زيغةَ الحكيم: فإنَّ الشّيطانَ قد يقول كلمةَ الضلالةِ على لسانِ الحكيمِ؛ وقد يقول المنافقُ كلمةَ الحقِّ**. قال: قلت لمعاذ: ما يدريني -رحمك الله- أنّ الحكيمَ قد يقول كلمة الضلالة، وأنّ المنافقَ قد يقول كلمة الحقّ؟ قال: بلى، اجتنبْ من كلام الحكيم المشتهرات[٢] التي يُقال لها: ما هذه؟! ولا يُثْنِيَنَّك ذلك عنه، فإنّه لعلّه أنْ يُراجع؛ وتَلَقَّ الحقَّ إذا سمعته، فإنّ على الحقّ نورًا». ثمّ ذكر «عن الزّهري في هذا الحديث: «بالمشتبهات» مكان «المشتهرات»»[٣].

وعن أبي هريرة قال النّبيّ صلى الله عليه وسلم:

«**سيكون في آخر أمّتي أُناسٌ من أمّتي يحدّثونكم ما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم: فإيّاهم**

---

[١] هو مثل شعبي عربي في الحجاز ومصر والمغرب العربي؛ ولا أدري أله وجود في الشام والعراق في أمثالهم القديمة أو الحديثة، والله أعلم.

[٢] أي: الواضح أمرها عند أهل العلم. قال ابن منظور: «الشُّهرةُ: وضوح الأمر» («لسان العرب» (٤/ ٤٣١-٤٣٢)).

[٣] «صحيح سنن أبي داود» (رقم ٤٦١١)؛ وقال عنه الشيخ الألباني: «صحيح الإسناد موقوف».

وإيّاهم!»؛ وزاد في رواية: «لا يُضلّونكم ولا يفتنونكم!»[١].

وإذا كانت النِّعَمُ الدُّنْيوية مَحْسودةً خاصّة إذا عظمت، كما قال النّبيُّ ﷺ: «إنَّ كُلَّ ذي نِعْمَةٍ مَحْسُودٌ»[٢]، فكيف بأعظمها، وهي نعمةُ الدّين[٣]؟ وقد قال سفيان الثوري:

«ليس من ضلالةٍ إلاّ وعليها زينةٌ: **فلاَ تَعْرِضَنَّ دينَكَ إلى مَنْ يُبْغِضُهُ**»[٤].

قال الإمام الحافظ المقرىء طلحة بن مُصَرِّف:

«المؤمنُ يَجْلِبُ عليه إبليسُ من الشّياطينِ أكْثَرَ مِن ربيعةَ ومُضَرَ»[٥]. -أي: عددًا-.

وقال الإمام ابن القيّم رحمه الله:

«والقلبُ يتوارده جيشان من الباطل: جيشُ شهوات الغيِّ، وجيش شبهات الباطل. فأيُّما قلبٍ صغا إليها، وَرَكَنَ إليها تشرّبها وامتلأ بها؛ فيَنْضَحُ لسانهُ وجوارحُه بموجَبِها[٦]؛ فإنْ أُشرِبَ شبهاتِ الباطلِ تفجّرتْ على لسانه الشّكوكُ والشبهاتُ والإيراداتُ، فيظنُّ الجاهلُ أنّ ذلك لسِعَةِ علمِه، وإنّما ذلك من عدم علمه ويقينه!

وقال لي شيخُ الإسلام رضي الله عنه -وقد جعلتُ أُورد عليه إيرادًا بعد إيراد-: «لا تجعل قلبَك للإيرادات والشبهات مثلَ السِّفِنْجة، فيتشرّبَها، فلا ينضحُ إلاّ بها، ولكنِ: اجعَلْه كالزُّجاجة المُصْمَتَةِ: تمرُّ الشّبهاتُ بظاهرها ولا تستقرُّ فيها، فيراها بصفائه، ويدفعُها بصلابته؛ وإلاّ، فإذا

---

[١] رواه الإمام مسلم في مقدّمة «صحيحه» (ص ٧)؛ وصحّحه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (١/ ٦٨٤-رقم ٣٦٦٧).

[٢] انظر تخريجه في «سلسلة الأحاديث الصّحيحة» (٣/ ٤٣٦ –رقم ١٤٥٣) للعلاّمة الألباني.

[٣] انظر: ص ٢٦٩ من هذا الكتاب.

[٤] «حلية الأولياء» (٧/ ٢٩).

[٥] «حلية الأولياء» (٥/ ١٩).

[٦] أي: بلوازمها، وهو اسم مفعول، مفتوح الجيم.

أَشْرَبْتَ قلبَكَ كلَّ شبهة تمرُّ عليك، صار مَقَرًّا للشُّبُهاتِ»، أو كما قال؛ فما أعلمُ أنّي انتفعتُ بوصيَّةٍ في دفع الشّبهات كانتفاعي بذلك.

وإنّما سُمّيت الشّبهةُ شبهةً لاشتباه الحقِّ بالباطل فيها؛ فإنّها تَلْبَسُ ثوبَ الحقِّ على جسم الباطل؛ **وأكثرُ النّاس أصحابُ حُسْنِ ظاهرٍ**: فينظر النّاظر فيما أُلبِسَتْه من اللّباس، فيعتقدُ صحّتها؛ **وأمّا صاحب العلم واليقين، فإنّه لا يغترُّ بذلك**[1]**، بل يجاوزُ نظرَه إلى باطنها، وما تحت لباسها، فينكشفُ له حقيقتها.**

ومثال هذا: الدّرهمُ الزّائف: فإنّه يغترُّ به الجاهلُ بالنّقد، نظرًا إلى ما عليه من لباس الفضّة، والنّاقدُ البصيرُ يُجاوزُ نظره إلى ما وراء ذلك فيطّلعُ على زيفه.

فاللَّفظُ الحسنُ الفصيحُ هو للشّبهة بمنزلة اللّباس من الفضّة على الدرهم الزائف، والمعنى كالنّحاس الذي تحته.

وكم قد قتلَ هذا الاغترارُ من خلقٍ لا يحصيهم إلاّ الله!

وإذا تأمّل العاقلُ الفَطِنُ هذا القدْرَ وتدبَّره رأى أكثر النّاس يقبَلُ المذهبَ والمقالةَ بلفظٍ، ويردُّها بلفظ آخر! وقد رأيتُ أنا مِن هذا في كتب النّاس ما شاء الله.

وكم قد رُدَّ من الحقِّ بتشنيعه بلباسٍ من اللفظ قبيحٍ!

وفي مثل هذا قال أئمّة السّنة -منهم الإمام أحمد وغيره-: «لا نُزيلُ عن الله صفةً من صفاته لأجل شناعةٍ شُنِّعت!». فهؤلاء الجهمية يُسمّون إثباتَ صفاتِ الكمال لله -من حياته، وعلمه،

---

[1] احفظ هذه الجملة، فإنّها تدلّ على فضل الرّاسخين، وعدم جواز تركهم -شرعًا وعقلاً- عند توفّرهم لمن دونهم؛ ومن أعظم الأدلّة المعينة لإبصار الحقّ في هذه الفتنة، أنّ القاذفين إخوانهم بأنّهم «صعافقة» يسخرون من تفضيلهم الرّاسخين على غيرهم، ويزعمون أنّ إيجاب اتّباع الرّاسخين هو منهم أمرٌ بتقليد الرّجال وتركٌ للحقّ، وسيأتي الردّ على هذه الشبهة.

وكلامه، وسمعه، وبصره، وسائر ما وصف به نفسَه- تشبيهًا وتجسيمًا، ومَنْ أثبت ذلك مشَبِّهًا: فلاَ يَنْفُرُ من هذا المعنى الحقِّ لأجل هذه التّسميةِ الباطلةِ إلاّ العقولُ الصّغيرةُ القاصرةُ خفافيش البصائر.

وكلُّ أهل نِحْلة ومقالةٍ يَكْسُون نِحْلَتهم ومقالتهم أحسنَ ما يقدرون عليه من الألفاظ، ومقالةَ مخالفيهم أقبحَ ما يقدرون عليه من الألفاظ؛ ومَنْ رزقه الله بصيرةً، فهو يكشف بها حقيقةَ ما تحت تلك الألفاظ من الحقِّ والباطل، ولا يغترُّ باللفّظ، كما قيل في هذا المعنى:

تَقــول: هــذا جَنَــى النَّحْــلِ تَمْدَحُــه وَإنْ تَشَــأْ قلــتَ: ذا قَــيْءُ الزّنــابير

مَــدْحًا وذمًّــا ومــا جــاوزتَ وصــفهما والحــقّ قــد يعتريــه ســوءُ تعبــير

فإذا أردتَ الاطِّلاَعَ على كُنْهِ المعنى: هل هو حقٌّ أو باطل؟ فجرِّدْه من لباس العبارة، وجَرِّدْ قلبَك من النُّفْرة والمَيْلِ، ثمّ أَعْطِ النّظرَ حقَّه، ناظرًا بعين الإنصاف، ولا تكنْ ممّن ينظرُ في مقالة أصحابه ومن يحسن ظنّه به نظرًا تامًّا بكلِّ قلبه، ثمّ ينظر في مقالة خصومه ومَنْ يُسيءُ ظنَّه به كنظر الشَّزْر والملاحظة.

فالناظرُ بعين العداوة يرى المحاسن مساوىء، والنّاظرُ بعين المحبّة عكسَه؛ **وما سَلِمَ من هذا إلاّ مَنْ أراد الله كرامته وارتضاه لقبول الحقِّ**، وقد قيل:

وعــينُ الرّضــا عــن كــلِّ عَيْــبٍ كَلِيْلَــةٌ كَــمَا أنَّ عَــيْنَ السُّــخْطِ تُبْــدِي المَسَــاوِيَا

وقال آخر:

نظــروا بعــينِ عَــدَاوةٍ ولــو أنَهَــا عَــيْنُ الرِّضَــا لاستحسنوا مَــا اسْــتَقْبَحُوا

فإذا كان هذا في نظر العين الّذي يُدْرك المحسوسات، ولا يتمكّن من المكابرة فيها: فما الظنُّ بنظر القلب الّذي يُدْرِكُ المعاني الّتي هي عُرْضَةُ المكابرة؟!

والله المستعان على معرفة الحقّ وقَبوله، وردِّ الباطل وعدم الاغترار به»[١].

وعن المُزَنِي[٢] رَحِمَهُ اللَّهُ قال:

«دار بيني وبين رجلٍ مناظرةٌ فسألني عن كلامٍ كاد أنْ يشكّكني في ديني، فجئتُ إلى الشّافعي، فقلتُ له: كان من الأمر كيْتَ وكيْتَ. قال: فقال لي: أين أنتَ؟ فقلت: أنا في المسجد؟! فقال لي: أنت في مثل «تاران»[٣] تلطمك أمواجه! هذه مسألة الملحدين؛ والجواب فيها: كيْتَ وكيْتَ! ولأَنْ يُبْتلى العبد بكلّ ما خلق الله من مضارّه خيرٌ له من أنْ يُبتلى بالكلام»[٤].

وقال الصَّفَدي عن شيخ الإسلام ابن تيمية:

«ثمّ اجتمعتُ به بعد ذلك مرّاتٍ عديدةً، وكان إذا رآني، قال: «أيش حِسُّ الإيرادات؟! أيش حِسُّ الأجوبة؟! أيش حِسُّ الشّكوك؟! أنا أعلم **أنّك مثلَ القِدْرِ التي تغلي**، تقول: بَقْ، بَقْ، بَقْ! أعلاها أسفلها، وأسفلها أعلاها! **لازِمني، لازِمني تنتفع!**»[٥].

---

[١] «مفتاح دار السعادة» (١/ ٣٩٥-٣٩٨).

[٢] هو الإمام الفقيه المشهور إسماعيل بن يحي المزني تلميذ الإمام الشافعي.

[٣] قال المحقق: ««تاران»: جزيرة في بحر القلزم بين القلزم وأيلة؛ وهو أخبث مكان في هذا البحر: فيه دَوَرَانُ ماءٍ في سفح جبل: إذا وقع الريح على ذروته انقطع الريح قسمين، فيُلقي المركب بين شعبتين من هذا الجبل متقابلتين؛ فخرج الريح من كليهما، فيثور البحر على كلّ سفينة تقع في ذلك الدوران. راجع: «معجم البلدان» (٢/ ٣٥٢-٣٥٣)». وأيلة هي مدينة العقبة اليوم في الأردن، وهي متّصلة البنيان بمدينة أيلات المحتّلة من طرف اليهود من جهة فلسطين -خلّصها الله من أيديهم-؛ وبحر القلزم هو ما يعرف اليوم بخليج العقبة.

[٤] «مناقب الشافعي» (١/ ٤٥٨) للبيهقي.

[٥] «الوافي بالوفيات» (٧/ ١٥)؛ وفيه دليل على أنّه يجوز للعالم أنْ يذكر منزلته إذا اقتضت الحكمةُ ذلك، وإذا كان مجانبًا للعُجب، كما فعل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مع الغوغاء لمّا أرادوا قتله؛ وهذا خلافًا لمن منعه مطلقًا.

فما حالُ من يصغي لكلّ صيحة ويتبع كلَّ شاردة وكلَّ «تغريدة» إلاّ كما قال الشاعر:

إنَّ في المَـــــوْجِ لِلْغَرِيـــــقِ لَعُـــــذْرًا   وَاضِـــــحًا أَنْ يَفُوتَـــــهُ تَعْـــــدَادُهْ[١]

وإذا بُيِّنَ هذا، فلا بدّ أنْ يحذرَ من يروم إبصارَ الأمور من وراء زجاج مصمت، فيصونَ قلبه من القواعدِ الباطلة التّي قد يتلقّاها عن غير الرّاسخين في العلم. وذلك أنّ كثيرًا من الشبهات التي هي منشأ الفتن، تجد أصحابها يؤسّسونها على قواعدَ يُزعم أنّها صحيحة حتّى يُسلِّمَ لها خصومُهم لجهلهم؛ ثمّ يؤسّسون على هذه المقدّمات الباطلة البدعَ، فيُشقّ صفُّ المسلمين، وتقع الفتن التي ليس لها دافعٌ إلاّ ربُّ العالمين ﷻ. **وكم من كِذبة كانت مقدّمةً لاستباحة بلدة بأسرها، وإزهاق الأرواح، واستحلال الفروج**. وكم أثارت كذباتُ اليهودي عبد الله بن سبأ -وكان يتظاهر بالإسلام- من فتن على المسلمين؛ ولا زال حتّى أيامنا هذه يُكَفَّرُ الأبرياءُ -بناءً على ما وضعه وكذبه- وتُسفك دماءٌ بزعم أنّ أصحابها معادون لآل بيت النبيّ ﷺ كما هو صنيع الشّيعة بمن لم ينقد لبدعهم وضلالهم؛ كما لا يزال آخرون يُكفِّرون -ظُلْمًا وعُدْوانًا- خصومهم بسبب أكاذيب أهل الزّيغ، مثل من يزعم أنّ أهل السّنة يُبغضون النبيَّ ﷺ والأولياء الصّالحين، ولهذا يحرّمون دعاءهم والطّواف بقبورهم وغير ذلك ممّا هو في حقيقة الأمر شركٌ بالله؛ وهذه فرية الطُّرقية على من يمنع شرك القبور والبدعَ فينابزونهم بالـ«وهّابية».

وكلّ هذه الضّلالات مبنيةٌ على مقدّماتٍ فاسدة كاذبة تلقّفها الأتباع وصاروا يعتقدون أنّها هي الإسلام والسنّة دون غيرها وأنّ من خالفها ضلّ أو كفر. فيجدر بطالب الحقّ -خاصّة عند اشتداد الفتن- أنْ يتأنّى حتّى يظهر له صحّةُ السّبيل الذي يريد أنْ يسلكها؛ وقد أحسن أبو الحسين

---

[١] من قول المتنبي؛ انظر: «ديوان أبي الطيّب المتنبي بشرح أبي البقاء العُكْبَري» (٢/ ٥٤). **فالواجب في الفتن الثبات على الحقّ الذي كان محلّ اتّفاق قبل حدوثها؛ وإن احتار المرء في أمر دينه، فليسأل الرّاسخين وليَقْفُ آثارهم ولا يكن متلقّفًا للأخبار ولا ناقلاً لها، ولا يبالِ إن عابه المعيبون ورموه بالتقليد؛ وقد كانت حال شريح القاضي في الفتن كما حكاه عنه ميمون بن مهران: «لبث شريح في الفتنة لا يُخبر ولا يَسْتخبر»** «طبقات ابن سعد» (٦/ ١٤١)؛ وسيأتي مزيد تفصيل: انظر ص ٣٦٥ فما بعد.

ابن جبير الشاطبي بقوله:

تَـــأَنَّ فِي الأَمْـــرِ لاَ تَكُـــنْ عَجِـــلاً فمَـــنْ تـــأنّى أصـــابَ أوْ كـــادَا

وَكُـــنْ بحَبْـــلِ الإِلَـــهِ مُعْتَصِـــمًا تَـــأْمَنْ بِـــهِ بَغْـــيَ كُـــلِّ مَـــنْ كـــادا

فكَـــمْ رَجَـــاهُ فَنَـــال بُغْيَتَـــهُ عَبْـــدٌ مُسِـــيءٌ بِنَفْسِـــهِ كـــادا

وَمَـــنْ تَطُـــلْ صُـــحْبَةُ الزَّمَـــانِ لَـــهُ يَلْـــقَ خُطُوبًـــا بِـــهِ وَأَنْكَـــادا[1]

قال ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«نقول -وبالله التوفيق-: إنّ من شَغْب أهل السفسطة إدخالَ كلمةٍ لا يُؤْبَه لها يجعلونها **مقدّمةً -وهي كذبٌ- فيموّهون بها على الجهّال وما يبنون عليها**»[2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن بعض أهل البدع:

«ونفس المقدّمة **الهائلة** التي جعلوها غايةَ مطلوبهم -وهو أنّ كمالَ النّفس في مجرّد العلم بالمعقولات- **مقدّمةٌ باطلة**»[3].

وقال عن أهل الكلام:

«فكان طريقُهم موقوفًا على **مقدّمةٍ باطلة** في صريح العقل، وقد اتّفق العقلاء على بطلانها،

---

[1] «الحُلل السندسية في الأخبار التونسية» (ص ٩٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٢/ ٤٦-٤٧) بلفظ مقارب.

[2] «الفَصْل في الملل والنحل» (١/ ٢٣-٢٤)-ط.مكتبة السلام العالمية. وقد أشار بعض المشتغلين بتحقيق الكتاب أنّ ضبط كلمة (الفصل) بكسر الفاء وفتح الصّاد أي (الفِصَلُ) خطأ، وأنّ الصّحيح بفتح الفاء وسكون الصّاد، أي: (الفَصْلُ).

[3] «درء تعارض العقل والنقل» (٣/ ٢٦٩).

فبطل دليلُهم»[١].

وقال عن الجهمية:

«**وهذا أصلُ دينهم، وهو أصل فاسدٌ** مخالفٌ للسّمع والعقل»[٢].

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ:

«فَلْيَتّقِ امْرُؤٌ رَبَّهُ، ولينظرْ **قبل الإحداثِ: في أيِّ مزلّةٍ يضع قدَمَه؟** فإنّه -في محصول أمره- يثِقُ بعقله في التّشريع، ويتّهم ربَّه فيما شرع، ولا يدري -المسكينُ!- ما الذي يُوضعُ له في ميزان سيّئاته ممّا ليس في حسابه، ولا شَعَرَ أنّه من عمله: **فما من بدعةٍ يبتدعها أحدٌ، فيَعملُ بها مَنْ بعده، إلاّ كُتب عليه إثمُ ذلك العامل، زيادةً إلى إثم ابتداعه أوّلاً، ثمّ عمله ثانيًا**. وإذا ثبت أنّ كلَّ بدعةٍ تُبْتدعُ، فلا تزداد على طول الزّمان إلاَّ مُضِيًّا -حسبما تقدّمَ- واشتهارًا وانتشارًا، فعلى وِزان ذلك يكون إثمُ المبتدع لها؛ كما أنّ مَن سنَّ سُنّةً حسنةً كان له أجرُها وأجرُ مَنْ عمل بها إلى يوم القيامة.

وأيضًا: فإذا كانت كلُّ بدعة يلزمها إماتةُ سنّة تُقابلها، كان على المبتدع إثمُ ذلك أيضًا: فهو إثمٌ زائدٌ على إثم الابتداع؛ وذلك الإثمُ يتضاعف تضاعفَ إثم البدعة بالعمل بها، لأنّها كلّما تجدّدت في قول أو عمل، تجدّدت إماتةُ السُّنّة كذلك.

واعْتَبِرُوا ذلك ببدعة الخوارج: فإنَّ النّبيَّ ﷺ عرّفنا بأنّهم «يمرقون من الدّين كما يمرق السّهم من الرّمية»، الحديث إلى آخره: ففيه بيانُ أنّهم لمْ يبقَ لهم من الدّين إلاّ ما إذا نَظر فيه النّاظر شكّ فيه وتمارى: هل هو موجودٌ فيهم أم لا؟ وإنّما سببُه الابتداعُ في دين الله؛ وهو الّذي دلّ عليه قولُه: «يقتلون أهلَ الإسلام ويدَعون أهلَ الأوثان»، وقوله: «يقرؤون القرآنَ لا يتجاوز تراقيَهم».

---

[١] «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٤٥٢).

[٢] «كتاب النّبوات» (ص ٢٩٦).

فهذه بدعٌ ثلاثٌ -أعاذنا الله من ذلك بفضله-»[١]. انتهى كلامه.

وليستحضر هذا الكلامَ البديعَ مَن لا يتورّعُ عن التكلّم في المسائل العلمية، ويُحدث الشِّقاقَ والفُرْقةَ[٢] بين المسلمين - بقصد أو بغير قصد، وبعلم منه أو بغير علم -؛ فيكونُ سببًا في وَهَنِ السّنّةِ وأهلها وغُرْبتهم؛ ويكون الإثمُ أعظمَ إذا أوقع الفُرقةَ بعد أُلفةٍ قد عَسُرَ وشقَّ على العلماء تحقيقَها من قبلُ، **فيُوهن السّنّةَ وأهلَها بعد عزٍّ جاهدَ أهل العلم من أجل تحقيقه، فيُمَكِّنُ للطرقية المتفلسفة، والرّافضة والباطنية ويورثهم عِزًّا بعد ذُلٍّ، ويحقّق لهم إمكانية المجاهرة بمقالاتهم بعد المخافتة التي كانوا قد اضطُّروا إليها بفضل الله ومنّه.**

وخرّج ابن وهب عن سفيان، قال: «**ما أُحِبُّ أنّي هديتُ النّاسَ كُلَّهم، وأضللتُ رجلاً واحدًا**»[٣].

وقال أحمد بن محمّد بن الحجّاج المَرُّوذي أيّامَ المحنة للإمام أحمد -وكان من أصحابه-: «يا أستاذ! قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْۚ ﴾ [النساء: ٢٩]! فقال أحمد: يا مَرُّوذي، اخرج، انظر أيّ شيء ترى؟ قال: فخرجتُ إلى رحبة دار الخلافة، فرأيتُ خَلْقًا من النّاس لا يُحْصي عددهم إلاّ الله، والصّحف في أيديهم، والأقلامُ والمحابر في أذرعتهم، فقال لهم المَرُّوذي: أي شيء تعملون؟ قالوا: ننتظر ما يقول أحمد، فنكتبه! فقال المَرُّوذي: مكانَكم! فدخل إلى أحمد بن حنبل وهو قائمٌ بين

---

[١] «الاعتصام» (١/ ٢١٢-٢١٣).

[٢] سيأتي الكلام حول مسألة الفُرقة (ص٨٧ فما بعد)؛ ومن سمات هذه الدّعوة أنّ أصحابها يعترفون بإحداث الفُرقة، ولكنْ يجعلونها محمودةً من باب التفريق بين الحقّ والباطل، وليس الأمرُ كما يدّعون.

[٣] «الاعتصام» (١/ ١٣٨).

الهنبازين[١]، فقال: لقد رأيتُ قومًا بأيديهم الصُّحف والأقلام ينتظرون ما تقول، فيكتبونه! فقال: يا مَرُّوذي! **أُضِلُّ هؤلاء كلَّهم؟ أقتل نفسي ولا أُضِلُّ هؤلاء!**»[٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

«وإذا كان أقوامٌ ليسوا منافقين، لكنّهم سمّاعون للمنافقين، قد التبس عليهم أمرهم حتّى ظنّوا قولهم حقًّا، وهو مخالف للكتاب، وصاروا دُعَاةً إلى بدع المنافقين، كما قال تعالى: ﴿ لَوۡ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمۡ إِلَّا خَبَالٗا وَلَأَوۡضَعُواْ خِلَٰلَكُمۡ يَبۡغُونَكُمُ ٱلۡفِتۡنَةَ وَفِيكُمۡ سَمَّٰعُونَ لَهُمۡۗ ﴿٤٧﴾ ﴾ [التوبة: ٤٧]: **فلا بُدَّ أيضًا من بيان حال هؤلاء؛ بل الفتنة بحال هؤلاء أعظمُ: فإنّ فيهم إيمانًا يوجب موالاتهم، وقد دخلوا في بدع من بدع المنافقين الّتي تُفسد الدّين، فلا بدّ من التّحذير من تلك البدع، وإن اقتضى ذلك ذكرَهم وتعيينَهم؛ بل ولو لم يكن قد تلقّوا تلك البدعة عن منافق، لكن قالوها ظانّين أنّها هدى، وأنّها خير، وأنّها دين -ولم تكن كذلك- لوجب بيان حالها**»[٣].

وقد قال الله ﷻ: ﴿ وَلَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بَعۡدَ إِصۡلَٰحِهَا ﴾ [الأعراف: ٥٦].

قال ابن كثير رحمه الله: «ينهى تعالى عن الإفسادِ في الأرضِ؛ وما أضرَّه بعد الإصلاح! فإنّه إذا

---

[١] لم أجد شرح «الهنبازين» إلاّ في بعض مراجع الأقباط؛ ففيها: «آلة حديدية للتّنكيل والتّعذيب، هنبازين (μ) Ερμεταριον, Ερμεταριον» («قاموس قبطي عربي» (ص ٤٤) للراهب المقاري). وذكر بعضهم أنّها عجلة للتعذيب فيها سكاكين؛ وهذا يدلّ على أنّ أصل آلة التّعذيب هذه من اليونان أو بعض الحضارات القديمة. وفي مصدر آخر:

اسم مذكرّ/ آلة حديدية للتّعذيب والتّنكيل/ الهنبازين ermytarion /ermi :tarion/ Ερμεταριον» /hemetarim/breaking wheel/wheel of swords) («Coptic Dictionary Northern Dialect» (p. 69)).

وكلمة «Ερμεταριον » هي باللغّة اليونانية القديمة، ونطقها باللّغة الإنجليزية: «ermytarion»، كما سبق. وأمّا في اللّغة اليونانية المعاصرة، فتوجد كلمة شبيهة بها، وهي: «Ερμαριον»، ومعناها: «خزانة»، ولعلّ أصل هذه من تلك؛ بمعنى: أنّها كانت في أصلها تدلّ على الخزانة الّتي يوضع من داخلها سكاكين، فيُدخل فيها العبد ويعذّب. والله أعلم.

[٢] «محنة الإمام أحمد بن محمّد بن حنبل» (ص ١٥٣) لعبد الغنيّ المقدسي؛ وقوله: «أقتل نفسي»، أي: أدع الّذين يمتحنونني يقتلونني ولا آخذ بالتّقية في هذا الموطن.

[٣] «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٢٣٣).

كانت الأمورُ ماشيةً على السّداد، ثمّ وقع الإفسادُ بعد ذلك، كان أضرَّ ما يكون على العباد؛ فنهى الله تعالى عن ذلك، وأمر بعبادته ودعائه والتضرّع إليه والتذلّل لديه»[١].

وعن عرفجة ين شريح الأشجعي رضي الله عنه أنّ النّبي صلى الله عليه وسلم قال:

«إنّ يد الله مع الجماعة؛ فإنّ الشيطان مع مَن فارق الجماعة **يركض**»[٢].

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال:

«يجيء قومٌ يتركون من السُّنّة مثلَ هذا -يعني مفصل الأصبع-: فإنْ تركتموهم، جاؤوا بالطامّة الكبرى. وإنّه لم يكن أهلُ كتاب قطُّ إلاّ كان أوّلَ ما يتركون «السّنّةُ»، وإنّ آخرَ ما يتركون الصّلاةُ؛ ولولا أنّهم يستحيون لتركوا الصّلاة»[٣].

وصدق ابنُ أمِّ عبد رضي الله عنه، فقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كيف فتحت -مثلاً- تأصيلاتُ المعتزلة على الأمّة البابَ لإلحاد الباطنية والزنادقة، فقال رحمه الله:

«إنّ هذه المقدّمةَ في غاية الخفاء والاشتباه؛ وأكثرُ العقلاء -من جميع الأمم- ينازعون فيها ويدفعونها؛ **وهي أصلُ علمِ الكلام الذي ذمّه السّلف والأئمّة؛ وبهذه المقدّمة استطالت الدّهرية على من احتجّ بها من متكلّمة أهل الملل، وعجّزوهم عن إثبات كون الله تعالى يُحْدِث شيئًا -لا العالم ولا غيره-**»[٤].

---

[١] «تفسير القرآن العظيم» (٣/ ٤٢٩).

[٢] رواه النّسائي في «السنن الكبرى» (٥/ ٥٣٥-رقم ٣٦٧٢)، وصحّحه الشيخ الألباني؛ انظر: «صحيح الجامع الصغير» (رقم ٣٦٢١)، و«صحيح سنن النّسائي» (٣/ ٨٢- رقم ٤٠٣٢).

[٣] «شرح اعتقاد أهل السنّة والجماعة» (١/ ٩١-رقم ١٢٢).

[٤] «درء تعارض العقل والنقل» (٢/ ٢٢٤).

ومبدأ كلّ بغي يكون بوضع مقدّمة كاذبة باطلة تسوّغ لأصحابها أنْ يقولوا ما يشاؤون ويفعلوا ما يشاؤون ويستبيحوا ما أرادوا انتهاكه من حرمات في حقّ من يبغون عليهم؛ حتّى قالوا في بعض الحِكم: «إذا أردت قتل دابّتك، فارمها بداء الكَلَب».

وكلّما تمادى الزمان، كلّما أُحدثت أمور أشدّ من التي سبقتها، فتزداد غربة أهل الحقّ، ويصْعُب التمسكُّ بالحقّ ويشقّ.

قال الزُّبير بن عَديّ:

«أتينا أنسَ بن مالك فشكونا إليه ما نَلْقى من الحجّاج[1]، فقال: اصبروا، **فإنّه لا يأتي عليكم زمانٌ إلاّ والذي بعده شرٌّ منه حتّى تلقوا ربّكم: سمعته من نبيّكم ﷺ**»[2].

وذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله شرح ابن مسعود لهذا الحديث، قال رضي الله عنه:

««لا يأتي عليكم زمان إلاّ وهو أشرّ ممّا كان قبله: أمَا إنّي لا أعني أميرًا خيرًا من أمير، ولا عامًا خيرًا من عام، ولكنْ: **علماؤُكم وفقهاؤكم يذهبون ثمّ لا تجدون منهم خَلَفًا، ويجيء قومٌ يُفتون برأيهم**»، وفي لفظ عنه من هذا الوجه: «وما ذاك بكثرة الأمطار وقلّتها، ولكن بذهاب العلماء؛ ثمّ يَحْدُثُ قومٌ يُفتون في الأمور برأيهم فيَثْلِمون[3] الإسلامَ ويهدمونه»[4].

وقد جاء عن الحسن البصري رحمه الله، قال:

«خياركم يذهبون، وأنتم كُلَّ يومٍ تَرْذُلُون»[5].

---

[1] أي: الحجّاج بن يوسف الثقفي الأمير الظّالم المبير.

[2] رواه الإمام البخاري في «صحيحه» (٧٠٦٨).

[3] الإثلام هو إحداث الخلل في الشيء وشقّه.

[4] «فتح الباري» (١٣/ ٢١).

[5] «الزّهد» (ص ٤٨) المنسوب لأبي حاتم الرّازي.

وفي لفظ: «كلَّ عامٍ تَرْذُلُون»[١].

وقال معاذ بن جبل رضي الله عنه:

«إنّكم لنْ تروا من الدّنيا إلاّ بلاءً وفتنةً، ولن يزدادَ الأمرُ إلاَّ بلاءً وشدّةً»[٢].

وعن مكحول رحمه الله قال:

«لن تزدادَ الأمّةُ إلاّ شدّةً»[٣].

وقال كثير بن زياد أبو سهل البُرْسَاني[٤]:

«يا وَيْلُ[٥]! لا يزدادُ النّاسُ إلاَّ شِدَّةً، لِإِذْهَابِ العُلماءِ!»[٦].

---

[١] قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص ٥١٦): «هو من كلام الحسن البصري في «رسالته»» ا.هـ؛ ورواه البخاري في «الأدب المفرد» وضعّف الشيخ الألباني إسناده («ضعيف الأدب المفرد» (ص ٣٢-٣٣ / رقم ٢٧))؛ وقال ابن كثير ضمن كلامه عن الأثر: «فدلّ على أنّ له أصلاً إمّا مرفوعًا، وإمّا من كلام السلف، لم يزل يتناوله النّاس قرنًا بعد قرن، وجيلاً بعد جيل، حتّى وصل إلى هذه الأزمان، وهو موجود في كلّ يوم، بل في كلّ ساعة تفوح رائحته، ولا سيما من بعد فتنة تمرلنك: وإلى الآن نجد الرُّذالة في كلّ شيء، وهذا ظاهرٌ لمن تأمّله، والله سبحانه وتعالى أعلم» («البداية والنهاية» (٩/ ١٣٥ -طبعة المعارف، ولا أدري ما وجه عدم إثباته في طبعة «دار هجر»؟!)).

[٢] «السنّة» (١/ ٩٣) للخلاّل.

[٣] «تاريخ داريا» (ص ٧٤) لابن مهنا الخولاني.

[٤] وكان من أكابر أصحاب الحسن البصري؛ قال عنه البخاري: «ثِقَةٌ، وله وصايا نافعة» («تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٥٨-٢)).

[٥] قال المحقّق معلِّقًا: «هكذا وردت الجملةُ في الأصل، وتكرّرت في الهامش بخطّ أسوإ وركاكة أكثر!». انتهى كلامه. كذا قال! وليس في الجملة أدنى ركاكة! فأمّا قوله: «يا وَيْلُ»، فهو سائغ لغةً، وقد جاء في حديث صحيح عند الطّيالسي، قال النّبي ﷺ: «إنّ المؤمن إذا وُضع على سريره، قال: قدِّموني قدّموني. وإنّ الكافر إذا وُضع على سريره، قال: يا ويْلَهُ، أين تذهبون»، وفي معظم النسخ الخطّية: «يا وَيْلُ». وأمّا قول كثير أبي سهل: «لإذهاب العلماءِ»، ففيه تقدير ذكر الفاعل، وهو الله سبحانه، بالإضافة المقدّرة، أي: لإذهاب الله العلماءَ، ولا إشكال، والله أعلم.

[٦] «العقوبات الإلهية للأفراد والجماعات والأمم» (ص ١٩٢ –رقم ٢٩٧) لابن أبي الدّنيا.

وقال عطاء رَحِمَهُ اللَّهُ:

«لا يزدادُ الأمرُ إلاّ شِدَّةً، والخلقُ إلاّ ضَعْفًا، والأَعْمارُ إلاّ نَقْصًا، والرِّزْقُ إلاّ قِلَّةً، والعلمُ إلاّ ذَهَابًا»[١].

ولهذه الأمور كلِّها وجب على المرء أنْ يفرَّ من كلّ أمرٍ محدث، وأنْ يلزم غرز الرّاسخين من العلماء عاضًّا على ذلك بالنّواجذ؛ وليضرعْ الواحد منّا إلى ربّه، وليسأله الهداية والثباتَ على الحقِّ.

ويعلم الله أنّه لم يكن غرضي إطالةَ المقدّمة لحشوِ كلامٍ أو لغرضٍ آخر زائفٍ، وإنّما أوردت ما أوردته من حِكَمِ أئمّتنا لشهادة كثير من الصّادقين أنّها كانت سببًا في ثباتهم وإبصارهم الحقّ عند مواقع الزّلل واشتداد الفتن، كما سبق من شهادة ابن القيّم بذلك على نفسه؛ وأنا أُشْهِد الله أنّها نفعتني أكثر من مرّة -بفضل الله ومنّته وحده سبحانه- فالحمد لله على ذلك وجزى الله علماءنا جميعًا خير الجزاء[٢].

هذا، وليضرع الواحد منّا إلى الله عَزَّوَجَلَّ، و«من اشتبه عليه ذلك أو غيره، فليدعُ بما رواه مسلم في «صحيحه» عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا قام اللّيل يصلّي يقول:

«اللهمّ ربَّ جبريل وميكايل وإسرافيل، فاطرَ السّمواتِ والأرض، عالِمَ الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اخْتُلِف فيه من الحقّ بإذنك، إنّك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم»[٣]، وفي رواية أبي داود: كان يُكبِّر في صلاته ثمّ يقول ذلك.

فإذا افتقر العبد إلى الله ودعاه، وأدمن النّظر في كلام الله عَزَّوَجَلَّ، وكلام رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكلام

---

[١] «كتاب العلم والحلم» (ص ١١٥ – رقم ١١١) لآدم بن أبي إيّاس.

[٢] قال زُبيد بن الحارث رَحِمَهُ اللَّهُ: «سمعتُ كلمةً، فنفعني الله عَزَّوَجَلَّ بها ثلاثين سنة!». («حلية الأولياء» (٥/ ٢٩)).

[٣] «صحيح مسلم» (١/ ٣٥٠- رقم ٧٧٠).

الصّحابة والتّابعين وأئمّة السّلف انفتح له طريق الهدى»[١].

هذا، «ولم آلُ جُهدًا في تصنيف هذا الكتاب ونظمه على سبيل السّنّة والجماعة، ولم أسلكْ في طريق التعصّبّ على أحد من النّاس؛ لأنّ من سلك طريق الأخيار، فمن الميل بعيدٌ؛ لأنّ ما يُتَدَيّنُ به: شرعٌ مقبولٌ، وأثرٌ منقولٌ، أو حكايةٌ عن إمامٍ مقبول. وإنّما الحَيْفُ يقع في كلام من تكلّف الاختراع، ونصر الابتداع؛ وأمّا من سلك بنفسه مسلك الاتّباع: فالهوى والإحادة عنه بعيدة، ومن العصبية سليم، وعلى طريق الحقّ مستقيم»[٢].

فالنّجاة تكون في اتّباع العدول -وإنْ قبّحه أهل الباطل ونفّروا منه- لا في الشَّغْب والمراء؛ قال آدم بن علي:

«سمعتُ أخا بلال مؤذن رسول الله ﷺ يقول: «**النّاسُ ثلاثُ أَثْلاثٍ: فسالمٌ وغانمٌ وشاجِبٌ؛ قال: السّالمُ: السّاكِتُ؛ والغانِمُ: الّذي يأمرُ بالخير، وينهى عن المنكر، فذلك في زيادةٍ من الله؛ والشَّاجِبُ: النّاطِقُ بِالْخَنَا، والمُعينُ على الظُّلْمِ**»[٣].

فـ«أرجو أنْ لاَ يَطَّلِعَ ذَوُو النُّهَى مِنِّي على تَعَمُّدٍ لتمويهٍ، ولاَ إِيْثَارٍ لهَوًى، ولاَ ظُلْمٍ لخَصْمٍ. وعلى الله أتوَكَّلُ فيما أُحَاوِلُ، وبه أستعينُ»[٤].

وإذا احتاط العاقل البصير وانتفع بنصائح السّلف ﷺ ثمّ نظر إلى هذه الدّعوة الجديدة التّي تتوافر همُّ أتباعها لتصنيف النّاس إلى «صعافقة» وغير «صعافقة» فإنّه لا بدّ أنْ يلحظ المؤاخذاتِ التاليةَ:

---

[١] «الفتوى الحموية الكبرى» (ص ٢٣٠).

[٢] من مقدّمة الإمام اللالكائي لكتابه النّافع الماتع «اعتقاد أهل السّنة» (١/ ٢٨).

[٣] «مصنّف ابن أبي شيبة» (١٢/ ٢٦٢، رقم ٣٦٥٩١). وصحّحه الشيخ الألباني موقوفًا؛ وقد رُوي مرفوعًا إلى النّبي ﷺ، ولا يصحّ: انظر «سلسلة الأحاديث الضّعيفة» (٥/ ١٤٧-١٤٩، رقم ٢١٢٨)، و(١٤/ ١٨٧-١٨٨، رقم ٦٥٧٧).

[٤] من مقدّمة ابن قتيبة الدّينوري لـ«تأويل مختلف الحدّيث» (١/ ٣٣).

الأمر الأوّل: أنّها مُحْدَثةٌ؛ فإنّه لم يَخُضْ هذه الدّعوةَ من قبلُ -مع القدرة على ذلك- أحدٌ من علماء الأمّة المرضيين.

وهذا الأمرُ كافٍ -وحده- ليُبصرَ كلُّ عاقلٍ مُنْصفٍ مخالفةَ هذه الدّعوة للحقّ؛ فيتركها، ويَحْذَرها ويُحذِّرَ منها.

وأهل الحقّ وطلاّبه يَعرضون فهمهم لكلِّ مسألة -كبيرةً كانت أو صغيرةً- على فهم السّلف وعملهم بها -إتيانًا أو تركًا-، ويقولون فيما لم يفعله السّلف: لو كان هذا الأمرُ خيرًا لسبقونا إليه.

وقد جاء عن عائشة أمّ المؤمنين رضي الله عنها أنّ النبيّ صلى الله عليه وسلم حذّر أمّته من الإحداث في الدين، فقال صلى الله عليه وسلم:

«من عَمِل عَملاً ليس عليه أمرنا فهو ردٌّ»[١].

وجبال العلم في هذا الزمان، -كعبد العزيز بن باز ومحمد ناصر الدّين الألباني ومحمّد بن صالح ابن عثيمين ومقبل بن هادي الوادعي -حتى لا نذكر إلاّ من مات منهم رحمهم الله- قد قاموا بالجرح والتّعديل ومدحوا قيام غيرهم من إخوانهم به، وفرحوا بتصويب كلّ منحرف عن النهج القويم من أصحاب الأحزاب السّياسية والطّرق ورؤوس الطوائف المخالفة للجادّة من أمثال الكوثري وسيّد قطب والنّبهاني والتيجاني وابن فرحان المالكي وغيرهم: فأين هو تحذيرهم أو كلامهم أو دندنتهم عن فرقة تُلَقَّبُ بالـ«صّعافقة» أو بما يرادف هذا اللّقب؟ وهل حدث عن عالم له قَدَمُ صدق في الأمّة أنّه زعم أنّ الأخلاق الرّذيلة لا توجد إلاّ عند خصوم أهل السّنّة من أهل البدع أو الكفّار؟ وهل زعم أحد من أعلام الأمّة أنّ «الصّعافقة» أو «المفاليق»[٢]، أو«الغوغاء»، أو

---

[١] رواه الإمام البخاري في: «الصحيح» (٢٧١٤) والإمام مسلم في «صحيحه» (١٧١٨).

[٢] انظر ص ٢١٥-٢١٦ من هذا الكتاب.

«السُّوقة»، أو «السَّفِلَة»[1]، أو «الرَّعَاع» أو «الأراذل»، أو «السّفهاء»، أو «الغاغة»، أو «الغَثْراء»، أو «الهمج»، أو «الْكَرَعُ»، أو «التُّحوت»، أو «الطَّغَام»، أو «الدّهماء»، أو «الوشائظ»[2] أو «الأَوْغَاد» ومثل هذه الألقاب الدّالة على الأصناف الرّذيلة من النّاس: هل زعم أحدٌ منهم أنّهم فرقةٌ ضالةٌ أو أنّهم منحصرون في أهل البدع؟

ولو أنّ عالمًا أو طالبًا للعلمِ قام بدعوة صار يرمي بها طائفة من المسلمين بالعظائم ويسبّهم ويلقّبهم بالحمير مثلاً، أو بأراذل البشر، أو بالأفاعي، فلن يقبلَ دعوتَه أحدٌ من عدول المسلمين وأخيارهم، ولأنكروها، لأنّ سبّ المسلمين واحتقارهم محرّم، ومعلوم حرمته بالضّرورة! فكيف نَفَقت في أوساط خواصّ المسلمين هذه الدعوة الّتي تقوم برمي السلّفيين بالـ«صّعافقة» وكيف قُبلت؟! والجواب أنْ يُقال: لعلّ غرابةَ كلمة «الصّعافقة» ساعدت على هذا، حيث يظنّ كثيرٌ من النّاس أنّها ليست سبًّا مجرّدًا، بل تدلّ في حقيقة الأمر على عقيدةٍ منحرفة، ومذهب مستقلّ عن السُّنّة وأهلها. ولعلّ الباب الآن قد فُتح لتفريق أوسع، حيث قد يأتي من يخترع فرقة «الشَّنَاظِرة»[3] مثلاً، أو «الْجَعْظريين»، فتُقبل دعوته لغرابة اللّفظين من حيث اللّغة، ولورود آثار ذكرت هذه

---

[1] وهو جمع، ومفرده: سِفْلَةٌ.

[2] قال الخطّابي: «**في حديث الشّعبي، قال: «كانت الأوائل تقول: إيّاكم والوشائظ!». ثمّ قال: «قال أبو عمر: يريد بالوشائظ: السِّفَل**». («غريب الحديث» (٣/ ١١٦)).

[3] في «صحيح مسلم» تحت «باب الصّفات الّتي يُعرف بها في الدّنيا أهلُ الجنّة وأهلُ النّار» (ملحوظة: عناوين أبواب «صحيح مسلم» هي للإمام النّووي وغيره من الشرّاح، حيث إنّ مسلمًا لم يضع لكتابه تراجم للأبواب كما هو معلوم): حديث عياض بن حمار رضي الله عنه عن النّبيّ ﷺ، وهو حديث طويل، وفيه:

«وأهلُ الجنّة ثلاثة: ذو سلطان مقسط متصدّقٌ موفّق. ورجلٌ رحيم رقيق القلب لكلّ ذي قربى ومسلمٍ، وعفيفٌ متعفِّفٌ ذو عِيالٍ.

قال: وأهلُ النّار خمسة: الضّعيف الّذي لا زَبْرَ له، الّذين هم فيكم تبعًا لا يَتْبَعون أهلاً ولا مالاً، والخائنُ الّذي لا يخفى له طمعٌ، وإنْ دَقَّ إلاّ خانه، ورجلٌ لا يُصبحُ ولا يُمْسِي إلاّ وهو يخادعك عن أهلك ومالك». وذكر البخل أو الكذب: «**والشِّنْظيرُ الفَحَّاشُ**»». «صحيح مسلم» (٢/ ١٣١١ –رقم ٢٨٦٥).

الألفاظ، فَيَنْفُقُ الأمر عند جهلة النّاس.

ويُقال أيضًا: إنّ السلفَ نسبوا الفرق إلى مؤسّسيها أو إلى باب الدّين الّذي انحرفت فيه، ولم تُنسب الفرق إلى شيء آخر؛ وهذا مثل تسميتهم «الأزارقةَ»: نسبةً إلى أزرق بن نافع لتفرّده بمقالته المخالفة للسّنّة، كما نسبوا «النّجدات» إلى نجدة الحروري، و«السّبئية» إلى عبد الله بن سبإ؛ وكتب «العقائد»، و«التاريخ»، و«الملل والنِّحَل» مليئةٌ بذكر الفرق منسوبةً إلى مُحْدِثِي مقالاتِهم، أو منسوبةً إلى باب الدّين الّذي انحرفوا فيه.

وبالمقابل، فقد أنكر السّلف عل من ظلم أهل السّنة ولقبّهم بألفاظٍ شنيعةٍ بغير ذنب إلاّ لأنّهم اتبّعوا الكتاب والسنّة، كالّذين لقّبوهم بالـ«حشوية»، أو «المشبّهة»، أو «النّاصبة»، أو كما يفعل -في هذا الزمان- من يلقّبهم بالـ«وهّابية»، أو «الجامية»، أو «المداخلة».

والفارق بين التلقيبين -الجائز والممنوع- هو أنّ التّلقيب الجائز مستندٌ إلى الواقع ويحقّق أرجح المصالح من التّحذير من أهل الزّيغ مثلاً؛ بينما التّلقيب الممنوع هو تلقيب أهل الباطل لأهل الحقّ: فأهل الزّيغ يلقبّون أهل الحقّ بألقاب شنيعة لغير سبب صحيح، بل ظلمًا، ولمجرّد مخالفة أهل السنّة لهم وإنكارهم عليهم ومفارقتهم لبدعتهم.

وأمّا أهل الحقّ فهم أعدل النّاس، فلا ينسبون إلى أحد ما لم يقله، ولا يظلمون النّاس، وإنّما ينسبون إلى أهل الباطل مقالاتهم الحقيقية، ولا يتقوّلون عليهم.

ورمي أهل السّنة بأنّهم «صعافقة» ليس من باب تلقيب الفِرَق المبتدعة بالحقّ والعدل ونسبتهم إلى رؤسائهم ومؤسّسيهم أو إلى مقالاتهم المنحرفة؛ بل هو مطابقٌ لازدراء أهل البدع لأهل السنّة وتلقيبهم بـ«الحشْوية» وغير ذلك.

والخلاصة أنّ التّلقيب له حالات ثلاثٌ لا رابعَ لها: فحالتان صحيحتان، يستعملهما أهل السنّة حيث ينسبون المبتدعة إلى الباب الّذي ضلّوا فيه -كالقدرية- أو إلى واضع بدعتهم -

كالجهمية نسبة إلى الجهم بن صفوان-؛ **وحالةٌ ثالثة هي ظلم يستعملها أهل الباطل لتشويه أهل الحقّ. والتلقيب بالـ«صّعافقة» لا يدخل في الحالتين الأولى ولا الثّانية، لأنّه لا يدلّ على شخص مبتدع معيّن، ولا على مقالة معيّنة، فهو من الصّنف الثّالث الّذي هو من الباطل والبغي.**

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ:

«إنَّ الطّائفةَ إنّما تتميّزُ باسم رجالها أو بنعت أحوالها.

فالأوّلُ كما يُقال: «النّجَدات»، و«الأزارقة»، و«الجهمية»، و«النَّجّارية»، و«الضِّرارية»، ونحو ذلك.

والثاني كما يُقال: «الرّافضة»، و«الشيعة»، و«القدرية»، و«المرجئة»، و«الخوارج» ونحو ذلك.

فأمّا لفظُ «الحشوية»، فليس فيه ما يدلّ على شخصٍ معيَّنٍ، ولا مَقَالةٍ مُعَيَّنَةٍ، فلا يُدْرى مَنْ هم هؤلاء. وقد قيل: إنّ أوّل مَن تكلّم بهذا اللَّفْظِ عمرو بن عُبيد، فقال: «كان عبد الله بن عمر حَشْوِيًّا»[1]. وكان هذا اللّفظ في اصطلاحٍ مَنْ قاله يريد به «العامّة» الّذين هم حَشْوٌ، كما تقول الرّافضة عن مذهب أهل السّنّة: مذهب الجمهور.

فإنْ كان مرادُه بالحشوية طائفةً من أصحاب الأئمّة الأربعة دون غيرهم، كأصحاب أحمد أو الشّافعي أو مالك، فمن المعلوم أنّ هذه المقالاتِ لا توجد فيهم أصْلاً، بل هم يُكفِّرون مّنْ يقولها؛ **ولو قُدِّرَ أَنَّ بعضَها وجد في بعضهم، فليس ذلك من خصائصهم، بل كما يوجد مثل ذلك في سائر الطّوائف.**

[1] قال ابن ماكولا: «وأبو النضر يحيى، سمع أبا عثمان عمرو بنَ عبيد التّيمي يقول: «كان ابنُ عُمَرَ حَشْوِيًّا» («الإكمال» (٧/ ٣٤٧)).

وإنْ كان مرادُه بالـ«حشْوية» أهلَ الحديث على الإطلاق: سواءً كانوا من أصحاب هذا أو هذا، فاعتقادُ أهل الحديث هو السنّةُ المَحْضةُ، لأنّه هو الاعتقادُ الثابتُ عن النّبيّ ﷺ، وليس في اعتقادِ أحدٍ من أهل الحديث شيءٌ من هذا، والكتبُ شاهدَةٌ بذلك.

وإنْ كان مرادُه بالـ«حشوية» عمومَ أهلِ السّنة والجماعة مُطلقًا: فهذه الأقوال لا تُعْرفُ في عموم المسلمين وأهل السنّة؛ وجمهور المسلمين لا يظنّون أنَّ أحدًا قال هذا؛ **وإنْ كان في بعض جُهّالِ العامّة مَنْ يقول هذا أو أكثر من هذا، لم يَجُزْ أَنْ يُجْعَلَ هذا اعتقادًا لأهل السّنة والجماعة يُعابون به؛ وإنّما العيبُ فيما قالته رجالُ الطّائفة وعلماؤها**، كما ذكرناه عن أئمّة الشيعة: فإنَّ أئمَّةَ الشّيعة هم القائلون للمقالاتِ الشَّنيعة، كما قدْ عُلِمَ»[١].

وما أجمل ما قال أبو جعفر السّراج رَحِمَهُ اللهُ:

قُـــــلْ للَّـــــــذِينَ بِجَهْلِهُـــــــمُ ... أَضْـــــــحَوْا يَعِيْبُـــــــونَ المُحَـــــابِرْ

وَالحَـــــامِلِيْنَ لَهَـــــا مِـــــنْ الْـــــ ... أَيْـــــدِي بِمُجْتَمَـــــعِ الأَسَـــــاوِرْ

لَـــــوْلاَ المَحَـــــابِرُ وَالْمَقَـــــا ... لِمُ والصَّـــــحَائِفُ والـــــدَّفَاتِرْ

وَالحَـــــافِظُونَ شَرِيْعَـــــةَ الْـــــ ... ـمَبْعُـــــوثِ مِـــــنْ خَـــــيْرِ العَشَـــــائِرْ

والنَّـــــاقِلُوْنَ حَدِيْثَـــــهُ عَـــــن ... كَـــــابِرٍ ثَبْـــــتٍ وَكَـــــابِرْ

لَرَأَيْـــــتَ مِـــــنْ شِـــــيَعِ الضَّـــــلاَ ... لِ عَسَـــــاكِرًا تَتْلُـــــو عَسَـــــاكِرْ

كُـــــلٌّ يَقُـــــوْلُ بِجَهْلِـــــهِ ... وَاللهُ لِلْمَظْلُـــــوْمِ نَـــــاصِرْ

[١] «منهاج السّنة النّبوية» (٢/ ٥١٨-٥٢٢).

سَـــــمَّيْتُمْ[1] أَهْــــــلَ الْحَدِيــــــ ـــــثِ أُوْلِي النُّهَـــى وَأُوْلِي البَصَـــائِرْ

حَشْـــــــــوِيَّةً أُفٍّ لَكُـــــــــمْ وَلِمَـــــنْ بِنَقْصِـــــهِمُ يُجَــــاهِرْ

هُــــمْ حَشْــــوُ جَنّـَـاتِ النَّعِيــــ ـــــيمِ عَــــلَى الأَسِرَّةِ وَالْمَنَــــابِرْ

رُفَقَـــــاءُ أَحْمَــــــدَ كُلُّهُـــــمْ عَــــنْ حَوْضِـــهِ رَيَّـــانُ صَـــادِرْ[2]

وليس تلقيبُ النّاس بالـ«صّعافقة» داخلاً في النّسبة إلى مؤسس مقالة ولا النّسبة إلى مقالة منحرفة موصوفة مضبوطة؛ فلم يبقَ إلاّ تصنيفه مع التّلقيب بالـ«حشوية»، أي: في التّلقيب المحرّم والتّنابز المحظور.

وهذا معنى قول الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ واصفًا أهل السّنة، كما في الأثر الّذي ذكر فيه أنّه:

«جاء رجلٌ إلى مالك فقال: يا أبا عبد الله، أسألك عن مسألة أجعلك حجّةً فيما بيني وبين الله عَزَّ وَجَلَّ! قال مالك: ما شاء الله لا قوّة إلاّ بالله، سَلْ! قال: مَنْ أهلُ السّنّة؟ قال: **أهلُ السُّنَّةِ الّذين ليس لهم لقبٌ يُعرفون به: لا جهمي، ولا رافضي، ولا قدري**»[3]. انتهى كلامه.

وقوله: «ليس لهم لقبٌ يُعرفون به»، أي: لقبُ ذمّ، لا يدلّ على اتّباع السنّة والارتباط بها؛ لا كما ظنّه من استدلّ بكلمة الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ هذه لرفض الانتساب إلى السّلف.

ولفظ «الصّعافقة»، مثل لفظ «الحشوية»: «فليس فيه ما يدلّ على شخصٍ معيَّنٍ، ولا مَقَالةٍ مُعَيَّنَةٍ، فلا يُدْرى مَنْ هم هؤلاء»، فليس لفرقة «الصعافقة» المزعومة ضابطٌ يُمَيِّزُ أفرادَها عن

---

[1] «في الأصل: «سَمَّيْتُمُهُمْ»، وقد أَثْبتُّ ما في «ذيل الطبقات».

[2] «البداية والنّهاية» (١٦/١٩٧-١٩٨)، و«الذّيل على طبقات الحنابلة» (١/٢٣٦).

[3] «الانتقاء» (ص ٣٥) لابن عبد البرّ، و«ترتيب المدراك» (٢/٤١) للقاضي عياض.

غيرهم، وسيأتي مزيد بيان[١]. ولو حُذفت كلمة «الحشوية» في نصّ شيخ الإسلام، ووُضع بدلها كلمة «الصّعافقة» لاستقام الكلام ولانطبق على واقع اليوم.

وهذا الوصفُ به تُعرف الألقابُ المبتدعةُ: قال ابن تيمية: «والألفاظُ المبتدعةُ ليس لها ضابطٌ: بل كلّ قوم يريدون بها معنىً غير المعنى الّذي أراده أولئك»[٢].

وبسبب فضفضة مثل هذه الألفاظ الّتي لا ضابط لها، اشتدّت الفتنة حيث صار كلّ طالب رئاسة، أو حاسد لداعية من دعاة السّنّة يرميه بأنّه من «الصّعافقة» ويُقبل منه لأنّ ما ليس له ضابط يُمكن أنْ يوصم به كلّ أحد، فاحتار الأتباع وتمزّقوا كلّ ممزّق، وشُقَّ الصّفّ!

وتأمّل قوله: «**وإنْ كان في بعض جُهّالِ العامّة مَنْ يقول هذا أو أكثر من هذا، لم يَجُزْ أَنْ يُجْعَلَ هذا اعتقادًا لأهل السّنة والجماعة يُعابون به**»، ففيه بيانُ إنصاف أهل الحقّ، حيث لا يحكمون على الطّائفة المعيّنة باعتقاد بعض جهلة أفرادها -أو أفعالهم أو تصرّفاتهم- ؛ ففيه ردّ على أصحاب هذه الدّعوة الّذين يضلّلون السّلفيين وينابزونهم بالـ«صّعافقة» بحكم مخالفات بعض من انتسبوا إليهم -صحّت هذه المخالفات أو لم تصحّ-.

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الفتوى الحموية:

«وقد صنّف أبو إسحاق إبراهيم بن عثمان ابن درباس الشّافعي جزءً وأسماه «تنزيه أيمّة الشريعة عن الألقاب الشنيعة»، ذكر فيه كلامَ السّلف وغيرهم في معاني هذا الألقاب؛ **وذكر أنّ أهل البدع: كُلُ صنفٍ منهم يلقب أهلَ السنّة بلقب افتراه -يزعم أنّه صحيحٌ على رأيه الفاسد- كما أنّ المشركين كانوا يلقّبون النّبيّ ﷺ بألقاب افتروها.**

---

[١] ص ٦٩.

[٢] «مجموع الفتاوى» (٥/ ٤٣٢).

فالرّوافض تسمّيهم **نواصب**، والقدرية يسمّونهم **مجبِّرة**، والمرجئة تسمّيهم **شُكّاكًا**، والجهمية تسمّيهم **مشبّهة**، وأهل الكلام يسمّونهم **حشويةً** ونوابتَ **وغثًّا وغَثْرا**[1]، إلى أمثال ذلك. كما كانت قريش تسمّي النّبيّ ﷺ تارةً **مجنونًا**، وتارةً **شاعرًا**، وتارةً **كاهنًا**، وتارةً **مفتريًا**.

وقالوا: هذه علامةُ الإرث الصّحيح، والمتابعة التّامّة، فإنّ السّنةَ هي ما كان عليه رسولُ الله ﷺ وأصحابه، اعتقادًا واقتصادًا وقولاً وعملاً؛ **فكما أنّ المنحرفين عنه يُسمّونه بأسماء مذمومة مكذوبة -وإنِ اعتقدوا صِدْقَها بناءً على عقيدتهم الفاسدة- فكذلك التّابعون له على بصيرة الّذين هم أولى النّاس به في المحيا والممات، باطنًا وظاهرًا.**

وأمّا الّذين وافقوه ببواطنهم وعجزوا عن إقامة الظّواهر، والّذين وافقوه بظواهرهم وعجزوا عن تحقيق البواطن، أو الّذين وافقوه ظاهرًا وباطنًا بحَسَب الإمكان: **لا بُدَّ للمنحرفين عن سنّته ﷺ أنْ يعتقدوا فيهم نقصًا يذمّونهم به، ويسمّونهم بأسماء مكذوبة -وإنِ اعتقدوا صدقها**».

ثمّ قال رحمه الله:

«**ومن حكى عن النّاس «المقالات» وسمّاهم بهذه الأسماء المكذوبة -بناءً على عقيدتهم الّتي هم مخالفون له فيها، فهو وربُّه أعلمُ؛ والله من ورايهم محيطٌ بالمرصاد** ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ ۝٤٣﴾ [فاطر: ٤٣]»[2].

وقال ابن القاضي أبي يعلى رحمهما الله:

«هي الفرقة النّاجية، والجماعة العادلة، والطّائفة المنصورة إلى يوم القيامة؛ فهم أصحاب الحديث والأثر -والوالد السّعيد تابِعُهم- هم خلفاء الرّسول، وورثة علمه وسفرته بينه وبين أمّته؛

---

[1] و«الغَثْراءُ، والغُثْرُ، بالضمّ، والغَيْثَرَةُ: سَفِلَةُ النّاس»، كما في «القاموس المحيط» (ص ٤٤٨-٢)؛ **فهي مرادفة لـ«صعافقة» حيث جاء في قواميس اللّغة أنّهم سفلة النّاس وأراذلهم؛ وهذا ممّا يدلّ على أنّ هذه الفتنة امتدادٌ لفتن أهل الباطل في ازدرائهم للأبرياء من أهل السّنّة.**

[2] «الفتوى الحموية الكبرى» (ص ٢٢٢-٢٢٥).

بهم يلحق التّالي، وإليهم يرجع العالي، **وهم الّذين نبزهم أهل البدع والضّلال، وقائلو الزّور والمُحال**: أنّهم مشبّهة جهّال، ونسبوهم إلى الحشو والطَّغَام، وأساءوا فيهم الكلام»[١].

ولو جاز ما فعله أصحاب هذه الدّعوة -بدعوى صدور هذه اللّفظة -«الصّعافقة»- عن بعض السّلف، لم يبقَ لأحدٍ حُجَّةٌ للإنكار على كلّ قاذف أو باهتٍ أو كاذبٍ، ولصارت مجالس القضاء معطّلة لا طائل منها، ولصحّ لكلّ من هبّ ودبّ أنْ يكذّب الصّادقين، ويعدّل الكاذبين؛ حيث يأتي من يحتجّ بأنّ السلف كذّبوا الكذّابين، وجرّحوا مَنْ جرّحوه، فيقع فيمن يشاء من غير مراعاة لضوابطهم ولا إتيان بحجّة على خلاف ما كان عليه السّلف! ولا شكّ أنّه لا قياسَ بين من قد يفعل ذلك وفعل السّلف! فما حوته كتب العقائد وكتب الجرح والتعديل ليس فيه حُجّة لمن يستدلّ به -بظنّه- على مخالفة الحقّ لرمي الأبرياء بالعظائم أو لوضع نُهُجٍ جديدة[٢]؛ ولو كان لأصحاب هذه الدّعوة سلفٌ في دعوتهم لوجدوا من الأدلّة أكثر من هذا الأثر، ولعثروا على الفصول والأبواب فيها، بل على الكتب المؤلّفة في الإنكار على هؤلاء «الصعافقة»، فليفهم العقلاء! وسيأتي بيان أنّ مَنْ نطق بلفظة «الصّعافقة» من السّلف إنّما قالها في أهل البدع لا في أهل السّنة[٣].

فالشاهد: أنّ الخير يقلّ في النّاس كلّما امتدّ بهم الزمان؛ ففي كلّ قوم يوجد البله والسفه والغيّ، وليس هذا ممّا يُعرف به الحقّ والباطل؛ ولا ممّا يميّز به المسلم من الكافر، أو السّنّي من البدعيّ: وإنّما يحكم على كلّ امرىء بما يعتقده أو يقوله أو يعمله، كما يحكم على كلّ طائفة بما تعتقده وتجتمع عليه ويغلب عليها، لا بما قد يفعله السّفهاء منها.

---

[١] «طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٠٨).

[٢] ومن أمثلة ذلك ما فعله -في زماننا هذا- حمزة المليباري حيث استدلّ ببعض الآثار -وما صحّ له الاستدلال بها إلاّ بعد أنْ حرّف معناها- فزعم مفارقة منهج متقدّمي المحدّثين لمنهج المتأخّرين في تصحيح الأحاديث وتضعيفها، فوضع منهجًا جديدًا يُضعّف به الأحاديث الصّحيحة، ويصحّح به الأحاديث الضعيفة ويضع قواعد لا أصل لها عند أهل العلم؛ وقد تصدّى له ولمن انتصر لطريقته شيخُنا الألباني، حيث ردّ على حسّان بن عبد المنّان -وقد سمّاه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ «هدّام السنّة»-؛ وتصدّى للمليباري أيضًا شيخنا ربيع المدخلي، فجزاهما الله خير الجزاء هما وكلّ من خدم السّنّة وذبّ عنها بصدق.

[٣] ص ٥٢ فما بعدها.

والشّاهد أيضًا أنّ وجود الغوغاء واللّؤمان والصّعافقة وإفسادهم ليسا من النّوازل والأمور الحادثة في زماننا حتّى يقول قائل -ممّن دخل في هذا الفتنة التي فرّقت النّاس-: «إنّما حذّر مشايخنا من فرقة «الصّعافقة» ولم يحذّر منها السّلف لأنّهم لم يكونوا موجودين في زمانهم!»[1]. والحقّ هو أنّ **وجود قليلي التّربية -أو سفهاء- لا ينحصر في زمان دون زمان؛ وزمان السلف لا يخرج عن هذه القاعدة، ومع هذا لم يحصروا السّفهاء في فرقة ضالة، ولم يمتحنوا الناس بذلك ولم يصنّفوهم إلى «صعافقة» وغير «صعافقة»**. ولم يزل العلماء في كلّ زمان يُصلحون ما أفسده البشر ويعالجون أمراض القلوب وسوء أخلاق النّاس من غير إحداث ما هو شرّ منه من الفُرقة والشّقاق والبغضاء والشحناء.

فيقال في هذه الدّعوة -دعوة الحكم على النّاس بأنّهم «صعافقة»- ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«عدم وجود هذه المعارضات مع توفّر الهمم والدّواعي على وجودها -لو كانت حقًّا- دليلٌ على أنّها باطلٌ؛ كما أنّ عدم نقل ما تتوفّر الهمم والدواعي على نقله -لو كان موجودًا دليلٌ على أنّه كذبٌ؛ بخلاف وجود الطّعن والمعارضة، فإنّه ليس دليلاً على صحّة ما عارض به وطعن؛ كما أنّ مجرّد النّقل ليس دليلاً على صحّة ما نُقل»[2].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن جنس هذه البدع: «ونحو ذلك من البدع الّتي ليست واجبةً ولا مستحبّة، بل

---

[1] وهذا الأمر يوقعهم في التّناقض مهما حاولوا إيجاد سلف لبدعتهم: فإذا قالوا: سلفنا الشّعبي، قيل لهم: أين هو حديث غير الشّعبي -ممّن عاصره أو جاء بعده- عن هذه الفرقة المزعومة وعقيدتها؟ فإن قالوا: إنّما لم يذكرها السّلف لأنّها حدثت في زماننا، اعترفوا بأنّ الشّعبي لم يتحدّث عن الفرقة الّتي زعموها اليوم! فمهما حاولوا التعلّق بكلمة الشّعبي داروا بين الاعتراف بعدم وجود سلف على قولهم، والاعتراف بعدم وجود سلف لهم فيما فهموه من كلمة الشّعبي، فأين العقول؟

[2] «درء تعارض العقل والنقل» (٧/ ٨٢)؛ وهذه قواعد نفيسة. وانظر كلام الإمام الشّاطبي : عن «البدعة الإضافية» في «الاعتصام» (١/ ١٤١، ١٤٢، ٢٥٨، ٣٠٩ و٣٢٧).

هي إمّا كفر وإمّا جهل وضلال.

وليس شيء من هذا من الدّين الّذي بعث الله به محمّدًا ﷺ باتّفاق المسلمين. ومن اعتقد أنّ هذا من الدّين وفَعَلَهُ، وجب أنْ يُنْهى عنه؛ ولم يَسْتَحِبَّ هذا أحدٌ من الأئمّة الأربعة، ولا فعله أحدٌ من الصّحابة والتّابعين لهم بإحسان.

وَمَنْ أَمَرَ النّاسَ بشيْءٍ من ذلك أو رغّبهم فيه أو أعانهم عليه من القُوَّامِ أو غير القُوَّامِ، فإنّه يجب نهيه من ذلك، ومنعه منه؛ ويُثابُ وليُّ الأمر على منع هؤلاء؛ ومن لم ينته عن ذلك، فإنّه يُعَزَّرُ تعزيرًا يردعه. وأقلُّ ذلك أَنْ يُعْزَلَ عن القيامة، ولا يُتْرَكَ مَنْ يأمر النّاسَ بما ليس من دين المسلمين»[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«ومن اعتقد البدعَ -الّتي ليست واجبةً ولا مستحبّةً- قُربةً وطاعةً وطريقًا إلى الله، وجعلها من تمام الدّين، وممّا يُؤمر به التّائبُ والزّاهدُ والعابدُ، فهو ضالٌّ خارجٌ عن سبيل الرّحمن، مُتَّبِعٌ لخطوات الشّياطين»[٢].

وقال إبراهيم النّخعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«إنّ القوم لم يُدَّخَرْ عنهم شيءٌ خُبِّىءَ لكم لفضل عندكم!»[٣].

وهذا كلّه يدلُّ على أنّ فعل ذلك بدعة محدثة؛ فكيف لنا أنْ نحكم حينئذ على هذه الدّعوة الجديدة، خاصّة أنّها لم تحقّق مقصدًا شرعيًّا، بل أورثت أهلَ السنّة فُرقةً لم يسبق لها مثيل في زماننا، وأضعفت شوكتهم ووقع بسببها من المخازي ما وقع؟!

---

[١] «مجموع الفتاوى» (٢٧/ ١٠٨-١٠٩).

[٢] «مجموع الفتاوى» (٢١/ ١١٨-١١٩).

[٣] «المدخل» (١/ ١٩٩- رقم ٢٣٢-ط.دار الخلفاء) للبيهقي.

بل مهما حاول المنصف العاقل إدارك القَدْرِ المشترك بين أصحاب هذه الدّعوة فيما بينهم لم يجد إلاّ الاجتماع على ظلم السّلفيين ورمي كلّ من لم يقبل دعوتهم بالصعافقة، شريطة أن يكونوا سلفيين! فأمّا أهل البدع فلا يستحقّون هذا اللّقب عندهم! فأمرهم كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن اجتماع الرّافضة: «**الأصل الّذي اشتركوا فيه أصل فاسد مبني على جهل وظلم، وهم مشتركون في ظلم سائر المسلمين**»[١].

هذا، وإنّ الدّافع على كتابة ما كتبتُ هو رحمةُ من دخل في هذه الفتنة، حتّى يخرج منها وينجو عند الله، وليس الغرضُ التشفِيَّ حاشا وكلاَّ، والله يصلح نيّاتنا وهو يعلم السرّ وأخفى.

وقد قدّمْتُ في بداية الكتاب كلام المعلّمي اليماني رحمه الله في أنّ طلب الحق يستلزم عدمَ قَبول القول بغير دليل، وإنْ صدر من أقرب النّاس إلى المرء؛ **فإذا حَلَّلَ العقلاء المنصفون هذه الدّعوة – من غير تقليد لأحد–، فلن يعثروا على أحد من السّلف خاضها أو خاض ما يشابهها.**

وفي مثل هذه الأشياء المُحْدَثة يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله –وما أحسن ما قال–:

«**ولو مكث أحدُهم عُمْرَ نوح يُفَتِّشُ: هل فعل رسول الله ﷺ أو أحدٌ من أصحابه شيئًا من ذلك لَمَا ظفر به؛ إلاّ أنْ يُجاهر بالكذب البحت! فلو كان في هذا خيرٌ لسبقونا إليه، ولدَلُّونا عليه: فإنْ كان هذا هُدًى، فقد ضلّوا عنه! وإنْ كان الذي كانوا عليه هو الهدى والحق: فماذا بعد الحقّ إلاّ الضّلالُ؟!**»[٢].

وسيأتي[٣] كلام ابن الوزير اليماني رحمه الله في الإنكار على ما يحدثه النّاس، حيث قال: «فالقول

---

[١] «منهاج السنّة النّبوية» (٥/ ١٥٨).

[٢] نقله عنه ابن القيّم في: «إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان» (١/ ٢٤١).

[٣] ص ٤٥.

بذلك عليهم من قبيل التجرّي على البُهتِ الّذي هو عادةُ البطّالين».

ولو وقع الأمر المحدث زلّةً من بعض الأئمّة المرضيين لم يجز اتّباعه، فكيف إذا وقع ممّن دونهم؟

وقد روى ابن عبد البرّ أثر معاذ بن جبل لمّا سُئل: «وكيف زيغة الحكيم» -وقد مضى[١]-، فزاد:

«قال: هي الكلمة تُرَوِّعُكم وتنكرونها، وتقولون: ما هذه؟ فاحذروا زيغته، ولا يصدنّكم عنه، فإنّه يوشك أنْ يفيء وأنْ يُراجع الحقَّ. وإنَّ العلم والإيمان مكانهما إلى يوم القيامة، فَمنِ ابتغاهما وجدهما»[٢].

وأنشد الحافظ الدّمياطي لنفسه:

أيّهـــا العـــالمُ إيّـــاكَ الزّلـــلَ   واحـــذرِ الهفـــوةَ فالخَطْـــبُ جَلَـــلْ

هفـــــوةُ العـــــالم مســـــتعظمة   إنْ هفـــا أصـــبح في الخلـــق مَثَـــلْ

وعــــــلى زلّتــــــه عُمـــــدتهُم   فبهـــا يحـــتجُّ مَـــن أخطـــا وزلْ

لا تقـــل يَسْـــتُرُ عَلَـــيَّ زلّتـــي   بـــل بهـــا يحصـــل في العلـــم الخلـــلْ

إن تكـــن عنـــدك مُســـتحقرة   فهْـــي عنـــد الله والنّـــاسِ جَبَـــلْ

لـــيس مـــن يتّبعـــه العـــالم في   كـــلّ مـــا دق مـــن الأمـــر وجـــلْ

مثـــلَ مَـــن يـــدفع عنـــه جهلَـــه   إن أتـــى فاحشـــة قيـــل جَهِـــلْ

---

[١] ص ١٢ من هذا البحث.

[٢] «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٨١).

انظـــر الأَنْجُـــمَ مهــــما ســـقطتْ مَــنْ رآهـــا وهْـــي تهـــوي لم يُبَـــلْ

فـــإذا الشّـــمسُ بَـــدَتْ كاســـفة وَجَـــلَ الخلـــقُ لهـــا كُـــلَّ الوَجَـــلْ

وترامـــــتْ نحْوَهـــــا أبصــــارُهم في انزعــــاج واضــــطراب وزجــــلْ

وسرى الـــنّقصُ لهـــم مـــن نقصـــها فغـــدتْ مظلَمـــةً منهـــا السُّـــبُلْ

وكـــــذا العـــــالِمُ في زَلّتـــــه يفـــــتنُ العَـــــالَمَ طـــــرّاً ويضـــــلْ

يقتـــدي منـــه بـــما فيـــه هفـــا لا بـــما استعصـــم فيـــه واســـتقلْ

فهْـــو مِلْـــحُ الأرض مـــا يُصـــلحه إنْ بـــدا فيـــه فســـادُ أو خلـــلْ[1]

وما أحسنَ قولُ الشاعر:

والأقاويــــلُ عنــــدهُمْ كالتّماثيــــ ــــلِ فـــلا يُوهِمَنَّـــكَ الخُطَبـــاءُ

والـــدّعاوى مـــا لم يُقيمـــوا عليهـــا بيّنـــاتٍ أبناؤهـــا أدعيـــاءُ

وهل يستطيع الواحد من الخصوم أنْ يقوم في الناس ويقول بلا خجل وبأعلى صوت: إنّ رمي النّاس بـ«الصّعافقة» والتّحذير من «الصّعافقة» سُنّةٌ نزل بها جبريل عليه السلام من عند الله سبحانه وتعالى إلى النّبيّ صلى الله عليه وسلم؟ أو يقول: إنّه المنهج الّذي كان عليه الزّهريّ، والحسن، والسفيانان، والأوزاعي، والأئمّة الأربعة، وابن تيمية وورثناه منهم بالأسانيد الصّحيحة مثل ما يمكن أنْ يقال ذلك في منهج تعديل الرّجال وجرحهم المروية قواعده وأقواله في كتب العلم؟ وإذا تجرّأ مفترٍ وفعل

---

[1] «المدخل» (١/ ١١٦-١١٧) لابن الحاج المالكي.

ذلك، فهل يجد في نفسه جوابًا صحيحًا يلقى به ربّه ﷻ إذا أوقفه للسّؤال؟! وكيف لو سأله المولى عن الفتن والفُرقة الّتي يجرّها هذا القول إلى الأمّة، ناهيك عن الافتراء على الله؟! فاللهمّ عفوك وسترك.

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«ففي هذا دلالة وبيانٌ لمن عَقَلَ عن الله تعالى؛ فرحم الله من تفكّر، ورجع عن القول الّذي يخالف الكتاب والسّنّة، ولم يقل على الله إلاّ الحقّ، فإن الله تعالى قد أخذ ميثاق خلقه، فقال تعالى: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴿١٦٩﴾﴾ [الأعراف: ١٦٩].

وقال في آية أخرى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف: ٣٣].

فقد حرّم الله أنْ يُقال عليه الكذب، وقد قال: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴿٦٠﴾﴾ [الزمر: ٦٠]؛ فأعاذنا الله وإيّاكم من فتن المضلّين»[١].

وقد ظهر للمنصفين أنّ الشّعبيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يكتشف فرقةً جديدةً لقبّها باسم «الغوغاء»[٢]، أو «الصّعافقة»، تتميّز بعقيدتها عن غيرها، وإنّما وصم بذلك أهل الرّأي -وهم أهل الكلام أو كما يسمّيهم أحيانًا أهلُ الحديث: أصحاب القياس-؛ وفي بعض روايات أثره أنّه أنكر بذلك على حمّاد ابن أبي سليمان -من مرجئة الفقهاء- وعلى أصحابه، وما خاضوا فيه من القياس المخالف للكتاب والسّنة، فلا حجّة للخصوم على بدعتهم في أثر الشّعبي.

وبيان ذلك أيضًا أنّ الخطيب البغدادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ -بعد أنْ ساق عدّة آثار عن السّلف في ذمّ قياس أهل البدع وأصحاب الرّأي، وساق ما جاء عن السّلف في جواز القياس الصّحيح- قال مفرّقًا بين القياسين:

---

[١] «الرّدّ على الزنادقة والجهمية» (ص ٢٣٥).

[٢] وانظر ص ٢١٥ من هذا البحث، فما بعد.

«وكذا الجواب عن حديث عوف بن مالك، وعائشة أمّ المؤمنين في القياس، و أنّ المرادَ به القياسُ المخالفُ للكتاب أو السّنّة»، ثمّ قال: «وعلى هذا يُحمل قولُ مسروق والشّعبيّ»[١].

وقال ابن الأثير رَحِمَهُ اللَّهُ:

«والمحدّثون يُسمّون أصحابَ القياس أصحابَ الرّأي، يَعْنون أنّهم يأخذون بآرائهم، فيما يُشكل من الحديث، أو ما لم يأْتِ فيه حديثٌ، ولا أَثَرٌ»[٢].

ودليل ذلك أيضًا ما جاء في بعض روايات أثره:

قال صالح بن مسلم: «كنتُ مع الشّعبيّ، ويدي في يده، أو يده في يدي، فانتهينا إلى المسجد، فإذا حمّاد في المسجد وحوله أصحابه ولهم ضَوْضاةٌ[٣] وأصوات. قال: فقال: والله لقد بَغَّض إليَّ هؤلاء هذا المسجد حتّى تركوه أبغضَ إليَّ من كُناسة داري، معاشر الصّعافقة! فانصاع راجعًا ورجعنا»[٤].

وأمّا ما جاء عند ابن عساكر: قال صالح بن مسلم: «قلتُ: مَنْ يا أبا عمرو؟ قال: **هؤلاء الرّأييون، أصحاب الرّأي**»، فقال المبارك بن سعيد لصالح بن مسلم: «مَنْ في المسجد؟ قال: الحكم ابن عتيبة ونظراؤه»[٥].

---

[١] «الفقيه والمتفقه» (١/ ٥٠٢- رقم ٥٥٠).

[٢] «النّهاية في غريب الحديث والأثر» (٤/ ١٥١٠- رقم ٥٦٢٠).

[٣] أي: ضوضاء؛ «يقال: ضَوْضَى الرِّجَالُ، ضَوْضَاةً، وضَوْضَاءً: إذا سمعت أصواتهم» («تاج العروس» (١٨/ ٣٧٦-١)).

[٤] «الطبقات» (٦/ ٢٥١).

[٥] «تاريخ دمشق» (٢٥/ ٣٦٢).

فليس فيه -كما قد يُفهم- أنّ الحكم بن عتيبة هو من أهل الكلام، أو أنّه من أهل الرّأي، بل هو من جبال أئمّة السّنّة:

قال الذهبي: «قال عبّاس الدُّوري: كان الحكم صاحبَ عبادة وفضل، وقال أحمد بن عبد الله العِجلي[1]: كان الحكم ثقةً فقيهًا من كبار أصحاب إبراهيم، **وكان صاحب سنّة واتّباع**»[2].

وقد جاء الأثر في مصادر أخرى من غير ذكر الحكم بن عتيبة[3].

ولم أجد مَن وصف الحكَمَ بنَ عتيبة بالإرجاء أو بالكلام؛ والّذي يظهر -بعكس ما قد فهمه بعض النّاس- أنّ الشّعبيّ ذكر الحكم بن عتيبة في مقام المدح والثّناء: فقد جاء عند ابن الجعد عن ابن أبي ليلى، قال:

«كان الشّعبيّ يقول: ما قالت الصّعافقة؟ ما قال النّاس؟ يعني: الحكم بن عتيبة»[4].

فشرح الرّاوي «النّاس» بالحكم بن عتيبة، أي هو وأصحابه وأمثالهم؛ وقد قابل الشّعبيّ الصّعافقة بالنّاس، فدلّ على المفارقة والمباينة.

وممّا يُقوّي هذا كلَّه أنّه جاء عند «عبد الرّزاق» عن الثّوري عن رَزين عن الشّعبي قال: «رأيته جاء إلى جنائزَ رجالٌ ونساءٌ، فقال: أين الصّعافقة؟ أو ما تقول الصّعافقة؟ يعني الّذين يطعنون»[5].

---

[1] انظر: «معرفة الثقات» (١/ ٣١٢-رقم ٣٣٧).

[2] «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٠٩).

[3] «انظر: «المدخل» (١/ ١٩١-رقم ٢١٥-ط.دار الخلفاء) للبيهقي.

[4] «مسند ابن الجعد» (ص ٦٣- رقم ٣٢٧).

[5] «مصنف عبد الرّزاق» (٣/ ٤٦٦-رقم ٦٣٤٠).

أي: يطعنون في أهل الحديث؛ وهم أهل الكلام؛ وأهل البدع يطعنون في أهل الحديث لتمسّكهم بالآثار ونشرها، واجتناب البدع والتّحذير منها؛ ولا أدري هل شرحُ «يطعنون» من رَزين، أو من الثّوري، أو من عبد الرّزاق؟

وعَوْدَةً إلى شبهة من قد يقول: «إنّما لم يرد عن السّلف كلامٌ عن «الصّعافقة» وفتنتهم، لأنّ هذه الفِرْقَةَ حديثةُ الوجود، فالكلام عنها حديثٌ؛ فهي من النوازل التي حدثت في الأمّة؛ فعلى هذا: ليست الدندنة حولها ببدعة، وإنّما هي من باب كلام أهل العلم في النوازل بعد حدوثها، ومن باب القياس الصحيح»، فالجواب أنْ يُقالَ:

إنَّ هذا ليس صحيحًا، فكلمة «الصّعافقة» موجودة معروفة -لغةً- أخذها أصحاب هذه الدّعوة من كتب السلف، ومن كتب اللغة[1]؛ وأصحاب هذه الدّعوة لا يملّون من ذكر ما جاء في المعاجم عنها ظنًّا منهم أنّ ذلك دليلٌ على صحّة دعوتهم وأنّها فِرْقَةٌ ضالّةٌ كانت موجودةً معروفةً عند السّلف!

ثمّ إنّ وجود لئام في بني آدم وغوغاء من قليلي المروءة والأخلاق، وممّن يتجسّرون على الأمور العظام لا يختصّ ببلدة دون بلدة، ولا بفِرقة دون فِرقة؛ ولم يزل في المسلمين أحداثٌ وشبابٌ تَصْدر منهم هنات وزلاّت سواءً في أوساط أهل السّنة أو في أوساط أهل البدع، كما يوجد ضعفاء الإيمان أيضًا في أهل السّنة ولا يختصّ ذلك بغيرهم؛ ولا زال في هذه الأمّة -وفي غيرها- أخلاقٌ رذيلةٌ منكرةٌ عند كلّ صنفٍ منها؛ وكلام السّلف في هذا من بابة الأخلاق، كالحديث عن الكَرَم والْـجُود، واللُّؤم والبخل وغير ذلك، لا من باب العقائد؛ وليس مظانّه كتب العقيدة المسندة وإنكار البدع؛ وكون المرء من الغوغاء ليس وصفًا له بالبدعة. ولم يزل المصلحون يربّون وينفعون أجيالهم، يصوّبون خطأ المخطئين، ويزجرون السُّفهاء راجين رشدهم وإنابتهم.

---

[1] كما سيأتي بيانه (ص ٢١٥).

قال ابن الوزير اليماني رَحِمَهُ اللَّهُ:

«**البَلَه وجمود الفطنة من أفعال**[١] **الله تعالى التي أجرى العادة أنْ لا يُخلي عنها الطّائفة العظيمة**[٢] الّذين لا يحصرهم عددٌ، ولا يجمعهم نسبٌ ولا بلدٌ؛ وهو كالطُّول والقِصر، والسَّوَاد والبياض، وحُسن الصّوت، وجمال الخَلْق. **فالقول بذلك عليهم من قبيل التجرّي على البُهتِ الّذي هو عادةُ البطّالين.**

وكلُّ مُنصف يعلم أنّ في كلّ طائفة عظيمة -لا يجمعهم إقليمٌ ولا نَسَبٌ ولا طبيعةٌ- فُطناءُ وبُلداءُ، وكِرامٌ وبُخلاء، وشجعان وجُبناء؛ وقد خاطب الله عُبّادَ الحجارة الّذين لم تكن عندهم من العلم أَثارةٌ، بمثل قوله تعالى: (وأنتم تعقلون)، ﴿وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ۝٢٢﴾ [البقرة: ٢٢]»[٣].

ورحم الله من قال:

واعلــــــمْ بأنّــــــك إنْ طلَبْــــــــ ـــــــتَ مُهـــذَّبًا رُمْـــتَ الشَّـــطَطْ

مَــــنْ ذا الّـــذي مـــا ســـاءَ قَـــــ ـــــطُّ ومَــــنْ لـــه الحُســـنى فَقَـــطْ[٤]

---

[١] أي: ممّا خلقه الله وقدّره سبحانه في الخلق.

[٢] أي: عظيمة من حيث عددُ أفرادِها وأثرها؛ ولا يدلّ العِظَمُ هنا لا على مدح ولا على ذمّ.

[٣] «الروض الباسم» (٢/ ٣٣٠). وقال المحقّق علي العمران عن استشهاد المصنّف بالآية: «هذا وهم من المصنّف؛ ولا توجد آية بهذا اللفظ. وفيه: ﴿أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾ ، ﴿لَعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾».

وكأنّي بقائل يرميني فيقول: إنّك تقول: إنّ العلماء والسلف فيهم سفهاء وبلهاء -هذا وإن كان الكلام لابن الوزير اليماني-! فقد صارت مثل هذه الأكاذيب والتهويلات عادةَ بعض كتّاب الجوّالات والمنتديات الرقمية في هذا الزمان إذ لا يحسنون إلاّ التشغيب، فلا يتحاشون عن كذب ولا مجازفة لإسقاط خصومهم؛ وحاشا أن يرمي ابن الوزير اليماني -أو أرمي أنا أو أيّ أحد من المسلمين- عَلَمًا من أعلام السلف بالسفه والبله؛ وإنّما قصد ابن الوزير أنّ أفراد المسلمين وأهل السنّة فيهم الذكيُّ والفطنُ كما فيهم الغبيّ والأبله، وليس هذا الأمر ممّا يُدخل أحدًا في الإسلام أو يخرجه منه؛ أو يجعله من ضمن أهل السنّة أو يخرجه منهم، ولا ممّا يُحسَّنُ به أو يُقَبَّحُ مذهبُ صاحبه؛ وهذا كلّه مثل كون النّاس فيهم الطويل والقصير والأبيض والأسود، لا يختصّ ذلك بالمسلمين أو بالكفّار.

[٤] «مقامات الحريري» (ص ١٨٦).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن ابن سينا لطعنه في خير القرون واستحقاره لهم:

«ثمّ يقال لهذا الأحمق: لا ريب أنّ كلّ أمّة فيها ذكيّ وبليد بالنّسبة إليها!»[١].

وقد قال النّبيّ ﷺ:

«إنّما النّاس كالإبل المائة، لا تكاد تجد فيها راحلةً»[٢].

وقد جاءت أشعار العرب شاهدةً على هذا الأمر، من ذلك ما قاله الشاعر:

إذا ذُكر النّاس كانوا مُلوكًا وكانوا عَبيدًا وكانوا الإماءَ

هَجاني رجالٌ ولم أهْجُهم أبى اللهُ لي أنْ أقول الهِجاءَ[٣]

وقال آخر:

أمّا مرامك في عِراض البيدِ فمبلّغٌ ما شئتَ من مقصودِ

والهُجرُ إنْ أَلْقَتْه ألسنةُ العِدا يأباه فضلُ مقامِك المحمودِ

سُحقًا لهم سفهاءُ كلِّ قبيلةٍ شذّتْ مقالتُهم عن المعهودِ

قد ضلّتِ الأحلامُ منهم رشدها هذا، ومنك الحلمُ غيرُ بعيدِ

معْ عزمةٍ لو شئتَ هدّتِ كلَّ ما قد أحكموا من مُعْلَمٍ ومَشِيدٍ[٤]

---

[١] «درء تعارض العقل والنّقل» (٥/ ٧٠-٧١).

[٢] متفق عليه من حديث عبدالله بن عمر، رواه البخاري (٦٥٠٦) واللفظ له، ومسلم (٢٥٤٧).

[٣] «سمط النّجوم العوالي» (٣/ ٤٦٨).

[٤] «نفح الطيب» (٥/ ١٠٩).

ومن شعر أبي الطيّب المتنبي:

وكـــــم ذَنْـــــبٍ مُوَلِّــــــدُهُ دَلالٌ[١] وكـــم بُعْـــــدٍ مُوَلِّــــدُه اقْـــتِرابُ

وجُـــــرْمٍ جـــــرّه سُــــفهاءُ قَـــــوْمٍ وحَـــــلَّ بغـــير جارِمِـــه العـــذابُ[٢]

وذكر الإمام أبو سليمان الخطّابي رَحِمَهُ اللَّهُ حديث أبي موسى الأشعري، قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

«قال رسول الله ﷺ: إنّ الله تعالى خلق آدم عليه السلام من قبضة قبضها من جميع الأرض، فجاء بنو آدم على قدر الأرض: منهم الأحمر، والأسود، والأبيض، والسّهل، والحَزْن، بين ذلك الخبيث والطيّب»[٣].

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ شارحًا له:

«قد بيّن النّبيّ ﷺ في هذا القول أنّ النّاسَ أصنافٌ وطبقاتٌ، وأنّهم إلى تفاوت في الطّباع والأخلاق؛ فمنهم الخَيِّرُ الفاضلُ الذي يُنتفع بصحبته، ومنهم الرَّدِيء النّاقص الذي يُتضرّر بقربه وعِشرته؛ كما أنّ الأرض مختلفةُ الأجزاء والتُّرْبِ: فمنها العذاة[٤] الطيّبة التي يطيب نباتها ويزكو ريعُها؛ ومنها السِّبَاخ الخبيثة التي يضيع بذرها، ويبيد زرعها، وما بين ذلك على حسب ما يوجد منها حسًّا، ويُشاهد عيانًا.

أخبرنا أبو سليمان[٥]، قال: حدّثنا أحمد بن إبراهيم بن مالك، قال: حدّثنا بشر بن موسى، قال: حدّثنا الحُميدي، قال: حدّثنا سفيان، قال: حدّثنا أبو الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، قال: قال

---

[١] أي: «حُسْنُ الحديث، وحُسن المِزاح والهيئة»؛ انظر: «تاج العروس» (٢٨/ ٤٩٦-٢).

[٢] «ديوان المتنبي» (ص ٣٨٣).

[٣] صحيح: انظر تخريجه في «سلسلة الأحاديث الصّحيحة» (٤/ ١٧٢ – رقم ١٦٣٠).

[٤] «العذاة: الأرض الطيّبة التربة، الكريمة المنبت» (تاج العروس (٣٩/ ٢٣-١)).

[٥] أي المصنّف أبو سليمان الخطّابي، والكلام من رواي النّسخة الخطيّة.

رسول الله : «النّاس معادن».

قال أبو سليمان[١]: وفي هذا القول أيضًا بيانُ أنّ أخلاق النّاس غرائزُ فيهم، كما أنّ المعادن ودائعُ مركوزةٌ في الأرض؛ فمنها الجوهر النّفيس، ومنها الفِلِزُّ[٢] الخسيس؛ وكذلك جواهرُ النّاس وطبائعهم: منها الزّكيّ الرّضيّ، ومنها النّاقص الدنيّ»[٣].

وتمام حديث أبي هريرة ﵁، كما يلي: قال النّبيّ ﷺ:

«النّاس معادن كمعادن الذهب والفضّة: خيارهم في الإسلام خيارهم في الجاهلية إذا فقهوا»[٤].

وعند أحمد وغيره زيادة: «النّاس معادن في الخير والشرّ»[٥].

قال البغوي ﵀:

«يريد: أنّ من كانت له مَأْثَرةٌ وشَرَفٌ، فإذا أسلم وفَقُهَ، فقد حاز إلى ذلك ما استفاده بحقّ الدّين. ومَن لم يسلمْ، فقد هَدَمَ شرفَه وضيَّعَه»[٦].

ونقل الخطّابي عن أبي السّريّ الواعظ قولَه:

«فالحذرَ الحذرَ من النّاس؛ فقد أقلّ النّاس وبقي النّسناس: ذئابٌ عليهم ثيابٌ: **إن**

---

[١] أي المصنّف أبو سليمان الخطّابي -كما سبق-، والكلام من رواي النّسخة الخطّيّة.

[٢] هذه هي اللّغة المشهورة في ضبطه، كما قال الزَّبيدي، قال: «وفيه لغتان أخريان: الفِلَزّ، والفُلُزّ»؛ ونقل أنّه «خَبَثُ ما أذيب من الذهب والفضّة والحديد، أوالفلز: الحجارة» («تاج العروس» (١٥/ ٢٧٢-٢)).

[٣] «العزلة» (ص ١٥٥-١٥٧).

[٤] متفق عليه من حديث أبي هريرة؛ رواه البخاري (٣٣٨٣)، ومسلم (٢٥٢٦).

[٥] «المسند» (١٦/ ٢٠١- رقم ١٠٢٩٦).

[٦] «شرح السنّة» (١٤/ ٥٨).

استفردتهم[١] حرَموك؛ وإن استنصرتهم خذلوك؛ وإن استنصحتهم غَشُّوك؛ وإن كنت شريفًا حسدوك؛ وإن كنت وضيعًا حقروك؛ وإن كنت عالماً ضلّلوك وبدّعوك؛ وإن كنت جاهلاً عيَّروك ولم يرشدوك. إن نطقت قالوا: مِكْثارٌ مِهْذارٌ صفيقٌ[٢]؛ وإن سكتّ قالوا: عييٌّ بليدٌ بطيءٌ؛ وإن تعمّقت قالوا: متكلِّفٌ متعمِّقٌ؛ وإن تغافلت قالوا: جاهلٌ أحمقُ. فمُعاشَرَتُهم داءٌ وشَقَاءٌ؛ ومُزَايَلَتُهم دواءٌ وشِفَاءٌ؛ ولا بدّ من أنْ يكونَ في الدّواء مَرارةٌ وكراهةٌ. فاخترِ الدّواءَ بمرارته وكراهته على الدّاء بغائلته وآفته. والله المستعان»[٣].

وقال الله تعالى:

﴿ وَمَآ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوۡ حَرَصۡتَ بِمُؤۡمِنِينَ ﴿١٠٣﴾ ﴾ [يوسف: ١٠٣].

وقال:

﴿ وَلَوۡ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهۡرِهَا مِن دَآبَّةٖ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمۡ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗىۖ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِعِبَادِهِۦ بَصِيرَۢا ﴿٤٥﴾ ﴾ [فاطر: ٤٥].

وممّا يُروى في الرّؤى والهواتف[٤] قولُهم:

لولا الّذين لهم وِرْدٌ يقومونا ... وآخرون لهم سَرْدٌ يصومونا

لَدُكِّكَتْ أَرْضُكُمْ مِنْ تحتكم سَحَرًا ... لأَنَّكُمْ قَوْمُ سُوْءٍ لاَ تُطِيْعُوْنَا[٥]

وقال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

---

[١] قال المحقّق: «كذا في الأصل والمطبوع؛ ولعلّ صوابه: «استرفدتهم» بمعنى طلبت رفدهم» ا.هـ.

[٢] أي: وَقِحٌ.

[٣] «العزلة» (ص ١٨٩-١٩٠).

[٤] أي: ممّا يهتفه الجنّ؛ ويهتف: أي ينادي به غيره ويصيح، كما في قول النّبيّ ﷺ لأبي هريرة يوم الفتح: «اهْتِفْ بالأنصار» (رواه أبو داود، وصحّحه الألباني («صحيح سنن أبي داود» (ص ٥٤٢-رقم ٣٠٢٤)))؛ وهواتف الجنّ قد يسمعها الإنس؛ وإنّما يذكرها السّلف استئناسًا بها إذا كان فيها ما يوافق شرعنا، مثلما يستأنسون بأخبار أهل الكتاب.

[٥] «التّبيان في آداب حملة القرآن» (ص ٦٥) في الرّؤية عن علي رضي الله عنه، ونحوه في «مشيخة ابن الحطّاب الرّازي» (ص ٢٩٢ -رقم ١٢٠) من هواتف الجنّ، وفيه: «لزلزلت أرضكم» بدل «لدككت أرضكم»، و«لا تبالونا» بدل «لا تطيعونا».

«ولم يزل الفسوق في النّاس»[١].

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وإلى الآن نجد الرُّذالةَ في كلّ شيء، وهذا ظاهر لمن تأمّله، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم»[٢].

فكيف نقول في زماننا نحن؟! والشّاهد أنّ السّلف ذكروا تفاوت النّاس في الفضل والأخلاق، ولم يخصّوا الكفار وأهل البدع برداءة الأخلاق في أفرادهم. **بل الأصل في النّاس الشرّ، ومع هذا لم يسلكْ أهلُ الحقِّ سبيلَ الطّعن والشّتمِ في النّاس، بل سلكوا سبيل قول الحسنى للنّاس، وإصلاح إفساد المفسدين بالدّعوة والوعظ.**

والشّرع لم يأذن بجرح ولا بتعديل ولا بأي عمل إلاّ إذا تحقّق به رجحان الخير والإصلاح؛ وأمّا من فعل ذلك على سبيل الإفساد أو لتحصيل حظّ من حظوظ النّفس كالعُجْبِ والمراءاة ومجرّد التشهّي والتكبّر على خلق الله، فقد خالف الشرع.

وقد روى الإمام مسلم عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

«إذا قال الرّجل: هلك النّاس، فهو أهلكهم»[٣].

«قال أبو إسحاق[٤]: لا أدري «أَهْلَكْتَهُمْ» بالنّصب، أو «أَهْلَكْتُهُمْ» بالرّفع»[٥].

قال الجوهري بعد ذكر الحديث:

«لفظهما سواء.

---

[١] «زاد المعاد» (٦/ ٤١).

[٢] «البداية والنهاية» (٩/ ١٣٥) -ط. المعارف.

[٣] «صحيح مسلم» (ص١٢١٤ - رقم ١٣٩).

[٤] هو صاحب الإمام مسلم أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان الزّاهد، وقد روى «صحيح مسلم» عنه.

[٥] «صحيح مسلم» (ص١٢١٤ - رقم ١٣٩).

ابن القاسم، قال مالك: «أهلكُهم: أفسدهم، وأرذلُهم»، أي: يقول: هلك النّاس، إنّي خيرٌ منهم؛ وأمّا إذا قال: هلك النّاسُ على تحزّن عليهم، فلا بأسَ به»[1].

وقال النّووي رَحِمَهُ اللهُ:

«قوله ﷺ: «إذا قال الرّجل هلك النّاس، فهو أهلكهم»: رُوي «أهلكهم» على وجهين مشهورين: رفع الكاف وفتحها، والرّفع أشهر. ويؤيّده أنّه جاء في رواية رُويناها في «حلية الأولياء» في ترجمة سفيان الثوري: «فهو مِن أهلكِهم»[2]؛ قال الحُميدي في «الجمع بين الصّحيحين»: «الرّفع أشهر، ومعناها: أشدُّهم هلاكًا»[3]؛ وأمّا رواية الفتح، فمعناها: «هو جعلهم هالكين»، لا أنّهم هلكوا في الحقيقة. واتّفق العلماء أنّ هذا الذمّ إنّما هو فيمن قاله على سبيل الإزراء على النّاس واحتقارهم وتفضيل نفسه عليهم وتقبيح أحوالهم لأنّه لا يُعلم سِرُّ الله في خلقه[4]. قالوا: فأمّا من قال ذلك تحزّنًا لما يرى في نفسه وفي النّاس من النّقص في أمر الدّين، فلا بأس عليه كما قال: «لا أعرِفُ من أمّة النّبيّ ﷺ إلاّ أنّهم يصلّون جميعًا»[5]، هكذا فسّره الإمام مالك وتابعه النّاس عليه؛ وقال الخطّابي: معناه: لا يزال الرّجل يعيب النّاس، ويذكر مساويَهُم، ويقول: فسد النّاس، وهلكوا، ونحو ذلك: فإذا فعل ذلك، فهو أهلكُهم، أي: أسوأُ حالاً منهم، بما يَلْحَقُه من الإثم في عيبهم والوقيعة فيهم؛ وربّما أدّاه ذلك إلى العُجْبِ بنفسه ورؤيته أنّه خيرٌ منهم، والله أعلم»[6].

---

[1] «مسند الموطإ» (٢/ ٣٨٣).

[2] «الحلية» (٧/ ١٤١)، ورواه بالتّبعيض هكذا أيضًا الطّيالسي مرفوعًا عن غير سفيان («مسند الطّيالسي» (٤/ ١٨٣)).

[3] «الجمع بين الصحيحين» (٣/ ٢٨٧-رقم ٢٦٥٢) بلفظ مقارب.

[4] أي: ما قدّره الله لعباده وعَلِمَه ممّا يستقبلون من أمورهم؛ فقد يهدي الكافر والفاجر، ويستقيمان ويحسن إسلامهما؛ كما قد ينتكس من كان ظاهره الخير والصّلاح، نسأل الله الثبات على الحقّ والسّتر والعافية.

[5] من قول أبي الدّرداء رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: رواه الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ (١/ ٦٠٤ -رقم ٦٥٧)، بإسناده إلى سالم، قال: «سمعتُ أمَّ الدّرداء تقول: دخل عليَّ أبو الدّرداء، وهو مُغْضَبٌ، فقلت: ما أَغْضَبَكَ؟ فقال: والله، ما أعرف من أمّة محمّد ﷺ شيْئًا إلاّ أنّهم يُصلّون جميعًا».

[6] «المنهاج شرح صحيح مسلم» (١٦/ ١٧٥-١٧٦).

ولمّا احتجّ بعض الرّافضة على أهل السّنة بوجود الغلوّ في بعض طوائفهم وأفرادهم، ردّ عليهم شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ بقوله:

«هذا كلُّه ممّا نهى الله عنه ورسوله؛ **وكلُّ ما نهى الله عنه ورسوله، فهو مذمومٌ مَنْهيٌّ عنه، سواءً كان فاعلُه منتسبًا إلى السّنّة أو إلى التشيّع؛ ولكنَّ الأمورَ المذمومةَ المخالفةَ للكتاب والسّنّة في هذا وغيره هي في الرّافضة أكثرُ منها في أهل السنّة، فما يوجد في أهل السّنّة من الشرّ، ففي الرّافضة أكثرُ منه؛ وما يوجدُ في الرّافضة من الخير، ففي أهل السّنّة أكثرُ منه**[1].

وهذا حالُ أهل الكتاب مع المسلمين: فما يوجد في المسلمين شرّ إلاّ وفي أهل الكتاب أكثرُ منه؛ ولا يوجد في أهل الكتاب خيرٌ إلاّ وفي المسلمين أعظمُ منه.

ولهذا يذكر سبحانه مناظرةَ الكفّار من المشركين وأهل الكتاب بالعدل، **فإذا ذكروا عيبًا في المسلمين لم يُبرّئهم منه، لكنْ يبيّنُ أنّ عيوبَ الكفّار أعظمُ**»[2]. انتهى كلامه رَحِمَهُ اللهُ.

***

هذا، وخلاصة الأمر أنّه ليس في قصّة إنكار الشعبي رَحِمَهُ اللهُ على أهل الرّأي مُستَنَدٌ لمن خاض في هذا الأمر المحدث حتّى يَظنّ ظانّ أنّ دعوة تصنيف الناس إلى «صعافقة» وغير «صعافقة» كانت عند السّلف، وأنّ الإمام الشّعبي هو سلفٌ لهم فيها؛ فإنّ وصفَ الشّعبي لمن نعتهم بالـ«صعافقة» صدر منه بعد أنْ عرفهم بالرّأي والبدعة كما سبق بيانه، فوصف بذلك الغوغاء المتّبعين لهم، فإنّهم أتباع كلّ ناعق كما سيأتي؛ فالشّعبي **أنكر في هذه القصّة على أهل البدع وعلى أهل الرّأي الّذين خالفوا الكتاب والسّنّة بعد ما ثبت أنّهم من أهل البدع، فلم يجعل** رَحِمَهُ اللهُ **«الصّعافقة» اسمًا لفرقةٍ لها**

---

[1] ويقال هذا في جميع أهل البدع، فما كان في أفراد أهل السّنّة من المخالفات الشّرعية، ففي أفراد أهل البدع أضعاف ذلك. كما أنّ ما ينقمه الكفّار على أفراد المسلمين -ممّا يخالف أمر الله- ففي أفراد الكفّار أضعاف ذلك.

[2] «منهاج السّنة النّبوية» (١/ ٤٨٣-٤٨٤).

اعتقادٌ خاصٌّ ورؤوسٌ وتاريخٌ، ولم يرمِ أحدًا من أهلِ السنّة بالسّفه -كما يفعل هؤلاء اليوم-ولم يفرّق شملهم، فشتّان ما بين قوله ودعوته وما هو عليه أصحاب هذه الدّعوة: فكيف يُقاس الكلام في أهل السّنّة على الكلام في أهل البدع؟! فلم يستحقَّ الّذين سمّاهم الشّعبي «الصعافقة» ذلك اللقب المُهين إلاّ بعد مخالفة السّنّة ونصرة الكلام وأهله وارتكابهم البدعَ المعروفةَ عند السّلف؛ فمن الظُّلم تسميةُ أهلِ السّنّة البرآء بالـ«صعافقة»، ولا حجّةَ في أثر الشعبي لأصحاب دعوة رمي النّاس بالـ«صعافقة»، لوجود الفارق الواضح، والحمد لله.

وأيضًا، فإنَّ الخصوم يوهمون العوام بأنّ وصف «الصّعفقة» -على المصدرية- لفظٌ معروف لغةً واصطلاحًا بالمعنى الّذي أرادوه، وأنّه صنوُ الوصف بالـ«الرّفض»، أو«القول بإنكار القَدَر»، أو «القول بالجبر»، أو «الإرجاء»، وغيرها من البدع. والحقّ هو أنّ هذا المصدر أوالوصف -أي: «الصّعفقة»- **لا أصلَ له لا لغةً ولا شرْعًا بالمعنى الّذي أرادوه.**

ثمّ، إذا طولب أحدهم بوصف هذه البدعة المزعومة -«بدعة الصّعفقة»- الّتي ابتكروها موّهوا بذكر ما في قواميس اللّغة ومعاجمها من ذكر «**الصّعافقة**» -وهم الغوغاء ورُذالة النّاس كما سبق- وليس فيها -ولا في كتب أهل العلم- أنّ «**الصَّعْفَقَةَ**» -كما يقولون- بدعةٌ دينية، وإنّما هي في كتب اللّغة كلّها: «**ضَآلة الجسم**»[1]، أو«**تضاؤل الجسم**»[2] **عند جميعهم، وأمّا كتب العقائد وغيرها من الكتب الشّرعية فهي خاليةٌ من كلمة «الصّعفقة»: فلم تُذكر فيها ولا مرّة واحدة! وهؤلاء يوالون عليها ويعادون، وقد جعلوها دينًا يُصبح المرء عليه ويضع جنبه ويرفعه به ويعيش له! فإنْ لم يكن هذا من المحدثات، فما في المعمورة محدثة!** وإذا كان الشّعبي يصف بالـ«صعافقة» مَنْ

---

[1] «لسان العرب» (١٠/ ٢-١٩٩) وغيره.

[2] «المخصّص» (٢/ ٨٨) لابن سيّده وغيره.

أحدث في دين الله ما ليس منه، فالقاذفون إخوانَهم بهذا الوصف هم أولى به منهم؛ وصدق شيخ الإسلام حيث ذكر أنّ **كلّ دليل نصّي أو عقلي يستدلّ به مبطل، ففيه الردّ عليه**[1].

وقد قال ابن أبي الدّنيا رَحِمَهُ اللهُ: «حدّثني أبو جعفر القرشي، قال: كان يقال: **سلاح اللّئام: قبيحُ الكلام**»[2].

ويقول بعض رؤوسهم للأتباع: «مَنْ شَمَمْتَ فيه أدنى رائحةِ «الصّعفقة»، ففِرَّ منه»! مع أنّ خواصّهم -فضلاً عن عوامّهم- عاجزون عن وصف رائحة «الصّعفقة» هذه المزعومة، فضلاً عن معرفتها وتعريفها وإفادة الأمّة بكنهها وعقيدة أصحابها ونهجهم، فإذا كانوا كذلك: فالأتباع المساكين أَعْجَزُ!! ولا سبيل -إطلاقًا- للواحد منهم إلى تحديد «الصّعفوق» بتعريف دقيق جامع مانع كما هو الواجب عند أهل العلم! فلا سبيل لهم إلى ذلك إطلاقًا؛ فما يطمعون إلاّ في تعريف مضطرب؛ ولا سبيل لهم إلى هذا التّعريف المضطرب إلاّ بتقليد رؤوسهم، ثمّ اتّباع «القوائم» التّي نصبوها لهم والّتي يُسْرَدُ في بعضها أسماء «صعافقة» كلّ بلدة، وفي بعضها الآخر أسماء مَنْ ليسوا «صعافقة» من الدّعاة والأئمّة؛ وهي -والله!- ليست مبنية على قواعد، بل على مجرّد الهوى والتّقليد الأعمى. فإذا سُئل أحدهم: على أي ضوابط علمية أُقيمت هذه القوائم: لم يجد المنصف منهم في نفسه جوابًا غير أنّ هذا الأمرَ جاء إملاءً وتقليدًا من رؤوسهم، وإنْ زعموا أنّهم رفعوا لواء التجرّد من التّقليد، فلا يوجد أنكرُ من هذا التّقليد في حقيقة الأمر حيث يقلّد المرء الباطل، ويصدّ النّاس عن الحقّ. ومن البراهين على هذا أنّ هذه «القوائم» تُجَدَّدُ دوريًّا، ولا يتساءل أحد منهم على أي أساس أو قاعدة تُحذف أسماء و تُضاف أُخرى؛ بل يعتمدونها تقليدًا ولا يبالون!

---

[1] ذكر ابن عبد الهادي أنّ من مصنفات ابن تيمية: «قاعدة في أنّ كلّ آية يحتجّ بها مبتدع، ففيها دليل على فساد قوله؛ وقاعدة في أنّ كلّ دليل عقليّ يحتجّ به مبتدع، ففيه دليلٌ على بطلان قوله» («العقود الدّرية» (١/ ٦٣)؛ والقاعدتان المذكورتان موجودتان في «مجموع الفتاوى» (٦/ ٢٨٨-٣٣٨)، كما أشار إليه المحقّق.

[2] «الحلم» لابن أبي الدّنيا، ضمن «موسوعة ابن أبي الدّنيا» (٦/ ٥٨٧ -رقم ١٢٧٨٢).

والنّتيجة أنّ السّلفيين لم يعرفوا فُرقةً -في الزمن الحاضر- مثل هذه الفُرقة؛ ولم يفرح الأعداء بضعف السّلفيين مثل ما يفرحون الآن؛ **ولا زال هذا الدّاءُ يسري في أهل السّنة ويعمل عمله فيُضعفهم، والأعداء يتربّصون ويستبشرون بسقوط السّلفيين المتوقّع بـ«بركة» هذا التّمزيق وبتخريبهم بيوتَهم بأيديهم! فنسأل الله أنْ يُخيّبَ ظنونهم ويهدي مَنْ ركب هذه الفتنة إلى الحقّ والرّشد، ويجعل الدّائرة على الأعداء، ويجمعَ شمْلَ أهل الحقّ على الحقّ ونبذ الباطل، إنّه سبحانه القادرُ عليه.** آمين.

واستخراج **منهج جديد بفهم جديد** يغاير ما كان عليه السّلف الصّالح استشهادًا بآية أو بحديث أو بكلمة لأحد السّلف -كما هو حالُ كثير من البدع- زَلَّةٌ شنيعةٌ بلا شكّ؛ ومن فعل **ذلك،** فهو واقعٌ فيما حذّر منه معاذُ بنُ جبل يزيدَ بنَ عَميرة وأصحابَه كما في الأثر الّذي سبق[1]؛ وقد سمعت العلاّمة محمّد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللهُ أكثر من مرّة يحذّر طلبة العلم من ضرب قواعد السّلف ونهجهم أو مصطلحاتهم **بما قد يفهمه الواحد من الشّباب بفهمه القاصر** مستدلاًّ بترجمة أو ترجمتين؛ كما سمعت أيضًا شيخي العلاّمة ربيع بن هادي **يحذّر طلبة العلم من تقرير المسائل العلمية فيما بينهم دون عرضها على من هو أعلم منهم من الجهابذة** حتّى يُخْبِرَ: أَسَبقَه السّلفُ إليها أم لا؟ **فإذا وقع لطالب العلم أن يفهمَ من كتب السلف ما يخالف عقيدتهم ونهجهم، فليتّهمْ فهمه، ولا يؤسّسْ قواعدَ محدَثَةً**؛ فإنّ ذلك هو بابُ الابتداع في الدّين والزّلل في كلّ زمان ومبدأ زيغ الأمم السّابقة الّتي كانت مهدية ثمّ ضلّت؛ وهذا الأمر -أي إحداث ما لم يكن- هو الّذي كان سببَ انحراف كلّ طائفة عن الحقّ وزيغها عنه. والقواعد التّي اتّفق عليها الأئمّة إنّما هي نتاج السّبر والتتّبع اللّذين قاما بهما فحول الأمّة، فلا يُعدل عنها؛ فإذا قام أهل العلم والعقل والفهم بسبر النّصوص، فإنّهم ينصّون على قواعد توافق الشّرع؛ فلا تضاربَ بينها، ولهذا يتّفق الرّاسخون عليها؛

---

[1] ص ١٢.

وأمّا إقامة نهج جديد على فهم محدث فإنّه يلزم منه -ولا محالة- ضرب النّصوص بعضها ببعض، وهذه هي طريقة أهل الباطل لا طريقة أهل الحقّ.

قال الشيخ حافظ الحكمي رَحِمَهُ اللهُ:

«ولا نضرب كتاب الله بعضه ببعض، فنتّبعَ ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله كما يفعله الّذين في قلوبهم زيغ؛ أعاذنا الله وعصمنا من ذلك بمنّه وكرمه وفضله، إنّه سميع مجيب»[١].

وقد وقف قديمًا أهل الكلام -من مبغضي السّنّة وأهلها- على بعض التّراجم وأقوال السّلف الّتي فيها -ظاهرًا- ثلبُ أهل الحديث، فطاروا بها وظنّوها قد صدرت من أصحابها على النّحو الّذي يهوونه، فاستعملوها للتنقصّ من أهل الفضل والخير وتسفيههم؛ فأيّ فرق بين ما فعل هؤلاء المتكلّمون ودعوة الّذين يرمون السّلفيين بالـ«صّعافقة»؟!

ومن الآثار الّتي قد يتعلّق بها الطّاعنون في أهل الحديث ما رواه الإمام أحمد بإسناده إلى سفيان بن عيينة، قال:

«لمّا قَدِمَ عُبيد الله[٢] الكوفةَ ورأى أصحاب الحديث، قال: لو أدركني وإيّاكم عُمَرُ لأَوْجَعنا ضربًا»[٣].

ومنها ما جاء أنّه:

«كان الرّبيع بن خُثَيْم إذا رأى أصحاب الحديث قال: أعوذ بالله من شرّكم»[٤].

---

[١] «معارج القَبول» (١/ ٤٥٩).

[٢] أي: عبيد الله بن عمر العُمَري، ثقة جليل وهو من شيوخ ابن عيينة؛ وجدّه الثالث هو عمر بن الخطّاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

[٣] «العلل ومعرفة الرّجال» (٢/ ٥) له.

[٤] «الكُنى والأسماء» (٢/ ٦٩١) للدُّولابي.

وغير ذلك من الآثار.

والصّحيح هو أنّ هذه الآثار وأمثالها -ما صحّ منها- ما صدرت من السّلف إلاّ من باب تربية **شباب أهل الحديث،** وحثّهم على الكفّ عمّا قد يقع منهم من الطّيش والأذى بموجب حداثة أسنانهم وطبيعتهم البشرية؛ وحاشا أنْ تصدر على وجه الطّعن في أهل الحديث، وإلاّ كان تناقضًا منهم إذ يكونون حينئذ قد حكموا على الطّاعنين في أصحاب الحديث بالضّلال والزّندقة من جهة، ثمّ يصدر منهم -هم أنفسهم- الطعن ذاته؟! وليس هذا موضعَ التوسّع في هذه المسألة، فإنّها مشهورة معروفة عند صغار أهل الفضل والخير، فضلاً عن كبارهم. والشّيطان له نصيبٌ من بني آدم في كلّ ما قد يحصل لهم به شرفٌ وفضلٌ؛ ولا شكَّ أنّ طلب العلم الصّحيح من أعظم أسباب النُّبل والفضل؛ ولهذا كلّه قال سفيان الثوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«لو لا أن للشيطان فيه نصيباً ما ازدحمتم عليه»[1]. -يعني العلم-.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«فتنة الحديث أشدّ من فتنة الذهب والفضّة»[2].

ولا يظنّ عاقلٌ أنّ هذا صدر من الثّوري تعْيِيبًا للعلم وأهله، وقد قال يحيى بن اليمان:

«ما سمعتُ سفيان يعيب العلمَ قطُّ، ولا من يطلبه؛ قالوا: ليست لهم نيّة، قال: طلبهم العلمَ نيّة!»[3].

ومن له قصدٌ حسنٌ، فلا يُسَوَّى بينه وبين صاحب القصد الفاسد في المعاملة، فضلاً عن أنْ يُضلَّلَ ويُجعل هو وأمثالُه فرقةً ضالَّةً.

---

[1] «الحلية» (٦/ ٣٦٤).

[2] «المعرفة والتّاريخ» (١/ ٧٢٧).

[3] «الجامع لأخلاق الرّاوي» (١/ ٥٣٨ –رقم ٧٧٩)، و«الحلية» (٦/ ٣٦٤).

وكان السّلف يفرّقون بين هذا وذاك، فكانوا يقولون -على سبيل المثال- عن بعض المخطئين: «لا تؤدّبه إلا بالكلام الطيّب والمدح؛ فليس هو ممّن يؤدّبُ بالتّعنيف والضرب!»[١].

فخرج إذًا ما سبق مخرج التأديب والتّحذير من سوء القصد في الطّلب، لا غير؛ وهذا كثيرٌ عن السّلف.

وقال سفيان بن عيينة:

«العلم إنْ لم ينفعك ضرّك»[٢].

وبعض أهل البدع استدلّوا بمثل هذه الآثار للحطّ على أهل الحديث. كما استدلّوا ببعض كلام أهل الحديث في باب العلل -الّذي هو من أعسر الأبواب- ليشوّشوا على العوام، فينالوا من أهل الحديث ويبعدوهم عنهم.

قال ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وقد تسلّط كثيرٌ ممّن يطعن في أهل الحديث عليهم بذكر شيء من هذه العلل. **وكان مقصودُه بذلك الطّعنَ في الحديث جملةً والتّشكيكَ فيه.** أو الطّعنَ في غير حديث أهل الحجاز، كما فعله حسين الكرابيسي في كتابه الّذي سمّاه بـ«كتاب المدلّسين»، وقد ذُكر كتابه هذا للإمام أحمد فذمّه ذمًّا شديدًا. وكذلك أنكره عليه أبو ثَور وغيره من العلماء»[٣].

ثمّ قال ابن رجب عن «كتاب المدلّسين» هذا:

---

[١] «الدّيباج المذهب» (٢/ ١٧٠)، و«ترتيب المدارك» (٤/ ٢٠٥).

[٢] «الحلية» (٧/ ٢٧٧).

[٣] «شرح علل التّرمذي» (٢/ ٨٠٦) لابن رجب.

«فلمّا قُرِىءَ على أبي عبد الله، قال: «**هذا قد جمع للمخالفين ما لم يحسنوا أنْ يحتجّوا به: حذِّروا عن هذا!**»، ونهى عنه.

وقد تسلّطَ بهذا الكتاب طوائفُ من أهل البدع من المعتزلة وغيرهم في الطّعن على أهل الحديث، كابن عبّاد الصّاحب ونحوه، **وكذلك بعضُ أهل الحديث ينقل منه دسائس -إمّا أنّه يخفى عليه أمرُها، أو لا يخفى عليه-** في الطّعن في الأعمش، ونحوه، كيعقوب الفسوي، وغيره»[1].

ثمّ قال ابن رجب:

«**وأمّا أهلُ العلم والمعرفة والسّنّة والجماعة، فإنّما يذكرون عللَ الحديث نصيحةً للدّين وحفظًا لسنّة النّبيّ ﷺ ، وصيانةً لها، وتمييزًا ممّا يدخُلُ على رواتها من الغَلَطِ والسّهو والوهم؛ ولا يوجبُ ذلك عندهم طعنًا في غير الأحاديث المعلَّلة، بل تقوى بذلك الأحاديثُ السّليمةُ عندهم لبراءتها من العلل وسلامتها من الآفات؛ فهؤلاء هم العارفون بسنّة رسول الله ﷺ حقًّا، وهم النُّقّادُ الجهابذة الّذين ينتقدون الحديث انتقادَ الصّيرفيّ الحاذق للنّقد البَهْرَجِ من الخالص، وانتقادَ الجوهريِّ الحاذقِ للجوهر ممّا دُلِّسَ به**»[2].

وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وهذا الفنّ أغمض أنواع الحديث وأدقّها مسلكًا، ولا يقوم به إلاّ مَنْ منحه الله تعالى فهمًا غايصًا واطِّلاَعًا حاويًّا وإدراكًا لمراتب الرّواة ومعرفة ثاقبة؛ **ولهذا لم يتكلّم فيه إلاّ أفرادُ أئمّة هذا الشأن وحُذَّاقُهم، وإليهم المرجع في ذلك لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك، والاطّلاع على غوامضه دون غيرهم ممّن لم يمارس ذلك.**

وقد تَقْصُرُ عبارةُ المعلِّل منهم، فلا يُفْصِحُ بما استقرّ في نفسه من ترجيح إحدى الرّوايتين على

---

[1] المرجع السّابق (٢/ ٨٠٧).

[2] المرجع السّابق (٢/ ٨٠٧-٨٠٨).

الأخرى كما في نقد الصّيرفي سواءً؛ فمتى وجدنا حديثًا قد حكم إمامٌ من الأئمّة المرجوع إليهم -بتعليله- فالأَوْلى اتّباعه في ذلك كما نتّبعه في تصحيح الحديث إذا صحّحه»[١].

وقال السّخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ:

«هذا النّوع من أغمض الأنواع وأدقِّها، ولذا لم يتكلّم فيه -كما سلف- إلاّ الجهابذة أهل الحفظ والخبرة والفهم الثّاقب، مثلُ ابن المديني، وأحمدَ، والبخاريِّ، ويعقوبَ بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدّارقطني.

ولخفائه كان بعضُ الحُفَّاظِ يقول: معرفتنا بهذا كِهَانَةٌ عند الجاهل! وقال ابن مهدي: هي إلهامٌ! لو قُلتَ للقَيِّم بالعلل: من أين لك هذا؟ لم تكن له حجّة -يعني: يُعَبَّرُ بها غالبًا- وإلاّ ففي نفسه حُجَجٌ للقَبُول وللدَّفع.

وَسُئِلَ أبو زُرْعَةَ عن الحجّة لقوله؟ فقال: أنْ تسألني عن حديث، ثمّ تسألَ عنه ابنَ وارة وأبا حاتم، وتسمعَ جوابَ كُلٍّ مِنّا، ولا تُـخْبِـرَ واحدًا منّا بجواب الآخر؛ فإنِ اتّفقنا، فاعلمْ حِقِّيَّةَ ما قلنا؛ وإنِ اختلفنا، فاعلم أنّا تكلّمنا بما أردنا؛ ففعل، فاتّفقوا! فقال السّائل: أَشهد أنّ هذا العلمَ إلهامٌ»[٢].

ولا يقتصر ذلك على تمييز الأحاديث، بل يتعدّى إلى سبك الرّجال[٣]: قال نُعيم بن حمّاد رَحِمَهُ اللَّهُ:

«قلتُ لعبد الرّحمن بن مهدي: **كيف يُعرف الكذّابُ؟ قال: «كما يعرفُ الطّبيبُ المجنونَ!»**»[٤].

---

[١] «النكت على ابن الصّلاح» (٢/ ٧١١).

[٢] «فتح المغيث» (٢/ ٦٧).

[٣] وذلك أنّ بينهما تلازمًا؛ فبمعرفة الرّجال تُعرف الأحاديث، وبالمرويات يُعرف الرّواة.

[٤] «الجرح والتّعديل» (٢/ ٢٠) لابن أبي حاتم.

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وكلُّ صناعة، فهي خارقةٌ عند غير أهلها»[١].

قال ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ:

«قاعدةٌ مهمّة: حُذَّاقُ النُّقَّاد من الحفّاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرِّجال وأحاديثِ كلِّ واحد منهم، لهم فهمٌ خاصٌّ يفهمون به أنَّ هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعلّلون الأحاديث بذلك. وهذا ممّا لا يُعَبَّرُ عنه بعبارة تحصره، وإنّما يرجع فيه أهله إلى مجرّد الفهم والمعرفة الّتي خُصُّوا بها عن سائر أهل العلم، كما سبق ذكرهُ في غير موضع»[٢].

ولهذا قال السّخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ بعد نقل كلام بديع لابن أبي حاتم مفاده أنّ جهابذة الحديث يُسلِّمُ بعضهم لبعض الكلام في الأحاديث:

«وهو كما قال غيره: أمرٌ يهجم على قلوبهم لا يمكنهم رَدُّه، وهَيْئَةٌ نَفْسانيةٌ لا معدلَ لهم عنها؛ ولهذا ترى الجامعَ بين الفقه والحديث كابن خزيمة، والإسماعيلي، والبيهقي، وابن عبد البرّ لا يُنْكِرُ عليهم، بل يشاركهم، ويحذو حذْوَهم. **وربّما يُطالبهم الفقيه أو الأصوليّ العاري عن الحديث بالأدلّة**»[٣].

وليس تشويشُ أهل الزّيغ على أهل الحديث مقتصرًا على باب العلل، فمن أراد النّيل من أي طائفة من طوائف أهل الحقّ، فلن يُعْدَمَ مادّةً، لأنّ الشَّغْبَ لا يعجز عنه أحدٌ، وبمثل هذا طعن من طعن في دعوة شيخ الإسلام محمّد بن عبد الوهّاب وشيخ الإسلام ابن تيمية والإمامين الألباني وابن باز وكلّ رافع للواء السّنة في كلّ زمان.

---

[١] «النّبوات» (١/ ٥٠٢).

[٢] «شرح علل التّرمذي» (٢/ ٧٥٦-٧٥٨).

[٣] «فتح المغيث» (٢/ ٦٨).

وكم تجرّأ النّاس في هذا الزّمان على باب (الجرح والتّعديل)، وتكلّموا فيه بجهل؛ ولا أعني الغوغاء الّذين يتطاولون عليه وعلى أهله فحسب، بل حتّى بعض المنتسبين إلى طلب العلم؛ فتجد من يزعم منهم أنّه طالبُ علم في (أصول الفقه) مثلاً، وقد غرق في مباحث أهل الكلام ومخالفاتهم للحقّ وتشرّبها وهو لا يدري، ومع هذا يريد أنْ يزاحم أهل الحديث في باب (الجرح والتّعديل)، فيتجرّأ ويجرّح من بدا له من غير حجّة صحيحة، ويعدّل أتباعه من ساقطي العدالة! ومنهم من ينتسب إلى دراسة (مصطلح الحديث)، وقد تشرّب بدعة المليباري في التّفريق بين «منهج المتقدّمين» و«منهج المتأخّرين»، ويظنّ نفسه أنّه قد نال القِدْح المُعَلَّى في علم الحديث، فيتجرّأ عليه وعلى أهله؛ ومثل هذا كثير في «طلبة العلم».

وقد قال الإمام الشّافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«إذا ذُكِر الرّجل بغير صناعته، فقد وُهِصَ -أي: كُسِرَ-»[1].

وقد كان الشيخ فالح الحربي -لمّا انقلب على إخوانه السّلفيين- قد ظلم وسفّه الشيخ محمّد بن هادي المدخلي نفسه -الذي يترأّس اليوم -دعوة رمي النّاس بالصّعافقة- كما سفّه الشيخُ فالح آنذاك العلاّمةَ الشيخ أحمد النّجمي وغيره، وسخر من تأييده لموقف الشيخ ربيع بن هادي المدخلي تجاهه وتجاه فاروق الغيثي حيث شبّه فالح كلّ العلماء المؤيّدين للشيخ ربيع بـ«مشجّعي كرة القدم»؛ وهو قَدْحٌ مساوٍ لرمي العلماء الكبار بأنّهم غوغاء أو «صعافقة»! وقد ردّ آنذاك على فالح وعلى الغيثي الشيخُ النّجمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بمقالين: الأوّل بعنوان «بيان الشيخ أحمد النجمي حول فالح الحربي وفاروق الغيثي»، والثاني: «توضيح له»، عنوانه «توضيح لما سبق من البيان» كنتُ قد نشرته في شبكة «سحاب» بطلب من الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]. وإنّما ذكرتُ هذه الحادثة حتّى يعلم من وُلد بعد فتنة فالح

[1] «مناقب الشافعي» (٢/ ٢٠٠).

[2] نشرتُه في شبكة «سحاب» الإلكترونية يوم الجمعة الثالث من جمادى الأولى سنة ١٤٢٦ هـ الموافق ١٠ جوان ٢٠٠٥؛ =

-ممّن لم يشهد تلك الفتن- أنّ ازدراء أهل العلم ورميهم بالـ«صعافقة» إنّما هو امتدادٌ للفتن السّالفة وليس امتدادًا للمنهج السّلفي كما قد يعتقده الجهلة.

وفي ردّ الشيخ النّجمي رَحِمَهُ اللَّهُ على فاروق الغيثي[1]، وصف الشيخ دعوته بأنّ فيها «ازدراء للعلماء وإغراء للسفهاء»[2].

ثمّ إنّ الجزاء من جنس العمل؛ ولهذا ترى من يصدّ عن العلماء الرّاسخين -زاعمًا أنّ اتّباعهم تقليد مذموم- يُبتلى بتقليد أهل الضلالة تقليدًا أعمى؛ وترى من يسخر من المؤمنين ويزدريهم ويرميهم بسخافة العقول يفضحه الله عَزَّوَجَلَّ فيُظهر بلادته وسفهه؛ ولهذا قال ابن الوزير اليماني بعد أنْ ردّ على مبتدعٍ كان قد ازدرى أهل الحقّ وسفّه عقولهم:

«إنّ رسالة المعترض مناديةٌ عليه نداءً صريحًا **بجمود الفِطْنة، وكثرة البله**؛ وكلُّ إناءٍ بالذي فيه يرشح. ولو كان من أهل المغاصات الغامضة، والأذهان السّائلة والقرائح الوقّادة، لظهر ذلك أثر في أساليبه، ولاحت من ذلك مخايل على رسائله؛ فلا مخبأ بعد بُوس، ولا عطرَ بعد عروس. فيا هذا!

= وكان الشيخ النّجمي رَحِمَهُ اللَّهُ -بفضل الله ومنّته- قد وكّلني لنشر مقالاته في شبكة سحاب، يوم كنت مقيمًا بمدينة رأس الخيمة في الإمارات العربية المتّحدة -حرسها الله وسائر بلاد الإسلام-؛ كما كلّفني -مع بعض الإخوة الإماراتيين- بطباعة بعض كتبه.

[1] وكانت فتنة فالح الحربي على مرحلتين: فأوّلاً لم يجهر بها، بل دفع بعض أتباعه مثل فاروق الغيثي وفوزي البحريني للغمز في المشايخ السلفيين والنيل منهم، وكان الشيخ ربيع حفظه الله آنذاك قد نصح فاروقًا الغيثي وحذّره من الزّيغ قائلاً له: «لا تكن كبش الفداء» -أو كبش فداء فالح-، حيث فطن الشّيخ ربيع أنّ فالحًا يهاب مواجهة المشايخ، بل يجنّد أتباعه لذلك؛ ثمّ -في المرحلة الأخيرة- لمّا ظهر الأمر وتفاقم، جهر فالح بالطعن، حتّى صار يرمي الشيخ الألباني بالإرجاء بعد أنْ كان في أوّل أمره يردّ على سفر الحوالي ويقول بحقّ: هذه فرية يريد القطبيون إسقاط الألباني بها؛ فوافق فالح بعد ذاك الحوالي والمقدسي وكلّ غلاة التّكفير، فطعن في الألباني وطعن في ربيع المدخلي، والنّجمي، وزيد المدخلي وغيرهم. والذين ورثوا دعوة فالح في هذا الزمان يتظاهرون اليوم بتبجيل العلماء وانتحالهم، وهم في حقيقة الأمر حربٌ عليهم وعلى دعوتهم، ويربّون أتباعهم على ترك العلماء بشبهات كثيرة، ومنها زعمهم أنّ العلماء لغفلتهم لا تصل أقوالهم وفتاواهم إلى النّاس وإنّما هي أقوال البطانات! كما يزعمون أنّه لا تصل إليهم أقوال النّاس إلاّ مغيّرة ومصحّفة! وإنّما هي حيلٌ من حيل أهل الباطل لإهدار العلماء وأقوالهم، وسيأتي الرّدّ على هذه الشّبهة (ص ١٢٠).

[2] مقال «دفاع الشيخ العلاّمة أحمد النّجمي عن الشيخ ربيع بن هادي المدخلي».

ما حملك على عيب الخصوم بعيب أنت به موصوم؟!».

ثمّ قال مبيِّنًا أنّ ازدراء أهل الحقّ هو مذهب أهل الباطل دون أهل الحقّ وأنّ التقليد أولى بهم:

«إنّ الفلاسفة تدّعي من الذّكاء والفطنة مثل ما أنت مدّع، وتعتقد في المسلمين كلّهم مثل ما أنت معتقد في المحدّثين؛ فإنّهم يعتقدون أنّ المتكلّمين من المسلمين غيرُ ممارسين للعلوم العقلية على ما ينبغي. ولا منصفين في متابعة محض العقل، لمراعاتهم في كثير من المواضع لقواعد الإسلام، **وتعصبّهم لمذاهب الآباء والمشايخ**» إلى آخر كلامه[١].

فخلص أنّ السّلف لم يجهلوا معنى «الصّعافقة» لغةً؛ وقد وُجد في زمانهم من أفراد أهل السنّة، بل من أفراد طلبة العلم، مَن يكون في أخلاقهم شوائب؛ ومع هذا لم يُحدث أعلام الأمّة في زمانهم إلى أيّامنا هذه –مع قدرتهم على ذلك– ما أحدثه هؤلاء في زماننا مِن رمي النّاس بأنّهم «صعافقة». وقد وصف لنا السّلف بدقّة كلَّ البدع التّي ظهرت سالفًا، وأحسنوا الردّ عليها، ولا يزال المسلمون عيالاً عليهم وعلى كتبهم في دحض شبهات المنحرفين: فكيف يعتقد معتقد بأنّهم «غفلوا» عن ذكر فرقة «الصّعافقة» المزعومة المعاصرة للشّعبي حتّى غابت عمّا يُنقل من أقوالهم وكتبهم؟! أو كيف يعتقد معتقدٌ بأنّ أثر الشّعبي دليلٌ على وجود فرقة «الصّعافقة» في زمانه رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأنّ السّلف تكلّموا فيها، لكن لم يدوّن ذلك في الكتب!؟ ولماذا لم يفهم العلماء ذلك الفهم ولم ينقلوه في كتبهم؟!

فبان أنّ تفريق المسلمين إلى «صعافقة» وغير «صعافقة» بدعةٌ منكرةٌ محدثةٌ. وبان خطأ هذه الدعوة من وجوه:

---

[١] «الرّوض الباسم» (٢/ ٣٣٠-٣٣١). وتأمّل الرّمي بالتّقليد الّذي هو سلاحٌ كلّ معارض للحقّ.

- الوجه الأوّل أنّ الخصوم جعلوا «الصّعافقة» فرقةً إسلاميةً ضالّةً مستقلّةً مثلَ الفرق التي حُدّت عقائدها، ودُوّنت وبانت من أهل السنّة والجماعة.

- والوجه الثاني: أنّ أصحاب هذه الدعوة يتبرّأون من وجود «صعافقة» -أي: غوغاء ولئام- من بين أتباعهم وينفونه، وهذا غير صحيح، فإنّ المتطفّلين على العلم وأهله موجودون في كلّ طائفة من طوائف المسلمين، أو بالأحرى على ما تظنّه «علمًا» كلّ طائفة منهم؛ وليس انتحالُ السّفهاء والغوغاءِ الإسلامَ أو مذهبَ أهل السنّة بضارّي الإسلامَ والسّنّةَ ولا أهلَها شيئًا.

قال أبو عثمان سعيد بن العبّاس الرّازي:

«لا يكونُ إمامُ هدى حجّةً لأهل الباطل»[١].

ثمّ إنّ أصحاب هذه الدّعوة مضطربون في ضبط وصف «الصعفوق» ومن يستحقّه -بزعمهم، كما سيأتي بعد أسطر، فليس لهم تعريفٌ منضبط ينعت هذه الفرقةَ المزعومةَ؛ وإنّما يذكرون من أوصاف «أفرادها»: **ضعف العلم، والسّفه، وما شابه ذلك ممّا يوجد في أفراد طائفتهم هم أيْضًا، ويذكرون غير ذلك من أخلاق الغوغاء التي هي من أوصاف بعض أفراد كلّ طائفة وأشخاصها**: فهل السّفه والجهل معدوم في أفرادهم هم ومنحصرٌ في أفراد خصومهم؟ والجواب ما سبق من كلام ابن الوزير رَحِمَهُ اللهُ حيث قال: «**كلُّ مُنصف يعلم أنّ في كلّ طائفة عظيمة -لا يجمعهم إقليم ولا نسبٌ ولا طبيعة- فُطناء وبُلداء، وكرام وبُخلاء، وشجعان وجُبناء؛ وقد خاطب الله عُبّادَ الحجارة الّذين لم تكن عندهم من العلم أثارةٌ، بمثل قوله تعالى: (وأنتم تعقلون)، ﴿ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾** [البقرة: ٢٢] »: **فالبله والأخلاق الذّميمة موجود في كلّ الطوائف، كما أنّ الذكاء وطيّب الأخلاق موجود في كلّ الطوائف**؛ ولولا ذلك لما حثّ الله الكفّار على استعمال عقولهم التي عطّلوها بكفرهم؛ فدلّ ذلك على وجود العقول فطرةً من الله، وعلى

---

[١] «حلية الأولياء» (١٠/ ٧١).

زوالها بعارض الكفر[١]. ودليل ذلك أنَّ التكليفَ مُناطٌ بالقدرة؛ قال الشوكاني: «الحاصلُ أنّ قُبح التّكليف بما لا يُطاق معلومٌ بالضّرورة، فلا يحتاج إلى استدلالٍ»[٢].

وأمّا السّفه، فقد قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ:

«والسّفيه: **هو الجاهلُ الضعيفُ الرّأيِ، القليلُ المعرفةِ بمواضع المصالح والمضارّ**؛ ولهذا سمّى الله النّساء والصّبيان سفهاءَ، في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَـٰمًا ۝٥﴾ [النساء: ٥] : **قال عامّة علماء السلف: هم النّساء والصّبيان**»[٣].

فهل يأتي من يأتي من الحمقى -بعد هذا الكلام- فينزّه بموجبه جماعته من وجود نساء وصبيان؟! أو يدّعي أنّ كلّ صبيان قومه ونساءهم كُمَّلُ العقول وأهلُ رُشد وبصيرة؟!

وليس قصدُ السّلف حصرَ السّفهِ في النّساء والصّبيان، وإنّما قال عامّتهم إنّ المراد بالسفهاء في **الآية** هم النّساء والصّبيان، وذلك أنّ السّفه -وهو ضعف الرّأي- يغلب عليهم ولا يهتدون عادةً إلى ما يُصلحهم وينفعهم كما لا يُحسنون أنْ يُرشدوا غيرَهم إلى منفعتهم؛ وإنّما أوردتُ كلامَ ابنِ كثير هذا لمحاجّة من قد يزعم أنّ طائفته ليس فيها سفهاء؛ حيث لا تخلو طائفةٌ من نساء وولدان، فلا تخلو طائفة من سفهاء، وجهّال، وضعفاء الرّأي- على تفسير السّلف للآية- وهذا هو وجه إيراد القول[٤].

---

[١] قال ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقال تعالى في حقّ الكفّار: ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ۝١٨﴾ [البقرة: ١٨]؛ فسَلَبَ العقل عن الكفّار إذ لم يكونوا من أهل البصيرة والإيمان». («اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص ٤٦).

[٢] «إرشاد الفحول» (ص ٧١).

[٣] «تفسير ابن كثير» (١/ ١٨٢).

[٤] وهذه المسألة يضلّ فيها طرفان: طرف يظنّ أنّ الغاية المقصودة من الشرع هي مجرّد تعييب النّساء، فيتّخذون هذه النّصوص ذريعة للحطّ على النّساء مطلقًا؛ وطائفة أخرى -نقيضها- تتّهم الشرع ببخس المرأة حقّها ومنزلتها، ويتّهمون العلماء بذلك لنصرتهم الشّرع. والحقّ الّذي يفهمه كلّ مؤمن وكلّ مؤمنة في كلّ زمان من مثل هذه النّصوص هو تنبيه النّساء على الخصال الّتي قد تكون غالبةً عليهنّ، فتجرّهن إلى النّار حتّى يحْذَرْنَها ويجتَنِبْنَها؛ وهذا مثلما نُبّه الرّجال وحُذِّروا من ظلم =

ثمّ لو فرضنا جدلاً أنّ السّفهاء والغوغاء انحصروا في خصوم هذه الطّائفة الّتي تتحكّم فتصف مَنْ تشاء بأنّهم «صعافقة»، وتُنزّه مَن تشاء من ذلك الوصف؛ فيقال لهم: ليس من معاملة العقلاء للسّفهاء منازعتهم ومخاصمتهم وتعييرهم، بل الأصل معاملتهم بالحلم والصّبر.

وممّا جاء في الأمثال قولهم: «مَنْ عيَّرَ عُيِّرَ»[1]، وقولهم: «كُلُّ مَنْ عَيَّرَ ابْتُلِيَ؛ و«مَنْ قالَ شَيْئًا، قيل فيه مثلُه»؛ و«كما تدينُ تُدانُ»؛ و«بَشِّرِ القاتِلَ بالقَتْلِ، ولو بعد حين»[2].

ومن أعظم ما يُزجر به أتباع هذه الدّعوة أنْ يُذَكَّرُوا بكون احتقار طائفة ما وازدرائها -بحجّة وجود سفهاء وعصاة فيها، لا لضلالها أو لكفرها أو تلبّسها بنوع من البدع- ليس هو من مذهب السلف الصّالح، بل هو جارٍ على سنّة خصوم الأنبياء من كفّار الملل والأمم، كما حكاه ربّ العالمين ﷻ في قوله:

﴿ فَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ ٱلرَّأْىِ وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍۭ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَٰذِبِينَ ﴿٢٧﴾ ﴾ [هود: ٢٧].

وسيأتي الحديث عن هذا[3].

= النّساء؛ وقد حُرّمت أشياء على الرّجال وأُبيحت للنّساء، من ذلك لُبس الذهب والحرير، فلم يقل عاقل: هذا ظلمٌ للرّجال! وقد قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴿٣٤﴾ ﴾ [إبراهيم: ٣٤]؛ أي: يغلب ذلك على النّاس، كما قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴿٨٩﴾ ﴾ [الإسراء: ٨٩]؛ ولم يقل مؤمنٌ: إنّ الله أراد مجرّد تعييب الإنسان، بل المراد منه سبحانه الموعظة والرحمة والهداية والإصلاح. ومن ذلك قول النّبيّ ﷺ: «إنّ التّجّارَ هم الفجّار»، فإنّ النّبيّ ﷺ لم يرد به تحريم التّجارة والصدّ عنها؛ ولم يرد مجرّد ثلب التّجّار بلا حكمة، ولكنّه أراد تحذير النّاس ممّا قد تميل نفوسهم إليه من المحظورات إذا باشروا التّجارة؛ ولهذا جاء في الحديث نفسه: «قيل: يا رسول الله: أليس قد أحلّ الله البيع؟»، فقال النّبيّ ﷺ: «بلى، ولكنّهم يُحدِّثون فيكذبون، ويحلفون فيأثمون» (انظر تخريجه في «سلسلة الأحاديث الصّحيحة» (١/ ٧٠٧-رقم ٣٦٦))؛ ولا تشتبه نصوص الشرع على مؤمن منشرح الصّدر بها، والحمد لله.

[1] «مجمع الأمثال» (٢/ ٣٢٨).

[2] «صبّ الخمول» (ص ٩٨-٩٩) ليوسف بن عبد الهادي.

[3] ص ١٦٢و٢١٥ فما بعد.

والخلاصة أنْ يُقال: إنّ السلف حذّروا المسلمين عمومًا وطلبة العلم خصوصًا من جميع العيوب التي قد يتلبّسون بها؛ كما تكلّموا في السُّوقة والغوغاء تحذيرًا من أخلاقهم وقلّة مروءتهم لا لمجرّد الثلب والقدح؛ فدعوةُ السّلف دعوةُ خيرٍ تجمع النّاس على التوحيد والحقّ، وتحقّق أرجح المصالح، وتدفع أرجح المفاسد؛ والسّلف لم يؤسّسوا دعوةً مثل دعوة رمي النّاس بالـ«صّعافقة» هذه الّتي تفرّق الأمّة وتُسقط هيبةَ العلماء وتصدّ عن اتّباعهم بحجّة ترك التقليد. ويكفي طالب الحقّ الحائر أنْ ينظر إلى رجحان المفاسد وإهدار المصالح الّذي حصل بهذه الدّعوة للحكم عليها بأنّها غير مشروعة؛ والقول فيها كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن دعاء الأموات: «**فليس بمشروع: لا واجب ولا مستحبّ، بل ولا مباح؛ ولم يفعل هذا قطُّ أحد من الصّحابة والتّابعين لهم بإحسان، ولا استحبّ ذلك أحدٌ من سلف الأمّة، لأنّ ذلك فيه مفسدةٌ راجحةٌ، وليس فيه مصلحةٌ راجحةٌ؛ والشّريعةُ إنّما تأمر بالمصالح الخالصة أو الرّاجحة، وهذا ليس فيه مصلحةٌ راجحةٌ: بل إمّا أنْ يكون مفسدةً محضةً أو مفسدةً راجحةً، وكلاهما غير مشروع**»[١].

---

[١] «مجموع الفتاوى» (١/ ١٩٤)؛ ولو كان شيخ الإسلام ابن تيمية حيًّا في زماننا، لوُجد ربّما مَن يلقبّه بالـ«مصلحجي» من أجل كلامه هذا، كما يفعل السّفهاء بالدّعاة والمشايخ.

الأمر الثّاني: إنّ هذه الدّعوةَ ليست مبنيةً على ضوابط، وليس لها قواعدُ صحيحة، وإنّما هي مجرّد تحكّمِ رؤوسها وأتباعهم؛ وليس لأصحابها والخائضين فيها تعريفٌ صحيح مضبوط يميّزون به بين من يصفونه بأنّه «صُعفوق» ومن يبرّئونه من هذه التّهمة.

بل حاصلُ أمرهم أنّ رؤوسهم رموا خصومهم بأنّهم «صعافقة»؛ ثمّ قضوا أنّ كلّ من خالفهم ولم يجارهم في دعوتهم هذه أنّه من «الصّعافقة»، ويرمون بذلك من باب أولى من واجههم وردّ عليهم. فإذا سألت أتباعهم: كيف نعرف «الصّعافقة»؟ قالوا: هم الذين يطعنون في مشايخنا الذين حذّروا من «الصعافقة»![1] وإنْ لم ينطقوا بذلك، فلسانُ حالهم ناطقٌ به: لا سبيل لهم -غير هذا الأمر- لتمييز من هم «صعافقة» ممّن هم ليسوا كذلك. فحالهم كمن يقول من أصحاب الفرق المبتدعة المختلفة: الحقّ في فِرقتنا وجماعتنا؛ فإنْ قيل له: ما الدّليل على ذلك؟ قال: نَصَّ أئمَّتُنا على ذلك، وكتبنا ناطقة بذلك! فلا يذكر دليلاً صحيحًا من الكتاب والسّنّة على صواب عقيدته، وإنّما هو نصّ أئمّته وما قالوه وكتبوه.

وهذه أُغلوطة في الاستدلال مشهورة عند أهل العلم، وهي ما يسمّونه بالـ«**المصادرة على المطلوب**»: وحاصلها أنْ يُستدلَّ على صحّة الشيء بالشيء نفسه، لا بدليل خارجي صحيح. قال الجُرْجاني:

---

[1] وليس هذا مثل استدلال أهل السّنّة على صحّة دين المرء بحبّه أعلام السّنّة أو بغضه لهم؛ وذلك أنّ من يعادي أعلام السّنة، فإنّما يعاديهم لنصرتهم السّنّة؛ ومن يحبّهم، فإنّما يحبّهم لنصرتهم السّنّة؛ وأمّا أنصار دعوة رمي السّلفيين بالـ«صعافقة»، فإنّما ينتصرون لبدعة- وقد بان في الفصل الأوّل أنّ دعوتهم محدثة-؛ فمن أحبّ رؤوسها أحبّهم لنصرتهم تلك البدعة، ومن أبغضهم أبغضهم لنصرتها؛ فبان الفارق، ولا قياس بين ناصر السّنّة وناصر البدعة.

«**المصادرة على المطلوب**: هي الّتي تجعل النّتيجة جزءَ القياس، أو يلزم النّتيجة من جزء القياس، كقولنا: «الإنسان بشر»، و«كلّ بشر ضحّاك»: ينتج أنّ الإنسان ضحّاك؛ فالكبرى ههنا والمطلوب شيءٌ واحد، إذ البشر والإنسان مترادفان، وهو اتّحاد المفهوم، فتكون الكبرى والنّتيجة شيئًا واحدًا»[١].

وأصحاب هذه الدّعوة رموا خصومهم بالبدعة وقذفوهم بألوان الأهواء من غير بيّنة -كما سبق بيانه في الفصل الأوّل-، ؛ ثمّ بنوا نهجهم ودعوتهم على هذه المقدّمة الباطلة التي لم يقيموا عليها دليلاً صحيحًا؛ وفي مثل هذا يقول أهل العلم: «ثبّت العرش ثمّ انقش» وإلاّ تفعل كان «تحكّما محضًا»؛ وبالـ«ـتحكّم المحض» -الذي هو مرادفٌ للقول بغير علم- تُغيّرُ معالمُ الدّين، فيبطل الحقّ، ويُزدرى أهله، ويظهر الباطل وأهله، ويُظْلَمُ أهلُ الفضلِ والخيرِ. وفي مثل هذا الأمر يقول أهل العلم: «هذا القول بعيد عن الحقّ والصواب، بل هو باطل جدّاً، لأنّه تحكّمٌ محضٌ وادّعاءٌ مجرّد وتخرّص بحت»[٢] «ليست عليه أَثَارةٌ من علم لا من كتاب ولا من سنّة ولا من إجماع ولا من قياس»[٣] «يفعله صاحبه ترويجًا لدعواه وتمشيةً لمذهبه»[٤]، «فهو مردود على قائله»[٥].

وقد قال الإمام ابن جرير الطّبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ عمّن ادّعى النّسخَ بلا دليل: «فإنْ لم يكنْ موجودًا كذلك، فقولُ القائل: هذه ناسخةُ هذه، دعوى لا برهانَ له عليها. والمُدَّعي دعوى لا برهانَ له عليها مُتحكِّمٌ. **والتحكّمُ لا يعجزُ عنه أحدٌ**»[٦].

---

[١] انظر «التعريفات» (ص ٩٥) للجرجاني.

[٢] «مرعاة المفاتيح» مطبوع بهامش «مشكاة المصابيح» (٤/ ١٤٢).

[٣] المرجع السّابق (٢/ ٤٣٦).

[٤] المرجع السّابق (١/ ٦٨).

[٥] المرجع السّابق (٣/ ١٠٥).

[٦] «جامع البيان» (٣/ ٧١٥).

وحكم شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ على استدلالٍ مثل استدلال أصحاب هذه الدّعوة - دعوة رمي النّاس بـ«ـالصعافقة» - بأنّه ممنوعٌ، حيث قال:

«لا يمكنهم جعلُ ذلك مقدّمةً في نفس الدّليل، لأنّ هذا مصادرةٌ على المطلوب، وهو جعل المطلوب مقدّمةً في إثبات نفسه بعبارة أخرى»[1].

وسمّاه رَحِمَهُ اللَّهُ دورًا -أي دَوْرًا ممنوعًا كما يقال-، حيث إنّ صاحبه يقع في دائرة لا نهاية لها، ولا يستخلص استدلالاً صحيحًا؛ فقال:

«هذا هو الدّور، وهو مصادرة على المطلوب؛ فإنّه جعل المطلوبَ مقدّمةً في إثبات نفسه»[2].

وخلاصة قولهم: إنّ «الصّعافقة» هم الّذين عادوا علماءنا؛ وعلماؤنا المقبولون هم الّذين حذّروا من «الصّعافقة»؛ وهكذا لو واصلت الكلام لتحديد «الصّعافقة» لم تحصّل علمًا صحيحًا، بل دوراً ممنوعاً لا نهاية لها.

وهذا كما في المثل السائر عمّن «يفسّر الماء بعد الجهد بالماء».

وقد نظمه ابن الذّروي رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله:

وشاعرٍ أوْقدَ الطّبعَ الذكيَّ له ... فكاد يُحرقه من فرْط إِذْكاءِ

أقام يُعْمِلُ أيامًا رَوِيَّتَهُ ... وفسّرَ الماءَ بعدَ الجُهْدِ بالماءِ[3]

وقد يعترض معترضٌ بقوله: إنّ السّلف كانوا يحكمون على أناسٍ بالاستقامة، وعلى آخرين بالزّيغ والبدعة بمجرّد حبّهم لأئمّة السنّة أو بغضهم لهم وطعنهم فيهم؛ ومن هذه الآثار قولُ بقية

---

[1] «الردّ على المنطقيين» (ص ٢٧١).

[2] «مجموع الفتاوى» (٣١/ ١٢٦).

[3] «شعر ابن الذّروي المصري» (١/ ١٠٧)، و«بدائع البدائه» لابن ظافر الأزدي (ص ١٧٧).

ابن الوليد رَحِمَهُ اللَّهُ[١]:

«إنّا لنمتحن الناس بالأوزاعي، فمن ذكره بخير عرفنا أنّه صاحب سنّة»[٢].

وقال أحمد بن يونس اليَرْبُوعي رَحِمَهُ اللَّهُ[٣]:

«امْتَحِن أهلَ الموصل بمعافى بن عمران[٤]؛ فإن أحبّوه، فهم أهل السنّة، وإن أبغضوه، فهم أهل بدعة، كما يُمتحن أهلُ الكوفة بيحيى»[٥].

وقال سفيان الثوري رَحِمَهُ اللَّهُ:

«امتحنوا أهل الموصل بالمعافى: فمن ذكره، يعني بخير، قلتَ هؤلاء أصحاب سنّة وجماعة، ومن عابه قلتَ: هؤلاء أصحاب بدع»[٦].

«وقال رجل لأحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ: من السّنّي؟ قال: من أين أنت؟ قال: من أهل البصرة. قال: أتحبّ أيّوب السّختياني؟ قال: نعم. قال: فأنت سنّي!»[٧].

وقال سفيان بن وكيع:

---

[١] من هنا إلى غاية ص ٧٤ منقول -باختصار وتصرّف- من الجزء الأوّل من كتابي «الاحتجاج والتدليل» - يسّر الله نشره.

[٢] «تهذيب التهذيب» (٢/ ٥٣٩).

[٣] وهو من أصحاب سفيان الثوري ومن شيوخ البخاري، وقد لقبّه الإمام أحمد بـ«شيخ الإسلام».

[٤] «ياقوتة العلماء»: انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٨٠).

[٥] أي: بيحيى بن معين؛ والأثر في «شرح اعتقاد أهل السنّة والجماعة» (١/ ٦٦).

[٦] «تهذيب الكمال» (٢٨/ ١٥٣).

[٧] «ذمّ الكلام» (٥/ ١١٣) للهروي.

«**أحمد عندنا محنة**: من عاب أحمد فهو عندنا فاسق»[1].

وقال ابن تيمية:

«**وهذا أحمد بن حنبل إمام أهل السنّة الصابر في المحنة الذي قد صار للمسلمين معيارًا يفرّقون به بين أهل السنّة والبدعة**»[2].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«**وكان الإمام الذي ثبّته الله وجعله إمامًا للسّنّة حتى صار أهلُ العلم -بعد ظهور المحنة- يمتحنون الناس به، فمن وافقه كان سُنِّيًّا، وإلاّ كان بدعيًّا، هو الإمام أحمد بن حنبل**»[3].

وقال أبو حفص عمر بن علي البزّار، تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية عنه:

«الفصل الثالث عشر: في أنّ الله جعله حجّةً في عصره، **ومعيارًا للحقّ والباطل**»[4].

وغير ذلك ممّا رُوي عن السّلف في كتب الحديث وكتب العقائد المسندة.

وليس ذلك خاصًّا بزمن سالف: بل لا يخلو زمان من أعلام يُمتحن النّاس بهم؛ فإذا أراد المسلم النّجاة من الفتن في زمانه، **فليلزم غرز أئمّة زمانه من جبال أهل السنّة ممّن لم يميلوا إلى هوى ولم يتغيّروا مع الفتن، ولم يبيعوا دينهم بعرض من الدنيا، وليكنْ متّبعًا لهم، وليرجع إليهم في أمر دينه.**

---

[1] «تاريخ بغداد» (٤/ ٤٢٠).

[2] «مجموع الفتاوى» (١٧/ ٤١٤).

[3] «مجموع الفتاوى» (٥/ ٥٥٣).

[4] «الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية» (ص ٦٩).

قال شريك بن عبد الله النّخعي رَحِمَهُ اللَّهُ:

«**إنّ الله تعالى لا يدع الأرضَ من حجّة تكون لله على عباده: يقول: ما منعكم أنْ تكونوا مثل فلان؟ قال شريك: ونرى أنَّ سفيان منهم**»[١].

قال محمّد بن يحيى الذُّهلي:

«لا يزال المسلمون بخير ما أبقى الله عَزَّوَجَلَّ لهم مثلَ أبي زرعة. **وما كان الله جلّ وعزّ ليترك الأرض إلاّ وفيها مثل أبي زرعة يعلّم النّاس ما جهلوه**»[٢].

وعن سفيان بن عيينة أنّه سمع أبا هارون موسى بن أبي عيسى الحنّاط[٣] يقول:

«كان يُقال: إنّ أبا مسلم الخَوْلاَنِي **مُمَثِّلُ هذه الأُمّةِ**»[٤].

وقال قتيبة بن سعيد:

«أحمد وإسحاق بن راهويه **إماما الدّنيا**»[٥].

---

[١] «الحلية» (٦/ ٣٦٠).

[٢] «تاريخ دمشق » (٣٨/ ٣٠)، و«الجرح والتعديل» (١/ ٣٢٩-٣٣٠) لابن أبي حاتم. وهنا انتهى النّقل من الجزء الأوّل من كتابي «الاحتجاج والتدليل»-باختصار وتصرّف-.

[٣] في «تاريخ دمشق»، و«الحلية»: «سمعتُ أبا هارون موسى بن عيسى»، وقد روى الأثرَ ابنُ عساكر عن أبي نُعيم بإسناده؛ فما أدري ما وجهُ ذلك: أهو تصحيفٌ وقع لأبي نُعيم وتبعه عليه ابنُ عساكر؛ أمْ إنّ موسى بن أبي عيسى يُنسب أحيانًا إلى جدّ له اسمه عيسى، فإنّ اسمَ أبيه مَيْسرة، وليس عيسى (انظر: «تهذيب الكمال» (٢٩/ ١٣٢). وأبو هارون - ويقال له الحنّاط- روى عن نافع وروى عنه من الكبار: سفيان بن عيينة واللّيث بن سعد ويحيى القطّان وغيرهم.

[٤] «تاريخ دمشق» (٢٧/ ٢٠٢)، و«الحلية» (٢/ ١٢٤).

[٥] «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤١٧).

وقال إسحاق بن إبراهيم:

«أحمد بن حنبل **حجّة بين الله وبين عبيده**»[1].

وقد يصف أهل الحقّ عَلَمًا من الأعلام تعظيمًا له بمثل قولهم: «لم تر عيناك مثله»، أو: «**وحيد دهره**»، أو: «**لم تبق الأمهات تلد مثله**»، أو: «**لو كان أحمد في بني إسرائيل لكان نبيا**»[2] ومثلها من العبارات الّتي لا دافع لهم لقولها إلاّ رفعةُ منزلة مَن قالوا فيه ذلك، لمكانته العالية في اتّباع السّنّة ومناصرته لها وحفظ العلم من تفسير القرآن والسنّة، وقمع البدعة وأهلها.

ومن قاس تزكيات أهل الزيغ لرؤوسهم على تزكيات أهل السنّة لأعلامهم، فقد جار وظلم بلا شكّ؛ وهو قياس مع الفارق. ومن جعل تزكيات أهل السّنة لأعلامهم غلُوًّا، وقاسها على تزكيات أهل البدع كالصّوفية لشيوخهم، فقد ظلم السّلف وحاد عن الحقّ.

وأئمّة البدعة كلّما ابتدعوا وأشركوا بالله أكثرَ، كلّما ارتفعوا منزلةً عند أتباعهم؛ وكلّما أكلوا أموال النّاس وضحكوا على السّذج، كلّما ارتقوا في أعين الأتباع؛ وأمّا أهل السنّة، فميزانهم مفارقٌ لميزان البدعة وميزان طلاّب الدّنيا: فرفعة أفرادهم بعلمهم الصّحيح المبنيّ على الكتاب والسنّة، واتّباع الشّرع ونصره، لا غير.

فمن سوّى بين الطّائفتين، فهو مثل من قاس الحقّ على الباطل، والنّور على الظلمات، وجعل العسل المصفّى بمثابة النّجاسة والأنتان، وهذا أقبح ما يكون شرعًا وعقلاً، وإنّ الصّبيان لا ينطلي عليهم هذا القياس فضْلاً عن غيرهم، وإنّما ينطلي مثل هذا على المغفّلين المتّبعين للهوى.

---

[1] «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤١٧).

[2] «البداية والنّهاية» (١٠/ ٣٣٥)–ط. المعرفة؛ وقد يصدر مثل هذا عن السّلف في حقّ عظيم المنزلة، ممّن أبلى بلاء عظيمًا في الذبّ عن الإسلام والسّنّة، وقد جاء عن محمّد بن إبراهيم البوشنجي أنّه قال: «ولقد بلغني عن بشر بن الحارث أنّه قال: «**قام أحمد مقام الأنبياء**»» «المقصد الأرشد» (٢/ ٣٣٠). أمّا الجهلة فيسوّون هذه التّزكيات مع تزكيات أهل الغلوّ ممّن يرفعون المرء فوق منزلته، ويغلون في شيوخ البدعة والشرك؛ وأين هذا من هذا؟!

وكفى إنْكارًا لمثل هذا القياس قول الله ﷻ:

﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًاۚ لَّا يَسْتَوُۥنَ ١٨ ﴾ [السجدة: ١٨].

وقوله تعالى:

﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ١٩ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ٢٠ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ٢١ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُۖ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ ٢٢ ﴾ [فاطر: ١٩ – ٢٢].

وقال ﷻ:

﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًاۚ أُو۟لَٰٓئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَىٰ رَبِّهِمْ وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَٰدُ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْۚ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ١٨ ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ ١٩ أُو۟لَٰٓئِكَ لَمْ يَكُونُوا۟ مُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَۘ يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلْعَذَابُۚ مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ ٢٠ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ٢١ لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ هُمُ ٱلْأَخْسَرُونَ ٢٢ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَخْبَتُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ٢٣ ۞ مَثَلُ ٱلْفَرِيقَيْنِ كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ وَٱلْبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِۚ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًاۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ٢٤ ﴾ [هود: ١٨ – ٢٤].

لكنْ: ما سبق من الإطراء ما صدر إلاّ في حقّ مَنْ برّز من أئمّة السنّة، وصار علمًا على الحقّ حتّى قَصَده أهلُ الزيغ والضَّلال بالنَّبْل والألسن من أجل صدعه بالحقّ[١]؛ ولم يجعل أحدٌ من

---

[١] بشرط موافقته الصّواب، بحيث يشهد عليها أئمّة الزّمان العدول؛ لأنّ الخوارج يظنّون أنّهم يصدعون بالـ«حقّ» وإنّما هو المتشابه من النّصوص؛ كما يظنّ الحدّادية أنّهم يصدعون بهجر أهل البدع على الوجه الصّحيح دون غيرهم؛ ويرمون أهل الحديث بخذلان الحقّ والسّنة وبمجاملة أهل الباطل؛ والصّحيح أنّ الحدّادية وأمثالهم إنّما يصدعون بالباطل وبمحاربة الحقّ وأهله مثلما يفعل الخوارج تمامًا؛ ولهذا السبب وغيره عدّهم أهل العلم من فرق الخوارج المعاصرة.

السّلف الأتباعَ والصِّغارَ -خاصّةً مَنْ أحدث منهم وزلّ- علمًا على السُّنّة؛ ولم يُجعل أحدٌ من هؤلاء محنةً يُعرف بها السنّى من البدعيّ. وحاشا أنْ يُجعل مُحْدِثٌ ما أو مَنْ مال إلى هوى من الأهواء عَلَمًا على الحقّ؛ وعلى هذا: **فليس لأحدٍ أنْ يجعل من أحدث بدعةَ رميِ النّاس بـ«ـالصعافقة» محنةً يُعرف بها «الصّعفوق» المزعوم من غيره:** فهذه من «المصادرة على المطلوب» بلا شكّ، وقد وقع فيها القوم، وقد سفّه العقلاءُ مَنْ جعل شَيْئًا ما دليلاً على صحّة نفسه.

وأمّا الاستدلال على الحقّ بموالاة أعلامه الّذين صاروا هم الأدلاّءَ عليه، فليس من «الدّور» الممنوع في شيء -كما سبق-، بخلاف من يقع فيه من أهل الباطل ممّن يجعل إمامه علمًا على الحقّ.

وبيان الفارق بينهما بأنْ يُقال: إنّ النّاس -في كلّ زمان- لا يعرفون الحقّ إلاّ بتعليم أئمّة الهدى لهم؛ **والحقّ قائمٌ بذاته، ليس بأئمّته؛ فما الأئمّة إلاّ أدلاّءُ عليه.** بخلاف مَنْ أحدث شيئًا وجعل نفسه وأقواله دليلاً عليه؛ **مثل من رمى من خالفه من النّاس بالصّعافقة، وبرّأ من ذلك كلَّ من والاه هو وجماعته؛** فهذا حينئذ «دورٌ» ممنوع و«مصادرة على المطلوب» بلا شكّ، لأنّ بدعة تقسيم النّاس إلى «صعافقة» وغير «صعافقة» محدثةٌ وليست من الحقّ في شيء بل من الباطل؛ والحقّ وحده هو القائمُ بذاته، فوضح الأمر لكلّ ذي بصيرة؛ والحمد لله على توفيقه.

قال ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«فإنْ قال قائلٌ: فإنَّ الله يقول: ﴿ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴿١١١﴾ ﴾ [البقرة: ١١١]. قلنا: نعم؛ إنّما خاطب الله تعالى بهذا مَنْ قال بالباطل -ولا برهان لصاحب الباطل!-. **وأمّا المعتقِدُ للحقّ: فبرهان الحقِّ قائمٌ سواء عَلِمَه المُعتقِدُ له أو جهله؛ وإنّما يُكلَّف البرهانَ أهلُ الباطل لإدحاض باطلهم؛ ولا يجوز أنْ يُكلّفَ المحقُّ برهانًا!»** [١] ثمّ بيّن وجه هذا.

ولهذا قال ابن القيّم في موضوع إثبات القياس الصحيح والردّ على من نفاه:

---

[١] «الإحكام في أصول الأحكام» (١/ ٣٧).

«الأصولُ: كتاب الله وسنّة رسوله، وإجماع أمّته، والقياس الصحيح الموافق للكتاب والسنّة؛ فالحديث الصّحيح أصلٌ بنفسه، فكيف يُقال: الأصلُ يخالف نفسه؟ هذا من أبطل الباطل! **والأصول -في الحقيقة اثنان لا ثالثَ لهما: كلامُ الله، وكلام رسوله، وما عداهما فمردودٌ إليهما؛** فالسُّنَّةُ أصلٌ قائمٌ بنفسه؛ والقياسُ فرعٌ، فكيف يُردُّ الأصلُ بالفرع؟ قال الإمام أحمد: إنّما القياسُ أنْ تقيسَ على أصلٍ؛ فأمّا أنْ تجيء إلى الأصل، فتهدمَه ثمّ تقيس، فعلى أي شيء تقيس؟»[١].

فبيّن رَحِمَهُ اللهُ أنّ القياس الصحيح معتبرٌ لأنّه -في حقيقة الأمر- مستخرج من الأصل وهو الكتاب والسنّة.

وقول الإمام أحمد الذي ذكره ابن القيّم: رواه الخطيب البغدادي بإسناده إلى الإمام أحمد، قال:

«إنّما هو السنّةُ والاتّباعُ ؛ وإنّما القياسُ أنْ تقيسَ على أصلٍ؛ فأمّا أنْ تجيء إلى الأصل فتهدمَه، ثمّ تقول: هذا قياس، فعلى أيِّ شيء كان هذا القياس؟». قال الأثرم: «قيل لأبي عبد الله: **فلا ينبغي أنْ يقيسَ إلاّ رجلٌ عالمٌ كبيرٌ يعرف كيف يشبّه الشيء بالشيء؟ فقال: «أجل! لا ينبغي!»**»[٢].

وهذه الأغلوطة الّتي وصفها أهل العلم -أي: المصادرة على المطلوب- تجد أهل الباطل واقعين فيها في كلّ الفتن ؛ **فإنّ الفتن يجدّد بعضها بعضًا في كلّ زمان**[٣]، كما أنّ السنّة تُجدَّدُ كلّ مائة سنة؛ وقد سبق أنّ فتنة قذف النّاس بالـ«صعافقة» موروثة عن فتنة فالح الحربي:

فممّا جاء في «التوضيح» من مؤاخذات الشيخ النّجمي رَحِمَهُ اللهُ على فالح الحربي:

---

[١] «إعلام الموقعين عن ربّ العالمين » (٣/ ٢٥٧).

[٢] «الفقيه والمتفقه » (١/ ٥٠٠).

[٣] ورجائي أنْ يكون كتابي هذا -لما جعلتُ فيه من النّصوص وشروحها وأقوال السّلف الحكيمة وإرشاداتهم- عونًا لنفسي ولإخواني على إبصار الحقّ والثبات عليه إلى الممات، خاصّة إذا ظهرت الفتن واشتدّت -أعاذنا الله منها-.

«أُنْكِرُ على الشيخ فالح ما ثبت عندي بخبر الثقة أنه **يبدع مَنْ ظاهِرُهُ يدلُّ أنه سَلَفِيٌّ؛ فإذا قيل له: سمِّ لنا البدعةَ التي علِمْتَها فيه! فلا يستطيع أن يسمِّيَ شيئاً؛** وبسبب ذلك **نُشرتْ حزازاتٌ بين السلفيين**»[1].

فإذا تأمّلتَ، رأيت أنّ فتنة رمي النّاس بالـ«صعافقة» هي تجديدٌ لفتنة فالح الحربي بلون مختلف، هو أشدّ وأنكى منها؛ ففيها السُّخرية بأهل العلم واحتقارُهم، فضلاً عن احتقار أتباعهم وعوام المسلمين؛ كما فيها رمي النّاس بالبدعة بغير ذنب اكتسبوه، وإنّما هو مجرّدُ بهتان.

وقال أبو سعيد عثمان بن سعيد الدّارمي رَحِمَهُ اللهُ رادًّا على الواقفة في أمر القرآن حيث خطّؤوا الجهمية من جهة -بحقّ-، ولكنّهم خطّؤوا أيضًا من جهة أخرى الرّادين عليهم من أهل السنّة -بغير حقّ-، فرموا الجميع بالوقوع في البدعة! فقال رَحِمَهُ اللهُ:

«فقلنا لهذه العصابة: أمّا قولكم: «مُبْتَدِعٌ»، فظُلْمٌ وحَيْفٌ في دعواكم حتّى تفهموا الأمر وتعقلوه! لأنّكم جهلتم أيَّ الفريقين أصابوا السُّنَّةَ والحقَّ؛ فيكون مَنْ خالفهم مبتدعةٌ عندكم، **والبدعةُ أمرُها شديدٌ، والمنسوب إليها سيِّءُ الحالِ بين أَظْهُرِ المسلمين؛ فلا تعجلوا بالبدعة حتّى تستيقنوا وتعلموا أحقًّا قال أحدُ الفريقين أَمْ باطِلاً؟! وكيف تستعجلون أنْ تنْسبوا إلى البدعة أقوامًا في قولٍ قالوه، ولا تدرون أنّهم أصابوا الحقَّ في قولهم ذلك أَمْ أَخْطَؤوه؟!**»[2].

وقال الفضيل بن عياض رَحِمَهُ اللهُ:

«**في آخر الزّمان قومٌ بَهَّاتُون عَيَّابُونَ، فاحذروهم!** فإنّهم أشرارُ الخلق، ليس في قلوبهم نور الإسلام، وهم أشرارٌ، لا يرتفع لهم إلى الله عملٌ»[3].

---

[1] مقال «توضيح لما سبق من البيان» للشّيخ النّجمي. وهذا الّذي رمى به فالح الحربي أهلَ السنّة، يرمي به أيضًا الإخوانُ المسلمون والمتأثّرون بهم السّلفيين.

[2] «الرّد على الجهمية» (ص ١٧٥).

[3] «التّوبيخ والتّنبيه» (ص ٢٣٥ -رقم ٢١٣) لأبي الشيخ الأصبهاني.

وقد أحسن من قال:

يَــا مُلْزِمِــي بِــذُنُوبٍ مَــا أَحَطْــتُ بِهَــا عِلْــمًا وَلاَ خَطَــرَتْ يَوْمًــا عَــلَى فِكْــرِي

صَـــدَّقْتَ فِيَّ أَبَاطِيْـــلَ الظُّنُّـــونِ وَكَـــمْ كَذَّبْــتُ فِيْــكَ يَقِيْنَ الــسَّمْعِ وَالْــبَصَرِ[1]

فليراجع المرء نفسه في هذه الفتن وفي غيرها: أَسَلَفُهُ فيها مريم عليها السلام، وعائشة أمّ المؤمنين رضي الله عنها، المظلومتان والمبرّأتان من فوق سبع سموات، أم سلفه الّذين رموهما بالبهتان والعظائم؟ وهل هو أولى بيوسف عليه السلام، أم بمَنْ قذفوه وألقوه مظلومًا سنين في السّجن؟ وهل هو من جريج العابد أولى أم من باهتيه؟!

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في مثل هذا الأمر:

«وذمّه واقع على موصوف غير موجود، نظير ما صرف الله عن رسوله صلى الله عليه وسلم حيث قال: «ألا تعجبون من قريش يشتمون مذمّمًا، وأنا محمّد!»[2].

وهذا نظير ما تحكي الرّافضة عن أهل السنّة من أهل الحديث والفقه والعبادة والمعرفة أنّهم **ناصبة**؛ وتحكي القدرية عنهم أنّهم **مجبرة**، وتحكي الجهمية عنهم أنّهم **مشبّهة**؛ ويحكي من خالف الحديث ونابذ أهله عنهم: أنّهم **نابتةٌ وحشويةٌ وغُثَاءُ وغَثَرَةٌ** إلى غير ذلك من **الأسماء المكذوبة**»[3].

ولا ريب أنّ اسم «الصّعافقة» من هذه الأسماء المكذوبة الّتي يُظْلَمُ بها أهلُ السّنة.

وممّا يُروى عن الإمام أحمد قوله رحمه الله:

---

[1] «الوافي بالوفيات» (٢٠/ ١١٤).

[2] «صحيح البخاري» (٤/ ٤٩٠ -رقم ٣٥٢٩)، ولفظه: «ألا تعجبون كيف يصرف الله عنّي شتم قريش ولعنهم؟! يشتمون مذمّمًا، ويلعنون مذمّمًا، وأنا محمّد».

[3] «مجموع الفتاوى» (٣٣/ ١٧٠-١٧١).

«وقد رأيتُ لأهل الأهواء والبدع والخلاف أسماءَ شنيعةً قبيحةً، يسمّون بها أهلَ السّنة، يريدون بذلك عيبَهم، والطّعنَ عليهم، والوقيعةَ فيهم، والإزراءَ بهم عند السّفهاء والجهّال»[١].

وخلاصة الأمر: أنّه يُغلط في هذه المسألة من وجهين: فإمّا أنْ يَظُنَّ ظانٌّ -بغير حقّ- أنّ إمامه أو إمامًا معيّنًا، معيارٌ للحكم على النّاس: فإنْ كانوا من محبّيه ومواليه حكم عليهم أنّهم من أهل السنّة، وإنْ كانوا من مبغضيه كانوا من أهل البدع؛ **والصّحيح أنّ هذا إنّما يصدق فقط على العلماء الأوتاد الّذين بهم يُعرف الحّق؛ وببيانهم وجهادهم نُصْرَةً للسّنة وقمعًا للبدعة يُبصرُ النّاسُ الحقَّ؛ فلا يُقال هذا في كلّ من هبّ ودبّ**؛ والخطأ الثاني: أنْ يُظنَّ أنّ الأقوالَ المأثورةَ عن السّلف -التي سبق ذكرها وما شابهها في جعل الأئمّة محنةً- مردودةٌ عليهم غيرُ مقبولة لأنّها «مصادرة على المطلوب»، أو «غلوّ غير مقبول» فيُقالُ: «الباطل يُردُّ على المرء أيٍّ ما كان»[٢] لتُبطلَ هذه الآثار.

فأمّا الردّ على الشّطر الأوّل، فيقال -مع التّكرار للتأكيد-: إنّ السّلف ما قالوا مثل هذا الكلام إلاّ في الأئمّة الأعلام المستقيمين الّذين صاروا أعلامًا على السّنّة، وصار يَقصدهم أهل الزيغ بالطّعن لأنّهم حالوا -بعلمهم وإمامتهم- بينهم وبين إغواء النّاس؛ فلولا أنْ منَّ الله على

---

[١] «طبقات الحنابلة » (١/ ٣٥)؛ وإنّما ذكرت قول الإمام أحمد بصيغة التّمريض، لأنّه ممّا رواه عنه الاصطخري، وقد ليّن روايته الذهبي («سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٨٦))، وانظر كتاب «براءة الأئمّة الأربعة من مسائل المتكلّمين المبتدعة» (ص ١١٣-١٢٤).

[٢] وقد كثر من الأحداث والجهلة التسرّع في ردّ أقوال العلماء المحقّقين بحجّة التحرّر من التقليد. وحقيقة أمر هؤلاء الأحداث: العُجْب بأنفسهم، والتّسرّع، والتعصبّ لأقوال مشايخهم؛ **ولو أنّهم تحرّروا من تقليد أخطاء مشايخهم لكان أنفعَ لهم من التحرّر من تقليد العلماء الرّاسخين**. وقد سمعت بعضَ من دأبه إنكار «الجرح والتعديل» وتلقيبه بـ«الجرح والتجريح» أو بـ«مذهب الغلاة» وما شابه ذلك، سمعته يطعن في العلاّمة الشيخ الفوزان، والعلاّمة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي، والعلاّمة الشيخ مقبل ويُسْقطهم بلا سبب ولا حياء! ولا أحد من هؤلاء يقول لصاحبه منكرًا عليه: **أليس قولك هذا من الجرح ذاته لأئمّة الدّين من غير ذنب اكتسبوه؟!** ولو عقل هؤلاء، لعلموا أنّ هذا **من ميراث مشايخهم ومن ثمار دعوتهم**؛ ولاستدلّوا به على صحّة ما جرّح به أئمّة الجرح والتعديل مشايخهم، ولكنّ التعصّب يُعمي ويُصِمّ. ومن التسرّع الذي عليه هؤلاء -مع أنّهم يرمون به خصومهم وهم أولى به- أنّهم يُسقطون العالم بمجرّد كلامه في مشايخهم، من غير بحث عن الحقّ ولا تَـحَرٍّ للصواب، وهذا هو التّقليد المذموم، لا ما عليه أتباع العلماء الرّاسخين.

النّاس بهؤلاء الأعلام، لم يبق مَنْ يَعرف الحقّ، ولاجتمع النّاس على الباطل.

ولهذا يُسمَّى الرّاسخون «موازين» حيث يزنون الرّجال والمذاهب والوقائع والنّوازل:

قال الحافظ أبو جعفر ابن عمّار الموصلي[١] عن الأعلام الموازين الّذين يرجع إليهم النّاس لمعرفة الحقّ والباطل:

«**موازينُ أصحاب الحديث من الكوفيين والمدنيين**: عبد الملك بن أبي سليمان، وعاصم الأحول، وعُبيد الله بن عمر، ويحيى بن سعيد الأنصاري»[٢].

وقال الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«إذا رأيتَ الرّجلَ يغمز حمّادَ بنَ سلمة، فاتّهمه؛ **فإنّه كان شديدًا على المبتدعة**»[٣].

أي: لشدّته على المبتدعة، اجتهدوا في الطّعن عليه، فصار الطّعن فيه يُستعان به لتمييز السُّنِّيِّ من المبتدع.

وذكر أبو حاتم الرّازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن محمّد بن هارون الفلاّس المَخْرَمِي:

«إذا رأيت الرّجل يقع في يحيى بن معين، فاعلم أنّه كذّاب يضع الحديث؛ **وإنّما يُبغضه لِـمَا**

---

[١] انظر ترجمته في «تذكرة الحفّاظ» (٥/ ٤٩٤-٤٩٥).

[٢] «تاريخ دمشق» (٦٤/ ٢٥٤).

[٣] أورده البيهقي في «الخلافيات» («مختصره للإشبيلي» (١/ ٤٦٣)، وعزاه الإمام الذهبي إلى شيخ الإسلام أبي إسماعيل الهروي في كتابه «الفاروق» (وهو مفقود) («سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٥٠))؛ وقد كانت الشدّة على أهل البدع مستحسنةً عند السّلف يُمدح بها العالم، وأمّا الآن فقد صار بعض النّاس يزعمون أنّها غير مشروعة مطلقًا، ويُسقطون العلماء المتّصفين بها؛ وزعم زاعمهم أنّ الرّفق واجبٌ مُطْلَقًا؛ والصّحيح أنّ الرّفق واجب ابتداءً مع الجهلة والمغرّر بهم ما لم يتبيّن أنّهم يتّبعون الهوى أو أنّهم مُعرضون عن الحقّ ولا يريدونه؛ فإذا ظهر منهم ذلك، فهم حينئذ ليسوا موضع الرّفق ولا أهلاً له. فالرّفق له موضعه، والشّدة لها موضعها، والحكمة إنّما هي وضع الشيء في محلّه، وهي ثمرة العلم لا ثمرة التعصّبّ المقيت.

يُبَيِّنُ من أمر الكذّابين»[١].

وقال ابن حبّان في ترجمة حمّاد بن سلمة:

«لم يكن من أقران حمّاد مثله بالبصرة في الفضل، والدّين، والعلم، والنُّسُك، والجمع، والكتبة، والصّلابة في السّنة والقمع لأهل البدعة؛ **ولم يكن يثلبه في أيّامه إلاّ قدريٌّ أو مبتدعٌ جهميٌّ لِـمَا كان يُظهر من السنّن الصّحيحة الّتي يُنكرها المعتزلة»**[٢].

وقد قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ:

«أحاديثُ حمّاد بن سلمة **تأخذ بحلوق المبتدعة»**[٣].

ومن هنا يُعلم أيضًا خطأُ من يزعم أنّ الاستدلال بالكتاب والسنّة لمحاجة الكفار هو من «الدّور الممنوع»، لأنّهم -على حدّ تعبير المعترضين- لا يؤمنون به، فكيف يكون عليهم حجّة؟! ويكفي للردّ على هذا الكلام أنْ يُذْكرَ أنّ الله ﷻ أنزل كتابه يحاجّ فيه اليهود والنّصارى والمشركين وسائر الملل، وفيه الهدى إلى يوم القيامة؛ وأنّه أرسل رسوله ﷺ فمكث قُرابةَ ثلاثة عشر عامًا يحاج الكفار بالقرآن والسنة، وقد أمر ﷺ أمّته بجدال الدّهريين بالقرآن[٤] وغير ذلك من الحجج التّي تبطل هذا الرّأي الفاسد.

---

[١] «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٢٢٠)، و«تاريخ دمشق» (٣٢/ ٤٢٧).

[٢] «الثقات» (٦/ ٢١٦-٢١٧).

[٣] «الذيل على طبقات الحنابلة» (١/ ٣٠٣) لابن رجب.

[٤] كما في حديث النّبيّ ﷺ ، قال: «يوشك النّاس يتساءلون بينهم، حتّى يقول قائلهم: هذا الله خلق الخلق؛ فمن خلق الله ﷻ؟ فإذا قالوا ذلك، فقولوا: ﴿ ٱللَّهُ أَحَدٌ ١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ٢ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ٣ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ٤ ﴾ [الإخلاص: ١ -٤] ، ثمّ ليتفل أحدكم عن يساره ثلاثًا، وليستعذ من الشّيطان» (انظر تخريجه في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (رقم ١١٨ -مجلد١/ ٢٣٥)).

ومن هذا القبيل ما وقع فيه صاحب كتاب «المغالطات المنطقية» حيث جعل من «المصادرة على المطلوب» الممنوعةِ: الاستدلالَ بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩ ﴾ [الحجر: ٩]، على حفظ الله للدّين! فقال: «من البيّن أنّ هذه الحجّة تنطوي على مصادرةٍ على المطلوب، لأنّ المتلّقي لديه التزامٌ عقائديٌّ بالقرآن؛ ومن ثَمّ، فإنّ الدليلَ المطروح لا يضمن عنده أنْ يبقى القرآن محفوظًا بما فيه ﴿ إِنَّا نَحْنُ..﴾»[1].

فبئس هذا القول، وفيما سبق إشارةٌ إلى وجه بطلانه.

وقد قال الله ﷻ: ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۝١٠ ﴾ [إبراهيم: ١٠].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فأيُّ يقين كان لكم بشيء من الأشياء، **فأوّل اليقين اليقين بهذا الربّ**، كما قالت الرّسل لقومهم: ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾. وإنْ قلتم: لا يقينَ لنا بشيء من الأشياء، بل سُلِبْنا كلَّ علم: فهذه دعوى السّفسطة العامّة، ومدّعيها كاذبٌ ظاهرُ الكذب»[2].

وقال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«**والعارفون أرباب البصائر يستدلّون بالله على أفعاله وصنعه، إذا استدلّ النّاس بصنعه وأفعاله عليه؛ ولا ريب أنّهما طريقان صحيحان، كلّ منهما حقّ، والقرآن مشتملٌ عليهما.**

فأمّا الاستدلال بالصّنعة فكثير: وأمّا الاستدلال بالصّانع فله شأنٌ، وهو الّذي أشارت إليه الرّسل بقولهم لأممهم: ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾ [إبراهيم: ١٠]، **أي: أَنَشُكُّ في الله حين تطلب إقامة الدّليل على وجوده؟ وأيّ دليل أصحّ وأظهر من هذا المدلول؟ فكيف يستدلّ على الأظهر بالأخفى؟** ثمّ نبّهوا على الدّليل بقولهم: ﴿ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۝١٠ ﴾ [إبراهيم: ١٠].

---

[1] «المغالطالت المنطقية» (٣٧) لعادل مصطفى.

[2] «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٣٣٥).

وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ يقول: كيف تطلب الدّليل على من هو دليلٌ على كلّ شيء؟ وكان كثيرًا يتمثّل بهذا البيت:

وَلَــيْسَ يَصِــحُّ فِي الأَذْهَــانِ شَيْءٌ إِذَا احْتَــاجَ النَّهَــارُ إِلَى دَلِيْــلِ[١]»[٢].

ومن هنا تأتي النّقطة التّالية من المؤاخذات على هذه الدّعوة، وهي أنّها -أي: دعوة تصنيف النّاس إلى «صعافقة» وغير «صعافقة»- تصدّ عن لزوم الجماعة التي جعلها الشّرع علامةً على الحقّ، وهم السّواد الأعظم، وهم علماء السنّة ومن اتّبعهم؛ فأصحاب هذه الدّعوة المخالفة للحقّ يذمّون القول بوجوب اتّباع العلماء الرّاسخين في المعضلات دون غيرهم ويجعلونه تركًا للحقّ ومن باب التقليد المحرّم، فحصل أنّهم يصدّون عن الحقّ بقصد أو بغير قصد.

---

[١] البيت للمتنبي، وهو في «ديوانه بشرح أبي البقاء العكبري» (٣/ ٩٢)، وفيه: «ليس يصحُّ في الأفهام» بدل «الأذهان».

[٢] «مدارج السّالكين» (١/ ٢٩٧-٢٩٨).

الأمر الثالث: أنّ هذه الدّعوةَ تُحْدِث الفُرقةَ المذمومة إذ تصدّ عن العلماء - ومن اتّبعهم- بادّعاء أنّ ذلك من التّقليد المذموم؛ والحقّ أنّ العلماء هم الجماعة الّتي أمر الشرع بلزومها وهم السّواد الأعظم

زعم أصحاب هذه الدّعوة أنّ خصومهم -ممّن لم يجارهم في رمي السلفيين بالصّعافقة- لا ينهون في الحقيقة عن الفُرقة المحرّمة، بل ينهون عن الفُرقة الواجبة الّتي أمر بها الشرع الكريم، وهي التفريق بين الحقّ والباطل! ومن أجل ذلك جعل هؤلاء خصومهم مثل جماعة الإخوان المسلمين وسائر الحزبيين الّذين يريدون جمع النّاس مع السّكوت على مخالفاتهم الشّرعية[١]؛ ولهذا أيضًا لم يأبه أصحاب هذه الدّعوة بالفُرقة التي أحدثتها فتنتهم؛ بل استحسنوها وزيّنوها للنّاس، وزعموا أنّها من باب التّفريق بين الحقّ والباطل الذي لا بدّ منه -كما ذكرنا-.

وهذا كلّه مبنيٌّ على أصل فاسد، وهو فرضية أنّهم على الحقّ، وأنّ السّنّة -أو سنّة السّلف- هي تفريق النّاس إلى «صعافقة» وغير «الصّعافقة»؛ وأنّ هذا التّفريق ليس من محدثات الأمور؛ بل عندهم من خالفهم في هذا التقسيم والقذف، فهو المبتدع، لا من وافقهم؛ وقد ظهر بطلان ما يدّعونه فيما سبق. وما بُني على فاسد فهو فاسد، وكفى به بيانًا للعقلاء.

فانقلبت الحجّة عليهم: وذلك أنّ أهل الحقّ إنّما يفارقون أهل الزيغ طبيعةً لأنّهم الأصلُ، وأنّ أهلَ الزّيغ والباطل هم الخارجون عن هذا الأصل: فإنّ أهل الباطل اجتمعوا حول باطلٍ ولهذا

---

[١] وقولهم هذا مبنيّ على فرية؛ وما بني على فاسد فهو فاسد؛ وبيان ذلك: **أنّ هؤلاء عاجزون عن ذكر البدعة الّتي وقع فيها «الصّعافقة» المزعومون** وما يميّزها من العقائد أو الأقوال المخالفة للحقّ. **بل غاية أمرهم التّمويه على النّاس بذكر انحراف أشخاص لا ينتمون أصلاً إلى السّلفية، أو آخرين أُخذت عنهم أشياء من النّاحية الأخلاقية، والباقي كذبٌ وبهتانٌ**. وليس لهم -إذا طُلب منهم وصف عقيدة «الصّعافقة»- إلاّ ذكر حال بعض الأفراد المعدودين على الأصابع، وكثير منهم مكذوب عليهم. ولو صحّ انحرافهم: فهل هذا يسوّغ هذه الفتنة والفرقة العظيمة الّتي أحدثوها في الإسلام؟! وفعلهم هذا مثل من يرمي المسلمين بالنّفاق والعظائم متذرّعًا بضعف إيمان بعض أفرادهم أو ضلال من ضلّ منهم!

نُسبوا إليه؛ والباطل في حال هذه الدّعوة هو بخس النّاس واحتقارهم والتكبّر عليهم وتلقيبهم تلقيبًا محرّمًا؛ فإنّ هؤلاء أقاموا الولاء والبراء حول تلقيب السّلفيين بالـ«صّعافقة» -وهو ظلمٌ وبدعة-، فوجبت مفارقتهم، والنّاس مأجورون على هذه المفارقة الواجبة؛ وأمّا من فارق الجماعة فكيف يطمع في الأجر؟ بل الوزر لازمه، ولا قياس!

فبان -من وجه آخر- بطلان ادّعاء الخصوم بأنّ الفُرْقة الّتي أحدثوها محمودة مطلوبة، بل الحقّ أنّها شرّ وفتنة؛ وقد نقل الشاطبي عن بعض أهل العلم قولهم:

«**كلُّ مسألة حدثت في الإسلام واخْتَلَفَ النّاسُ فيها، ولم يورث ذلك الاختلاف بينهم عداوةً ولا فُرْقَةً، علمنا أنّها من مسائل الإسلام؛ وكلّ مسألة حدثت وطرأت، فأوجبت العداوة والبغضاء والتّدابر والقطيعة، علمنا أنّها ليست من أمر الدّين في شيء، وأنّها الّتي عَنَى رسول الله ﷺ بتفسير الآية**[1]»[2].

ولا شكّ أنّ الفتنَ لا تُقوّي أمر السّنّة وشوكة أهلها، بل تضعفهم؛ وأنّها لا تُوهن شوكة البدعة بل تقوّيها، ولهذا يتهافت أهل الشرّ من شانئي الإسلام والسّنة على الدّخول في الفتن للكيد للحقّ وأهله. وهذه الفتنة لا يخرج أمرها عن هذه القاعدة، والله المستعان.

وقد يتساءل كلُّ صادقٍ طيّبِ القلب في نفسه قائلاً: كيف نَفَقَ على النّاس قَلْبٌ للحقائق مثل هذا القلب؟ وكيف رَاجَ عليهم هذا التّلبيس الشّديد: حيث يموّه صاحب الفتنة الشديدة العظيمة على النّاس، ويزعم لهم أنّ فتنته ليست شرًّا، وإنّما هي خيرٌ وقُربة إلى الله، فيصدّقونه ويتلقّفون ادّعاءه؟!

---

[1] أي: قوله تعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۝١٠٣ ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقول النّبيّ ﷺ: «إنّ الله يرضى لكم ثلاثًا، ويكره لكم ثلاثًا؛ فيرضى لكم أنْ تعبدوه ولا تُشْركوا به شيْئًا، وأنْ تعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرّقوا...» الحديث (رواه مسلم (٢/ ٨٢٠-رقم ١٧١٥)، كما يظهر من سباق كلام المؤلف.

[2] «الاعتصام» (٣/ ١٦٩).

والجواب هو أنّ تلبيس أهل الباطل -أو شغْبَهم أو الجدال بالباطل أو اللّدادة في الخصومة- لا بدّ أنْ يجد هذا كلّه في بني آدم مَنْ يستجيب له، ويقع فيه. بل قد ينطلي حتّى على طلاّب العلم إذا كانوا ممّن يجعلون قلوبهم مثل الإسفنجة تتشرّبّ كلّ ما يَرِدُ عليها من غير تمحيص، خاصّة إذا لم يرجعوا إلى من هو أعلم منهم كما حذّر منه ابنُ تيمية تلميذَيه ابن القيّم والصّفدي[١]؛ وأمّا العوام، فمَن كان معرضًا منهم عن أهل السّنة الرّاسخين، جرفته الأهواء بكلّ سهولة؛ وأغلب النّاس على هذا الأمر، ولهذا كلّما حدثت فتنة وُجد لها أتباع.

وإذا كانت جيوشُ الأعداءِ كثيرةً -والشَّغْبُ، وهو التّشويش على الحقّ لا يعجزُ عنه أحدٌ- فلا يثبتُ على الحقِّ إلاّ مَنْ وَفَّقَهُ الله سبحانه لذلك. ولهذا يكثر الهالكون في الفتن: فما من داعٍ إلى ضلالة، إلاّ وله أتباع.

قال ابن بطّة العُكْبَرِي رَحِمَهُ اللهُ:

«إخواني! فهذا نبأُ قوم فضّلهم الله وعلّمهم وبصّرهم ورفعهم، ومنع ذلك آخرين إصرارَهم على البغي عليهم والحسد لهم إلى مخالفتهم وعداوتهم ومحاربتهم[٢]، **فاستنكفوا أنْ يكونوا لأهل الحقّ تابعين وبأهل العلم مقتدين، فصاروا أئمّة مضلّين ورؤساء في الإلحاد[٣] متبوعين رجوعًا عن الحقّ، وطلب الرّياسة، وحبًّا للاتّباع والاعتقاد.**

والنّاس في زماننا هذا أسرابٌ كالطّير، يتْبعُ بعضهم بعضًا؛ لو ظهر لهم مَنْ يدّعي النّبوّة مع علمهم بأنّ رسولَ الله ﷺ خاتِمُ الأنبياء، أو مَنْ يدّعي الرّبوبية، لوَجَدَ على ذلك أتباعًا

---

[١] انظر ص ١٣-١٦.

[٢] أي: إنّ الله تفضّل على أهل السّنة وعلّمهم وهداهم، ومنع الزّائغين الهداية وتعليم الحكمة لبغيهم على أهل السّنة وحسدهم لهم.

[٣] قال ابن كثير: «وأصل الإلحاد في كلام العرب: العدل عن القصد، والميل والجَوْر والانحراف؛ ومنه اللّحد في القبر، لانحرافه إلى جهة القبلة عن سمت الحفر» («تفسير القرآن العظيم» (٣/ ٥١٦)).

وأشياعًا»[١].

وقال ابن قتيبة الدِّينَوَري رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وقد تدبّرتُ -رحمك الله- مقالةَ أهل الكلام، فوجدتهم يقولون على الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ ما لا يعلمون، **ويعيبون النّاسَ بما يأتون، ويُبْصِرون القَذَى في عيون النّاس، وعيونهم تَطرف على الأجذال**[٢]**؛ ويتّهمون غيرهم في النّقل، ولا يتّهمون آراءهم في التّأويل.**

ومعاني الكتاب والحديث وما أودعاه من لطائف الحكمة وغرائب اللّغة لا تُدْركُ بالطّفرة، والتّولّد، والعَرَض، والجوهر، والكمّية، والأينيّة[٣].

ولو رَدُّوا المشكل منها إلى أهل العلم بها، وضح لهم المنهجُ، واتّسع لهم المخرج؛ ولكنْ يمنع من ذلك طلبُ الرّياسة، وحبّ الاتّباع، واعتقاد الإخوان بالمقالات.

والنّاسُ أسرابُ طيرٍ يتْبعُ بعضها بعضًا. ولو ظهر لهم مَنْ يدَّعي النّبوّة -مع معرفتهم بأنّ رسول الله ﷺ خاتِمُ الأنبياء، أو مَنْ يدَّعي الرّبوبيةَ لوَجَدَ على ذلك أتْباعًا وأشيَاعًا.

وقد كان يجب -مع ما يدّعونه من معرفة القياس وأعداد آلات النّظر- أنْ لا يختلفوا كما لا يختلف الحُسّابُ، والمُسَّاحُ، والمهندسون؛ لأنّ آلَتَهم لا تدلُّ إلاَّ على عددٍ واحدٍ، وإلاَّ على شكْلٍ واحدٍ؛ وكما لا يختلف حُذَّاقُ الأطبّاء في الماء، وفي نبض العروق: **لأنّ الأوائلَ قد وَقَّفُوهم من ذلك**

---

[١] «الإبانة عن شريعة الفرقة النّاجية» (١/ ٢٧٢).

[٢] وقد قال النّبيّ ﷺ: «يُبْصر أحدُكم القَذَاةَ في عين أخيه، وينسى الجِذْعَ -أو الجِذْلَ- في عينه مُعْتَرِضًا» (انظر تخريجه في «سلسلة الأحاديث الصّحيحة» (١/ ٧٤- رقم ٣٣)). وقال ابن منظور: «والجِذْلُ: ما عظُمَ من أصول الشّجر المُقَطَّع؛ وقيل: هو من العيدان ما كان على مثال شماريخ النّخل» («لسان العرب» (١١/ ١٠٦-٢)).

[٣] وهذه كلّها مصطلحات «المنطق» وأهل الكلام، وهي محدثة، وبها تجرّأت الجهمية والمعتزلة ومن تأثّر بهم على إنكار الصّفات والاستواء، وبموجبها قالوا بخلق القرآن.

على أمرٍ واحدٍ. فما بالهم أكثر النّاس اختلافًا، لا يجتمع اثنان من رُؤَسَاهم على أمرٍ في الدّين»[١].

فبان للعقلاء في كلّ زمان أنّ الإعراض عن الرّاسخين يوقع المرء ضحيّةً لشَغْب مَنْ يشاغب؛ وما أكثر سبل الضّلالة، فكيف يطمع أنْ ينجو منها المرء لو لا لُطْفُ الله به واتّخاذه أسباب الثّبات الصّحيحة؟!

وقد قال مَنْ قال:

«ما من كلام إلاّ وفيه احتمال قريب أو بعيد من نسخ أو خصوص أو مجاز؛ فلو أوجب مجرّدُ الاحتمال التوقّفَ لتعطّلت النّصوص وأحكام الشّرع، وذلك باطلٌ»[٢].

فدلّ هذا الكلام على أنّ من فتح للمشاغبين باب قلبه، ومكّن سمعه من الإصغاء إليهم، سهل على المضلّين أنْ يجدوا سبيلاً إليه لصدّه عن الحقّ.

ومن أمثلة الشَّغْبِ: ما اشتهر في زماننا من طعن أهل البدع في أهل السنّة ورميهم بالإرجاء تجاه الحكّام -كذبًا وزورًا؛ وما نالوا من أهل السّنّة إلاّ بالشَّغْبِ، حيث حملوا النّصوص والأقوال على مرادهم لضرب السّنّة وأهلها. وقد يصدر من بعض المنتسبين إلى السنّة من الجهلة أو علماء السّوء من التّصرّفات الّتي قد يحتجّ بها أهل الباطل ويفتح لهم الباب بها للطّعن في السّنة وأهلها؛ وليست هذه الأخطاء في الحقيقة حجّة لهم لأنّ الله ﷻ يقول: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ١٦٤﴾ [الأنعام: ١٦٤].

وتمثيلاً على ما حصل في هذا الباب نذكر ما حكاه الذهبي، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

---

[١] «تأويل مختلف الحديث» (١/ ٣٤-٣٦).

[٢] «كشف الأسرار» (١/ ١٧٩).

«قال ابن وهب: حدّثنا عبد الرّحمن بن زيد بن أسلم، قال: لمّا توفي عمر بن عبد العزيز ووَلي يزيد، قال: سيروا بسيرة عمر بن عبد العزيز، قال: فأُتِي بأربعين شيْخًا فشهدوا له: ما على الخلفاء حساب ولا عذاب»[١].

قال ابن كثير:

«وقد كان يزيدُ هذا يُكْثِرُ من مجالسة العلماء قبلَ أنْ يليَ الخلافة؛ فلمّا وَلِي، **عزم أنْ يتأسَّى بعمرَ ابن عبد العزيز، فما تركه قُرناء السُّوء، وحسَّنوا له الظُّلْمَ**، كما قال حرملة عن ابن وهب، عن عبد الرّحمن بن زيد بن أسلم، قال: لمّا وَلِي يزيد بن عبد الملك، قال: سيروا بسيرة عُمر. فمكث كذلك أربعين ليلةً، فأُتِي بأربعين شيْخًا، فشهدوا له أنّه ما على الخلفاء من حساب ولا عذاب»[٢].

قال الدَّمِيري:

«وخدعوه بذلك، فانخدع لهم؛ وكان طائفةٌ من **جُهَّالِ الشّاميّين** يعتقدون ذلك»[٣].

فهل نفعل -كما يفعل غلاةُ التّكفير وأهل البدع- فنرمي علماء السّنة بأنّهم علماء سوء، أو كما يفعل الكفّار فنتَّهِمَ المسلمين جميعًا -وعلماءهم خاصّة- بالنّفاق وتزيين السّوء والباطل لأهله؟

مثال آخر: ما قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«روى الخطيب عن إمام الأئمّة أبي بكر محمّد بن إسحاق بن خزيمة أنّه طالع «التفسير» لابن جرير في سنين من أوّله إلى آخره، ثمّ قال: ما أعلم على أديم الأرض أعلمَ من ابن جرير، ولقد **ظلمته الحنابلة**».

---

[١] «تاريخ دمشق» (٦٥/ ٣٠٤)، و«تاريخ الإسلام» (٣/ ١٨٢)، و«البداية والنّهاية» (١٣/ ١٣)؛ وقد أورد ابن عساكر بعد هذا الكلام آثارًا في الطعن في إسلام يزيد بن عبد الملك هذا، ولكن قال ابن كثير: «وقد اتّهمه بعضُهم في الدِّين، وليس بصحيح: إنّما ذاك ولدُه الوليدُ بنُ يزيد، كما سيأتي؛ أمّا هذا فما كان به بَأْسٌ» («البداية والنّهاية» (١٣/ ١٤)).

[٢] «البداية والنّهاية» (١٣/ ١٣).

[٣] «حياة الحيوان الكبرى» (١/ ٢٤٩).

ثمّ قال عنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«دُفِنَ في داره، لأنّ بعضَ **الرَّعاعِ من عوامّ الحنابلة** منعوا من دفنه نهارًا، ونَسبوه إلى الرّفض؛ **ومن الجهلة مَنْ رماه بالإلحاد**، وحاشاه من هذا ومن ذاك أيضًا، بل كان أحدَ أئمّة الإسلام في العلم بكتاب الله وسنّة رسوله»[1].

فهل يأتي من يقدح في الحنابلة -ناصري السّنة في كلّ زمان- محتجًّا بخطإ من أخطأ من العوام المنتسبين إليهم، فيجعلَهم فرقةً ضالّةً، كما يفعل الخصوم اليوم بالسّلفيين حيث جعلوهم «صعافقة» محتجّين ببعض أفعال أفرادهم؟!

وحتّى يُغلقَ البابُ على المغرضين الّذين قد يزعمون بأنّ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ شافعيُّ المذهب، فيقولون -كذبًا-: «إنّه كان متحاملاً على الحنابلة، ولهذا انتقد عوام الحنابلة هؤلاء»، نذكر كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ترجمة العزيز الأيّوبي صاحب مصر الّذي مات بعد أنْ سقط من فرسه بأيام، قال ابن كثير:

«ويقال: **إنّه كان قد عزم في هذه السّنة على إخراج الحنابلة من بلده، ويكتب إلى بقية إخوته بإخراجهم من البلاد، وشاع ذلك عنه وذاع، وسُمع ذلك منه وصَرَّحَ به؛ وكلّ ذلك من معلّميه وخلطائه وعشرائه من الجهمية، وقلّة علمه بالحديث؛ فلمّا وقع منه هذا ونوى هذه النيّة القبيحة الفاسدة أهلكه الله ودمّره سريعًا. وعظُم قدر الحنابلة بين الخلق بمصر والشّام، عند الخاصّ والعام. وقيل: إنّ بعض صالحيهم دعا عليه، فما هو إلاّ أنْ خرج إلى الصّيد، فكان هلاكه سريعًا**»[2].

فهذا كلّه يدلّ على إنصاف الحافظ ابن كثير وفضله حيث حمّل الغوغاء المنتسبين إلى الحنابلة الطعن في ابن جرير بغير حقّ، ولم يتذرّع بذلك للطّعن في الحنابلة.

---

[1] «البداية والنّهاية» (١٤/ ٨٤٧-٨٤٩) – ط. دار هجر.

[2] «البداية والنّهاية» (١٣/ ١٨) – ط. المعارف؛ وقد تبيّن لي وجود سقطٍ كثير في طبعة دار هجر: ما أدري ما سبب وقوع ذلك؟! ولهذا فإنّي أنقل أحيانًا من طبعة المعارف القديمة ما سقط من طبعة التّركي.

فهاتان الحكاياتان الأخيرتان ممّا يُطوى ولا يُروى؛ أو ممّا يُروى فيُحمل محملَ الحقّ والإنصاف لا محمل الكذب والتزوير؛ كما يجب حمل أثر الشّعبي على أهل الكلام على ما هو مصرَّحٌ به في القصّة نفسها. فمن لم يفعل ذلك، وحمله على أهل السّنة عمومًا، أو على طلبة العلم خصوصًا، فقد جمع بين البهتان والإفساد بين النّاس وكفى بذلك إثمًا وشرًّا مبينًا، وحسابه عند ربّه.

فإحداث تفريق السّلفيين إلى «صعافقة» و«غير صعافقة» اعتمادًا على أثر الشّعبي هو صنو صنيع أهل الكلام حيث استدلّوا بما استدلّوا به من الآثار للطّعن في أهل الحديث؛ أو صنو صنيع من طعن في أئمّة السّنة الحنابلة متذرّعاً بأفعال بعض غوغائهم.

والشَّغْبُ أبعد شيء عن طلب الحقّ واتّباعه، ولهذا كان التّنزيه عنه من أوصاف الأنبياء، فقد ورد عن النّبي ﷺ تركه؛ حيث جاء عنه ﷺ ترك المدارءة -وهي الشَّغْبُ والمخالفة-:

فـ«عن السّائب أنّه قال للنّبيّ ﷺ: كُنتَ شريكي، فكنتَ خيرَ شريك: كُنْتَ لا تُداري، ولا تُماري». وهذا لفظ أحمد في «المسند».

وفي رواية لابن ماجه: «عن السّائب، أنّه قال للنّبيّ ﷺ: كُنْتَ شريكي في الجاهلية، فكنتَ خَيْرَ شَريكٍ، كُنْتَ لا تُدارِيني ولا تُمارِيني».

وفي لفظ عند أحمد: «بأبي وأمّي لا تداري ولا تماري»[1].

وقد قال النبيّ ﷺ للسّائب مثل ما قاله هو له، فـ«عن مجاهد عن السّائب بن أبي السّائب أنّه كان يشارك رسول الله ﷺ قبل الإسلام في التّجارة، فلّما كان يومُ الفتح جاءه، فقال النّبيّ ﷺ:

---

[1] رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٢/ ٢٠٨-رقم ١٥٤٤١ و١٥٤٤٢) وابن ماجه في «السّنن» («صحيح سنن ابن ماجة» (٢/ ٢٤٣- رقم ١٨٦٧))، وصحّحه الشيخ الألباني.

«**مرحبًا بأخي وشريكي، كان لا يداري ولا يماري**؛ يا سائبُ: قد كنتَ تعمل أعمالاً في الجاهلية لا تُقبلُ منك، وهي اليومَ تُقبل منك»، وكان ذا سلف وصلة»[١].

قال ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«**في الحديث: «كان لا يُدارِىءُ»: أي: لا يدفع ذا الحقّ عن حقّه. ولا يشاغب، ولا يخالف على صاحبه؛ قال أبو عبيد: المدارأة ها هنا مهموزة من دارأتُ، وهي: المشاغبة والمخالفة. وأمّا المداراة في حسن الخلق، فليست مهموزة**»[٢].

وقال الزَّبِيدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«**وأصل المدارأة: المخالفة والمدافعة؛ ويقال: فلانٌ لا يداري ولا يماري: أي: لا يُشاغبُ ولا يُخالف**»[٣].

قال أبو عبيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وأمّا قوله: «كُنتَ لا تُدارىءُ ولا تُماري»: **فإنّ المدارأة هاهنا مهموزة مِن «دارَأْتُ»، وهي المُشاغبة، والمُخالفة على صاحبك**؛ ومنها قول الله: ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا ﴿٧٢﴾ ﴾ [البقرة: ٧٢]، يعني: اختلافَهم في القتيل»[٤].

وإنّما وَصْفُ المؤمن كما قال الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«المؤمن يدارى ولا يماري، ينشر حكمة الله، فإنْ قُبِلَ حمد الله، وإنْ رُدَّتْ حمد الله عَزَّ وَجَلَّ»[٥].

والشَّغْبُ دليلٌ على أنّ صاحبَهُ مُتَّبِعٌ للهوى وليس طالبَ حقّ.

ولهذا كان سلاحَ أهل الباطل - في كلّ زمان ذاع فيه الحقّ وانتشر - التشويشُ والشَّغْبُ:

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

---

[١] رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٢/ ٢١٠-رقم ١٥٤٤٤)، وإسناده صحيح.

[٢] «غريب الحديث» (١/ ٣٣٠) لابن الجوزي.

[٣] «تاج العروس» (١/ ٢٢٤-٢).

[٤] «غريب الحديث» (١/ ٣٥٠) لأبي عبيد.

[٥] «الغرباء» (ص ٨١) للآجري.

«وقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَسۡمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ وَٱلۡغَوۡاْ فِيهِ ﴿٢٦﴾ ﴾ [فصلت: ٢٦]، أي: تواصَوا فيما بينهم ألاَّ يطيعوا للقرآن، ولا ينقادوا لأوامره؛ ﴿ وَٱلۡغَوۡاْ فِيهِ ﴿٢٦﴾ ﴾ [فصلت: ٢٦]، أي: إذا تُلِيَ، لا تستمعوا له، كما قال مجاهد: ﴿ وَٱلۡغَوۡاْ فِيهِ ﴿٢٦﴾ ﴾، يعني: بالـمُكاءِ والصّفير والتّخليط في المنطق على رسول الله ﷺ إذا قرأ القرآن، قريش تفعله. وقال الضحّاك، عن ابن عبّاس: ﴿ وَٱلۡغَوۡاْ فِيهِ ﴿٢٦﴾ ﴾: عِيبُوه. وقال قتادة: اجْحَدُوا به، وأَنْكِروه وعادُوه. ﴿ لَعَلَّكُمۡ تَغۡلِبُونَ ﴿٢٦﴾ ﴾ [فصلت: ٢٦]: هذه حال هؤلاء الجهلة من الكفّار، **ومن سلك مسلكهم** عند سماع القرآن»[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وكانوا إذا تلي عليهم القرآن أكْثَرُوا اللَّغَطَ والكلامَ في غيره، حتّى لا يسمعوه؛ فهذا من هجرانه»[2].

فإذا تجرّأ أهل الباطل على كلام الله ﷻ وكلام رسله عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ فلغوا فيها، فهم يفعلون هذا من باب أولى مع كلام العلماء والأئمّة الذين يبلّغون الحق للنّاس ويدْعون من يدعونه إلى الخير؛ وقد شاء الله أنْ نعيش في هذا الزّمان ونشهد التشويش والشغب العظيمين بهذه الوسائل الفتّاكة المتّصلة بالشبكة العنكبوتية والاتّصالات بشتّى أنواعها، فنسأل الله العافية من حِملها ووزرها.

«وقال المرْوَزي: **سمعت أبا عبد الله ذكر بِشْرًا، فقال: كان أبوه يهوديًّا، وكان بِشْرُ يُشَغِّبُ في مجلس أبي يوسف؛ فقال له أبو يوسف: لا تنتهي؟! أو تُفسد خشبة! يعني: تُصلب!**»[3].

والشَّغْبُ لا يعجز عنه أحدٌ، فهو سَهْلٌ فعلُه، وبمتناول الجاهل وغيره؛ ولا رادع للمرء عنه إلاّ الخوف من الله والورع الدّيني الصّحيح؛ ولهذا تكثر المقالات والمذاهب: فبعضهم يُشكِّكُ فيها في القرآن، أو في تواتره؛ والآخر في صحّة الأحاديث، وغيره يسفّه البخاري وأئمّة العلم؛ وإذا

---

[1] «تفسير ابن كثير» (٧/ ١٧٤).

[2] «تفسير ابن كثير» (٦/ ١٠٨).

[3] «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٢٣).

بحثتَ وجدْتَ الواحد من هؤلاء لم يشمّ رائحة العلم الشّرعي، ومع هذا يقرّر مسائل عظيمة على خلاف الحقّ والواقع، لأنّه ليس طالب حقّ، بل طالب مشاغبة؛ وما كثر ذلك إلاّ لأنّ التّشكيك والشرّ يُحْسنهما كلّ أحد؛ وأمّا تحقيق المسائل والتجرّد للحقّ فلا يُوَفَّقُ إليهما إلاّ مَنْ سدّده المولى سبحانه، ممّن أخلص له وتجرّد للحقّ وصبر على مشقّة البحث، فيوفّقه الربّ سبحانه بفضله وإحسانه إلى الصّواب والحكمة. وما زُيِّنُ الشّركُ يومًا ما إلاّ بالشَغْب؛ حتّى بات الكفّار يزيّنون اليومَ علَنًا كلّ فاحشة مثل فعل قوم لوط، والزّنا والخيانة ويقبّحون التّوحيد والإسلام والعفّة والأمانة؛ ولا حجّة لهم في ذلك كلّه، وإنّما هو مجرّد التّشغيب واللّغو في الحقّ، كما قال تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَسۡمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ وَٱلۡغَوۡاْ فِيهِ لَعَلَّكُمۡ تَغۡلِبُونَ ٢٦ ﴾ [فصلت: ٢٦].

والشَّغْبُ هو الجدال بالباطل؛ وهو أنْ يُخَلِّطَ المرءُ الكلامَ لتقرير مقالته وباطله، ولا ثقةَ له هو نفسه بجداله -لا في الحقيقة ولا تخَيُّلاً- حيث يعلم بطلانه في قرارة نفسه[١]؛ والجدال بالباطل أبعدُ شيء عن اتّباع الحقّ والدّليل؛ ولا تعلّقَ للشَّغْبِ بالدّليل بل هو تخليطٌ لإبطال الحقّ؛ فهو أحطُّ من التكلّم بالشبّهات، لأنّ الشّبهة يتعلّق فيها صاحبها بدليلٍ نصّي أو عقلي يظنّه شاهدًا على صحّة ما يدّعيه، وليس كذلك.

قال ابن عقيل رَحِمَهُ اللهُ:

«فصلٌ: في الفرق بين الحجّة والشّبهة: اعلمْ أنّ الفرقَ بينهما: أنّ مع الحجّة الثّقةَ بالمقدّمة في نفسها وشهادتها، وليس كذلك الشُّبْهةُ؛ إذْ كانت الثّقةُ إنّما هي بإحداهما دون الأخرى، أو تخيُّلُ الثّقة فيهما من غير حقيقة؛ ولو لم يكنْ هناك ثقةٌ أصْلاً ولا تَخَيُّلُ ثقة، لم يكنْ حُجَّةٌ ولا شُبْهَةٌ.

---

[١] وقد لا يكون له مقالة أصلاً؛ بل يكون مجنّدًا -من قِبَلِ شياطين الإنس أو الجنّ- لتشويش الحقّ على أهله، فلا مقالة له إلاّ مخالفة الحقّ وإبطاله، فيدور مع ذلك حيث دار الأمر؛ ولهذا، فإنّ من علامات هؤلاء التقلبّ الدّائم والجرأة على قول العظائم وعدم الخجل من التّناقض، لأنّه لا همَّ لهم إلاّ تحقيقَ هذه الغاية -تشويش الحقّ-، ولا حياء لهم يُلجمهم عن قول الباطل والزّور.

وكلُّ ما يُتَكَلَّمُ عليه في الجدل، فلا يخلو من حجّةٍ أو شبهةٍ أو شَغْبٍ؛ ومَنْ أحَبَّ سُلوك طريقة أهل العلم، فإنّما يتكلَّمُ على حُجَّةٍ أَوْ شُبهة؛ فأمّا الشَّغْبُ، فإنّما هو تخليطُ أهل الجدل، وهو ما أوهمَ الكلامَ على حجّة أو شبهة، ولم يكُ في نفسه حجَّةً ولا شُبْهَةً»[1].

وقال الأمير الصّنعاني رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وحقيقة المِراء: طعنك في كلام غيرك لإظهار خلل فيه لغير غرض سوى تحقير قائله، وإظهار مزيّتك عليه؛ والجدال هو ما يتعلّق بإظهار المذاهب وتقريرها؛ والخصومة: لَجَاجٌ في الكلام ليستوفي به مالاً أو غيره؛ ويكون تارة ابتداءً وتارة اعتراضًا؛ والمراء أنْ لا يكون إلاّ اعتراضًا؛ والكلُّ قبيحٌ إذا لم يكن لإظهار الحقّ وبيانه وإدحاض الباطل وهدم أركانه»[2].

ولهذا الأمر قابل السّلف «الإسنادَ» الّذي به يُؤخذ الدّينُ، بال«شَّغْبِ» الّذي هو قول من شاء ما شاء؛ قال ابن حبّان رَحِمَهُ اللَّهُ:

«ولو لم يكن **الإسناد** وطلب هذه الطّائفة له لظهر في هذه الأمّة من تبديل الدّين ما ظهر في سائر الأمم، وذاك أنّه لم تكن أمّةٌ لنبيّ قطُّ حفظت عليه الدّين عن التّبديل ما حفظت هذه الأمّة، حتّى لا يتهيّأَ أنْ يزدادَ في سُنّةٍ من سنن رسول الله ﷺ أَلِفٌ ولا وَاوٌ، كما لا يتهيّأُ زيادةُ مثلِه في القرآن، لِحِفْظِ هذه الطّائفة السّننَ على المسلمين وكثرةِ عنايتهم بأمر الدّين، **ولولاهم لقال مَنْ شاء ما شاء.**

حدّثنا محمّد بن عبد الرّحمن، قال: حدّثنا الحسين بن الفرج، قال: حدّثنا عبدان بن عثمان، قال: سمعت ابنَ المبارك يقول: **الإسناد من الدّين: لولا الإسناد، لقال من شاء ما شاء،** فإذا قيل:

---

[1] «الواضح في أصول الفقه» (١/ ٣٣٩).
[2] «سبل السّلام» (٨/ ٢٤٥).

عمّن؟ بَقِيَ[١]!»[٢]. انتهى كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ.

وإذا كان أهل الباطل استطاعوا أنْ يصدّوا طائفة من النّاس عن القرآن وعن السنّة بأنّ حملوا ما أرادوا من النّصوص على غير مراد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وعلى غير ما جاء به رسوله ﷺ حقيقةً، فكيف يطمع امْرُؤٌ ما أنْ ينجو من أنْ تحمل طائفةٌ من النّاس كلامه على أسوإ محمل؟! وإذا كان بعض النّاس وصفوا الله سبحانه بالعظائم، ورموا رسلَه بالبوائق، فكيف يطمع أمثالُنا أنْ ينجوا من النّاس وأذاهم؟ ولولا وجوب قَبُولِ قول العدول الثقات العقلاء، ووجوب هدر قول العذول والمجاهيل والحمقى، لفسد دين النّاس ولفسدت دنياهم ولصاروا مستسلمين لشَغْب مَنْ يشاغب.

وما أجمل ما قاله سفيان الثوري رَحِمَهُ اللَّهُ، إذ قال:

«إذا ذُكر الرّجل الّذي مات، فلا تنظر إلى قول العامّة، ولكن انظرْ إلى قول أهل العلم والعقل»[٣].

وذلك أنّ العامّة يغلب عليهم الجهل والنّطق بدافع العواطف، فينطلي عليهم خداع من يخادع، أو قد يكتمون ذكر حال من يعلمون عدم عدالته رغم وجوب بيان ذلك شرعًا؛ ويقع منهم غير ذلك من مخالفة الصّواب. وكلّما ازداد علم الرّجل وفقهه وفضله، كان أسدَّ وأقرب إلى الحقّ. بل إنّ أحكام أهل العلم أَصْوَبُ وأَسَدُّ وأَوْلَى بالاتّباع مطلقًا في سائر الأمور من أحكام العوام.

---

[١] قال المباركفوري رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإذا قيل له: من حدّثك؟ بقي!: بفتح الموّحدة وكسر القاف، كذا ضبط بالقلم في النّسخة الأحمدية. وقال مُحَشِّيها: أي: سكت؛ قلت: لم أجد في كتب اللّغة «البقاء» بمعنى «السّكوت»؛ والظّاهر عندي أنّ المراد به: بقي حيرانَ، أو بقي ساكتًا. وفي بعض النّسخ: «يقي!» بفتح التّحتية وكسر القاف من «وَقَى، يَقِي»، أي: يصون نفسَه عن التّحديث بلا إسناد» («تحفة الأحوذي» (١٠/ ٣٣٣-٣٣٤)).

[٢] «كتاب المجروحين من المحدّثين» (١/ ٣٠).

[٣] «الحلية» (٧/ ٢٦).

ويدّعي الخصوم أنّهم «أصحاب العلوم والفنون» -كما يقولون- رغم واقعهم من لدادة في الخصومة، وقلّة حلمهم أو عدمه؛ ولئن سلّمنا جدلاً وجود علوم وفنون عندهم فمآلها إلى الزّوال وعدم البركة، لأنّه قيل قديمًا: «**إذا تشاجرت الخصوم طاشت الحلوم، ونُسيت العلوم**»[١].

ولا يجتمع المراء واللّدادة في الخصومة مع العلم الصّحيح والصّدق:

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ:

وقوله: ﴿ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ۝٢٠٤ ﴾ [البقرة: ٢٠٤]: الألدُّ في اللّغة: هو الأعوج؛ ﴿ وَتُنذِرَ بِهِۦ قَوْمًا لُّدًّا ۝٩٧ ﴾ [مريم: ٩٧]، أي: عوجًا. وهكذا المنافق في حال خصومته: **يكذب، ويزور عن الحقّ ولا يستقيم معه، بل يفتري ويفجر**، كما ثبت في الصّحيح عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «آيةُ المنافق ثلاثٌ: إذا حدّث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر»[٢].

وقال البخاري: حدّثنا قَبيصة، حدّثنا سفيان، عن ابن جُريج، عن ابن أبي مُليكة، عن عائشة ترفعه، قال: «أبغضُ الرّجال إلى الله الألدُّ الخَصِمُ»[٣]»[٤].

ومن الأدلّة على كون أصحاب هذه الدّعوة ليسوا على الحقّ وليسوا طُلاّبًا له ولا مناصرين، بل شأنُهم مجرّد الشَّغْبِ والانتصار لمقالتهم، كونهم يرفعون مَنْ يناصرهم فوق منازلهم العلمية الحقيقية، ويعدُّون لحوقَ من يلحق بهم ظهورًا للحقّ وانتصارًا له من غير أنْ يذكروا دليلاً صحيحًا

---

[١] «محاضرات الأدباء» (١/ ١٠٢).

[٢] «صحيح البخاري» (١/ ٢١٢-٢١٣ ، رقم ٣٤)، ولكن لفظه من رواية عبد الله بن عمرو رضي الله عنه: «أربعٌ مَنْ كُنَّ فيه كان منافقًا خالصًا، ومن كانت فيه خصلةٌ منهنّ كانت فيه خصلة من النّفاق حتّى يَدَعَهَا: إذا اؤْتُمن خان، وإذا حدّث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فَجَر»، وهو -بلفظ مقارب- عند مسلم أيضًا (١/ ٤٦-رقم ١٠٦)).

[٣] «تفسير ابن كثير» (١/ ٥٦٣).

[٤] «صحيح البخاري» (٦/ ٤٠-رقم ٤٥٠١).

على ذلك؛ ثمّ يُبرِّئون مناصريهم من التّقليد مطلقًا ولو كانوا من أجهل العوام وأعظم المقلّدين؛ ويزعمون أنّ من لحق بمذهبهم ما تأتّى له ذلك إلاّ لأنّه أبصرَ الحقّ اجتهادًا وتمعّنًا، وأمّا خصومهم: فلا حظّ لهم إلاّ في التّقليد؛ وهذا كلُّه مجرّد دعاوى لا دليلَ عليها؛ وكذلك مَنْ يتوب حقًّا ويرجع عن بدعتهم ويتركها، يحطّون من منزلته العلمية، ويرمونه بالجهل وبألوانٍ من الفِرى وأدناها الغرق في التّقليد المضلّ الأعمى؛ وهذه كلّها من علامات انعدام الإنصاف. فحالهم في هذا كمن قال عنه ابن تيمية: «**فهم من أظلم الخلق في تفريقهم بين القبيح من الظّلم والفواحش منهم ومن غيرهم، وممّن يهوونه ومَنْ لا يهوونه، واحتجاجهم بالقدر لأنفسهم دون خصومهم**»[١].

وقال الإمام الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«صرنا في وقت لا يقدر الشخص على النّطق بالإنصاف، نسأل الله السّلامة»[٢].

فكيف بما نحن عليه اليومَ؟!

والّذي يشهد به أهل الإنصاف هو أنّ المرءَ الضالَّ قد يرجع إلى الحقّ -ولو تقليدًا- وتكون توبته صحيحةً: فقد يُسْلِمُ الكافر تقليدًا، ويتوب العاصي تقليدًا وينفعهما ذلك إذا كانا صادقين؛ كما تُقبل صلاة الأعمى المقلّد للثقة في اتّجاه القبلة، ويهتدي المسافر إلى بلدة ما تقليدًا بسؤال النّاس عن وجهتها. **كما أنّه: قد يضلّ المرء «اجتهادًا» وهو يظنّ أنّه متّبعٌ لأدلّة الكتاب والسنّة وأنّه ليس مقلِّدًا**؛ وحاله مثل مَن يَضِلُّ الطّريقَ لإعراضه عن الأدلاّء ولم يكنْ عارفًا بالوجهة، فيتوه ويهلك، ولا ينفعه اجتهاده، بل يوبقه. **فليس مجرّد التّقليد أو عدمه علامةً مطلقة على الحقّ أو الباطل.**

كذلك: إنّ رفعَ المرء فوق منزلته الحقيقية أو حطَّه عنها على حسب الموافقة أو المخالفة كما يفعل الخصوم ليس هو من صفات أهل الحديث وأتباعهم -كما سبق- بل هو من شأن أهل

---

[١] «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٢٤٧).

[٢] «سير أعلام النبلاء» (٨/ ١١٣).

الباطل؛ وهو قرينُ ما فعلت اليهود مع عبد الله بن سلاَم رضي الله عنه حيث قالوا عنه قبل أنْ يعلموا إسلامه: «أعلمُنا، وابنُ أعلمِنا، وأخبرُنا[١]، وابنُ أخيَرِنا»، ثمّ لمّا علموا إسلامه قالوا: «شرُّنا وابنُ شرّنا، ووقعوا فيه»[٢] وهم مع هذا لم يبرحوا عن مجلسهم.

وممّا ينبل به المرء عند أهل الحديث ثباته على الحقّ. ومن ذلك، أنّ المرء إذا كان قد نشأ على السّنة وثبت عليها في بلدة هي فيها غريبة، حيث يكثر فيها البدع مثل الرّفض أو التجهّم أو الإرجاء أو غيرها، فإنّ فضله يعظم عندهم؛ كذلك، يعظم فضله لو ثبت على السنّة رغم تلبّس شيوخه بالبدعة. وكلّ هذه الأشياء لا عبرةَ لها عند الحدّادية، وعند الخصوم؛ وإنّما يعتبرون الموافقة لهم أو عدمها، فحسب. والسّلف -بخلافهم- كانوا يفرحون بهذه الأوصاف أشدّ الفرح لحبّهم ظهورَ السنّة وخمولَ البدع، حتّى إنّ الواحد منهم كان يبكي فَرَحًا عند ظهورها، كما في أثر ابن يونس الآتي. وأمّا الخصوم: فإذا خالفهم فردٌ من أهل الحقّ بحثوا له عمّا يُمكنهم الشّغْب عليه: فينقّبون عن نشأته مثلاً، وعمّن جالس سابقًا ممّن يكون قد انحرف بعد ذلك، أو لم يكن يعرف حاله؛ فيوهمون النّاس أنّه جالسه بعد انحرافه أو مع علمه بحاله. وهكذا: يفتّشون عن أدنى شيء يتعلّقون به، حتّى تعلّقوا بذكر هيئة بيوت خصومهم لجرحهم -مع أنّه ليس فيها ما يقدح به-؛ وأمر المبطل فكما يقال: فهو «كمثل الغريق يتعلّق بكلّ عود ضعيف»؛ فـ«علوم» الخصوم و«فنونهم» سفهات وشبهات وأوهامٌ يظنّها الجهلة «أدلّة» على الحقّ وأهله، وليست كذلك.

وقد ذكر السّلف أنّ الخوارج من أشدّ النّاس شَغْبًا ومناكدة لأهل السّنة، كما قال عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية: فـ«هم أشدّ النّاس تعنّتًا»[٣].

---

[١] كذا، وراجع: حاشية الأصل («صحيح البخاري»).

[٢] «صحيح البخاري» (٤/ ٣٤٨ -رقم ٣٣٣٢).

[٣] «منهاج السّنة» (٦/ ٥١).

فهذان الأمران وحدهما دليلان على انعدام الإنصاف في الخصوم وعلى إفلاس حججهم لأنّ صاحب الحقّ لا يحتاج إلى الشَّغْبِ؛ ولو كانت دعوتهم دعوةَ حقٍّ لاتّصف رؤساؤهم -على أقلّ تقدير- بالإنصاف.

وممّا جاء عن السّلف ما روى ابن عديّ عن ابن يونس رَحِمَهُ اللَّهُ، قال:

«قَدِمْتُ البَصْرةَ، فأتيتُ حمَّادَ بنَ زيد، فسألته أنْ يُمْلِيَ عليَّ شَيْئًا من فضائل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقال لي: من أين أنت؟ قلت: من أهل الكوفة. فقال: كوفيٌّ يطلب فضائل عثمان؟! والله لاَ أَمْلَيْتُها عليك إلاّ وأنا قائمٌ وأنتَ جالِسٌ. قال: فقام وأجلسني وأملى عليَّ؛ وكنتُ أُسارقه النّظرَ، فكان يُمْلِي وهو يبكي»[1].

ومَنْ فَقُهَ مثلَ هذا الأثرِ، علم سرّ إحالة بعض الأفاضل -مثل الشّيخ ربيع- في كلّ بلدة على من هو أقرب فيها إلى السنّة من غيره.

وخلاصةُ الأمر أنّ الشَّغْب أساسه القول بلا علم بنيّة دفع الحقّ وإحقاق الباطل، وأنّ الحقّ والباطلَ لا يُعرفان بمجرّد الكلام الّذي لا دليلَ عليه. فيجب حينئذ مفارقة هذا المنهج الجائر المبنيّ على الشّغب، ونصح من دخله حتّى يرجع إلى ما كان في الأصل من الأُلفة والخير، لأنّ فُرْقَةَ أهل الحقّ وإضعافهم ليس ممّا يفرح به الصّادقون العالمون، بل ممّا يُفرح المنافقين والكفرة.

هذا، وقد قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٤٦﴾ ﴾ [الأنفال: ٤٦].

وقال: ﴿ وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ كَانَ لِلْإِنسَٰنِ عَدُوًّا مُّبِينًا ﴿٥٣﴾ ﴾ [الإسراء: ٥٣].

---

[1] «أسامي من روى عنهم محمّد بن إسماعيل البخاري» (ص ٦٦) لابن عديّ، وابن عساكر من طريقه في «تاريخ دمشق» (٢٧/ ١٤)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٣٢) لابن حجر.

فأخبر الله ﷻ أنّ التنازع يجلب فشل المسلمين وذهاب ريحهم -أي قوّتهم[١]-، فأمر ﷻ بقول الّتي هي أحسن؛ وبيّن أنّ العباد إنْ لم يقولوا ما هو أحسن فتحوا للشّيطان باب النّزغ بينهم؛ و«الأحسن من القول» في أمور الدّنيا هو المعروف من الكلام ممّا ينبثق من الأخلاق الحسنة؛ و«الأحسن من القول» في أمر الدّين هو ما وافق السّنة لقول النّبيّ ﷺ: «إنّ خيرَ الحديث كتابُ الله، وخيرَ الهَدْيِ هَدْيُ محمّد ﷺ، وشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُها، وكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ»[٢].

فمن خالف هذا فتح على نفسه وعلى الأمّة باب الشرّ والضعف والفرقة.

فعن علي رضي الله عنه، أنّه أوصى فقال:

«الاختلاف حالقةُ الدّين وفساد ذات البين؛ وإيّاكم والخصوماتِ، فإنّها تحبط الأعمال؛ والاختلاف يدعو إلى الفتنة، والفتنة تدعو إلى النّار، ﴿وَلَا تَنَـٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡ ۝٤٦﴾ [الأنفال: ٤٦]»[٣].

وعن مروان بن الحكم أنّه: «كتب إلى بعض الخوارج: إنّي وإيَّاك كالزّجاجة والحجر: إنْ وقع عليها رَضَّها، وإنْ وقعت عليه فَضَّها»[٤].، يريد أنّ الشّقاقَ الّذي أحدثوه لن يجلب لهم العافية أبدًا.

وقال سليمان التيمي رحمه الله:

«الحسنة نور في القلب وقوّة في العمل؛ والسّيّئة ظلمة في القلب وضعف في العمل»[٥].

---

[١] «قال ابن كثير: «﴿ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡ ﴾، أي: قوّتكم وحِدَّتُكم وما كنتم فيه من الإقبال» («تفسير ابن كثير» (٤/ ٧٢).

[٢] «انظر تخريجه في «خطبة الحاجة» (ص ٢٥-٢٧) للشيخ الألباني.

[٣] «ذمّ الكلام وأهله» (٤/ ٩؛ رقم ٧٢٢).

[٤] «نثر الدّر» (٣/ ٥١).

[٥] «الحلية» (٣/ ٣٠).

وروى الطبري في تفسيره بإسناده «عن إبراهيم النّخعي، أو التّيمي: قوله: ﴿ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ ﴾ [المائدة: ١٤]، قال: **ما أُرى الإغراءَ في هذه الآية إلاّ الأهواء المختلفة**. وقال معاوية بن قرّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**الخصومات في الدّين تحبط الأعمال**». وقال آخرون: بل ذلك هو العداوةُ الّتي بينهم والبغضاء»[1].

ونتيجة هذا الضّعف اشتداد الغربة والاستضعاف وظهور أهل الباطل على أهل الحقّ، قال الشّعبي[2] رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«**لم يكن الله ليظهر أهلَ فرقة على جماعة**»[3].

وقال:

«**ما اختلفت أمّة بعد نبيّها إلاّ ظهر أهل باطلها على أهل حقّها**»[4].

وكما قيل: «**قد يُؤخذ الجار بجُرم الجار**»[5].

وفي زمن ظهر فيه جليًّا للعقلاء ما يخطّطه الأعداء لإضلال النّاس وإبعادهم عن الإسلام، لا شكّ أنّه يعظم فيه إثم من يتسبّب في تفريق المسلمين وإضعافهم.

ومن هذه المخطّطات -ممّا اطّلعتُ عليه- أنّ جامعة أوروبية قد جمعت أموالاً عظيمة، وجنّدت خبراء من المستشرقين المختصّين -بزعمهم- في دراسة القرآن، وعلومه، من شتّى أنحاء العالم، فكلّفتهم أنْ يجمعوا كلّ الشّبهات الّتي يمكنهم بها تضليل جماهير المسلمين في المستقبل،

---

[1] «تفسير الطّبري» (٨/ ٢٥٨)؛ والأثر عند «اللالكائي» (١/ ١٢٩)، وفي «الحلية» (٢/ ٣٠١).

[2] وليتذكر القارىء أنّ صاحب أثر «الصّعافقة» هو الشّعبيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ نفسه.

[3] «تاريخ دمشق» (١/ ٣٣٢)، و«الحلية» (٤/ ٣١٥).

[4] «الحلية» (٤/ ٣١٣).

[5] «مجمع الأمثال» (٢/ ١٠٩ -رقم ٢٩١٣).

ليثيروها في الجرائد، وعبر الإنترنت والتلفاز. وقد أوشكت مدّة عملهم على الانتهاء -ردّ الله كيدهم-.

وقد تواترت نداءات بنو (ماسون) والسّاعون لهم من هنا وهناك تطالب المسلمين بوجوب تغيير «النّص الدّيني»، أي: القرآن والسنّة؛ لأنّه -بزعمهم- لو لم يفعل ذلك المسلمون فسيفشو فيهم الإرهاب، ويقضي عليهم الغرب لغضبه منهم! حتّى طالب من طالب من أذنابهم بمنع أئمّة المساجد من قراءة الآيات الّتي فيها ذمّ اليهود والنّصارى والمشركين ومن يعمل عمل قوم لوط وحتّى الشعراء! حتّى لا يبقى عند المسلمين ولاءٌ صحيحٌ ولا براءٌ!! وأُوقف عندهم أئمّة من الخطابة بسبب ذلك. وما هذا كلّه إلاّ مصيدة لمنع الإسلام الحقيقي وفرض دين الزّندقة والإلحاد الّذي أضفوا عليه اسم «الإسلام المعتدل» والّذي يسعون جهدهم لإبدال الإسلام به!

فكيف يحلو عيش مسلم غيور على الإسلام، وهو يسمع هذا كلَّه، ثمّ يُعرض عن الذبّ عن الإسلام والسّنة، ويُقبل على دين («هذا صعفوق»، و«هذا ليس صعفوقا») ممّا لم ينزل الله به من سلطان؟! وكيف لا يُخْشى على الأمّة الهلاكُ والضّعفُ والهزيمةُ بعد هذا كلّه؟! فاللهمّ سلّم سلّم!

وكيف وسع الخصومَ أنْ يسكتوا عن هذا الكفر كلّه، ولم يسعهم أن يسكتوا عن إخوانهم؛ حتّى فرّغوا جهودهم وهممهم لنصرة هذه البدعة الّتي لا فائدة فيها ترجع على ديننا ولا على دنيانا، بل كلّها مضرّة ومفسدة!

وقد جاء عن يحيى ين يحي الغسّاني، أنّه قال:

«بلغني أنّ ناسًا من الحرورية تجمّعوا بناحية من الموصل، فكتبتُ إلى عمرَ بن عبد العزيز أُعْلِمه ذلك، فكتب إليّ يأمرني أنْ: أَرْسِلْ إليّ رجالاً من أهل الجدل وأَعْطِهِمْ رهنًا، وخُذْ منهم رهنًا، واحملهم على مراكبَ من البريد إليّ؛ ففعلت ذلك، فقَدِموا عليه، فَلَمْ يَدَعْ لهم حُجَّةً إلاّ كسرها، فقالوا: لسنا نُجيبك حتّى تُكَفِّرَ أهلَ بيتك وتَلْعَنَهم وتَبْرَأَ منهم، فقال عمر: إنّ الله لم يجعلني لعّانًا،

ولكنْ إنْ أبقى أنا وأنتم، فسوف أحملكم وإيّاهم على المحجّة البيضاء، فأبوا أنْ يقبلوا ذلك منه؛ فقال لهم عمر: إنّه لا يسعكم في دينكم إلاّ الصّدق: **مذ كم دِنْتُم اللهَ بهذا الدّين؟ قالوا: مُذ كذا وكذا سَنة؛ قال: فهل لعنتم فرعون وتبرّأتم منه؟ قالوا: لا! قال: فكيف وَسِعكم تركُه، ولا يسعني تركُ أهل بيتي، وقد كان فيهم المحسن والمسيء، والمصيب والمخطىء؟!**»[١].

فكذلك: دان هؤلاء منذ سنوات قليلة بهذا المذهب -الّذي يدور حول رمي إخوانهم بأنّهم «صعافقة»-: لم يكونوا يعرفون هذا الدّين من قبلُ، فوسعهم أنّ يتركوا مخالفيهم من الزّنادقة والباطنية والرّافضة والعلمانيين، ولم يسعهم أنْ يسكتوا عن إخوانهم! وعادة من يعيب غيره بشيء أنّه يكون أَوْلى منه بما عابه به.

ولهذا قال المُزَنِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«**سألْتُ الشَّافِعِيَّ: مَنِ السَّفِلَةُ؟ قال: مَنْ يكونُ إكرامُهُ لمخالفيه أكْثَرَ من إكْرامه لأهل مذهبه، وليس ذلك إلاّ لقلّة فضله وعلمه، يريدُ أنْ يَسْتكْثِرَ بهم! ومَتَى يُوَالى العَدُوُّ؟!**»[٢].

وكأنّي بمعترض تشتبه عليه طريقة أهل السنّة في وجوب الاجتماع للذبّ عن التوحيد والسنّة ونبذ التفرّق بطريقة اجتماع «جماعة الإخوان المسلمين» وسكوتهم عن الشّرك والبدعة والتكتّل حول الحزب والزعيم! ولا شكّ أنّ بينهما من الفروق العظيمة الشّاسعة التي لا تلتبس إلا على جاهل أو مريض القلب أو ملبّس عليه: **فدعوة أهل الحقّ تجمع النّاس للذبّ عن التوحيد والسّنة ونبذ الشّرك والبدعة؛ ودعوة أهل الباطل تجمع النّاس حول السّكوت عن الشّرك والبدعة، فكيف تستويان؟!** وكيف تشتبهان على من أبصر الحقّ؟!

وبصيغة أخرى: إنّ الفَرْق بين دعوة أهل الحقّ إلى وحدة الصفّ من أجل التصدّي للباطل

---

[١] «الحلية» (٥/ ٣٠٩-٣١٠).

[٢] «المناقب» (٢/ ١٩٤) للبيهقي.

وأهله، وبين دعوة الإخوان المسلمين إلى تحقيق «الوحدة» يكمن في كون الإخوان المسلمين يريدونها على حساب التّوحيد والسّنّة من أجل «تحرير القدس» مثلاً، أو التصدّي للعلمانيين كما يقولون، أو أخذ الحكم؛ والحقّ أنّ القدس –ردّها الله لأهل التوحيد– ما ذهبت عن المسلمين –هي وغيرها من بلدان الإسلام– إلاّ بسبب ظهور الشّرك والبدع والمعاصي، وضعف التّوحيد والسّنة! ثمّ إنّ العلمانيين لا يُحسن الرّدَ عليهم إلاّ عليمٌ بالكتاب والسنّة لا جاهلٌ بهما؛ كذلك، فإنّ أهل الباطل يؤسسّون وحدة هشّة، يجتمعون بها حول شرك أو بدعة أو بدع عديدة؛ والبدعة من أعظم أسباب الفُرقة كما سبق، فكيف يُطمع أنْ تتحقّقَ بها وحدة الصفّ؟! وأمّا أهل الحقّ فينبذون الشّرك والبدع، والغلوّ والإجحاف، وكلّ أسباب الفُرقة.

ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية القائل:

«وبنو آدم لا يُؤْتَون من جهة ما اتّفقوا عليه، فإنّهم لا يتّفقون إلاّ على حقّ، وإنّما يُؤْتَون من جهة تفرّقهم واختلافهم»[١].

ولمزيد توضيح، يقال: إنّ النّبيّ ﷺ ترك أمّته على المحجّة البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلاّ هالك، ولم يكن أحد من الصّحابة رضي الله عنهم من الفرق الضالّة الهالكة؛ وما ظهرت تلك الفرق إلاّ بعد زمن النّبوّة؛ وأمّا مَن جاء بعد الصّحابة رضي الله عنهم، فمن وافقهم كان على الجادّة، أي: على الإسلام والنّهج القويم اللّذين كانوا عليهما قبل ظهور تلك البدع؛ **فمفارقة البدعة وأهلها هي الأصل**، لأنّ أهل الحقّ كانوا هم الجماعةَ دون غيرهم، وقد جمعهم الكتاب والسنّة لا الحزب والبدعة؛ **ثمّ حدثت الفِرق والبدع، فزعم أصحابها أنّهم هم الجماعةُ دون غيرهم، ورموا أهلَ الحقّ بأنّهم هم المفرّقون لجماعة المسلمين؛ وكلّما قويت شوكة أهل الباطل، كلّما زادت غربة أهل الحقّ.**

---

[١] «بيان تلبيس الجهمية» (٤/ ٦٠٢).

قال الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«لم يكن شيءٌ من هذه الأهواء على عهد النّبيّ ﷺ ، ولا أبي بكر، ولا عمر، ولا عثمان»[١].

وزاد الفريابي: «وكان مالك يسمّي الّذين خرجوا على عثمان: الخوارج»[٢].

فلا يُقال عن المتمسكّ بالسنّة إنّه مفرّق للجماعة وإنّه تحت الوعيد لذلك؛ وأمّا من ابتدع بدعة وفرّق الأمّة، فله نصيبٌ من وعيد أهل الضّلال على قدر ما ابتدع فيه. وعلى هذا، فمن أحدث امتحان النّاس[٣] **بما لم يشرعه الله**، كما هو شأن الّذين يصنّفون النّاس إلى «صعافقة» وغيرهم، فالفُرْقة الّتي يجرّها حينئذ إلى الأمّة ليست فُرقةً محمودةً، أي: ليست تفريقًا بين الحقّ والباطل -كما قد يزعمون- وإنّما هي من جنس فُرقة الخوارج وسائر الفرق الضالّة.

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ إِنَّمَآ أَمۡرُهُمۡ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ١٥٩ ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، روى الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ «أنّ عليًّا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قرأ: «**إنَّ الَّذِينَ فَارَقُوا دِينَهُمْ**»»[٤]، ثمّ قال الطّبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«فكان مَنْ فارق دينَه ﷺ الّذي بُعث به ، من مشرك، ووثنيّ، ويهودي، ونصرانيّ، **ومتحنّفٍ مبتدع قد ابتدع في الدّين** ما ضلّ عن الصّراط المستقيم والدّين القيّم ملّة إبراهيم المسلم -فهو بريءٌ من محمّد ﷺ، ومحمّد ﷺ منه بريء، وهو داخلٌ في عموم قوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ

---

[١] «ذمّ الكلام» (٤/ ١١٩ –رقم ٨٧٨) للهروي.

[٢] «القدر» (ص ٢١٨- رقم ٣٨٧) للفريابي؛ والظّاهر أن القائل هو عبد الرّحمن بن مهدي .

[٣] وليس كلُّ امتحان باطلاً؛ فالامتحان الّذي قام به السّلف واتّفقوا عليه حَقٌّ؛ وأمّا امتحان الخوارج والمعتزلة -ومن نحا نحوهم- للنّاس فبدعة وضلالةٌ. وامتحان النّاس وتصنيفهم إلى «صعافقة» وغير «صعافقة» لم يكن عند السّلف، فهو بدعة وضلالة كما مرّ في الفصل الأوّل.

[٤] «تفسير الطّبري» (١٠/ ٣٣)؛ فيكون هذا من القراءات المنسوخة الّتي لا يجوز القراءة بها، ولكن قد تُعْتمد في الفقه والتّفسير.

وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ﴿١٥٩﴾ [الأنعام: ١٥٩]»[1].

وممّا يتفرّع عن هذه الفُرقة: ما يُلحظ في هذه الفتنة من اجتهاد أصحابها - مستعينين بألوان من الحجج الواهية والشّبهات - لصدّ النّاس عن الالتفاف حول العلماء الرّاسخين الّذين يُستضاء بنور علمهم خاصّة في الفتن؛ كما يُلحظ اجتهادهم في إحداث الفُرقة المذمومة والمفاخرة بها.

وقد سبق ذكر أنّ الجماعة والسّواد الأعظم في كلّ زمان هم أهل الحديث، وهم راسخو الأمّة. فمن اتّبعهم فهم الجماعة أيضًا، ولكن تبعًا. فالصدُّ عن الرّاسخين بحجّة «نبذ التّقليد» -أو بأيّ حجّة واهية أخرى- مفارقةٌ للجماعة، ووقوعٌ في الفُرقة المذمومة الّتي حرّمها الله ﷻ.

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«إنّ الجميع اتّفقوا على اعتبار أهل العلم والاجتهاد -سواءً ضمّوا إليهم العوام أم لا-؛ فإنْ لم يضمّوا إليهم العوام، فلاَ إشكالَ أنّ **الاعتبار إنّما هم بالسّواد الأعظم من العلماء المعتبر اجتهادهم**: فمن شذّ عنهم فمات، فميتته جاهلية. **وإنْ ضمّوا إليهم العوام، فبحكم التّبع**، لأنّهم غير عارفين بالشريعة، فلا بدّ من رجوعهم في دينهم إلى العلماء؛ فإنّهم لو تمالؤوا على مخالفة العلماء فيما حدّوا لهم لكانوا هم الغالبَ والسّوادَ الأعظم في ظاهر الأمر، لقلّة العلماء وكثرة الجهّال، فلا يقول أحدٌ: إنّ اتّباعَ جماعة العوام هو المطلوبُ، وإنّ العلماءَ هم المفارقون للجماعة والمذمومون في الحديث! بل الأمرُ بالعكس، وأنّ العلماء هم السّواد الأعظم -وإنْ قَلُّوا، والعوام هم المفارقون للجماعة إنْ خالفوا؛ فإنْ وافقوا فهو الواجب عليهم.

ومن هنا: لمّا سُئل ابن المبارك عن الجماعة الذين يُقتدى بهم؟ أجاب بأنْ قال: أبو بكر وعمر -قال- فلم يزل يحسب حتّى انتهى إلى محمّد بن ثابت والحسين بن واقد؛ قيل: فهؤلاء ماتوا! فمِنَ

---

[1] «تفسير الطّبري» (١٠/ ٣٤).

الأحياء؟ قال: أبو حمزة السُّكَّري -وهو محمّد بن ميمون المروزي-؛ فلا يمكن أنْ يُعتبرَ العوام في هذه المعاني بإطلاق؛ وعلى هذا: لو فرضنا خُلُوَّ الزّمان عن مجتهد لم يمكن اتّباع العوام لأمثالهم، ولا عُدَّ سوادُهم أنّه السّواد الأعظم المنبَّه عليه في الحديث الذي مَن خالفه فميتته جاهلية، بل يتنزل النّقل عن المجتهدين منزلةَ وجود المجتهدين؛ فالّذي يلزم العوامَ مع وجود المجتهدين هو الذي يلزم أهل الزمان المفروض الخالي عن المجتهدين.

وأيضًا، فاتّباعُ نظرِ مَن لا نظرَ له واجتهادِ مَنْ لا اجتهاد له مَحْضُ ضلالة، ورميٌ في عِماية؛ وهو مقتضى الحديث الصّحيح: «إنّ الله لا يقبض العلمَ انتزاعًا ينتزعه من الناس ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتّى إذا لم يبقَ عالمٌ، اتّخذ النّاسُ رؤساءَ جُهّالاً، فسُئلوا فأفتوا بغير علم، فضلّوا وأضلّوا».

روى أبو نعيم عن محمّد بن القاسم الطُّوسي -خديم محمّد بن أسلم الطّوسي-، قال: سمعت إسحاق بن راهويه وذكر في حديث رفعه إلى النّبي ﷺ، قال: «إنّ الله لم يكن ليجمع أمّةَ محمّد على ضلالة؛ فإذا رأيتم الاختلاف، فعليكم بالسّواد الأعظم»، فقال رجل: يا أبا يعقوب، مَنِ السّواد الأعظم؟ فقال: محمّد بن أسلم وأصحابه ومن تبعه؛ ثمّ قال: سأل رجلٌ ابنَ المبارك: من السّواد الأعظم؟ قال: أبو حمزة السّكّري. ثمّ قال إسحاق: في ذلك الزّمان -يعني أبا حمزة- وفي زماننا محمّد بن أسلم ومن تبعه؛ ثمّ قال إسحاق: لو سألت الجهّال عن السّواد الأعظم، لقالوا: جماعة النّاس، **ولا يعلمون أنّ الجماعةَ عالمٌ متمسكٌّ بأثر النّبيّ ﷺ وطريقه: فمن كان معه وتبعه فهو الجماعة**. ثمّ قال إسحاق: لم أسمع عالماً منذ خمسين سنة كان أشدَّ تمسّكًا بأثر النّبيّ ﷺ من محمّد بن أسلم.

فانظرْ في حكايته تتبيّنْ غلطَ مَن ظنّ أنّ الجماعةَ هي جماعةُ النّاس وإنْ لم يكن فيهم عالم، **وهو فهم العوام، لا فهمَ العلماء الأعلام**، فليُثْبِتِ الموفَّقُ في هذه المزلّة قدمَه لئلاَّ يَضِلَّ عن سواء السّبيل،

ولا توفيقَ إلاّ بالله»[١].

وقال الشّاطبي قبل هذا بأسطر:

«فعلى هذا القول يدخل في الجماعة مجتهدو الأمّة وعلماؤها وأهل الشّريعة العاملون بها، ومَنْ سواهم داخلون في حكمهم، لأنّهم تابعون لهم ومقتدون بهم، فكلّ من خرج عن جماعتهم فهم الّذين شَذُّوا، وهم نُهبةُ الشّيطان. ويدخل في هؤلاء جميعُ أهل البدع لأنّهم مخالفون لمن تقدّم من الأمّة، لم يدخلوا في سوادهم بحال»[٢].

وممّا يمكن أنْ يُستشهد به في هذا الباب، ما قاله إسحاق بن راهويه بعد أنْ روى في بعض المجالس أحاديث كثيرة تدلّ على شرعية التّرجيع في الأذان خلافًا لمن منعه، ثمّ قال بعد ذلك:

«وقد أمر محمّد بن أسلم النّاسَ بالتّرجيع[٣]، **فقلتم: هذا مبتدعٌ! عامّةُ أهل هذه الكُورة غوغاءُ! ثمّ قال: احذروا الغوغاءَ! فإنَّ الأنبياءَ قتلتهم الغوغاءُ!»**[٤].

فقد جعل ابنُ راهويه محمّدَ بن أسلم هو وأصحابَه (الجماعةَ) و(السّوادَ الأعظمَ)؛ واستدلّ على ذلك بأنّ مخالفي ابن أسلم وأصحابه هم من الغوغاء المفسدين؛ وذلك أنّ العوام إنّما يعلمّهم السّنن ويدلّهم على صواب المسائل علماؤهم: فإذا صاروا يخرجون عليهم ويرمونهم بالبدعة -مع أنّهم ورثة الأنبياء- لم يكونوا من أتباعهم، بل من أتباع قتلة الأنبياء وورثتهم، ولهذا يصف السّلف الغوغاء بأنّهم قتلة الأنبياء.

روى الخطيب البغدادي بإسناده إلى علي بن محمّد بن الرّضا، قال:

---

[١] «الاعتصام» (٣/ ٢١٧-٢١٩).

[٢] «الاعتصام» (٣/ ٢١٠).

[٣] انظر شرح معنى «الترجيع» في الأذان وكيفيته في: «فتح الباري» (٢/ ٨٢-٨٤).

[٤] «حلية الأولياء» (٩/ ٢٤٠).

«الغوغاء قتلة الأنبياء، والعامّة اسم مشتقّ من العَمَاء؛ ما رضي الله أنْ شبّههم بالأنعام، حتّى قال: ﴿ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ﴾ [الفرقان: ٤٤]»[١]. انتهى كلامه.

وتمام الآية هي قوله ﷻ: ﴿ أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ [الفرقان: ٤٤].

فلو كان ابن راهويه رحمه الله حيًّا في زماننا، لربّما رماه الخصوم بأنّه ممّن يأمر بتقليد الرّجال وإهمال النّصوص! ولعلّهم كانوا يملأون وسائل الاتّصال -التي ابتلوا بامتلاكها في زماننا هذا- للصدّ عنه والتّحذير من «أمثاله»، منادين بأعلى صوت أنّ «الحقّ فوق جميع النّاس مهما علا كعب الواحد منهم في العلم والدّين»!

وبالعموم، فإنّ إدراك الحقّ والباطل ودقائق الأمور لا يحسنه أحد مثلَ ما يحسنه الرّاسخون في العلم؛ كما لا يدرك مباينةَ الفُرقة الواجبة -وهي الفُرقة بين الحقّ والباطل- للفُرقة التي ذمّها الله ﷻ ورسوله ﷺ أحدٌ مثل ما يدركه الرّاسخون في العلم. فالإعراض عن أهل الرُّسوخ يوقع النّاس في الفتن، ويحدث الشرَّ والقلاقل. فواجب على النّاس لزوم غرز الرّاسخين لمعرفة الحقّ في كلّ مسألة، ومن أجل إدراك الفيصل بين الفُرقة الواجبة المحمودة والمذمومة المنهي عنها.

ومن عجيب الأمر أنّ هذا اللّزوم المطلوب -أي لزوم غرز الرّاسخين- يذمّه أصحاب هذه الدّعوة ويجعلونه تقليدًا محرّمًا؛ فذمّوا الواجب المستحسن، واستحسنوا المحذور القبيح.

و«كان عمر رضي الله عنه يقول: «ألاَ إنّ أصدقَ القيل: قيلُ الله، وأحسنَ الهدي: هديُ محمّد ﷺ وشرَّ الأمور محدثاتُها؛ **ألاَ إنّ النّاسَ لم يزالوا بخير ما أتاهم العلمُ عن أكابرهم**»[٢].

وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه:

---

[١] «الجامع لأخلاق الرّاوي» (٢/ ٢٤٢- رقم ١٥٥٤).

[٢] «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٦١٥ – رقم ١٠٥٤).

«لا يزال النّاس بخير ما أتاهم العلم من أصحاب محمّد ﷺ ومن **أكابرهم**. فإذا جاء العلم من قِبَلِ **أصاغرهم** فذاك حينُ[١] هلكوا»[٢].

وفي لفظ: «لا يزال النّاس بخير ما أتاهم العلم من **علمائهم وكبرائهم**؛ فإذا أتاهم العلم من **صغارهم وسَفِلَتهم** فقد هلكوا»[٣].

وفي لفظ آخر: «لا يزال الناس بخير ما أتاهم العلم عن علمائهم وكبرائهم، **وذوي أسنانهم؛ فإذا جاءهم عن صغارهم وسَفِلَتهم فقد هلكوا**»[٤].

وروى الخطيب البغدادي رحمه الله عن محمود بن محمّد الحلبي:

«سمعت أبا صالح محبوب بن موسى، وذكر الحديث عن ابن المبارك في أشراط السّاعة «أنْ يُلتمس العلم عند الأصاغر». قال أبو صالح: فسألت ابن المبارك: مَن **الأصاغر**؟ قال: **أهل البدع**»[٥].

وهذا الأثر ليس معناه أنّ لفظ (الأصاغر) محصور في أهل البدع: فيكون الأصاغر في الحديث

---

[١] «و«حينُ هلكوا»: بضمّ النّون؛ معناه: حينُ هلاكهم فيه. و«حينُ» خبر «ذاك»، وهو مضاف والجملة الاسمية من المصدر المؤوّل من «أنْ» المضمرة و«هلكوا» -أي: «هلاكهم»- في محلّ مضاف إليه؛ فيكون المعنى: إذا جاءهم العلم من جهة صغارهم، فذلك (أوانُ) هلكتهم، أو (حينُ) هلكتهم؛ والأَوْلَى -بلاغيًا- هنا إعراب «حين» وعدم بنائها على الظرفية لوقوع ذلك مستقبليًا، موقوفًا على شرط وقوع اتّخاذ الأصاغر شيوخًا، والله أعلم. وانظر الأقوال الّتي ذكرها أبو حيّان الأندلسي رحمه الله في قوله تعالى: ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝﴾ [ص: ٣] في «تفسيره «البحر المحيط» (٩/ ١٣٨-١٣٦).

[٢] «المعجم الكبير» (٩/ ١٢٠- رقم ٨٥٨٩) للطّبراني.

[٣] «المعجم الكبير» (٩/ ١٢٠- رقم ٨٥٩١) بلفظ مقارب، و«مسند إبراهيم بن أدهم» (ص ٣٤-رقم ٢٥)، و«معجم ابن الأعرابي» (٢/ ٤٧٨ –رقم ٩٢٦).

[٤] «تاريخ دمشق» (٥١/ ١٥٧)، و«تاريخ بغداد» (١/ ٢٦٩).

[٥] «الجامع لأخلاق الرّاوي» (١/ ٢٠٩ –رقم ١٦٣).

هم أهل البدع فحسب: بل مفهوم هذه الآثار كلّها هو أنّ من ترك كبار أهل العلم، فلا بدّ أنْ يرجع للصّغار: فإمّا أنْ يكونوا من صغار السنّ، إذ الأصل فيهم الجهل؛ أو أنْ يكونوا من سفلة النّاس؛ أو يكونوا من الصّغار منزلةً، أو يكونوا من أهل البدع؛ وليس معناه أنّ الأصاغر هم أهل البدع فحسب، وهذا جليّ في قول ابن مسعود حيث عطف ذوي الأسنان على الكبراء، فقال رضي الله عنه: «لا يزال الناس بخير ما أتاهم العلم عن علمائهم وكبرائهم، **وذوي أسنانهم**»، فأشار إلى تقدّم السنّ الّذي هو عادةً صفة الرّاسخين، حيث يزداد معه الثبات والعلم.

قال الشاطبي رحمه الله:

«قال الله تبارك وتعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۗ ﴿٧﴾ ﴾ [آل عمران: ٧]، وذلك أنّ هذه الآية شملت قسمين[١]، هما أصل المشي على طريق الصّواب، أو على طريق الخطإ:

أحدهما: الرّاسخون في العلم، وهم الثابتو أقدامهم في علم الشريعة».

ثمّ قال:

«والقسم الثاني: مَنْ ليس براسخ في العلم: وهو الزّائغ»[٢].

وقال أبو هلال العسكري رحمه الله:

«الفرق بين «الرّسوخ» و«الثبات» و«الرُّسو»: أنّ «الرّسوخَ» كمالُ «الثباتِ»؛ والشاهد أنّه يُقال للشيء المستقرّ على الأرض: «ثابت» -وإنْ لم يتعلّق بها تعلّقًا شديدًا- ولا يُقال: «راسخ»؛ ولا يُقال: «حائطٌ راسخٌ»، لأنّ الجبلَ أكملُ ثباتًا من الحائط؛ وقال الله تعالى: ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ ﴿٧﴾ ﴾ [آل عمران: ٧]، أي: الثابتون فيه»[٣].

---

[١] أي: شملت قسمين من المنتسبين إلى العلم؛ أو يكون مراد المصنّف: إنّ أَتْبَاعَ الرّاسخين يُلحَقون بهم في الحكم عليهم بالهداية؛ وأمّا أتباع مَنْ ﴿ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ ﴿٧﴾ ﴾ فيُلحقون بأهل الزّيغ؛ بدليل قوله: «هما أصل المشي على طريق الصّواب، أو على طريق الخطأ»، والفرع تابع للأصل؛ وليس مراد الشّاطبي -بلا ريب- أنّ النّاس إمّا راسخون في العلم وإمّا زائغون.

[٢] «الاعتصام» (٢/ ٧-٦).

[٣] «الفروق اللّغوية» (ص ٢٩٩).

والعجيب أنّ أصحاب هذه الدّعوة -رمي النّاس بالـ«صّعافقة»- يشغبون على أثر ابن مسعود وغيره من الآثار الّتي تحثّ على اتّباع الأكابر دون غيرهم، ويزعمون أنّ الحثّ على لزوم الرّاسخين واتّباعهم هو دعوةٌ إلى التّقليد المذموم؛ ويكفي اعتبار هذا الأمر ليعلم العقلاء أنّ هذه الدّعوة دعوةٌ تخالف الحقّ؛ **وقد فضحت هذه الآثارُ الخصومَ حيث قابلت الأكابر بـ«سَفِلة النّاس»، وهي كلمة مرادفة للـ«صعافقة»**.

وقد تربّى السلّفيون في هذا الزّمان على نبذ التعصّب المذهبي؛ فأعلام الأمّة أطبقوا على تركه والتّحذير منه، وهم أبعدُ النّاس عن التقليد المذموم؛ وما هذا الّذي قُذِفوا به في هذا الزّمان هم وأتباعهم إلاّ فِرْيةٌ من فرى أهل البدع الّذين ضاقت صدورهم بدعوة أهل الحقّ والتّحذير من البدع ورؤوسها. ولو كانت حقيقةُ منهجِ مَن يرمي السّلفيين بالـ«صّعافقة» هي نبذَ التّقليد المذموم[1]، لكان علماءُ الحديث والسنّة أَوْلَى به وأوّلَ من يدعو النّاسَ إليه ويفرحُ به؛ لكنَّ حقيقته أنّه دعوةٌ إلى ترك الجماعة والسّواد الأعظم -أي العلماء كما سبق- وتسمية اتّباعهم تقليدًا؛ كما أنّها دعوةٌ إلى تقليد رؤوس الزيغ والضّلال والشباب المناصرين لهم، وتسمية ذلك كذبًا وزورًا «**اتّباعًا للنّصوص**».

قال شيخنا[2] العلاّمة ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله:

---

[1] وهو الّذي يصدّ عن اتّباع النّصوص ويدعو إلى تركها لآراء الرّجال والأباء.

[2] وليس تلقيبي هذا للشيخ على منوال تلقيب الخصوم له؛ فهو شيخي حقًّا -بفضل الله- وممّن انتفعت بمجالسته ونزولي عنده وتعليمه ورفقه رفقَ الوالد لولده؛ وليس تلقيب العلماء له ولغيره من أئمّة العلم من جنس انتحال الخصوم الكاذب له وتلقيبهم له: فكلّه مكرٌ وخديعة وانتحالٌ كاذبٌ؛ وإنّ احترام أهل السنّة لعلمائهم وتبجيلهم ينبع من القلب بصدق، بخلاف «تبجيل» هؤلاء الّذي يريدون به مجرد التّظاهر وتحقيق الباطل (وانظر (الفصل السادس) (ص ٣٦٥)).
وإذا أظهر أهل الباطل التّبجيل للعلماء مع مخالفتهم لهم في واقع الأمر، فإنّ مآربهم في ذلك قد تكون متعددة، فمنها: الخديعة للسّلفيين بانتحال أعلامهم مع تبرّؤهم في واقع الأمر من دعوتهم وتحذيرهم منها؛ وتارةً يكون ذلك تهكُّمًا منهم وسخرية، وتارةً أخرى تظاهرًا بالإنصاف؛ وأحيانًا يريدون بذلك الإيحاء بأنّ العلماء متناقضون، كما يفعل الخصوم اليوم حيث =

«وقد شاع في هذه الأيّام رفضُ ما عند العلماء بالمقولة المبطلة الّتي ظاهرها الحقّ، وباطنها الباطل والشرّ: «لا أقلّدُ!»».

تجده جاهلاً لا يفهمُ شيئًا في دين الله، وهو أشدّ النّاس حاجةً إلى تقليد العلماء، فضلاً عن اتّباعهم.

هناك تقليد، وهناك اتّباع؛ هناك إنسانٌ غَبِيٌّ يحتاج إلى التّقليد؛ والتّقليد ضرورة من ضروراته، فعليه أنْ يُقَلِّدَ العلماء.

وطالب العلم يستطيع أنْ يُدْرِكَ بواسطة الدّليل أنّ هذا العالمَ على صواب، فيتّبع العالمَ صاحبَ الدّليل، وهذه درجةٌ فوقَ التّقليد، ودون درجةِ المجتهد.

بعضهم قد يقول: «لا أُقَلِّدُ!»، وهو في واقعه عامِيٌّ جاهلٌ.

وقد يكون فاجرًا خَبيثًا يريد الطّعنَ بالعلماء والتّنفيرَ عنهم بمثل هذه الأساليب الماكرة.

فليحذر الشبابُ أنْ يَقَعَ في شبكة هؤلاء السّفهاء الذين يطعنون في العلماء طعونًا مغلّفة، «أنا لا أُقَلِّدُ فلانًا!»؛ نقول له: مَنْ أمرك بالتقليد إذا كنت طالبَ علم؟! لكن إذا كان هذا العالم الّذي تقول: «لا أقلّده» عنده حقّ: هل يجوز أنْ ترفض الحقَّ الّذي عنده بهذه[1] الهلوسة الّتي تسمّيها تقليدًا، وتريد بها باطلا؟!!

أنا أحذّر الشبابَ من هذا الأسلوب الخسيس: كَثُرَ وكَثُرَ وشاعَ في أشباه العوام

= ينشرون يوميًا في مواقعهم فتاوى الشّيخ ربيع حول تحريم التّقليد ليحتجّوا عليه بزعمهم ولإيهام النّاس أنّ الشيخ قد تغيّر وصار يخالف اليوم ما كان عليه قبل؛ أو أنّه متناقض في المسألة؛ وليس المشكل في الشّيخ ربيع ولا في فتاويه في الحقيقة، وإنّما المشكل في فهم الخصوم لكلام العلماء وفي سوء طويّتهم؛ ولو أحسنوا الظّن بالعلماء لانتفعوا بعلومهم، ولظهر لهم أنّ كثيرًا ممّا يظنّونه «تناقضًا» إنّما هو تمييز بين حالات مختلفة وتفصيلٌ علميٌّ؛ وبسبب ظنّهم السّوء تجاه العلماء صار هؤلاء يأمرون النّاس بترك أقوالهم؛ فإنْ لم يطيعوهم رموهم بالعظائم وتقليد الباطل!

[1] في المطبوع: «هذا».

وأحطّ من العوام أخلاقًا، ودينًا، وخُلُقًا؛ تفشّى هذا الدّاءُ في نفوس كثير من النّاس: «لا أقلِّدُ، لا أُقَلِّدُ»، كثر في الإنترنت، كثر في السّاحات، كثر في الأماكن: «لا أقلِّدُ!»: هو جاهلٌ؛ يمكن التّقليد لا يحسنه[١]، فضلاً عن الاتّباع، فضلاً عن الاجتهاد!

فأنا أنصح الشباب أنْ يتأدّبوا، وأنْ يتواضعوا، وأنْ يحترموا العلماء[٢]، وأنْ يُخفُّوا هذه اللّهجَةَ السيّئةَ الّتي يردّدونها، كما كان الخوارج يردّدون: «لاَ حُكْمَ إلاّ لله»، فيقول عَلِيٌّ: «كلمةُ حقٍّ أُريدَ بها باطلٌ»[٣]!

وإنّي لأُقْسِمُ بالله –على حَسَبِ تتبّعي– أنّ هؤلاء يريدون بها باطلاً، ويريدون أنْ ينْفَضَّ الشبابُ عن العلماء؛ فقاتلَ الله أهلَ الكَيْدِ والمكر، وصَرَفَ الله كيْدَهم ومكرهم عن هذه الأمّة وعن هذا الدّين، فلا يخرج الشباب من دوّامةٍ إلاّ ويقع في دوّامةٍ أخرى؛ لا يخرج من حفرة إلاّ وقع في أخرى، لأنّ أهلَ الشّرور وأهل الفتن في الخفاء ومن وراء الكواليس –كما يُقال– يديرون دُمًى، ويحرّكونها لمواجهة المنهج السّلفي»[٤].

---

[١] أي: لا يُحسنُ حتّى التّقليد؛ وصدق الشّيخ: فكم ممّن لا يُحسن فهم ما يسمع من العالم المعيّن، أو لا يحسن نقله، فينسب إلى العالم ما لم يقله، وقد ينسب خطأً إلى علماء السّنة مقالات أهل البدع! أفَيُقال لمثل هذا: «اجتهد!» وهو لا يحسن التّقليد؟!!

[٢] قارن نصيحة الشيخ هذه مع قول عمر رضي الله عنه: «تعلّموا العلم، وعلّموه للنّاس؛ تعلّموا الوقار والسّكينة، وتواضعوا لمن تعلّمتم منه، ولا تكونوا جبابرة العلماء؛ فلا يقوم علمكم بجهلكم» («المدخل» (١/ ٣٧٠-٣٧١، رقم ٦٢٩ –ط.دار الخلفاء) للبيهقي).

[٣] قال في حاشية الأصل: «أخرجه مسلم» (١٠٦٦).

[٤] «مرحبًا يا طالب العلم» (ص ٦١-٦٢). وسيأتي في الصفحات التالية ما يؤكّد صحّة كلام الشيخ وصوابه، بذكر أمثلة على تستّر الرّافضة، والباطنية، والخوارج وغيرهم من أهل الضّلال وراء الدّعوة إلى «ترك التقليد»؛ ولا يقصدون بها –والله– الحقّ من الدّعوة إلى اتّباع الكتاب والسنّة، وإنّما يريدون التحايل على عوامّ المسلمين عمومًا وعلى أهل السنّة خاصّة حتّى ينسلخوا من الإسلام والسّنة –كما سترى– وينفضّوا من حول العلماء، ويمكثوا في الجهل.

فشبّه الشيخ حفظه الله -لرسوخه- دندنة الخصوم حول (التّقليد) بدندنة الخوارج حول «الحكم»، فهي كلمة حقّ أريد بها باطل؛ وكلّ استدلال مبطل بنصّ متشابه يصحّ أنْ يُقال عنه: «كلمة حقّ يراد بها باطل»؛ ولم يزل الرّاسخون في كلّ زمان ولن يزالوا إلى يوم القيامة يبيّنون للنّاس حقيقة الباطل الّتي قد ينطلي على الكثير من أفراد المسلمين.

قال شيخ الإسلام أبو إسماعيل الهروي:

«وأوّل كلمة رُدَّتْ على المتكلّمين في هذه الأمّة وأجودها كلمةُ علي بن أبي طالب ﵁ للمحَكِّمة حين قالوا: «لاَ حُكْمَ إلاّ لله»، فقال: «كلمة حقّ أريد بها باطل»»[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ﵀:

«وهذا القدر قد تبيّنته من الطّوائف المخالفين للكتاب والسّنّة – ولو في أدنى شيء ممّن رأيت كتبهم، وممّن خاطبتهم، وممّن بلغني أخبارهم- **إذا أُقيمت على أحدهم الحجّة العقلية الّتي يجب على طريقته قبولها، ولم يجد ما يدفعها به، فرَّ إلى التّقليد، ولجأ إلى قول شيوخه؛ وقد كان في أوّل الأمر يدعو إلى النّظر والمناظرة والاعتصام بالعقليات، والإعراض عن الشّرعيات**»[٢].

وقال : «**وكذلك الأفعال الباطلة الّتي يعتقدها الإنسان: عند الحقيقة تخونه ولا تنفعه!**»[٣].

وقد صدق الشّيخ ربيع -والله-؛ وشهادته مطابقة لشهادة شيخ الإسلام ابن تيمية: فما من زائغ تقلقه شوكة السّلفيين إلاّ صار يدندن حول «التّقليد وخطورته»، لا يريد بذلك نصرة الكتاب والسّنة، ولكن يريد صدّ النّاس عن العلماء؛ فإذا تركوا العلماء ضلّوا عن الكتاب والسّنة.

قال العلاّمة ابن عثيمين ﵀:

---

[١] «ذمّ الكلام وأهله» (٤/ ٩-١٣؛ رقم ٧٢٢).

[٢] «درء تعارض العقل والنّقل» (٥/ ٣١٧).

[٣] «مجموع الفتاوى» (١٣/ ١٥٩).

«سمعنا عن بعض السّفهاءِ الجهّالِ: أنّهم إذا جودلوا في مسألة من مسائل العلم، وقيل لهم: هذا قولُ الإمام أحمد بن حنبل، أو هذا قول الشّافعي، أو قول مالك، أو قول أبي حنيفة، أو قول سفيان، أو ما أشبهَ ذلك، قال: نعم، هم رجالٌ ونحنُ رجالٌ! لكنْ، **فرقٌ بين رجولة هؤلاء ورجولة هؤلاء! مَنْ أنتَ حتّى تُصادِمَ بقولك وسوءِ فهمك، وقصور علمك، وتقصيرك في الاجتهاد، وحتّى تجعلَ نفسكَ نِدًّا لهؤلاء الأئمّة** رحمهم الله**؟!**

فإذا استهان النّاس بالعلماء: كلُّ واحد يقول: أنا العالم، أنا النِّحرير، أنا الفهّامة، أنا العلاّمة[1]، أنا البحر الّذي لا ساحلَ له وصار كلّ يتكلّم بما شاء، ويفتي بما شاء، ولتمزقت الشريعة بسبب هذا الّذي يحصل من بعض السفهاء»[2].

فهذه حيلة من حيل أهل الزّيغ.

وثمَّةَ حيلةٌ أخرى لهم، وهي: إظهار العالم على صورة البليد الّذي لا يدري ما يقول، ولا يعي ما يحكم به على الأشياء؛ وعلى صورة المخلّط المغفّل الذّي لا يفرّق بين الصّادق والكاذب، فيتلقّف كلّ ما يُلَقَّنُه، فهو «أُذُنٌ» لمن هبّ ودبّ! فما أحكامه وفتاويه -في تصوّراتهم- إلاّ رُكَامُ ما تُلَقِّنُه بطانته السّيّئة؛ ولا شكّ أنّ الغرض من هذا كلّه أنْ يتذرّعوا به للطّعن فيه وإسقاط عدالته.

قال ابن كثير رحمه الله:

«**يقول تعالى: ومن المنافقين قومٌ يؤذون رسولَ الله** ﷺ **بالكلام فيه، ويقولون:** ﴿ هُوَ أُذُنٌۚ ﴾ [التوبة: ٦١]، **أي: مَنْ قال له شيئًا صدّقه، ومَنْ حدّثه فينا صدّقه، فإذا جئنا وحلفنا له صَدَّقَنَا.** رُوِي معناه عن ابن عبّاس، ومجاهد، وقتادة. قال الله تعالى: ﴿ قُلۡ أُذُنُ خَيۡرٖ لَّكُمۡ

---

[1] والّذي يقول للعلماء: «لا أقلّدكم»، لدفع الحقّ الّذي ينصرونه: لسان حاله يقول: أنا العلاّمة! وإنْ لم ينطق لسانه به.

[2] «شرح رياض الصّالحين» (٣/ ٢٣٠-٢٣٢).

﴾ [التوبة: ٦١]، أي: هو أذن خير، **يعرف الصّادق من الكاذب**، ﴿ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [التوبة: ٦١]، أي: ويصدّق المؤمنين»[1].

وقال الطّبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وهذا تكذيبٌ من الله للمنافقين الذين قالوا: محمّدٌ أُذُنٌ. يقول جلّ ثناؤه: **إنّما محمّدٌ** ﷺ **مُسْتَمِعُ خيرٍ، يصدّق بالله وبما جاءه من عنده، ويصدّق المؤمنين، لا أهلَ النِّفاق والكفر بالله**»[2].

فتبعًا لسلفهم -أعداء الأنبياء- يطعن أهل البدع في بعض الشباب الّذين يتردّدون على العلماء حتّى يقول النّاس: ما فسد هؤلاء إلاّ لفساد شيخهم! وسيأتي الكلام مفصَّلاً في بيان هذا الطّعن[3]. وقد امتدّت ألسنة الزّنادقة والباطنية إلى النّبيّ ﷺ بهذه الوسيلة -الطعن في بطانته-: حيث جبنوا في كلّ زمان أنْ يسبّوه ﷺ جهرًا خشية سيف السّلطان؛ وبعضهم يفعل ذلك لأنّهم علموا أنّ النّاس لن يقبلوا منهم لو فعلوا ذلك علانية، فسهل عليهم الكلام في أصحابه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ حتّى يسوغ لهم بعد ذلك التّعريض بالنّبي به ﷺ.

روى اللالكائي عن حمد بن يوسف الفريابي، قال:

«أخبرني رجل من قريش أنّ بعض الخلفاء أخذ رجلين من الرّافضة فقال لهما: والله لئن لم تُخبراني بالّذي يحملكما على تنقصّ أبي بكر وعمر لأقتلنّكما! فأبيا.

فقدّم أحدَهما فضرب عنقه، ثمّ قال للآخر: والله لئن لمْ تُخبرني لأُلْـحِقَـنَّكَ بصاحبك.

فتؤَمِنِّي؟

قال له: نعم!

---

[1] «تفسير ابن كثير» (٤/ ١٧٠).

[2] «تفسير الطّبري» (١١/ ٥٣٧).

[3] ص ٢٣٠-٢٣٤.

قال: **فإنّا أردنا النّبيّ ﷺ، فقلنا: لا يتابعنا النّاس عليه، فقصدنا هذين الرّجلين، فتابعنا النّاس على ذلك**»[١].

ولهذا قال الإمام مالكٌ رحمه الله عن الرّافضة: «**إنّما هؤلاء قومٌ أرادوا الْقَدْحَ فِي النَّبِيِّ، فَلَمْ يُمْكِنْهُمْ ذَلِكَ، فَقَدَحُوا فِي أصحابه حتّى يُقالَ: «رَجُلُ سُوْءٍ: كانَ له أصحابُ سوْءٍ! ولو كان رجلاً صالحًا كان أصحابه صالحين» -أو كما قال**»[٢].

وقال أبو سعيد الدّارمي رحمه الله:

«حدّثنا الزّهراني أبو الرّبيع، قال: كان من هؤلاء الجهمية رجلٌ، وكان الّذي يُظْهِرُ من رأيه التّرفُّضَ، وانتحالَ حبّ عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه؛ فقال رجلٌ ممّن يُخالطه ويعرف مذهبه: قد علمتُ أنّكم لا ترجعون إلى دين الإسلام ولا تعتقدونه: فما الّذي سنّنكم على التّرفض وانتحال حبّ عليّ؟ قال: إذًا أَصْدُقُك! إنّا إنْ أظهرنا رأينا الّذي نعتقده، رُمينا بالكفر والزّندقة؛ **وقد وجدنا أقوامًا ينتحلون حبّ علي ويُظهرونه، ثمّ يقعون بمن شاؤوا، ويعتقدون ما شاؤوا، ويقولون ما شاؤوا،** فنُسبوا بذلك إلى التّرفض والتشيّع، فلم نرَ لمذهبنا أمرًا ألطف من **انتحال حُبِّ هذا الرّجل، ثمّ نقول ما شئنا، ونعتقد ما شئنا، ونقع بمن شئنا،** فلأَنْ يُقالَ لنا «رافضة»، أو «شيعة» أحبُّ إلينا من أنْ يُقالَ «زنادقة كُفّار»؛ **وما عَلِيٌّ عندنا أحسنُ حالاً من غيره، ممّن نقع بهم!**».

ثمّ قال الدّارمي بعد ذلك:

«**ولئن كان أهل الجهل في شكّ من أمرهم، إنّ أهل العلم منهم لعلى يقين؛ ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله**»[٣].

---

[١] «السّنة» (٤/ ١٤٥٧ -رقم ٢٨١٢) للالكائي.

[٢] «الصارم المسلول» (٣/ ١٠٨٩-١٠٨٨).

[٣] «الرّد على الجهمية» (ص ١٨٧-١٨٨) للدارمي.

فإذا امتدّت ألسنة أهل الباطل وأقلامهم إلى النّبي ﷺ وأصحابه ﭫ، فمن باب أولى أنْ تمتدّ إلى العلماء؛ فإضافةً إلى اتّهامهم زورًا العلماء بدعوة الناس إلى التعصبّ لهم وتقليدهم، فإنَّ من طعونات أهل الزّيغ في أهل العلم عامّة، وفي الشيخ ربيع خاصّة: رميَهم العلماء بأنّهم لا يستقلّون برأي، وأنّ آراءهم نتاج تلقين بطاناتهم كما سبق ذكره؛ وهذه التّهمة الموجّهة اليوم إلى الشيخ ما هي إلاّ تجديدٌ لمحاولة قديمة لإسقاطه حدثت قبل ثلاثين سنة، وذلك في حياة ابن باز والألباني وابن عثيمين ﭫ؛ فالّذين ضاقت صدورهم من دعوة الشّيخ ربيع كانوا قد زعموا آنذاك أنّها دعوةٌ مباينة لدعوة إخوانه العلماء الكبار -وكذبوا والله-؛ وهذه الطّعونات الكاذبة من جنس طعونات أعداء الأنبياء، لمّا طعنوا في أتباعهم، كما قصّه علينا الله ﷻ في مواضع من القرآن الكريم.

ولي شهادةُ حقٍّ أدلو بها في حقّ الشيخ ربيع: فقد كنّا مع بعض إخواننا نحرص على زيارة الشيخ بمناسبة الذهاب إلى المملكة لأداء العمرة من الأردن، أو من الإمارات العربية المتّحدة؛ وكنّا نحرص أنْ يطول مكثنا هناك قدر الإمكان -أي: مدّة شهر وهي المدّة المسموحة في التأشيرة- حرصًا على الاستفادة من الدّروس العلمية وملاقاة المشايخ في الحرمين وزياراتهم في بيوتهم قدر ما أمكن. وفي كلّ رحلة وفّقنا الله فيها لزيارة الشيخ ربيع والحمد لله؛ فرأيناه يرحبّ غاية التّرحيب بطلبة العلم من كلّ بلدة ويفرح بهم، ويؤدّبهم ويعلّمهم ويحثّهم على طلب العلم، وعلى التزام السّنّة والدّعوة إليها، وعلى التآلف واجتناب الفُرقة؛ وزيارات أهل العلم تذكّر الطلبة بأخلاق السّلف الصّالح وهممهم. وكنّا نحرص دائمًا على عدم إحراج الشّيخ فننزل في الفنادق، فيصرّ الشّيخ علينا بالمكث عنده، ومَنْ لا يرغب في ملازمة أهل الفضل والعلم؟ وقد رأيت بيت الشيخ مكتظًّا بطلبة العلم، والشيخ يؤويهم ويكرمهم ولا يتسخطّ ولا يتضجّر؛ ورأيته يأتي أحيانًا باللّيل ليتفقّد الطلبة، وكنت أرى وجهه يتهلهل إذا رأى بعضهم يصلّون وآخرين يطالعون كتب العلم. نزوره بعض الأيام في السّنة ونرى هذا كلّه! ومع هذا يزعم خصوم أهل السنّة أنّه لم يكن عنده إلاّ اثنان أو ثلاثة من الطّلبة من قليلي التّربية: يريدون بذلك انتقاص شأنه والتّقليل من تأثيره وشأن دعوته والإيحاء بأنّه رجل سوء، وإلاّ لما كان بقي حوله اثنان فقط من النّاس، وهم من أهل السّوء! وكان الشيخ

ربيع قد ذكر هذه الفرية في حياة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ أوّل ما أثير هذا السّفه، وردّ على هؤلاء، فقال: «يدّعون أنّه ليس لي من التلاميذ إلاّ فلان وعلاّن؟! وأنا عندي تلاميذ كثيرون في شتّى البلدان!» قال هذا قبل ثلاثين سنة، ودعوة الطّعن الحالية مجدّدة لتلك. واللّبيب يفهم سبب حصر القاذفين لعدد تلاميذه وتقليلها مع الطّعن فيهم. وفي زمان صار فيه لكلّ إمام مسجد مغمور «تلاميذ» بالأعداد الهائلة -بـ«بركة» هذه الوسائل الرّقمية-، يريد هؤلاء إيهام النّاس أنّ شيخاً جليلاً مثل الشّيخ ربيع ليس له إلاّ بضع تلاميذ، وكلّهم سيّئون؟! وأذكر كلمة قالها بعض طلبة العلم اليمانيين عند بداية فتنة أبي الحسن المأربي حيث نبّهوا النّاس قائلين: «إنّ الشيخ ربيعًا كان إمامًا من بين أئمّة كبار وهم أحياء -أي الشيخ ابن باز والشيخ الألباني والشيخ ابن عثيمين والشيخ مقبل- فكيف بمنزلته اليوم بعد موت هؤلاء؟!».

ثمّ إنّي أتعجبّ ممن يطعن فيه من المنسوبين إلى العلم والمشيخة، ويزعمون أنّ الشيخ -مهما كان له من الفضل والعلم- فإنّ بطانته حجبت ذلك عنه -كذا يزعم هؤلاء-؛ وهي فِرية أهل الباطل قديمة كما سبق، ليست وليدةَ اليوم؛ وكم من مبطل يدّعي أنّ أهل الحقّ مغفّلون ينطلي عليهم كلّ خبر وكلّ سخافة، ويدّعي هؤلاء أنّ العلماء أُذُنٌ لمن هبّ ودبّ، حتّى يسقطوهم في أعين النّاس، لأنّ من يُلَقَّنُ لا يتحرّى الصّواب والحقّ، بل يتلقّف ما يُلَقَّنَهُ من غير تفكير! وهم في ذلك تبعٌ لأعداء الأنبياء كما مضى ذكره.

ولهذا تُترك رواية المغفّلين في نقل الحديث، لأنّ ما ينقلونه ليس موافقًا في الغالب للأصل والصوّاب.

ومن أمثلة ذلك ما نقل برهان الدّين الحلبي من «ميزان الاعتدال» من قول ابن حبّان عن موسى ابن إبراهيم المروزي:

«**كان مُغَفَّلاً يُلَقَّنُ، فيتَلَقَّنُ فاستحقَّ التّركَ**. انتهى لفظه»[1].

وقال ابن حبّان عن موسى بن دينار:

«وكان موسى هذا **شيخًا مغفلاً، لا يبالي ما يُلَقَّنُ، فيتلقن**»[2].

واكتفيت بذكر هذين المثالين؛ ولكنْ، دواوين الضّعفاء والمتّروكين مليئة بذكر من تُرك لغفلته، من غير طعن في عدالته.

فالطّعن في بطانة عالم ما يراد به في الحقيقة ادّعاء غفلة العالم لإسقاطه.

ثمّ إذا نظرت في حال بطانات هؤلاء الطّاعنين في العلماء وجدتها أسوأ حالاً من بطانة الّذين يغمزونهم ويطعنون فيهم. فقد تجد الواحد من هؤلاء الطّاعنين، يُعرض عن طلبة العلم المخلصين، الصّادقين في تحصيله ويستعلي عليهم؛ وبالمقابل يقرّب الأشرار وأصحاب الدّنيا! وترى بعضهم يُقْبِلُ على مبعوثي الجمعيات، أو أصحاب رؤوس الأموال من دور النّشر ومن غيرها ويُعرض عن الطّلبة الصّادقين؛ وإنْ أعطى لهم شيئًا من وقته فشيء يسير، وأمّا مجالسة أهل الدّنيا فلا يملّها؛ وهذا كلّه ممّا شهدناه. بل منهم من يقرّب الظلمة ممّن يكيد للإسلام والسّنّة ويجتهد في أذى أهل العلم، وكلّما رأى الطالب أكثر تمسكًا بالسنّة، كلّما آذاه أكثر؛ ومع هذا يزكّي الظّلَمَةَ المجتهدين في الظّلم! وبالمقابل، يجرّح مشايخ السّنة المجتهدين في الدّعوة إليها! ثمّ يزعم أنّ (الجرح والتّعديل) فتنة! وهذا كلّه مشاهد وليس مجرّد كلمات أسطّرها؛ ولو شئت لذكرت أسماء هؤلاء. وآخرون -من أصناف الطّاعنين في علماء السّنة- يحجبون الفقراء عن المجالس -وإنْ كانوا من أشدّ المجتهدين عبادةً وطلبًا للعلم- ويقدّمون الأغنياء -وإنْ كانوا من أبله النّاس وأجهلهم-. وآخرون يُقدّمون

---

[1] «الكشف الحثيث» (ص ٢٢٨)؛ ولم أنقله من «الميزان» مباشرة لأنّ الظاهر أنّه سقط منه (٤/ ١٩٩)، وقد أشار البرهان الحلبي إلى هذا السّقط، وقال: «وأظّن أنّما وقع ذلك من عدم النّسخ الصحيحة في «الميزان» أو «الموضوعات»».

[2] «كتاب المجروحين» (٢/ ٢٤٤-رقم ٩٠٥).

ويزكّون فُجَّارًا جهّالاً[١] ذوي مساوىء أخلاقية؛ وبالمقابل يرمون العلماءَ بأنّ بطاناتهم سيّئة وأنّهم سمّاعون لمن هبّ ودبّ! ومنهم من لا يرى في طلبة العلم إلاّ مساعدين على التأليف وخدمًا له، لا دُعاةً للسّنّة والخير، وموضعًا للتّعليم والاستفادة المتبادلة.

وعن عيسى بن مريم عليه السلام:

«بحقّ أقول لكم: إنّ شرّكم عملاً لعالمٌ يحبّ الدّنيا: **ودّ هو لو أنّ النّاسَ كلَّهم كانوا معه في عمله**»[٢].

وما حال هؤلاء إلاّ كما قال الشّاعر رحمه الله:

أَرَى النَّـــاسَ يُولـــونَ الغَنِــيَّ كَرَامَـــةً ... وإنْ لَمْ يَكُـــنْ أَهْـــلاً لِرِفْعَـــةِ مِقْـــدَارِ

وَيَلْــوُونَ عَــنْ وَجْــهِ الْفَقِــيرِ وُجُــوهَهُمُ ... وَإِنْ كَـــانَ أَهْـــلاً أَنْ يُلاَقَـــى بِإِكْبَـــارِ

بَنُـــو الـــدَّهْرِ جَـــاءَتْهُمُ أَحَادِيْـــثُ جَمَّـــةٌ ... فَـــمَا صَـــحَّحُوا إِلاَّ حَـــدِيْثَ ابْـــنِ دِيْنَـــارِ[٣]

وهذا كلّه شاهدته عيانًا -والله شهيدٌ على ما أقول- وليس هو ممّا نُقل لي بالقيل والقال ولا يُدْرَى صِحَّتُه؛ وهؤلاء كلّهم -ممّن مثّلت بهم من غير ذكر أسمائهم- يُسقطون الشّيخ ربيعًا ويفترون عليه، ويزعمون أنّه مضرّة لطلبة العلم؛ ووالله ما رأينا من الشّيخ إلاّ نفعًا للطلبة نحسبه كذلك والله حسيبه، ولا ندّعي له العصمة. وقد قيل: «مَنْ كان بيته من زجاج، فلا يرجمنّ النّاس

[١] وقد أخبرني الثقات بأنّ بعض هؤلاء الطّاعنين في الشّيخ ربيع زوّر شهادة دراسية مكّنته من تحصيل شهادة أعلى في «العلوم الشرعية»!! وعادة مزوّري الشّهادات الغشّ في الاختبارات كذلك! ثمّ إنّه -بهذه «الشّهادة» و«تزكية» شيخه له- اشتهر وصار يفتي في الفروج والدّماء ويعظ النّاس! وشيخه على دراية بتزويره، ومع هذا يزكّي الغاشَّ الفاجرَ الجاهلَ فيرفع قدره، ويطعن في الشّيخ ربيع! ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله.

[٢] «كتاب الحلم والعمل» (ص ١٣٩ -رقم ١٦٢).

[٣] من شعر أبي بكر بن جزي: «نفح الطّيب» (٥/ ٥١٧).

بالحجارة». وليس غرضي فضيحةَ أحد وإلاّ لاستكثرتُ في كتابي من ذكر الأسماء، ولكنّ طمعي -كلّ الطّمع- أنْ يجد هذا الكلام موقعًا في قلوب حيّة، فتكفّ عن الشرّ -والله يقبل توبة من أناب وأصلح-؛ وإذا كانت همّةُ المرء الفضيحةَ ونشرَ المساوىء، فالموت خيرٌ له! بل قدوتنا الأنبياء الّذين أُرسلوا لإصلاح النّفوس وتطهيرها من الأدران؛ وطريقتهم عليهم السلام مخاطبة من يُرجى منه أنْ يسمع ويستجيب، فينجو من النّيران؛ ولم يُرْسلوا صلوات الله وسلامه عليهم لإرداء الخلق؛ والنيّة عند كتابة ما كتبت السّعي لإنهاء هذه الفتنة فحسب، والحمد لله ربّ العالمين.

فبناءً على هذا القول، يقال: إنّ الخارجين على العلماء هم الّذين يجب أنْ يكفّوا عمّا يفعلونه من جرحهم للعدول وتعديلهم للمجروحين، لا أنْ يسكت من أقام (الجرح والتّعديل) بحقّ؛ والزّائغون إذا جّرحوا أو عدّلوا، فلا يريدون بذلك حماية الشّرع وحفظه من التّبديل كما هو عمل الصّالحين الرّاسخين، بل يريدون بذلك حظًّا من حظوظ الدّنيا: ومن ذلك أنْ يقولوا للنّاس: نحن خيرٌ ممّن جرحناهم، فاتركوهم وأَقْبِلُوا علينا!

قال الإمام الأوزاعي رحمه الله:

«إذا سمعتَ الرّجُلَ يقع في غيره، فهو يقول: أنا خيرٌ منه»[١].

وقد قال الإمام الشّافعي رحمه الله:

«ما نظر النّاس إلى شيء هم دونه إلاّ بسطوا ألسنتهم فيه»[٢].

وقد أحسن من قال:

لاَ تُسَامِحْ يَوْمًا دَنِيًّا إذَا مَا   قَالَ فِي فَاضِلٍ كَلاَمًا رَدِيًّا

---

[١] «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٢٠١).

[٢] «الحلية» (٩/ ١١٧).

إِنَّ قَصْـــدَ الـــدَّنِيِّ إِنْـــزَالُ أَهْـــلِ الــ ـفَضْــلِ حَتَّــى يُــرَى عَلَــيْهِمُ عَلِيًّــا[١]

***

هذا، وإنّ من الأغاليط التي أوقع بها أهلُ الضّلال كثيرًا من النّاس في غياهب الشبهات: **الحَيْدَةَ عن مناط الخلاف**: حيث يدّعون أنّ العلماء أخطؤوا في مسائل الجرح والتعديل، ثمّ لا يُبرهنون ذلك بحجّة سليمة؛ وإنّما هو مجرّدُ ادّعاء، فلا يقيمون الحجّةَ على الأخطاء المزعومة، مع أنّ ثبوتَ ذلك أو عدمَه هو صلبُ النّزاع؛ ولكنّهم لا يحسنون ذلك لعدم رسوخهم، ولبطلان ما هم عليه؛ فيتركون العالم الرّبّاني، ويحيدون عن الحقّ الّذي عنده؛ وينقلون موضع النّزاع إلى ما يحسنونه وهو التّهويل على جهلة الناس والعامّة والتشويش عليهم والشّغْب. فيلجأون إلى الإنكار على خصومهم فيصفونهم بأنّهم «يقلّدون أخطاء الرّجال»! وهي أخطاء موهومة مكذوبة -كما سبق- لم يقيموا عليها برهانًا. فيتلقّف هذه الدّعوى كلُّ مغفّل؛ ثمّ لا تلبث دعوتهم أنْ تنحصر حول «إنكار التقليد»؛ وأمّا إظهار «الأخطاء» المزعومة، فلا حديثَ حولها لأنّها لا حقيقةَ لها! وإنّما ظَنّوها أخطاءً لعدم رسوخهم أو لسوء قصدهم -كما ذكرنا-!

وهذا الرّوغان وهذه الحيل تذكّر المرء بحيل السّحرة الذين يُغفلون -بخفّة أيديهم- أبصار النّاظرين إليهم بحركة إحدى أيديهم، بينما تُخفي الأخرى ما يريدون إخفاءه؛ أو تُخرج شيئًا من مخبإ، لإيهام النّاس أنّهم يُنْشِئونَ من العدم ما يشاؤون، أو يُعْدِمون ما يشاؤون! وكذبوا، والله!

و«إنكار التقليد» على أهل الحقّ -في مثل هذه الفتن الدّينية- هو الحيلة التي يُلهي بها أربابُها النّاسَ عن تحرّي المسائل وإدراكها وتحقيقها[٢]: تمامًا مثلَ ما يفعل السّحرة مع من يفتتن بهم وينخدع

---

[١] من شعر ابن ليون التُّجيبي رَحِمَهُ اللهُ: «نفح الطّيب» (٥/ ٥٦٤).

[٢] وقد ناقشني في بلد الإمارات سنة ١٤٢٣ هـ الشّيخ علي حسن الحلبي حول موضوع تأييدي للشيخ ربيع في إنكاره على أبي الحسن السّليماني المأربي؛ فبدأ كلامه بقوله: «أنتَ مقلِّدٌ للشيخ ربيع!»، قبل أنْ يعلم هل أنا مطّلعٌ على المؤاخذات على =

لهم. **فهي «حِيلة» و«حَيْدة» عن مناط الخلاف** مثلما يقع فيه مَنْ تُقام عليه الحجّة في مسألة ما، أو مَنْ ليس له أدنى حجّةٍ لتأسيس باطله؛ كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فلمّا قامتْ عليهم الحُجَّةُ جعلوا يراوغون»[1].

= أبي الحسن أم لا! فذكرتُ له أقوالاً لأبي الحسن -كان يجهلها الشّيخ علي- وقد صدرت من المأربي في بيوت بعض الإخوة في الإمارات، وهذه الأقوال لم تكن بلغت حينئذٍ للشيخ ربيع نفسه، فكيف أكون مقلّدًا له فيها؟! ومن هذه الأقوال الشنيعة تسمية السّليماني زمنَ حياة المشايخ الأربعة -الألباني وابن باز وابن عثيمين ومقبل رحمهم الله جميعًا- بـ«زمن الخوف» الذي لم يستطع فيه المأربي أنْ يفصح بالإنكار على الشيخ ربيع؛ ومنها قوله -كذبًا وادّعاءً-: «كان الشيخ ربيع يُدخل في السّلفية من يشاء ويخرج منها من يشاء حتّى جئتُ أنا وسحبتُ البساطَ من تحته!»، وغيرها من العبارات التي هي شهادة منه على نفسه بسوء الطوّية! وهي شهادة منه وإقرارٌ على نفسه بخداعه للعلماء الكبار في حياتهم، وإظهاره التّبجيل لهم وللشيخ ربيع كذبًا! فاقترحت على الشّيخ علي أنْ نتّصل في الحين بالشهود -الذين حدّثوني بتلك الأقوال الشّنيعة- وعرضتُ عليه لقاءهم، فرفض وأبى مقابلتهم؛ ثمّ قال لي -والله على ما أقول شهيد-: «**كلّ المسائل العلمية التي اختلف فيها الشيخ ربيع وأبو الحسن المأربي، فالحقّ فيها مع الشيخ ربيع؛ ولكنّنا ننكر على الشيخ ربيع الشدّة والأسلوب**»! فلماذا -إذًا- أنكر عليّ «التقليد» المزعوم للشيخ ربيع وقد شهد أنّ الحقّ معه؟! هذا إنْ تنازلنا جدلاً أنّه تقليد وليس هو كذلك!؟ وكذلك صار عند أرباب دعوة الدّندنة حول «الصّعافقة»: من يتّبع العالم الراسخ «مقلّداً» تقليدًا يُذمّ عليه، ومن يتعصبّ للشباب المُحْدثين المنحرفين «متبعًا» اتّباعًا يُحمد عليه؟! فأين العقول، وأين الحياء؟! ورمي أتباعِ العلماء بالـ«تقليد المذموم» كان وقود فتنة أبي الحسن المأربي، كما هو وقود كلّ الفتن التي تبعتها، بل وقود جلّ الفتن التي مضت على الإسلام-إنْ لم تكن كلّها-! والدّليل على أنّ أصحاب هذه الفرية يوقنون -في قرارة أنفسهم- بأنّها باطلة، أنّهم يتركونها -عند الإفحام- ويلجأون إلى حيل أخرى مثل الدندنة حول «الشدّة» و«أسلوب الدّعوة أو التبليغ»؛ وهذا يؤكّد أنّ كلامهم عن التقليد مجرّد حَيدة، فيحيدون عن الحديث عنه -كذلك- إذا فطن لهم مَنْ ليس مغفّلاً، كما يحيدون عن كلّ ما يكشف أمرهم ويُظهر باطلهم؛ فلا يزالون ينتقلون من حيدة إلى حيدة ومن حيلة إلى حيلة. وكما جاء من كلام الّشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنّ الزائغ المتّبع لما تشابه من الدّليل لا يزال في ريب وشكّ، إذ المتشابه لا يُعطي بيانًا شافيًا» («الاعتصام» (٣/ ١٧٤)). ولا أدري هل يشعر الذين يقدحون فيمَنْ لهم شدّة في الحقّ من أهل العلم أنّ هذه شنشنة أهل الضلال، رُمي بها أهل السنّة عمومًا، والحنابلة خصوصًا منذ محنة الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ لتمسكّهم بعقيدة السلف من غير مداهنة ولا خَوَر؛ ولا زال في بعض البلدان يُقال – في لهجات النّاس المحدثة- عن الرّجل الجاد الصارم: إنّه «حنبلي»، كما سمعت بنفسي في بعض الإدارات قولهم: «لا تذهب عند فلان فإنّه «حنبلي»»، وراجع «مفاتيح الفقه الحنبلي» (ص ٤٣١-٤٣٣). وليس هذا موضع الكلام عن وجوب الطير بجناحي الرفق والشدّة، وأنّ الحكمة وضع الرّفق في محلّه ووضع الشدّة في محلّها، لكن نكتفي بذكر أنّه لا يحسن استعمال الحكمة أحدٌ مثل ما يحسنه راسخو أهل الحديث؛ ومن غلا في الرّفق على حساب الشدّة، أو في الشدّة على حساب الرّفق ضلّ السبيل.

[1] «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٦١٩).

والمراوغة: أنْ ينتقل المرء -كلّما أقيمت عليه الحجّة- من شبهة إلى شبهة، لا يقف عند الحق؛ ومن أحسن وصف المراوغة ما ذكره ابن القيّم ، قال: «ولّما علم القوم أنّ هذا جوابٌ قاطعٌ، انتقلوا إلى باب آخر من التّعنّت»[١].

ولو قيل لأيّ مبطل يرمي أهل الحقّ بالتقليد: ها نحن قد تركنا التقليد وأبصرنا الحقّ والحجج وعلمنا بطلان ما أنتم عليه ومشايخكم فتركنا دعوتكم وأنكرنا تقليدكم أنتم لما عليه مشايخكم من الباطل، لقالوا: بل مذهبنا هو الحقّ ومذهبكم هو الباطل، ولعادوا إلى تحقيق المناط ولبطلت حيلتهم من الدّندنة حول «التقليد»! ثمّ إنّ الرمي بالتقليد وغيره بغير حجّة يحسنه كلّ أحد ولا يحقّق حقّا ولا يبطل باطلاً؛ وليس ينكر السّلف التقليد إلاّ إذا كان تقليدًا للباطل؛ وما يظهر ذلك إلاّ ببيان الحجّة السّاطعة، ولا حجّة للخصوم البتّة!

وعند تأمّل هذه الحيل وكيف يتمكّن بها أهل الباطل من إغواء عوام النّاس، تُدْرَكُ فائدةُ النقولات عن الأئمّة في البحث عن الحقّ التي قدّمناها بين يديّ هذا البحث في ضرورة التمييز بين معدن الحقّ ومعدن الباطل[٢]. فمن لم يتفطّن لشبهة المنحرفين وحيلهم يتشربّ قلبه كلّ ما يهرفه هؤلاء المبطلون فلا يلبث قلبه أنْ يمتلىء بالشبهات فيمرض، ويضلّ صاحبه؛ بينما تمرّ تلك الشبهات على قلب من يثبته الله بفضله وكرمه على الحقّ، فلا يتمكّن منه الباطل، وكأنّ قلبه زجاج أملس لا يغلبه شيء![٣].

وبيان ذلك بتعبير آخر: أنّ من حيل أصحاب هذه الدعوة التي نحن بصدد مناقشتها -دعوة تقسيم النّاس إلى صعافقة وغير صعافقة- أنّهم يدّعون أنّهم أصحاب اجتهادٍ وتركٍ للتقليدِ، وكأنّ

---

[١] «إعلام الموّقعين» (١/ ٢٩٩).

[٢] انظر ص ١٣-١٨ من هذا الكتاب.

[٣] انظر نصيحة ابن تيمية لا بن القيّم رحمهما الله التي سبق ذكرها (ص ١٣).

هذا هو محلُّ النّزاع؛ وإنّما النّزاع الحقيقي هو حول صحّة الدّعوة أو بطلانها وإقامة البراهين عليها، ولا برهانَ عند الخصوم -كما بيّناه-! فالأمر في إثارتهم «مسألة التقليد»، كما قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مغالطة من المغالطات: «هذه حيدة عن المقصود، وروغانٌ عن محلّ النّزاع، وتعلّقٌ بما لا تعلّقَ به»[1].

وأمّا «اجتهادهم» المزعوم و«تركهم للتقليد» الذي يتحلّون به زورًا- فهو «اجتهاد روغان» مثلما حكاه شيخ الإسلام أبو إسماعيل الهروي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كلامه عن الأشاعرة، حيث قال عنهم: «وأبطلوا التقليدَ»[2]، فهو «اجتهاد روغانٍ كالخوارج»[3]. وقد قال عبد الله بن عبّاس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا لّما ردّ على الخوارج إنكارهم على علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ تحكيم الرّجال، فقالوا: «إنّه حكّم الرّجال في أمر الله»، فقال ابن عبّاس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «**فجعل الله حُكْمَ الرّجال سنّةً مأمونةً**»[4].

وقد جاء «عن ابن عبّاس أنّه ذُكر عنده الخوارج، وما يَلْقَون عند تلاوة القرآن، فقال: «**ليسوا بأشدَّ اجتهادًا من اليهود والنّصارى، ثمّ هم يضلّون**»[5].

---

[1] «مدارج السالكين» (٢/ ١٢٥٣).

[2] «ذمّ الكلام وأهله» (٥/ ١٤٠)؛ وحكاه عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى الكبرى» (٦/ ٦٤٩)؛ والمقصود بالـ«تقليد» هنا ما وافق الحقّ الذي عليه السلّف الذي هو بمعنى الاتّباع الواجب لهم؛ وأهل الباطل من أيام الخوارج الأولى يموّهون على النّاس بأنّ مجرّد اتّباع (الرّجال) كفرٌ وضلالٌ. واشتراك الأسماء بين «التقليدين» الواجب الممدوح -وهو اتّباع عقيدة السلف ومنهجهم الذي هو واحد لا اجتهاد فيه- والممنوع المذموم -وهو اتّباع خلاف نهجهم تقليدًا للزّائغين- يستغلّه أهل الباطل ليلبّسوا على العوام والجهلة.

[3] «ذمّ الكلام وأهله» (٥/ ١٤٢)، و«الفتاوى الكبرى» (٦/ ٦٥٠) لابن تيمية.

[4] «المستدرك على الصّحيحين» (٢/ ١٨٠- رقم ٢٧١٣).

[5] «السّنة» (٣/ ٧٧) للالكائي، (٤/ ١٢٣٣ – رقم ٢٣١٥)؛ و«المصنّف» لعبد الرّزاق ((١٠/ ١٢٠-رقم ١٨٥٨١) و(١٠/ ١٥٣-رقم ١٨٦٦٥))، لكن فيه بدل: «يضلّون»: «يقتلون»، في الموضع الأوّل؛ وقد أشار المحقّق الأعظمي أنّ كتابتها «يصلون» وأنّه لم يقبلها (!!) وأنّه جعل بدلها «يُقتلون»! وفي الموضع الثاني أثبت «يُصلّون»! ورحم الله الشيخ الألباني حيث حذّر من تحقيقات الأعظمي هذا في مواضع من كتبه وبيّن كثيراً من أخطائه؛ وفي «مصنّف ابن أبي شيبة» (٢١/ ٥٤٦- رقم ٤٠٧١١)، ضُبطت أيضًا: «يُصَلُّون». والأصحّ -والله أعلم-: «يَضِلّون» كما عند اللالكائي، فهو الأنسب في جواب من اغترّ باجتهاد الخوارج؛ وأمّا لو قال: «ثمّ هم يصلّون» لم يكن الجواب شافيًا؛ وكتابة كلمة: «يصلون» وكلمة «يضلّون» واحدة في المخطوط إذا كانت الكلمات فيه غير منقوطة كما هو معلوم، وقد جاء في لفظ «الشريعة» للآجري: «وهم على =

وقد يشتبه هذا الكلام على قليلي البصيرة، فلا يدركون الفرق بينه وبين من يدعو إلى الطّرق وإلى التّعصّب المذهبي؛ وقد أشرنا في عدّة مواضيع من هذا الكتاب إلى الفارق بين الحالتين.

والرّاسخون يقولون: إنّ المرء لا يُذمُّ إلاّ إذا تبيّن له الحقّ وتعمّد مخالفته تعصبًّا لشيخ أو طريقة أو مذهب أو هوى من الأهواء؛ والحقّ لا يتبيّن عادةً للنّاس إلاّ بسؤال أهل العلم والتلقّي منهم؛ وكثيرًا من الأحيان يتّبع العوام الحقّ بتقليد العلماء إذ لا يملكون بأنفسهم ملكة الاجتهاد! فمن قلّد الحقّ ولم يخالف الكتاب والسّنّة تقصُّدًّا[١] ولم يفارق أهل الحقّ، فلا يُذمُّ ؛ ففي مثل هذه الحال: لو نهى ناهٍ ما عوامَ النّاس عن التّقليد لشوّش عليهم، ولتسبّب في إبعادهم عن الحقّ وأهله! حيث يُقال لهم -وهم لا يملكون إلاّ التّقليد-: إنّ الّذي أنتم مضطّرون إليه ولا بدّ لكم أنْ تلجأوا إليه: لو فعلتموه أثمتم! وهذا تكليفٌ بالمُحال!

وقد شاهدنا من خطب في النّاس يوم الجمعة حول (التّحذير من تقليد العلماء) يريد أنْ ينتصر لأبي الحسن المأربي لّما حذّر منه العلماء، فأوقع النّاس في الحيرة؛ فإنّ مسجد هذا الخطيب لا يكاد يحضر فيه إلاّ العوام والأعاجم، وكثير منهم لا يعرفون المأربي هذا من هو؟! وإنْ كان الخطيب لم يذكره في خطبته. فما فائدة هذا الفعل إذاً؟! فكانت النّتيجة أنْ خرج النّاس في حيرة، لا يدري الواحد منهم أيسأل بعد ذلك عالمًا أم لا؟ ولو سأل عالمًا أيكون آثمًا واقعًا في التقليد المحرّم أم لا؟

وأمّا نهي العلماء الرّبانيين العدول عن التّقليد فله شأن آخر: فمثلاً، لّما حذّر الشيخ الألباني عوام المالكية من ترك سنّة القبض في الصّلاة، وبيّن أنّ الإمام مالكًا أورد حديث الأمر بالقبض في «الموّطإ»، وأنّه -لو فرضنا- أنّ الإمام لم يقبض، فالحجّة في الدّليل لا في فعل المخلوق؛ وقد أمر الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ نفسه باتّباع الدّليل وبترك رأيه إذا ثبت أنّه خالف الحقّ! فلم يشوّش الشّيخ

= ضلالة» (١/ ٣٤٤ -رقم ٤٦) فهذا مؤكّد لذاك، والحمد لله على توفيقه.

[١] وهذا التّمييز واجب، لأنّ المجتهد قد يخطىء الصّواب فيخالف الكتاب والسّنة، ويكون مع هذا مأجورًا على اجتهاده؛ فإذا قلّده العامي مع احترازه أنْ يسأل الأكفاء، كان مأجوراً تبعًا لمن قلّده؛ وإنّما البلاء في تعمّد مخالفة الكتاب والسّنة، وهذا لا يصدر من العدول -سواءً كانوا من المجتهدين أو من المقلّدين-.

الألباني بذلك على النّاس، بل كان سببًا رحمه الله في نشر سنة القبض وغيرها من السّنن في بلد المغرب بعد إماتتها مع حفظ منزلة الإمام مالك رحمه الله؛ **فبان الفرق بين النّهي عن التّقليد الّذي يقول به أهل الحقّ، والنّهي عن التّقليد الّذي يريده أهل الباطل. وتأمّل بتجرّد وإنصاف كلّ دعوة عالم راسخ إذا نهى عن التّقليد، يتبيّنْ لك أنّها على هذا المنوال، وتفارق دعوة الخوارج وأهل الزيغ الصّادّين عن الحقّ والمسقطين لأهل الفضل.**

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في شرحه على متن «زاد المستقنع»:

«وَعُلِمَ من قولنا «بأدلَّتها» أنّ المقَلِّدَ ليس فقيهًا، لأنّه لا يعرف الأحكامَ بأدلّتها: غايةُ ما هنالك أنْ يُكَرِّرَها كما في الكتاب فقط. وقد نقل ابن عبد البَرِّ الإجماعَ على ذلك.

وبهذا نعرف أهميَّة معرفة الدّليل، وأنّ طالب العلم يجب عليه أنْ يتلقّى المسائل بدلائلها، وهذا هو الّذي يُنْجيه عند الله ﷻ، لأنّ الله سيقول له يوم القيامة: ﴿مَاذَآ أَجَبۡتُمُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ٦٥﴾ [القصص: ٦٥]، ولَنْ يقولَ: ماذا أجبتم المؤلِّفَ الفلانيَّ! فإذًا لا بُدَّ أنْ نعرفَ ماذا قالت الرّسل لنعمل به.

ولكنَّ التَّقليدَ -عند الضّرورةِ- جائزٌ لقوله تعالى: ﴿فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ٤٣﴾ [النحل: ٤٣]؛ فإذا كنّا لا نستطيع أنْ نعرفَ الحقَّ بدليله، فلا بُدَ أنْ نَسْأَلَ؛ ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «إنّ التّقليدَ بمنزلة أكل الميتة»؛ فإذا استطاع أنْ يستخرج الدَّليلَ بنفسه، فلاَ يحِلُّ له التّقليد»[١]. انتهى كلام الشيخ ابن عثيمين رحمه الله.

وقال ابن عبد البرّ رحمه الله:

«وقال عبد الله بن المعتزّ: «لا فرق بين بهيمة تُقاد، وإنسان يقلّد»: وهذا كلّه لغير العامّة، فإنّ العامّة لا بدّ لها من تقليد علمائها عند النّازلة تنزل بها، لأنّها لا تتبيّن موقع الحجّة، ولا تصل -لعدم الفهم- إلى علم ذلك؛ لأنّ العلم درجات لا سبيل منها إلى أعلاها إلاّ بنيل أسفلها؛ وهذا هو الحائل بين العامّة وبين طلب الحجّة، والله أعلم.

---

[١] «الشرح الممتع على زاد المستقنع» (١/ ١٦-١٧).

ولم يختلف العلماء أنّ العامّة عليها تقليد علمائها، وأنّهم المرادون بقول الله ﷻ: ﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ۝٤٣ ﴾ [النحل: ٤٣]؛ وأجمعوا على أنّ الأعمى لا بدّ له من تقليد غيره ممّن يثق بميزه بالقبلة إذا أشكلت عليه؛ فكذلك من لا علم له، ولا بصر بمعنى ما يَدين به، لا بدّ له من تقليد عالمه؛ وكذلك لم يختلف العلماء أنّ العامّة لا يجوز لها الفتيا؛ وذلك -والله أعلم- لجهلها بالمعاني الّتي منها يجوز التّحليل والتّحريم والقول في العلم»[1] انتهى كلام ابن عبد البرّ رحمه الله.

وإنّما يُذمُّ من جعل التّقليد هو الأصلَ، لا من أباحه للمضطر؛ ولا يُذمُّ من لا يملك إلاّ التّقليد:

قال ابن القيّم رحمه الله رادًّا على من أوجب التّقليد إطلاقًا:

«إنّ من ذكرتم من الأئمّة لم يقلّدوا تقليدكم، ولا سوّغوه البَتَّة، بل غاية ما نُقِل عنهم من التّقليد في مسائل يسيرة لم يَظفروا فيها بنصّ عن الله ورسوله، ولم يجدوا فيها سوى قولِ من هو أعلم منهم فقلّدوه، وهذا فعلُ أهل العلم، وهو الواجب؛ فإنّ التّقليدَ إنّما يُباح للمضطر. وأمّا من عدل عن الكتاب والسّنة وأقوال الصّحابة وعن معرفة الحقّ بالدّليل مع تمكّنه منه إلى التّقليد، فهو كمن عدل إلى الميتة مع قدرته على المذكّى؛ فإنّ الأصلَ أنْ لا يُقْبَلَ قولُ الغير إلاّ بدليل إلاّ عند الضّرورة، فجعلتم أنتم حالَ الضّرورة رأسَ أموالكم»[2].

ومن الظلم والبهتان أنْ يُجعل السّلفيون -وهم أبعد النّاس عن التّقليد الأعمى- بمثابة الصّوفية ومتعصبّة المذاهب، كما يزعم جُلُّ الّذين يقذفون إخوانهم اليوم بأنّهم غوغاء صعافقة.

ومذ أنْ أوجعت في هذا الزّمان دعوةُ إحياء السّنة وإماتة البدع المقلّدةَ، حاولوا رمي السّلفيين بدائهم؛ فزعموا أنّ السّلفيين ينهون عن تقليد الأئمّة الأربعة ثمّ يدعون إلى تقليد ابن تيمية، أو محمّد بن عبد الوهّاب، أو ابن باز، أو الألباني، أو ابن عثيمين، أو الفوزان أو غيرهم من مشايخهم!

---

[1] «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٨٩ -رقم ١٨٨٧).

[2] «إعلام الموقعين» (٣/ ١٤٠).

وهذه الفرية تكاد تصدر من جميع الفرق الضالّة، حتّى من الّتي هي غارقة في تقليد الشّرك الأكبر والخرافات!

ويعلم كلُّ منصفٍ أنّ هذا كلّه كذب وافتراءٌ على علماء الأمّة؛ فإنّ رمي الشيخ ربيع وإخوانه العلماء وأتباعهم بأنّهم يدعون النّاس إلى التقليد كذبٌ وافتراءٌ لا ينطلي إلاّ على أحد رجلين: من يجهل حقيقة دعوة هؤلاء، أو من هو مغفّل ساذج لا يميّز بين ما يصحّ وما هو زيف.

وماذا يحكم الخصوم على كثير من العبارات الّتي جاءت عن السّابقين، ومنها قول البربهاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

«فمَنْ أقرّ بما في هذا الكتاب وآمن به، واتّخذه إمامًا، ولم يَشُكَّ في حرف منه، ولم يجحد حرفًا منه، فهو صاحب سنّة وجماعة، كامل قد كملت فيه الجماعة. ومن جحد حرفًا ممّا في هذا الكتاب، أو شكّ في حرف منه، أو شكّ فيه أو وقف، فهو صاحب هوى»[١].

فلعلّ الخصومَ يُلحِقون -بسبب أوهامهم وظنونهم- كتابَ البربهاري «السّنة»، الّذي نصر فيه التّوحيد والسّنة وقمع الشّرك والبدعة بـ«الياسا» أو «الياسق» الذي اتّخذه جنكيز خان بديلاً عن القرآن؟ أو يشبّهون البربهاري وأمثاله بأقطاب الطّرقية؟

وقد وصل الأمر بالخصوم أنّهم شبّهوا الشيخ ربيعًا بأحبار اليهود والنّصارى، مثلما قال الخوارج قبلهم عن العلماء السّلفيين كالشيخ ابن باز والشيخ ابن عثيمين والشيخ الألباني والشيخ الفوزان وغيرهم، فجعلوهم بمثابة أحبار اليهود ومثل الآلهة الّتي تُعبد من دون الله؛ وأمرهم في ذلك مشهورٌ، وكتبهم شاهدةٌ عليه.

وهذا دأبُ غلاة التّكفير الّذين يستدلّون بزعمهم بقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة: ٤٤]، للخروج على المسلمين وتكفيرهم؛ وقد ردّ عليهم العلماء قديمًا وحديثًا، وبيّنوا أنّ المستحلّ للحكم بغير ما أنزل الله هو الّذي يكفر الكفر الأكبر، وأنّ

---

[١] «طبقات الحنابلة» (٢/ ٤١).

من حكم بغير ما أنزل الله من غير استحلال فكفره كفر أصغر، كما قال عبد الله بن عبّاس في تفسير الآية: «من جحد ما أنزل الله، فقد كفر؛ ومن أقرّ به ولم يحكم فهو ظالمٌ فاسق»[1].

وبهذا استحلّوا قتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

وقد قال شبيب بن بَجَرة الأشجعي لابن ملجم لمّا جاءه يلتمس منه إعانته على قتل علي رضي الله عنه:

«**ويلك! إنّ عليًّا ذو سابقة في الإسلام مع النّبي ﷺ! والله ما تنشرح نفسي لقتله!**».

فقال له ابن ملجم:

««**ويحك! إنّه حكّم الرّجال في دين الله** عز وجل، وقَتَلَ إخوانَنا الصّالحين، فنقتله ببغض مَن قتل: **فلا تَشُكَنَّ في دينك!**» فأجابه»[2].

ولو فرضنا أنّ امْرَءًا ما عصى، فأطاع أحدًا من الخلق في معصية الله من غير استحلال، فتلك معصية مجرّدة لا توقعه في الكفر؛ ولكنّ أهل البدع لا يفرّقون بين كفر وكفر، ولا بين عبادة وعبادة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «كما أنّ من أطاع الشّيطان فقد عبده، ولكن **عبادة دون عبادة**»[3].

وماذا يحكم هؤلاء على آدم عليه السلام[4] وهم يقرأون قول الله عز وجل:

﴿ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴿١٢١﴾ ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ ﴿١٢٢﴾ ﴾ [طه: ١٢١ – ١٢٢].

---

[1] «تفسير ابن كثير» (٣/ ١١٩).

[2] «الاستيعاب» (٣/ ١١٢٤-١١٢٥) لابن عبد البرّ.

[3] «مجموع الفتاوى» (١١/ ٦٧٢).

[4] بل قد تجرّأ أهل البدع على نسبة الكفر إليه عليه السلام، كما فعل ابن الصّفار الرّافضي، انظر: «مختصر التّحفة الاثنى عشرية» (ص ١١٨-١٢٢).

ولا يأمر السّلفيون أحدًا لا بتقليدهم ولا بتقليد غيرهم في مخالفة الحقّ؛ وإنّما هذا من افتراء أهل الباطل عليهم ومن تخيّلاتهم؛ وغرضهم صدّ النّاس عن الرّاسخين بمثل هذه الشّبهات؛ ولا شكّ أنّ المراد به في نهاية الأمر الصدّ عن الحقّ الّذي يدعون إليه.

ولا ريب أنّه قد يشتبه التقليد الجائز للضرورة والتقليد المحرّم على أهل الباطل، أو من كان من أهل الحقّ، لكنّه غير راسخ أو لم يرجع إلى الرّاسخين، كما قال ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ:

«فالشّيء الواحد تكون صورته واحدةً، وهو منقسم إلى محمود ومذموم»[١]. وقال: «فيتباين الفعلان في الباطن، ويشتبهان في الظّاهر»[٢].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ عن النّفس الأمّارة بالسوء:

«ومن أعجب أمرها أنْ تَسْحَرَ العقْلَ والقلبَ، فتأتي إلى أشرف الأشياء وأفضلها وأجلِّها، فتُخْرِجُه في صورةٍ مذمومةٍ -**وأكثرُ الخلقِ صِبْيانُ العُقول، أطفال الأحلام، لم يصلوا إلى حدِّ الفِطامِ** الأَوَّلِ عن العوائدِ والمألوفاتِ، فضلاً عن البُلوغ الّذي يُمَيِّزُ به العاقلُ البالِغُ بين خَيْرِ الخَيْرَيْنِ فيُؤْثِرُهُ، وشَرِّ الشَّرَّيْنِ فيجْتَنِبُهُ- فتُريه صورةَ تجْريدِ التَّوْحِيدِ، الّتي هي أبْهى من صورة الشَّمْسِ والقَمَرِ، في صورة التنقُّصِ المَذْمُومِ، وهَضْمِ العُظماءِ منازِلَهم، وحَطِّهم منها إلى مرتبةِ العُبوديةِ المَحْضَةِ والمَسْكَنَةِ والذُلِّ والفَقرِ المَحْضِ الّذي لا ملكةَ لهم معه ولا إرادةَ ولا شَفاعَةَ إلاّ من بعد إذن الله. فتُريهم النّفسُ السَحَّارَةُ هذا القَدْرَ غايةَ تنقُّصِّهم وهضمهم ونزولِ أقدارهم، وعدم تميُّزهم عن المساكين الفقراء. فتَنْفِرُ نفوسُهم من تجريد التّوحيد أشدَّ النِّفارِ، ويقولون: ﴿أَجَعَلَ ٱلۡـَٔالِهَةَ إِلَٰهٗا وَٰحِدًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عُجَابٞ ۝٥﴾ [ص: ٥].

وتُريهم تجريدَ المتابعة للرّسُول وما جاء به وتقديمَه على أراء الرّجال في صورة تنقُّصِّ العلماء والرّغبة عن أقوالهم وما فهموه عن الله ورسوله، وأنّ هذا إساءَةُ أدبٍ عليهم وتقدُّمٌ بين أيديهم،

---

[١] «الرّوح» (٢/ ٦٥٠).

[٢] «الرّوح» (٢/ ٦٥٠).

وهو مُفْضٍ إلى إساءة الظنّ بهم، وأنّهم قد فاتهم الصّواب، وكيف لنا قُوَّةٌ أَنْ نردَّ عليهم ونفوز ونحظى بالصّواب دونهم؟ فتنفِرُ من ذلك أشدَّ النِّفَارِ، وتجعلُ كلامَهم هو المُحْكَمَ[١] الواجبَ الاتِّباعَ، وكلامَ الرّسولِ هو المتشابهَ الّذي يُعْرَضُ على أقوالهم: فما وافقها قبلناه، وما خالفها رددناه أو أوّلناه أو فوّضناه. وتُقاسِمُ النّفْسُ السحَّارةُ بالله ﴿ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا ۝٦٢ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعْلَمُ ٱللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ ۝٦٣ ﴾ [النساء: ٦٢ – ٦٣]»[٢].

ثمّ قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«والفرق بين تجريد متابعة المعصوم وإهدار أقوال العلماء وإلغائها: أنّ تجريد المتابعة أنْ لا تُقَدِّمَ على ما جاء به قولَ أحدٍ ولا رأيه كائنًا مَنْ كان، بل تنظر في صحّة الحديث أوّلاً: فإذا صحَّ لك نظرتَ في معناه ثانيًّا؛ فإذا تبيّنَ لك، لم تعدِلْ عنه؛ ولو خالفك مَنْ بين المشرق والمغرب.

ومعاذَ الله أنْ تتّفِقَ الأمَّةُ على مخالفة ما جاء به نبيُّها، بل لا بُدَّ أنْ يكونَ في الأُمَّةِ مَنْ قال به، ولو لم تعلمه، فلا تجعلْ جهلَكَ بالقائل به حُجَّةً على الله ورسوله. بل اذهبْ إلى النّصِ ولا تضعفْ! واعْلَمْ أنّه قد قال به قائلٌ قطْعًا، ولكنْ لم يصِلْ إليك. هذا مع حفظ مراتب العلماء، وموالاتهم، واعتقاد حُرمتهم وأمانتهم واجتهادهم في حفظ الدّين وضبطه: فهم دائرون بين الأجر والأجرين والمغفرة. ولكن لا يُوجبُ هذا إهدارَ النّصوص وتقديمَ قول الواحد منهم عليها لشبهة أنّه أعلمُ بها منكَ. فإنْ كان كذلك، فمَن ذهب إلى النّصّ أعلمُ به منك أيضًا، فهَلاَّ وافَقْتَه إنْ كُنْتَ صادِقًا؟!

فمن عرض أقوال العلماء على النّصوص، ووزنها بها، وخالف منها ما خالف النّصّ، لم يُهْدِرْ أقوالَهم، ولم يهضم جانبهم، بل اقتدى بهم، فإنّهم كُلَّهم أمروا بذلك؛ فمُتَّبِعُهم حقًّا مَنِ امتثل ما

---

[١] «في المطبوع: «المُحَكَّمَ» بتحريك الموحّدة -أي الحاء- وتشديد الكاف، وهو خطأ واضح، فإنّ مراد ابن القيّم أنّهم يجعلون المتشابه مُحْكَمًا -بتسكين الحاء وتخفيف الكاف-؛ والمُحْكَمُ هو ما يقابل المتشابه، ولا يتطرّق الاحتمالُ إليه.

[٢] «الرّوح» (ص ٦٤٧-٦٤٨).

أوْصوا به، لا مَنْ خالفهم؛ فخلافُهم في القول الّذي جاء النّصُّ بخلافه أسهلُ مِنْ مخالفتهم في القاعدة الكليّة الّتي أمَروا ودَعَوْا إليها من تقديم النّصِّ على أقوالهم.

ومن هنا يتبيّنُ الفرقُ بين تقليد العالم في كلّ ما قال، وبين الاستعانة بفهمه، والاستضاءة بنور علمه: فالأوّل يأخذ قولَه من غير نظر فيه، ولا طلبٍ لدليله من الكتاب والسنّة، بل يجعل ذلك كالحبل الّذي يُلقيه في عُنُقِه يُقَلِّدُهُ به، ولذلك سُمِّيَ تقليدًا، بخلاف مَنِ استعان بفهمه واستضاء بنور علمه في الوصول إلى الرّسول صلواتُ الله وسلامهُ عليه، فإنّه يجعلهم بمنزلة الدّليل إلى الدّليل الأوّل، فإذا وصل إليه استغنى بدلالته عن الاستدلال بغيره؛ فمَنِ استدلَّ بالنّجمِ على القبلةِ، فإنّه إذا شاهدها لمْ يَبْقَ لاستدلاله بالنّجم معنى!

قال الشافعيُّ: أجمع النّاسُ على أنَّ مَنِ استبانت له سنّةُ رسول الله ﷺ لم يكنْ له أنْ يَدَعَها لقول أحد»[١].

وينكر الخصوم على الناس أخذَ مسائل صحيحة وأجوبة عن الرّاسخين بالتقليد، ولكن إذا احتاج أحدهم إلى تعيين «الصّعافقة»، اضطرته الحاجة إلى تقليد رؤوسهم -مع زعمهم أنّهم تحرّروا من التقليد-؛ فيقلّدون تلك القوائم الّتي جُمِع فيها أسماء «صعافقة» كلّ بلدة، وجُمِعَ في قوائم أُخر أسماء من هم ليسوا «صعافقة»! ومَنْ يدري من وضع تلك القوائم في كلّ بلدة ومن يغيّرها؟!!

وقد سبق ذكر قول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ:

«وهذا القدر قد تبيّنته من الطّوائف المخالفين للكتاب والسّنّة – ولو في أدنى شيء ممّن رأيت كتبهم، وممّن خاطبتهم، وممّن بلغني أخبارهم- **إذا أُقيمت على أحدهم الحجّة العقلية الّتي يجب على طريقته قبولها، ولم يجد ما يدفعها به، فرَّ إلى التّقليد، ولجأ إلى قول شيوخه؛ وقد كان في أوّل الأمر يدعو إلى النّظر والمناظرة والاعتصام بالعقليات، والإعراض عن الشّرعيات**»[٢].

---

[١] «الرّوح» (ص ٧٣٤-٧٣٥).

[٢] «درء تعارض العقل والنّقل» (٥/ ٣١٧).

هذا، وقد بان لصغار طلبة العلم المنصفين -فضلاً عن كبارهم وعلمائهم- أنّ الّذين يرمون السّلفيين بأنّهم غوغاء أو «صعافقة»، هم أغرقُ النّاس في التبعيّة العمياء وتقليد مشايخهم من غير تفكير؛ مع أنّهم أشدّ النّاس رميًا للسّلفيين بعدم إعمال العقول، والتّقليد الأعمى؛ وقد ذكر الشيخ ربيع -كما سبق[١]- أنّه تتّبع ضلالات النّاس فوجد هذا القذف مشتركًا بينهم، يستعملونه سلاحًا لتنفير النّاس عن السلّف والعلماء، مثل ما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية.

١- وتمثيلاً على ذلك، نذكر بعض أقوال الرّافضي **حسن بن فرحان المالكي** الّذي يريد أنْ يحيي الشّركَ والرّفض في أرض الحرمين بلاد التّوحيد، ويفسد فيها بعد إصلاحها حيث يقول في مقال عنوانه: «الحالة ((الغوغائية))، أسبابها وكيف تتمّ معالجتها؟»:

«والغوغاء اليوم كثير جداً؛ فهم «التحوت» الذين جاؤوا في الحديث؛ وأنهم يظهرون في آخر الزمان، فاليوم يستطيع أن يحصل أي منهم على وسيلة ويشارك في البغضاء والتحريض والتلذذ ببشائع القتل وموارد الفتن والقطيعة.. وهم من أكبر المحرضين للخاصة على الفتن، وبعض الخاصة قد يكون من الغوغاء؛ استلم منصباً ما، سياسياً أو دينياً أو اجتماعياً ..الخ؛ فوجد فيه نفسه المخبوءة؛ وبث منه شره؛ ووجد الغوغاء في الانتظار؛ فاطمأن وانخذع، بينما الغوغاء هم حالة جاهزة لأي شر.

لذلك؛ فأهمية عمل بحوث في (الغوغاء)؛ لفهمهم وتوجيههم وأنقاذهم[٢] من أنفسهم وطريقة تفكيرهم؛ هو اليوم من أوجب الواجبات؛ فقد كثروا وهاجوا وماجوا ... نعوذ بالله من قتلة الأنبياء وأهل الفتن والشراهة في أكل الخصوم».

فما أشبهَ دعوة ابن فرحان الرّافضي بدعوة المحذّرين من «الصّعافقة» اليوم؛ وقد نُشر مقاله

---

[١] ص ١١٨.

[٢] كذا في الأصل.

هذا بتاريخ ٢٧ ذي القعدة سنة ١٤٣٧ (٣١/٨/٢٠١٦ م)، أي: قرابة سنتين أو ثلاث سنوات قبل حدوث فتنة رمي النّاس بالـ«صعافقة» واشتعالها[١]!

ولست أقصد أنّ هذا الأمر وقع تواطؤا بين الرّافضي حسن بن فرحان ومن تزعّم هذه الفتنة الأخيرة؛ ولكنّ غرضي أنْ يُدْرِك من دخل في هذه الفتنة المفاسد الّتي جرّتها لأهل الإسلام، والخدمة الّتي قدّمتها لأعدى أعداء الإسلام! ويعلم بهذا الأمر منزلة العلماء الّذين نهوا عنها ويعتبر قدرهم من العلم والفهم وإدراك المصالح والمفاسد.

وقد وجدته -أي: حسن بن فرحان المالكي -من خلال متابعة دندنته حول السّفه والسّفهاء- يصرّح -ولا يعرّض- برمي جميع الصّحابة -إلاّ نفرًا قليلاً- بالسّفه والنّفاق! يقول -كفّ الله شرّه وشرّ أمثاله-: «عانى النّبيّ ﷺ من السّفهاء.. كما يعاني العقلاء من سفهاء الوقت..سفهاء عصره هم كجماعة وصال..حذو النعل بالنعل! حالة الغلو السلفي قديمة..»[٢]، وقال: «طريقة الشّيطان في إدخال الخسّة واللّؤم والحقد في قلب **أبي سفيان وهند بنت عتبة**»[٣].

فيجاب بأنْ يُقال له: إنْ عانى النّبيّ ﷺ من أحدٍ، فمن المنافقين أسلاف ابن فرحان! ولمن أراد أنْ يعرف حقيقة حسن بن فرحان المالكي هذا، فهو رافع راية تكفير الصّحابة وشتمهم في بلاد التّوحيد والسّنة، فليرجع المرء إلى ردود العلماء عليه؛ ومنها على سبيل المثال: «دحر افتراءات أهل

---

[١] https://almaliky.org/print.php?id=١٤٧٥

[٢] https://almaliky.org/print.php?id=٦٥٢

[٣] https://almaliky.org/print.php?id=٧٤٥ وهو يقصد -قاتله الله- ما صدر من أبي سفيان وهند رضي الله عنهما قبل إسلامهما، فيحمّلهما هذا الأفّاك الظّالم وزر ذلك ليُبطل إسلامَهما! وهو تكذيب صريحٌ لله سبحانه وتعالى في قوله: ﴿ قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ وَإِن يَعُودُواْ فَقَدۡ مَضَتۡ سُنَّتُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴿٣٨﴾ ﴾ [الأنفال: ٣٨]، وتكذيبٌ للنّبيّ ﷺ في قوله: «الإسلام يَجُبُّ ما قبله» (صحيح، انظر تخريج الشيخ الألباني له في «إرواء الغليل» (٥/ ١٢١-١٢٤))؛ ناهيك عن منزلتهم في الإسلام رضي الله عنهم. ويفضح ابنَ فرحان تسامحُه مع من مات على الكفر مثل غاندي ومانديلا، وحُكمه عليهم بدخول الجنّة، بينما يشدّد على الصّحابة رضي الله عنهم ويحمّلهم وزر ما مضى من أعمالهم قبل إسلامهم!

الزيغ والارتياب عن دعوة محمّد بن عبد الوهّاب»[1] للشيخ ربيع بن هادي بتقديم الشيخ صالح الفوزان حفظه الله، و«الانتصار للصحابة الأخيار في رد أباطيل حسن المالكي»، و«الانتصار لأهل السنة والحديث في ردّ أباطيل حسن المالكي»، كلاهما للشيخ عبد المحسن بن بدر العبّاد حفظه الله.

فابن فرحان هذا يقلب الأمور، فيكفّر الصّحابة ويرميهم بالنّفاق ويَعِدهم بالنّار، بل يحكم على جمهورهم بالخلود فيها بسبب أعمالهم في الجاهلية! بينما يصرّح بأنّ البوذيين والمشركين والمجوس -بل كلّ أصناف الكفّار- مصيرهم إلى الجنّة، بل عددهم في الجنّة أكثر من عدد المسلمين!! فـ«جنّة» ابن فرحان المالكي يدخلها الكافر ولو لم يتب من كفره، ولا يدخلها المسلم المحسن الفاضل -ولو تاب من كلّ ذنب-!! فلم يقل بهذا الكفر الصّريح حتّى ابن عربي الطّائي الزّنديق الّذي كفّره العلماء لتسويته بين المسلمين والكفّار، فـ«جنّة» ابن عربي أرحم وأطيب على المسلمين من «جنّة» ابن فرحان، كما أنّ «نار» ابن عربي أرحم على المسلمين من «نار» ابن فرحان! وسواء هذا أو ذاك، فكلّ ما عندهم أوهام! وأمّا ما عند الله من وعد ووعيد، فإمّا مغفرة ورحمة وإمّا تحقيق عدله ﷻ!

يقول ابن فرحان:

«**مثل غاندي ومثل مانديلا أنا أتوقع أنهم في الجنّة، يعني بالتأكيد، يعني أنا أتوقع، لكن ما أجزم، لكن أتوّقع**[2] أنّهم في الجنّة للأعمال الّتي عملوها». والجنّة عنده فيها ملاحدة ومن كلّ ملل الكفر، بل الكفّار فيها أكثر من المسلمين! حيث يعتقد أنّ المسلمين فيهم شركٌ أكثر من الكفّار لأنّهم

---

[1] حمّله من هنا: http://www.rabee.net/ar/bookdownload.php?id=٦٣

[2] وهذا التردّد منه كثير؛ وإنْ دلّ على شيء، فإنّما يدلّ على استعماله التقيّة.

أطاعوا كبراءهم وساداتهم[١]. ويقول إنّ الكفّار أكثر تقوى من المسلمين[٢]! وهذا كلّه يدلّ على غلّه على المسلمين ووده للكفّار.

وأمّا الصّحابة الكرام، فينزّل عليهم آيات المنافقين ، ولم يستثن منهم إلاّ بعض من استثناهم غلاة الرّافضة على اختلاف بينهم واضطراب. فيرمي أبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم بتخريب الإسلام وتغييره وبمحادّة الله ورسوله، وبالانحراف[٣]. ويرمي عمر وعثمان رضي الله عنهما بأنهما كانا سببي تسرّب عقيدة اليهود إلى الإسلام؛ ويرمي أبا هريرة رضي الله عنه بذلك أيضًا، وتميمًا الدّاري رضي الله عنه وغيرهما من الصّحابة رضي الله عنهم[٤]. **والحق هو أن عقائد اليهود لم تتسربّ إلاّ إلى أسلافه من الرّافضة**

---

[١] https://www.youtube.com/watch?v=CcuUH-Q٩VIA

[٢] https://www.youtube.com/watch?v=ePvfO٥٦٩WLY وهذا تكذيبٌ صريحٌ للقرآن، فقد قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ۝٨٥﴾ [آل عمران: ٨٥]؛ وجاء «عن عائشة قالت: قلتُ: يا رسول الله: ابنُ جُدْعان كان في الجاهلية يصل الرَّحِم، ويُطْعِم المسكين، فهل ذاك نافعه؟ قال: «لا ينفعه، إنّه لم يقل يومًا: رَبِّ اغفر لي خطيئتي يومَ الدّين» (رواه مسلم ١/ ١١٧ – رقم ٢١٤)؛ بوّب له النّووي في «المنهاج» بقوله: «باب الدّليل على أنّ من مات على الكفر لا ينفعه عملٌ»، ثمّ قال: «قال القاضي عياض رحمه الله تعالى: وقد انعقد الإجماع على أنّ الكفّار لا تنفعهم أعمالهم ولا يثابون عليها بنعيم ولا تخفيف عذاب، لكنّ بعضهم أشدُّ عذابًا من بعض بحسب جرائمهم» («شرح النّووي» (٣/ ٨٧)). هذا هو معتقد الإسلام الّذي من اعتقد غيره أُخلد في النّار، وهو أنّ مصير الكفّار في النّار، ولو عملوا في هذا الدّنيا الخير وأحسنوا إلى النّاس، فإنّ ذلك لا ينفعهم إذا ماتوا على الكفر. فكيف يقول هذا الجاهل إنّ غاندي في الجنّة؛ فلو أنّ غاندي أحسن في حياته ومات على الكفر لم ينفعه عمله، كيف وقد سخّر حياته لإيذاء المسلمين وسلب بلاد الهند من سيطرتهم؟! كما نبّه عليه بعضهم قائلاً: «فيجب علينا أنْ نعرف الحقائق، ولا تخدعنا الأوهام الكاذبة والصّور البرّاقة الّتي يراد بها تغطية حقيقة وجريمة كبرى هي أنّ غاندي في الحقيقة سرق الحركة الوطنية من الزعماء المسلمين وتآمر عليهم مع الحركة البريطانية وأدخل أمثال محمّد عليّ وشوكت علي وأبو (كذا ولعلّه علم جامد) الكلام آزاد وهم من أقطاب المسلمين، أدخلهم السجون، وسحب الحركة الوطنية بالتآمر من أيديهم، وحال دون قيام حكومة هندية حرّة يكون المسلمون فيها سادة» «أعلام وأقزام في ميزان الإسلام» (٢/ ٣٥٣-٣٥٤) [وهذا الكتاب عليه مؤاخذات مثل تقليل ضرر بعض أهل البدع الّذين ذكرهم المؤلّف وزكّاهم؛ وإنّما نقلت منه هذه الشهادة على الكافر غاندي وما كاده للمسلمين للردّ على ابن فرحان].

[٣] https://www.youtube.com/watch?v=Y٦nhVxId٨AA

[٤] https://www.youtube.com/watch?v=iU_Gem١Jk٦g

الّذين تلقّفوا أكاذيب المنافق اليهودي عبد الله بن سبأ! فبرّأ ابنُ فرحان المنافقين من السوء ورمى الصحابة به، كما فعل بالشّرك والكفر إذ برّأ الكفّار منه ورمى به المسلمين! فعامله الله بما يعامل أمثاله. ويسمّي معاوية رضي الله عنه فرعون الأمّة! فقد عنوّن لبحث سوّده بقوله: «حديث معاوية فرعون هذه الأمّة»!

فنسأل الله أن يحشر ابنَ فرحان -إنْ لم يتب- مع حِبّيه البوذيين وغاندي قاتلي المسلمين ومع سائر الكفّار الّذين أظهر لهم الودّ والمحبّة. ورحم الله الصحابة ومعاوية وحشرنا وإيّاهم مع حِبّنا محمّد ﷺ الّذي قام وصلّى فقال: «سمع الله لمن حمده»، فقال معاوية من خلفه: «ربّنا لك الحمد»[1].

والحقّ هو أنّ «التُّحوت» و«السَّفِلة» هم أهل البدع -لا أهل السّنّة- وعلى رأسهم الرّافضة الّذين يسبّون الصّحابة -شرّفهم الله-: كما قال الإمام مالك رحمه الله:

«السَّفِلَةُ: هو الّذي يسبّ أصحاب النّبي ﷺ»[2].

فيقال للمالكي: أنت وأحبابك الرّافضة هم التّحوت والغوغاء! لا الصّحابة والسّلفيون المتّبعون لهم؛ وصدق العلاّمة عبد العزيز بن باز رحمه الله حيث قال:

«هكذا أهل البدع يُسمّون مَن خالفهم بالألقاب الشّنيعة للتّنفير؛ ولهذا يُسَمُّون أهلَ

---

[1] «سُئِل ابن المبارك عن معاوية، فقيل له: ما تقول فيه؟ قال: ما أقول في رجل قال رسول الله ﷺ: «سمع الله لمن حمده»، فقال معاوية مِن خلفه: «ربّنا ولك الحمد»! فقيل له: «ما تقول في معاوية، هو عندك أفضل أم عمر بن عبد العزيز؟ فقال: لترابٌ في منخري معاوية مع رسول الله ﷺ خيرٌ -أو أفضل- من عمر بن عبد العزيز!» («تاريخ دمشق» (٥٩/ ٢٠٧-٢٠٨)). وجاء عند ابن خلكان: «والله إنّ الغبار الّذي دخل في أنف معاوية مع رسول الله ﷺ أفضل من عُمَرَ بألف مرّة!» («وفيات الأعيان» (٣/ ٣٣))؛ وهذا لم يصدر من ابن المبارك تنقيصًا لقدر عمر بن عبد العزيز رحمه الله، لكن للتّنبيه على سبق الصّحابة رضي الله عنهم في الفضل لمن جاء بعدهم وإنْ بلغوا من الفضل ما بلغوا.

[2] «تفسير السّمعاني» (٢/ ٤٢٣-٤٢٤)، و«تفسير القرطبي» (١١/ ١٠٠).

الكتاب والسنّة بالألقاب الّتي هم بها أليقُ!»[١].

ولينطلي هذا الضّلال كلّه على النّاس، لا بدّ لأهل الباطل من منعهم من الرّجوع إلى العلماء، فلهذا يحتاج ابن فرحان وأمثاله أنْ ينهوا النّاس عن الرّجوع إلى العلماء ويلبّسوا على الجهلة بأنّ ذلك من «التقليد» المعاب! مثلما يفعل أرباب دعوة وصف النّاس بالـ«صّعافقة» تمامًا!

قال عثمان بن سعيد الدّارمي رَحِمَهُ اللَّهُ رادًّا على بعض سلف ابن فرحان الظّالم:

«فأَقْصِرْ -أيّها الرّجل- عن طعنك على أصحاب رسول الله ﷺ في الرّوايات: فإنّهم لو كانوا عند الأمّة في موضع الجرح -كما ادّعيتَ عليهم وليسوا كذلك- ما كانت لك حجّة على ألفٍ سواهم من المهاجرين والأنصار ممّن لا تجد سبيلاً إلى الطّعن عليهم؛ وقد رووا من ذلك ما يُغيظك، وقد اجتمعت الكلمة من جميع الفقهاء أنّ شهادات العدول إذا شهد معهم من ليس بعدل لا تسقط؛ ولا يُجعل مَثَلُ السَّوْءِ بأصحاب رسول الله ﷺ، **وكلّهم -بحمد الله- عدولٌ، يُؤْتَمَنون على عهد رسول الله ﷺ؛ والمجروح مَنْ جَرَّحهم**؛ ولا يُزّيَّفُ مائة ألف حديث مشهورة محفوظة مأثورة عن الثّقات، إذ وُجِد فيها مائةُ حديث منكرة؛ ولا يُجَرَّحُ ألفُ رجلٍ من أهل الإتقان والحفظ في الرّواية، إذْ وُجد فيهم عشرون رجلاً يُنْسبون إلى الغفلة والنّسيان وقلّة الإتقان؛ فارْبَحِ العَنَاءَ فيما ليس لك فيه شفاءٌ؛ وكما لا يُبَهْرَجُ مائةُ دينار إذْ وُجد ديناران زائفان؛ **ولا يُحْكَمُ على جماعةٍ من المسلمين بالجرح إذا وُجِدَ فيهم مجروحان،** ولكنْ نُزَيِّفُ الزَّائِفَةَ منها ونُرَوِّجُ المنتقدة.

فما تصنع بهذه العماياتِ والأغْلوطاتِ الّتي لا تُجْدِي عليك شيْئًا؛ فإنّه لا يُتركُ طَلَبُ العلمِ والآثارِ بخرافاتِكَ هذه؛ ولو كان المذهب فيه ما تأوَّلْتَ لَحَرُمَ طلبُ العلم على أهله»[٢].

---

[١] «تعليقات سماحة الشّيخ العلاّمة عبد العزيز بن عبد الله بن باز على الرّسالة الحموية الكبرى» (ص ٢١٥).

[٢] «نقض عثمان بن سعيد الدّارمي على المرّيسي» (ص ٢٨٢). وقال ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ عن كتابَي الدّارمي «النقض»، و«الرّدّ على الجهمية»: «وكتاباه من أجلّ الكتب المصنّفة في السّنّة وأنفعها؛ وينبغي لكلّ طالب سنّة مراده الوقوف على ما كان عليه الصّحابة والتّابعون والأئمّة أن يقرأ كتابيه. وكان شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ يوصي بهذين الكتابين أشدّ الوصيّة، =

ومن أعظم طوّام ابن فرحان أنّه يسخر من ذكر الله والاستغفار، حيث قال: «إيّاكم أنْ تنخدعوا بالثّقافة المحلية بأنّ مجموعات من التّسبيح تغفر خطاياكم ولو كانت مثل زبد البحر. وأنّ من قال لا إله إلا الله دخل الجنة..اصحوا»[1].

وفي هذا يلتقي أيضًا وشيخ الزّندقة ابن عربي الطّائي حيث يقول:

بِــــذِكْرِ الله تَـــــزْدَادُ الــــذُّنُوبُ وَتَــــنْطَمِسُ الْبَصَــــائِرُ وَالْقُلُــــوبُ

وَتَــرْكُ الــذِّكْرِ أَفْضَــلُ مِنْــهُ حَــالاً فَــإِنَّ الشَّــمْسَ لَــيْسَ لَهَــا غُــرُوْبُ[2]

ويقول:

فَــدَعِ الــذِّكْرَ وَالتَّسْــبِيْحَ إِنْ كُنْــتَ فَلَــيْسَ يُــدِيْمُ الــذِّكْرَ إلاَّ المُنَــافِقْ

فـإِذَا كَـانَ مَـنْ تَهْـوَاهُ فِي الْقَلْـبِ حَـاضِرًا وَأَنْـتَ تُـدِيْمُ الـذِّكْرَ كُنْـتَ مُنَـافِقْ[3]

فصيَّرَ ابنُ عربي المؤمنَ الذّاكرَ لله منافقًا، والتّاركَ لذكر الله عاشقًا مؤمنًا غير منافقٍ!

وقد كذّب الله ﷻ ابنَ فرحان وابنَ عربي وكلَّ المنافقين الصادّين عن ذكر الله، الرّامين غيرهم

= ويعظمّهما جدًّا؛ وفيهما من تقرير التّوحيد والأسماء والصّفات بالعقل والنّقل ما ليس في غيرهما» («اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص ٣٤٧-٣٤٨)).

[1] https://twitter.com/hsnfrhanalmalki/status/٤٦٨٦٣١٠٤٨٨٨٤٩٨٩٩٥٣

[2] «ديوان ابن عربي» (ص ٩)، و«الحدائق الوردية في حقائق أجلاء النّقشبندية» (١/١٠٧) للخاني؛ وعزاه أيضًا الشّمس الأفغاني رَحِمَهُ اللهُ في «جهود علماء الحنفية» (٢/١٠٦١) إلى «الأنوار القدسية في تراجم السّادة النّقشبندية» (ص ١٦١-١٦٢) للسّنهوتي، ولم أقف على هذا الكتاب الأخير. وإنّما ذكرتُ من عزاه من الصّوفية لابن عربي، مع أنّه كان يكفي ذكر وجوده في «ديوانه»، لبيان قبول الصّوفية لهذه الأبيات الّتي حوت الكفر الأعظم الصّراح.

[3] «وسائل السّائل» (ص ١٠١) لابن عربي.

بالسّوء بقوله :

﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَطۡمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكۡرِ ٱللَّهِۗ أَلَا بِذِكۡرِ ٱللَّهِ تَطۡمَئِنُّ ٱلۡقُلُوبُ ٢٨ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ لَهُمۡ وَحُسۡنُ مَـَٔابٖ ٢٩ كَذَٰلِكَ أَرۡسَلۡنَٰكَ فِيٓ أُمَّةٖ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهَآ أُمَمٞ لِّتَتۡلُوَاْ عَلَيۡهِمُ ٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَهُمۡ يَكۡفُرُونَ بِٱلرَّحۡمَٰنِۚ قُلۡ هُوَ رَبِّي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ مَتَابِ ٣٠ ﴾

[الرعد: ٢٨ – ٣٠].

و–والله!– لو كان المرء أبله، أعمى العينين، يقلّد علماء السّنة تقليدًا أعمى، خيرٌ له في دينه ودنياه، من أنْ يتّبع أمثال ابن فرحان، ولو ادّعى الفهم و«الاجتهاد».

وإذا كان الاجتهاد منوطًا بالذكاء، والتّقليد الأعمى منوطًا بالخَرْقِ والبَلَه؛ فكلّ مؤمن حينئذ–وإنْ كان عاميًّا– أقربُ إلى الاجتهاد والعقل من هؤلاء؛ وهم أولى بالتّقليد والسّفه.

وتأكيدًا لقلب الكافر مؤمنًا وقلب المؤمن كافرًا وغيرها من العظائم، يقول ابن فرحان: إنّ الغربيين هم وحدهم الّذين يستطيعون تمحيص التراث الإسلامي ومعرفة ما هو صدق منه أو باطل وليس ذلك بقدرة المسلمين؛ فيفصح عمّا في قلبه من تبجيل الكفّار، ويعلن بأنّنا لو رجعنا إلى خبرة الغربيين لوجدنا أنّ الأصفهاني الماجن الكذّاب –صاحب كتاب «الأغاني»– أصدق من البخاري[١]! وهذا كلّه إنْ دلّ على شيء، فيدلّ على تعظيمه للكفّار الغربيين، والمجّان والفسقة، واستحقاره لعلماء الأمّة والمسلمين عمومًا؛ ولعلّه يريد بذلك أنْ يستميل الكفّار حتّى يشهدوا له على «صدق» عقيدة الرّافضة و«حقيقة» وجود مهديّهم في السّرداب، ويُعلنوا «صحّة» مذهب ابن سبإ.

ومع هذا الكفر الصّريح والضّلالات يتظاهر ابن فرحان بلباس النّاصح الأمين فيحذّر النّاس من تقليد العلماء!

---

١ https: / /www.youtube.com /watch?v=q٩١٦٣Iuk٤٦I

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «**كذلك إذا لبس الحقّ بالباطل، يكون قد أظهر الباطل في صورة الحقّ: فالظّاهر حقّ، والباطن باطل**»[١].

٢- مثال آخر يصدق به ما تفرّس به العلاّمة ربيع بن هادي: ما جاء عن رافضي آخر من الرّافضة المعاصرين، وهو **أحمد الحسن اليماني المولود في البصرة**، والذّي ادّعى أنّه مهديّهم، لكنّه ابتدع لهم بدعة في بدعتهم، فادّعى أنّ بين يديّ مهديِّهم المنتظر مهديّين كثيرين يمهّدون لخروجه، وزعم أنّه أحد هؤلاء! فيقول هذا المفتري وهو يحذّر من اتّباع علماء السّنّة، مفتريًا عليهم بقوله:

«فإذا لم يتمكنوا من صناعة أصنام من حجارة والقول إنّها صور اللاّهوت المطلق صنعوا صنمًا من البشر كما فعل النّصارى؛ وإنْ لم يتمكّنوا، صنّموا (كذا!!) الله سبحانه وتعالى كما فعل الوهّابيون، وحتّى اليهود؛ ورغم بعث عدد كبير من الأنبياء والأوصياء (كذا!!) فيهم، فقد تمكّن في النّهاية علماء الضّلال من حرفهم عن المنهج الإلهي، فجعلوهم يصنّمون علماء الضّلال، ابتداءً من خلال **بدعة عقيدة التّقليد أو بدعة وراثة علماء الضّلال للأنبياء والأوصياء عليهم السّلام** (كذا!!)، **وبالنّتيجة التجؤوا إلى صنمية علماء الدّين واتّباعهم اتّباعًا أعمى**، حتّى وضعوا لهم عقائد فاسدة وأحلّوا لهم ما حرّم الله، فعبدوهم من دون الله»[٢].

فيتظاهر هذا الرّافضي بأنّه هو وأصحابه أبعد النّاس عن التّقليد، وأنّهم أهل الحقّ، وأنّ أهل السنّة ضلاّل مشركون! والحقّ هو أنّ الشّرك أولى به وبالرّافضة، وأنّهم أشدّ النّاس دعوة إلى تقليد الباطل والشّرك. **ويشهد على ذلك أنّ مصطلح «مراجع التقليد» مصطلح خاصّ بالرّافضة قد اشتهروا بكثرة استعماله لتعيين أبرز أئمّتهم الّذين يوجبون تقليدهم، وليس هو اصطلاح أهل السنّة؛ ولم يختلف الرّوافض فيما بينهم في وجوب التقليد، وإنّما اختلفوا فيمن يُقلَّد: أيجب تقليد الأئمّة الأموات أم الأحياء؛ وهل يُقلّد الأئمّة الاثنى عشرة فقط دون غيرهم أم لا؟**

---

[١] «درء تعارض العقل والنّقل» (١/ ٢٠٩).

[٢] «كتاب «التّوحيد»!!! - تفسير سورة «التّوحيد» !!!» (ص ١٠٠) للرّافضي أحمد الحسن اليماني.

فلو وجدت تحريم التقليد عندهم، فاحمله على تحريم تقليد غير المعصوم من أئمّتهم[١].

وطريقة الرّافضة وغيرهم من أهل البدع عادةً لإسكات الخصوم هي التهجّم على المرء حتّى يظنّ أنّه هو المذنب، فيغفل بذلك عن الحقّ ويترك الإنكار عليهم.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

«محمّد بن جعفر الكوفي المعروف بـ«شيطان الطّاق»[٢]: ذكره ابن حزم في غلاة الرّافضة؛ ونقل عن الجاحظ[٣]: أخبرني النّظام وبشر بن خالد، قالا: قلنا: لمحمّد بن جعفر الرّافضي المعروف بـ«شيطان الطّاق»: ويحك! أمَا اسْتحييْتَ لمّا قلتَ إنّ الله لم يقلْ قطُّ: ﴿ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ ﴿٤٠﴾ ﴾ [التوبة: ٤٠]! قال: فضحك ضحِكًا طويلاً حتّى خجلنا نحن **وكأنّا نحن الّذي قلنا ذلك!**»[٤].

وفي المطبوع: «الحافظ»، بدل «الجاحظ»، وهو تصحيف كما يظهر من أصله عند ابن حزم، قال:

---

[١] «وتمثيلاً على ذلك: فقد جعل الرافضي الشيخ المفيد تقليدَ الرّجال من الشرك وعبادة غير الله في كتابه «تصحيح اعتقادات الإمامية» (ص ٧٢-٧٣)، كما ذكر تحريم علم الكلام، لكنّه ذكر بعد ذلك عن الكُليني عن أبي عبد الله – وهو جعفر الصّادق- أنّه قال: «إنّما قُلتُ ويل لهم إذا تركوا قولي وصاروا إلى خلافه» (ص ٧٠)؛ ولا شكّ أن هذا من حيل أهل الزيغ وجارٍ على القول بالتّقية، ولهذا نقل أيضًا الشيخ المفيد عن جعفر الصّادق قوله المزعوم: «**من أجاب ناطقًا فقد عبده؛ فإن كان النّاطق عن الله تعالى، فقد عبد الله؛ وإن كان النّاطق عن الشّيطان، فقد عبد الشّيطان**» (ص ٧٣)؛ فتقليد الأئمّة المعصومين عندهم -وهم النّاطقون بزعمهم عن الله تعالى عمّا يقوله الظّالمون علوّاً كبيرًا- ليس محرّمًا، بل هو عبادة لله وإنْ قلّدوا الشرك والبدعة ما دام صادرًا عن أئمّتهم -صحّ ذلك عنهم أو لم يصحّ-! وأمّا تقليد أهل السّنة فشرك وضلال!!

[٢] وقد لُقِّبَ بذلك جماعة على ما يظهر، منهم أحمد بن هارون أبو العبّاس -من أهل سُرَّ من رأى، وهي سامراء- كما في «تاريخ بغداد» (٥/ ١٩٦)، ومحمّد بن النّعمان الرّافضي أبو جعفر الأحول («بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٥٦٤-٥٦٥)، و«الفرق بين الفرق» (ص ٧٠) و«الملل والنّحل» (١/ ١٩٠))، فليحرّر. وباب «الطاق» محلّة من أعمال بغداد، و«الطاق» كذلك حصنٌ في طبرستان («معجم البلدان» (١/ ٣٠٨)، و(٤/ ٦)).

[٣] «في المطبوع: «الحافظ»، وهو تصحيف كما سيأتي بيانه.

[٤] «لسان الميزان» (٥/ ١٠٩-١٠٨).

«وذكر عمرو ابن خولة[1] الجاحظ، وهو -وإنْ كان أحدَ المُجّان ومن غلب عليه الهزل وأحد الضلاّل المضلّين- فإنّنا ما رأينا له في كتبه تعمّد كِذبة يوردها، مثبتًا لها، وإنْ كان كثيرًا لا يُراد كذب غيره، قال أخبرني أبو إسحاق إبراهيم النّظام وبشر بن خالد»، ثمّ ذكره وقال في آخره: «**حتّى كأنّا نحن الّذين أذنبنا**»[2].

وما أسهلَ عند أهل الزّيغ عموماً، وعند الرّافضة خاصّة أن يرفعوا أئمّتهم إلى درجة الرّبوبية لا يخجلون من ذلك؛ فإذا قام أهل الحقّ بإنكار ضلالهم عليهم رموهم بالشرك وبألوان الفِرى؛ وما أسهلَ عليهم أنْ يتّبعوا أئمّتهم اتّباعًا أعمى، بل أنْ يدّعوا لهم العصمة، ثمّ يرمون أهل السنّة بما يشاؤون. ولم يزل هذا الأمر منذ أنْ حدثت أوّل فرقة -وهم الخوارج- إلى أنْ يخرج الدجّال الكذّاب، فيتّبعونه.

وقد روى الطّبراني بإسناده إلى عامر بن سعد بن أبي وقّاص، قال:

«بينما سعد يمشي إذ مرّ برجل وهو يشتم عليًّا وطلحة والزّبير؛ فقال له سعد: إنّك تشتم قومًا قد سبق لهم من الله ما سبق، فوالله لتكفنّ عن شتمهم أو لأدعوّن الله ﷻ عليك، فقال: **تخوّفني كأنّك نبيّ**؟! فقال سعد: اللهمّ إنّ هذا يشتم أقوامًا سبق لهم منك ما سبق، فاجعله اليومَ نكالاً، فجاءت بُختية فأفرج النّاس لها فتحبطته، فرأيت النّاس يتّبعون سعدًا ويقولون: استجاب الله لك يا أبا إسحاق»[3].

---

[1] كذا في الأصل، ولعلّ الصواب: (بحر).

[2] «الفصل في الملل والأهواء والنّحل» (٤/ ١٣٩)؛ وقال الذهبي: «كفانا الجاحظ المؤونة: فما روى من الحديث إلاّ النَّزْرَ اليسير؛ ولا هو بمتّهم في الحديث؛ بلى: في النّفس من حكاياته ولهجته، فربّما جازف؛ وتلطّخه بغير بدعة أمرٌ واضحٌ؛ ولكنّه أخباريٌّ علاّمة، صاحب فنون وأدب باهر، وذكاء بيّنٍ؛ عفا الله عنه» («السير» (١١/ ٥٣٠)).

[3] «المعجم الكبير» (١/ ١٤٠-رقم ٣٠٧)؛ وطعن الرّجل في علي وطلحة والزّبير ﵃ يدلّ على أنّه خارجي.

٣- ومثال آخر على صحّة ما تفرّس به شيخنا العلاّمة ربيع بن هادي في حقّ دندنة كثير من أهل الزيغ حول نبذ «التّقليد»، ومفارقة ذلك لنهي أهل الحقّ عن التّقليد، ما قاله المشبوه **عمر بن محمود أبو عمر** الخارجي المشهور بلقب «**أبي قتادة**»[1]:

«ولمّا سقطت صورة التّقديس الباطلة من نفوس الشّباب نحو الأئمّة، وغرست في نفوسهم مقولة «إنّهم بشر، يخطئون ويصيبون»، فصار من الأمر المعتاد، والمشاهد المألوفة أن تجد طالبًا مبتدئًا أتقن مسألةً علمية وبحثها بحثًا مقبولاً أنْ يكتشف خطأ أبي حنيفة أو غيره من الأئمّة، فيعلن بكلّ صراحة أنّ مذهب الحنفية أخطأ في هذه المسألة، وهي صورة لا تنكر إنْ قامت على سوق صحيحة، **ولكنَ مذهبيّتنا الجديدة صنعت قداسة جديدة لأئمّة محدَثين**، وصار من الجرم الّذي لا يُغفر، والذّنب الّذي لا يُتاب منه أنْ تقترب من حمى الشيخ، أو أن تردّ عليه.

وقد جاهدت السّلفية الأولى أن تعمّم الفقه خارج المذاهب الأربعة فصار من العلم وسماته أن يذكر المرء رأي ابن حزم الظاهريّ أو رأي أهل الحديث كالبخاري ومسلم، **ولكنّ عباقرتنا الجدد يأبون علينا أن نخرج عن لفظ الأربعة**، فلا رأي يقبل ولا قول يحترم إلا إذا خرج من تحت عمائم الشّيوخ «السلفيين» وعددهم أربعة، قد يتّفقون على اثنين أو ثلاثة ثمّ يختلفون في الباقي. هذا ما كان من أمر **الظنّ والتّقليد**، أمّا تحرير الإرادة فلها مجال آخر»[2].

---

[1] وقد اشتهر أبو قتادة بتكفير المسلمين والإفتاء بجواز قتل ولدانهم ونسائهم؛ وبالتوسّع في التسلسل في التكفير، وباستباحة دماء المسلمين وأموالهم. وأيامَ إقامتي في الأردن، وقع أنْ فرّ منه بعض أتباعه من بريطانيا إلى الأردن وأخبروا أنّه مدسوس وأنّه في حقيقة الأمر مرتزق مجنّد من طرف الكفرة، يستعملونه فيما عُرف اليوم بـ«العمليات ذوات الألوية المخادعة *False Flag Operations*». وهي من مكر الكفّار البليغ اليوم الدالّ على مدى فجورهم الّذي عُرفوا به في كلّ زمان ومكان. وملك الكفّار لوسائل الإعلام اليوم يسمح لهم بارتكاب أي جريمة وإلصاقها بمن يشاؤون؛ ثمّ يزعمون بأنّ من يؤمن بوجود مثل هذا المكر مريض النّفس، غارق فيما سمّوه «هلوسة نظرية المؤامرة»؛ وهذا كلّه مزيد من الكيد والمكر.

[2] «الجهاد والاجتهاد» (ص ٢٥٦).

ويقصد هذا الجاهل[١] الخارجي بـ«أئمّة السلفيين الأربعة»: الشيخ الألباني، والشيخ ابن باز، والشيخ ابن عثيمين، والشيخ مقبل الوادعي رحمهم الله جميعًا؛ فيتهكّم بهم ويجعلهم مثل أئمّة الضّلال الذين يصدّون النّاس عن الحقّ، ويقلّدونهم فيهلكون؛ فيفتري على السّلفيين ويدّعي أنّهم حرّموا على النّاس تقليد الأئمّة الأربعة -أبي حنيفة ومالك والشّافعى وأحمد بن حنبل-، ليبيحوا لهم تقليد ابن باز والألباني وابن عثيمين ومقبل! وهذا كذبٌ وافتراءٌ لا ينطلي إلاّ على من يجهل أقوال هؤلاء الأئمّة ودعوتهم. وهذا ظنّ الخوارج والفجّار بأئمّة السّنّة وأتباعهم.

٤- ومثل صنيع أبي قتادة الخارجي صنيع **محمّد بوالنيت المغربي** -وقد قدّم لكتابه بعد موته شيخهم الأعظم أبو محمّد المقدسي وأثنى عليه ثناءً بليغًا-؛ وقد جعل بوالنيت هذا الشّيخ الألباني، والشيخ ابن باز، والشيخ ابن عثيمين ﷭ ثالوثًا علميًا[٢]؛ ولا يخفى ما في هذه التّسمية من الإشارة إلى تكفيرهم، وتشبيههم وتشبيه السلّفيين عمومًا بالنّصارى وعبادتهم لأربابهم، فقاتل الله الخوارج؛ ونسأله تعالى أن يُنقذ شباب المسلمين من شبهاتهم.

٥- ومثال آخر على استعمال أهل الزيغ حيلة «النّهي عن التّقليد» لإرساخ ضلالهم، وإبعاد النّاس عن إدراك الحقّ:

---

[١] وكتابه «الجهاد والاجتهاد» أكبر شاهد على موقعه من الجهل -ولا أقول العلم-، فهو عبارة عن كلام كثير وحشوٍ مجرّد عن أدنى دليل؛ وإذا ذكر آية أو حديثًا فإنّما يفعل ذلك من أجل تأسيس ضلاله على طريقة أهل الزيغ في التحريف والتّعطيل؛ ولا يستحيي أن يذكر كتب الطّبخ (ص ١٩٣ من كتابه)! والأفلام الغربية! وشخصيات القصص الخيالية مثل «جيمس بوند» (ص ١٩٥ منه)! **ولعلّه يظنّ أنّ هذا سيدلّ القرّاء على ثقافته الواسعة!** وعجبًا لمسلم يترك العلماء ويصغي لمثل هذا الفتّان الجاهل! ووالله، لو لا أن يضيع العمر فيما لا يجدي ولا ينفع لتتبّعتُ كلّ حماقاته ولذكرتها هنا أو في مقال مستقلّ، حتّى يرى النّاس منزلة الطّاعنين في جهابذة الأمّة وأعلامها! وقد أحسن الخطيب البغدادي حيث قال: «من صنّف، فقد جعل عقله على طبق يعرضه على النّاس!» («سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٨١))، وكلّ إناء بما فيه ينضح.

[٢] «عقيدة أدعياء السلفية» (ص ١٠)؛ وانظر كتابي «تبصير المنتهي والناشي بضلالات بوالنيت المراكشي»، وكنت قد سمّيته قبلُ: «رجوم المعتدين»، فهو ردّ مفصّل على ما أثاره الكتاب من الشبهات، يسّر الله نشره.

ما قال أحد «دكاترة» الحداثيين، وهو **توفيق حميد** -«عضو سابق في الجماعة الإسلامية» كما يدّعيه-[١]؛ **حيث جعل اتّباع السّنّة وأخذ الأحاديث من مصادرها الموثوقة، وهي كتب السّنّة مثل صحيح البخاري وصحيح مسلم ومسند أحمد وموطإ مالك وغيرها من مصادر السّنّة، يجعل اتّباعها تقليدًا مذمومًا يوصل العباد إلى الضّلال وإلى عبادة الأصنام! وقد افترى توفيق هذا على الله حيث زعم أنّه ﷺ نهى عن اتّباع الأحاديث النّبويّة وعن الأخذ من كتب السّلف! ولا ندري من أين يريد من المسلمين أن يأخذوا دينهم حينئذ؟ أمن المستشرقين أم من جرائد الغرب أم من ضلالات أمثاله من الحداثيين؟ والجواب قد صرّح به في الحقيقة: فإنّه يريد أن يستبدل المسلمون كتب السّنّة والأحاديث الصّحيحة بما يُسمّى بـ«وصايا نوح السّبعة»** (seven Noahide laws)[٢]**، وهي مأخوذة من «التّلمود» اليهودي، وهي «وصايا» مشهورة عند اليهود، ولا يعترف**

---

[١] يدندن حول هذا الأمر -والله أعلم بصحّته-، ليوهم النّاس أنّ له الحقّ أن يتكلّم في الإسلام ويطعن فيه، ويحكم على من يشاء بما يشاء، لكونه كان فيما يزعم قد غُلّطَ وجُرَّ إلى الإرهاب بسبب النّصوص الدّينية! وإنْ أضلّه شيءٌ فهواه وليست النّصوص! وهذا يذكّرني بامرأة جاهلة في بلدنا صارت تلحد في آيات القرآن الكريم والأحاديث النّبويّة؛ فلمّا حُجَّت وبُيِّن افتراؤها صرخت: «إنّ أبي كان دومًا يقرأ القرآن في بيتنا!»، تعني أنّها صارت خبيرة بالإسلام بمجرّد تلاوة أبيها العامي للقرآن! وفي ترجمة توفيق حميد هذا لنفسه يذكر أنّه يشغل حاليًّا منصب «رئيس منظمة «إسلام من أجل السّلام»»؛ والقصد بهذا الإسلام: «الإسلام» الّذي يهيّئه الأعداء لأبناء المسلمين في المستقبل، والّذي ليس له من الإسلام نصيب لا في الاسم ولا في المسمّى؛ ويذكر أيضًا أنّه يشغل منصب «كبير الباحثين في معهد بوتوماك للدراسات السّياسية» بواشنطن في الولايات الأمريكية المتّحدة، ويحاضر في «البنتاجون»؛ فليعلم الشباب من أين تخرج دعوة «ترك التّقليد» الّتي لو كانت حقيقة دعوةً للتمسّك بالحقّ وترك تقليد الباطل لرحبّنا بها، ولكنّها مكر ودسيسة. ثمّ يأتي هؤلاء ويرمون علماءنا بالارتزاق -أي بالعمالة للظّلمة والكفرة-! فكما قيل: إذا ساءت أفعال المرء ساءت ظنونه!

[٢] هذه من آخر حيل دعاة توحيد الأديان، لإقناع جماهير المسلمين باعتناق دين يكون مزيجًا من الماسونية الإباحية ومزيجًا من اليهودية، والنّصرانية، و«الإسلام الصّوفي» -؛ وقد تمكّنت الماسونية الآن -بعد إباحة الزنا في العالم- من إباحة عمل قوم لوط-. ولا شكّ أنّ إسلامًا على هذه الشّاكلة ليس هو الإسلام الذي بُعث به محمّد ﷺ. ومن أشدّ أنصار تبنّي المسلمين لهذه «الوصايا السبعة» الّتي نسبها اليهود لنوح، شيخ دروز فلسطين «موفّق طريف»، وهو من أشدّ المناصرين لليهود في فلسطين المحتلّة. وتوفيق حميد نفسه له مواقف مساندة لليهود الظّلمة المحتلّين لفلسطين؛ ويكفيه أنّه يدعو المسلمين لترك الكتاب والسّنّة ليتّبعوا التّلمود الّتي حوت من الكفر بالله وبأنبيائه ومن نسبة الفواحش العظيمة إلى الله ما هو به عليم (وانظر: https://www.academia.edu/٥٨٨٥٤٤٦/Jesus_in_the_Talmud).

بها حتّى النّصارى أنفسهم! فإنّ النّصارى يقرّون بالتوراة -ويسمّونها العهد القديم- ولا يعترفون بـ«التلمود»[١]. فيريد توفيق حميد هذا الّذي يصرّح بأنّه «تنويري»[٢]، أنْ نترك صحيح البخاري وصحيح مسلم وسائر الأحاديث الصّحيحة لاتّباع أكاذيب اليهود على الأنبياء[٣]! أو بعبارة أخرى أنْ نترك الأنبياء لاتّباع قتلتهم! ونترك عيسى بن مريم لشاؤول محرّف دين النّصارى؛ ونترك محمّدًا لاتّباع كفّار بني قريظة وبني النّضير!

فما هذه الحال المزرية التّي عليها هذا المسكين إلاّ كما وصف الشاعر:

قَــدْ يُكْــرَمُ القِــرْدُ إعْجَابًــا بِخِسَّــتِهِ ... وَقَــدْ يُهَــانُ لِفَــرْطِ النَّخْــوَةِ الأَسَــدُ[٤]

وختم هذا المسكين هراءه بكلام لا أظنّ شيئًا يجاريه في الحمق، حيث حمد الله (!!) على أنّ إبراهيم ﷺ لم يكن سلفيًّا، وإلاّ لوقع في عبادة الأوثان ولاتّبعناه على ذلك[٥]!!

فيقول هذا المفتري:

---

[١] ومن مؤاخذات النّصارى على اليهود أنّهم ينقمون عليهم أنّهم تركوا العهد القديم -وهو التّوراة- لاتّباع التلمود، وهو مجموعة شروح رهبانهم وخاخاماتهم للعهد القديم مع دسّ كبير فيه! فقد وقع في التّلمود سبّ نبيّ الله عيسى ﷺ ورميه بالسّحر والشّرك؛ وفيه الاستهزاء به والحكم عليه بالنّار! كما فيه قذف أمّه البتول مريم ﷺ والاستهزاء بها والحكم عليها بالنّار! ويريد توفيق حميد هذا من المسلمين أنْ يتركوا «تقليد علمائهم» ابتداءً من البخاري ومسلم وانتهاءً إلى علمائهم يومنا، ليتبنّوا -اجتهادًا!!- ضلالات اليهود والتّلمود وافتراءاتها!

[٢] حيث يتمنّى: «دعم قضية التّنوير التّي حارب من أجلها الكثيرون بالكلمة والقلم»: https://www.alhurra.com/different-angle/٢٠٢١/٠٥/١٤/دعمت-مسلسلات-رمضان-قضية-التنوير؟

[٣] https://www.alhurra.com/different-angle/٢٠٢٠/١١/٠٦/تمنع-وصايا-نوح-صراع-الحضارات؟

[٤] «تحفة القادم» (ص ١٢٩).

[٥] ويكفي السّلفيين -ذبًّا عنهم- كون خصومهم متناقضين فيما يتّهمونهم به: فتارة يرمونهم بـ«الوهّابية» المبغضين للأولياء الصّالحين؛ ويقولون عنهم إنّهم غلوا في النّهي عن الشّرك حتّى حرّموا دعاءهم وعبادتهم! وأيمُ الله: إنّا لا نتضجّر من هذه التّهمة؛ وإنْ دلّت على شيء فلا تدلّ على طعن في أهل الحقّ، وإنّما تدلّ على جهل المتّهم للسّلفيين بالإسلام والتّوحيد. وتارة أخرى يرميهم خصومهم بنقيض هذه التّهمة: أي بالدّعوة إلى الشّرك وعبادة الأصنام!! ويعلم المنصفون ويشهدون بأنّ السّلفيين من أبعد النّاس عن الشّرك، وأشدّهم تحذيرًا منه ومن وسائله.

«يقوم الفكر السّلفي على اتّباع منهج التّقليد الأعمى لما روته كتب التراث عن الرّسول[١] وعن السّلف أو من يطلقون عليهم لقب «السّلف الصّالح». والتقليد عند «السّلفيين» ليس له حدود».

ثمّ يقول:

«والعجب العجاب هنا أنّ القرآن نهى عن عملية التّقليد الأعمى للآباء والأجداد، ومن نسمّيهم بالسّلف»، انتهى كلامه: فجعل -بمكره وكذبه وحِقده- اتّباع الرّسول ﷺ منهيًّا عنه في القرآن نفسه! ثمّ قال مصرِّحًا بأنّ اتّباع السّلف يؤدّي إلى عبادة الأصنام:

«فعلى الإخوة السّلفيين أنْ يُدْركوا أنّ اتّباعهم الأعمى للسّلف يتعارض مع منهج القرآن في الفكر وإعمال العقل، وأنّه لو «اتّبع» إبراهيم الخليل قومه وقلّدهم كالعميان بدون نقد، لأصبح عابدًا للأصنام والأوثان مثلهم[٢] وليس أبا الأنبياء[٣] وخليل الرّحمن إبراهيم.

فالحمد لله أنّ إبراهيم عليه السلام لم يكن سلفيًّا فقلّد من سلفوه؛ وإلاّ لعبدنا كلّنا اليوم الأوثان»[٤].

فجعل الخبيث اتّباع النّبي ﷺ -الّذي سمّاه تقليدًا- من جنس تقليد عُبّاد الأوثان! ومع أنّ ضلال هذا الكلام لا يخفى على أضعف المسلمين عقلاً، غير أنّك تجد من ينطلي عليه ويتّبع شياطين الإنس! وكذلك تفعل الشبهات!

ولَنْ يَدَعَ خصوم الحقّ حيلة «ترك التّقليد» حتّى ينسلخ جميع النّاس عن الإسلام وعن الحقّ ويركنوا لهم ولضلالاتهم على مختلف ألوانها.

---

[١] هكذا من غير صلاة على النّبيّ ﷺ؛ وهذا يقع كثيراً من هؤلاء، لأنّ الكلام الّذي يكتبونه موجّه ومكتوب أوّلاً للغربيين لإرضائهم، لا للمسلمين؛ فلو تظاهروا في مثل هذه المواضع بالصّلاة على النّبيّ ﷺ لشكّ أسيادهم في صدق ولائهم لهم! وهذا دأبُ هذه الأشكال دائمًا: فقد كان أعوان فرنسا عندنا في الجزائر يجتهدون في إذاية المسلمين ويفعلون أضعاف ما يفعله الفرنسيون فيهم؛ وذلك حتّى يبرهنوا للأعداء صدق ولائهم لهم، ولا يشكّوا فيه.

[٢] وهذا تكفير صريحٌ للسّلفيين وكذبٌ عظيمٌ عليهم حيث يرميهم بعبادة الأصنام! فأيُ أمانة لهذا الرّجل؛ وقدْ جلبه الكفّار في بلادهم ظنًّا منهم أنّه «خبيرٌ بالإسلام وبالمذاهب»! ﴿ بَلْ إِن يَعِدُ ٱلظَّٰلِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا ۝٤٠ ﴾ [فاطر: ٤٠].

[٣] انظر كيف جعل اتّباع ميراث خاتم النّبيين محمّد ﷺ ضلالاً وكفرًا، ثمّ يتمسّح بالأنبياء وينتحلهم!

[٤] انظر: https://www.alhurra.com/latest/2019/10/25/أثبت-السلفيون-نظرية-دارون؟

٦- ومثال آخر يُجَلِّي طريقة أهل الضّلال في إبعاد النّاس عن العلماء باستعمال هذا المكر وحيلة «ترك التّقليد»: فعلُ **محمود الحدّاد** المنسوب إليه فرقة «الحدّادية»، حيث يدندن حول ضرورة ترك المسلمين علماءهم، ويزعم أنّ اتّباعهم مخالفةٌ للحقّ؛ فيقول لعوام المسليمن: لا بدّ من الحكم على العلماء بـ«الحقّ» الذّي يدّعي الحدّاد أنّه وصل إليه، وهو تضليل ابن حجر وغيره، ويحكم بالإرجاء على من يأبى هذا التّضليل! ويتأسّف أنّ النّاس يأبون اتّباع هذا «الحقّ» الّذي عنده هو وحده -وهو تضليل ابن حجر وغيره- و«يقلّدون الألباني» وغيره ممّن نصبوهم لمعرفة الحقّ: هذا خلاصة هرائه؛ قال الحدّاد:

«أنا أقول: لماذا جرأ على تبديع مثلي مع الإرجاء في تبديع ابن حجر مع اعترافكم بعلمه؛ يعني: هذا شيء عجيب! نقول لهم: سَمُّوا رجالكم! **اعرف الحقّ تعرف أهله!**»[1].

«**إذا عرفتم الحقّ عرفتم أهل الحق. هذه هي الحقيقة؛ نقول لهم: سمّوا رجالكم**. لكنّه هو نوع من الإرجاء، اسمه إرجاء الاسم»[2].

«**لكن أن تنصب لي رجلاً من النّاس من أهل زمانك أو ممّن يجعله أهل زمانك إمامًا وتحاكمني إليه إذا كنت على اعتقاده فأنت اعتقادك صحيح، وأنت إذا كنتَ على غيره: لا! أنا وهو ميزان! أنا وهو في الميزان؛ أنا وهو في الميزان**»[3].

٧- مثال آخر: وهو **حسّان بن عبد المنّان** الّذي اجتمعت فيه ألوانٌ من الانحرافات، منها الانتصار لآراء المعتزلة في العقيدة والفقه، والانتصار لمنهج المليباري المنحرف في الحديث، والانتصار لمنهج الخوارج في مسائل معاملة الحكّام: فبعد أنْ أصدر حسّان هذا كتابًا في تضعيف حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه في التمسّك بالسنّة بالنّواجذ، بلغنا في الأردن أنّه كان يتبجّح

---

[1] شريط: «علامات على طريق السّنة: (اعرف الحقّ) (ولتستبين سبيل المجرمين)»-الدّقيقة ١٠ والثانية ٤٨، فما بعد.

[2] شريط: «علامات على طريق السّنة: (اعرف الحقّ) (ولتستبين سبيل المجرمين)»-الدّقيقة ١١ والثانية ١٤، فما بعد.

[3] شريط: «علامات على طريق السّنة: (اعرف الحقّ) (ولتستبين سبيل المجرمين)»-الدّقيقة ٣٢ والثانية ١٢، فما بعد.

ويقول: «لقد أذهبتُ رأس مال السّلفيين!». وهذا إنْ دلّ على شيء، فإنّما يدلّ على حقده على الدّعوة السّلفية، وكذبه في التجرّد للحقّ وادّعاء الإنصاف. فنيّته في تضعيف حديث العرباض -كما صرّح بها هو نفسه- ليست هي التّحقيق العلمي من تصحيح الأحاديث الصّحيحة وتضعيف ما لم يَصِحَّ منها، بل هي السّعي في إبطال أدلّة أهل الحقّ، تقليدًا لأئمّة الضّلال. ومع هذا يتظاهر بالتجرّد عن التّقليد، فيقدّم لكتابه «حوار مع الشيخ الألباني»[1] **بذكر أقوال الأئمّة في النّهي عن التّقليد؛ ويقصد بهذا ترهيب القرّاء من مخالفته، وإلاّ صُنِّفُوا مع المقلّدين!**

وحسّان بن عبد المنّان -من غير توسّع في أمره حتّى لا يُخرج عن الموضوع- صاحب نزعة اعتزالية، ويميل إلى فكر الإخوان المسلمين، فدأبه تضعيف الأحاديث الصّحيحة الّتي تُقلقه وعقيدتَه ومنهجه. وقد قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بمناسبة الكلام عن «تحقيق» حسّان عبد المنّان لكتاب «رياض الصّالحين» للنّووي: «لكنّ الرّجل: قد تبيّن لي -بتتّبع أحاديث طبعته هذه- أنّه لا يُحْسن من هذا العلم شيئًا إلاّ تضعيفَ الأحاديث الصّحيحة، كحديث العرباض بن سارية في الموعظة، الّذي صحّحه جمعٌ من الأئمّة، وله خمسة طرق، بعضها صحيح، وشاهد، كما تراه في آخر المجلّد المشار إليه آنفًا!!»[2].

فيقول ابن عبد المنّان عن أئمّة الحديث المصحّحين لحديث العرباض في الموعظة: «**وأكثر بضاعتهم التّقليد**»[3]! ثمّ زعم أنّ مدار الحديث حول عبد الرّحمن بن عمرو السُّلَمي، وزعم أنّه مجهول؛ وهذا خطأٌ فاحش لا يُدْرى أتعمّده ابن عبد المنّان أم لا؟!

قال الحافظ أبو نُعيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «الضعفاء» بعد أنْ روى الحديث بإسناده:

---

[1] ص ٦-٩ منه، حيث ذكر كلام الإمامين ابن الجوزي والقاسمي في النّهي عن التّقليد، كما ذكر أنّ الشيخ الألباني نفسه ينهى عن التّقليد، ليبعد القرّاء عن الألباني مثل ما يفعل اليوم من يذكر كلام الشيخ ربيع في ترك التّقليد ليقلبه عليه.

[2] «سلسلة الأحاديث الصّحيحة» (٧/ ٥٣٩، رقم ٣١٧٧).

[3] «حوار مع الشّيخ الألباني» (ص ١٢٠).

«هذا حديثٌ جيّدٌ صحيحٌ من حديث الشّاميين؛ وقد رَوى هذا الحديث عن العرباض بن سارية ثلاثةٌ من تابعي الشام، معروفين مشهورين: عبد الرّحمن بن عمرو السلمي، وحجر بن حجر، ويحيى بن المطاع بروايات مختلفة»[1].

فلو أنّ ابن عبد المنّان قلّد أئمّة العلم لكان أهدى له وأسلم من أن «يجتهد» في طريق الضّلال الّذي سلكه: فنِعْمَ تقليدٌ يجرّ إلى الهدى، وبئس «اجتهاد» يقود إلى الضّلال! وقد قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «إنّها ستكون أمور مشتبهة، فعليكم بالتُّؤَدة؛ **فإنْ يكنْ الرّجل تابعًا بالخير خيرٌ من أنْ يكون رأْسًا في الشرّ**»[2]؛ وقال: «**الاقتصاد في السّنة خير من الاجتهاد في البدعة**»[3]؛ وورد مثل ذلك عن أبي الدّرداء رضي الله عنه[4]؛ وقال عبيد الله بن الحسن -شيخ عبد الرّحمن بن مهدي-، وقاضي البصرة: «**لأنْ أكونَ ذَنَبًا في الحقّ أحبُّ إِلَيَّ من أنْ أكونَ رَأْسًا في الباطل**»[5]. و«الذَنَبُ» هو التّابعُ[6]، ويدخل فيه التّابع بحجّة ظهرت له، كما يدخل فيه المقلّد وهو من يتّبع غيره من غير أنْ تظهر له الحجّة.

---

[1] «الضعفاء» (ص ٤٦-٤٧)، وقال أبو نعيم بعد هذا الكلام: «فتلقّت الهداة العقلاء وصيّة نبيّهم ﷺ بالقبول، ولزموا التّوطين على سنّته، وسنّة الهداة المرشدة من الخلفاء، فلم يرغبوا عنها، بل علموا أنّ الثبوت عليها غير ممكن إلاّ بتتبّع ما سنّه عليه السّلام، وسنّته بعده أئمّة الهدى الّذين هم خلفاؤه في أمّته، فتركوا الاشتغال بهواجس النّفوس، وبخواطر القلوب، وما يتولّد من الشبهات الّتي تولّده آراء النّفوس وقضايا العقول، خوفًا من أن يزيغوا عن المحجّة الّتي فارقهم عنها رسول الله ﷺ الّذي شبّه ليلها بنهارها، مع ما جاءهم عن الله عز وجل، من الوعيد البليغ المصرّح بنفي الإيمان عمّن خالفه، أو طعن على أحكامه، ولم تطبْ نفسه بالتّسليم له» (ص ٤٧): ومن تأمّل شرح الحافظ أبي نُعيم للحديث علم سرّ قول حسّان بن عبد المنّان: «أذهبتُ رأسَ مال السّلفيين»، وأيقن أنّ كلامه حول إنكار التقليد مجرّد حيلة ووسيلة إفساد.

[2] رواه ابن وضّاح في «البدع والنّهي عنها» (ص ١٥٨-رقم ٢٣٠).

[3] «السّنة» (١/ ٨٨-رقم ١١٤) للالكائي.

[4] «السّنة» (١/ ٨٨-رقم ١١٥) للالكائي.

[5] «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣٠٨).

[6] قال ابن فارس: «الذَّنَبُ، وهو مؤخّر الدّوابّ، ولذلك سُمِّيَ الأتباعُ الذُّنَابَى» («معجم مقاييس اللّغة» (٢/ ٣٦١)).

وقد ردّ الشيخ الألباني بالأدلّة والبراهين على كذب ابن عبد المنّان وبيّن رَحِمَهُ اللَّهُ صحّة حديث العرباض كما سبق[1]؛ ولا يصف أئمّةَ الحديث بالمقلّدة إلاّ مشغّب مبطل.

٨- ما جاء عن **إبراهيم العسعس الفلسطيني المقيم في الأردن**، وهو خارجي آخر ترك محاربة أهل الأوثان وأقبل على أهل السنّة يطعن فيهم، فلا تراه يبرح عن محاربة السّلفيين عامّة ومحاربة الألباني خاصّة؛ فهو من أكثر النّاس عداوة لهم، ويتظاهر أنّه منهم -مثلما ادّعى توفيق حميد أنّه من «الإسلاميين» وليس منهم- ليُقبلَ كلامه فيهم وتُعطى له مصداقية!

يقول العسعس:

«**وإنّ غضّ الطرْف عن مبدإ التّعديل (الذاتي) أوقع «السّلفيين» فيما انتقدوا عليه النّاس قديمًا، فنبذُ التعصب للرّجال، ومقولة أنّ الرجال يُعرفون بالحق، وليس العكس، من أوائل المبادئ التّي رفعوها، ثمّ لّما أصبح لهم رجالٌ رموزٌ وقعوا في جدليّة الرّجال والمبادئ، فصاروا يدورون حول الرّجال وفوق المبادئ!**»[2].

فتأمّل تشابه كذبه وكذب الحدّاد وأبي قتادة وغيرهما على السّلفيين؛ فإنّهم -وإنْ اختلفوا فيما بينهم- يجتمعون على السّيف على السّلفيين أهل الحقّ!

ويقول العسعس:

«إنّ كثيراً من الإخوة تأخذهم هيبةُ الشيخ ناصر حفظه الله واحترامهم لعلمه وسنّه، واعترافُهم بفضله وخدماته للسُّنّة، لمعرفتهم بأنّ بعض الكلام سيُصيبُ الشيخ، وبعضه ستصيبه

---

[1] «السلسلة الصحيحة» (٦/ ٥٢٦-٥٢٩، رقم ٢٧٣٥). وانظر كتاب الشّيخ الألباني: «النّصيحة بالتّحذير من تخريب ابن عبد المنّان لكتب الأئمّة الرّجيحة».

[2] «السّلف والسّلفيون» (ص١٦)، وأي «مبادىء» لهذا المبتدع حتّى يريد أنْ نرفعها فوق علمائنا؟ فمبادئه تدور حول الدّجل ونصرة البدعة والكذب والضّلال! وأضعف المؤمنين وأوضعهم مشرّف على «مبادئه»، فضلاً عن علماء السنّة؛ فهنيئًا لهم بـ«مبادئهم» الّتي من أجلها يصدّون عن العلماء! وكم من كافر أو ضالّ يمدحه الجهلة بذكر أنَّ له «مبادئًا»، وإنّما هي مجرّد ضلال وزيغ!

شظاياه.

ومع الاعتراف بعلم الشّيخ وفضله وسِنِّه، فهيبته محفوظة، غير أنّ هيبة الحقّ مقدّمةٌ عندنا، وخوفنا على منهج السّلف من الانحرافات الّتي أصابته تضطرُّنا إلى تجاوز كلّ الاعتبارات الشخصية، وتوجب علينا تصحيح الأصول السُّنيَّة التي بتنا نخشى عليها من التّزوير والتلفيق»[١].

فيتظاهر العسعس بأنّه يريد حماية تراث «السّنّة» من الألباني، ويرميه بالتّزوير! ومع هذا يتظاهر بتوقير الشّيخ!

وكذب -والله-، فلا هو خائف على منهج السّلف أو «السّنّة»، ولا هو يوقّر العلماء ويحترمهم؛ وكذب بقوله: إنّ هيبتهم محفوظة عنده وعند أمثاله؛ **كما أنّه لا يحسن تصحيح الأصول السُّنيّة، فكيف يذبُّ عنها؟!** ولا هو ساعٍ في دفع التّزوير والتّلفيق عنها كما يزعم. فليس عنده إلاّ الادّعاءات العريضة الكاذبة؛ بل حقيقته أنّه يريد إحياء دين الخوارج، وإبطال عقيدة السّلف، وإهانة الصّالحين والعلماء، ورفع الخوارج الفجرة وشهر مذهبهم.

والعسعس هذا عرفت أيضًا أمره أيّامَ إقامتي في الأردن، حيث كان مشهوراً بالحقد على السّلفيين و«اشتباهه» كان معلومًا كذلك عند طلبة العلم؛ وهو من رؤوس الخوارج المتسلّقين ولم يكن سلفيًّا يومًا من دهره، وهو كاذبٌ في دعواه؛ كما أنّه من أجهل النّاس بعلوم الشّرع، واليوم صار يلقبّ بـ«خبير الجماعات الإسلامية» أيضًا ويقصده الصّحافيون لاستجوابه!

---

[١] «السّلف والسّلفيون» (ص٢٧-٢٨).

٩- مثال آخر: **أبو بصير الطَّرْطُوسي السّوري**، وهو خارجي آخر يكفّر الدّول الإسلامية قاطبة، وقد كان سببًا في فتن كثيرة؛ يقول محتجًّا لتكفير رجال الشّرطة والجنود في المملكة العربيّة السّعودية[١] ورادًّا على الشيخ ابن باز والشّيخ ابن عثيمين رحمهما الله:

«اتّباع وتقليد بعض أهل العلم -تعصّبًّا لهم ولأسمائهم -فيما أخطأوا فيه وخالفوا فيه الحكم الشرعي، مع علم المتّبعين المقلّدين أنّ هؤلاء العلماء قد أخطأوا وخالفوا الحقّ، ومع ذلك يتّبعونهم فيما أخطأوا فيه، فحينئذ يُحمل عليهم ما قيل في أهل الكتاب من قبل: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣١]. وذلك عندما أطاعوا الأحبار والرّهبان واتّبعوهم في الخطإ، مع علمهم أنّهم قد وقعوا في الخطإ»، إلى آخر ما قاله من الضّلال والكذب[٢].

فطريقة أهل الزّيغ واحدة: فأوّلاً: يجعلون بدعتهم هي (الحقّ) الّذي به يُحكم على الأشياء والنّاس؛ ثمّ ثانيًا: يذكرون مخالفة علماء السّنة لهذا (الحقّ) المزعوم الّذي هو في الحقيقة بدعة وضلالة؛ ثمّ ثالثًا: يضلّلون من يصغي إلى العلماء بقولهم: إنّ اتّباع الباطل وترك (الحقّ) محرّم وأنّ تقليد المعظّم بخلاف الحقّ لا يجوز -وهذا حقّ، ولكن في غير محلّه- فيخجل الجهلة ويتّبعونهم؛ وأمّا علماء السنّة وأتباعهم من طلاّب العلم وغيرهم، فلا ينطلي عليهم مثل هذا، لأنّه كلّه مبنيّ على فاسد؛ والمأمور اتّباعه عندهم باطل وليس حقًّا كما يزعمه المبطلون، و«ما بُني على فاسد، فهو فاسد».

---

[١] ودندنة غلاة التّكفير حول تكفير حكّام المملكة العربية السّعودية وجيوشها وشعبها له مقصد ماكر: وذلك أنّ المملكة لا تزال منذ زمن بعيد أقرب بلدان الإسلام إلى التّوحيد ونبذ الشّرك؛ وجهودها في نشر التّوحيد ونشر السّنّة وكتب السّلف ليس له مضاهٍ في زماننا: فإذا سلّم النّاس لغلاة التّكفير تكفيرهم لعلماء المملكة، وحكّامها، وشعبها جملة وتفصيلاً، سهل عليهم من باب أولى جرّهم إلى تكفير البلدان الإسلامية الأخرى وتخريبها. والعجيب أنّ الطّرطوسي هذا يقول عن (دعش) إنّهم خوارج العصر! وما تمكّن ماكرو الكفّار من تأسيس هذه المنظّمة الضالّة الخبيثة إلاّ لوجود فتاوى أمثاله وأمثال المقدسي وأبي قتادة في تكفير جماهير المسلمين بحجّة «طاعتهم لحكّامهم» ولحجج واهية أخرى ممّا هو من معتقدات خوارج اليوم. والحقيقة أنّ أبا بصير ما غضب من (دعش) إلاّ لأنّها خرجت عليه وعلى جماعته! أي: لأنّهم خوارج على الخوارج، لأنّهم نازعوهم الدّنيا، و الله ﷻ يقول: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعۡضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعۡضَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴾ [الأنعام: ١٢٩]. وقد اشتهرت كذلك الشحناء الموجودة بين أبي بصير والمقدسي، فبأسهم بينهم شديد.

[٢] انظر: http://tartosi.blogspot.com/2013/08/blog-post_44.html

١٠- المثال الأخير: **الباطني البغيض علي الجفري**، حيث يدعو إلى: «الانتقال من ثنائية التّقليد الأعمى، والاجتهاد العشوائي إلى التّقليد المتبصّر والاجتهاد المنهجي من واجب الوقت»[١]! فتأمّل إعطاءه لفظي «التّقليد» و«الاجتهاد» معاني غامضة ليسهل عليه بها ذمّ منهج السّلف ومدح مذهبه الباطل!

والشّاهد من هذه الأمثلة كلّها بيان أنّ كثيرًا من المنحرفين يُرهبون متّبعي الحقّ، فيرمونهم بالتّقليد المذموم من أجل أنْ يصرفوهم عن أهل العلم؛ لأنّ العلماء هم الّذين يحسنون تمحيص الخالص من الزّيف، وتمييز السّنّة من البدعة، والحقّ من الباطل؛ فإذا انصرف النّاس عنهم، سهل على أهل الزيغ استدراجهم إلى بدعهم وباطلهم.

وليست لي همّةٌ في تتبّع كلّ المبتدعة -مع كثرتهم- ممّن قد يدّعي «محاربة التّقليد»؛ وقد اكتفيتُ بذكر بعض المعاصرين منهم على تفاوت درجاتهم وإفسادهم وتأثيرهم على النّاس؛ وإنّما العبرةُ اتّفاق الجميع -من غير تواطؤ منهم- على التظّاهر بموافقة القرآن في النّهي عن التّقليد، ومخالفته في حقيقة الأمر.

هذا، ولم يزل أهل الباطل في كلّ زمان يتّهمون أهل الحقّ بسخافة العقول، والتّقليد الأعمى وعدم إعمال العقول، والبله، والنّفاق، وعدم الصّدق؛ وليس هذا الاتّهام خاصًّا بزماننا – كما مثّلنا عليه في الصّفحات السّابقة - أو بالقرون الماضية القليلة القريبة؛ بل هو دأب خصوم الأنبياء ثمّ خصوم ورثتهم، أي: خصوم العلماء وأتباعهم إلى قيام السّاعة.

قال السّمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسيره، قال:

«وقوله: ﴿ بَادِىَ ٱلرَّأْيِ ﴾ [هود: ٢٧] **قُرِىء بقراءتين: بالهمز، وترك الهمز؛ فأمّا بالهمز، فمعناه: أَوَّلَ الرّأي، كأنّهم قالوا: إنّهم اتّبعوك في أوّل الرّأي، ولم يتفكّروا! ولو تفكّروا، لم يتّبعوك!**

---

[١] انظر: https://twitter.com/alhabibali/status/744424766774317056

وأمّا بادِيَ الرّأي -بترك الهمز- فمعناه: ظاهر الرّأي. قال الزجّاج: يعني: اتّبعوك ظاهرًا لا باطنًا»[١].

انتهى كلامه رَحِمَهُ اللهُ؛ والمعنى: **إنّ أعداء الأنبياء اتّهموا من آمن بهم بالتبعية العمياء وبالتقليد الأعمى، ورموهم بالخديعة والنفاق**[٢].

وأسوأ هذه الفئات في زماننا: الحَدَاثِيُّون وكلّ من يطمع في إقامة «إسلام» مبدّل ليس له من الإسلام الصّحيح إلاّ الاسم، فيموّهون على السّذجة باستعمال كلمتين متشابهتي المعنى: فالأولى هي كلمة «التجديد» (أو «النهضة»)، والثّانية: كلمة «التّقليد» أو«التّقاليد»؛ فيستغلّون اشتراك الأسماء الدالة على مسمّيات مختلفة للتّمويه على النّاس؛ فيظنّ المسلم المغفّل أنّهم يقصدون بالـ«تّجديد» -أو «النّهضة»- ما يقصده أهل الفضل من إحياء السّنن؛ كما قد يظنّ المغفّل أنّ مقصودهم بالـ«تقليد» الّذي «يجب أنْ يحاربَ» هو ما يخالف الحقّ فينقاد لهم من ينقاد؛ وإنّما يقصدون بالـ«تجديد»: تحريف عقيدة الإسلام وأحكامه، حتّى لا يبقى منه إلاّ الاسم! ولقد أحدثوا لهذا في زماننا اسمًا آخر، وهو «تغيير النّصّ الديني» -أي: القرآن والسّنّة!- حتّى يلطّفوا قبحه على المغفّلين، ووالله ما لطف؛ كما يقصدون بالـ«تقاليد» الّتي «يجب محاربتها» أو «الطابوات»[٣]: الدّين الصّحيح الموروث بالتواتر والأسانيد الصّحيحة فيقبّحونه للنّاس تقبيحَ الدّميمة للحسناء حسدًا لها، وتقبيحَ كلّ حاسد لمحسوده، وفعلَ الشيطان القالبِ الحقَّ باطلاً والباطلَ حقًا، كما قال الشّاعر:

---

[١] «تفسير السّمعاني» (٢/ ٤٢٣-٤٢٤).

[٢] ودأبُ كلّ ضالٍّ رمي أهل الحقّ بما فيه، كما قيل: «رمتني بدائها وانسلّت»، وكما قيل: «إذا ساءت أفعال المرء ساءت ظنونه».

[٣] «جمع «طابو» (Tabu/Taboo) والمقصود به: المحرّمات الدّينية؛ وأصل هذه الكلمة من لغة سكّان الجزر الّتي تقع شرق أوستراليا (منطقة «بولينيزيا»=Polynesia)؛ وقد شهّر هذا المصطلح -«الطابو»- الدجّال، مفسد البشرية: سيجموند فرويد في كتابه «Totem und Tabu» الّذي نشره سنة ١٩١٣م؛ ثمّ أفصح سنة ١٩٢٧ م بما كان قد اكتفى بالإشارة إليه -جُبْنًا وتَقِيَّةً- في الكتاب الأوّل، حيث طبع تلك السّنة كتابًا آخر بعنوان «Die Zukunft einer Illusion» أي: «مستقبل وَهْمٍ»، يقصد بالـ«وَهْم» كلّ الأديان بلا تمييز؛ فزعم أنّ هذا «الوهم» -مثل كلّ الأوهام- آيلٌ إلى الزّوال إذا تطوّرت «المعارف»؛ وهذا كلُّه يُجَلِّي سرّ تبجيل الماسونيين واليهود المفسدين لفرويد؛ وقد ثبت أنّ فرويدًا كان يحتال على النّاس ليبتزّ أموالهم، وأنّه كان يزوّر نتائج «أبحاثه»؛ وسيزول «وَهْمُ» نظريته وتموت كما مات صاحبها -فرويد- ويبقى الحقّ ويغلب!

كَضَرَائِرِ الْحَسْنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا   حَسَدًا وَبَغْيًا إِنَّهُ لَدَمِيْمُ[1]

وقد حمل الخوارجُ -قبلهم، بل في كلّ زمان- هذا اللّواءَ، أي لواء الصدّ عن الحقّ وذمّ اتّباعه وتقبيحه ووصمه بالشّرك وادّعاءِ بأنّه تحكيمٌ للرّجال بدل الحقّ. ولهذا اختلف أهل العلم في تكفير الخوارج[2]، لاشتباه مقالاتهم بمقالات الكفّار، وأفعالهم بأفعال الكفّار؛ بل هم أضرّ على الإسلام من الكفّار، لأنّهم يخربونه من الدّاخل، وخطرهم يخفى على كثير من المسلمين.

وقد حكى أهل العلم هذا الأمر عن الخوارج ، قديمًا وحديثًا، وذبّوا عن أهل الصّدق الّذين ظلمهم الخوارج؛ كما قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ:

«والخوارج تكفّر أهل الجماعة؛ وكذلك أكثر المعتزلة يكفّرون مَن خالفهم؛ وكذلك أكثر الرّافضة، **ومن لم يكفّرْ فَسَّقَ. وكذلك أكثر أهل الأهواء يبتدعون رأيًا، ويكفّرون مَنْ خالفهم فيه.**

وأهل السّنّة يتّبعون الحقّ من ربّهم الّذي جاء به الرّسول، ولا يكفّرون مَن خالفهم فيه، بل هم أعلم بالحقّ وأرحم بالخلق، كما وصف الله به المسلمين بقوله: ﴿ كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ ١١٠ ﴾ [آل عمران: ١١٠]. قال أبو هريرة: «كنتم خيرَ النّاسِ للنّاس».

وأهل السنّة نقاوة المسلمين، فهم خيرُ النّاسِ للنّاس»[3].

وقال الإمام الشّاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ:

«ومنها أنّ المستحسنَ للبدع يلزمه عادةً أنْ يكون الشّرعُ عنده لم يكمل بعدُ، فلا يكون لقوله تعالى: ﴿ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ ٣ ﴾ [المائدة: ٣] معْنًى يُعْتَبَرُ به عندهم.

---

[1] «ديوان أبي الأسود الدُّؤَلِي» (ص ١٢٩)؛ وفيه: «لذميم»، بدل «لدميم»، والدّميم من الدّمامة وهو القبح.

[2] انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٣/ ٣٤٨)، و(٣٥/ ٥٧).

[3] «منهاج السّنة النّبوية» (٥/ ١٥٨).

ومُحَسِّنُ الظَنِّ منهم يتأوّلها حتّى يُخْرِجَها عن ظاهرها.

وذلك أنّ هؤلاء الفِرَقَ الّتي تبتدع العباداتِ، أكثرُها ممّن يُكْثر الزّهدَ والانقطاعَ والانفرادَ عن الخلق، **وإلى الاقتداء بهم يجري أغمار العوام**. والّذي يلزم الجماعة -وإنْ كان أتقى خلق الله- لا يعُدّونه إلاّ من العامّة. وأمّا الخاصّة، فهم أهلُ تلك الزيادات. **ولذلك تجد كثيرًا من المغترّين بهم، والمائلين إلى جهتهم، يزدرون غيرهم ممّن لم ينتحل مثلَ ما انتحلوا، ويعدّونهم من المحجوبين عن أنوارهم: فكلُّ مَنْ يعتقد هذا المعنى يضعف في يده قانونُ الشّرع الذّي ضبطه السّلف الصالح، وبيّن حدودَه الفقهاء الرّاسخون في العلم[1]؛ إذ ليس هو عنده في طريق السّلوك بمُنْهِضٍ حتّى يدخل مداخل خاصّتهم**»[2].

وقال أيضًا:

«وأصل هذه العلامة في الاعتبار تكفير الخوارج -لعنهم الله- الصحابةَ الكرام ﷺ: فإنّهم ذمّوا مَنْ مدحه الله ورسوله واتّفق السّلف الصّالح على مدحهم والثناء عليهم، ومدحوا مَن اتّفق السّلف الصّالح على ذمّه كعبد الرّحمن بن ملجم قاتل علي ﷺ».

ثمّ قال:

«تكلّم واصل بن عطاء يومًا – يعني المعتزلي-، فقال عمرو بن عبيد: ألاَ تسمعون؟ ما كلام الحسن وابن سيرين -عندما تسمعون- إلاّ خِرْقةُ حيض ملقاة[3].

روي أنّ زعيمًا من زعماء أهل البدعة كان يريد تفضيل الكلام على الفقه، فكان يقول: إنّ علم الشافعي وأبي حنيفة، جملته لا يخرج من سراويل امرأة»[4].

---

[1] ولهذا يصدّ الزّائغون النّاس عن الرّاسخين، حتّى ينفق عندهم تشويههم للإسلام.

[2] «الاعتصام» (١/ ١٩٧-١٩٨).

[3] عزا المحقّق الأثر إلى «الكامل» (٥/ ١٠٣) لابن عدي.

[4] «الاعتصام» (٣/ ١٧٦-١٧٧).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية:

«ولهذا قال الشّعبي: «كلّ أمّة علماؤها شرارها، إلاّ المسلمين، فإنّ علماءهم خيارهم».

وأهل السنّة في الإسلام، كأهل الإسلام في الملل؛ وذلك أنّ كلّ أمّة غير المسلمين، فهم ضالّون؛ وإنّما يضلّهم علماؤهم، فعلماؤها شرارهم؛ والمسلمون على هدى، وإنّما يتبيّن الهدى بعلمائهم؛ فعلماؤهم خيارهم. وكذلك أهل السّنّة: أئمّتهم خيار الأمّة، وأئمّة أهل البدع أضرّ على الأمّة من أهل الذنوب. ولهذا أمر النّبيّ ﷺ بقتل الخوارج، ونهى عن قتال الولاة الظلمة»[١].

وقال أبو بكر بن عيّاش رَحِمَهُ اللَّهُ:

«السّنّة في الإسلام كالإسلام في الشّرك»[٢].

وقال: «السّنّة في الإسلام أعزّ من الإسلام في سائر الأديان»[٣].

وعند ابن عديّ، قال: «أليست السّنّة في الإسلام أعزَّ من الإسلام في سائر الأديان؟!»[٤].

فخلاصة الأمر أنّ هناك حيلتين من حيل إبليس يلبّس بها على النّاس في مسألة «التقليد»:

الحيلة الأولى: إذا ظهر الدّليل من الكتاب والسّنة للمرء بخلاف قول شيخه ومُقَلَّدِه، يوحي إليه: «أنّه لا يفهم النّصوص ولا بدّ له أنْ يقلّد شيخه!». وبهذه الحيلة نشأ التعصبّ المذهبي، وتَعَصُّبُ المريدين لمشايخ الطّرق، وتعصّبُ أتباع الأحزاب المنتسبة إلى الإسلام لزعمائهم.

والحيلة الثانية: قول القائل: «إنّ الشيخ فلانًا أخطأ، ولا يجوز تقليد الرّجال»، **مع أنّ الشّيخ**

---

[١] «مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٨٤).

[٢] «الجامع لأخلاق الرّاوي» (٢/ ٢٤٩- رقم ١٥٦٥).

[٣] «الجامع لأخلاق الرّاوي» (٢/ ٢٤٩- رقم ١٥٦٦)، و«السّنة» (١/ ٦٦- رقم ٥٤) للالكائي.

[٤] «الكامل في ضعفاء الرّجال» (٦/ ١٧١- رقم ٨٩٣١).

المذكور أصاب الحقّ، ولم يُقم المدّعي بيّنةً على خطإ ذلك الشيخ، وإنّما هي تهويلات ومجرّد ادّعاءات. وهذا من جنس ما ادّعاه الخوارج في حقّ علي والصحابة ﭫ؛ وجلّ الفتن المتأخرة - إنْ لم تكن كلّها- من جنس هذا الانحراف.

ثمّ هاهنا أمر مهمّ لا يجوز أنْ يغفلَ عنه طلبةُ العلم، وهو أنّ أصحابَ دعوة تفريق النّاس إلى «صعافقة» وغير «صعافقة» يذكرون «أدِلّةً» مزعومةً على بدعتهم، وما حقيقتها إلاّ أنّها أخبار فلان وعلاّن، وليست هي نصوص الكتاب والسنّة، كما يموّهونه على المغفّلين!! وهذا أمرٌ مهمٌّ، عليه أساس تهويل أهل الزّيغ: إذ يأتون إلى العاميّ الجاهل الطيّب فيلبّسون عليه أنّه -باتّباعه أهل السّنّة- يكون قد قصّر في باب من الدّين؛ وهذا كمن يدعو النّاس إلى عبادة القبور، فيرمي السّلفيين بأنّهم مقصّرون في حقّ «أولياء الله الصّالحين»[1]، فيستدرج الجهلة إلى الغلوّ فيهم والشّرك بهم. وكما يفعل الإخوان المسلمون والرّافضة فيوهمون العوامّ بأنّ أهل السّنّة مقصّرون في حقّ فلسطين وتحريرها من أيدي اليهود بخلافهم هم؛ فيُسقط الجاهل الملبّس عليه أهلَ الحقّ وعلماءهم لمجرّد هذا الظنّ الكاذب؛ ولو كان لهذا الملبَّس عليه عقلٌ وبصيرةٌ لرأى أنّ أهل الباطل أعجز عن تحرير

---

[1] وقد ثبت أنّ كثيرًا من هؤلاء «الأولياء» المزعومين ليسوا صالحين؛ بل بعضهم ليسوا مسلمين أصلاً؛ بل بعضهم ليس له وجود أصلاً أو ليس آدميًّا كما سيأتي-! ومن أشهر الأمثلة على قبور الكفّار الّتي اتّخذها الجهلة للعبادة: قبر الملك لويس الموجود في تونس؛ وهو ملك من ملوك الصّليبيين!! وهو الّذي يُدعى بـ«القدّيس لويس» لهمّته العالية في قيادة الحروب الصّليبية وأذى المسلمين، وسُمِّيت باسمه مدن كثيرة في العالم تشريفًا من النّصارى له؛ فصار يقصد قبره جهلة المسلمين ليدعوه من دون الله ويعتقدون أنّه كان مسلمًا وليًّا صالحًا! وإنّما كان من أعظم الملوك محاربة للمسلمين، وقد مات في تونس خلال آخر حرب من الحروب الصّليبية الّتي قادها؛ وبعض هؤلاء «الأولياء» المزعومين ليس له وجود أصلاً! فقد سمّى بعض الدّجاجلة بعض الحيوانات ودفنوها واستدرجوا السُّذج إلى رجاء النّفع منها ودعائها من دون الله. وقد أجمع المسلمون على عدم جواز عبادة غير الله وعلى أنّها شركٌ أكبر، ولو كان من يُعبد مَلَكًا مقرّبًا أو نبيًّا مرسلاً، فكيف بغيرهم؟! ومن الغريب ما وقع في بلادنا الجزائر أيّام الاحتلال الفرنسي أنّ بعض الفرنسيين الّذين كانت لهم أراضي يستغلّونها ويخشون نهبها، بنوا فيها قِبَبًا ثمّ ادّعوها مقامًا لوليّ مسلم مزعوم حتّى يهاب النّاس نهبها، خوفًا من غضب الوليّ الميّت! فتفاداها حقًّا النّاس؛ وهذا يدلّ على سذاجة روّاد المشاهد والمقابر وقلّة فطنتهم. وكان هذا من أهمّ أسباب انتشار القباب والمقامات في بلادنا، وهذا كلّه من ثمرات دعوة الصوّفية لأنّهم فتحوا باب ذلك، وولجه المحتلّون. وقد بُحثت هذه المسائل كثيرًا، فجزى الله خيرًا مَن انتصر للتّوحيد وذبّ عنه خير الجزاء؛ وردّ الله كيد باهتيهم ومعاديهم.

فلسطين من أهل الحقّ في هذا الزّمان. وهذه هي طريقة أهل الباطل في كلّ زمان: لا بدّ لهم – لكسب النّاس– من تنقيص أهل الحقّ بـ«أدلّة» مزعومة، وكم غلب الباطنية من قلعة وبلدة بالتستّر وراء الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر وادّعاء أنّ أهل الإسلام فشا فيهم المنكر والنّفاق[١]. فكلُّ فِرقة ترمي أهل السّنّة بالتقصير في الباب الّتي غلت هي فيه؛ أو ترميهم بالغلوّ في الباب الّذي قصّرت هي فيه. وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن «الفرقة النّاجية أهل السنّة والجماعة» أنّهم : «هم الوسط في فِرَق الأمّة، كما أنّ الأمّة هي الوسط في الأمم»[٢].

وإذا عُدنا إلى الكلام عن هذه الفتنة الّتي هي موضوع الكتاب، فكثيرًا ما يسهو النّاس عن حقيقتها، فيزدادون حيرةً بعد حيرة في أمرها: وحقيقتها هي أنّ **«الأدلّة» المزعومة ليست هي آياتٍ كريمةً أو أحاديثَ نبويةً شريفةً، بل لا يتعدّى أمرها أنّها «أخبارُ» فلان وعلاّن من الشباب** يُزعم بحقّ أو بباطل أنّه أخطأ في مسألة من الدّين، أو ظهرت منه خلّة أخلاقية سيّئة. وكلّ ذلك من باب «القيل والقال» الذّي نهى الشّرع عنه. **وأخبار النّاس هذه تحتاج إلى تحليل من طرف المنصفين، هذا إنْ فرضنا أن يكون من المصلحة الاشتغال بها:** فقد تكون صحيحة، وقد يخلطها ناقلوها بالكذب كأن يبالغوا فيها، أو يحملوها على غير حقيقتها، وقد تكون برمّتها مكذوبة موضوعة. ثمّ لو صحّت، فالإسلام لم يأمر أحدًا بقبول الباطل وشرح الصّدر به، وإنّما يندب النّاس إلى تحقيق أرجح المصالح ودرء أرجح المفاسد على قدر الطّاقة. وقد تكون أرجحُ المصالحِ السّترَ على صاحب المعصية ونصحه ووعظه، وقد تكون –على العكس– التّحذير منه وإعلان أمره: **واختيار هذا أو**

---

[١] قال الذهبي: «قال أبو حامد الغزالي في كتاب «سرّ العالمين»: «شاهدتُ قصّة الحسن بن الصبّاح لمّا تزهّد تحت حصن أَلَـمُوت؛ فكان أهلُ الحصن يتمنّون صعوده إليهم ويمتنع، ويقول: «أَمَا ترون المنكر كيف فشا وفسد النّاس؟! فتبعه خلقٌ، ثمّ خرج أمير الحصن يتصيّد، فنهض أصحابه، وملكوا الحصن، ثمّ كثرت قلاعُهم» («ميزان الاعتدال» (١/ ٥٠٠)، وانظر: «سرّ العالمين» (ق ٥٢-٥٣).

[٢] «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٤١).

ذاك -وهما على طرفي نقيض- يستلزم من صاحبه أنْ يكون صاحب علم وحكمة و فقه وعقل ورشد وتقدير المصالح والمفاسد بعد التثبت من صحّتها -إنْ كان هناك مصلحة في الاشتغال بها والإصغاء إليها-! وهذا كلّه لا سبيل للصغار إليه.

وبهذا ضلّت الخوارج فيما يعترضون به على ولاة المسلمين، وقد يكون هؤلاء أئمّة عدولاً بل من خيرة الخلق؛ فقد اعترض الخوارج على الصّحابة رضي الله عنهم وضلّلوهم وكفّروهم وهم أعدل الخلق وأفضلهم رضي الله عنهم؛ ولا يزال الخوارج يعترضون على العلماء بشبهات يسمّونها «أدلّةً» من عهد الصحابة؛ ولن يزالوا كذلك إلى أنْ يخرج الدّجّال؛ كما أنّهم يكفّرون المسلمين بالباطل، ويدّعون على ذلك «أدلّة». فالخوارج الّذين قتلوا ظلمًا أمير المؤمنين عثمان بن عفّان رضي الله عنه احتجّوا على قتله بـ«أدلّة» مزعومة، كما احتجّ قاتل أمير المؤمنين علي رضي الله عنه المقتول ظلمًا بـ«أدلّة» باطلة كاذبة. وكلّ مبطل يجعل الشّبهات والضّلالات «أدلَّةً» على الحقّ.

وقد قال ضرار بن عمرو:

«**إنّ قومًا تركوا العلم، ومجالسة أهل العلم**، واتّخذوا محاريبَ، فصاموا وصلّوا، حتّى بَلِيَ جِلْدُ أحدهم على عظمه، وخالفوا السّنّةَ، فهلكوا؛ فلا -والّذي لا إله غيره-: **ما عمل عامِلٌ قطُّ على جهل، إلاّ كان ما يُفسدُ، أكْثَرَ ممّا يُصلح**»[1].

ولزيادة بيان، نذكر مثالاً آخر على الفارق بين الرّاسخ وغيره: فيُقال لَمَنْ خاض هذه الفتنةَ وهو يزعم أنّه متّبع للسّلف: كلّما كان المرء أجهل وأضلّ كلّما تضجّر من أمر الشّرع بالصّبر على الولاة الظّلمة المسلمين ما لم يأتوا بكفر بواح لنا فيه من الله برهان؛ هذا من جهة. ثمّ لو فُرض أنّ وليّ الأمر أتى بالكفر البواح، فإنّ عقيدة أهل السنّة أنّه لا يُخلع إلاّ إذا لم يترتّب وراء ذلك شرٌّ أعظم. **فإذا أمر أهل العلم النّاس بالصّبر على أمير معيّن والنُّصح له، اعترضت عادةً الخوارج وصاروا يذكرون «أدلّة» على وجوب الخروج؛ وهذه «الأدلّة» هي ما يفعله الولاة ظلمًا من نهب**

---

[1] «الفقيه والمتفقّه» (١/ ١٠٨ -رقم ٦٥).

الأموال والفجور: وهذا اعتراض على الشّرع في الحقيقة لأنّ الشّرع وصفهم بالظّلم ومع هذا أمرنا بالصّبر، فالـ«أدلّة» الّتي ذكروها هي الظلم الّذي أحسن الشرع وصفه وإنكاره، ومع هذا أمر بالصّبر عليه! و«أدلّة» أصحاب تقسيم السّلفيين إلى «صعافقة» وغير «صعافقة» هي من هذا القبيل: حيث يخاطبهم العلماء فيقولون لهم: اتركوا هذه البدعة -بدعة رمي النّاس بالصّعافقة- الّتي اشتملت على شرّ كثير من القذف والنّميمة والغيبة ورمي النّاس ظلمًا بالبدعة وتفريق المسلمين: فيقولون: لكنّ فلانًا فعل، والآخر فعل، فيذكرون حوادث قد تصحّ وقد لا تصحّ وقد جعلوها -كما سبق- هي «الأدلّةَ» على صحّة هذه الدّعوة! **ومتى صارت أخبار النّاس «أدلّة» على نهج ودين؟!**

وذكر أخبار أفراد المسلمين وعيوبهم من أجل الاستدلال على صّحة هذا النّهج الباطل، هو من قبيل الغيبة والنّميمة، وليس هو من الجرح والتّعديل المأذون به، لأنّ الجرح والتّعديل الذي قام به السلّف والخلف يحقّق حفظ الدّين والمصالح الرّاجحة ويدفع المفاسد الرّاجحة؛ وأمّا هذا النّهج فلا يحقّق من ذلك شيئًا فلا يترتّب حفظ الدّين على وصم النّاس بالـ«صّعافقة»، بل لا يُحقّق إلاّ المفاسدَ الرّاجحة من الفُرقة والضّعف، ويُذْهِبُ المصالح الرّاجحة بإضعاف قوّة أهل السنّة وعدم التفرّغ للذبّ عن التّوحيد والسّنّة، ولكنّ الهوى يمنع الخائضين فيها أنْ يعوا ذلك ويبصروه. فهذا كلّه أوقع الفُرقة العظيمة التي نشهدها اليوم بسبب هذه البدعة المنكرة.

قال الفضيل بن عياض رَحِمَهُ اللَّهُ:

«إذا ظهرت الغِيبةُ ارتفعت الأُخُوّةُ في الله عزّ وجلّ. إنّما مَثَلكم في ذلك الزّمان مثل شيء مطليّ بالذّهب أو بالفضّة داخله خشبٌ وخارجه حسنٌ»[1].

والخصوم في هذه الفتنة الملتهبة نارها دائرون فيها بين الغيبة والبهتان كما هو معلوم، فأيّ

[1] «التّوبيخ والتّنبيه» (ص ٢١٠ -رقم ١٧٩) لأبي الشيخ الأصبهاني.

ظهور للغِيبة المحرّمة أعظم من هذا؟! وأعظم خطئهم -أي أصحاب هذه الدّعوة- أنّهم أحدثوا فتنًا وفُرقةً أعظمَ من المنكرات التي زعموا إنكارها؛ وأمّا الرّاسخون فإنّهم أدركوا عظم شرّ هذه الدّعوة ورجحان مفاسدها على مصالحها المزعومة.

ولم أؤلّف هذا الكتاب لتسويغ المخالفات الشّرعية الّتي قد تصدر من الأفراد، كما أنّ أهل السنّة لم يذكروا في كتب العقائد وجوب الصّبر على أئمّة الجَوْر من أجل تسويغ ظلمهم من شرب الخمر، وظلم النّاس، وأخذ أموالهم، وضرب ظهورهم، أو تصغيرًا لشأن هذه المعاصي وغيرها؛ ولكنّ الغرض هو بيان كون العلماء قد يأمرون بالسّكوت على ما هو شرّ حتّى لا يترتّب وراءه شرٌّ أعظم؛ وكلّما كان المرء أعلمَ كلّما كان أدركَ لهذه الأمور، وكلّما ازدادت طمأنينة قلبه بها؛ وكلّما كان أجهل كلّما أنكرها واعترض عليها، وظنّ أنّ الممتثل للشّرع إنّما يذبّ عن الظلمة والظّلم، كما يظنّ الخوارج بأهل السنّة؛ وكما يظنّ أصحاب هذه الدّعوة بالعلماء الّذين أنكروا هذا التّمزيق، فيعترضون ويقولون: لكنّ فلانًا عصى، والآخر فعل وفعل، فيردّون بذكر ذلك على العالم الّذي أبصر الحوادث والعواقب وأتقن مقاصد الشّرع وقواعده وحكم في المسألة بالحقّ؛ ثمّ ليسهل على النّاس اتّباعهم وترك العلماء جاؤوا بحيلة وصف أتباع العلماء المهتدين بالوقوع في التقليد المنكر المذموم. ولهذه الأمور كلّها، فلن تجد في هذا الكتاب أخبار «تويتر» و«فايسبوك» وغيرها ممّا لا وزن له في ميزان العلم والنّقد الصّحيح.

وبمخالفة هذا الأمر سفّهت السّروريةُ العلماءَ الكبار بحجّة أنّهم «يجهلون» -بزعمهم- محتوى أخبار الصّحف والتلفاز. وعلى خطاهم: يوهم اليوم أصحاب هذه الدّعوة النّاس بأنّ العلماء لم يحسنوا أنْ يحلّلوا أخبار الشّباب -التّي يسمّونها «أدلّة»- مثلما يحلّلونها هم، حتّى ادّعوا أنّ «الصّعافقة» غرّوا العلماء ولبّسوا عليهم؛ ثمّ يحكمون على أتباع العلماء أنّهم مثل الصّوفية[١] يقلّدون

---

[١] وقد أكثر أرباب هذه الدّعوة تشبيه السّلفيين بالصّوفية، وهذه فرية الخوارج قديمًا وحديثًا، وقد سبقهم إليها في هذا الزّمان أبو قتادة الخارجي (انظر: «الجهاد والاجتهاد» (ص ١٩١)) وغيره.

شيوخهم في مخالفة ما يسمّونه «الحقّ» وكأنّه الكتاب والسنّة؛ فالعالمُ ملبّسٌ عليه، والعامي الّذي يتّبعه عاصٍ بذلك! فكيف يتأتّى للنّاس -إذًا- النّجاةُ وإبصارُ الحقّ ؟!

وبمثل هذا ظهر في زماننا: التشْكِيكُ في منهج نقد الرّجال الّذي كان عليه السّلف الصّالح، والّذي به يُحْمَى الدّينُ -وهو منهج الجرح والتّعديل- حتّى صار مَنْ يزدريه ويتَنَقَّصُه، فيسمّيه «فتنة الجرح والتجريح». كما نشأتْ بالمقابل طائفةٌ غَلَتْ فيه حتّى رمت أهلَه الرّاسخين المنصفين بالميوعة ومداهنة أهل البدع؛ فتركوا العدْلَ والإنْصافَ وقلبوا الأمور فأسقطوا العدولَ وعدّلوا المجروحين، حتّى حرّق سفهاؤهم كتبَ الحُفَّاظِ مثل كتب ابن حجر العسقلاني والنّووي. وما وقعوا فيما وقعوا فيه إلاّ لعدم مراعاة منازل علماء الحديث، وبسبب الرّجوع إلى الأغمار دون فحول الأئمّة من أهل السنّة؛ ولقد أحسن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال: «**لكنّ الله فرّق بين الحقّ والباطل بأهل النّقد العارفين بالنّقل علماء التّعديل والتّجريح**»[1].

والجرح والتّعديل ما أقامه أهله من جبال الحديث إلاّ لتحقيق أرجح المصالح، ودفع أرجح المفاسد؛ وأمّا أهل الزيغ فيَلِجُون باب الجرح والتّعديل وباب التّحذير من الأشخاص لغاية فاسدة: إمّا لتشويش هذا الباب وإبطال الشّريعة، أو للنّميمة والإفساد بين أفراد أهل السّنة. وقد يوجد من النّاس من يصدر منه هذا الإفساد من غير تعمّد ولكن بسبب جهله وإنْ كان قصده الخير، ولكنّ النيّة لا تكفي كما هو معلوم، بل لابدّ من موافقة الشرع أيضًا.

وقد أوصى الله عباده فقال:

﴿ وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُواْ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ كَانَ لِلْإِنسَٰنِ عَدُوًّا مُّبِينًا ﴿٥٣﴾ ﴾ [الإسراء: ٥٣].

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ:

---

[1] «الاستغاثة في الرّد على البكري» (ص ٩٨).

«يأمر تعالى رسوله ﷺ أنْ يأمر عباد الله المؤمنين **أنْ يقولوا في مخاطبتهم ومحاورتهم الكلام الأحسن والكلمة الطّيّبة: فإنّه إذ لم يفعلوا ذلك، نزغ الشّيطان بينهم، وأخرج الكلامَ إلى الفِعال، ووقع الشرّ والمخاصمة والمقاتلة**؛ فإنّ الشّيطان عدوّ لآدم وذريّته من حين امتنع من السّجود لآدم، فعداوته ظاهرةٌ بيّنةٌ؛ ولهذا نهى أنْ يُشير الرّجل إلى أخيه المسلم بحديدة، فإنّ الشّيطانَ ينزغ في يده، أي: فربّما أصابه بها»[١].

وما حقّقت يومًا الدّعوة إلى تفريق السّلفيين إلى «صعافقة» وغير «صعافقة» إلاّ أرجح المفاسد وما أبطلت إلاّ أرجح المصالح؛ ولا يشكّ العقلاء أنّ القبوريين والرّافضة والكفّار فَرِحون بها، وأنّهم قد دسُّوا -هم وأعوانهم- في أوساط أنصار هذه الدّعوة وغيرها مَن يؤجّج لهيب فتيلها، ويحرص ويرقب نارها ألاّ تخمد، حتّى تذهب بقوّة أهل السّنّة كلّها وتقضي عليها.

وقد قيل:

إنَّ الْوُشَاةَ كَثِيرٌ إنْ أَطَعْتِهِمُ ... لاَ يَرْقُبُونَ بِنَا إلاًّ وَلاَ ذِمَمَا[٢]

وقال ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وما في جميع النّاس شرٌّ من الوُشاة، وهم النّمّامون؛ وإنّ النّميمية لَطَبْعٌ يدُلُّ على نَتَنِ الأَصْلِ، ورَدَاءَةِ الْفَرْعِ، وفَسَادِ الطَّبع، وخُبْثِ النّشأة، **ولا بُدَّ لصاحبه من الكذب**؛ والنّميمة فرعٌ من فروع الكذب، ونوعٌ من أنواعه؛ **وكلُّ نمّامٍ كذّابٌ**».

ثمّ قال عن الكذب:

«وهي سِمَةٌ ما رأيتها قَطُّ في أحد إلاّ وهو مَزْنونٌ[٣] إليه بشرٍّ في نفسه، مغموزٌ عليه لعاهةِ سُوءٍ في ذاته، نعوذ بالله من الخذلان»[٤].

---

[١] «تفسير ابن كثير» (٥/ ٨٦-٨٧).

[٢] «ديوان عمر بن أبي ربيعة» (ص ٣٣٥).

[٣] أي: هو ملطخٌ بأنواع من الشرّ.

[٤] «رسائل ابن حزم» (١/ ١٧٣).

وكم من فتنة أحدثها طويلب علم ممّن كان يُظهر الاستقامة على السّنّة ومتابعة الأئمّة الكبار؛ فإذا صار له أتْباعٌ وشُهْرة، أخرج الله أضغانَه على السّنّة وأهلها وأظهرها على لسانه وقلمه؛ فيخالف النّهج القويم ويتمرّد على مشايخ الأمس بدثار «نبذ التقليد ومحاربته».

وليس هذا خاصًّا بزماننا؛ بل هذا شأن كلّ زائغ في كلّ زمان كما وقع لواصل بن عطاء مع الحسن البصري، ولبشر المريسي مع الشّافعي[1] وهو شأن كلّ مبتدع إلى يوم البعث؛ وهذا معنى مقولة الإمام البربهاري المشهورة:

«مَثَلُ أصحاب البدع مثل العقارب، يدفنون رؤوسَهم وأبدانَهم في التّراب، ويُخْرِجون أذنابهم؛ فإذا تمكّنوا لَدَغُوا؛ **وكذلك أهلُ البدع: هم مختفون بين النّاس، فإذا تمكّنوا بلغوا ما يريدون**»[2].

فهذا دأبُ أهل البدع في كلّ أمّة؛ ولم يُغَيَّرْ دينٌ ولا حُرِّفَ إلاّ على أيدي أهل البدع الذين يظهرون في تلك الملّة، فقد روى ابن أبي شيبة عن وهب بن منبّه، قال:

«كان في بني إسرائيل رجالٌ أحداثُ الأسنان مغمورون فيهم، قد قرأوا الكتاب وعلِموا علمًا، وإنهم طلبوا بقراءتهم الشّرفَ والمالَ، وإنّهم ابتدعوا بدعًا أخذوا بها الشّرف والمال في الدّنيا، فضلّوا وأضلّوا كثيرًا»[3].

ومن أمثلة ذلك في أمّتنا ما «قال المَرُّوذي: مضيتُ إلى الكرابيسي، وهو إذ ذاك **مستورٌ يذُبُّ عن السّنّة ويُظْهِرُ نُصْرَةَ أبي عبد الله**»[4]. -أي أبا عبد الله أحمد بن حنبل-.

---

[1] انظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ٦٥).

[2] «طبقات الحنابلة» (٢/ ٤٤).

[3] «المصّنف» (٢٠/ ٥٩ –رقم ٣٨٢٨٤) لابن أبي شيبة.

[4] «شرح علل التّرمذي» (٢/ ٣٤٧).

وقد قال عنه الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أنْ أظهر مقالته: «مات بشر المريسي وخلفه حسين الكرابيسي»[١].

وقد فطن السّلفُ لهذا الأمر ووصفوه في كتبهم: فمَنْ جهله أو تجاهله من المعاصرين أو من السّابقين، فليس حُجَّةً على الحقّ؛ وذلك مثل من ينكر جرح المرء بعد تعديله، فليس حُجَّةً على من علمه وأدركه؛ ويُقال هذا لأنّ أناسًا تجرّأوا في هذا الزّمان على علماء الحديث وردّوا عليهم، فزعموا أنّ جرح من سبق تعديله، وكان معدودًا من بين أهل السّنة أوّلاً، أمرٌ منكرٌ وبدعةٌ وليس من نهج السّلف! وقد أكثر التفوّه بذلك كثيرٌ من المنتفعين من «إعانات» الجمعيات الحزبية الّتي تدّعي أنّها سلفية، وحقيقة أمرها أنّها تمشي على نهج الإخوان المسلمين وأنّ الحزبية فيها متغلغلة في قليل أمرها أو كثيره! وغرضهم مجاملة المنحرفين المتسبين إليها.

قال الشيخ مقبل بن هادي الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«الشخص يكون في بدء أمره متستّراً ما يحبّ أنْ ينبثق؛ لكن إذا قوي وأصبح -يعني- له أتباع، ولا يضرّه الكلام فيه أظهر ما عنده»[٢]. انتهى كلامه.

ولا ينال المرءُ الإمامةَ في الدّين إلاّ إذا مشى على طريقة الأئمّة الأسلاف العدول، واتّبع مشايخ أهل السّنّة الرّاسخين من المعاصرين له والسّابقين، حتّى ينتفع بهم ويتعلّم منهم ثمّ لم يخرج عليهم بالبدعة والحزبية والافتراء والكذب، ويثبت على ذلك حتّى المات.

---

[١] «تاريخ بغداد» (٨/ ٦٦).

[٢] «شريط الأسئلة السنية لعلاّمة الديار اليمنية، أسئلة شباب الطائف»: على الرّابط: https://muqbel.net/fatwa.php?fatwa_id=١٣٨٠ .

هذا من جهة؛ ثمّ إنّ ممّا يدلّ على تواضع السّلف نحو المستضعفين من أجل تعليمهم وتأديبهم، وتهييئهم ليكونوا خلفاءهم من بعدهم ما جاء عن سفيان الثوري حيث كان يقول لأصحاب الحديث:

«تقدّموا يا معشر الضعفاء!»[١].

وكان السّلف يحرصون على تأديب تلاميذهم وأولادهم ويأمرونهم بالائتمام بمن قبلهم من أهل العلم، وباحترامهم وتبجيلهم، وتسويد الكبار، ومعرفة منازلهم، والمشي على خطاهم.

كان أبو جحيفة وهب بن عبد الله رضي الله عنه يقول:

«جالسوا الكبراء، وخالطوا الحكماء، وسائلوا العلماء»[٢].

وقال سفيان الثّوري رحمه الله:

«إذا كان يأتمّ بمن قَبْله، فهو إمامٌ لِمَنْ بَعده!»[٣].

وجاء مثله عن عون بن عبد الله حيث أوصى ابنه بأنّ من «يقتدي بمن قبله، فهو إمامٌ لمن بعده»[٤].

وأوصى قيس بن عاصم رضي الله عنه بنيه كذلك، فقال:

«يا بَنِي: اتّقوا الله وسوِّدوا أَكْبَرُكُم، **فإنّ القوْمَ إذا سوَّدُوا أَكْبَرَهم خَلَفوا آباءهم؛ وإنْ سَوَّدُوا**

---

[١] «الحلية» (٦/ ٣٦٥).

[٢] «مصنّف ابن أبي شيبة» (١٤/ ٢٠٨-رقم ٢٧٢٤٣).

[٣] «الفقيه والمتفقّه (١/ ٤٣٦- رقم ٤٥٧) للخطيب.

[٤] «حلية الأولياء» (٤/ ٢٦٠).

أَصْغَرَهم أَزْرى ذلك بهم عند أكفائهم»[١].

وروى ابن سعد عن جماعة، قال:

«بينما حلقة من قريش جُلوسٌ في هذا المكان من المسجد، في دُبُر الكعبة، إذ مرّ عمرو بن العاص يطوف»، «**ثمّ قال: ما لي أراكم قد نحّيتم هؤلاء الفتيان عن مجلسكم؟ لا تفعلوا! أوسعوا لهم وأُدْنُوهم، وحدِّثوهم، وأَفْهِموهم الحديث: فإنّهم اليومَ صغارُ قومٍ، ويوشكون أنْ يكونوا كبارَ قوم؛ وإنّا قد كُنَّا صغارَ قومٍ، ثمّ أصبحنا كبارَ قوم**»[٢].

وقال هشام بن عُروة:

«كان أبي يجمعنا، فيقول: يا بَنِيَّ! كنّا صغارَ قوم، وإنّا اليومَ كبارُ قوم؛ وإنّكم اليوم صغار، وإنّكم ستكونون كبارَ قوم إنْ بَقيتم، وإنّه لا خَيْرَ في كثيرٍ[٣] لا عِلْمَ له»[٤].

و«كان سعيد بن المسيّب إذا مرّ بالمكتب، قال للصّبيان: هؤلاء النّاسُ بعدنا»[٥].

وهذا كلّه من الدّين الّذي يُتلقّى خَلَفًا عن سلف؛ فلا شكّ أنّه ممّا ورثه النّاس عن الصّحابة رضي الله عنهم.

---

[١] «رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٥/ ٢٦٣- رقم ٢٠٤٩٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ٣٣٩)، والبيهقي في الجامع لشعب الإيمان» (١٣/ ٣٧٤)، واللفظ له، والبخاري في «الأدب المفرد»، وحسّنه الشيخ الألباني في «صحيح الأدب المفرد» (ص ١٤٥).

[٢] «الطبقات الكبرى» (٤/ ١٩٢-١٩٣)، و«المدخل» (١/ ٣٧١- رقم ٦٣١-ط.دار الخلفاء) للبيهقي.

[٣] كذا في المطبوع، والصحيح: «كبيرٍ»، وكتابتها واحدة في المخطوط. فعند المزي: «وما خيرُ الشيخ، يكون شيخًا وهو جاهلٌ؟!» («تهذيب الكمال» (٢٠/ ١٧)).

[٤] «سنن الدّارمي» (١/ ٤٠٥-رقم ٥٦٩)، و«المدخل إلى السّنن الكبرى» (ص ٢٨٥-رقم ٤١٦-ط.دار الخلفاء) واللّفظ له، و«جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٣٦٠-رقم ٤٨٧)، و«العيال» (٢/ ٨٠٢-رقم ٦٠١) لابن أبي الدّنيا، و«تهذيب الكمال» (٢٠/ ١٧).

[٥] «الطّبقات الكبرى» (٥/ ١٤١).

فقد جاء عن الحسن بن علي ما روى أبو سعد شُرحبيل عنه، قال:

«دعا الحسن بن علي بنيه وبني أخيه، فقال: «يا بنِي، وبني أخي! إنّكم صغارُ قومٍ يوشك أنْ تكونوا كبارَ آخرين، فتعلّموا العلم: فمَنْ لمْ يستطع منكم أنْ يرويه، فليكتبه وليضعه في بيته»[١].

وقد أحسن من قال:

وَلَـئِنْ خِلْتَـهُ صَـغِيرًا فَـمَا زَا ... لَ صِـغَارُ الْكِـرَامِ غَـيْرَ صِـغَارِ

وَالْفَتَـى عِنْـدَ قَـدْرِهِ وَعُـلاَهُ ... وكِبَـارُ اللِّئَـامِ غَـيْرُ كِبَـارِ[٢]

وكان الحكماء يقولون:

فَـارْفَعْ ضَـعِيْفَكَ لاَ يَحُـرْ بِـكَ ضَـعْفُهُ ... يَوْمًـا فَتُدْرِكَـهُ العَوَاقِـبُ قَـدْ نَـمَا[٣]

فهؤلاء هم الّذين يُقال عنهم إنّهم نبلاء رغم حداثة أسنانهم، ولا يُقال هذا عن الّذين يخرجون على العلماء وينفّرون النّاس عنهم بحجّة ترك التّقليد؛ وإنّما يُلحق هذا الصّنف الأخير بـ«حدثاء الأسنان» الّذين جاء ذكرهم ووصفهم في حديث الخوارج، وإِنْ تقدّم بهؤلاء السنّ، فـ«كبار اللّئام غيرُ كبار»!

ومن الكلمات التي يتداولها بعضُ المنحرفين عن الحقّ لصرف النّاس عن العلماء قولهم: «قد تجد في النّهر ما لا تجد في البحر»! وهي كلمة حقّ يراد بها باطل أيضًا، لأنّ أصحابها يريدون بهذه الكلمة أنْ يقلبوا الأمور، فيجعلوا الأصل فرعًا، والفرعَ أصْلاً، هذا إنْ سُلِّمَ للفرع محلّه من

---

[١] «تقييد العلم» (ص ١١٣-١١٤، رقم ١٧٠ و١٧١) للخطيب.

[٢] «ديوان ابن الخيّاط» (ص ٣٠٤).

[٣] «ديوان السَّمَوْأَل» (ص١١٨).

الأصل، وصِلَتُه به.

وفتنة رمي السّلفيين بالصعافقة صنوُ فتنة السّروريين الّتي أحدثها الذين جعلوا شبابًا أصلاً في معرفة السياسة و«فقه الواقع»، وقد استدلّوا بمثل هذه المقولات «**قد تجد في النّهر ما لا تجد في البحر**»، فصيّروا المشايخ الكبار تبعًا لهم؛ وهذا الأمر خروج على أهل العلم ومنازعةٌ لهم، وقد حرّم ذلك ربّ العالمين، لما فيه من المفاسد العظيمة.

وقولهم: «قد تجد في النّهر ما لا تجد في البحر»، ابتدىء بحرف «قَدْ» الّذي يدلّ على «**تقليل وقوع الفعل، نحو «قَدْ يصدقُ الكَذُوبُ»**»[1]، ولا يجعل أحدٌ من العقلاءِ الصدقَ أصلاً في الكذوب، ولا العلمَ أصلاً في الشّباب والصغار! لأنّ النادر لا حكم له.

وفي قول النّبيّ ﷺ: «إنّما النّاس كالإبل المائة: لا تكاد تجد فيها راحلة»[2]، قال الحافظ ابن حجر:

«**ويُحمل النّفي المطلق على المبالغة وعلى أنّ النّادر لا حكم له**»[3].

وإذا ورد مثل هذه العبارات والأمثال في كلام العلماء، فإنّها تقع في موضع الرّد على من تعصبّ لإمامه ولم يخرج عن قوله ولو وردت **الآية أو الحديث** خلافه؛ وفي هذا يقول الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وفيه أنّ الوقائع الخاصّة **قد** تَخْفى على الأكابر ويعلمها مَنْ دونهم؛ وفي ذلك ردٌّ على المقلِّد: إذا استُدِلَّ عليه **بخبرٍ** يخالفه، فيجيب: لو كان صحيحًا لَعَلِمَهُ فلانٌ مثلاً؛ فإنّ ذلك إذا جاز خفاؤه عن مِثل عُمَر، فَخَفَاؤُه عمّن بعده أَجْوَزُ»[4]. وتأمّل قوله «**بخبر** يخالفه»، وقد قال في

[1] «مغني اللّبيب عن كتاب الأعاريب» (١/ ١٨٩).

[2] «رواه البخاري» (٨/ ٢٩١- رقم ٦٥٠٦).

[3] «فتح الباري» (١١/ ٣٣٥).

[4] «فتح الباري» (١٢/ ٢٥١).

«النّزهة»: «**الخبر عند علماء هذا الفنّ مرادفٌ للحديث**»[١]. والّذين دندنوا حول «فقه الواقع» اعترضوا على العلماء بذكر «الأحداث والوقائع» الّتي زعموا أنّ العلماء جهلوها أو -إنْ علموها- لم يحسنوا الحكم عليها. وأرباب دعوة رمي النّاس بالصعافقة فعلهم مثل فعل السّروريين، حيث يعترضون على العلماء بذكر أخبار فلاَن وعلاّن الّتي يسمّونها «أدلّة»، يموّهون بذلك على النّاس حيث يظنّ هؤلاء حينئذ أنّ العلماء خالفوا الكتاب والسنّة، وأنّهم جهلوا أو تجاهلوا تلك «الأدلّة» المزعومة، أو أنّهم -إنْ بلغتهم- لم يحسنوا الحكم عليها!

وحاشا أنْ يصير الشّيطانُ الكذوبُ صدوقًا بقول النّبيّ ﷺ: «صَدَقك وهو كذوب»، وحاشا أنْ يصير النَّهرُ أوسع ماءً وأوفر صيْدًا من البحر؛ ولا زال طلبة العلم في كلّ زمان يُفيدون مشايخهم، وحاشا أنْ يصير لذلك التلاميذ هم الأصل، والمشايخ هم الفرع!

قال الطُّرطوشي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وقال بعضهم: إنْفَاذُ الملوك الأمورَ بغير رَوِيَّة، كالعبادة بغير نيّة. ولم تزل العقلاء على اختلاف آرائهم يستهدون العيوب، ويستثيرون صواب الرّأي من كلٍّ، حتّى الأَمَةِ الوَكْعاء. هذا عمر بن الخطّاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ يقول: رحم الله امْرَأً أهدى إليَّ عُيوبي. وكان يُقال: مَنْ أُعطي أربعًا، لم يُمنع أربعًا: من أُعطي الشّكرَ لم يمنع المزيد، ومن أعطي التّوبةَ لم يمنع القبول، ومن أعطي الاستخارة لم يمنع الخيرة، ومن أعطي المشورة لم يُمنع الصّوابَ. وقال بعضهم: خمير الرّأي خير من فطيره، وتأخيره خير من تقديمه»[٢].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضع الردّ على من طعن في عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ومنزلته وعلمه بحجّة مراجعة امرأة له:

---

[١] «نزهة النّظر في توضيح نخبة الفكَر» (ص ٣٧).

[٢] «سراج الملوك» (ص ٣٢١-٣٢٢).

«وعمر ﷺ كان يراجعه آحاد النّاس، حتّى في مسألة الصّداق. قالت امرأةٌ له: أَمِنْكَ نسمعُ أم من كتاب الله؟ فقال: بل من كتاب الله! فقالت: إنّ الله يقول: ﴿ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُواْ مِنْهُ شَيْـًٔا ﴾ [النساء: ٢٠]، فقال: امرأةٌ أصابت ورجلٌ أخطأ!». وكذلك كان يرجع إلى عثمان وغيره، وهو أعلم من هؤلاء كلّهم.

وصاحب العلم العظيم إذا رجع إلى من هو دونه في بعض الأمور، لم يقدح هذا في كونه أعلمَ منه، فقد تعلّم موسى من الخضر ثلاث مسائل، وتعلّم سليمان من الهدهد خبر بلقيس.

وكان الصّحابة فيهم من يشير على النّبيّ ﷺ في بعض الأمور، وكان عمر أكثرَ الصّحابة مراجعةً للنّبيّ ﷺ، ونزل القرآن بموافقته في مواضعَ: كالحجاب، وأسارى بدر، واتّخاذ مقام إبراهيم مصلّى، وقوله: «عسى ربّه إنْ طلقكنّ»، وغير ذلك»[١].

بل إنّ استفادة السّلف ممّن هم دونهم لدليلٌ على فضلهم وأخلاقهم وتواضعهم، لأنّ من استعلى على الخلق مُنع الاستفادةَ منهم، فدلّ طلبهم الفائدة ممّن دونهم على تواضعهم:

قال أبو عثمان سعيد بن إسماعيل الحِيري رحمه الله:

«ما استصغر أحدٌ أحدًا إلاّ حُرم فائِدَتَه»[٢].

وقال ابن تيمية رحمه الله: «فإنّ الخضر لمّا عَلِمَ ثلاثَ مسائلَ لم يعلمها موسى، لم يكن أفضلَ من موسى مطلقًا. والهدهد لمّا قال لسليمان: ﴿ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ ﴾ [النمل: ٢٢]، لم يكن أعلمَ من سليمان مطلقًا»[٣].

ثمّ يقال لمن يحتجّ بقولهم: «قد يوجد في النّهر ما لا يوجد في البحر»: إنّ من الصّيد ما لا يوجد إلاّ في البحر الشاسع، ولا يطمع تحصيله في النّهر إلاّ أحمق!

---

[١] «منهاج السّنة النّبوية» (٨/ ٣٠٢-٣٠٣).

[٢] «طبقات الأولياء» (ص ٣٠١) لابن الملقّن.

[٣] «منهاج السّنة النّبويّة» (١/ ١٥٩).

قال الغزّال الحِميري:

يَـــا أَيُّهـــا المَـــرْجُ دَعْ للبَحْــــرِ لُؤْلُـــؤَهُ فَالــدُّرُّ للْبَحْــرِ ذِي الأَمْــوَاجِ والحَــدبِ[1]

وقال رئيس الشّعراء، وشاعر العراق ابن التّعاويذي رَحِمَهُ اللهُ:

وَأَيْـــنَ مِـــنَ الثَّـــرَى نَيْـــلُ الثُّرَيَّـــا وَكَيْـــفَ تُقَـــاسُ بِـــالْغُرَرِ الحُجُـــولُ[2]

وقال علي بن ربيعة:

«أتيتُ عليًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فقلتُ: إنّي أثبتُ من عمّي، وأجرأُ: فإنْ رأيتَ أنْ تجعلني مكانه؟! قال: يا ابن أخي! **إنَّ رأيَ الشّيخ خير من مشهد الغلام!**»[3].

فمن استدّل بمثل هذه المقولة: «قد تجد في النّهر ما لا تجد في البحر» ليؤصّل أنّ الصغار (قد) يفهمون المسائل الغامضة والنّوازل أفضل ممّا يفهمها الكبار والرّاسخون، فقد قلب الأصل والفرع ووقع فيما لا يوافقه عليه عاقلٌ: فهل يُستدلّ بقصّة عمر على أنّ تلك المرأة أفقه منه وأبصر؟ أو إنّ الحقّ أنْ يُعتقد أنّ فائدة نقل هذه الحوادث الّتي وقعت للسّلف تكمن في أنّ العالم الواحد لا يحيط بجميع أدلّة الشّرع من الكتاب والسّنة، لكنّه إنْ خفي عليه بعضها، فإنّها لا تخفى على جميع الأمّة إذ

---

[1] «تحفة القادم» (ص ٢١٩) لابن الأبّار، و«الوافي بالوفيات» (٦/ ١٣٧)، ووقع فيه تصحيف: فبدل قوله: «يا أيّها المرج دع»، جاء: «يا أيّها المردع!». و«الحدَبُ»: «حُدُورٌ في صبَبٍ كحدَبِ الموج والرّمال» («القاموس المحيط» (ص ٧٢-٢)، أراد أنّ المَرْجَ ليس فيه أمواجٌ بخلاف البحر، **وكنّى بذلك على صعاب الأمور وعظيمها**.

[2] «ديوان ابن التّعاويذي» (ص ٣٤٢)؛ وانظر ترجمته في «وفيات الأعيان» (٤/ ٤٦٦-٤٧٣)، و«السير» (٢١/ ١٧٥)؛ ويريد بقوله: «كيف تقاس بالغُرَرِ الحجولُ»: أي كيف يُقاس ما كان فيه غُرَّةٌ من الخيول -وهي الّتي لها بياض في الوجه- بالخيول المحجّلة -وهي الّتي يكون البياض في قوائمها؛ قال ابن منظور: «التّحجيل: بياضٌ يكون في قوائم الفرس كلّها» («لسان العرب» (١١/ ١٤٥-١))، وقال: «وغُرّة الفرس: البياض الّذي يكون في وجهه» («لسان العرب» (٥/ ١٤-٢))؛ وانظر: «الجراثيم» (٢/ ١٢٧-١٣٢) المنسوب لابن قتيبة، ففيه ذكر أوصاف الخيول وما تفضّله العرب منها.

[3] «السنن الكبرى» (١٠/ ١١٣).

لا تجتمع الأمّة على ضلالة؟!

ويُقال لمن يحطّ من شأن العلماء ويقول: إنّهم قابعون بين أربعة جدران ولا يعلمون الواقع: إنّ المرء المعيّن إذا عُرضت عليه نازلة ما، وكان جاهلاً بالشّرع، فإنّه يحكم عليها بالباطل -بموجب جهله- فيضلّ عباد الله؛ وإذا أصاب الحقّ فمن غير قصد، مثل من يصيب أحيانًا في الرّمي من غير مهارة ولا دُربة، فلا يُثنى عليه لإصابته؛ كذلك لا يثنى على المصيب في مسائل العلم، إنْ كان جاهلاً وأصاب الحقّ، بل يُذمّ لأنّه تكلّم في دين الله بغير علم، وهذا ممّا تعظم حرمته؛ وأمّا من كان عالمًا بالكتاب والسنّة فلو عُرضت عليه نازلة حادثة لم تكن بلغته من قبل أحسن الإفتاء فيها، ولم يضرّه جهله السّابق بتلك النازلة؛ كما لا ينفع الجاهلَ كثرةُ مطالعة الأخبار والأحداث، لكونه عاجزًا عن الحكم بالحقّ على النّوازل بالنّظر إلى الأشباه والنّظائر ما دام جاهلاً بأحكام الشّرع؛ بل يضرّ العامي تتّبع النّوازل لأنّها تشغله عن كسب العلم النّافع.

ولهذا قال طاووس رَحِمَهُ اللَّهُ:

«إنْ لم تعجلوا بالبلاء قبل نزوله، لم ينفَكَّ المسلمون أنْ يكون فيهم مَنْ إذا سُئل وُفِّقَ، أو قال: سُدِّدَا!»[1].

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وكلُّهم معترفون بأنّ الإحاطة بالعلم كلِّه من غير شذوذ شيء منه ليس هو مرتبةَ أحد منهم، ولا ادّعاه أحدٌ منهم من المتقدّمين ولا من المتأخّرين؛ فلهذا كان أئمّة السّلف المجمع على علمهم وفضلهم يقبلون الحقّ ممّن أورده عليهم، وإن كان صغيرًا؛ ويوصون أصحابهم وأتباعهم بقبول الحقّ إذا ظهر في غير قولهم»[2].

---

[1] «كتاب العلم والحلم» (ص ١٤٦ – رقم ١٧٧).

[2] «الفرق بين النّصيحة والتّعيير» ضمن «مجموع رسائل ابن رجب» (٢/ ٤٠٤).

فهذا حقّ. وأمّا الخصوم فيريدون من النّاس اتّباع الباطل الّذي يصدر من الصّغار بحجّة أنّ الصّغير قد يصيب الحقّ، ويُخطئه الكبير! والجواب: أنّه «**لا تثبت الأحكام بمجرّد الاحتمال والشّك**»[١]، فقولهم هذا تلبيس وتمويه ظاهر، ولا يروج مثله إلاّ على الجهلة وعلى المعرضين عن الحقّ والعاجزين عن تحقيق المسائل؛ فالجهلة والسّذج تنطلي عليهم دعوة الخصوم، فيلقيهم تخويفهم من «تقليد الرّجال» وتهويلهم فيه من تقليد جائز -على أسوإ تقدير- إلى تقليد ممنوع؛ ومعنى ذلك أنّ هؤلاء يصرفون العوام عن اتّباع العلماء أوتقليدهم ليوقعوهم في تقليد رؤوس الباطل: فيقلّدون المهوِّل ويسلّمون له وهم يظّنون أنّهم تجرّدوا من (التّقليد)! **فمذهب الخصوم يوقع الاضطراب في صحّة أحكام الدّين، مثل الفتاوى في فروع الدّين الّتي يرجع إليها النّاس ويحتاجون إليها.**

ولا نعلم في السّلفيين من يأمر النّاس باتّباع الأكابر ثمّ يقول لهم: قلِّدوهم تقليدًا أعمى ولو في مخالفة الكتاب والسّنة! هذا لم يكن في السّلفيين لا في الماضي، ولا في الزمن الحاضر!

واستشهاد الخصوم بهذا المَثَلِ -«قد تجد في النّهر...»- لزحزحة النّاس عن الأصول الواضحة الّتي ربّاهم العلماء عليها هو مثال جيّد على صور شغب المشاغبين.

قال الشيخ ربيع بن هادي:

«والّذي يريد حماية الشباب بصدق وإخلاص، إنّما يحثّهم ويربّيهم على المنهج الحقّ ونصوصه وقواعده، ويدفع عنهم الشُّبه بما حواه هذا المنهج من الأصول والضّوابط، لا بما يخترع من الوساوس والتّمويهات الّتي تحطّ من قيمة ومكانة هذا المنهج وقواعده، وتُفسد عقول الشباب، وتبثّ بينهم الفتن والخصومات والصّراعات، وتقضي على مكارم الأخلاق من الصّدق

---

[١] «إرشاد الفحول» (ص ٧٨٧).

والورع وحبّ الحقّ ونصرته والموالاة في الله والمعاداة فيه، لا في الباطل والأشخاص والأهواء»[١].

والأذكياء يعلمون أنّ هذا المثل «قد تجد في النّهر...» الّذي يذكره الخصوم من أجل الشغب الصّرف هو في الحقيقة حجّة عليهم لمن تأمّل، وذلك أنّ فيه الاعتراف أنّ العلماء «بِحار»، وغيرهم «أنهار» على أحسن تقدير! والعاقل لا يستبدل البحر الزّاخر بالبحر الرّاكد فضلاً عن النّهر السّاكن!

قيل لبعض السّلف: «ما تقول في ابنَي وهب؟ قال: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ۝١٢﴾ [فاطر: ١٢]: سليمان أفضل! قيل: وكيف؟ قال: ﴿أَفَمَن يَمْشِى مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِۦٓ أَهْدَىٰٓ أَمَّن يَمْشِى سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٢٢﴾ [الملك: ٢٢]»[٢].

فكيف بمن يستبدل البحر الزّاخر بـ«القَلُّوط»[٣] -مجتمع النجاسة والنتن؟! ويخاطبُ مَنْ يفعل ذلك بقول ابن القيّم:

يَـــا وَارِدَ القَلُّـــوطِ لاَ تَكْسَـــلْ فَـــرَأْ ... سُ المَـــاءِ فَاقْصِـــدْهُ قَرِيْـــبٌ دَانِ

هُـــوَ مَنْهَـــلٌ قَرِيْـــبٌ وَاسِـــعٌ ... كَـــافٍ إِذَا نَزَلَـــتْ بِـــهِ الـــثَّقَلاَنِ

وَالله لَـــيْسَ بِأَصْـــعَبِ الـــوِرْدَيْنِ بَـــلْ ... هُـــوَ أَسْـــهَلُ الـــوِرْدَيْنِ لِلظَّمْـــآنِ[٤]

فالأصل الّذي لا يشكّ فيه إلاّ مرتاب هو تفضيل العالم على الجاهل، وتفضيل الأعلم على من هو دونه علمًا؛ وهل العلم إلاّ العلم بالحجج، فكيف يقال لطالبها: اصرف وجهك عن

---

[١] «أئمّة الجرح والتّعديل هم حماة الدّين» (ص ١٢).

[٢] «نثر الدّر» (٣/ ١٣٤). ولعلّ المقصود بابني وهب: سليمان بن وهب بن منبّه الأبناوي وأخوه علي؛ فإنّ أحدهما ثقة، والآخر مجهول، والله أعلم؛ قال الحافظ ابن حجر: «سليمان بن وهب، روى عنه أحمد بن أتش الصّنعاني الأبناوي؛ وأخوه: علي» («تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» (١/ ٣٥)). وفي «التّاريخ الكبير» ((١/ ٤٥٠) و(٤/ ٤٠)) للبخاري: «سليمان بن وهب الأبناوي، وكان شيخًا من جُشَم: ثقة».

[٣] انظر تعريفه في حاشية (١/ ٥٧٦) من «الكافية الشّافية».

[٤] «الكافية الشّافية» (١/ ٥٨٢).

الأعلم بها؟! والخصوم يجعلون مظنّة صدور الحجّة من الجاهل أعظم من مظنّة وجودها عند الأعلم! وكلّ هذا سعيٌ للصدّ عن العلماء الرّاسخين حتّى لا يبصر النّاس الحقّ في هذه الفتنة، فيقعوا في حبائلهم.

وفي مثل هذا يُقال: «هذا ممّا لا يفتقر إلى حِجاج؛ لولا أهل المراء واللّجَاج»[١] لَمَا أطلنا الكلام فيه.

وقد قال تعالى:

﴿ أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ۖ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾ [يونس: ٣٥].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

«وأصدق الكلام كلام الله الّذي قال: ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ ﴾ [فاطر: ١٩]، وقال: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ ﴿٩﴾ ﴾ [الزمر: ٩]. ومعلوم بصرائح المعقولِ أنّ البّصيرَ أكملُ من الأعمى، والعالمَ أكملُ من الجاهل»[٢].

قال الإمام الذهبي **في فضل العلم مطلقًا:**

«وليس مَنْ جهل علمًا حُجَّةً على مَن علمه؛ وإنّما يُقال للجاهل: تَعَلَّمْ، وسَلْ أهل العلم إنْ كنتَ لا تعلم؛ لا يُقال للعالم: اجهل ما تَعْلَمْ! رزقنا الله وإيّاكم الإنصافَ»[٣].

و«تحدّث يومًا شريك بحديث، فقال عافية القاضي: «لا أعلم هذا!».فقال: «وهل يضرّ عالمًا

---

[١] «الرّوض الباسم» (١/ ٨٢) لابن الوزير.

[٢] «درء تعارض العقل والنّقل» (١٠/ ٩٠).

[٣] «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ١٧١).

جهلُ جاهلٍ؟!»[١].

ويقال لمن اغترّ بعلم تعلّمه، فاستعلا به على الرّاسخين ما قاله الشّاعر -وما أحسن ما قاله-:

وإذا كُنْتَ بالمداركِ غِرًّا ثمّ أبْصَرْتَ عارفًا لا تُماري

وإِذا لمْ تَرَ الهِلالَ فسَلِّمْ لرجالٍ رأوه بالأبصارِ[٢]

وقال الآخر:

عَلِمْتَ شَيْئًا وَغَابَتْ عَنْكَ أَشْيَاءُ فَانْظُرْ وَحَقِّقْ فَمَا لِلْعِلْمِ إِحْصَاءُ

لِلْعِلْمِ قِسْمَانِ: مَا تَدْرِي، وَقَوْلُكَ لاَ أَدْرِي، وَمَنْ يَدَّعِي الإِحْصَاءَ هَذَّاءُ[٣]

وذلك أنّه لا سبيل لنجاة إلاّ باتّباع الدّين القويم؛ وليس أحدٌ أخبر به من الرّاسخين، فصار النّاس بحاجة إلى الرّاسخين للاستدلال عليه؛ ولا يذمُّ مثل هذا الاستدلال عاقلٌ.

ولو سلّمنا جدلاً أنّ طلبة العلم أو صغار العلماء حازوا علومًا وفوائد، فإنّما يعلمون عادةً ذلك بالجملة ويجهلون دقائق أموره، وأمّا الرّاسخون فيعلمونه تفصيلاً:

قال شيخ الإسلام ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ:

«ليس في المعقول شيءٌ أصحَّ ممّا جاءت به الرّسل عن الله؛ وقد تقدّم تقريرُ هذا، **والمؤمنون يعرفونه جملةً؛ والرّاسخون في العلم يعرفونه تفصيلاً**»[٤].

وقال ابن قيّم الجوزية رَحِمَهُ اللَّهُ:

---

[١] «محاضرات الأدباء» (١/ ٦٣).

[٢] «الفتاوى الكبرى الفقهية» (٣/ ٣٤) لابن حجر الهيتمي.

[٣] من شعر ابن ليون التُّجيبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «نفح الطّيب» (٥/ ٥٤٤).

[٤] «الصواعق المرسلة» (٢/ ٦٧٨).

«والمبتدىءُ والمُقَلِّدُ لا يُدْرِكُ هذه الدَّقائِقَ، والفاضلُ المنصفُ لا يخفى عليه قوِيُّها من ضعيفها»[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية عن مسألة تحريم الصيد للمُحْرِم:

«فإنّ صغارَ الفقهاء يعلمون حكم هذه المسألة، **فليست من دقائق العلم ولا غرائبه، ولا ما يختصّ به المُبَرِّزون في العلم**»[٢].

فدلّ كلامه أنّ من المسائل ما يشترك بمعرفتها الصّغار والكبار؛ وأمّا دقائق العلم وغرائبه ونوازله، فيختصّ بمعرفتها المبرِّزون في العلم دون غيرهم، وكَذَبَ من ظنّ أنّه يوجد هذا النّوع من الصّيد عند الصّغار!

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وفي الجملة، **فالبحث في هذه الدّقائق من وظيفة خواص أهل العلم**، بخلاف الكلام في تكفيرهم[٣]، فإنّ هذا أمرٌ يعلم فساده الخاصّة والعامّة بالدّلائل الكثيرة»[٤].

وقال ابن حجر الهيتمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«**ولا يأمر وينهى في دقائق الأمور إلاّ العلماء دون العامّة لجهلهم بها**؛ ومن ثَمَّ استوى الكلُّ

---

[١] «بدائع الفوائد» (١٢/ ٢٥١).

[٢] «منهاج السّنة النّبوية» (٣/ ٨٨٩).

[٣] أي: تكفير الرّافضة للصحابة، حيث يعلم بطلانه جميع المسلمين، وليس هذا ممّا لا يُدركه إلاّ خواصّ أهل العلم.

[٤] «منهاج السّنة النّبوية» (٤/ ٥٠٤).

في الظّواهر[١]، كالصّلاة والصّيام وشرب الخمر»[٢].

وقال الخطيب الشّربيني رحمه الله:

«ولا يأمر ولا ينهى في دقائق الأمور إلاّ عالمٌ، فليس للعوام ذلك»[٣].

وعن أيوب:

«قال رجل لمُطَرِّف: «إنّا نريد كتاب الله!». فقال مطرّف: «**إنّا لا نريد بكتاب الله بَدَلاً، ولكنْ نريد من هو أعلم به منّا!**»»[٤].

وقال أبو سلمة ابن عبد الرّحمن بن عوف للحسن البصري: «أرأيتَ ما تُفتي النّاس: أَشَيْءٌ[٥] سمعتَه أم برأيك؟ فقال الحسن: لا -والله!- ما كلُّ ما نُفتي به سمعناه! **ولكنّ رأيَنا خيرٌ لهم من رأيهم لأنفسهم**»[٦].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية عن تشابه الحقّ على النّاس إلاّ على الرّاسخين:

«هذا من باب اشتباه الحقّ بالباطل، كقوله ﷺ: «الحلالُ بيّنٌ، والحرامُ بيّنٌ؛ وبين ذلك أمورٌ متشابهاتٌ، لا يعلمهنَّ كثيرٌ من النّاس»: **فدلَّ ذلك على أنّ من النّاس مَنْ يعرفها**، فليست مشتبهةً على جميع النّاس، بل على بعضهم؛ بخلاف ما لا يعلم تأويله إلاّ الله: فإنّ النّاسَ كلَّهم مشتركون في

---

[١] «أي: يستوي جميع النّاس في معرفة المعاصي الظاهرة، حتّى العامّة يُدركونها؛ ومن ثمّ يسوغ للجميع إنكارها مع مراعاة قواعد الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر؛ وهذه المعاصي تكون حينئذ من المعلوم من الدّين بالضّرورة؛ وأمّا ما دقّ علمه وفقهه، فليس للعامّة إنكاره.

[٢] «الزواجر عن اقتراف الكبائر» (٢/ ١٤١).

[٣] «مغني المحتاج» (٤/ ٢٧٩).

[٤] «ذمّ الكلام وأهله» (٢/ ١٧١- رقم ٢٥٤) للهروي.

[٥] في المطبوع: «أشياء» بدل «أشَيْءٌ»، والصّحيح ما أثبتّه؛ وانظر «كتاب العلم والحلم» (ص ١٤٩ – رقم ١٨١) لآدم ابن أبي إيّاس.

[٦] «طبقات ابن سعد» (٧/ ١٦٥).

عدم العلم بتأويله؛ ومن هذا ما يُرْوى عن المسيح عليه السلام أنّه قال: «الأمور ثلاثة: أمرٌ تبيَّن رُشْدُه فاتَّبِعوه، وأمرٌ تبيّنَ غَيُّه فاجتنبوه، وأمرٌ اشتبه عليكم فكِلُوه إلى عالمه»[١].

فهذا المشتبه على بعض النّاس يُمكنُ الآخرين أنْ يَعْرِفوا الحقَّ فيه، ويُبَيِّنوا الفرْقَ بين المُشْتَبِهين؛ وهذا هو الّذي أراده مَنْ جعل الرّاسخين يعلمون التّأويل[٢]، فإنّه جعل المشتبهاتِ في القرآن من هذا الباب الّذي يشتبه على بعض النّاسِ دون بعضٍ، ويكون بينهما من الفروق المانعة للتشابه ما يعرفه بعض النّاس، وهذا المعنى صحيحٌ في نفسه لا يُنْكر.

ولا ريْبَ أنّ الرّاسخين في العلم يعلمون ما اشتبه على غيرهم»[٣].

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:

«وهكذا كلُّ مَنْ في قلبه زيغٌ، يتّبع ما تشابه من القرآن والسنّة، فيضرب بعضه ببعض؛ ولكنْ يُقَيِّضُ الله عز وجل لدينه مَنْ يحفظه ويدفع هذه الشّبهات ويبيّنُ الحقَّ فيها. فمَنْ هؤلاء؟ هؤلاء هم الرّاسخون في العلم»[٤].

---

[١] عزاه شيخ الإسلام إلى عيسى بن مريم مع أنّه يُروى مرفوعًا عن النّبي صلى الله عليه وسلم عن عيسى عليه السلام، ولا يصحّ: فقد ضعّف الحديثَ الشيخُ الألباني رحمه الله في «مشكاة المصابيح» (١/ ٣٩-رقم ١٨٣)؛ فكأنّما صيّره شيخ الإسلام من الإسرائيليات الّتي لا يُشدّد في أسانيدها إذا كان معناها صحيحًا أي لا يخالف شيئًا من الكتاب والسنّة؛ فأصل الأثر حديث مرفوع لا يصحّ؛ ولعلّ الرّاوي هشام بن زياد -وهو متروك- وَهِمَ فيه فرفعه، فصيّره حديثًا مرفوعًا بعمد أو من غير عمد -وهو خبر من الإسرائيليات-، وقد ضُعِّفَ هشام هذا من أجل روايته هذا الخبر؛ فيكون شيخ الإسلام ردّ الخبر إلى أصله الأرجح، وهو أنّه من أخبار أهل الكتاب، والله أعلم؛ وقال الزّيلعي رحمه الله في كلامه عن الرّاوي هشام بن زياد: «وأسند ابن عديّ تضعيفه عن البخاري، والنّسائي، وأحمد، وابن معين، ووافقهم، وقال: إنّ الضّعف على رواياته بيِّنٌ، انتهى؛ قال العُقيلي: ليس لهذا الحديث طريق يثبت» («نصب الرّاية» (٣/ ٦٣ [باب الإحرام])).

[٢] أي: من قال من السلف بعدم الوقف في تلاوة آية سورة آل عمران.

[٣] «مجموع الفتاوى» (١٧/ ٣٨٤-٣٨٥).

[٤] «اللّقاء الشّهري» (من الدقيقة ٢ والثانية ٣١ إلى الدقيقة ٢ والثانية ٥٦):
https://binothaimeen.net/content/Download/٩٣٤

وقد قيل:

مَــــنْ لَمْ يُشَــــاوِرْ عالمًــــا بأصــــوله ... فيقينــــــه في المشــــــكلات ظنــــــونُ

مَــــنْ أنْكَــــرَ الأشْــــيَاءَ دون تــــيقن ... وتثبــــــتٍ فمعانــــــدٌ مفتــــــونُ

الكــــلُّ تــــذكارٌ لِمَــــنْ هــــو عــــالمٌ ... وصــــوابُها بمحالهــــا معجــــونُ

والفكْــــرُ غــــواصٌ عليهــــا مخــــرجٌ ... والحــــقُّ فيهــــا لؤلــــؤ مكنــــونُ[1]

وقال ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ:

«والمقصود أنّ أرباب البصائر هم أصحاب الفرقان، فأعظم النّاس فرقانًا بين المشتبهات أعظم النّاس بصيرة. والتشابه يقع في الأقوال والأعمال والأحوال والأموال والرّجال؛ وإنّما أُتي أكثرُ أهل العلم من المتشابهات في ذلك كلِّه»[2].

فمن علم قَدْرَ الرّاسخين ومنازلهم، وقَدِرَ على الأخذ عنهم: كيف يزهد عنهم وينصرف إلى غيرهم؟!

قال معمر:

«قيل للزهري: زعموا أنّك لا تحدِّثُ عن الموالي؟ فقال: إنّي لأُحَدِّثُ عنهم، ولكن إذا وجدتُ أبناءَ المهاجرين والأنصار أتكّي عليهم: فما أصنعُ بغيرهم؟!»[3].

وقال ابن القيّم:

«مَنِ استدلَّ بالنّجمِ على القبلةِ، فإنّه إذا شاهدها لمْ يَبْقَ لاستدلاله بالنّجم معنى!»[4].

---

[1] «نفح الطيب» (٥/ ٥٩٧).

[2] «الرّوح » (٢/ ٧٢٥).

[3] «الطبقات الكبرى» (٢/ ٣٨٨) لابن سعد، و«تاريخ دمشق» (٥٥/ ٣٢١) لابن عساكر.

[4] «الرّوح» (ص ٧٣٤-٧٣٥).

وقد أحسن الشّاعر بقوله:

وَفِي شَمِّكَ المِسْكَ شُغْلٌ عَنْ مَذَاقِهِ   وفي سَنَا الشَّمْسِ مَا يُغْنِي عَنِ الْقَمَرِ[١]

وقال آخر:

خُذْ مَا تَرَاهُ وَدَعْ شَيْئًا سَمِعْتَ بِهِ   فِي طَلْعَةِ البَدْرِ مَا يُغْنِيكَ عَنْ زُحَلِ[٢]

ويرويه بعضهم:

خُذْ مَا تَرَاهُ وَدَعْ شَيْئًا سَمِعْتَ بِهِ   فِي طَلْعَةِ الشَّمْسِ مَا يُغْنِيكَ عَنْ زُحَلِ[٣]

وقالوا: «والشّمسُ تُسَلّيكَ عمّا حَلَّ بالقمرِ»[٤].

فلو أصاب الصّغير الحقّ، وأخطأه الماهر، فمن باب حكم النادر، و«النادر لا حكم له» كما يُقال.

وليس تركُ الرّاسخين والرّجوع لمن هم دونهم هو من باب ترك الأَوْلى فحسبُ -فيكون من باب ترك المستحبّ؛ بل هو من باب ترك الواجب لمن كان قادرًا عليه وتَرَكَه: فقد سبق كلام الشّاطبي تعليقًا على أثر الطُّوسي[٥] في بيان أنّ الإعراض عن الرّاسخين مفارقةٌ للجماعة، وأنّ الجماعة هم الرّاسخون؛ فبقدر الإعراض عنهم تقع الفُرقة المذمومة والفتنة والشرّ.

ورحم الله ابن القيم حيث قال تعليقاً على بعض الآثار السّلفية، ومنها كلمة الطُّوسي رَحِمَهُ اللهُ:

---

[١] «يتيمة الدّهر» (٢/ ٢٤٣)، والبيتُ لأبي عثمان سعيد بن هشام الخالدي؛ و«السَّنَا»: الضّياء.

[٢] «التذكرة الحمدونية» (٤/ ٦٦).

[٣] «الخصائص» (٢/ ١٧١) لابن جنّي، وغيره.

[٤] «يتيمة الدّهر» (٤/ ٤٨٤)؛ أي: إذا طلعت الشّمس، سلاّك ذلك عن فقدك القمر في اللّيل أو عند بزوغ الفجر.

[٥] من كلام الشّاطبي، انظر: ص ١١٠-١١١ من هذا الكتاب.

«وصدق والله! فإنّ العصرَ إذا كان فيه إمامٌ عارفٌ بالسّنّة، داعٍ إليها، فهو الحجّةُ، وهو الإجماعُ، وهو السّوادُ الأعظمُ، وهو سبيلُ المؤمنين التي مَنْ فارقها واتّبع سواها ولاّه الله ما تولّى، وأصلاه جهنّمَ، وساءتْ مصيرًا»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«الوجه الحادي والأربعون بعد المائة:

وهو أنّ هؤلاء المعارضين ردّوا حكم العقل الصّريح المبني على المقدّمات الضرورية الفطرية، ونسبوه إلى البطلان؛ وحينئذ فلا يمكنهم أنْ يُقيموا معقولاً صحيحًا على خلاف ما دلّ عليه السّمع البتّةَ، **لأنّ حكم العقل الّذي ردّوه وأبطلوه أظْهَرُ وأبْيَنُ وأصْدَقُ من حكم العقل الّذي قدّموه على كلام الله ورسوله بما لا نسبةَ بينهما، فصاروا في ذلك بمثابة حاكم فاسق ظالم ردّ شهادةَ العدول المبرّزين في العدالة، وقَبِلَ شهادةَ المجهولين والمعروفين بالكذب والزُّور والفسق؛ ثمّ لم يَكْفِهِ ذلك حتّى عارض شهادةَ أولئك العدول الصّادقين بشهادة هؤلاء الفسقة الكاذبين، ثمّ قدّمها عليها وطعن في أولئك العدول، فارتكب أنواعًا من الجهل والظّلم جمع فيها بين إبطال الحقّ وتحقيق الباطل، وتزكية شهود الزّور والطّعن في شهادة العدول، فتوَّهُوا العقولَ الصّحيحة والنّصوص الصّريحة، وضيّقوها واستَدْعَوا العقول الفاسدة، والأقوال الكاذبة، فوَلَّوْها مكانها، واستعملوها»[٢].**

فتأمّل كيف أنكر ابن القيّم عقلاً أنْ يُترك اتّباع العدول لاتّباع من هم أدنى منهم! واستعمل رَحِمَهُ اللَّهُ هذه الحجّة العقلية الصّحيحة للانتصار للكتاب والسنّة! وتقبيح فعل من

---

[١] «إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان» (١/ ١١٦). وهذا الكلام يعتبر معناه الخصوم غلوًّا شنيعًا، ودعوةً صريحةً إلى التقليد، وإلى مذهب الصوفية؛ ولو قرأتَ على بعضهم هذا الكلام من غير نسبته ابتداءً إلى ابن القيّم لحكموا عليك بالضلال المبين؛ ولعلّ الأمر قد يصل ببعضهم إلى التكفير.

[٢] «الصّواعق المرسلة» (ص ١٢٣٧-١٢٣٨).

استبدلها بالرّأي وعلم الكلام! فبان أنّ اتّباع العدول ليس تركًا للكتاب والسّنة عند العلماء؛ بل العكس: فهو -أي ترك اتّباع العدول- عندهم تركٌ للكتاب والسّنة!

ويكفي أنّ الله تبارك وتعالى قال: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝٤٣﴾ [النحل: ٤٣].

فعدم سؤال أهل الذّكر والرّجوع إليهم يلزم منه ترك الكتاب والسّنة اللّذين أمرا بسؤال أهل الذكر.

والعجب ممّن تجده حريصًا أشدّ الحرص على أمور دنياه؛ فإنْ تعطّلت له آلةٌ -مثلاً- طلب لها الخبراء، ثمّ لا يُهرع إلى خبير ما دون أنْ يسأل عنه، وعمّنْ عامله وجرّبه من قبل؛ وأمرهم في هذا كما يقال في الحكمة السّائغة: «سل المجرّب، ولا تسأل الطبيب»[1]. فإذا كانت لأحدهم سيارة -مثلاً-، وتعطّل شيء منها، لم يكتف بالعثور على المصلّحين الماهرين، بل طلب لها -جهدَه- المختصّ بنوع سيارته دون الأنواع الأخرى.

وقد قيل في الحكم والأمثال السّائرة: «استعينوا على كُلِّ صُنْعَةٍ بصالحِ أهلها»[2].

ولكنْ؛ **إذا تعلّق الأمر بالدين، ذهب حرصُ أكثر النّاسِ وتحرّيهم عن الإتقان والخُبْرِ؛ فينقلب الواحدُ منهم أعمى مقلّدًا لمن هبّ ودبّ؛ ويصير -كما يقال- أخرقَ من حمامة أو عقعق[3] إلاّ من رحم الله وهداه.** وإذا كان هذا الصّنيع شنيعًا إذا صدر من العوام، فكيف إذا صدر ممّن يزعم أنّه من

---

[1] «المستطرف في كلّ فنّ مستظرف» (١/ ١٣٢)؛ هو مثل شائعٌ في زماننا لا يختصّ ببلدة دون بلدة؛ وبعضهم يقول: «سل المجرّب ولا تنس الطبيب»، ولا أدري أله أصلٌ بهذه الصّيغة عند القدماء أم هو وليد زماننا.

[2] قال الإمام السّخاوي رحمه الله في «المقاصد الحسنة» (ص ١١٣ -رقم ١٠٥): «قَدْ يُسْتَأْنَسُ له بقوله ﷺ: «ما كان من أمر دنياكم، فإليكم»». ولعلّه أراد رحمه الله حديثَ «أنتم أعلمُ بأمر دنياكم» (رواه مسلم (٢/ ١١١٠ -رقم ٢٣٦٣)).

[3] انظر: «غريب الحديث» (٢/ ١٠) لابن قتيبة.

طلاّب العلم الشّرعي!؟[١] وإنّك لتعجب أن يصدر هذا ممّن يحمل الشهادات -الدكتوراة[٢] وغيرها-! فترى الواحدَ من هؤلاء يتوفّر عنده الرّاسخ في الفقه -مثلاً- ويتمكّن من سؤاله، فيتركه لمن هو دونه من طلبة العلم بل للمنحرفين منهجًا وأخلاقًا! أو يتركه لغيره ممّن قد يكون متخصّصًا في فنّ آخر – في اللغة مثلاً–، ولكن لم ترسخ قدمه في الفقه، بل قد يكون من أجهل النّاس بالفقه! فيقع الفساد والتقوّل على الله بغير علم؛ فكيف بما يقع في مسائل التّوحيد والسنّة؟!

وأهل الحقّ لـمّا يأمرون بالرّجوع إلى الأكابر، فلا يمنعون أخذ الحقّ عن الصّغير لو جاء به؛ وكم من صغير يُنتفع به حيث ينقل ما سمعه من علم الأكابر ولو بالتقليد؛ وقد قال النّبيّ ﷺ: «نَضَرَ[٣] الله امْرَأً سَمِعَ منّا حديثًا، فحفظه حتّى يُبَلِّغَه غيرَه؛ **فإنّه رُبَّ حاملِ فقهٍ ليس بفقيهٍ، ورُبَّ حاملِ فقهٍ إلى مَنْ هو أفْقَهُ منه**»[٤].

ولكن ليس كلّ مَنِ ادّعى إصابة الحقّ صادقًا في إصابته؛ وإرشاد النّاس إلى الأخذ عن العلماء دون غيرهم من فوائده: تقليل مظنّة الخطإ والجهل وتحصيل مظنّة الإصابة والعلم -والرّاسخون محلُّ ذلك-. **فمثل هذه الحِجَاجِ إنْ استعملت في هذا المعنى فهي في مظانّها، خلافًا لمن قد**

---

[١] قال الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْـَٔاخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ ۝٧﴾ [الروم: ٧]: «والله، لبَلَغَ من علم أحدهم بدنياه أنّه يُقلِّبُ الدّرهم على ظفره، فيُخبرك بوزنه، ما يُحْسِنُ يُصَلِّ!» («تفسير ابن كثير» (٦/ ٣٠٥)؛ وهو في «الزّهد» (ص ٦٣) لأبي حاتم الرّازي إنْ صحّت نسبة الكتاب له).

[٢] وممّا يقع كثيرًا وعادةً لمن يحصّل درجة «الدّكتوراة» الاغترار بالنفس، والاستقلال برأيه واستصغار أهل العلم ولو كانوا أعلمَ منه وفي عداد شيوخه، بله شيوخ شيوخه، فكيف بأقرانه ومن هم دونه؛ واسْتَشْرَتْ أدواء التعالم والعُجب والحمق في هذا الصّنف حتّى كان شيخنا الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول عن حرف «الدّال» الّذي به يُختصر هذا «اللّقب»: «دال كدال الدّجاجلة»؛ فليحذر مَنْ ينال هذه الدّرجة من فساد النّيات فإنّها مزلة القدم؛ ولتُستعمل هذه النعمة -بل كلّ النّعم- في إرضاء الربّ ﷻ، لا في إسخاطه؛ والله المستعان.

[٣] قال الرّامهرمزي: «قال القاضي: قوله ﷺ: «نَضَرَ الله امرأ»: مخفّف؛ وأكثر المحدّثين يقوله بالتثقيل إلاّ مَن ضبط منهم؛ والصّواب: التّخفيف» («المحدّث الفاصل» (ص ١٦٧)).

[٤] انظر تخريجه في : «سلسلة الأحاديث الصّحيحة» (١/ ٧٦٠- رقم ٤٠٤)؛ وانظر: «المحدّث الفاصل» (ص ١٦٤- ١٧٠).

يستعملها لغلق باب الاجتهاد أو لإلزام النّاس باتّباع مذهب معيّن لا يخرج عنه، أو لتسويغ تقليد عالم دون غيره، ولو في مخالفة الحقّ.

وقد قال الأوزاعي رَحِمَهُ اللَّهُ:

«خُذْ دينكَ عمّن تَثِقُ بِهِ وتَرْضى به»[١].

وقال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وإذا تكلّم المرءُ **بغير فنّه**، أتى بهذه العجائب!»[٢].

وإذا كان هذا يقبح في كلّ فنّ، فباب (الجرح والتعديل) ليس بمعزل عنه، فليستحِ الّذين يستدركون على علمائه وليسوا هم من أهله، ولا من قواعده الصّحيحة يستمدّون؛ فترك المرء الرّاسخين من العلماء لأنصافهم، أو للجهلة يولجه باب الضلال والفتن على قدر إعراضه عنهم.

قال السّخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ ذاكرًا أئمّةَ الحديث وما اخْتُصُّوا به:

«**هذا مع اتّفاق الفقهاء على الرّجوع إليهم في التّعديل والتّجريح، كما اتّفقوا على الرّجوع في كلّ فنٍّ إلى أهله؛ ومَنْ تعاطى تحريرَ فنٍّ غير فنّه، فهو متعنّي**. فالله تعالى -بلطيف عنايته، أقام لعلم الحديث رجالاً نُقَّادًا تفرّغوا له، وأَفْنوا أعمارهم في تحصيله والبحثِ عن غوامضه وعِلله ورجاله، ومعرفة مراتبهم في القوّة واللِّين؛ **فتقليدهم**[٣] والمشيُ وراءَهم، وإمعان النّظر في تواليفهم،

---

[١] انظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٩).

[٢] «فتح الباري» (٣/ ٥٨٤).

[٣] قد يستعملُ العلماء كلمة «التقليد» ولا يقصدون بها التّبعية العمياء للباطل، بل يقصدون بها الاتّباعَ المحمودَ للحقّ وأهله -خاصّة إذا أرادوا التوكيد على لزوم غرز أعلام الأمّة ومفارقة أهل الباطل-؛ لأنّ اتّباعَ ما كان صوابًا وحقًّا لا يُذمُّ عليه صاحبه -وإنْ صدر تقليدًا ممّن لا يبصر الأمور (وانظر كتابي «قمع الجاهل العنيد بإثبات تجزّي الاجتهاد والتقليد» (ص ٢٥-٥٥))-. ونقل السّخاوي عن شيخه ابن حجر رحمهما الله في موضع آخر قوله: «وبهذا التّقرير يتبيّن عظمُ موقع كلام =

وكثرة مجالسة حُفَّاظِ الوقتِ، مع الفهم وجَوْدَة التّصوّر، ومداومة الاشتغال، وملازمة التّقوى والتّواضع يوجب لك -إن شاء الله- معرفة السّنن النّبوية، ولا قوّة إلاّ بالله»[١].

= الأئمّة المتقدّمين وشدّة فحصهم، وقوّة بحثهم، وصحّة نظرهم، وتقدّمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك، والتّسليم لهم فيه» («النّكت على كتاب ابن الصّلاح» (٢/٧٢٦))؛ فالجمع بين النّقلين في الموضعين يبيّن أنّ السّخاوي ما أراد تخصيص المتقدّمين بالاتّباع دون المتأخّرين كما فهمه الدّكتور حمزة المليباري وبنى على هذا الفهم عرشه ومذهبه الباطل الذي اتّبعه عليه مَن اتّبعه والّذي انتشر في المعمورة فأفسد ما أفسد من طلبة علم الحديث. ولا شكّ أنّ الحافظ ابن حجر يريد الإشادة برفعة منزلة السّلف على الخلف، لا إهدار علم الخلف أو مفارقة منهج المتقدّمين لمنهج المتأخّرين؛ كما يريد بـ«تقليدهم» اتّباعهم كما سبق، فكثيرًا ما يُعبِّرُ أهل العلم عن الاتّباع بالتقليد إذا أرادوا تأكيده.

[١] «فتح المغيث» (٢/٦٨-٦٩).

وقال ابن عَدي رَحِمَهُ اللهُ: «أخبرنا الحسن بن سفيان، نا أبو الدّرداء المروزي، نا أحمد بن الحسن التّرمذي، سمعته يقول: قلتُ لعبد الرّحمن بن مهدي: كيف تعرف الصّواب من الكذب؟ قال: كما يعرف الطّبيبُ المجنونَ.

نا محمّد بن عبد الله بن الجنيد، حدّثنا محمّد بن إسماعيل البخاري، قال: سمعت عليّ بن عبد الله يقول: جاء رجلٌ إلى عبد الرّحمن، فقال: يا أبا سعيد، إنّك تقول للشّيء: «هذا صحيح»، و«هذا لم يثبت»: فعمّن تقول ذلك؟ قال عبد الرّحمن: أرأيتَ لو أتيتَ النّاقدَ، فأريته دراهمك، فقال: هذا جيّد، وهذا سُتّوق، وهذا نبهرج: أكنتَ تسأل عمّن ذلك؟ أو كنتَ تسلّم الأمر إليه؟ قال: لا، بل كنت أسلّم الأمر إليه! قال: فهذا كذلك، لطول المجالسة والمناظرة والخُبر به» («الكامل في ضعفاء الرجال» (١/ ٢٧٩)، والنووي في «تهذيب الأسماء» (١/ ٣٠٥)).

وحكى مثلَه أبو الحجّاج المزّي عن أبي الشيخ، ثمّ ذكر قول عليّ ابن المديني:

«فذكرته لبعض أصحابنا، فقال: أجاب جواب رجلٍ عالمٍ» («تهذيب الكمال» (١٧/ ٤٣٩)).

وبوّب ابن أبي حاتم في كتاب «الجرح والتعديل»: «باب ما ذكر من معرفة أبي رَحِمَهُ اللهُ بصحّة الحديث وسقيمه» -وهو الكلام الذي أشار إليه قول السّخاوي السّابق الذّكر - قال فيه:

«حدّثنا عبد الرحمن، قال: سمعت أبي رَحِمَهُ اللهُ يقول: جاءني رجلٌ من جلّة أصحاب الرأي -من أهل الفهم منهم- ومعه دفترٌ، فعرضه عليّ؛ فقلت في بعضها: هذا حديث خطأ، قد دخل لصاحبه حديث في حديث؛ وقلت في بعضه: هذا حديث باطل، وقلت في بعضه: هذا حديث منكر، وقلت في بعضه: هذا حديث كذب، وسائر ذلك أحاديث صحاح. فقال لي: من أين علمت أنّ هذا خطأ، وأنّ هذا باطل، وأنّ هذا كذب؟ آخبرك راوي هذا الكتاب بأنّي غلطت وأنّي كذبت في حديث كذا؟ فقلت: لا، ما أدري هذا الجزء من رواية من هو؟ غير أنّي أعلم أنّ هذا خطأ، وأنّ هذا الحديث باطل، وأنّ هذا الحديث كذب. فقال: تدّعي الغيب؟ قال: قلت: ما هذا ادّعاءُ الغيب! قال: فما الدّليل على ما تقول؟ قلت: سَلْ عمّا قلتُ مَن يحسن مثلَ ما أحسن؛ فإنِ اتّفقنا علمتَ أنّا لم نجازف، ولم نقله إلاّ بفهم. قال: من هو الّذي يُحسن مثل ما تحسن؟ قلت: أبو زرعة. قال: ويقول أبو زرعة مثلَ ما قلتَ؟ قلت: نعم! قال: هذا عجبٌ! فأخذ فكتب في كاغذ ألفاظي في تلك الأحاديث ثمّ رجع =

وقال ابن عبّاس رضي الله عنهما:

ويلٌ للأتباع من عثرات العالم. قيل: كيف ذلك؟ قال: **يقول العالم شيئًا برأيه، ثمّ يجدُ مَنْ هو أعلم برسول الله ﷺ منه، فيترك قوله ذلك، ثمّ يمضي الأتباع**»[1].

وانظر كيف نبّه ابن عبّاس رضي الله عنهما على أنّ سببَ فشوّ زلّة العالم هو عدم الرّجوع إلى الأعلم! وقد ذكر الحافظ ابن عبد البرّ هذا الأثر ضمن كلامه على قبح التقليد، فتأمّل!

ولهذا كان بعض الأمراء يستحسنون أحيانًا أنْ يحجروا الفتوى على أعلم العلماء وأرفعهم دون أقلّهم منزلةً إنْ خُشي تجرّؤ الأعاجم الجهلة والقصّاص عليها:

= إليّ وقد كتب ألفاظ ما تكلّم به أبو زرعة في تلك الأحاديث، فما قلت إنّه باطل قال أبو زرعة: هو كذب؛ قلت: الكذب والباطل واحد؛ وما قلت: إنّه كذب، قال أبو زرعة: هو باطل، وما قلت: إنّه منكر، قال: هو منكر -كما قلت-؛ وما قلت: إنّه صحاح، قال أبو زرعة: هو صحاح. فقال: ما أعْجَبَ هذا! تتّفقان من غير مواطأة فيما بينكما! فقلت: فقد [كذا في مطبوع «الجرح والتعديل»، وفي «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٥٤): «قلتُ: فعند ذلك علمتَ أنّا لم نجازف».] ذلك أنّا لم نجازف، وأنّما قلناه بعلم ومعرفة أوتينا!

والدّليل على صحّة ما نقوله بأنّ دينارًا نبهرجًا يُحمل إلى النّاقد، فيقول: هذا دينار نبهرج، ويقول لدينار: هو جيّد! فإنْ قيل له: من أين قلت: إنّ هذا نبهرج؟ هل كنتَ حاضرًا حين بهرج هذا الدّينار؟ قال: لا. فإنْ قيل له: فأخبرك الرّجل الذي بهرجه أنّي بهرجت هذا الدّينار؟ قال: لا، قيل فمن أين قلت إنّ هذا نبهرج؟ قال: علمًا رُزقتُ! وكذلك: نحن رُزقنا معرفةَ ذلك! قلتُ له: فتحمل فصَّ ياقوت إلى واحد من البُصراء من الجوهريين، فيقول: هذا زجاج! ويقول لمثله: هذا ياقوت! فإنْ قيل له: من أين علمتَ أنّ هذا زجاج وأنّ هذا ياقوت؟ هل حضرتَ الموضعَ الّذي صُنع فيه هذا الزّجاج؟ قال: لا، قيل له: فهل أعلمك الذي صاغه بأنّه صاغ هذا زجاجًا؟ قال: لا، قال: فمن أين علمتَ؟ قال: هذا علمٌ رُزقتُ؛ وكذلك نحن رُزقنا علمًا لا يتهيّأ لنا أنْ نُخبرك كيف علمنا بأنّ هذا الحديث كذبٌ وهذا حديث منكر إلاّ بما نعرفه. قال أبو محمّد: تعرف جودة الدّينار بالقياس إلى غيره، فإن تخلّف عنه في الحُمرة والصّفاء عُلم أنّه مغشوش، ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره، فإنْ خالفه في الماء والصّلابة عُلم أنّه زجاج؛ ويُقاس صحّة الحديث بعدالة ناقليه، وأنْ يكون كلامًا يصلح أنْ يكون من كلام النّبوة، ويُعلم سُقمه وإنكاره بتفرّد من لم تصحّ عدالته بروايته؛ والله أعلم» («الجرح والتعديل» (١/ ٣٥٠-٣٥١)).

[1] «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٨٤).

فقد ذكر الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في «التّاريخ الكبير» عن إبراهيم بن كيسان، قال:

«أذكرهم في زمان بني أميّة صائحًا يصيح: ألاَ، لا يُفْتي النّاسَ إلاّ عطاءُ؛ فإنْ لم يكنْ عطاءُ، فابنُ أبي نَجيح»[١].

وقال ابن وهب رَحِمَهُ اللَّهُ:

«حججتُ سنةَ ثمانٍ وأربعين ومائة، وصائحٌ يصيح: لا يُفتي النّاسَ إلاّ مالك بن أنس، وعبد العزيز بن أبي سلمة[٢]»[٣].

وهذا الأمرُ ليس خاصًّا بالفقه ومُقتصِرًا عليه، بل يتعدّى -من باب أولى- إلى من يتكلّم في الاعتقاد، أو من يتكلّم على النّاس تعديلاً وتجريحًا:

قال الإمام الذهبي:

«إنّ السُّلطان محمود بنَ سُبُكْتُكِينَ لَمّا دخل الريَّ، وقتل بها الباطنية، منع سائر الفرق من الكلام على المنابر، غير أبي حاتم. وكان مَنْ دخل الريَّ من سائر الفرق، يعرض اعتقاده عليه: فإنْ رَضِيَه أذن له في الكلام على النّاس، وإلاّ منعه»[٤].

وهذا إنْ حصل من الأمراء العدول، فلا بدّ أنْ يُحْمل على حرصهم على مراعاة منازل أهل العلم ودلالة النّاس على أرسخ أهل العلم دون غيرهم؛ ولا يجوز أنْ يستدلّ به من يدعو إلى

---

[١] «التّاريخ الكبير» (٦/ ٤٦٤).

[٢] وهو ابن الماجشون.

[٣] «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤٣٧).

[٤] «تاريخ الإسلام» (١٠/ ٤٩١)؛ وهذا كلّه وقع في ظرف تمكّن الباطنية في «الرّيّ» وسعي السّلطان لتطهيرها من أدرانهم، فرحمه الله وجزاه خيرًا عن الإسلام.

التعصبّ المذهبي وإلزام النّاس باتّباع عالم دون غيره من أهل الاجتهاد، وقد نهى الإمام مالك مَنْ أراد من الخلفاء حمل النّاس على «الموطّإ» دون غيره[١].

ومن باب أولى: فإنّه لا يجوز أنْ يستدلّ بهذه الآثار أهل البدع ليمنعوا أهلَ السّنّة من تعليم النّاس دينهم؛ لأنّ من فعل هذا من السّلف، إنّما أراد أنْ يحمي الدّين من التّحريف؛ وأمّا أهل البدع فيريدون إبعاد النّاس عن السّنّة وأهلها؛ فلو استعملت هذه الآثار، فإنّ موضعها الحقَّ أنْ تُستعمل لمنع أهل البدع من الفتيا والكلام، لا لإلجام أهل السّنّة.

هذا، وممّا جاء من الآثار الدّالة على نهي النّاس عن التكلّم بحضور الأكابر أنّه: «سُئل ابن المبارك -وسفيان بن عيينة حاضر- فقال: نُهينا أنْ نتكلّمَ عند أكابرنا»[٢].

حتّى إنّه كان من السّلف من عاهد ألاّ يُفتي حتّى يواريَ التّرابُ مَنْ هو أعلم منه في بلدته؛ فهذا إمام الأئمّة ابن خزيمة لمّا سُئِل عن مسألة بعد أنْ مات محمّد بن إبراهيم البُوشَنْجِي وقبل أنْ يُدفن، أبى أنْ يُجيب، وقال: «لا أُفتي حتّى يواريَه لحْدُهُ»[٣].

وممّا جاء في هذا الباب عن أبي موسى عبد الرّحمن الهواري من أصحاب مالك أنّه كان: «إذا قدم قرطبة، لا يفتي عيسى، ولا يحيى، ولا سعيد بن حسّان، حتّى يرحل عنها، توقيرًا له»[٤].

---

[١] في «الدّيباج المذهب» (٢/ ١١٨) أنّه أبو جعفر المنصور، وفي «الحلية» لأبي نُعيم (٦/ ٣٣١) و«تاريخ دمشق» (٣٢/ ٣٥٦) أنّه المأمون، وفي «الحلية» أيضًا (٦/ ٣٣٢) أنّه الرّشيد: فلعلّ ذلك وقع من هؤلاء الخلفاء كلّهم، وإلاّ فيحتاج إلى تحرير إنْ لمْ يكن قد حُرّر بعدُ.

[٢] «تاريخ دمشق» (٢٧/ ٦٤).

[٣] «تاريخ دمشق» (٥١/ ٢٠٦).

[٤] «ترتيب المدارك» (٣/ ٣٤٣).

وأقبح من مجرّد ترك النّاسِ الرّاسخين في العلم، تركهم مع صدّ النّاس عنهم، وتلبيس الأمر على العوام بشتّى الشبهات مثل إيهامهم أنّ اتّباع الرّاسخين من باب التقليدِ المحرَّمِ؛ ولا شكّ أنّ مثل هذه الدّعوات من أشدّ الجنايات على الحقّ وأهله.

ولهذا كلّه كان المحقّقون من العلماء يأمرون تلاميذهم بموافقة أئمّة الزّمان ويمدحونهم على ذلك؛ كما كانوا يجعلون اتّباع العلماء الموازين ممّا يُتديّن به.

قال اللالكائي رَحِمَهُ اللَّهُ:

«مَن سلك طريق الأخيار، فمن الميل بعيد؛ **لأنّ ما يُتَدَيّنُ به: شرعٌ مقبولٌ، وأثرٌ منقولٌ، أو حكايةٌ عن إمامٍ مقبول**. وإنّما الحَيْفُ يقع في كلام من تكلّف الاختراع، ونصر الابتداع؛ وأمّا من سلك بنفسه مسلك الاتّباع: فالهوى والإحادة عنه بعيدة، ومن العصبية سليم، وعلى طريق الحقّ مستقيم»[١].

وقال الإمام الآجري رَحِمَهُ اللَّهُ:

«علامةُ مَنْ أراد الله به خيرًا سُلُوكُ هذا الطّريق: كتابِ الله، وسُنَنِ رسول الله ﷺ، وسُنَنِ أصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ومَنْ تَبِعَهُمْ بإحسانٍ، وما كان عليه أئمّةُ المسلمين في كلِّ بلدٍ، إلى آخر ما كان مِن العلماء، مثل الأوزاعي، وسفيانَ الثوري، ومالكِ بن أنس، والشّافعي، وأحمدَ بن حنبل، والقاسمِ بن سلاّم، ومَنْ كان على مثل طريقتهم، ومجانبةِ كُلِّ مَذْهَبٍ يَذُمُّهُ هؤلاءِ العلماء»[٢].

وقال أحمد بن أبي الحواري:

«قلتُ لأحمد بن حنبل: بلغني أنّك **تثني** على مروان بن محمّد الطاطري، فقال: **إنّه كان يذهب مذهبَ أهلِ العلم!**»[٣].

---

[١] «السّنة» (١/ ٢٨) للالكائي.

[٢] «الشريعة» (١/ ٣٠١- رقم ١١٧٠) للآجري.

[٣] «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٧٥) لابن أبي حاتم.

وكانوا يجعلون الإعراض عن أئمّة الزّمان ومخالفتهم، خسارةً ويسوّونه بالإعراض عن الحقّ، حيث كانوا ينهون عن مخالفتهم، ويلحقون مخالفيهم بأهل البدع والكلام:

قال علي بن خشرم:

«كتب إليَّ بشر بن الحارث: **لا تخالف الأئمّة: فإنّه ما أفلح صاحبُ كلام قَطُّ**»[1].

وكانوا ينهون عن الإعراض عن الأئمّة حتّى في الرّد على البدع وأهلها:

قال الإمام أحمد:

«كلّما ابتدع رجلٌ بدعةً اتّسعوا في جوابها؟! وقال: يستغفر ربّه الّذي ردّ عليهم بمحدثة. **وأنكر على من ردّ بشيء من جنس الكلام إذا لم يكن له فيه إمامٌ تقدّم**»[2].

---

[1] «ذمّ الكلام وأهله» (٤/ ٣١٥- رقم ١١٧٠) للهروي.

[2] «السّنة» (٣/ ٥٥٢-رقم ٩٦٢) للخلاّل، قال: «وأخبرنا أبو بكر المَرُّوذي، قال: كتب إليّ عبد الوهّاب في أمر حسين ابن خلف بن البَخْتري العُكْبَري، وقال: إنّه قد تنزّه عن ميراث أبيه، فقال رجلٌ قَدَرِيٌّ: «إنّ الله لم يجبر العباد على المعاصي!». فردّ عليه أحمد بن رجاء، فقال: «إنّ الله جَبَرَ العبادَ!»، أراد بذاك إثبات القدر، فوضع أحمد بن عليّ كتابًا يحتجّ فيه؛ فأدخلته على أبي عبد الله، فأخبرته بالقصّة، فقال: «ويضعُ كتابًا!؟»؛ وأنكر أبو عبد الله عليهما جميعًا: على ابن رجاء حين قال: «جبر العباد»، وعلى القدريّ الّذي قال: «لم يجبر العباد». وأنكر على أحمد بن عليّ وضعه الكتابَ واحتجاجه، وأمر بهجرانه لوضعه الكتاب. وقال لي: يجب على ابن رجاء أنْ يستغفر ربّه لّما قال: «جبر العباد». فقلت لأبي عبد الله: «فما الجواب في هذه المسألة؟»، قال: ﴿يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ ٣١﴾ [المدثر: ٣١].

وأخبرنا أبو بكر المَرُّوذي في هذه المسألة أنّه سمع أبا عبد الله، لّما أنكر على الّذي قال: «لم يجبر»، وعلى من ردّ عليه، فقال أبو عبد الله: كلّما ابتدع رجل بدعة اتّسعوا في جوابها؟!»، وقال: «يستغفر ربّه الّذي ردّ عليه بمحدثة»؛ وأنكر على من ردّ بشيء من جنس الكلام إذا لم يكن له فيها إمام تقدّم.

قال أبو بكر المَرُّوذي: فما كان بأسرع من أن قدم أحمد بن علي من عكبرا ومعه شيخه، وكتاب من أهل عُكْبَرا، فأدخلت أحمد بن علي على أبي عبد الله، فقال له: يا أبا عبد الله، هو ذا الكتاب: أدفعه إلى أبي بكر حتّى يقطّعه، وأنا أقوم على منبر عكبرا وأستغفر الله ﷻ. فقال أبو عبد الله لي: ينبغي أنْ تقبلوا منه وترجعوا له». («السنّة» للخلاّل ٣/ ٥٥٢-٥٥٣ رقم ٩٢٥ و٩٢٦).

وقال ابن تيمية:

«هذا مع أنّ السّلف والأئمّة يذمّون ما كان من الكلام والعقليات والجدل باطلاً، وإنْ قُصِدَ به نصرُ الكتاب والسّنة؛ فيذمّون من قابل بدعةً ببدعة، وقابل الفاسد بالفاسد، فكيف من قابل السّنّة بالبدعة، وعارض الحقّ بالباطل، وجادل في آيات الله بالباطل ليدحض به الحقّ؟!»[١].

ثمّ قال:

«بل هم أكملُ النّاس نظرًا واستدلاَلاً واعتبارًا؛ وهم نظروا في أصحّ الأدلّة وأقومها، فإنّ النّاظر الطّالب للعلم: إمّا أنْ يكون نظره في كلام معلِّمٍ يبيّن له ويخاطبه بما يُعَرِّفُه الحقَّ؛ وإمّا أنْ يكون في نفس الأمور الثّابتة، الّتي يخبر عنها المتكلّم، ويريد أنْ يعلم أمرها المتعلّم، كسائر النّاظرين في الطّبّ والنّحو وغير ذلك: إمّا أنْ ينظر في كلام المعلّمين لهذا الفنّ، وإمّا أنْ ينظر فيما من شأنه أنْ يُخبرَ عنه كالأبدان واللّغات»[٢].

وروى ابن الجوزي بإسناده إلى الميموني، قال:

«قال لي أحمد بن حنبل: يا أبا الحسن! **إيّاك أنْ تتكلّم في مسألة ليس لك فيها إمام**»[٣].

وقال الإمام البربهاري:

«**ولا تطلب من عندك حيلة تردّ بها على أهل البدع**»[٤].

---

[١] «درء تعارض العقل والنّقل» (٧/ ١٦٥).

[٢] «درء تعارض العقل والنّقل» (٧/ ١٦٦-١٦٧).

[٣] «مناقب الإمام أحمد» (ص ٢٤٥) لابن الجوزي؛ ونقله ابن تيمية في مواضع من مؤلفاته، انظر: «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٣٢١)، و(٢١/ ٢٩١)، و(٣٢/ ٢٩٧)؛ وكذلك نقله ابن القيّم في «إعلام الموقعين» (١/ ٦٧)، وغير ما موضع منه. وهو في «مسوّدة آل تيمية» (ص ٩٦١).

[٤] «شرح السّنة» (ص ١٢٤-رقم ١٤٤).

وقال الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن قول القائل: «أنا عند الله مؤمن» أو «إيماني مثلُ إيمان جبريل»:

«لم أجد المشايخ يقولون ذلك».

وفي رواية أنّه قال للحسين بن الوليد السّائل: «**ويحك! لا تَقُلْهُ لأنّ السَّلَفَ لم تَقُلْهُ!**» قال الحسين: فما رأيتُ جوابًا أشفى ولا أوجزَ منه. ولكان أحبَّ إليَّ من ربح عشرين ألفًا»[1].

وقال قوّام السّنة أبو القاسم الأصبهاني[2] مبيِّنًا أنّ لزوم السّنة -الّتي هي بمعنى ما يقابل البدعة- تقتضي لزوم أئمّة كلّ زمان واتّباعهم:

«فالّذين بلّغوا الأمّة عن النّبيّ ﷺ: أصحابُه الّذين أشار إليهم وأمر الأمّة بطاعتهم؛ لم يَمُتْ كبيرُ أحدٍ من أصحاب النّبيّ ﷺ حتّى أشار إلى مَن بعده من أصحابه يشير بعضهم إلى بعض، مثل ابن عبّاس وابن عمر وابن الزّبير ونحوهم؛ ومثل أكابر التّابعين مثل سعيد بن المسيّب وعلقمة والأَسْوَد ومسروق ونظرائهم، ومثل طاوس ومجاهد وعطاء والشَّعبي والحسن وابن سيرين ونظرائهم؛ يشير النّبيّ ﷺ إلى أصحابِه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وأصحابُه إلى التّابعين رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، والتّابعون إلى تابعي التّابعين؛ كذلك، يشير الأوّل إلى الآخر، وينتحل الآخرُ الأوّلَ، لا يزال كذلك حتّى تقوم السّاعة؛ وفي الحديث: «لا تزال طائفة من أمّتي على الحقّ ظاهرين لا يضرّهم مَن خالفهم»[3]، فيشير الأوّل إلى الآخر، وينتحل الآخر الأوّل من لدن آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ إلى محمّد ﷺ.

---

[1] «إكمال التّهذيب» (١/ ٢٢٥) لمُغُلْطَاي.

[2] قال عنه الإمام الذهبي: «الإمام العلاّمة الحافظ، شيخ الإسلام»، «أملى وصنّف، وجرّح وعدّل»، «قال أبو موسى المديني: أبو القاسم إسماعيل الحافظ إمام أئمّة وقته، وأستاذ علماء عصره، وقدوة أهل السّنة في زمانه» («السير» (٢٠/ ٨٠-٨١)).

[3] «انظر تخريجه في «سلسلة الأحاديث الصّحيحة» (١/ ٥٣٩ – رقم ٢٧٠) للشيخ الألباني، وفيه فوائد قيّمة متعلّقة بالحديث وفقهه.

ثمّ أشار النّبيّ ﷺ إلى أصحابِه، وأصحابُه إلى التّابعين، والتّابعون إلى مَنْ بعدهم حتّى بلغ دهرَنا هذا، وكذلك حتّى يبلغ السّاعة، يشير الأوّل إلى الآخر، وينتحل الآخر الأوّل، ويصدّق بعضهم بعضًا -دينًا قيِّمًا ظَاهِرًا-، قال ﷻ: ﴿ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ ۝٣٣ ﴾ [التوبة: ٣٣]؛ فأظهر الله ﷻ دينه بهم في كلّ زمان، ينقل بعضهم عن بعض».

ثمّ قال -بعد أنْ ذكر بعض أعلام السّنة-:

«كلُّ هؤلاء في زمانهم، ونظرائهم في زمانهم، قد أشار النّبيّ ﷺ إلى الأوّل منهم، وأشار الأوّل إلى الآخر منهم، لا يزالون كذلك إلى آخر الأمر؛ **فمن أخذ عن هؤلاء العصابة في كلّ زمان، وعمل بما أَمروا ولزمه، فقد لزم السّنةَ إنْ شاء الله**»[١].

فما عسى أنْ يقوله الّذين يذمّون الرّجوع إلى العلماء ويجعلونه من باب التّقليد المذموم؟! **فقد جعل الأصبهاني أخذ الدّين الصّحيح عن الرّجال هو لزوم السّنّة**، بينما جعله الخوارج والحدّادية ومن نحا نحوهم شركًا وتقليدًا مذمومًا من جنس تقليد عبّاد الأصنام لأجدادهم؛ فليختر العبد من أيّ الفريقين يريد أنْ يتلّقى دينه ويستفيد العلم، ومع أيّ الفريقين يحبّ أنْ يحيا ويموت، ومع من يريد أنْ يُحشر يومَ البعث؟

ولو بقي لمنصف شكٌّ في أمر هذه الدّعوة -دعوة وصف النّاس بالصعافقة- أهي دعوة حقّ أم باطل؟ وهل الفُرقة الّتي وقعت بسببها فُرقة خير فيها توضيحٌ للحقّ وبيان له، ومفارقة للباطل، أم هي فتنة وشرّ محض؟ فليُعْمِلِ معيار الألبّاء: وهو النظر إلى ثمارها.

فممّا جاء عن عيسى بن مريم ﷺ أنّه أخبر الحواريّن بمجيء كذّابين بعده، وقال: «من ثمارهم تعرفونهم»، أي: ما يجلبونه إلى النّاس من آثار سيّئة سيفضحهم ويبيّن حقيقتهم.

قال البِقاعي في «تفسيره» نقلاً عن عيسى ابن مريم ؈:

---

[١] «الحجّة في بيان المحجّة» (١/ ٢٧٦-٢٧٧).

«وقال متّى: كلّ شجرة لا تثمر ثمرة جيدة تُقطع وتُلقى في النّار؛ **فمن ثمارهم تعرفونهم،** ليس كلّ من يقول: يا ربِّ، يا ربِّ يدخل ملكوتَ السّماوات؛ لكن الذي يعمل إرادة الذي في السّموات، أي: أمره»[1].

فلو تأمّلنا كلّ بلد انتشرت فيه دعوة رمي النّاس بالصّعافقة أو دعوة الجمعيات الحزبية مثلاً، لوجدنا أمر السّنة بعد حدوثها قد اضمحل فيها، ولوجدنا شوكة أهل الحقّ آلت من عزّ إلى ذلّ؛ وإذا كان أهل الحقّ فيها في غربة في أوّل الأمر، فمن غربة إلى غربة أشدّ منها.

وعلى سبيل التمثيل على ذلك: فإنَّ دعوة أهل السنّة كانت عندنا في الجزائر قويّةً، فمزّقتها فتنة رمي النّاس بالصّعافقة حتّى طمع في أهل السّنة من كان قد يئس بالأمس من الظفر بهم؛ كما مزقّها أيضًا دخول بعض من كان ظاهره الاستقامة من دعاتها في العمل مع الجمعيات «الخيرية» الحزبية؛ فصار بسبب ذلك مَن كان خاملاً من أهل الأهواء يتجرّأون على النّطق بضلالات الباطنية القبورية، والرّافضة وغيرهم -بما يُستحيا من النّطق به-، بعد أنْ كان قد أطفأ انتشارُ السّنة صوتَ ضلالهم؛ ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله، والأمر لله من قبلُ ومن بعدُ.

وكيف لا تكون ثمار هذه الدّعوة الفُرقة، وقد سبق بيان أنّها محدثة؛ وكلّ دعوة محدثة فلا بدّ أنْ تجرّ إلى الأمّة الفُرقة والشّقاق.

قال الإمام الشّاطبي:

«**وأمّا أنّ البدعَ مظنّة إلقاء العداوة والبغضاء بين أهل الإسلام، فلأنّها تقتضي التفرّق شِيَعًا.**
وقد أشار إلى ذلك القرآن الكريم حسبما تقدّم في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، وقوله: ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ

[1] «نظم الدّرر في تناسب الآيات والسور» (١/ ٤٩٠).

عَن سَبِيلِهِۦۚ ﴿١٥٣﴾ ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقوله: ﴿ وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗاۖ كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾ [الروم: ٣١ – ٣٢]، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ ﴿١٥٩﴾ ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، وما أشبه ذلك من الآيات في هذا المعنى.

وقد بيّن عليه الصّلاة والسّلام أنّ فساد ذات البين هي الحالقة، وأنّها تحلق الدّين.

وجميع هذه الشّواهد تدلّ على وقوع الافتراق والعداوة عند وقوع الابتداع.

وأوّل شاهد عليه في الواقع قصّة الخوارج إذ عادَوْا أهلَ الإسلامِ حتّى صاروا يقتلونهم، ويدَعون الكفار كما أخبر عنه الحديث الصّحيح.

ثمّ يليهم كلُّ من كان له صولةٌ منهم، وقَرُبَ من الملوك: فإنّهم تناولوا أهلَ السّنّة بكلّ نكال وعذابٍ، وقتْلٍ أيْضًا، حسبما بيّنه أهل الإخبار.

ثمّ يليهم كلُّ مَنِ ابتدع بدعةً: فإنّ من شأنهم أنْ يُثَبِّطُوا النّاسَ عن اتّباع أهل الشّريعة[١]، ويذمّونهم، ويزعمون أنّهم الأرجاسُ الأنْجاسُ، المُكِبُّون على الدّنيا، ويضعون عليهم شواهدَ الآيات في ذمّ الدّنيا، وذمّ المكبّين عليها[٢]، كما يُرْوى عن عمرو بن عبيد أنّه قال: «لو شهد عندي علي وعثمان وطلحة والزّبير على شراك نعل ما أجزتُ شهادتهم!».

وعن معاذ بن معاذ، قال: قلت لعمرو بن عبيد: كيف حدّث الحسن عن عثمان أنّه ورّث امرأة عبد الرّحمن بعد انقضاء عِدَّتِها؟ فقال: «إنّ عُثمان لم يكُنْ سُنَّةً!».

وقيل له: كيف حدّث الحسن عن سَمُرة في السّكتتين؟ فقال: «ما تصنع بسَمُرة؟ قبَّحَ اللهُ سَمُرَةَ!». انتهى: بل، قبّح الله عمرَو بنَ عُبيد!

---

[١] كما هي حقيقة دعوة النّهي عن تقليد العلماء التّي يتبنّاها الخصوم؛ وهي مباينةٌ كلَّ المباينة عن نهي الأئمّة عن تقليد الرّجال عند مخالفة الكتاب والسنّة –سواءً وقع ذلك باجتهاد أو بغير اجتهاد–، أو النّهي عن التعصبّ للرّجال؛ وما افتتن من افتتن بهذه الدّعوات إلاّ لاشتباه الأمرين عليه، ولقلّة النّظر، والإعراض عن الرّاسخين.

[٢] كرمي الخصومِ أهلَ السّنّة بأنّهم طُلاّب دنيا.

وسُئِل يومًا عن شيءٍ، فأجاب فيه. قال الرّاوي: قلتُ: ليس هكذا يقول أصحابنا! قال: ومن أصحابك، لا أبا لك!؟ قلتُ: أيّوب، ويونس، وابنُ عَوْن، والتّيمي. قال: «أولئك أَنْجاسٌ أرجاسٌ، أمواتٌ غيرُ أحياء!».

فهكذا أهلُ الضّلال يسبّون السّلفَ الصّالحَ، لعلَّ بضاعَتَهم تَنْفُقُ، ﴿ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ ۝٣٢ ﴾ [التوبة: ٣٢].

وأصل هذا الفسادِ من قِبَلِ الخوارج: فهم أوّلُ مَنْ أفشا لعنَ السّلف الصالح، وتكفيرَ الصّحابة -رضي الله عن الصّحابة-؛ ومثل هذا كلِّه يورّث العداوة والبغضاءَ»[1]. انتهى كلامه.

وكذلك هؤلاء: يَزْدَرُون العلماء، حتّى قال قائلهم: «رأيتُ الصّعفوقَ، فظننته جبلاً؛ لكن حين غُصْتُ في أعماقه اكتشفتُ أنّه **كيس قمامة**»[2].

وما أدري أين غاصوا: أفي بحر ضلالاتهم وأكاذيبهم، أم في مستقنع شتائمهم؟!

ولا شكّ أنّ السّخرية بشيء ما أو بشخص ما لدليلٌ على مناوءته وبغضه؛ فالسّخرية بأهل الحقّ دليلٌ على انحراف السّاخر عن الحقّ وأهله، ودليلٌ على الحزبية والولاء للبدعة والضّلال والبراء من الحقّ ومتّبعيه.

قال قيس بن الخطيم:

---

[1] «الاعتصام» (١/ ٢٠٧-٢١٠).

[2] «منتدى كشف الستائر عن صعافقة المدينة والجزائر» (نُشر يوم الثلاثاء -١٣ جمادى الثاني ١٤٤٢ هـ- ٢٦/ ١/ ٢٠٢١): https: //t.me /almanhajsallaffi /٤٠٢٥. والمقال مخزّنٌ عندي كسائر روابط المواد المذكورة في هذا الكتاب الّتي قد تتغيّر عناوينها أو تحذف من الشبكة العنكبوتية.

وإنّي لأَغْنَى النَّاسِ عَنْ مُتكلِّفٍ ... يَرَى النَّاسَ ضُلاَّلاً وَلَيْسَ بِمُهْتَدِ

وَمَا الْمَالُ وَالأَخلاقُ إلاّ مُعَارَةٌ ... فَما اسْطَعْتَ مِنْ مَعْرُوفِها فتَزَوَّدِ

مَتَى مَا تَقُدْ بالبَاطِلِ الحَقَّ يَأْبَهُ ... وَإنْ قُدْتَ بالحَقِّ الرَّوَاسِيَ تَنْقَدِ

إذا ما أَتَيْتَ الأَمْرَ مِنْ غير بابهِ ... ضَلَلْتَ وَإِنْ تَدْخُلْ من الباب تهتدِ[1]

وقال الشّاعر:

لاَ تَجْعَلْنِي كَمَنْ بَانَتْ إِسَاءَتُهُ ... لَيْسَ الْمُسِيْءُ كَمَنْ لَمْ يَاْتِ بِالذَّنْبِ[2]

وقال الشيخ مقبل بن هادي الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«إنّ الشخص يتستّر ولا يُظهر الحزبية إلاّ بعد أنْ تقوى عضلاته ويرى أنّ الكلام لا يؤثر فيه؛ وأنا أعجب كلّ العجب، فبعضهم يُقسم بالله ما هو حزبي، فلا أدري أهو لا يعرف معنى الحزبية؟ لأنّها -أي الحزبية- تتضمّن الولاء والبراء، والحزبية ضيّقة. والرّسول ﷺ يقول: «المسلم أخو المسلم لا يظلمه، ولا يخذله، ولا يحقره. التّقوى ههنا؛ بحسب امرىءٍ من الشرّ أنْ يحقره أخاه». ويقول الله سبحانه: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ۝١٠ ﴾ [الحجرات: ١٠]، ويقول: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ ۝١١ ﴾ [الحجرات: ١١]؛ ويقول: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۝١٣ ﴾ [الحجرات: ١٣]»[3].

---

[1] «ديوان قيس بن الخطيم» (ص ١٢٨-١٣٠) و«التذكرة الحمدونية» (١/ ٢٤٨)؛ وهو جاهلي من الأوْس أدرك الإسلام ولم يسلم: انظر ترجمته في «الوافي بالوفيات» (٢٤/ ٢١٨).

[2] «تاريخ بغداد» (٧/ ١٠)، و«تاريخ دمشق» (١٠/ ٨٥).

[3] «غارة الأشرطة» (٢/ ١٤-١٥).

ومن خطورة الحزبية أنّها توهم أصحابها بأنّ المودّة الّتي تسود بين أفراد حزبهم وفِرقتهم هي المودّة التّي أمر بها ربّ العالمين بين المسلمين؛ **ولو كانت كذلك، لم يُخصّص بها أفرادُ جماعتهم أو حزبهم، ولم يُمَنَعْها من لم يدخل حزبهم حتّى لو كان من أتقى النّاس**؛ وهذا هو شأن أهل الزيغ الّذين يجتمعون حول أمر مخالف للشّرع يتوادّون عليه فيما بينهم، بينما يبغضون غيرهم ويسخرون منهم.

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا وَمَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴿٢٥﴾ ﴾ [العنكبوت: ٢٥]:

«يقول لقومه مقرّعًا لهم، وموبّخًا على سوء صنيعهم، في عبادتهم الأوثان: إنّما اتّخذتم هذه لتجتمعوا على عبادتها في الدّنيا، **صداقةً وأُلْفَةً منكم، بعضكم لبعض في الحياة الدّنيا**. وهذا على قراءة النّصب ﴿ مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ ﴿٢٥﴾ ﴾، على أنّه مفعول له؛ وأمّا على قراءة الرّفع، فمعناه: **إنّما اتّخاذكم هذا يُحصِّلُ لكم المودّة في الدّنيا فقط،** ﴿ ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴿٢٥﴾ ﴾ **ينعكس هذا الحال، فتبقى هذه الصّداقة والمودّة بَغْضَةً وشنآنًا**»[1].

وقال:

«وقوله: ﴿ ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٦٧﴾ ﴾ [الزخرف: ٦٧]، أي: كلّ صداقة وصحابة لغير الله، فإنّها تنقلب يوم القيامة عداوة إلاّ ما كان لله عَزَّ وَجَلَّ، فإنّه دائمٌ بدوامه»[2].

وقال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذكر الآيات السّابقة الذّكر:

«وهذا شأنُ كلِّ مشتركين في غرض: يتوادّون ما داموا متساعدين على حصوله؛ فإذا انقطع

---

[1] «تفسير ابن كثير» (٦/ ٢٧١-٢٧٢).

[2] «تفسير ابن كثير» (٧/ ٢٣٧).

ذلك الغرض، أعقب ندامةً وحزناً وألَـمًا وانقلبت تلك المودّة بغضًا، ولعنَةً، وذمًّا من بعضهم لبعض، لّما انقلب ذلك الغرض حزنًا وعذابًا، كما يشاهد في هذه الدّار من أحوال المشتركين في خزيه، إذا أُخذوا وعوقبوا. فكلّ متساعدين على باطل، متوادّين عليه: لا بدَّ أنْ تنقلب مودّتهما بُغْضًا وعداوة»[١].

وإدراك دقائق ما لا يدركه عامّة النّاس ممّا يتعلّق به انحراف المرء أو هدايته، وخفايا هذه الحزبيات هو خاصّية الرّاسخين كما سبق؛ ولهذا قال الشيخ مقبل الوادعي عن الشيخ ربيع بن هادي:

«مِن أبصر النّاس بالجماعات في هذا العصر، وبدخل ودخن الجماعات: الأخ ربيع بن هادي حفظه الله تعالى. من قال له ربيع بن هادي: «حزبي»، فسينكشف لكم بعد أيام أنّه حزبي! ستذكرون أنّه سينبثق الشخص: يكون في بدء أمره متسترّاً ما يحبّ أنْ ينبثق؛ لكن إذا قوي وأصبح -يعني- له أتباع، ولا يضرّه الكلام فيه أظهر ما عنده[٢]؛ فأنا أنصح بقراءة كتبه، والاستفادة منها حفظه الله تعالى»[٣].

---

[١] «مدارج السّالكين» (٢/ ١١٦٩-١١٧٠).

[٢] وهذا هو الصنف الذي أخبر عنه معاذ بن جبل رضي الله عنه أنّ همّه الرّياسة والدّنيا؛ فيطلب العلمَ والعملَ من أجل تحصيل الرّياسة، ويحرص أنْ يتّبعه النّاس ويقول -كما في أثر معاذ-: «ما للنّاس لا يتّبعوني، وقد قرأت القرآن؟» فيبتدع من أجل ذلك (انظر ص ١٢). وقد ذكر الحافظ ابن رجب رحمه الله أنّ: «مَنْ يطلب بالعمل والعلم والزّهد الرّياسةَ على الخلق والتعاظمَ عليهم، وأنْ ينقاد الخلقُ ويخضعون له ويصرفون وجوهَهم إليه، وأنْ يُظهرَ للنّاس زيادةَ علمِه على العلماء ليعلوَ به عليهم ونحو ذلك: فهذا موعده النّار، لأنّ قصدَ التكبّرِ على الخلق محرّمٌ في نفسه؛ فإذا استعمل فيه آلَةَ الآخرةِ، كان أقبحَ وأفحشَ من أن يستعملَ فيه آلاتِ الدّنيا من المالِ والسّلطانِ» «شرح حديث «ما ذئبان جائعان»»، ضمن «مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي» (٢/ ٨٠).

[٣] «شريط الأسئلة السّنية لعلاّمة الديار اليمنية، أسئلة شباب الطائف»: على الرابطين:

https://muqbel.net/fatwa.php?fatwa_id=١٣٨٠ (دقيقة ٢، ثانية ٢٣)

وhttps://archive.org/download/droos_Muqbel/٠٢٤.rm (دقيقة ٢٨، ثانية ٥٢).

وممّا يُذكر مثالاً على نباهة العلماء وعدم انطلاء خداع أهل البدع عليهم، وممّا يدلّ على دقّتهم في إدراك الأمور: ما جاء عن الإمام أحمد ابن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ، قال ابن حجر:

«وقال أبو الطيّب الماوردي: كان الكرابيسي يقول: القرآن غير مخلوق، ولفظي به مخلوق؛ وإنّه -لّما بلغه إنكار أحمد بن حنبل عليه، قال: «ما ندري أيش نعمل بهذا الفتى! إنْ قلنا: مخلوق، قال: بدعة، وإنْ قلنا: غير مخلوق، قال بدعة!»[1].

ومن فوائد هذا الأثر أنّ الأحداث قد يستشكلون فتاوى أهل العلم وأقوالهم؛ فإذا كانوا على أخلاق أهل السّنة، طلبوا -بكلّ أدب- من العلماء أنْ يُفهموهم ما أشكل عليهم، فينتفعون، ويجدون بركة ذلك حيث تفتّح لهم شيئًا فشيئًا ينابيع الفهم والعلم؛ أمّا إذا كانوا على أخلاق الخوارج وأهل الباطل، استقبحوا ما أشكل عليهم من كلام العلماء، وعادَوه، فيَهْوُوْن حينئذ شيئًا فشيئًا في دركات البدعة والزّيغ؛ وهذه هي ثمرة التكبّر على أهل الفضل. ثمّ لا يزدادون كلّ يوم إلاّ غيًّا وهم يظنّون أنّهم خلعوا رِبقةَ التّقليد، وأبصروا ما لم يبصره الجهابذة!

وممّا يُذكر أيضًا مثالاً على عدم انخداع العلماء الرّبانيّين لحيل أهل البدع، ما رواه اللالكائي رَحِمَهُ اللَّهُ:

«قال رجل لأيوب: يا أبا بكر: إنّ عمرو بن عبيد قد رجع عن رأيه!

قال: إنّه لم يرجع!

قال: بلى -يا أبا بكر- إنّه قد رجع!

---

[1] «تهذيب التّهذيب» (١/ ٤٣٣)؛ وانظر القصّة بطولها في «تاريخ بغداد» (٨/ ٦٥).

قال أيوب: إنّه لم يرجع -ثلاث مرّات-، أمَا إنّه لم يرجع! أما سمعت إلى قوله: «يمرقون من الدّين كما يمرق السّهم من الرّمية، ثمّ لا يعودون فيه حتّى يرجع السّهم إلى فُوقه»[١].

وهذا ليس معناه أنّ السّلف كانوا لا يقبلون توبة التّائب مطلقًا، كما فهمه بعض المتسرّعين، ممّن استشكل هذا الأثر، فردّه أو استدرك على أيوب صنيعه! ومنهم من اتّخذه ذريعة للطّعن في السّلف وفي منهج الجرح والتّعديل. بل الحقّ أنّ الأثر إنْ دَلَّ على شيء، فإنّما يدلّ على أنّ أعلام السلّف كانوا فطناء، لا ينخدعون بتظاهر الزّنادقة والمبتدعة بالتّوبة إذا كانوا غير صادقين.

وأمّا إذا كانت توبة الزّائغ صحيحة، وعلموا صدقها فإنّهم يقبلونها، كما يدلّ عليه ما في الأثر الّذي ذكره الخطيب البغدادي عن آدم بن أبي إيّاس العسقلاني، وقد ترجم له بقوله:

«كان آدم مشهورًا بالسّنّة، شديدَ التمسّكَ بها، والحضّ على اعتقادها».

ثمّ قال: «حدّثنا أبو بكر الأعين، قال: «أتيت آدم العسقلاني، فقلت له: عبد الله بن صالح كاتب اللّيث يقرئك السّلام. قال: لا تُقريه[٢] منّي السّلام! فقلت له: لِـمَ؟ قال: لأنّه قال القرآن مخلوق! **قال: فأخبرته بعذره، وأنّه أظهر النّدامة وأخبر النّاس بالرّجوع؛ قال: فأقرئه السّلام!**»»[٣].

ومرّ قريباً ذكر قَبول الإمام أحمد توبةَ أحمد بن علي العكبري، إذ قال: «ينبغي أنْ تقبلوا منه وترجعوا له»[٤].

وقد سبق ذكر قول ابن شاهين رَحِمَهُ اللَّهُ:

---

[١] «السّنة» (١/ ١٤١ – رقم ٢٨٦) للالكائي.

[٢] كذا في الأصل، والصّواب: «لا تقره»، ولعلّه في المخطوط: «لا تقرئْه»، فتصحّفت الهمزة في المطبوع إلى ياء.

[٣] «تاريخ بغداد» (٧/ ٢٨).

[٤] «السّنة» (٣/ ٥٥٢-٥٥٣، رقم ٩٢٥ و٩٢٦) للخلاّل.

«وهذا فيه معنى لأهل العلم أيضًا، لأنّ الحقَّ لا يُحِقُّهُ إلاَّ مَنْ عَرَفَهُ، ولا يُبْطِلُ الباطلَ إلاّ مَنْ عَرَفَه؛ ولا يعرف الحقَّ من الباطل إلاّ أهلُ العلم؛ فمعونةُ أهل الحقّ على حقّهم، ودفع أهل الباطل عن باطلهم من أفضل الأعمال، وهو عملٌ بالقرآنِ، لأنّ الله يقول: ﴿بَلۡ نَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَى ٱلۡبَٰطِلِ فَيَدۡمَغُهُۥ ⁽١٨⁾﴾ [الأنبياء: ١٨]. **وقال:** ﴿لِيُحِقَّ ٱلۡحَقَّ وَيُبۡطِلَ ٱلۡبَٰطِلَ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُجۡرِمُونَ ⁽٨⁾﴾ [الأنفال: ٨]»[١].

«فإذا وقع الاستفصال والاستفسار، انكشفت الأسرار، وتبيّن اللّيل من النّهار، وتميَّز أهل الإيمان واليقين من أهل النّفاق المدلّسين الّذين لبّسوا الحقّ بالباطل، وكتموا الحقّ وهم يعلمون»[٢].

---

[١] «شرح مذاهب أهل السّنة» (ص ٣٨).

[٢] من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية («الفتاوى الكبرى» (٦/ ٣٥٣)).

الأمر الرابع: أنّ هذه الدعوةَ -دعوة تقسيم الناس إلى صعافقة وغير صعافقة- دعوةٌ مبنيةٌ على ظلم النّاس وقائمةٌ عليه-بل مبنيةٌ على ظلم خاصّة النّاس من العلماء وطلبة العلم- والبغي عليهم وازدرائهم.

قد حثّ الشّرع على كفّ الأذى عن المؤمنين، ومدح من يترك الإثم والبغي والغلّ:

قال النّبيّ ﷺ: «أفضلُ النّاس كلّ مخموم القلب، صدوق اللّسان. قالوا: صدوق اللّسان نعرفه، فما مخمومُ القلب؟ قال: التّقيُّ النَّقِيُّ، لا إثمَ فيه، ولا بغيَ، ولا غلَّ، ولا حسدَ»[١].

وقال الله ﷻ:

﴿ فَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ ٱلرَّأْىِ وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍۭ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَٰذِبِينَ ﴿٢٧﴾ ﴾ [هود: ٢٧].

فإذا تأمّلنا هذه الدّعوة وأربابها، رأينا أنّ وصفَ خصومهم بالـ«صعافقة» هو من الازدراء الذي لا يجوز في حقّ المسلم؛ وبيان ذلك بالرّجوع إلى أصل الكلمة:

فالـ«صعافقة» في اللغة والشرع هم «أراذل النّاس»، و«لئامهم»؛ ولا زال أهل الشرّ -ابتداءً من خصوم أوّل نبيّ إلى خصوم أهل الحقّ اليوم- يبهتون الدعاة إلى الحقّ بأنّهم لا يتّبعهم إلاّ لئام النّاس، وذلك ليتوهّم النّاسُ أنَّ اتّباعَ الحقّ لُؤْمٌ ورذيلة، فيَنْفُروا منه ومن أهله.

ولهذا رُويت كلمة الشعبي في بعض المصادر بغير لفظ «الصّعافقة»، كما قال الخطّابي:

«في حديث الشعبي: «أنّه سُئل عن رجل أفطر يومًا من رمضان، فقال: ما تقول فيه المفاليقُ؟»».

---

[١] انظر تخريجه في «سلسلة الأحاديث الصّحيحة»(٢/ ٦٢٢- رقم ٩٤٨).

أخبرناه محمّد بن هاشم، نا الدَّبَري[١]، عن عبد الرّزاق، عن ابن عيينة، أخبرني شيخٌ من بَجِيلة، قال: سألت الشّعبي.

المفاليقُ: واحدهم مِفْلاق، وهو الّذي لا مَالَ له: شُبِّه به مَنْ لا علمَ له، ولا بصيرةَ عنده بالفتوى.

وفي رواية أُخرى أنّه قال: «ما تقول فيه الصّعافقة؟».

و«**الصّعافقة**»: **أراذل النّاس وضعفاؤهم؛ واحدهم: صَعْفوق**»[٢]. انتهى كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقال ابن منظور رَحِمَهُ اللَّهُ: «**والصَّعفوق: اللّئيم من الرّجال؛ والصّعافقة: رُذالة النّاس**»؛ وقال قبل ذلك: «والصّعافقة: قوم يشهدون السُّوق، وليست عندهم رؤوس أموال ولا نَقْدَ لهم؛ فإذا اشترى التُّجّار شيئًا دخلوا معهم فيه؛ واحدهم صَعْفَقٌ وصَعْفَقِيٌّ وصَعْفوق، وهو الذي لا مالَ له، وكذلك كلُّ من ليس له رأس مال. وفي حديث الشّعبي: ما جاءك عن أصحاب محمّد، فخذه، ودعْ ما يقول هؤلاء الصّعافقةُ: أراد أنّ هؤلاء ليس عندهم فِقْهٌ ولا **علمٌ**[٣] بمنزلة أولئك التّجار الذين ليس لهم رؤوس أموال؛ وفي حديثه الآخر: أنّه سُئل عن رجل أفطر يومًا من رمضان، فقال: ما تقول فيه الصّعافقة؟»[٤].

قال أبو المظفر السّمعاني رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير الآية السّابقة الذكر:

«والأراذل جمعُ الرَّذْلِ؛ والرَّذْلُ: الخَسِيسُ الدُّونُ. وقيل: الأراذلُ: الأسافلُ؛ والرُّذَلُ: السَّفِلَةُ؛

---

[١] هو إسحاق بن إبراهيم الدّبَري، مسند اليمن، صاحب عبد الرّزاق الصّنعاني وراويته؛ انظر ترجمته في «السّير» (١٣/ ٤١٦-٤١٨).

[٢] «غريب الحديث» (٣/ ١١٧-١١٨) لأبي سليمان الخطّابي.

[٣] **وفي هذاه العبارة كفاية لإفحام الخصوم ولإخراج أهل الفقه والعلم من جملة هؤلاء «الصّعافقة».**

[٤] «لسان العرب» (١٠/ ١٩٩).

وفي السَّفِلَةِ أقوالٌ كثيرةٌ لأهل العلم.

قال مالك بن أنس: السَّفِلَةُ: هو الّذي يسبّ أصحاب النّبي ﷺ.

ورُوي عن الحسن بن زياد اللّؤلؤي أنّه قال: السَّفِلَةُ: الّذي لا دينَ له.

وعن الأصمعي أنّه قال: السَّفِلَةُ: الّذي لا يُبالي ما قال وما قيل له.

وعن ابن المبارك، قال: هم الّذين يتقلّسون[1] ويأتون أبواب القضاة يطلبون الشّهادات.

وروى ثعلب عن ابن الأعرابي، قال: السَّفِلة: هو الّذي يأكل بدينه؛ وسَفِلَةُ السّفِلَةِ هو الّذي يُسَوِّي دُنيا غيره بدينه[2]. وفي بعض الآثار: «أشقى الأشقياء مَنْ باعَ دينه بدنيا غيره». وقيل: إنّ السَّفِلَةَ هم أصحاب الصّناعات الدَّنِيَّةِ، مثل: الكنّاسين، والدّباغين، والسّماكين، والحجّامين، والحاكة، وغيرهم. ورُوي أنّ بعض العلماء ببغداد سُئل عن امرأة قالت لزوجها: يا سَفِلَة! فقال: إنْ كُنْتُ سَفِلَةً، فأنتِ طالق؛ فقال له ذلك العالم: ما صناعتك؟ فقال: سمّاك، فقال: سَفِلةٌ، والله سَفِلَةٌ.

ورُوي عن علي رضي الله عنه أنّه قال: هم الّذين إذا اجتمعوا غلبوا، وإذا تفرّقوا لم يُعرفوا.

وقوله: ﴿ بَادِىَ ٱلرَّأْيِ ﴾ [هود: ٢٧] **قُرِىء بقراءتين: بالهمز، وترك الهمز؛ فأمّا بالهمز، فمعناه: أَوَّلُ الرّأي، كأنّهم قالوا: إنّهم اتّبعوك في أوّل الرّأي، ولم يتفكّروا! ولو تفكّروا، لم**

---

[1] أي: يلبسون القلانس – جمع قلنسوة– وهي لباس أهل العلم والفقهاء عادَةً؛ فيتشبّه بهم هؤلاء من غير أنْ يكونوا منهم.

[2] المقصود بـه مَنْ يُصلح دنيا النّاس بارتكاب ما حرّم الله، فيدخل فيه كلُّ مداهِنٌ، ومَنْ يُزَيِّنُ للظّالم ظُلْمَهُ.

وكان يحيى بن مندة كثيرًا ما ينشد:

عجبت لمبتاع الضلالة بالهدى ولَلْمشتري دنياه بالدين أعجبُ

وأعجب من هذين من باع دينه بدنيا سِواه فهو منْ ذَيْنِ أَخْيَبُ («وفيات الأعيان» (٦/ ١٧٠))

يتّبعوك! وأمّا بادِيَ الرّأي -بترك الهمز- فمعناه: ظاهر الرّأي. قال الزجّاج: يعني: اتّبعوك ظاهرًا لا باطنًا»[١].

أي: إنّ أعداء الأنبياء اتّهموا أتباعهم بأنّهم يتّبعونهم من غير تفكير: أي رموهم بالتقليد الأعمى: مثلما يفعل أصحاب الدّعوات الباطلة في كلّ زمان، ومثل ما يُفعل اليوم بمَنْ يُرمون بالـ«صعافقة».

وأعداء الأنبياء يرمون أتباعهم بأنّهم إنّما يتّبعونهم ظاهرًا لا باطنًا؛ وكذلك هؤلاء يرمون السّلفيين بالتمسّح بالعلماء وعدم اتّباعهم حقيقةً.

وقد روى أبو داود عن أبي برزة الأسلمي، قال:

«قال رسول الله ﷺ: **«يا معْشَرَ مَنْ آمن بلسانه ولم يدخل الإيمانُ قلبَه: لا تغتابوا المسلمين، ولا تتّبعوا عوراتِهم، فإنّه من اتّبع عوراتهم يتّبعِ الله ﷻ عورَته؛ ومن يتّبع الله عورته يفضحه في بيته»**[٢].

فنسب النّبيّ ﷺ أذى المؤمنين لمن آمنوا بألسنتهم، ولم يدخل الإيمانُ قلوبهم، وهم أهل النفاق.

قال المنذري في شرح الحديث:

«فيه تنبيه على أنّ غيبة المسلم من شعار المنافق لا المؤمن»[٣].

قال العلاّمة محمّد بن صالح العثيمين رحمه الله عن أذى المنافقين للمؤمنين:

---

[١] «تفسير السّمعاني» (٢/ ٤٢٣-٤٢٤).

[٢] رواه أحمد (١٥/ ٣٢-٣٣/ رقم ١٩٦٦٤) وأبو داود في «سننه» (رقم ٤٨٨٠- ص ٨٨٣)، وصحّحه الألباني في «صحيح الجامع الصّغير» (١-رقم ٧٩٨٤/ ص ١٣٢٢-١٣٢٣).

[٣] «عون المعبود» (١٣/ ٢٢٤- رقم ٤٨٥٩).

«واعلمْ أنَّ أذيَّةَ المسلمين ليستْ بالضّرب أو القتل؛ **لأنّهم يتظاهرون بمحبّة المسلمين**، ولكنْ بالقول والتّعريض كما صنعوا في قصّة الإفك»[١].

وروى الإمام أحمد بإسناده عن إبراهيم النّخعي عن علقمة أنّه:

«**تكلّم عنده رجلٌ من الخوارج بكلام كرهه، فقال علقمة:** ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ۝٥٨ ﴾ [الأحزاب: ٥٨]. **فقال له الخارجي: أَوَ مِنهم أنتَ؟ قال: أرجو!**»[٢].

ولهذا جاء في بعض النّصوص الصّحيحة وصفُ الخوارج بحسن القيل -وهو الادّعاء- مع سوء الفعال، من أذيّة المؤمنين وقتلهم، وأنّهم أصل الاختلاف والفُرْقَة في الأمّة؛ قال النّبيّ ﷺ:

«سيكون في أمّتي اختلافٌ وفُرْقةٌ: قومٌ يُحْسِنون القيلَ، ويُسيئون الفِعْلَ، يَقْرَؤون القرآنَ لا يُجاوزُ تراقيهم، يمرقون من الدّين مُروقَ السَّهْم مِن الرَّمِيَّةِ، ثمّ لا يرجعون حتّى يرتدَّ على فُوقه؛ هم شرُّ الخلقِ والخليقة، طُوبى لمن قتلهم وقتلوه، يَدْعون إلى كتاب الله وليسوا منه في شيءٍ؛ مَنْ قاتلهم كان أَوْلَى بالله تعالى منهم»؛ قالوا: يا رسولَ الله، ما سيماهم؟ قال: التّحليقُ»[٣].

وقد أحسن الشّاعر إذ قال:

فَقُــلْ لمــن يظلــم البرايــا: غَــرَّكَ إِمْهالُــه وتركُــهْ
عَسَى ذُنُوبًا عَلَيْكَ تُحْصَى يَحْصُرُها نَقْدُهُ وَحَكُّهْ

---

[١] «القول المفيد على كتاب التّوحيد» (ص ٢٧٨).

[٢] «السّنة لعبد الله بن أحمد بن حنبل» (١/ ٣٢٢- رقم ٦٥٧).

[٣] رواه أبو داود في «السّنن»، وصحّحه الشيخ الألباني («صحيح سنن أبي داود» (رقم ٤٧٦٥ -ص ٨٦٣)).

كَـــمْ نَاسِـــكٍ نُسْـــكُهُ رِيَـــاءُ أَوْبَقَـــــهُ في المَعَـــــادِ نُسْـــــكُهُ[١]

ومن علامات الإعراض عن الحقّ أنّ المرء قد يُبهت، ويُظهر الله براءته، ويشهد أهل الفضل والعلم على كذب ما رُمي به حتّى لا تبقى أدنى شبهة على ذلك، فيأتي بعد ذلك من يُعرض عن براهين براءته كلّها مع ظهورها له ظهورًا جليًّا، فيجدّد تلك الفرية، ويُظهرها بعد خفائها.

ومثال ذلك: كذب البوطي المعاصر وغيره من القبوريين على شيخ الإسلام ابن تيمية حيث نسبوا إليه منع شدّ الرّحال إلى مسجد النّبيّ ﷺ، أو منع زيارة قبره ﷺ من غير شدّ الرّحال، وزعموا أنّه يُحَرِّمُ ذلك حتّى على نزيل المدينة؛ فقال الشيخ الألباني رحمه الله عن البوطي وعن فريته:

«هل لم يطّلع على هذه المصادر الّتي تحول بينه وبينها؟ أم **إنّه اطّلع عليها، وعلم أنّ شيخ الإسلام بريء منها، ثمّ أصرّ على اتّهامه بها لما في قلبه من الغلّ والحقد على شيخ الإسلام بصورة خاصّة والسّلفيين بصورة عامّة غير مبال بمثل قوله تعالى:** ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلۡإِفۡكِ عُصۡبَةٌ مِّنكُمۡۚ لَا تَحۡسَبُوهُ شَرّٗا لَّكُمۖ بَلۡ هُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۚ لِكُلِّ ٱمۡرِيٕٖ مِّنۡهُم مَّا ٱكۡتَسَبَ مِنَ ٱلۡإِثۡمِۚ ﴿١١﴾﴾ [النور: ١١]، وقوله ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ بِغَيۡرِ مَا ٱكۡتَسَبُواْ فَقَدِ ٱحۡتَمَلُواْ بُهۡتَٰنٗا وَإِثۡمٗا مُّبِينٗا ﴿٥٨﴾﴾ [الأحزاب: ٥٨].

وسواء كان هذا أو ذاك، فالله سبحانه هو حسيب البوطي وأمثاله، **ونحن إنّما علينا أنْ ندافع عن الّذين آمنوا ونبرّىء ساحتهم ممّا اتُّهموا به من الأكاذيب والأباطيل الّتي يكون الدّافع عليها تارةً الجهل وأخرى الظّلم، وقد يجتمعان!**»[٢].

فهل من متدبّر وهل من تائب وراجع إلى الحقّ؟

---

[١] «المحمّدون من الشعراء» (ص ١٥٦ -رقم ١٢٦).

[٢] «دفاع عن الحديث النّبويّ» (ص ١٠٠-١٠١).

وأمّا ما جاء في القصّة الّتي أوردها السّمعاني فيما نقلنا عنه سابقًا، وهي قصّة المرأة الّتي قالت لزوجها «يا سَفِلَة»، فقد عقّب القرطبي رَحِمَهُ اللهُ بقوله:

«وعلى ما ذكره ابن المبارك عن سفيان: لا تُطَلَّقُ؛ وكذلك على قول مالك، وابن الأعرابي: لا يلزمه شيء»[١].

وكأنّ مَنْ رأى هذا الرّأي نظر إلى كونه يُطْلَق على صاحب المهنة الدَّنِيَّةِ وصف «السَّفِلة»، لكنّه وصفٌ غير قادح، لكونه أُطلقَ لغَةً من غير قصد الازدراء، وأمّا شرعًا، فصاحب المهنة الدَّنِيَّةِ ليس من السَّفِلَة.

فعن إبراهيم بن إسحاق الحربي[٢] أنّه: «جاءه رجل، فقال له: جرى بيني وبين حرمتي كلام، إلى أنْ قالت لي: يا سَفِلَةُ! قال له إبراهيم: **أتحب أبا بكر؟ قال: نعم! قال: أفتحبّ عمر؟ قال: نعم! قال: أفتحبّ عثمان؟ قال: نعم! قال: أفتحبّ عليًّا؟ قال: نعم! قال: [...]**[٣]**، أَقِمْ عليها، فما أنتَ سَفِلة!**»[٤].

وروى أبو سليمان الخطّابي «عن أبي عاصم النّبيل: أنّ رجلاً أتاه، فقال: إنّ امرأتي قالت لي يا غوغاءُ! قال: فقلت لها: إنْ كُنتُ غوغاءَ، فأنت طالقٌ ثلاثًا! فقال له أبو عاصم: **هل أنتَ ممّن يحضر المناطحة بالكِباش والمناقرة بالدُّيوك؟ فقال: لا! فقال له: فهل أنتَ الرّجلُ يحضر يوم يَعْرِض السّلطان أهلَ السّجون، فيقول: فلانٌ أجْلَدُ من فلانٍ؟ فقال: لاَ! فقال: هل أنت الرّجلُ الّذي إذا خرج الأميرُ يومَ الجمعة جَلَسْتَ له على ظهر الطّريق حتّى يمرّ، ثمّ تقيم بمكانك حتّى يُصَلِّيَ وينصرف؟ فقال: لا!**

---

[١] «الجامع لأحكام القرآن» (١١/ ١٠٠).

[٢] المعروف بالسَّرَّاج، وهو من أصحاب الإمام أحمد بن حنبل المشهورين، وقد روى عنه «مسائل»، انظر ترجمته في «طبقات الحنابلة» (١/ ٨٦-٩٣)؛ و«كان أحمد بن حنبل يحضره، ويفطر عنده، وينبسط في منزله» («تاريخ بغداد» (٦/ ٢٧)).

[٣] يوجد هنا سقط في الأصل.

[٤] «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٣٩٠).

فقال له أبو عاصم: لسْتَ بغوغاء، إنّما الغوغاء من يفعل هذا!

قال أحمد بن حنبل: الغوغاء: أهل البدع»[1].

والحمد لله على فضله ومنّه وكرمه.

---

[1] «العزلة» (ص ٢٠٣-٢٠٤).

فائدة مهمّة متعلّقة بمعاملة السّفهاء:

لمّا كان لا يخلو زمان ولا بلدة من سفهاء، وجب على المرء أنْ يعلم كيف كانت معاملة السّلف لهم؛ إذ لا بدّ من مخالطة كلّ أهل زمان لهم بوجه من الوجوه.

ولو سلّمنا جدلاً للمخالفين بأنّ خصومهم سفهاء حقًّا، وأنّهم هم -بإثارتهم هذه الفتنة- صادقون في نيّاتهم، بمعنى أنّهم إنّما يريدون معالجة سفه مَن سفه مِن الخلق فحسب، فيقال لهم: **ليست معاملة السّفهاء عند السّلف والعقلاء بإقامة دعوة تنشغل بهم، وتردّ عليهم، وتدندن حولهم وتجعلهم فرقة إسلاميةً ضالّةً!**

بل معاملة السّفهاء -إنْ لَمْ يُرْجَ رشدُهم وتوبتُهم وتركهم غيَّهم- أنْ يُعْرِضَ عن سفههم لدفع مضرّتهم، وأنْ يُؤدّبوا قدر الإمكان ويوعظوا ويُدعى لهم؛ أمّا إنْ رُجي صلاحُهم فإنّهم يُحَابَوْنَ، أي: يعاملون بالمداراة والملاطفة، ويُؤَدّبُون حتّى يصيروا غير سفهاء.

فقلب الخصومُ الأمورَ حيث أعرضوا عن الرّاسخين وأقبلوا على من قذفوهم بالسّفه سبًّا وشتمًا ومخاصمة؛ وقد أُمر المسلمون بملازمة العلماء الرّاسخين والاستفادة منهم، لا بالإعراض عنهم؛ فأعرض عنهم هؤلاء وأقبلوا على سفهاء -موهومين- مع أمر الشّرع بالإعراض عنهم لو صحّ سفههم! وهذا يُقال من باب الجدل، حيث فُرض -تنازلاً- بأنّ خصومهم سفهاء، وليسوا كذلك في حقيقة الأمر، وإنّما هو صنيع البغي المحض والجَوْر.

قال أبو الحسين الورّاق[١]:

«سألتُ أبا عثمان[٢] عن الصّحبة؟ فقال: الصّحبة مع الله بحسن الأدب، ودوام الهيبة والمراقبة؛ والصّحبة مع الرّسول ﷺ باتّباع سنّته ولزوم ظاهر العلم؛ والصّحبة مع أولياء الله بالاحترام والحُرْمة؛ والصّحبة مع الأهل بحسن الخُلُق؛ والصّحبة مع الإخوان بدوام البِشْر والانبساط ما لم

---

[١] واسمه أحمد بن قاج: محدّث مكثر، روى عن الدّارقطني، وغيره.

[٢] هو سعيد بن إسماعيل الحِيري النّيسابوري.

يكن إثمًا؛ **والصّحبة مع الجهّال بالدّعاء لهم، والرّحمة عليهم، ورؤية نعمة الله عليك بأنْ لم ينلْك بما أبلاهم به**»[١].

ولم يزل دَأْبُ العلماء والعقلاء تأديبَ العوامّ والسّعي في تنقيتهم من الغيّ والجهل وسِماتِ الغوغاء؛ فمن لم تُفْلح معه هذه التّربية، فهو من الجاهلين حقًّا[٢]؛ فيُعرضون عنه كما أمر الله ﷻ:

﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾ ﴾ [الأعراف: ١٩٩].

وقد كان السّلف يفرحون إذا وُفّقوا لإصلاح السّفهاء، كما في: «حديث الأصمعي، قال: قال المهلّب: **لأن يطيعني سفهاء قومي، أحبّ إليّ من أنْ يطيعني حلماؤها**»[٣].

وذلك أنّ الحليم يجرّه حلمه إلى الازدياد من الخير والكفّ عن الشرّ، فحريٌّ به أنْ يصلح نفسه، بخلاف السّفيه الّذي قد لا يشعر بقبح أفعاله، فكيف يسعى لإصلاحها؟!

وقال ابن أبي الدّنيا:

«حدّثنا إسحاق بن إسماعيل، حدّثنا أبو بكر بن عيّاش، قال: قال كِسْرى لوزيره: **من الحليم؟ قال: الّذي يُصْلِحُ السَّفيهَ**»[٤].

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وقال بعض العلماء: النّاس رجلان: فرجل محسن، فخذ ما عفا لك من إحسانه، ولا تكلّفه فوق طاقته، ولا ما يحرجه؛ **وإمّا مسيء، فمُرْه بالمعروف، فإنْ تمادى على ضلاله، واستعصى عليك، واستمرّ في جهله، فأعرض عنه، فلعلّ ذلك أنْ يردَّ كيدَه**، كما قال تعالى: ﴿ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِي هِيَ

---

[١] «شعب الإيمان» (١٠/ ٤٣٢-٤٣٣، رقم ٧٧٥٤).

[٢] نسبة إلى الجهل الّذي يُطلق على سوء الأخلاق، لا الجهل الّذي يُضاد العلم.

[٣] «المجالسة» (١٠/ ٢١٥، رقم ١٣٧٠) للدّينوري.

[٤] «الحلم» لابن أبي الدّنيا، ضمن «موسوعة ابن أبي الدّنيا» (٦/ ٥٦٧-رقم ١٢٦٩٣).

أَحْسَنُ ٱلسَّيِّئَةَۚ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ ﴿٩٦﴾ وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَٰتِ ٱلشَّيَٰطِينِ ﴿٩٧﴾ وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَن يَحْضُرُونِ ﴿٩٨﴾﴾ [المؤمنون: ٩٦ – ٩٨]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُۚ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ ﴿٣٥﴾﴾، أي: هذه الوصية ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴿٣٥﴾ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٣٦﴾﴾ [فصلت: ٣٥ – ٣٦]. وقال في هذه السّورة الكريمة أيضًا: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٠٠﴾﴾ [الأعراف: ٢٠٠]. فهذه الآيات الثلاث في «الأعراف»، و«المؤمنون»، و«حم السّجدة»، لا رابعَ لهنّ؛ فإنّه تعالى يُرشد فيهنّ إلى **معاملة العاصي من الإنس بالمعروف والّتي هي أحسن، فإنّ ذلك يكفّه عمّا هو فيه من التمرّد بإذنه تعالى**؛ ولهذا قال: ﴿فَإِذَا ٱلَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾﴾ [فصلت: ٣٤]. **ثمّ يُرشد تعالى إلى الاستعاذة به من شيطان الجانّ، فإنّه لا يكفّه عنك الإحسان، وإنّما يريد هلاكك ودمارك بالكليّة، فإنّه عدوّ مبينٌ لك ولأبيك من قبلك**»[1].

فلم يشغل الصّالحون -مهما كان زمانهم- أنفسهم بثلب الغاغة والسّفهاء، فليس هذا من شأن العقلاء؛ اللهمّ إلاّ ما كان من باب الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر وإصلاح ما أفسد النّاس؛ أمّا السبّ والقدح فيهم، فلا.

وقد روى الطّبراني عن النّبيّ ﷺ بإسناد صحيح، قال:

ثنا الحسن بن العبّاس الرّازي، ثنا سهل بن عثمان، ثنا حفص بن غياث، عن الأعمش، عن الشّعبي، عن النّعمان بن بشير، قال: قال رسول الله ﷺ: «خُذُوا على أيدي سفهائكم»[2].

---

[1] «تفسير ابن كثير» (٣/ ٥٣٢-٥٣٣).

[2] رواه الطّبراني في «مكارم الأخلاق» (ص ٧٠-رقم ٨١)؛ وهذا إسناد قويّ جيّد: رجاله رجال مسلم إلاّ الحسن بن العبّاس الرّازي وهو ثقة: وثّقه الخطيب البغدادي («تاريخ بغداد» (٢/ ٤٧٦)) ، والجزري، بقوله: «شيخ عارف حاذق مصدِّر ثقة إليه المنتهى في الضّبط والتّحرير» («غاية النّهاية في طبقات القرّاء»؛ وقال الذهبي: «وكان إليه المنتهى في الضّبط والتّحرير»، ونقل توثيق الخطيب له («معرفة القرّاء الكبار» (١/ ٢٣٥))؛ وللحديث طرق أخرى، واكتفيت بذكر هذا =

ولا يستقيم أمر الدّين إلاّ بالأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر؛ وما الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر لو لا أنّه الأخذ على أيدي السّفهاء والغوغاء[١]؟ وقد وُجد هؤلاء في كلّ زمان ومكان؛ فجاء أصحاب هذه الدّعوة المُحْدَثَة فصيّروا طلبة العلم وأتباع العلماء سفهاء وغوغاء، وتغاضوا عن الفسّاق والغاغة الّذين هم محلّ الزجر والذمّ ولإصلاح، فقلبوا الأمور وقلبوا الحقّ والباطل.

وقد قال الله تعالى:

﴿ لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ ٧٨ كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوۡنَ عَن مُّنكَرٖ فَعَلُوهُۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ٧٩ ﴾ [المائدة: ٧٨ – ٧٩].

ولو أنّ قومًا لم يأخذوا على أيدي سفهائهم، لأُخذوا بأعمالهم، كأنّهم هم الّذين أمروا سفهاءهم بتلك الأعمال القبيحة:

فعن «قتيبة بن سعيد، قال: مرّ رجلٌ بقوم، فشتمه سفيههم، فقال:

يَا أُمَّ عَمْرٍو أَلاَ تَنْهَوْا سَفِيْهَكُمْ إِنَّ السَّفِيْهَ إِذَا لَمْ يُنْهَ مَأْمُوْرُ»[٢].

وقال القرطبي رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلۡجَهۡرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ إِلَّا مَن ظُلِمَۚ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ١٤٨ إِن تُبۡدُواْ خَيۡرًا أَوۡ تُخۡفُوهُ أَوۡ تَعۡفُواْ عَن سُوٓءٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوّٗا قَدِيرًا ١٤٩ ﴾ [النساء: ١٤٨ – ١٤٩]:

«وقال قومٌ: معنى الكلام: لا يُحِبُّ الله أنْ يجهر أحدٌ بالسُّوء من القول، ثمّ استثنى استثناءً منقطعًا، أي: لكنْ مَنْ ظلم، فإنّه يجهَرُ بالسُّوءِ ظُلْمًا وعُدْوانًا، وهو ظالمٌ في ذلك.

= الإسناد لصحّته لذاته.

[١] قال الزَّبيدي: «وحَكِيم: رجل من بني سُليم، كانت قُريش وَلَّتْه **الأخذَ على أيدي السّفهاء**» («تاج العروس» (٨/ ٢٤٩-١)؛ أي: الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، وهذا في الجاهلية.

[٢] «الحلم» لابن أبي الدّنيا، ضمن «موسوعة ابن أبي الدّنيا» (٦/ ٥٨٧-رقم ١٢٧٨٤).

قلتُ: وهذا شأنُ كثير من الظّلمة ودأْبُهم: فإنّهم -مع ظلمهم- يستطيلون بألسنتهم، وينالون من عِرض مظلومهم ما حُرِّم عليهم.

وقال أبو إسحاق الزجّاج: يجوز أنْ يكونَ المعنى: «إلاّ مَنْ ظُلِمَ»، فقال سُوءًا، فإنّه ينبغي أنْ تأخذوا على يديه، ويكون استثناءً من الأوّل.

قلتُ: ويدلُّ على هذا أحاديثُ: منها قولُه عليه الصّلاة والسّلام: «خُذوا على أيدي سفهائكم»[١]، وقوله: «انْصُرْ أخاك ظالمًا أو مظلومًا»، قالوا: هذا نَنْصُرُه مظلومًا، فكيف ننصُرُه ظالمًا؟ قال: «تَكُفُّه عن الظُّلْمِ»[٢].

وقال الفرّاءُ: «إلاّ مَنْ ظَلَمَ»، يعني: ولا مَنْ ظَلَمَ.

قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴿١٤٨﴾ ﴾ تحذيرٌ للظّالم حتّى لا يظلمَ، وللمظلوم حتّى لا يتعدّى الحدَّ في الانتصار، ثمّ أتبعَ هذا بقوله: ﴿ إِن تُبْدُواْ خَيْرًا أَوْ تُخْفُوهُ أَوْ تَعْفُواْ عَن سُوٓءٍ ﴿١٤٩﴾ ﴾، فندب إلى العفو، ورَغَّبَ فيه؛ والعفو من صفة الله تعالى مع القدرة على الانتقام، وقد تقدّم في «آل عمران» فضلُ العافين عن النّاس.

ففي هذه الألفاظِ اليسيرةِ معانٍ كثيرةٌ لِمَنْ تأمَّلَها»[٣].ا.هـ.

وأمّا مجرّد التّعييب والشّتم، فقد كانوا يتنزّهون عنه، كما قيل:

«من عاب سفلة، فقد رفعه؛ ومن عاب شريفاً فقد وضع نفسه»[٤].

فكيف يكون أمْرُ هؤلاء، وهم يشتمون طلبة العلم بهذه اللّفظة -«الصّعافقة»-؟! مع أنّ الشّتم لا يصلح حتّى فيمن ثبت فيه السّفه، فكيف بمن رُمِي به ظلمًا؟! فكيف برمي من كان من

---

[١] سبق تخريجه قريبًا (ص ٢٢٥-٢٢٦)، وهو حديث صحيح.

[٢] رواه البخاري ومسلم وغيرهما، انظر تخريج طرقه في «إرواء الغليل» (٨/ ٩٧-٩٨، رقم ٢٤٤٩) للشيخ الألباني.

[٣] «الجامع لأحكام القرآن» (٧/ ٢٠٣-٢٠٤).

[٤] «المجالسة وجواهر العلم» (٥/ ٣١٤-رقم ٢١٨٨).

أفاضل النّاس وأشرافهم وسبّهم؟!

«وقال سعيد بن العاص: ما شاتَمْتُ رجلاً مُذْ كُنْتُ رجلاً؛ لأنّي لم أُشاتم إلاّ أَحَدَ رجلين: إمّا كريم، فأنا أحقُّ أنْ أُجِلَّهُ؛ وإمّا لئيمٌ، فأنا أَوْلَى أنْ أَرْفَعَ نَفْسِي عنه!»[١].

فالصّواب -إذًا- أنْ يُحْلَمَ عن السّفيه، ويُعْرَضَ عن سفهه، لا أنْ يُواجه بالسبّ والشّتم. فكيف وقد رمى هؤلاء النّاس بالسّفه، ثمّ زادوا الأمر شرًّا على القذف الكاذب بسبّهم وشتمهم، وهذا هو البغيُ الصّريح، بل هو بغي فوق البغي.

وإذا خلا المرء من السّفه، فإنَّ الواجب أنْ يكون محلّ حسن المعاملة؛ ويُعَدَّ حينئذ من العوام العدول -إنْ لم يُعَدَّ من أشراف النّاس- لا أنْ يُجعلَ من الغوغاء؛ ولا يجوز أنْ يستعلي صاحب الشّرف والعلم على العوام، فهذا من الكِبْر بلا شكّ؛ فكيف بسبّهم وشتمهم؟!

قال أبو الدرداء رضي الله عنه:

«الدّنيا ملعونة، ملعون ما فيها إلاّ ذكرَ الله وما أدّى إليه. **والعالم والمتعلّم في الخير شريكان، وسائر النّاس همجٌ لا خيرَ فيهم**»[٢].

وفي لفظٍ: «ملعونةٌ الدّنيا، ملعونٌ أهلها، إلاّ ذكرَ الله، أو ما ذكرَ الله؛ **والعالم المتعلّم في الأجر سواء، وسائر النّاس همجٌ لا خيرَ فيهم**»[٣].

وكان الرّبيع بن خُثيم رحمه الله يقول:

---

[١] «المستطرف» (١/ ٤٢٠).

[٢] «الزهد» (١/ ٤٥٠-رقم ٤٩٩)، و«كتاب العلم والحلم» (ص ١٢٧ – رقم ١٣٧) لآدم بن أبي إيّاس.

[٣] «المدخل» (١/ ٢٦٩-٢٧٠، رقم ٣٨٣-ط.دار الخلفاء) للبيهقي.

«النّاس رجلان: مؤمن وجاهلٌ؛ فأمّا المؤمن فلا تُؤْذِهْ، وأمّا الجاهل فلا تجاهله»[١].

وعند ابن أبي الدّنيا:

«النّاس رجلان: عاقلٌ وجاهلٌ؛ فأمّا العاقل، فلا تؤذه، وأمّا الجاهل فلا تجاره»[٢].

و«وقّع مروان بن محمد إلى عامله بالكوفة: **حابِ عِلية النّاس في كلامك، وسوِّ بينهم وبين السَّفِلَةِ في أحكامك**»[٣].

ولهذا، قال أبو بكر الورّاق -وهو من جلّة شيوخ الدارقطني والخلاّل-:

«**عوام الخلق هم الّذين سَلِمتْ صدورهم، وحَسُنت أعمالهم، وطهرت ألسنتهم؛ فإذا خلوا من هذا، فهم الغوغاء لا العوام**».

وقال:

«**إذا فسدت العامة، غلبت الفُسّاقُ على أهل الصّلاح، ووُلاة الـجَوْر على ولاة العدل، والكفّار على المسلمين**»[٤].

وفي هذا الأثر بيان عِظم فائدة إصلاح العوام وتربيتهم، وأنّ فسادهم سببٌ لتسلّط الكفّار والحكّام الظّلمة على الأمّة.

فإذا فسد العوام إذًا، اشتدّ أذى السّفهاء على النّاس، وغلبوا الصّالحين؛ فيكون هجرهم حينئذ أولى من مخالطتهم.

روى ابن أبي شيبة، قال:

---

[١] «المصّنف» (٢٠/ ٦٤ -رقم ٣٨٢٩٥) لابن أبي شيبة.

[٢] «الحلم» لابن أبي الدّنيا، ضمن «موسوعة ابن أبي الدّنيا» (٦/ ٥٦٨-رقم ١٢٧٠٢).

[٣] «طبقات الصوفية» (ص ١٨١) لأبي عبد الرّحمن السُّلَمي.

[٤] «التّذكرة الحمدونية» (١/ ٣٨١) و«سراج الملوك» (٢/ ٧٦٢)، و«نثر الدّر» (٣/ ٥٢).

«حدّثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا حمّاد بن سلمة، عن أبي جعفر الخَطْمِي، أنّ جدّه -وهو عُمير بن حبيب- أوصى بنيه، فقال: يا بَنِيَّ! **إيّاكم ومجالسةَ السُّفهاء: فإنّ مجالستهم داءٌ؛ إنّه مَنْ يحلمْ عن السّفيه، يُسَرّ بحلمه؛ ومَنْ يُجِبْه يندمْ؛ ومن لا يَقَرُّ بقليل ما يجيء به السّفيه يَقرُّ بالكثير؛ وإذا أراد أحدكم أنْ يأمرَ بالمعروف وينهى عن المنكر، فليُوَطِّنْ نفسه على الصّبر على الأذى، فإنّه من يصبر، لا يجدْ للأذى مَسًّا**»[١].

وقد أحسن نوحٌ عليه السلام جوابَ سفهاء كفّار قومه، كما حكاه ربّ العزّة ﷻ عنه؛ قال:

﴿ وَيَٰقَوۡمِ لَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مَالًاۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِۚ وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْۚ إِنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ وَلَٰكِنِّيٓ أَرَىٰكُمۡ قَوۡمٗا تَجۡهَلُونَ ٢٩ وَيَٰقَوۡمِ مَن يَنصُرُنِي مِنَ ٱللَّهِ إِن طَرَدتُّهُمۡۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ٣٠ وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ إِنِّي مَلَكٞ وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزۡدَرِيٓ أَعۡيُنُكُمۡ لَن يُؤۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيۡرًاۖ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا فِيٓ أَنفُسِهِمۡ إِنِّيٓ إِذٗا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ٣١ ﴾ [هود: ٢٩ – ٣١].

وقال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير الآية الكريمة:

«هذا اعتراضُ الكافرين على نوح عليه السلام وأتباعه؛ **وذلك دليلٌ على جهلهم وقلّة علمهم وعقلهم: فإنّه ليس بعارٍ على الحقّ رُذالة من اتّبعه؛ فإنّ الحقّ في نفسه صحيح؛ وسواء اتّبعه الأشراف أو الأراذل؛ بل الحقّ الذي لا شكّ فيه أنّ أتباع الحقّ هم الأشراف -ولو كانوا**

---

[١] «رواه ابن أبي شيبة في «المصّنف» (١٤/ ٢٠٨ -رقم ٢٧٢٤٤) وغيره، وإسناده صحيح؛ يزيد بن هارون وحمّاد بن سلمة إمامان ثقتان مشهوران؛ وأبو جعفر الخَطْمِي اسمه عُمير بن يزيد: وثّقه ابن معين والنّسائي، «وقال عبد الرّحمن بن مهدي: كان أبو جعفر وأبوه وجدّه قومًا يتوارثون الصّدقَ بعضهم عن بعض» («تهذيب الكمال» (٢٢/ ٣٩٢-٣٩٣)؛ وقد ذكر المزّي أنّه روى عن أبيه ولم يذكر روايته عن جدّه، وقد أثبتها أبو حاتم الرّازي: قال ابن أبي حاتم: «روى عن أبيه عن جدّه»، ثمّ قال: «وروى هو عن جدّه أيضًا، روى عنه حمّاد بن سلمة: سمعت أبي يقول ذلك». («الجرح والتّعديل» (٦/ ٣٧٩)). فالإسناد متّصل، ورواته ثقات؛ والحمد لله. وقد رواه الطّبراني في «الأوسط» (٢/ ٣٧٠- رقم ٢٢٥٨)، وزاد: «وليثقْ بالثّواب من الله عزّ وجلّ، فإنّه من وَثِقَ بالثّواب من الله لم يضُرَّه مسُّ الأذى»؛ ورواه البيهقي في «السّنن الكبرى» (١٠/ ٩٥) وغيره.

فقراء- والذين يأبونه هم الأراذل -ولو كانوا أغنياء-. ثمّ الواقع -غالباً- أنّ ما يتبع الحقّ ضعفاء النّاس[1]؛ والغالب على الأشراف والكبراء مخالفته، كما قال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ فِي قَرۡيَةٖ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتۡرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٖ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقۡتَدُونَ ٢٣ ﴾ [الزخرف: ٢٣]؛ ولمّا سأل هرقلُ ملكُ الرّوم أبا سفيان صخر بن حرب عن صفات النّبيّ ﷺ ، قال له -فيما قال-: أشرافُ النّاس اتّبعوه أم ضعفاؤهم؟ قال: بل ضعفاؤهم. فقال هرقل: هم أتباع الرّسل»[2].

وقال ابن القيّم عن قوله ﷻ: ﴿ وَإِذَا جَآءَتۡهُمۡ ءَايَةٞ قَالُواْ لَن نُّؤۡمِنَ حَتَّىٰ نُؤۡتَىٰ مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ رُسُلُ ٱللَّهِۘ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجۡرَمُواْ صَغَارٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعَذَابٞ شَدِيدُۢ بِمَا كَانُواْ يَمۡكُرُونَ ١٢٤ ﴾ [الأنعام: ١٢٤] :

«قال مقاتل: نزلت في افتتان المشركين بفقراء المهاجرين نحو بلالٍ، وخبّابٍ، وصُهيبٍ، وأبي ذرٍّ، وابن مسعودٍ، وعمّارٍ؛ كان كُفّارُ قريشٍ يقولون: انظروا إلى هؤلاء الّذين اتّبعوا محمّدًا من موالينا وأراذلنا!

قال تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ فَرِيقٞ مِّنۡ عِبَادِي يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَا وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلرَّٰحِمِينَ ١٠٩ فَٱتَّخَذۡتُمُوهُمۡ سِخۡرِيًّا حَتَّىٰٓ أَنسَوۡكُمۡ ذِكۡرِي وَكُنتُم مِّنۡهُمۡ تَضۡحَكُونَ ١١٠ إِنِّي جَزَيۡتُهُمُ ٱلۡيَوۡمَ بِمَا صَبَرُوٓاْ أَنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡفَآئِزُونَ ١١١ ﴾ [المؤمنون: ١٠٩ – ١١١]، فأخبر سبحانه أنّه جزاهم على صبرهم، كما قال تعالى: ﴿ وَجَعَلۡنَا بَعۡضَكُمۡ لِبَعۡضٖ فِتۡنَةً أَتَصۡبِرُونَۗ ٢٠ ﴾ [الفرقان: ٢٠].

---

[1] ولهذا قال النّبي ﷺ: «أَلاَ أَنبِّئُكُمْ بأهل الجنّة؟ المغلوبون الضّعفاءُ. وأهلُ النّار كلُّ جَعْظَرِيٍّ جَوَّاظٍ مُسْتكبرٍ» (انظر «سلسلة الأحاديث الصّحيحة» (٢/ ٦٠٣ – رقم ٩٣١)، و قال ﷺ: «إنّ أهل النّار كلّ جعظري جوّاظ مستكبر، جمّاع منّاع، وأهل الجنّة الضّعفاء المغلوبون»؛ وقال الشيخ الألباني: «وقال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا» («سلسلة الأحاديث الصّحيحة» (٤/ ٣٢١ – رقم ١٧٤١)؛ و«الجَعْظَرِيُّ: الفَظُّ، الغليظُ، المُتكَبِّرُ. وقيل: هو الّذي ينتفخُ بما ليس عنده، وفيه قِصَرٌ» («النهاية في غريب الحديث والأثر» (٢/ ٦٦١-٦٦٢))، و«الجَوَّاظُ: الجَموعُ المنوع. وقيل: الكثيرُ اللَّحْمِ، المُخْتالُ في مِشْيَتِه؛ وقيل: القصيرُ البَطِينُ» («النهاية» (٢/ ٧٥٥)).

[2] «تفسير ابن كثير» (٤/ ٣١٦).

قال الزّجاج: أي: أتصبرون على البلاء؟ فقد عرفتم ما وجد الصّابرون»[١].

قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا عِلْمِى بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ١١٢﴾ [الشعراء: ١١٢]:

«وأيُّ شيءٍ يَلْزَمُني من اتّباع هؤلاء لي؟! ولو كانوا على أيِّ شيءٍ كانوا عليه لا يلزمني التّنقيب عنه والبحث والفحص؛ إنّما عليّ أنْ أقبل منهم تصديقَهم إيايّ، وأَكِلَ سرائرَاهم إلى الله ﷻ، ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّى ۖ لَوْ تَشْعُرُونَ ١١٣ وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ١١٤﴾ [الشعراء: ١١٣ – ١١٤]»[٢].

فذكر أنّ الكفّار أرادوا أنْ يحمّلوا نوحًا أوزار ما يقع من أتباعه، من نقص وتقصير؛ وغرضهم من ذلك إيهام النّاس أنّ نقص الأتباع وتقصيرهم من ثمار دعوة نوح، حتّى يلصقوا بها السّوء والقبح؛ هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى حتّى يظنّ الجهلة أنّ نوحًا عَلَيْهِ السَّلَامُ رجل سوء – وحاشاه من ذلك وقاتل الله أهل الإفك-؛ فعلى زعمهم: لو لم يكن رجل سوء لم يجتمع حوله أهل السّوء؛ ولا شكّ أنّ أتباع الأنبياء ليسوا قوم سوء، لأنّ اتّباع الحقّ ونصرته أعظم الفضائل؛ ولا تزال هذه الطّريقةُ الّتي يسعى بها الظّالمون لتدنيس الفضلاء بتلطيخ أتباعهم، طريقةَ أعداء أهل الحقّ إلى يوم القيامة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ:

«قال عبد الله بن مسعود: «اعتبروا النّاس بأخدانهم»[٣]، وقالوا:

عَنِ المُرْءِ لاَ تَسْأَلْ وَسَلْ عَنْ قَرينِهِ ... فَكُلُّ قَرِينٍ بِالْمُقَارِنِ يَقْتَدِي

---

[١] «إغاثة اللّهفان» (٢/ ٨٩٥-٨٩٦).

[٢] «تفسير ابن كثير» (٦/ ١٥١).

[٣] «مصنّف ابن أبي شيبة» (١٤/ ٢٠٩-رقم ٢٤٢٤٧)، و«المعجم الكبير» (٩/ ٢٠٩-٢١٠- رقم ١٩١٩) للطبراني.

وقال مالكٌ ﵁ عن الرّافضة: «**إنّما هؤلاء**[1] **قومٌ أرادوا القَدْحَ في النَّبيِّ** ﷺ، **فَلَمْ يُمْكِنْهُمْ ذَلِكَ، فَقَدَحُوا في أصحابه حتّى يُقالَ: «رَجُلُ سُوْءٍ: كانَ له أصحابُ سوْءٍ! ولو كان رجلاً صالحًا كان أصحابه صالحين» -أو كما قال**»[2].

ولا زال النّاس يُعتبرون بقرنائهم وأخدانهم؛ ولهذا سلك أهل الباطل هذا المسلك الماكر، أي الطعن في قرناء أهل الفضل ليُقبل منهم الطّعن فيهم أنفسهم.

فعند ابن أبي الدّنيا عن ابن مسعود ﵁: «اعتبروا الناس بأخدانهم، فإن الرجل يخادن من يعجبه نحوه[3]»[4].

والصّحيح أنّ أهل الصّلاح لم يزالوا يخالطون النّاس ليُصلحوهم؛ فيخالطون المجتهد في القُرُبات والطّاعات، والمقتصد فيها، والظّالم لنفسه لإصلاح الجميع؛ ولتصويب ما قد يصدر من هؤلاء ممّا يخالف الشّرع؛ فإذا صدر منهم شيء من ذلك، فإنّهم ينكرونه عليهم وينصحونهم، ولا يقرّونهم عليه.

ثمّ لا يجوز أنْ يُحَمَّلَ أحدٌ وِزْرًا غَيْرَ وزره، كما سبق التّنبيع عليه في تفسير قصّة نوح مع قومه.

وقد ثبت أنّ بعض الزّنادقة جالسوا أعلامًا من أعلام الأمّة، ولم يقدح أحدٌ في هؤلاء من أجل ذلك. ومن عجائب الأمثلة الّتي تدلّ على أنّ العالم الرّبّاني لا يضرّه مخالطة أهل الباطل له، ما ذكره الحافظ ابن حجر ﵀ عن:

«محمّد بن منادر الشاعر المشهور، صاحب الآداب؛ عن شعبة. قال يحيى بن معين: **لا يروي عنه من فيه خير**؛ وروى عبّاس عن يحيى بن معين: **وذكرت له شيخًا كان يلزم ابن عيينة**، يُقال له

---

[1] أي: الرّافضة.

[2] «الصارم المسلول» (٣/ ١٠٨٨-١٠٨٩).

[3] «النحو: قصد الشيء من وجه واحد» («الفروق اللّغوية» (ص ١٢٦).

[4] «الإخوان» (ص ٨٩- رقم ٣٨) لابن أبي الدّنيا.

ابن منادر؟ فقال: أعرفه: **كان يُرسل العقارب في المسجد الحرام حتّى تلسع النّاس وكان يصبّ المداد باللّيل في أماكن الوضوء حتّى يسوّد وجوههم**»، ثمّ قال: «ولمّا مات ابن عيينة رثاه ابن منادر»[١].

وقال عبّاس الدّوري:

«سمعتُ بعضَ أصحابنا، يقول: سمعتُ أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: **كان ابن مَنَاذِر زِنْدِيقًا**»[٢].

وقد سبق أنّ مجالسة السفهاء لا بدّ منها إذا رُجي إصلاحهم؛ وقد يكون للنّاس في مرافقة السّفهاء مآرب أخر؛ من ذلك أنّ سفيه القوم قد يُدفع به شرّ سفهاء الأعداء إذا ردّ عليهم، فتُحفظ به مروءة ذوي الهيئات[٣]:

قال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

---

[١] «لسان الميزان» (٥/ ٣٩٠)؛ وكلام ابن معين موجود في «تاريخه» رواية الدوري (٣/ ٧٧) غير أنّه ضبط فيه «مناذر» بالذال المنقوطة بدل الدّال.

[٢] «تاريخ يحيى بن معين – رواية الدُّوري» (٣/ ٧٧).

[٣] وجدت بعض الرّافضة يطعن في أهل السّنة بسبب هذه الآثار المتعلّقة باستعمال السّفيه أحيانًا لردّ سفاهة سفهاء آخرين؛ كذلك رأيت أنّ بعضَ أهل السّنة استشكلها، فاجتهدوا في إبطالها وإنكارها؛ والجواب على هؤلاء كلّهم أنّ هذا الأمر يدخل في باب مداراة النّاس وسياستهم، وأنّه ممّا تتحقّق به المصالح الرّاجحة بشرط عدم الوقوع في المداهنة المحرّمة، وليس ممّا يترتّب على هذا الأمر مفسدة راجحة، فأين الإشكال؟ وقد يحتاج الإنسان إلى سفيه لخياطة ثوبه، أو مرافقته في سفر، وغير ذلك؛ ولا يلزم من ذلك الرّضا بسفهه وجهالاته! وقد سمع الإمام أحمد بن حنبل رجلاً «يقول: «اللّهمّ لا تحوجني إلى أحد من خلقك»، فقال: هذا الرّجل تمنّى الموت!»» («كشف الخفاء» (١/ ٢١٦)). وقد أحسن من قال: «ليست المداراة بقادحة في الدّين، بل هي محمودة في بعض الأحوال، مستحسنة على ما بيّنه العلماء؛ إذ هي مقارَبةٌ في الكلام أو مجاملةٌ بأسباب الدّنيا لصلاحها، أو صلاح الدّين؛ وإنّما المذموم المداهنة، وهي بذل الدّين لمجرّد الدّنيا، والمصانعة به لتحصيلها» («نفح الطّيب» (٥/ ١٢٣)). وقال محمّد بن الحنفية: «ليس بحكيم من لم يعاشر بالمعروف من لم يجد من معاشرته بُدًّا، حتّى يجعل الله له فَرَجًا ومَخْرَجًا» («مصنّف ابن أبي شيبة» (٢٠/ ١٠٧)، وغيره).

«لا بأس بالفقيه أن يكون معه سفيه يُسافه به»[١].

قال السّخاوي رَحِمَهُ اللهُ:

«حديث: «خاب قومٌ لا سفيه لهم»: هو من قول مكحول بلفظ: ذلّ من لا سفيه له. كما رواه ابن ابي الدّنيا في «الحلم» له، من حديث سعيد بن المسيّب: أنّ رجلاً استطال على سليمان بن موسى، فانتصر له أخوه؛ فقال مكحول: وذكره[٢].

وهو عند البيهقي في «الشّعب» بلفظ: «لقد ضلّ من لا سفيه له». وللبيهقي فقط من طريق أبي بكر محمّد بن الحسن، أنّه سمع صالح بن جناح يقول: اعلم أنّ من النّاس من يجهل إذا حلمت عنه، ويحلم إذا جهلت عليه، ويحسن إذا أسأت به، ويسيء إذا أحسنت إليه، وينصفك إذا ظلمته، ويظلمك إذا أنصفته؛ فمن كان هذا خُلُقه، فلا بدّ من خُلُق ينصف من خُلُقه، ثمّ فجّة تنصر من فجّته، **وجهالة تفزع من جهالته**، ولا أب لك! لأنّ **بعض الحلم إذعان**، فقد ذلّ من ليس له سفيه يعضده، وضلّ من ليس له حليم يرشده.

ولابن أبي الدّنيا فقط، من حديث ابن سيرين: أنّ ابن عمر كان إذا خرج في سفر أخرج معه سفيهًا، فإنْ جاء سفيه ردّ عنه[٣].

وعن أبي جعفر القرشي، قال: اعتلج فتية من بني تميم يتصارعون، والأحنف ينظر إليهم؛ فقالت عجوز من بني تميم: ما لكم أقلّ الله عددكم؟ فقال لها: مه!! تقولين ذلك؟! **لولا هؤلاء**

---

[١] «مناقب الشّافعي» (٢/ ٢٠٥) للبيهقي.

[٢] في المطبوع من «الحلم» لابن أبي الدّنيا: «عن سعيد بن عبد العزيز» (ضمن «موسوعة ابن أبي الدّنيا» (٦/ ٥٨٢-رقم ١٢٧٦٤)، فليحرّر.

[٣] وأخرجه ابن عساكر عن طريق ابن أبي الدّنيا في «تاريخ دمشق» (٣١/ ١٧٥)، والسِّلفي في «الطّيوريات»، كما قال السّيوطي في «الدّر المنثور» (٣/ ٦٣٠)، وابن النّحّاس في «أماليه» (ضمن «مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية» (ص ٤٢٣-رقم ٢٣)).

لكنّا سفهاء، أي: إنّهم يدفعون السّفهاء عنّا[١].

وفي الباب: «قِوام أمّتي بشرارها»، وسيأتي.

وروى البيهقي في «مناقب الشّافعي»، من جهة الرّبيع والمُزَنِي، أنّهما سمعا الشّافعي يقول: لا بأس بالفقيه أنْ يكون معه سفيه يسافه به»، ولكن قال المزني بعد هذا: إنّ مَنْ أحوجك الدّهرُ إليه، فتعرّضت له هُنت عليه. انتهى. وهو صحيح مجرّب في السّفهاء.

وفي عاشر «المجالسة» للدّينوري، من حديث محمّد بن المنذر بن الزّبير بن العوام، وكان من سروات النّاس، أنّه قال: ما قلّ سفهاء قوم قطّ إلاّ ذلّوا[٢]. ومن حديث الأصمعي، قال: قال المهلّب: **لأن يطيعني سفهاء قومي، أحبّ إليّ من أنْ يطيعني حلماؤها**[٣]»[٤].

وتأكيدًا لما سبق، فقد جاء ذكر سرّ إخراج ابن عمر سفيهًا معه في أسفاره، مصرّحًا به في بعض ألفاظ الأثر:

قال السّيوطي:

«وأخرج السِّلَفي في «الطّيوريات» عن نافع أنّ ابن عمر «كان إذا سافر أخرج معه سفيهًا **يردّ عنه سفاهة السّفهاء**»[٥]. **ولا شكّ أنّ المقصود بالسّفيه هنا هو قليل المروءة، لا الماجن الفاسق.**

---

[١] هو في «الحلم» لابن أبي الدّنيا، ضمن «موسوعة ابن أبي الدّنيا» (٦/ ٥٨٣-رقم ١٢٧٦٨)؛ وهذا الأثر واضح في بيان حكمة السفر مع السفيه، وهي المحافظة على المروءة.

[٢] «المجالسة» (١٠/ ٢١٤-٢١٥، رقم ١٣٦٩).

[٣] «المجالسة» (١٠/ ٢١٥، رقم ١٣٧٠).

[٤] «المقاصد الحسنة» (ص ٣١٧-٣١٨، رقم ٤٢٥).

[٥] «الدّر المنثور» (٣/ ٦٣٠)؛ وليس هو في «الطّيوريات» الّذي وصلنا، ولهذا أضافه محققّه في مطبوعه (٤/ ١٣٩٠) في قسم «الملحق» الّذي جمع فيه ما وقف عليه في الكتب المطبوعة الأخرى، ممّا ليس في نسخة «الطّيوريات» الخطّية.

وفي «أمالي ابن النّحّاس»: «كان ابن عمر إذا سافر سافر معه بسفيه؛ فقيل له: يا أبا عبد الرّحمن، وأنت أيضاً؟! قال: نعم! **إنْ جاءنا سفيهٌ ردّ عنّا سفهه!**»[١].

وقال المناوي في شرح حديث «قوام أمّتي شرارها»:

««قوّام أمّتي»: بتشديد الواو، «شرارها»، بشين معجمة أوّلَه؛ والظّاهر أنّ قُوّام بضمّ، وتشديد؛ يعني: القائمون بأمر الأمّة، وهم أمراؤها، وهم شرار الأمّة غالبًا لقلّة الاستقامة، وكثرة الجَوْر منهم. ورأيت في نسخ من «الفردوس»[٢] قديمة مصحّحة بخطّ الحافظ ابن حجر: «بشرارها»، بباء موحّدة أوّلَه؛ وعليه، فيظهر أنّ «القِوَامَ» بالفتح والتّخفيف، وأنّ المعنى: إنّ قِوَامَها -يعني استقامتها- وانتظام أحوالها يكون بشرارها؛ فيكون من قبيل خبر «إنّ الله يؤيّد هذا الدّين بالرّجل الفاجر»، وخبر «إنّ الله يؤيّد هذا الدّين برجال ما هم من أهله» (حم، طب، عن ميمون بن سنباذ)، بكسر السّين، بضبط المصّنّف، وذال معجمة، أبو المغيرة العقيلي؛ قيل: له صحبة؛ قال الذّهبي: فيه نظر. ا.هـ. قال الهيثمي: فيه هارون بن دينار، وهو ضعيف. ا.هـ. ورواه البخاري في «تاريخه» أيضًا؛ وقال ابن عبد البرّ: إسناده ليس بالقائم؛ وأورده ابن الجوزي في الواهيات، وقال: لا يصحّ[٣]»[٤].

ثمّ إنّ كلّ عاقلٍ يعلم أنّ الأنبياء والصالحين لم يكنْ مذهبُهم السخريةَ والازدراءَ[٥]، ولكنِ النّصحَ وإصلاحَ ما أحدثه المفسدون من شرك وبدعة وفجور، والسّعي في إزالة كلّ منكر بالتي هي

---

[١] «أمالي ابن النّحّاس» (ص ٤٢٣ -رقم ٢٣)، ضمن «مجموع عشرة أجزاء حديثية» (ص ٣٩٧-٤٢٥).

[٢] أي: «مسند الفردوس» للدّيلمي.

[٣] حسّنه شيخنا الألباني في «صحيح الجامع» (٢/ ٨١٣- رقم ٤٤١٣)، وأشار إلى تخريجه في «الرّوض النّضير في ترتيب وتخريج معجم الطّبراني الصّغير» (رقم ٧٨٦) الذّي لم يطبع إلى يومنا هذا، فليحرّر الكلام في الحديث.

[٤] «فيض القدير» (٤/ ٥٢٨- رقم ٦١٥٨).

[٥] أمّا ما قد يقع من أهل الحقّ من السّخرية بمقابل سخرية المشركين واستهزائهم، مثل سخرية نوح بالمشركين كما في قوله تعالى: ﴿وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُوا۟ مِنْهُ ۚ قَالَ إِن تَسْخَرُوا۟ مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [هود: ٣٨]، فهذا من باب العدل والمقابلة بالمثل، -والجزاء من جنس العمل-؛ وما كان مستثنى -لأنّه من باب مقابلة الإساءة بالإساءة- فلا يجعل هو الأصل.

أحسن، كما قال تعالى: ﴿ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ﴾ [هود: ٨٨]، وغايتهم في ذلك تحقيق التوحيد، وتعزيز السّنّة، ونشر طاعة الله بالحكمة، أي: بالحرص على تحقيق أرجح المصالح، ودفع أرجح المفاسد. **وهذا لا يقوم به على أمثل وجهٍ غيرُ الرّاسخين؛ وأمّا أنصاف الفقهاء -فضلاً عن أنصاف طلبة العلم أو جهلة النّاس- فما يفسدون أكثر ممّا يصلحون.**

والشّاهد من هذا كلّه هو أنّ أهل الفضل والصّلاح يخالطون النّاس ويصبرون على أذاهم ليحقّقوا أرجح المصالح الدّينية ويعلّموا النّاس السّنن؛ وما قد يصدر من هؤلاء من سفه أو فساد فليس ممّا أمرهم العلماء به؛ بخلاف شأن أهل الباطل، ففساد أتباعهم من ميراث كبرائهم، وتربيتهم.

وقال أبو هريرة رضي الله عنه:

«المؤمن مرآة المؤمن: إذا رأى فيه عيبًا أصلحه»[1].

قال سفيان الثوري رحمه الله:

«إنّي لأَدْعو للسّلطان، وأدعو لأصحاب الأهواء، ولكنْ لا أستطيع أنْ أذكر إلاّ ما فيهم»[2].

وروى أبو نعيم، قال:

«مرّ معروف[3] على قوم من أصحاب زهير يخرجون إلى القتال، ومعهم فتًى، فقال: «اللهم احفظهم!»، فقيل له: «تدعو لهؤلاء؟!»، فقال: ويحَكَ! إنْ حَفِظَهم رجعوا ولم يذهبوا!»»[4].

---

[1] «التّوبيخ والتّنبيه» (ص ٩٠ -رقم ٥٥) لأبي الشيخ الأصبهاني.

[2] «مسند ابن الجعد» (٨/ ٢٨٣)، و«الجرح والتعديل» (١/ ٩٧) مختصرًا.

[3] أي: معروف الكرخي الإمام الزاهد المشهور.

[4] «حلية الأولياء» (٨/ ٣٦٦)؛ وقد جاء عن الإمام الشافعي رحمه الله، أنّه لمّا حضرته الوفاة «جعل يسأله رَجلٌ رجلٌ، فيقول: مَنْ أنا؟ فيقول: أنت فلانٌ بن فلان؛ فقال له حَفْص الفَرْد: مَنْ أنا؟ فقال: أنتَ حَفْصُ الفَرْدُ: لاَ حَفِظَكَ الله إلاّ أنْ =

وكان الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ يدعو في السجود، فيقول:

«اللهمّ من كان على هوى أو على رأي وهو يظنّ أنّه على الحقّ وليس هو على الحقّ فرُدّه إلى الحقّ حتّى لا يضلّ من هذه الأمّة أحد»[١].

وفي رواية: «اللهمّ مَنْ كان من هذه الأمّة على غير الحقّ، وهو يظنّ أنّه على الحقّ، فرُدَّهُ إلى الحقّ، ليكون من أهل الحقّ»[٢].

وهذا كلّه مأخوذ من سنّة النّبيّ ﷺ الذي كان يقول:

««والّذي نفسي بيده، لا يضَعُ الله رحمته إلاّ على رحيم!» قالوا: كلُّنا يَرْحَمُ. قال: «ليس برحمة أحدكم صاحبَه؛ **يرحمُ النَّاسَ كافَّةً!**»»[٣].

قال المعلّمي اليماني رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وعليك أنْ تُوَطِّنَ نَفْسَكَ على حُبِّ الخير للخلق أجمعين! حتّى إذا كرهتَ كافرًا أو مبتدعًا أو فاسقًا، فلا تكرهه إلاّ لأنّك تحبّ له أنْ يَدَعَ ما يضرّه، ويلتزمَ ما ينفعه!»[٤].

وقال النّبي ﷺ عن كفّار مكّة:

«بل أرجو أنْ يُخْرِجَ الله من أصلابهم من يعبد الله وحده لا يشرك به شيْئًا»[٥].

= تَتُوبَ!» («مناقب الشافعي» (١/ ٤٧٠)؛ ولا تناقُضَ بين الأثرين، كما يُبصره المُنصف، فإنّ أثر معروف الكرخي يدلّ على ما عليه أهل الحقّ من حبّ الهداية للنّاس جميعًا ورحمتهم؛ وكلمة الشافعي وأمثالها، تدلّ على صرامة أهل الحقّ، وشدّتهم على رؤوس الضّلال وأهل البدع حتّى يتوبوا، فيكون خيرًا لهم ولغيرهم بكفّ شرّهم وكفّ إضلالهم للخلق، وهذا أيضًا يدلّ على رحمتهم للمبتدعة وسائر النّاس .

[١] «اعتقاد الإمام المبجّل أحمد بن حنبل» (ص ٨٧) لأبي الفضل التميمي، و«الطّيوريات» (١/ ١٨٢–رقم ١٣١)، و«المقصد الأرشد» (٢/ ٨٧ –رقم ٥٧٣)، و«تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٨٧)، و«تاريخ دمشق» (٥/ ٣٢٠).

[٢] «البداية والنّهاية» (١٤/ ٣٩٠) .

[٣] «سلسلة الأحاديث الصّحيحة» (١/ ٣٢١ – رقم ١٦٧)؛ وفي الحديث دليل على إنكار الحزبية والعصبية القومية، وبطلانها.

[٤] «الخطب والوصايا» (ص ٢٥٣)، ضمن «آثار الشّيخ عبد الرّحمن بن يحي المعلّمي» (الجزء ٢٢).

[٥] «متّفق عليه من حديث عائشة («صحيح البخاري» (٤/ ٣٠٠–٣٠١، رقم ٣٢٣٨))، و«صحيح مسلم» (٢/ ٨٦٤– =

قال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية رحمه الله في قوله تعالى: ﴿ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَجۡعَلَ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَ ٱلَّذِينَ عَادَيۡتُم مِّنۡهُم مَّوَدَّةٗۚ وَٱللَّهُ قَدِيرٞۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٧ ﴾ [الممتحنة: ٧]:

«وفي هذا ما دلَّ أنّ الشخصَ قد يكون عدُوًّا لله، ثمّ يصير ولِيًّا لله، مواليًا لله ورسوله والمؤمنين؛ فهو سبحانه يتوب على من تاب، ومن لم يتب فإلى الله إيّابه، وعليه حسابه. وعلى المؤمنين أنْ يفعلوا معه ومع غيره ما أمر الله به ورسوله، من قصد نصيحتهم، وإخراجهم من الظّلمات إلى النّور، وأمرهم بالمعروف، ونهيهم عن المنكر، كما أمر الله ورسوله، لا اتّباعًا للظنِّ وما تهوى الأنفس، حتّى يكون من خير أمّة أُخرجت للنّاس، يأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، ويُؤمنون بالله: وهؤلاء يعلمون الحقَّ، ويقصدونه، ويرحمون الخلق؛ وهم أهلُ صدقٍ وعدْلٍ؛ أعمالهم خالصةٌ لله، صوابٌ، موافقةٌ لأمر الله، كما قال تعالى: ﴿ لِيَبۡلُوَكُمۡ أَيُّكُمۡ أَحۡسَنُ عَمَلٗاۚ ٢ ﴾ [الملك: ٢]. قال الفضيل بن عياض، وغيره: أخلصه، وأصوبه؛ والخالص: أنْ يكونَ لله؛ والصّوابُ أنْ يكونَ على السّنة»[1].

ولهذا كانت همّة الصّالحين إصلاح الخلق ما استطاعوا إليه سبيلاً، وعدم اليأس من توبتهم، حتّى ينالوا بذلك الأجر العظيم؛ فيكون من تاب منهم عونًا لهم على الخير ونشر التّوحيد والسّنة؛ وكانوا يحذّرون النّاس أشدّ الحذر أنْ يصير الواحد منهم عونًا لإبليس على الخلق.

وقد جاء مرفوعًا عن النّبيّ ﷺ أنّه قال:

«لا تكونوا عونَ الشّيطان على أخيكم»[2].

وقال عمر بن الخطّاب رضي الله عنه:

= رقم ١٧٩٥)).

[1] «النّبوات» (ص ٤١٥).

[2] «صحيح البخاري» (رقم ٤١٦٨).

«هكذا اصنعوا إذا رأيتم أخًا لكم زلَّ زلّة: فسدّدوه، ووَفِّقوه، وادعوا الله أنْ يتوب عليه؛ **ولا تكونوا أعوانًا للشّيطان عليه**»[١].

وكان يقول رضي الله عنه:

«لا تَظُنَّ بكلمة خرجت مِنْ فِي مسلمٍ شرًّا وأنت تجدُ لها في الخير مَحْمَلاً»[٢].

وكان يقول أيضاً رضي الله عنه:

«أعقل النّاس أعذرهم لهم»[٣].

فرحم الله سلفنا، وما أعظم تربيتهم للنّاس وتأديبهم لهم! وكيف لا يكون الأمر كذلك، وقد كان معلمّهم الأوّل الرسول ﷺ؟!

وقال جعفر بن محمد:

«إذا بلغك عن أخيك الشيء، فالتمس له عذرًا واحدًا إلى سبعين عذرًا؛ فإنْ أصبته، وإلاّ فقل: لعلّ له عذرًا لا أعرفه»[٤].

وعن محمّد بن سيرين، قال:

«إذا بلغك عن أخيك شيء، فالتمس له عذرًا؛ فإنْ لم تجد له عذرًا، فقل: له عذر»[٥].

وقال عبد الله بن محمّد بن منازل:

«المؤمن يطلب معاذير إخوته، والمنافق يطلب عثرات إخوانه»[٦].

ومن تعليم إبراهيم النّخعي رحمه الله لأصحابه أنّه «كان رجلٌ على حالٍ حسنة، فأحدث حَدَثًا-

---

[١] «شعب الإيمان» (٥/ ٢٨٩) للبيهقي، و«الحلية» (٤/ ٩٨) لأبي نعيم، واللفظ له.

[٢] «مداراة النّاس» (ص ٥٠-رقم ٤٥) للبيهقي.

[٣] «أخبار المدينة النبوية» (٢/ ٣٤١) لعمر بن شبّه.

[٤] «شعب الإيمان» (١٠/ ٥٥٩-رقم ٧٩٩١).

[٥] «شعب الإيمان» (١٠/ ٥٥٩-رقم ٧٩٨٩).

[٦] «شعب الإيمان» (١٣/ ٥٠٤-رقم ١٠٦٨٣).

أو أذنب ذنبًا- فرفضه أصحابه ونبذوه، فبلغ إبراهيمَ حالُه، فقال: «**مَه! تَدَارَكوه، وعِظُوه، ولا تَدَعوه!**»»[١].

وعن عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ:

«يا بُنَيَّ، إذا سمعتَ كلمة من مسلم، فاحملها على أحسن ما تجد، حتّى لا تجد محملاً»[٢].

وقال حمدون القصّار رَحِمَهُ اللَّهُ:

«إذا زلّ أخ من إخوانكم، فاطلبوا له عذرًا؛ فإن لم يقبله قلوبكم، فاعلموا أنّ المعيب أنفسكم حيث ظهر لمسلم سبعون عذرا فلم يقبله»[٣].

وقال أبو قلابة رَحِمَهُ اللَّهُ:

«التمس لأخيك العذر بجهدك؛ فإنْ لم تجد له عذرًا، فقل: لعلَّ لأخي عُذرًا لا أعلمه»[٤].

ومن ثمرات الإصلاح على طريقة السّلف، تقوية المسلمين وتعزيز أمرهم؛ وأمّا ثمرات دعوة من يحيد عن نهجهم: فتوهينُ المسلمين وإذهابُ ريحهم.

وقد كان بعض السّلف يأمر تلميذه وينصحه بالصّبر على العوام وتعليمهم، موصِيًّا له بأنْ يفعل ذلك: «حتّى يتأدّبوا على الّذي أنت عليه ليكونوا لك عونا على طاعة الله»[٥]. ومعاونة المسلمين بعضهم لبعض من أعظم أسباب قوّتهم.

وهذا الازدراءُ الذّي حوته هذه الدّعوة -دعوة الخصوم-، أبعدُ شيء عن رحمة الخلق، لأنّ

---

[١] «الزّهد» (٢/ ٤٥٣) لهنّاد، و«الحلية» (٤/ ٢٣٣).

[٢] «مداراة النّاس» (ص ٤٨- رقم ٣٩).

[٣] «شعب الإيمان» (١٣/ ٥٠٤- رقم ١٠٦٨٤).

[٤] «مداراة النّاس» (ص ٤٨-٤٩، رقم ٤٠)، و«شعب الإيمان» (١٠/ ٥٥٥-٥٥٦-رقم ٧٩٨٣).

[٥] «ترتيب المدارك» (١/ ١٣٦).

المزدري مستكبرٌ على الخلق؛ والتكبّر على الخلق دليلٌ على حسدهم، والحاسد لا يحبّ الخير لمحسوده، بل يتمنّى زواله.

ولهذا جعل السّلفُ الازدراءَ من شِيَمِ المتكبّرين والمفسدين، كما سيأتي.

والمستهزىء يريد لَـهْوَ ساعةٍ، فهو من طلاّب الدّنيا وليس من طلاّب الآخرة؛ والصّالحون والعلماء والدّعاة إلى الله أبعدُ النّاس عن الكِبْر واحتقار النّاس وعن إيثار اللّهو المحرّم على الحقّ:

قال أبو وهب محمّد بن مزاحم العامري رَحِمَهُ اللَّهُ:

«سألتُ ابنَ المبارك: ما **الكِبْرُ**؟ قال: «**أنْ تزدريَ النّاسُ**»، قال: وسألتُه عن العُجْبِ؟ قال: «أنْ ترى أنَّ عندك شيئًا ليس عند غيرك»، قال: «ولا أعلمُ في المصلّين شيئًا شرٌّ[1] من العُجب»»[2].

وفي المجالسة للدّينوري:

«قال بعض السّلف: يكون في آخر الزّمان علماء يزهّدون في الدّنيا، ولا يزهدون؛ ويُرغّبون في الآخرة، ولا يرغبون؛ ينهون عن غشيان الوُلاة، ولا ينتهون؛ يُقرّبون الأغنياء، ويُبعدون الفقراء؛ وينقبضون عند الحُقراء، وينبسطون عند الكبراء: أولئك الجبّارون أعداء الرّحمن عَزَّوَجَلَّ»[3].

و«الحُقراء»: هم الّذين يستحقرهم عادة سفلة النّاس ومستكبروهم على الخلق؛ وكيف جاز في هذه الفتنة أن يقع في هذا الاستحقار من يُنسب إلى الصّلاح والعلم؟!

قال عمر بن الخطّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

«تعلّموا العلم، وتعلّموا للعلم السّكينة والحلم؛ وتواضعوا لمن يُعلّمكم، وتواضعوا لمن

---

[1] كذا في المطبوع، والصّحيح: «شَرًّا».

[2] «الجامع لشعب الإيمان» (١٠/ ٥١٤) للبيهقي.

[3] «المجالسة وجواهر العلم» (٧/ ١٤٧-رقم ٣٠٥١)؛ وعزاه البُجيرمي إلى كعب الأحبار موقوفًا عليه («حاشية البجيرمي» (١/ ٥٠))؛ وأمّا ما روُي مرفوعًا، فهو حديث باطل: قال الحافظ ابن حجر: «قال ابن السّمعاني: هذا حديث باطل، ورجاله مجاهيل» («لسان الميزان» (٣/ ١٥٥)).

تعلّمون؛ ولا تكونوا جبّاري العلماء، فلا يقوم علمكم بجهلكم»[١].

ثمّ إنّ رمي النّاس بالصعافقة سبٌّ وشتمٌ، وقد نهى النّبيّ ﷺ عن سبّ المسلم وحكم على فاعله بالفسوق، فقال ﷺ:

«سِبابُ المسلم فُسُوقٌ، وقتالُه كفرٌ»[٢].

ومن أبشع ما قرأت لبعض من ركب موج هذه الفتنة قول بعضهم -وقد مضى ذكره-:

«رأيتُ الصّعفوقَ، فظننته جبلاً؛ لكن حين غُصْتُ في أعماقه اكتشفتُ أنّه **كيس قمامة**»[٣].

وهذا صريحٌ في أنّ قائلَ هذا الكلام يقصد به العلماء، لأنّ عوام النّاس لا يعتبرهم النّاس «جبالاً»؛ ومثل هذا لا يفوه به إلاّ باطنيٌّ حاقِدٌ أو خارجيٌّ مارِقٌ أو رافضيٌّ غالٍ.

ويكفي أنْ يُقال لهذا السفيه ما قاله الشّاعر وما أحسن ما قال:

فَــأَبْخَسُ شَيْءٍ: حِكْمَــةٌ عِنْــدَ جَاهِــلٍ ... وأَهْــوَنُ شَــخْصٍ: فَاضِــلٌ عِنْــدَ ظَالِــمِ

فَلَــوْ زُفَّــتِ الحَسْــنَاءُ للــذِّئْبِ لَمْ يَكُــنْ ... يَــرَى قُرْبَهَــا إلاَّ لأَكْــلِ المَعَاصِــمِ[٤]

«وقال سيبويه في باب ما جرى مجرى المثل:

---

[١] رواه وكيع في «الزّهد» (٢/ ٥٣٨-٥٣٩ – رقم ٢٧٥)، وأحمد في «الزّهد» له (ص ١٥٨-رقم ٦٣٠)، وآدم بن أبي إيّاس في «العلم والحلم» (ص ١٠٦ – رقم ٩٣)، واللّفظ له. ورواه غيرهم عن العلاء بن عبد الكريم.

[٢] متّفق عليه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه (البخاري (رقم ٤٨ (١/ ٢٢٣) وغيره)؛ ومسلم (رقم ٦٤ (١/ ٤٨)).

[٣] «منتدى كشف الستائر عن صعافقة المدينة والجزائر» (نُشر يوم الثلاثاء -١٣ جمادى الثاني ١٤٤٢ هـ- ٢٦/ ١/ ٢٠٢١): https: //t.me /almanhajsallaffi /٤٠٢٥. وقد أشرت إليه قبل صفحات (ص ٢٠٨).

[٤] «تحفة القادم» (ص ١٢٨).

كلّ شيء ولا شتيمة حُرٍّ»[١].

و«قال رجلٌ لعبيد الله بن عبد الله بن طاهر: «النّاسُ أعداءُ ما جهلوا»، فقال: «هذا في كتاب الله: ﴿ بَلۡ كَذَّبُواْ بِمَا لَمۡ يُحِيطُواْ بِعِلۡمِهِۦ وَلَمَّا يَأۡتِهِمۡ تَأۡوِيلُهُۥۚ ٣٩ ﴾ [يونس: ٣٩]»»[٢].

وقال المناوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«والنّاس أعداء ما جهلوا: ﴿ وَإِذۡ لَمۡ يَهۡتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفۡكٞ قَدِيمٞ ١١ ﴾ [الأحقاف: ١١]»[٣].

«وقال ذو النّون: النّاسُ أعداء ما جهلوا، وحُسَّادُ ما مُنعوا»[٤].

فمنهم من يُمنع العلمَ، فيحسد حائزه؛ والحسد يجرّ إلى الشرّ كلّه. ومنهم من يحسد صاحب المال، ومنهم من يحسد المتزوّج من النّاس، ومنهم من يحسد صاحب العقل؛ وقد قال النّبيّ ﷺ: «إنّ كلَّ ذي نعمة محسود»[٥].

وقال أبو المظفر السمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وقوله: ﴿ وَكُنتُم مِّنۡهُمۡ تَضۡحَكُونَ ١١٠ ﴾ [المؤمنون: ١١٠] : وفي الآية دليلٌ على أنّ **الاستهزاءَ بالنّاس كبيرةٌ**، وهو موعودٌ عليه؛ وعن جعفر بن محمّد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قال: «من ضحك ضحكةً، مجَّ مجّةً من العلم لا يعود إليه أبدًا[٦]»[٧].

وقال وهب بن منبّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

---

[١] «لسان العرب» (١٢/ ٣١٨ – ٢).

[٢] «محاضرات الأدباء» (١/ ٦٥)؛ وانظر ترجمة عبيد الله بن عبد الله بن طاهر في «وفيات الأعيان» (٣/ ١٢٠)، و«السّير» (١٤/ ٦٢).

[٣] «فيض القدير» (٥/ ٣٥٦).

[٤] «الحلية» (١٠/ ٢٤٢).

[٥] انظر تخريجه في «سلسلة الأحاديث الصّحيحة» (٣/ ٤٣٦ – رقم ١٤٥٣).

[٦] أورده البيهقي عن علي بن الحسين في «الجامع لشعب الإيمان» (٣/ ٢٩٥)، ومثله أبو نُعيم الأصبهاني في «الحلية» (٣/ ١٣٤).

[٧] «تفسير السّمعاني» (٣/ ٤٩٣).

«إنَّ أعظمَ الذُّنوب عند الله بعد الشّركِ بالله السُّخْرِيَةُ بالنّاس»[١].

أي: من أعظم الذّنوب بعد الشّرك، وهذا سائغٌ في لغة العرب؛ قال الحافظ ابن حجر ﵀ معلّقًا على قول النّبيّ ﷺ: «ألاَ أُنبّئكم بأكبر الكبائر؟ قال: قولُ الزّور، أو شهادةُ الزّور»:

«قوله: «أكبر الكبائر» ليس على ظاهره من الحصر، بل «مِنْ» فيه مقدّرَةٌ؛ فقد ثبت في أشياءَ أُخرَ أنّها من أكبر الكبائر»[٢].

فإنِ ادّعى الخصوم أنّ شتمهم للسّلفيين إنّما وقع في مقام الردّ على مَنْ زاغ وابتدع، فالجواب أنْ يُقال -كما سبق-: إنّ هؤلاء لم يقيموا دليلاً صحيحًا على انحراف الطّائفة الّتي يعادونها من ذكر البدعة التّي يزعمون أنّها وقعت فيها وما شابهها؛ **وإنّما يذكرون أشياء أخلاقية عن بعض الأفراد -صحّت**[٣] **أو لم تصحّ-** هي من جنس العيوب الموجودة في كلّ طائفة -كما سبق بيانه-، ولا دليلَ على اختصاص خصومهم بذلك، هذا إنْ سلّمنا لهم صحّةَ ما يقذفون به خصومهم وما اتّخذوه حجّة للسبّ والقدح.

وهذه السّقطات لم يجعلها أحدٌ من السّلف من البدع، بل اعتبروها من العيوب الأخلاقية التّي لا بدّ من إصلاحها وإنكارها بشرط عدم حصول مفسدة أعظم منها، فحثّوا على النّصيحة، والتّربية، والصبر، والسّتر في مثل هذه المواضع؛ وقد نهى الشّرع عن طلب عيوب النّاس، وجعل ذلك من باب التجسّس المحرّم؛ وقد يكون طلبها وإذاعتها إفشاءً لها.

---

[١] «حلية الأولياء» (٤/ ٥١).

[٢] «فتح الباري» (١٠/ ٤١١).

[٣] وإنْ صحّت، فقد يُعرض عن ذكرها ورواجها لأنّ ذلك قد يكون هو الحكمة، خلافًا لما يفعله عادةً المتسرّعون الطائشون، كما قال العلاّمة الشيخ النّجمي ﵀ في دفاعه عن الشيخ ربيع بن هادي، قال: «إن الشيخ ربيعاً له رغبة عظيمة فيما يرى أنه مصلحة للمنهج السلفي؛ والذي نعتقده أن عنده من رجاحة العقل وإيثار المصلحة ما **يرى أحياناً أن من مصلحة الدعوة عدم الصدع ببعض الأشياء و معالجتها معالجة خاصة؛ فيظن بعض الناس أنه ما فعل ذلك إلا مجاملة لأقوام وغمطاً لآخرين. وإن من يقدّر الأمور قَدْرها ينبغي له ألاّ يتسرع بمثل هذا الظن**» »الثناء البديع» (ص ٣٣-٣٤).

فقد روى الإمام أبو داود في سننه في: باب في التّجسس، عن معاوية ﵁، قال:

«سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إنّكَ إنِ اتّبعتَ عوراتِ النّاسِ أفسدتهم أو كِدْتَ أنْ تُفْسِدَهم». فقال أبو الدّرداء: كلمةٌ سمعها معاوية من رسول الله ﷺ نفعه الله تعالى بها»[١].

ومن استدلّ على بطلان مذهبٍ أو اعتقادٍ ما بمجرّد ذكر عيوب بعض أتباعه، لا بما يعتقده علماء الطّائفة ورؤساؤها وما يتبنّاه أهل المذهب، فقد وقع في أغلوطة صريحة، ولم يكن متّبعًا لطريقة الاستدلال الصّحيحة على الحقّ أو الصّواب. ويكون فعله هذا صنو ما يقع فيه النّصارى واليهود والكفّار، حيث يستدلّون على بطلان الإسلام -بزعمهم- بالمحرّمات الّتي قد يرتكبها بعض المسلمين، فيجعلون ذلك من سيّئات الإسلام؛ وإنّما يقع هؤلاء الكفّار في مثل هذا لظلمهم وضلالهم وجهلهم؛ والحقّ أنّ الإسلام لا يأمر بمحرّم ولا بظلم، بل ينهى عن هذا كلّه؛ وعدول المسلمين وفضلاؤهم يمتثلون لأوامر الله ﷻ ونواهيه، فلا يقعون في المحرّم أو الظلم؛ وإنْ وقعوا فيه، فسرعان ما يتوبون ويصلحون؛ وما يقع فيه الكفّار من الظلم والمحرّم أضعاف ما يقع فيه المسلمون.

والتجسّس على المسلمين واتّهامهم وتتبع عوراتهم -سواء وقع ذلك من السّلطان أو من غيره- فحَرِيٌّ أنْ يُفسدَ النّاس كما قال النّبيّ ﷺ:

«إنّ الأمير إذا ابتغى الرّيبة في النّاس أفسدهم»[٢].

قال ابن الأثير:

«أي: إذا اتّهمهم، وجاهرهم بسوء الظنّ فيهم، أدّاهم ذلك إلى ارتكاب ما ظَنَّ بهم، ففسدوا»[٣].

---

[١] «سنن أبي داود» (٢/ ٨٨٤-رقم ٤٨٨٨).

[٢] رواه أحمد (١٧/ ١٣٥- رقم ٢٣٧٠٥)، وأبو داود (٢/ ٨٨٤-٨٨٥، رقم ٤٨٨٩) عن جمع من الصّحابة، وصحّحه الألباني في «صحيح الجامع الصّغير» (١/ ٣٢٩-رقم ١٥٨٥).

[٣] «النّهاية في غريب الحديث والأثر» (٤/ ١٧٥٠).

وقال المناوي:

«أي: طلب الرِّيبة، أي: التّهمة في النّاس بنيّة فضائحهم أفسدهم، وما أمهلهم، وجاهرهم بسوء الظنّ فيهم، **فيؤديهم ذلك إلى ارتكاب ما ظنّ بهم**، رموا به، ففسدوا؛ **ومقصود الحديث حثُّ الإمام على التغافل، وعدم تتبع العورات**؛ فإنّ بذلك يقوم النّظام، ويحصل الانتظام، والإنسان قلّ ما يسلم من عيبه؛ فلو عاملهم بكلّ ما قالوه، أو فعلوه، اشتدّت عليهم الأوجاع، واتّسع المجال؛ بل يستر عيوبهم، ويتغافل، ويصفح، ولا يتّبع عوراتهم، ولا يتجسّس عليهم. وعن ابن مسعود أنّه قيل له: هذا فلان تقطر لحيته خمرًا، فقال: «إنّا قد نُهينا عن التجسّس، ولكن إنْ ظهر لنا شيءٌ نأخد به»»[1].

وروى الأثرَ أبو داود وغيره عن زيدِ بن وهب قال:

«أُتِي ابن مسعود فقيل: هذا فلانٌ تَقْطُرُ لحيته خَمْرًا! فقال: عبد الله: إنّا قد نُهينا عن التّجسّس؛ ولكنْ إنْ يظهر لنا شيءٌ نأخذ به»[2].

وقال ابن الجوزي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّسُواْ ١٢﴾ [الحجرات: ١٢]:

«قال المفسّرون: التجسّس: البحثُ عن عيب المسلمين وعوراتهم؛ فالمعنى: لا يبحثْ أحدكم عن عيب أخيه ليطّلع عليه إذا ستره الله»[3].

فحرّم الله التّجسّس حتّى يتمكّن العاصي من التّوبة ولا يهتك سرّه ولا تشيع الفاحشة في المؤمنين ولتحقيق غير ذلك من المصالح، واجتناب ما لا يعلمه إلاّ الله من المفاسد: قال النّبيّ ﷺ:

«اجتنبوا هذه القاذورة الّتي نهى الله ﷻ عنها؛ فمن أَلَمَّ، فليستتر بستر الله ﷻ؛ فإنّه مَنْ يُبْدِ لنا صفحته نُقِمْ عليه كتاب الله»[4].

---

[1] «فيض القدير» (٢/ ٣٢٣).

[2] «سنن أبي داود» (٢/ ٨٨٥- رقم ٤٨٩٠).

[3] «تفسير زاد المسير» (ص ١٣٣٥).

[4] «انظر تخريجه في «سلسلة الأحاديث الصّحيحة» (٢/ ٢٦٧- رقم ٦٦٣)

وفي رواية: «وليتب»[١].

ولو صدر من طائفة أو فرد بدعة أو معصية، فليس يُسَوِّغُ هذا -عند أهل العلم- الردَّ بالسبّ والشّتم كما يفعله الخصوم، إذ جُلُّ دعوة هؤلاء لا يخرج عن شتم خصومهم بالـ«صّعافقة» ويدور حول هذه الشّتيمة وأمثالها.

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ عن تشنيع المتكلّمين على الحنابلة:

«إنّ هذا الكلامَ ليس فيه من الحجّة والدّليل ما يستحقّ أنْ يُخاطب به أهل العلم. **فإنَّ الرّدَّ بمجرّد الشتم والتّهويل لا يعجزُ عنه أحدٌ**. والإنسانُ لو أنّه يُناظر المشركين، وأهل الكتاب، لكان عليه أنْ يذكرَ من الحجّة ما يبيّنُ به الحقَّ الّذي معه، والباطل الذي معهم. فقد قال الله عَزَّ وَجَلَّ لنبيّه ﷺ: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ ﴿١٢٥﴾ ﴾ [النحل: ١٢٥]، وقال تعالى: ﴿ وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴿٤٦﴾ ﴾ [العنكبوت: ٤٦]»[٢].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«فالواجب إذا كان الكلام بين طائفتين من هذه الطّوائف أنْ يبيّن رجحان قول الفريق الّذي هو أقرب إلى السّنّة بالعقل والنّقل، ولا ننصر القول الباطل المخالف للشّرع والعقل أبدًا: فإنّ هذا محرّم ومذموم، يُذمّ به صاحبه، ويتولّد عنه من الشرّ ما لا يوصف، كما تولّد من الأقوال المبتدعة مثل ذلك، ولبسط هذه الأمور مكان آخر، والله أعلم.

---

[١] «المستدرك على الصّحيحين» (٤/ ٣٧٣-٣٧٤، رقم ٧٦٩٦).

[٢] «تفسير القرآن» (٣/ ٤٩٣) للسّمعاني.

والمقصود هنا التّنبيه على وجه المناظرة العادلة الّتي يتكلّم فيها الإنسان بعلم وعدل، لا بجهل وظلم. وأمّا مناظرات الطّوائف الّتي كلٌّ منها يخالف السّنّة ولو بقليل؛ فأعظم ما يستفاد منها بيان إبطال بعضهم لمقالة بعض»[١].

وإذا كان ابتغاء السّلطان الرّيبة في الرّعية يفسدهم، فكيف يكون الأمر لو ادّعت الرّعية على أميرها أشياء هو منها بريء؛ أو صدر من الأمير أشياء لم تُبِحْ خلعه وقتله، وطلبت الرّعية خلعه وقتله؟!

وهذا الشّر فتحه الخوارج على الأمّة منذ أنِ ادّعوا على عثمان رضي الله عنه أشياء هو منها بريء حتّى قتلوه شهيدًا مظلومًا. فإنْ جوّزوا لأنفسهم فعل ذلك مع أفضل النّاس، فمن باب أولى أنْ يُجَوِّزُوه مع من هم دونهم؛ ولهذا السّبب، كان شرّ الخوارج عظيمًا وباقيًا إلى أنْ يخرج في أعراضهم الدّجّال، كما أخبر بذلك النّبيّ صلى الله عليه وسلم [٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

«**وإنْ قيل: إنّ عثمان فعل أشياء أنكروها. قيل: تلك الأشياء لم تبح خلعه ولا قتله**»[٣].

وقال:

«وكان عثمان في السّنين الأُوَّل من ولايته لا ينقمون منه شيئًا ولمّا [كان في السّنين الآخرة] نقموا منه أشياء، بعضها هم معذورون فيه، **وكثير منها كان عثمان هو المعذورَ فيه**»[٤].

---

[١] «منهاج السنة النبوية» (٢/ ٣٤٣).

[٢] «كما في حديث: «ينشأ نشْءٌ يقرؤون القرآن، لا يجاوز تراقيهم، كلّما خرج فرقٌ قُطع حتّى يخرج في أعراضهم الدّجّال» (انظر: «سلسلة الأحاديث الصّحيحة» (٥/ ٥٨٢- رقم ٢٤٥٥)).

[٣] «منهاج السنة النبوية» (٤/ ٤٥٩).

[٤] «منهاج السنة النبوية» (٦/ ٢٥٢)؛ وفي الأصل المطبوع: «ولمّا كانت السنين الآخرة»، والتّصحيح من حاشية المحقّق =

و كلّما مضى الزّمان، كلّما ازدادت جرأة الخوارج على المسلمين:

قال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما :

«لقد عبتم على عثمان أشياء لو أنّ عمر فعلها ما عبتموها عليه»[1].

والحقّ الذي لا يماري فيه منصف هو أنّ دعوةَ رمي النّاس بالصّعافقة هي مضاهاةٌ لمذهب أعداء الرّسل في احتقار المسلمين بدعوى وجود سفهاء وعصاة فيهم. حتّى صار من سنن الكفّار في زماننا إيواء الخوارج وغوغاء المسلمين ودسّ من يستدرجهم للتخريب والتفجير وتقتيل الأبرياء حتّى يتسنّى لهم استباحة بيضة المسلمين واتّهام الإسلام ورمي النبّيّ ﷺ بالقبائح التي هم أولى بها -هم ومرتزقتهم وأتباعهم طلاّب الدّنيا الفانية-.

وقد سبق نقل كلام ابن تيمية المتعلّق بوجوب الحكم على الأشياء بالعدل والإنصاف، حيث قال: «**وإنْ كان في بعض جُهّالِ العامّة مَنْ يقول هذا أو أكثر من هذا، لم يَجُزْ أَنْ يُجْعَلَ هذا اعتقادًا لأهل السّنّة والجماعة يُعابون به؛ وإنّما العيبُ فيما قالته رجالُ الطّائفة وعلماؤها**»[2].

ويقول رحمه الله عن كفّار الملل الّذين أعرضوا عمّا أنزل الله:

«ثمّ إنّهم مع أنّهم ما نزّل الله بما هم عليه من سلطان ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهۡوَى ٱلۡأَنفُسُۖ وَلَقَدۡ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلۡهُدَىٰٓ ٢٣ ﴾ [النجم: ٢٣]: يزعمون أنّ لهم العقلَ والرّأي والقياس العقلي والأمثال المضروبة؛ ويُسمّون أنفسهم الحكماء والفلاسفة، ويدّعون الجدل والكلام، والقوّة والسّلطان والمال، **ويصِفون أتباع المرسلين بأنّهم سفهاء، وأراذل وضُلاّل، ويَسْخرون منهم**: قال الله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ ٨٣ ﴾ [غافر: ٨٣]، وقال: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ كَمَآ

= (نسخة ن).

[1] «السّنة» (٤/ ١٣٥٦- رقم ٢٥٨٠) للالكائي.

[2] «منهاج السّنة النّبوية» (٢/ ٥١٨-٥٢٢).

ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُۗ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعۡلَمُونَ ﴿١٣﴾ [البقرة: ١٣]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ أَجۡرَمُواْ كَانُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَضۡحَكُونَ ﴿٢٩﴾ [المطففين: ٢٩] إلى قوله: ﴿ وَمَآ أُرۡسِلُواْ عَلَيۡهِمۡ حَٰفِظِينَ ﴿٣٣﴾ [المطففين: ٣٣]؛ وقال تعالى عن قوم نوح: ﴿ قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ ﴿١١١﴾ [الشعراء: ١١١]، وقالوا: ﴿ وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمۡ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ ٱلرَّأۡيِ ﴿٢٧﴾ [هود: ٢٧]؛ وقال: ﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا وَيَسۡخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۘ ﴿٢١٢﴾ [البقرة: ٢١٢]؛ وقال: ﴿ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيۡهِ مَلَأٞ مِّن قَوۡمِهِۦ سَخِرُواْ مِنۡهُۚ ﴿٣٨﴾ [هود: ٣٨] ؛ بل هم يصفون الأنبياء بالجنون والسّفه والضّلال وغير ذلك، كما قالوا عن نوح: ﴿ مَجۡنُونٞ وَٱزۡدُجِرَ ﴿٩﴾ [القمر: ٩]، وقالوا: ﴿ إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴿٦٠﴾ [الأعراف: ٦٠] ، ولهود: ﴿ إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِي سَفَاهَةٖ ﴿٦٦﴾ [الأعراف: ٦٦]»[1].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ -جوابًا عمّن طعن في أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وزعم أنّه كان من الأرذلين في الجاهلية-:

«لو كان الصِّدّيقُ قبلَ الإسلام من الأرذلين لم يقدح ذلك فيه، فقد كان سعد، وابن مسعود، وصهيب، وبلال، وغيرُهم من المستضعفين؛ وطلب المشركون من النّبيّ ﷺ طردَهم، فنهاه الله عن ذلك، وأنزل: ﴿ وَلَا تَطۡرُدِ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥۖ مَا عَلَيۡكَ مِنۡ حِسَابِهِم مِّن شَيۡءٖ وَمَا مِنۡ حِسَابِكَ عَلَيۡهِم مِّن شَيۡءٖ ﴿٥٢﴾ [الأنعام: ٥٢]، إلى قوله: ﴿ أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِأَعۡلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٥٣﴾ [الأنعام: ٥٣].

وقوله: ﴿ وَٱصۡبِرۡ نَفۡسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥۖ وَلَا تَعۡدُ عَيۡنَاكَ عَنۡهُمۡ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَا تُطِعۡ مَنۡ أَغۡفَلۡنَا قَلۡبَهُۥ عَن ذِكۡرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمۡرُهُۥ فُرُطٗا ﴿٢٨﴾ [الكهف: ٢٨].

وقال في المستضعفين من المؤمنين: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ أَجۡرَمُواْ كَانُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَضۡحَكُونَ ﴿٢٩﴾ وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمۡ يَتَغَامَزُونَ ﴿٣٠﴾ وَإِذَا ٱنقَلَبُوٓاْ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِمُ ٱنقَلَبُواْ فَكِهِينَ ﴿٣١﴾ وَإِذَا رَأَوۡهُمۡ قَالُوٓاْ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ

---

[1] «مجموع الفتاوى» (١٢/ ١٠-١١).

لَضَآلُّونَ ﴿٣٢﴾ وَمَآ أُرۡسِلُواْ عَلَيۡهِمۡ حَٰفِظِينَ ﴿٣٣﴾ فَٱلۡيَوۡمَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنَ ٱلۡكُفَّارِ يَضۡحَكُونَ ﴿٣٤﴾ عَلَى ٱلۡأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾ إلى آخر السّورة [المطففين: ٢٩ – ٣٥].

وقال: ﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا وَيَسۡخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۘ وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ وَٱللَّهُ يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيۡرِ حِسَابٖ ﴿٢١٢﴾ ﴾ [البقرة: ٢١٢].

﴿ وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأَعۡرَافِ رِجَالٗا يَعۡرِفُونَهُم بِسِيمَىٰهُمۡ قَالُواْ مَآ أَغۡنَىٰ عَنكُمۡ جَمۡعُكُمۡ وَمَا كُنتُمۡ تَسۡتَكۡبِرُونَ ﴿٤٨﴾ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقۡسَمۡتُمۡ لَا يَنَالُهُمُ ٱللَّهُ بِرَحۡمَةٍۚ ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمۡ وَلَآ أَنتُمۡ تَحۡزَنُونَ ﴿٤٩﴾ ﴾ [الأعراف: ٤٨ – ٤٩].

وقال: ﴿ وَقَالُواْ مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالٗا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلۡأَشۡرَارِ ﴿٦٢﴾ أَتَّخَذۡنَٰهُمۡ سِخۡرِيًّا أَمۡ زَاغَتۡ عَنۡهُمُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ ﴿٦٣﴾ ﴾ [ص: ٦٢ – ٦٣].

وقال عن قوم نوح: ﴿ قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ ﴿١١١﴾ ﴾ [الشعراء: ١١١].

وقال تعالى: ﴿ فَقَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرٗا مِّثۡلَنَا وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمۡ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ ٱلرَّأۡيِ ﴿٢٧﴾ ﴾ [هود: ٢٧].

وقال عن قوم صالح: ﴿ قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُمۡ أَتَعۡلَمُونَ أَنَّ صَٰلِحٗا مُّرۡسَلٞ مِّن رَّبِّهِۦۚ قَالُوٓاْ إِنَّا بِمَآ أُرۡسِلَ بِهِۦ مُؤۡمِنُونَ ﴿٧٥﴾ قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُوٓاْ إِنَّا بِٱلَّذِيٓ ءَامَنتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴿٧٦﴾ ﴾ [الأعراف: ٧٥ – ٧٦].

وفي الصّحيحين أنّ هرقلَ سأل أبا سفيان بن حرب عن النّبيّ ﷺ، قال: «أشراف النّاس اتّبعوه أم ضعفاؤهم؟ قال: بل ضعفاؤهم، قال: هم أتباع الرّسل!».

فإذا قُدِّرَ أنّ الصِّدّيقَ كان من المستضعفين، كعمّار وصهيب وبلال، لم يقدح ذلك في كمال إيمانه وتقواه، كما لم يقدح في إيمان هؤلاء وتقواهم. وأكملُ الخلق عند الله أتقاهم.

ولكنَّ كلامَ الرّافضة من جنس كلام المشركين الجاهلية، يتعصبّون للنّسب والآباء، لا للدّين، ويعيبون الإنسانَ بما لا ينقضُ إيمانَه وتقواه. وكلُّ هذا من فعل الجاهلية؛ ولهذا كانت

الجاهليةُ ظاهرةً عليهم، فهم يُشْبِهون الكفّارَ من وجوه خالفوا بها أهلَ الإيمان والإسلام»[١]. انتهى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ولهذا ترى من يرمي أهل الحقّ بالتّقليد الأعمى والسّفه، ويصفهم ظلمًا بأنّهم من الغوغاء والصّعافقة ويرميهم بالبدعة، وما شابه ذلك من القبائح، تجده أقرب إلى ما يرمي به خصومه وأولى به منهم:

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير سورة البقرة عند قوله تعالى: ﴿أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ۝٦٧﴾، وذكر فوائد الآية:

«ومن فوائد هذه الآياتِ الكريمةِ تحريمُ الاستهزاءِ بالغير، والسُّخريةِ به، لقول موسى عليه الصّلاةُ والسّلامُ: ﴿أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ۝٦٧﴾ [البقرة: ٦٧]، **فالاستهزاءُ بالغير، والسُّخريةُ بالغير جهالةٌ، وعُدْوانٌ على المُسْتَهْزَإِ به، المسخور منه، لا يقع إلاّ من سفيه، أو جاهلٍ بالشّريعة»**[٢].

فكيف بمن جعل نهجَه ودأْبَهُ احتقارَ النّاسِ والسُّخْرِيةَ منهم، كما هو حال أرباب هذه الدّعوة -دعوة رمي النّاس بأنّهم «صعافقة»-؟!

وفي شرح قوله ﷺ: **«يا معْشَرَ مَنْ آمن بلسانه ولم يدخل الإيمانُ قلبَه: لا تغتابوا المسلمين، ولا تتّبعوا عوراتِهم، فإنّه من اتّبع عوراتهم يتّبعِ الله عَزَّ وَجَلَّ عورَته؛ ومن يتّبع الله عورته يفضحه في بيته»**[٣]، قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«فكما تَدين تُدان، وكُنْ كيف شئتَ، فإنّ الله تعالى لك كما تكون أنت له ولعباده.

---

[١] «منهاج السنّة النبوية» (٨/ ٥٤٣-٥٤٥).

[٢] «أحكام من القرآن الكريم» (١/ ٢٨٣).

[٣] رواه أحمد (١٥/ ٣٢-٣٣/ رقم ١٩٦٦٤) وأبو داود في «سننه» (رقم ٤٨٨٠- ص ٨٨٣)، وصحّحه الألباني في «صحيح الجامع الصّغير» (١/ ١٣٢٢-١٣٢٣- رقم ٧٩٨٤).

ولمّا أظهر المنافقون الإسلام، وأسرُّوا الكفر أظهر الله تعالى لهم يومَ القيامة نورًا على الصّراط، وأظهر لهم أنّهم يجُوزون الصّراط، وأسَرَّ لهم أنْ يُطْفِىءَ نورَهم، وأنْ يُحال بينهم وبين قَطْعِ الصّراط جزاءً من جنس أعمالهم»[١].

وقال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَلَا نِسَآءٞ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهُنَّۖ ﴿١١﴾ ﴾ [الحجرات: ١١]:

«**وهذا الأدب عام لجميع الأمّة؛ ويجب على كلِّ طالبِ علمٍ أنْ يكون أوّلَ من يمتثلُ أمرَ الله عَزَّوَجَلَّ ويجتنب نهيه، لأنّه مسؤول عن ذلك من وجهين:**

الوجه الأوّل: أنّه كغيره من المكلَّفين.

والثاني: أنّ طالبَ العلم قُدْوة: أيُّ عملٍ يعمله، فسوف يقتدي به النّاسُ، ويحتجّون به؛ فإذا كان طالبُ العلمِ هو الّذي يَسْخرُ من العلماء أو من دون العلماء، فهذه بَلِيَّةٌ في الواقع!»[٢].

وهذا الكلام وحده كافٍ لإلجام كلّ عاقل عن الولوج في هذه الدّعوة المقيتة، إنْ كان ممّن يخاف مقام ربّه وعذابه.

ولهذا كان السّلف يبدأون بتأديب النّاس قبل تعليمهم العلمَ، لأنّ مخالفة الأدب رأس كلّ شرّ، وهو باب الكذب على الله ورسوله الّذي منه تتولّد البدع، ويظهر الشّرك بالله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ:

قال «شيخ أهل الحديث في عصره»[٣]، أبو عبد الله البُّوشَنْجِي:

«**مَن أراد العلم والفقه بغير أدب، فقد اقتحم أنْ يكذب على الله ورسوله**»[٤].

وقال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

---

[١] «الوابل الصّيّب» (ص ٨١-٨٢).

[٢] «تفسير القرآن الكريم – من سورة الحجرات إلى سورة الحديد» (ص ٣٩).

[٣] «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٣٠٨).

[٤] «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٣١٣).

«إنّ الاستهزاء بالناس من الجهل، وهو الحمق، والسّفه لقول موسى عليه الصلاة والسّلام: ﴿ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ۝٦٧ ﴾ [البقرة: ٦٧]»[١].

ولهذا، لمّا ازدرى ابن سينا السّلف الصّالح وانتقصهم، ردّ عليه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ووصفه بالحمق، حيث قال:

«ثمّ يقال لهذا الأحمق: لا ريبَ أنّ كلّ أمّة فيها ذكيّ وبليد بالنّسبة إليها!»[٢].

ثمّ بيّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أنّ ازدراء ابن سينا وغيره لأهل الحقّ لا ينفق إلاّ عند البلداء والجهلة، وناقصي العلم والدّين**، وذلك من عدل الله: فإنّ الجزاء من جنس العمل؛ فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وما طمع أهل الإلحاد في هؤلاء إلاّ بجهل أهل البدع، كالرّافضة والمتكلّمين من المعتزلة ونحوهم.

وابن سينا وأمثاله من ملاحدة الفلاسفة لمّا كانوا إنّما يُخاطِبون من المسلمين مَن هو ناقص في العلم والدّين: إمّا رافضيٌّ، وإمّا معتزليٌّ، وإمّا غيرهما، صاروا يتكلّمون في خيار القرون بمثل هذا الكلام»[٣].

وفي قوله تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ ۖ وَلَا تَلْمِزُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلْأَلْقَٰبِ ۖ بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ ۚ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ۝١١ ﴾ [الحجرات: ١١]: ما يدلّ على أنّ الأصل في المستهزىء أن يكون أحطَّ ممّن سخر منه.

---

[١] «تفسير القرآن الكريم – سورة الفاتحة و سورة البقرة» (١/ ٢٤١).

[٢] «درء تعارض العقل والنّقل» (٥/ ٧٠-٧١).

[٣] «درء تعارض العقل والنّقل» (٥/ ٦٩-٧٠).

فقد قال عبد الله بن عبّاس رضي الله عنهما: «**كلّ عسى في القرآن، فهي واجبةٌ**»[١].

فقد يكون المسخور منه أفضلَ من السّاخر ابتداءً، وقد يصير أفضلَ منه مآلاً حيث يرفعه ربّ العالمين بإسلامه واستقامته بعد كفره؛ أو يتوب عليه فيستقيم وتحسن حاله بعد سوء إنْ كان في أوّل أمره مسلمًا فاسقًا.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:

«والسّخرية سبق أنّها الاحتقار والازدراء، وأنّ قوله: ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ﴾ و﴿ خَيۡرٗا مِّنۡهُنَّۖ ﴾ [الحجرات: ١١]؛ **يعني: عند الله، أو في المستقبل، أو في الواقع؛ يعني: أنّه إذا سخر رجلٌ من آخر، فهذا المسخور منه قد يكون عند الله خيرًا من السّاخر، وقد يكون في نفس الوقت خيرًا من السّاخر، وقد يكون في المستقبل خيرًا من السّاخر**»[٢].

وقال رحمه الله أيضًا:

«ولهذا قال الله عز وجل: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ﴾؛ رُبَّ ساخرٍ اليومَ يكون مسخورًا به في الغد؛ رُبَّ مفضول اليومَ يكون فاضلاً في الغد؛ وهذا شيء مجرّب. وفي بعض الآثار -ويُروى عن النّبيّ صلى الله عليه وسلم أنّه قال-: «مَنْ عَيَّرَ أخاه بذنبٍ لم يمت حتّى يعمله»[٣]؛ وفي الأثر أيضًا: «لا تُظهر الشماتة بأخيك فيعافيَه الله ويبتليَك[٤]»[٥].

والأثران الأخيران اللّذان ذكرهما الشيخ ابن عثيمين رحمه الله لا يصحّان؛ ولكنْ، قال السخاوي رحمه الله بعد الإشارة إلى عدم صحّة حديث «مَنْ عَيَّرَ أخاه بذنبٍ لم يمُتْ حتّى يعمَلَه»، وبعد بيان أنّ «الذنب» معناه ما أشار إليه أحمد بن منيع، أي: «من ذنب قد تاب منه» ، قال بعد ذلك:

---

[١] «السنن الكبرى» (٩/ ١٣) للبيهقي. وانظر: «البرهان في علوم القرآن» (٤/ ٢٨٨-٢٨٩) للزّركشي.

[٢] «لقاء الباب المفتوح» : https://binothaimeen.net/content/4339

[٣] **لا يصحّ، بل هو موضوع**؛ كما قال الشيخ الألباني، انظر: «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (١/ ٣٢٧-رقم ١٧٨).

[٤] **ضعيف**، كما قال الشيخ الألباني، انظر: «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (١١/ ٧٠٧- رقم ٥٤٢٦).

[٥] «لقاء الباب المفتوح» : https://binothaimeen.net/content/4314

«ونحوه: «فليجلدْها الحدَّ ولا يَثْرِبْ»؛ أي: لا يُوَبِّخْ ولا يَقْرِعْ بالزنا بعد الحدّ.

وقد مضى في (البلاء) من الموحّدة حديثُ ابن مسعود: لو سَخِرْتُ من كلبٍ لخشيتُ أنْ أُحَوَّلَ كلبًا.

ولابن أبي شيبة عن أبي موسى من قوله نحوه، وعزاه الزّمخشري في الحجرات من «الكشّاف» لعمر بن شُرحبيل بلفظ: لو رأيت رجلاً يرضع عَنَزًا، فضحكتُ منه لخشيتُ أنْ أصنع مثل ما صنع.

وللبيهقي عن يحيى بن جابر، قال: ما عاب رجلٌ قطُّ رجلاً بعيب إلاّ ابتلاه الله بذلك العيب.

وعن إبراهيم النّخعي، قال: إنّي لأرى الشّيء فأكرهه، فما يمنعني أنْ أتكلّم فيه إلاَّ مخافةَ أنْ أُبتلى بمثله.

ومن هنا ورد النّهي عن توبيخ من ارتكب شيئًا أُقيم عليه الحدُّ، كقوله ﷺ: «ولا يثرب»، وقوله حين قال رجلٌ لسكران أُقيم عليه الحدّ: أخزاك الله: «لا تُعينوا عليه الشّيطان»، إلى غيرهما من الأحاديث»[1]. انتهى كلام السّخاوي رَحِمَهُ اللهُ.

وما أحسنَ قولُ الشّاعر:

لاَ تَلُـــمِ المـــرءَ عـــلى فعلـــه وأنـــتَ منســـوبٌ إلى مثلـــه

مَـــنْ ذمَّ شـــيئًا وأتـــى مثلَـــه فـــإنّما يُـــزري عـــلى عقلـــه[2]

وقد مضى عن أبي وهب محمّد بن مزاحم العامري قولهُ:

---

[1] «المقاصد الحسنة» (رقم ١١٥٦- ص ٦٦٠).

[2] «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٦٧٥)؛ والمقصود: لا تنه غيرك عن الذنب، وتنس نفسك، فلا تنهاها؛ والسّلف كانوا إذا رأوا من هو في معصية، نهوه، ونهوا أنفسهم عنها أيضًا؛ ولم يمنعهم اقتراف ذلك الذّنب، أنْ ينهوا غيرهم عنه؛ وانظر: «رسائل ابن حزم» (٣/ ١٧٩-١٨٠).

«سألتُ ابنَ المبارك: **ما الكِبْرُ**؟ قال: «**أنْ تزدريَ النّاسُ**»»[١].

قال النّبيّ ﷺ:

«إنّ من أربى الرّبا الاستطالةَ في عِرْض المسلم بغير حقّ»[٢].

قال المنذري رَحِمَهُ اللهُ:

««إنّ من أربى الرّبا»، أي: أكثرِه وَبَالاً وأشدِّه تحريمًا. «الاستطالة»، أي: إطالة اللّسان. «في عرض المسلم»، أي: **احتقاره والترفّع عليه**، والوقيعة فيه بنحو قذف أو سبّ؛ وإنّما يكون هذا أشدّها تحريمًا لأنّ العِرْضَ أعزُّ على النّفس من المال. «بغير حقّ»: فيه تنبيه على أنّ العرض ربّما تجوز استباحته في بعض الأحوال، وذلك مثل قوله ﷺ: «لَيُّ الوَاجِدِ يُحِلُّ عِرْضَه»[٣]؛ فيجوز لصاحب الحقّ أنْ يقول فيه إنّه ظالم، وأنّه متعدٍّ ونحو ذلك، ومثله ذكر مساوي الخاطب والمبتدعة والفسقة على قصد التّحذير»[٤]. انتهى كلامه رَحِمَهُ اللهُ. وقد سبق أنّ تصنيف النّاس إلى «صعافقة» وغير «صعافقة» واستباحة أعراضهم ليس داخلاً بوجه من الوجوه فيما استبيح من أجل تحقيق المقاصد الشرعية؛ ولهذا احتاج الخصوم إلى بهت السّلفيين بالبدعة حتّى يدخلوا فيما أُبيح ذكره في الغيبة، فيتسنّى لهم الطّعن فيهم.

وقال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ:

«الكِبْرُ فيه كلُّ عَيْبِ»[٥].

وقال رَحِمَهُ اللهُ:

---

[١] «الجامع لشعب الإيمان» (١٠/ ٥١٤) للبيهقي.

[٢] رواه أبو داود في «السنن»، وصحّحه الشيخ الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (ص ٨٨٢- رقم ٤٨٧٢).

[٣] رواه أبو داود في «السنن» وغيره، وحسّنه الشيخ الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (ص ٦٥١- رقم ٣٦٢٨).

[٤] «عون المعبود» (١٣/ ٢٢٢).

[٥] «الجامع لشعب الإيمان» (١٠/ ٤٩٤) للبيهقي.

«التّواضعُ من أخلاق الكرام، والتكبّر من أخلاق اللّئام»[١].

و«الصّعافقة» الذين يدندن حولهم الخصوم كما يعرّفهم أهل اللّغة هم: اللّئام -كما سبق-؛ قال ابن منظور رَحِمَهُ اللهُ: «والصَّعفوق: اللّئيم من الرّجال»[٢]؛ فإذا كان التكبّر من أخلاق اللّئام الصّعافقة، فالخصوم المزدرون المستكبرون على إخوانهم أولى بوصف «الصّعافقة».

ولهذا كان السّلف يحرصون على تأديب عامّة النّاس، فيأمرونهم بالتّواضع وينهونهم عن التّكبّر؛ وإذا صدر التكبّر ممّن قد يُنسب إلى العلم عابوه أشدّ ممّا يعيبون به العامّي.

فعن سعيد بن عبد الرّحمن الزُّبَيدي[٣]، قال:

«إنّه ليعجبني من القرّاء كلّ سهلٍ طلقٍ مِضحاك؛ **فأمّا مَنْ تلقاه بالبِشْر ويلقاك بالعُبوس كأنّه يَمُنُّ عليك: فلاَ أكْثَرَ الله في القُرّاء مثلَهُ!**»[٤].

ومن المنسوبين إلى طلب العلم من يسعى لجلب الأنظار إليه في الحلقات والمجالس حتّى يُعْرفَ! قال يحيى بن معاذ: «لا تهزَّ رأسَك كأنّك عالمٌ بما تسمعه، فهذا يُدخله في الكبر ويفسد العمل»[٥].

وقال الحسن البصري رَحِمَهُ اللهُ:

«لقد أدركت أقوامًا إن كان الرّجل ليجلس مع القوم يرون أنّه عَيِيٌّ وما به عِيٌّ: إنّه لفقيه

---

[١] «الجامع لشعب الإيمان» (١٠/ ٥١٥) للبيهقي.

[٢] «لسان العرب» (١٠/ ١٩٩).

[٣] أبو شيبة الكوفي، قاضي الرّيّ؛ سمع مجاهدًا، وروى عنه سفيان الثّوري.

[٤] «مداراة النّاس» (ص٦٥-رقم ٦٧) لابن أبي الدّنيا. وممّا عاينته من هذا الصّنف من المتعالمين، أنّ أئمّة جهابذة استحسنوا رسائل بعض طلبة العلم وبحوثهم، لفوائدها وحاجّة النّاس إليها؛ وعلى خلافهم أنكر أولئك المتعالمون تأليفها ونهوا عن نشرها؛ وكأنّ هؤلاء يحسدون طلبة العلم ويأمرونهم بتركه، وبالذوبان واللّحوق بصفوف العوام!

[٥] «الحلية» (١٠/ ٥٤). وقد عرفتُ من التمس من بعض المشايخ السّماح له بفتح نقاش معه في درسه حتّى يعرفه الطلاّب!

مسلم»[١].

وقال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قول الله ﷻ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَلَا نِسَآءٞ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهُنَّۖ ١١ ﴾ [الحجرات: ١١]:

«ينهى تعالى عن السّخرية بالنّاس، وهو احتقارهم والاستهزاء بهم، كما ثبت في «الصحيح» عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «الكِبْرُ بَطْرُ الحقِّ وغَمْصُ النّاسِ». ويُروى: «وغَمْطُ النّاس». **والمراد من ذلك: احتقارهم واستصغارهم، وهذا حرامٌ؛ فإنّه قد يكون المحتقر أعظمَ قَدْرًا عند الله، وأحبَّ إليه من السّاخر منه المحتقر له**؛ ولهذا قال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَلَا نِسَآءٞ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهُنَّۖ ١١ ﴾ [الحجرات: ١١]، فنصّ على نهي الرّجال وعطف بنهي النّساء»[٢].

وقال ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وغَمْصُ النّاس: الطّعن عليهم وازدراؤهم.

قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَلَا نِسَآءٞ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهُنَّۖ ١١ ﴾ [الحجرات: ١١]؛ **فالمتكبر ينظر إلى نفسه بعين الكمال، وإلى غيره بعين النّقص، فيحتقرهم ويزدريهم ولا يراهم أهلاً لأنْ يقومَ بحقوقهم، ولا أنْ يقبلَ من أحد منهم الحقَّ إذا أوردوه عليه**»[٣].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في فصل بديع متعلّق بكون الجزاء من جنس العمل:

«الثواب والعقاب يكونان من جنس العمل في قدر الله وفي شرعه، فإنّ هذا من العدل الذي تقوم به السّماء والأرض، كما قال الله تعالى:

﴿ إِن تُبۡدُواْ خَيۡرًا أَوۡ تُخۡفُوهُ أَوۡ تَعۡفُواْ عَن سُوٓءٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوّٗا قَدِيرًا ١٤٩ ﴾ [النساء: ١٤٩]،

---

[١] «الزّهد» (ص ٣١٣- رقم ١٤٧٠) لأحمد بن حنبل.
[٢] «تفسير ابن كثير» (٧/ ٣٧٦).
[٣] «جامع العلوم والحكم» (٣/ ٩٩٠).

وقال: ﴿ وَلْيَعْفُواْ وَلْيَصْفَحُوٓاْۗ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٌ ﴿٢٢﴾ ﴾ [النور: ٢٢].

وقال النّبيّ ﷺ:

«مَن لا يَرحمُ، لا يُرحمُ»[١].

وقال: «إنّ الله وِتْرٌ يحبّ الوتر»[٢].

وقال: «إنّ الله جميل يحبّ الجمال»[٣].

وقال: «إنّ الله طيّب لا يقبل إلاّ طيّباً»[٤].

وقال: «إنّ الله نظيفٌ يحبّ النّظافة»[٥].

ولهذا قطع يد السّارق، وشرع قطع يد المحارب ورجله، وشرع القِصاص في الدّماء والأموال والأبشار؛ فإذا أمكن أنْ تكون العقوبة من جنس المعصية كان ذلك هو المشروعَ بحسب الإمكان.

مثل ما روي عن عمر بن الخطّاب رضي الله عنه في شاهد الزّور أنّه أمر بإركابه دابّةً مقلوبًا، وتسويد وجهه؛ فإنّه لمّا قلب الحديث قُلِب وجهه؛ ولمّا سوّد وجهَه بالكذب، سُوِّد وجهه.

وهذا قد ذكره في تعزير شاهد الزّور طائفة من العلماء من أصحاب أحمد وغيرهم؛ ولهذا قال الله تعالى:

﴿ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلٗا ﴿٧٢﴾ ﴾ [الإسراء: ٧٢].

---

[١] أخرجه البخاري (٦٠٠١ و٦٠١٨)، ومسلم (٢٣١٨ و٢٣١٩). وضبطه أكثرهم بالضمّ على الخبرية.

[٢] أخرجه البخاري (٦٤١٨)، ومسلم (٢٦٧٧)، واللفظ له.

[٣] رواه الإمام مسلم (٩١).

[٤] رواه الإمام مسلم (١٠١٥).

[٥] **ضعيف**: انظر تخريجه في «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (رقم ٧٠٨٦).

وقال تعالى:

﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَـٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴿١٢٦﴾﴾ [طه: ١٢٤ – ١٢٦].

وفي الحديث: «الجبّارون والمتكبّرون على صور الذّر يطأُهم النّاس بأرجلهم»[١].

فإنّهم لّما أذلّوا عبادَ الله أذلّهم الله لعباده؛ كما أنّ من تواضع لله رفعه الله، فجعل العباد متواضعين له[٢].

واللهَ تعالى نسأل أنْ يُصلحنا وسائرَ إخوانِنا المؤمنين ويوّفقنا لما يحبّه ويرضاه من القول والعمل.

---

[١] **لا يصحّ، بل هو موضوع**: رواه الديلمي في «الفردوس بمأثور الخطاب» (٣/ ١٨١ -النسخة غير المسندة)؛ وذكره من غير إسناد الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (ص ٢٢٥)، وهو من رواية عطاء بن مسلم؛ وقد سُئل الإمام أحمد رحمه الله عن الحديث، «فأنكره، وقال : ما أعرفه، عطاء بن مسلم مضطرب الحديث» («من كلام الإمام أحمد في علل ومعرفة الرجال -رواية المَرُّوذي» (رقم ٢٦٣؛ ص ١١٢))؛ وحكم عليه الشيخ الألباني رحمه الله بالوضع في «السلسلة الضعيفة» (رقم ٥٠١٠ – مجلد ١١/ ص١٨-١٩)؛ وقال فيها: «ويُغني عنه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه مرفوعًا بلفظ: «يُحْشَرُ المتكبّرون يومَ القيامة أمثالَ الذرّ في صور الرّجال، يغشاهم الذلُّ من كلّ مكان؛ يساقون إلى سجن في جهنّمَ يُقال له (بُولَسُ)، تعلوهم نار الأنيار، يُسقون من عصارة أهل النّار: طينةَ الخبالِ». أخرجه البخاري في «الأدب المفرد»، والترمذي -وحسّنه-، وهو مخرّج في «المشكاة» (٥١١٢)».

[٢] وممّا يُتعجبّ منه أنّ رؤوس هذه الفتنة تضجّروا أنْ يهينهم بعض النّاس، وأنْ ينقلب عليهم كثير من أتباعهم مزدرين لهم ومسفهّين! وما هذه إلاّ ثمرة دعوتهم وجزاءٌ من جنس أعمالهم؛ وقد قال مطرّف بن عبد الله: «من أَصْفَى، صُفِيَ لَهُ؛ ومَنْ خَلَّطَ، خُلِّطَ عليه!» («مصنّف ابن أبي شيبة» (٢٠/ ٧٥ – رقم ٣٨٣٢٩))؛ وقد كان العقلاء من النّاس قديمًا يقولون – كما أُثر عن عبد الرّحمن بن مهدي رحمه الله-: «**ليس ينبغي لمن عمل بالمعصية أنْ ينكر العقوبة**» («العقوبات» (ص ٥٨-رقم ٦٩) لابن أبي الدّنيا)، وفي المثل: «**يداك أوكتا وفوك نفخ**». وأعرف من يستعلي على إخوانه ويرى أنّ الفوائد لا تنبع إلاّ من فيه وقلمه، فسلّط عليه الله من يعامله بمثل ما يعامل به إخوانه، فصار حينها يشكو شفاهة وكتابة ما أصابه من النّاس، ولا يزال إلى الآن «متضجّرًا من مثل هذه الأخلاق الرّذيلة»! الّتي هو متخلّقٌ بها ولكنّه يراها في نفسه شرفًا وفضلاً وفي غيره قُبْحًا ورذيلة! وهذا كلّه من علامات طلب حظوظ الدّنيا من الرّياسة والجاه عند النّاس، فلا يشعر المرء بقبح خلقه إلاّ إذا عامله غيره به، ولا يحزن إلاّ على نفسه وشرفها، ولا يبالي بغيره.

والحمد لله ربّ العالمين. وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله وصحبه أجمعين»[١].

انتهى كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ.

وذكر الخرائطي عن بعض مشايخه، قال:

«قرأتُ في بعض كتب الحكماء: أنّه **ما تكبّرَ أحدٌ قَطُّ إلاَّ لذِلَّةٍ يجدها في نفسه، ولا تواضع أحدٌ قَطُّ إلاّ لعِزٍّ يجِدُهُ في نفسه**»[٢].

وإذا ازدرى النّاسُ أهلَ العلم كانت المصيبة أعظم؛ وإذا وقعوا في هذا البلاء العظيم، فلا بدّ حينئذ أنْ يستبدلوهم بمَنْ هم دونهم؛ فتحدث بسبب ذلك فتنٌ يلجأ فيها النّاس إلى أهل البدع والزّندقة، ويقع الشرّ والفساد. وإذا أحسن النّاس الظّنّ بأهل البدع أوردوهم الموارد: فإذا رجوا بحبّهم واتّباعهم تقرّبًا إلى الله، فما يورثونهم إلاّ بعدًا منه؛ وإذا رجوا باتّباعهم إصابة السّنة، فما يورثونهم إلاّ البدعة؛ وإذا رجوا منهم علومًا نافعة، فما يورثونهم إلاّ تشويشًا وجهلاً وحماقات؛ وإذا رجوا منهم تحقيق الأُلفة والمودّة، فما يحصل لهم إلاّ البغضاء والشحناء.

وما حال هؤلاء إلاّ كما وصف ذلك الرّجل من بني مِلْكان، وقد كان لقومه صنمٌ يقال له «سَعْدٌ»، فأتاه الرّجل بإبله ملتمسًا بَرَكَتَهُ بزعمه؛ فلمّا رأت الإبلُ الصّنمَ ملطّخًا بالدّماء -وكان يُهراق عليه الدّماءُ- شردت من كلّ ناحية، فقال المِلْكاني بعد أنْ جمعها:

أَتَيْنَـــا إلى سَـــعْدٍ لِيَجْمَـــعَ شَـــمْلَنَا ... فَشَـــتَّتَنَا سَـــعْدٌ فـــلاَ نَحْـــنُ مِـــنْ سَـــعْدِ

وَهَـــلْ سَـــعْدُ إلاَّ صَـــخْرَةٌ بتَنُوفَـــةٍ ... مِـــنَ الأَرْضِ لاَ تَـــدْعُو لِغَـــيٍّ وَلاَ رُشْـــدِ[٣]

---

[١] «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ١١٩-١٢٠).

[٢] «مساوىء الأخلاق» (٤/ ٢٦٤).

[٣] «السيرة النّبوية» (١/ ٨١) لابن هشام، و«معجم البلدان» (٣/ ٢٢١)؛ و«التّنوفة»: القفر من الأرض الّذي لا يُنبت شيئًا، كما عرّفه محقّقو «السيرة»؛ ومعنى «لا تدعو لغيّ ولا رشد»: أي: لا تضرّ ولا تنفع.

الأمر الخامس: أنّ هذه الدّعوة تتسبّب في إبعاد النّاس عن الرّاسخين من العلماء واستبدالهم بمن هم أدنى منهم من أنصاف العلماء والجهلة وأهل البدع

أمر الله ﷻ بالرجوع إلى أهل الذكر **دون غيرهم** في مثل قوله ﷻ: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا ٨٣﴾ [النساء: ٨٣]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩﴾ [النساء: ٥٩]، وقوله سبحانه: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۖ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ٤٣﴾ [النحل: ٤٣].

فلو كان جائزًا الرّجوع إلى غير أهل العلم، لم ينكر الله ﷻ على من لم يرجع إليهم وأسرع إلى إذاعة الأمور، كما قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقوله: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ﴾: إنكار على من يبادر إلى الأمور قبل تحقّقها، فيخبر بها ويُفشيها وينشرها، **وقد لا يكون لها صحّة**»، ولازم الكلام أنّ التحقق من الأمور يقع على أمثل وجه من ﴿ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ ٨٣﴾ لأنّ الآية ذكرت صنفين من النّاس لا ثالث لهما: صنفًا يسارعون إلى إذاعة الأخبار، وصنفًا يردّون تحليلها إلى ﴿ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ ٨٣﴾، وهم الذين يعلمون حقيقتها، وما العمل فيها وغير ذلك من متعلقاتها.

ولهذا قال ابن كثير قبل ذلك بأسطر:

«**مدح تعالى الرّاسخين وذمّ الزائغين**»[١].

والنّاس ليسوا جميعًا إمّا راسخين أو زائغين: بل المهتدون ينقسمون قسمين: راسخون في العلم من جهة، وغيرُ راسخين من جهة أخرى؛ ولكِنْ، لا بدّ لغير الرّاسخين أنْ يكونوا تابعين للرّاسخين في أمر الدّين، وإلاّ لم يكونوا مهتدين؛ **فمفهوم كلام ابن كثير أنّ من لم يكنْ راسخًا، أو راجعًا إلى الرّاسخين ومعتمدَهم في دينه كان من الزائغين**؛ وأمّا من رجع إليهم وسألهم في أمور دينه، فليس من الزّائغين، والحمد لله وحده.

وهنا يظهر قُبح من يصدّ عن الرّاسخين بحجّة الإنكار على من يقلّدهم!

ومخالفة الرّاسخ للحقّ نادرة، ولهذا وُصف بالرّسوخ، قال الشّاطبي: «**إنّ كل راسخ لا يبتدع أبدًا**»[٢]؛ ثمّ لو فرضنا أنّ راسخًا ما أخطأ في مسألة، فإنّه لا يتبيّن عادةً خطؤه -إنْ وقع- إلاّ ببيان راسخ آخر بالحجّة والدّليل: وحاصله أنّ الحقّ لا يتعدّى دائرة الرّاسخين؛ فرجع الأمر إلى دائرة الرّاسخين، فلا إشكال.

ولهذا كان حفظ دين الله موكَلاً إليهم -أي إلى الرّاسخين- دون غيرهم؛ ولهذا أيضًا كان تجديد الدّين في كلّ قرن يقوم به الكبار دون الصّغار.

قال ابن المبرّد يوسف بن عبد الهادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«فليختارَ العاقلُ ما يوجب الإنصافَ، ويختارَ جوابًا يَقْدُمُ به على ربِّ العباد، ولا يختارَ شيْئًا حميّةً ورِيَاءً -فإنّ الدّنيا مفروغ منها، وهي زائلةٌ- فيتَّخِذَ لنفسه ما يصلح لرمسه[٣]، ولْيَتّخِذْ جوابًا

---

[١] «تفسير ابن كثير» (٢/ ٣٦٥).

[٢] «الاعتصام» (١/ ٢٥٠).

[٣] لرمسه: أي: لقبره.

يقف به بين يديّ الله ﷻ، حيث يقف حاسرًا عُرْيانًا، مكشوف الرّأس حَيْرًانًا. فالدّنيا جميعها ما تساوي فلسًا[١].

ولينصف حيث يحقّ الإنصاف، ولا يقل في المسائل باجتهاد نفسه: فإنّ العلماء رُعَاةٌ على دين الله، والرّاعي مسؤول عن رعيّته؛ فإنّه -إذا أبصر يوم القيامة يوم الحسرة والنّدامة والأهوال والأمور وديوانه- اتّبع الحقّ وخلّى الفجور.

ولستُ أقول هذا في هذه المسألة، بل في جميع المسائل. والحذرَ كلَّ الحذرِ من أنْ يبيح ما حُرِّمَ، أو يُحَرِّمَ ما حُلِّلَ، أو يتكلّم في صفات الله بغير علم، أو يقول ما يخرج به عن الإسلام. والله المستعان، وعليه التّكلان، ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله العليّ العظيم»[٢].

وقال علي بن المديني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«لو لا أنّ الله تعالى يبعث في كلّ زمان مثل مالك وشُعبة والأوزاعي لكانوا قد أدخلوا في حديث رسول الله ﷺ ما ليس فيه»[٣].

فهؤلاء هم الّذين يُقال عنهم في كلّ زمان: إنّهم بقايا السّلف، وأنّهم كَفَوا الأمّة ما كان عليه السّلف، كما قال الوليد بن مَزْيَد عن الأوزاعي: «كفانا الأوزاعي مَنْ كان قبله»[٤]؛ وقد قالها الأوزاعي نفسه عن عمر بن عبد العزيز: «كفانا عمر بن عبد العزيز مَنْ كان قبله»[٥].

وقال الهيثم بن جميل -وهو من شيوخ أحمد بن حنبل-:

---

[١] في المطبوع بتحقيق العجمي: «فلس»، وهو خطأ واضح؛ وهو كذلك في مطبوع الشيخ عبد الله بن عمر بن دهيش (ضمن «من مؤلّفات وتحقيقات سماحة العلاّمة الشيخ عبد الله بن عمر بن دهيش» (٢/ ٩١٦))، ولم أقف على طبعة «دار النّوادر» فلعلّ العبارة مصحّحة فيها.

[٢] «سير الحاثّ إلى علم الطّلاق الثّلاث» (ص ٨٢-٨٣).

[٣] «ترتيب المدارك» (١/ ١٥٦).

[٤] «الجرح والتّعديل» (١/ ١٨٧)؛ وفي «تاريخ دمشق» (٣٥/ ١٧٦): «كفانا بالأوزاعي من كان قبله».

[٥] «تاريخ دمشق» (٤٥/ ٢٤٧). ولا حجّة في هذه الآثار لمن ادّعى غلق باب الاجتهاد -كما لا يخفى- فإنّ غاية معناها بيان بقاء هذا الدّين محفوظًا؛ كما أنّها تدلّ على منزلة مجدّدي الدّين في كلّ زمان.

«إنّ لكلّ زمان رجلاً يكون حجّةً على الخلق؛ وإنّ الفضيل بن عياض حجّةٌ على أهل زمانه؛ وأظنّ إنْ عاش هذا الفتى -يعني أحمد بن حنبل- يكون حجّةً على أهل زمانه»[١].

وقال عليّ بن المديني:

«أحمد حجّة الله على خلقه»[٢].

ومن كلام الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ البليغ قوله:

«الحمد لله الّذي جعل في كلّ زمانٍ فَتْرَةٍ من الرّسل بقايا من أهل العلم يدْعون من ضلّ إلى الهدى؛ ويصبرون منهم على الأذى، يُحيون بكتاب الله الموتى، ويبصّرون بنور الله أهل العمى؛ فكم من قتيل لإبليسَ قد أحيوه، وكم من ضالّ تائه قد هدوه؛ فما أحسنَ أثرُهم على النّاس، وأقبح أثرُ النّاس عليهم!

ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين الّذين عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا عَنان الفتنة؛ فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مخالفة الكتاب، يقولون على الله، وفي الله، وفي كتاب الله بغير علم؛ يتكلّمون بالمتشابه من الكلام، **ويخدعون جهّال النّاس بما يشبّهون عليهم**، فنعوذ بالله من فتنة المضلّين»[٣].

وقد قال الله ﷻ بعد ذلك -أي بعد الآية السّابقة الذّكر-: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٣﴾ ﴾ [النساء: ٨٣].

فدلّت الآية أنّ مَنْ يتّبع الرّاسخين في العلم يناله فضل الله ورحمته؛ ومفهوم المخالفة أنّ من لم يتّبعهم يُحرم فضلَ الله ورحمتَه على قدر ما أعرض به عنهم؛ بل منطوق الآية أنّ من يُحرم فضلَ الله ورحمته يكون متّبِعًا للشّيطان؛ فصار -بدلالة اللّزوم- عدمُ اتّباع الرّاسخين اتّباعًا للشّيطان.

---

[١] «محنة الإمام أحمد بن محمّد بن حنبل» (ص ١٦١) لعبد الغنيّ المقدسي.

[٢] المرجع السّابق.

[٣] «الرّد على الزّنادقة والجهمية» (ص ١٧٠-١٧٤)، و«طبقات الحنابلة» (١/ ٣٤٢).

وكيف لا يكون ذلك اتّباعًا للشّيطان، وكلّ إنسان يحتاج لنجاته أنْ يعرف طريقها؛ وإنّما يدلّه على سبيل النّجاة الأدلاّء المهرة العارفون -وهم العلماء-؛ فإذا أعرض عنهم هلك؛ ويكون أمره حينئذ كمن أنعم الله عليه بنعم كثيرة، فأهدرها وكَفَرَها واستعملها في هلاكه؛ أو كمن ملّ النّعم فانقلبت عليه نِقَمًا لذلك.

ويكون حال من يضلّ الطرّيق- وهو يجد الأدلاَّءَ -لكنّه عنهم معرض- كمن كان على حافّة حوض يمدّ يده ليغرف منه الماء ولكنْ لا يُدركه، فيموت عطشًا؛ وفي مثل هذا قيل:

يَــا وَاقِفًــا عــلَى الْـمَــاءِ وَهْــوَ عَطْشَــانُ[1]

وقد قال الفضيل بن عياض رَحِمَهُ اللهُ:

«احذروا أنْ تَـمَـلُّوا النِّـعَـمَ فَـتَـحَوَّلَ نِـقَـمًا»[2].

وقال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى:

﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴿٧﴾ ﴾ [إبراهيم: ٧].

وقد ذكر الله نعمةَ إرسال الرّسل، وهي من أعظم النّعم على الإنسان؛ ولهذا بدأ موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ بتذكير قومه بها -قبل التذكير بنعمة الملك – كما أخبر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فقال:

﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ ٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا وَءَاتَىٰكُم مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٠﴾ ﴾ [المائدة: ٢٠].

و«عن عبد الله بن عمر، قال: كان من دعاء رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللهمّ إنّي أعوذ بك من زوال نعمتك، وتحوّل عافيتك، وفجاءة نقمتك، وجميع سخطك»[3].

---

[1] «السّلوك في طبقات العلماء والملوك» (١/ ٣٩٥).

[2] «صحيح مسلم» (٢/ ١٢٥٦- رقم ٢٧٣٩).

[3] «تاريخ دمشق» (٤٨/ ٤٣١)؛ ويُروى عن محمّد ابن الحنفية («شعب الإيمان» (١٠/ ١٣٦) للبيهقي، وعن خالد =

قال أبو الطيّب العظيم آبادي رَحِمَهُ اللَّهُ:

««من زوال نعمتك»، **أي: نعمة الإسلام والإيمان ومنحة الإحسان والعرفان**. «وتحوّل عافيتك»: بضمّ الواو المشدّدة، أي: انتقالها من السّمع والبصر وسائر الأعضاء.

فإنْ قلتَ: ما الفرق بين الزّوال والتحوّل؟

قلتُ: الزّوال يقال في شيء كان ثابتًا في شيء ثمّ فارقه؛ والتحوّل: تغيّر الشيء وانفصاله عن غيره. فمعنى «زوال النّعمة»: ذهابها من غير بدل؛ و«تحوّل العافية»: إبدال الصحّة بالمرض والغنى بالفقر»[1].

وتأمّل قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: ««من زوال نعمتك»، **أي: نعمة الإسلام والإيمان ومنحة الإحسان والعرفان**»: ففيه فائدة بلاغية مليحة: فلم يذكر أبو الطّيّب رَحِمَهُ اللَّهُ إلاّ نعمًا متعلّقة بالدّين، ولم يذكر نِعَمَ الدّنيا! لأنّ «الدّنيا مزرعةُ الآخرة»[2]؛ فإنِ اسْتُعْمِلَتْ لغير رضا الربّ والتّقديم للآخرة، لم تكن نعمةً على العبد، بل كانت نقمةً عليه؛ فحصل أنّ نِعَمَ الدّنيا الّتي يزرع بها المؤمن لآخرته، فرعٌ عن نعمة الدّين إذ كانت خادمةً له؛ فاكتفى أبو الطّيّب بذكر الأصل دون الفرع التّابع له.

وقال الأمير الصّنعاني رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا السّابق الذكر:

«وزوال النّعمة لا يكون منه تعالى إلاّ بذنب يصيبه العبد؛ فالاستعاذة من الذّنب في الحقيقة، كأنّه قال: نعوذ بك من سيّئات أعمالنا؛ وهو تعليمٌ للعباد؛ وتحوّل العافية: انتقالها، ولا يكون إلاّ بحصول ضدّها»[3].

= القَسْري («تاريخ دمشق» (١٦/ ١٤٢)).

[1] «عون المعبود» (٤/ ٤٠٤-٤٠٥).

[2] نقله الحافظ ابن حجر عن ابن الجوزي («فتح الباري» (١١/ ٢٣٠)).

[3] «سبل السّلام» (٨/ ٣١٥- رقم ١٤٧٢).

والعلماء ورثة الأنبياء، فنعمة وجودهم فرعٌ عن نعمة إرسال الرّسل، فهي من أعظم النعم؛ إذ بهم يُتعلّم التّوحيد، ويُفهم حقّ الفهم، وبهم تُتعلّم السّنة، وتُفهم حقَّ الفهم.

قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«فالفهم نعمةٌ من الله على عبده، ونورٌ يقذفه في قلبه، يدرك به ما لا يدركه غيره، فيفهم من النّصّ ما لا يفهمه غيره، مع استوائهما في حفظه، وفهم أصل معناه.

فالفهم عن الله ورسوله عنوان الصّديقية، ومنشور الوراثة النّبويّة، وفيه تفاوتت مراتب العلماء، حتّى عُدَّ أَلْفٌ بواحدٍ!»[١].

والشّيطان يحسد بني آدم، ويتمنّى زوال النّعم عنهم عمومًا؛ فكيف الحال مع هذه النّعمة الّتي هي سبب هداية الإنسان ونجاته؟

قال ابن قيّم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«من الآفات الخفيّة العامّة أنْ يكونَ العبدُ في نعمةٍ أنْعَمَ الله بها عليه واختارها له، فيَمَلُّها العبدُ ويطلب الانتقال منها إلى ما يزعمه –لجهله– أنّه خيرٌ له منها».

ثمّ قال:

«وليس على العبد أضرَّ من مَلَلِه لنعم الله؛ فإنّه لا يراها نعمةً ولا يشكره عليها ولا يفرح بها، بل يسخطها ويشكوها ويعدُّها مصيبةً؛ هذا وهي من أعظم نعم الله عليه.

فأكثر النّاس أعداءُ نِعَمِ الله عليهم، ولا يشعرون بفتح الله عليهم نِعَمَه، وهم مجتهدون في دفعها وردِّها جهلاً وظُلْمًا؛ فكم سَعَتْ إلى أحدهم من نِعْمَةٍ وهو ساعٍ في ردّها بجهده! وكم وصلتْ إليه وهو ساعٍ في دفعها وزوالها بظلمه وجهله!

قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۝٥٣﴾ [الأنفال: ٥٣].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۝١١﴾ [الرعد: ١١].

---

[١] «مدارج السّالكين» (١/ ٢٥٨).

فليس للنّعم أعدى من نفس العبد، فهو مع عدوّه ظهير على نفسه: فعدوّه يطرح النّارَ في نعمه وهو ينفخ فيها[١]؛ فهو الّذي مكّنه من طرح النّار ثمّ أعانه بالنّفخ؛ فإذا اشتدّ ضرامها استغاث من الحريق، وكان غايته معاتبة الأقدار:

وَعَاجِزُ الرَّأْيِ مِضْيَاعٌ لِفُرْصَتِهِ   حَتَّى إذَا فَاتَ أَمْرٌ عَاتَبَ الْقَدَرَا»[٢].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وأكثرُ الخلقِ صِبْيانُ العُقول، أطفال الأحلام، لم يصلوا إلى حدِّ الفِطامِ الأَوَّلِ عن العوائدِ والمألوفاتِ، فضلاً عن البُلوغ الّذي يُمَيِّزُ به العاقلُ البالِغُ بين خَيْرِ الخَيْرَيْنِ فيُؤثِرُه، وشَرِّ الشَّرَّيْنِ فيجْتَنِبُهُ»[٣].

وقد قال الشّاعر:

مَنْ يَكْفُرِ النِّعْمَةَ لاَ بُدَّ أَنْ   يُسْلَبَهَا مِنْ حَيْثُ لاَ يَشْعُرُ

وَمَنْ يَكُنْ يَشْكُرُهَا مُعْلِنًا   دَامَتْ لَهُ نَامِيَةً تَكْثُرُ[٤]

و شُكرُ نعمة توفّر العلماء يكون بأنْ يستفيد المرء من علومهم ويتّبعهم ويبجّلهم بصدق ويعمل بما استفاده منهم وينشر علومهم وفضائلهم؛ ولمّا كان من مداخل الشّيطان على النّاس حسدًا لهم أنْ يستدرجهم لِمَلَلِ النّعم -والإنسان ظلوم جهول- سهل عليه أنْ يسوّل لكثير من النّاس أنَّ اتِّبَاعَ العلماء قبيح ومذموم.

---

[١] **مثلما يفعل أصحاب دعوة رمي السلفيين بالـ«صعافقة» بالدّعوة، ﴿ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ ۞ ﴾ [الحشر: ٢]، ويمكّنون للصّوفية والرافضة، والباطنية، وسائر الزنادقة وأهل البدع.**

[٢] «الفوائد» (ص ٢٦٢ -٢٦٤) لابن القيّم.

[٣] «الرّوح» (ص ٦٤٧).

[٤] «نفح الطّيب» (٥/ ٥٧١).

وكان من تأديب السّلف أنْ يذكّروا النّاس بفوائد العلماء؛ ومن ذلك ما جاء «عن ابن عبّاس أنّه قال لسعيد بن جبير: حَدِّثْ! قال: أحدّث، وأنت شاهد؟! قال: **أو ليس من نعمة الله عليك وأنت تحدّث، وأنا شاهد، فإنْ أخطأتَ علّمتك؟!**»[١].

وقد كان السّلفيون في حياة الشيخ الألباني والشيخ ابن باز، قد علتْ كلمتهم -أي كلمة السّنة ونصرتها- وقهروا أهلَ البدع وسائر المبطلين؛ وكان النّاس يتنعمّون بنعمة توفّر العلماء، ووحدة الصفّ السّلفي وراء أولئك العلماء وإخوانهم؛ فملَّ بعضُ المنتسبين إلى السّلفية تلك النّعم، فمالوا إلى زَبَدِ الجمعيات الحزبية المتأثّرة بمنهج الإخوان المسلمين؛ فانتقلت هممهم من الدّعوة إلى السنّة واتّباع أئمّة السنّة إلى الانتصار للجمعيات الحزبية ومشايخهم ورفع نهجهم التّكتّلي[٢]. فصاروا يُعادون العلماء الّذين لا يمشون وفق هذا النّهج الحزبي ويرمونهم بالتشدّد؛ واتّبعهم على هذا الأمر كثير من العوام والسّذجة فوقعت الفُرقة بعد الألفة، وضعف في كثير من البقاع أمرُ السنّة بعد أنْ كان عزيزًا قويّاً. فصار هؤلاء إمّعة: فلا هم من علماء السّنّة، ولا هم يتعلّمون العلم على نهج السّنّة.

ولهذا صحّ عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنّه قال:

«اغْدُ عالِمًا أوْ متعلِّمًا، ولا تَغْدُ إمَّعَةً بين ذلك»[٣].

---

[١] «المدخل» (١/ ٣٧٣-رقم ٦٣٥- ط.دار الخلفاء) للبيهقي.

[٢] ورأيتُ من المشايخ -ممّن كنت أعظّمه وأودّه- من كان ينكر الحزبيات -أوّلاً-، وأثرها السّيّء على الأمّة؛ فاتّصلتْ به بعض الجمعيات عن طريق بعض طلبة العلم «المنتفعين» من ريعها، وعرضت عليه إعانات باهظة -«دعمًا لنشر العلم والحقّ» كما زعموا-. فلم ير بأسًا من ذلك؛ ثمّ بعد فترة قصيرة، طلبوا منه السّفر إليهم من أجل إقامة «اجتماع إداري» وإلقاء بعض المحاضرات. فلمّا حضر، هيّأوا له لقاءات مع مشايخ كان هذا الشّيخ ينكر على بعضهم، ويبدّع بعضهم، ويحذّر من آخرين بسبب اعتقاداتهم واتّجاهاتهم. فما رجع من تلك الرّحلة إلاّ وهو منكر لـ«تشدّد» القديم الّذي كان عليه، وفرِحٌ بالمنهج الجديد الّذي تبنّاه خلال تلك اللّقاءات، والّذي اكتشف -أخيراً- أنّه هو منهج العدل والإنصاف! وكان قد «ذهل عنه طيلة حياته»! وصار بعد ذلك يذكر هذا المنهج «المعتدل» الّذي علّمته له تلك الجمعية بفضل أموالها، فيقول عنه: إنّه هو «منهج السّلف»، لا غيره! فهكذا تعمل هذه الجمعيات الحزبية للصدّ عن السّلفية، والدّعوة إلى منهج جماعة الإخوان التّجميعي بغلاف (السّلفية) المزيّفة، وتفريق صفوف أهل السّنّة؛ فما دخلت هذه الجمعيات بلدةً إلاّ وتفرّق السّلفيون فيها بعد الألفة التّي كانوا عليها.

[٣] «المدخل» (١/ ٢٦٩-رقم ٣٨١- ط.دار الخلفاء) للبيهقي.

وروى الحسن عن أبي الدّرداء، قال رضي الله عنه:

«كُنْ عالِمًا، أو متعلّمًا، أو محبًّا، أو متّبعًا، ولا تكن الخامس، فتهلك!».

قال: قلت للحسن: «من الخامس؟»، قال: «المبتدع!»»[١].

قال ابن عبد البرّ رحمه الله:

«وقال عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه لكُميل بن زياد النّخعي[٢] -وهو حديثٌ مشهور عند أهل العلم، يُستغنى عن الإسناد لشهرته عندهم-:

«يا كُميلَ بنَ زياد! إنّ هذه القلوبَ أوعيةٌ؛ فخيرها أوعاها للخير؛ **والنّاسُ ثلاثة: فعالمٌ ربّاني، ومتعلّمٌ على سبيل نجاة، وهَمَجٌ رَعَاعٌ أَتْبَاعُ كُلِّ ناعقٍ، لم يستضيئوا بنور العلم، ولم يلجأوا إلى رُكن وثيق**»[٣]. وفي بعض المصادر: «**وهَمَجٌ رَعَاعٌ أَتْباعُ كُلِّ ناعقٍ، يميلون مع كلِّ ريح**»[٤].

ولهذا قال الإمام البربهاري رحمه الله:

«**واعلمْ أنّه لم تجيء بدعةٌ قَطُّ إلاّ من الهمج الرّعاع أتباع كلّ ناعق، يميلون مع كلّ ريح؛** فمن كان هكذا: فلا دين له! قال الله تبارك وتعالى: ﴿ فَمَا ٱخْتَلَفُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ﴿١٧﴾ ﴾ [الجاثية: ١٧]، وقال: ﴿ وَمَا تَفَرَّقُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ﴿١٤﴾ ﴾ [الشورى: ١٤]،

---

[١] «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ١٤٣)، و«المدخل» (١/ ٢٦٧ -رقم ٣٧٨- ط. دار الخلفاء) للبيهقي.

[٢] قال ابن سعد: «روى عن عثمان، وعلي، وعبد الله، وشهد مع عليّ صِفِّين؛ وكان شريفًا مُطاعًا في قومه؛ فلمّا قدم الحجّاج بن يوسف الكوفة دعا به، فقتله» («الطّبقات» (٦/ ١٧٩)). وقول ابن عبد البرّ: «يُسْتغنى عن الإسناد لشهرته عندهم»، يريد به أنّه متواتر: قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «والمتواتر لا يُبحث عن رجاله» («نزهة النّظر» (ص ٤٢)).

[٣] «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٨٤ -رقم ١٨٧٨)، وغيره من المصادر ممّا قد يطول ذكرها.

[٤] «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٨٢ -رقم ١٧٥)، و«الحلية» (١/ ٧٩).

وقال: ﴿ وَمَا ٱخۡتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۖ ﴾ [البقرة: ٢١٣]، **وهم علماء السّوء، أصحاب الطّمع والبدع**»[1].

وقال قبل ذلك بأسطر:

«واعلم -رحمك الله- أنّه ما كانت زندقةٌ قطُّ ولا كفرٌ ولا شكٌّ ولا بدعةٌ ولا ضلالةٌ ولا حَيْرةٌ في الدّين **إلاّ من الكلام وأصحاب الكلام والجدال والمراء والخصومة**[2]؛ والعجب كيف يجترىءُ الرّجل على المراء والخصومة والجدال، والله تعالى يقول: ﴿ مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [غافر: ٤]! فعليك بالتّسليم والرّضى بالآثار وأهل الآثار، والكفِّ والسّلامة»[3]. انتهى كلامه.

ولكنّ أهل الشرّ والاختلاف يصدّون العوام عن الرّاسخين، ويدّعون أنّ اتّباعهم محرّم وأنّه من باب التقليد المحظور؛ ثمّ يزعمون أنّ اتّباع رؤوسهم -هم- واجب ولا يجعلونه من باب التقليد -لا من الجائز ولا من المحرّم!- بل يجعلونه من باب الاجتهاد! فصيّروا بهذا جميع طبقات المنتسبين إليهم مجتهدين! وكفى هذا الأمر لبيان مجانبتهم للصّواب وكذبهم. وكثيرًا ما يزعمون أنّ رؤوسَهم كلّهم راسخون، وأنّه لا راسخَ غير شيوخهم! فجماعتهم -على حدّ زعمهم-: أفرادها من بين «مجتهدين غير راسخين»، و«مجتهدين راسخين» لا ثالثَ لهما! فليس في عوامهم مقلّد، ولا سفيه! ولا شكّ أنّ هذا كلّه كذبٌ؛ بل لا يسع العاقل وصف شيوخهم بالرّسوخ؛ لأنّهم لو كانوا كما يقولون لَـمَا وقعوا في هذه البدعة الشّنيعة التّي مزّقت صفوف أهل السّنّة وتركتهم شَذَرَ مَذَرَ!

وقد صدق الإمام الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأفاد بقوله:

---

[1] «شرح السنّة» (رقم ٩٦-ص ٩٨)؛ فلا ينشأ الغوغاء ولا يكثرون إلاّ عند غياب علماء السّنّة وتمكّن علماء السّوء والبدعة.

[2] فهؤلاء هم أهل الزّيغ، وأصحابهم هم الغوغاء الصّعافقة، لا أهل العلم وأتباعهم.

[3] «شرح السنّة» (رقم ٨٠-ص ٨٧).

«قد تقدّم أنّ البدعَ لا تقع من راسخ في العلم، وإنّما تقع ممّن لم يبلغ مبلغ أهل الشريعة المتصرّفين في أدلّتها؛ والشّهادة بأنّ فلانًا راسخ في العلم وفلانًا غير راسخ في غاية الصّعوبة: فإنّ كلّ من خالف وانحاز إلى فرقة يزعم أنّه الرّاسخ، وغيرَه قاصر النّظر لم ترسخ قدمه في العلم[1]؛ فإنْ فُرض على ذلك المطلب علاَمَةً وقع النّزاع إمّا في العلاَمة، وإمّا في مناطها»[2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وهذا ممّا يُبيِّنُ حالَ كمال الصّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وأنّهم خير قرون هذه الأمّة، إذ كانوا في خلافة **النّبوّة يقومون بالفروق الشّرعية في جليل الأمور ودقيقها مع اتّساع الأمر؛ والواحد من المتأخّرين قد يعجز عن معرفة الفروق الشّرعية فيما يخصّه؛ كما أنّ الواحد من هؤلاء يتّبع هواه في أمر قليل. فأولئك -مع عظيم ما دخلوا فيه من الأمر والنّهي- لهم العلم الّذي يميّزون به بين الحسنات والسّيئات، ولهم القصد الحسن الّذي يفعلون به الحسنات؛ والكثير من المتأخّرين العالِين والعابدين يفوت أحدَهم العلمُ في كثير من الحسنات والسّيئات، حتّى يظنّ السّيّئةَ حسنةً، وبالعكس؛ أو يفوته القصد في كثير من الأعمال، حتّى يتّبع هواه فيما وضح له من الأمر والنّهي.**

فنسأل الله أنْ يهدينا الصّراط المستقيم، صراط الّذين أنعم عليهم من النّبيّين والصّديقين والشهداء والصّالحين»[3].

وقال ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ عن المسائل الأصولية:

---

[1] تأمّل هذا الكلام المتين، فقد صار في أيامنا -بسبب هذه الفتنة- كلُّ أحدٍ يدعّي الرّسوخ لشيخه في بلدته، وإنْ كان من المنحرفين أو من الجاهلين؛ وقد يكون عند بعض هؤلاء شيءٌ من علم اللّغة أو الفقه أو جهودٌ في نصرة التّوحيد، فيفتتن به من يفتتن ويصير إليه المرجع في الجرح والتّعديل! ويصير أتباعه به يعرفون «من يؤخذ عنه الدّين ومن لا يؤخذ» بزعمه! فيضلّون ويزدادون غيًّا بعد غيّ.

[2] «الاعتصام» (٣/ ٢٥٠).

[3] «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٥٤٣).

«وكثير من النّاس عاجزٌ عن العلم بهذه الدّقائق، فكيف يُكَلَّفُ العلمَ بها؟ وأيضًا فالعلم قد يحصل بلا نظر خاصّ، بل بطريق آخر: من اضطرارٍ وكشْفٍ وتَقْليدِ مَنْ يُعْلَمُ أنّه مصيبٌ وغير ذلك.

وبإزاء هؤلاء قومٌ من المُحَدِّثَة والفقهاء والعامّة، قد يُحرِّمون النّظر في دقيق العلم والاستدلال والكلام فيه، حتّى ذوي المعرفة به وأهل الحاجة إليه من أهله، ويوجبون التّقليدَ في هذه المسائل أو الإعراض عن تفصيلها.

وهذا ليس بجيّد أيضًا: فإنّ العلمَ النّافعَ مستحبٌّ؛ وإنّما يُكره إذا كان كلامًا بغير علم، أو حيث يضرّ؛ فإذا كان كلامًا بعلم، ولا مضرَّةَ فيه، فلا بأسَ به. وإنْ كان نافعًا، فهو مستحبّ، فلا إطلاقَ القول بالوجوب صحيحًا، ولا إطلاقَ القول بالتحريم صحيحًا»[1].

هذا، وقد قال الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ في كلام بديع:

«وأمّا الخاصية الثانية فراجعة إلى العلماء الرّاسخين في العلم، لأنّ معرفة المحكم والمتشابه راجعٌ إليهم، فهم يعرفونها ويعرفون أهلها بمعرفتهم بها، فهم المرجوع إليهم في بيان من **هو متّبعٌ للمُحْكَم، فيقلّد في الدّين، ومن هو متّبع للمتشابه فلا يقلّد أصلاً.**

ولكن له علامات ظاهرة أيضًا نبّه عليها الحديث وهو الذي فُسّرت الآية به؛ قال فيه: «فإذا رأيتم الذين يجادلون فيه، فهم الذين عَنَى الله، فاحذروهم»، خرّجه القاضي إسماعيل بن إسحاق. وقد تقدّم أوَّلَ الكتاب.

فجعل من شأن المتّبع للمتشابه أنّه يجادل فيه ويقيم النّزاع على الإيمان، وسبب ذلك أنّ **الزائغ المتّبع لما تشابه من الدّليل لا يزال في ريب وشكّ، إذ المتشابه لا يُعطي بيانًا شافيًا، ولا يقف منه متّبعه على حقيقة؛ فاتّباع الهوى يُلجئه إلى التمسّك به؛ والنظر فيه لا يتخلّص له، فهو في شكّ**

---

[1] «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٢٠٢-٢٠٣).

أبدًا، وبذلك يفارق الرّاسخَ في العلم؛ لأنّ جداله إنِ افتقر إليه، فهو في مواقع الإشكال العارض طلبًا لإزالته، فسرعان ما يزول إذا بُيِّنَ له موضع النّظر[١].

وأمّا ذو الزيغ، فإنّ هواه لا يُخلّيه إلى طرح المتشابه، فلا يزال في جدال عليه وطلبٍ لتأويله»[٢].

من أمثلة ما يقع بسببه الفتن: ظنُّ المتسرّعين والجهلة أنّهم يستطيعون أنْ يستقلّوا بأحكام الجرح والتعديل دون الرجوع إلى أهله؛ فقد يحكمون -مثلاً- بإسقاط شخص ما لأنّه جالس مبتدعًا[٣] أو ذبّ عنه وهو يجهل ما يوجب جرحه[٤]؛ وكثيرًا ما يجهل هؤلاء المتسرّعون أنّ السلف فرّقوا في أحكامهم على الأشخاص بين معيّن ومعيّن، وبين حالة وحالة؛ فيقرّر هؤلاء المتجرّئون مسائل الجرح والتعديل، ويتكلّمون أحيانًا فيما لا يجوز أنْ يتكلّم فيه إلاّ من حاز آلة الاجتهاد[٥]؛ ثمّ قد يُسقطون ويبدّعون النّاس بالتسلسل[٦]، وليس التبديع بالتسلسل ولا التكفير بالتسلسل من

---

[١] أي: إنّ الرّاسخ إنِ اضطرّ إلى الجدال، فإنّما يفعله لطلب الحقّ، والوقوف عنده إن أبصره؛ بخلاف الزّائغ الّذي إنّما يريد بذلك دفع الحقّ وتحقيق باطله.

[٢] «الاعتصام» (٣/ ١٧٤).

[٣] فقد يجالس العالمُ المبتدعَ لردّه إلى الحقّ، أو لردّ أتباعه إليه، أو لإقامة الحجّة عليهم كما فعل عبد الله بن عبّاس مع الخوارج، ومثلما فعل الشّافعي مع حفص الفرد.

[٤] فقد يجهل العالمُ حال المبتدع فيظنّه عدلاً مظلومًا؛ وقد وقع هذا لأعلام الأمّة ولم يُقدح فيهم من أجل ذلك.

[٥] وهو ما يسمّيه أهل العلم بـ«تنقيح المناط»، و«تحقيق المناط»، و«تخريج المناط»؛ ومناط الحكم هو العلّة. انظر: «إرشاد الفحول» (٧٣١-٧٣٤)، و«روضة الناظر» (٢/ ١٤٥-١٥٠).

[٦] وهو تبديع من لم يبدّع المبتدع، وهكذا بالتّسلسل؛ ويقصدون بالـ«مبتدع» من يرونه هم مبتدعًا بظلمهم وبغيهم؛ ثمّ يزيدون على هذا البغي التّسلسل. وكذلك: التّسلسل في التّكفير، وهو تكفير من لم يكفّر من كفّروه هم، وهكذا بالتسلسل؛ ويذكرون دليلاً على ذلك قاعدة، وهي قولهم: «من لم يكفّر الكافر فهو كافر»، فينزلونها على من يكفّرونه هم -ظلمًا وعدوانًا-، ثمّ يكفّرون من لم يقلّد ضلالهم؛ ولئنْ صدقت هذه الكلمة، فعلى من كان كُفْرُه بواحًا لا شبهةَ فيه، وليست على الإطلاق كما يزعمون. ومن تأمّل هذه النُّهُجَ الدّائرة حول الإسراف في التّبديع والتّكفير المبنيّين على بدعة التّسلسل، ظهر له سرّ كثرة فرق الخوارج وتكفير بعضهم لبعض. وأمّا من وقع في الكفر البواح الذي لا شبهة فيه ولا حيلة فيه، فالأمر مختلف؛ وعبارة «لا حيلة فيه» مرادفة لـ«بواح» من الكفر: أي مهما احتال المرء لإيجاد العذر لعدم تكفير من وقع فيه لم يجد؛ =

منهج السلف بل هو من منهج الخوارج[١]؛ وأمّا أهل العلم الرّاسخون فيراعون ما لم يراعه هؤلاء؛ فيعتبرون -مثلاً- قَبول المرءِ للحجّة -عند إقامتها عليه- أو رفضه لها؛ و يعتبرون كونه ممّن يُرجى رجوعه عندها أو لا، وغير هذا ممّا هو مُعتبر عند الرّاسخين من المصالح والمفاسد.

ويدلّ على ذلك ما جاء عن الإمام أحمد بن حنبل في أمر اللّفظية والواقفة، حيث قال:

«من كان منهم جاهلاً، **فليسأل، وليتعلّم!**»[٢].

وقال الإمام البربهاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وإذا رأيت الرجل جالسًا مع رجل من أهل البدع، **فحذّره وعرِّفه**[٣]؛ فإنْ جلس معه بعدما عَلِم فاتّقه، فإنّه صاحب هوى»[٤].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

= وقد عبّر بها الإمام الذهبي في العُبيديين الباطنية، حيث قال فيهم: «وقد أجمع علماء المغرب على محاربة آل عُبيد لما شهروه من **الكفر الصراح الذي لا حيلة فيه**» («السير» (١٥/ ١٥٤))؛ وحتّى في حالة الكفر البواح: فإنّ هذه القاعدة لا تصدق إلاّ على من كان عالمًا بحال الذي صدر منه الكفر الصّريح البواح ثمّ لم يكفّره؛ وقد يكون الممتنع من كفره مرجئًا، وقد يكون متأوّلاً، والعلماء لم يكفّروا المرجئة، إلاّ غلاتهم من الجهمية. والتّبديع بالتّسلسل مثل التّكفير بالتّسلسل: فليس هو من نهج السّلف، بل من نهج الخوارج؛ ولم نجد في كتب الجرح والتّعديل مع كثرتها منهج التسلسل هذا.

[١] وكان الشّيخ الألباني أحيانًا يذكر أنّ ممّا يُحكى في الشّام أنّ شيخًا صوفيًا كان قد كفّر من سها عن إكرامه بتجهيز نعله له بقلبه؛ فكان الشيخ الألباني يشبّه جرأة خوارج اليوم على تكفير المسلمين وتسلسلهم فيه بجرأة هذا الشّيخ الجاهل على تكفير من قصّر في إكرامه في نظره!

[٢] « السنة» (١/ ١٦٥ – رقم ١٤٨) لعبد الله بن أحمد بن حنبل؛ وانظر أيضًا منه: (ص ١٧٩ -أرقام ٢٢٣ إلى ٢٢٦).

[٣] وعلى هذا يمشي مشايخنا: لا يتكلّمون في الرّجل إلاّ إذا كان التحذير منه هو أرجح المصالح؛ وقبل التحذير منه، ينصحونه ويرجون إصلاحه؛ ولا يتركون نصيحته إلاّ إذا تبيّن أنّه مراوغ غير صادق أو إذا كان ذلك الأفضل للنّاس، وأقوم لانتشار السّنة وقمع البدعة؛ وعلى هذا عهدنا الشيخ ربيعًا حفظه الله، ينصح سرًّا وقد يصبر على ذلك قرابة العِقْدِ أو أزيد، وهو يبذل النّصيحة ويرجو الإصلاح؛ ومع هذا يرميه أعداؤه كذبًا بالتربّص بالدّعاة والفرح بالزلاّت والأخطاء؛ وأخشى أنْ يكون هذا من فضح الله للنّاطقين به، واستدراجًا وإخراجًا لما في صدورهم من انحراف عن منهج أهل الحديث؛ وإنّ المرء إذا ساءت أفعاله ساءت ظنونه، وعادة النّاس رمي غيرهم بأخلاقهم هم.

[٤] «شرح السنة» (رقم ١٣٤).

«وتمام الورع أن يعلم الإنسان خيرَ الخيرين وشرَّ الشرّين، ويعلم أنّ الشّريعة مبناها على تحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها؛ وإلاّ، فمن لم يوازن ما في الفعل والتَّرْك من المصلحة الشرعية والمفسدة الشرعية، **فقد يدع واجباتٍ ويفعل محرّماتٍ، ويرى ذلك من الورع.** كمن يَدَعُ الجهاد مع الأمراء الظلمة، ويرى ذلك ورعًا؛ ويَدَعُ الجمعة والجماعة خلف الأئمّة الذين فيهم بدعة أو فجور، ويرى ذلك من الورع؛ **ويمتنع عن قبول شهادة الصادق وأخذ علم العالم، لما في صاحبه من بدعةٍ خفية، ويرى ترك قبول سماع هذا الحقّ الذي يجب سماعه من الورع**»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وقد قال الناس: أكثرُ ما يُفسد الدّنيا: نصف متكلّم، ونصف متفقّه، ونصف متطبّب، ونصف نحوي: هذا يُفسد الأديان، وهذا يفسد البلدان، وهذا يفسد الأبدان، وهذا يفسد اللّسان»[٢].

وإنّما كان إفساد نصف العالم للشّيء أو في الباب من العلم أكثر من إفساد الجاهل فيه، لأنّ نصف العالم أو الفقيه يفتتن به النّاس بخلاف الجاهل المدّعي المعرفة الّذي سرعان ما ينكشف أمره؛ وأمّا نصف الفقيه فقد يدوّخ[٣] النّاس بتسمية المسائل وأبواب العلم -وإنْ كان في حقيقة أمره عاجزًا عن تحقيقها-؛ وقد يسرد نصوص الكتاب والسّنة، فيضعها في غير محلّها، فلا يبصر النّاس حقيقته لعدم مجاوزتهم الظّواهر عادةً؛ فلا يبصرون جهله وتخليطه، فتشتدّ الفتنة به. وهذا الأمر واقع في جميع الفنون -الدّينية أو الدّنيوية-؛ ولهذا يذكرون إفساد نصف الطّبيب للطبّ، وإفساد نصف العالم للعلم. فكذلك يُفسد اللُّغةَ نصف عالم بها، ويُفسد الفقهَ نصف عالم به، ويُفسد العقيدةَ نصف عالم بها، كما يُفسد الجرحَ والتعديلَ نصف عالم فيه. ولا يستهين بالجرح والتعديل إلاّ جاهل: فإنّه

---

[١] «جامع الرسائل» (٢/ ١٤١).

[٢] «الفتوى الحموية الكبرى» (ص ٢٣٢).

[٣] بالمعنى الصّحيح، لا المعنى العامي: أي يخضّعهم ويذلّلهم له.

الدرع الحصين، والغشاء المنيع الذي يُحفظ به الدين؛ وهو ترياق كلّ نازلة ومحدثة تقع في الدّين[١].

فإذا ذهب الجرح والتعديل، أو قام به غير أهله، ذهب الدين؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ:

«ولهم[٢] من التّعديل والتجريح، والتضعيف والتصحيح، من السّعي المشكور، والعمل المبرور، ما كان من أسباب حفظ الدين، وصيانته عن إحداث المفترين»[٣].

قال أبو صالح الفرّاء:

«حكيتُ ليوسف بن أسباط عن وكيع شيئًا من أمر الفتن؛ فقال: ذاك يُشبه أستاذه -يعني الحسن بن حيّ-! قال: قلتُ ليوسف: أمَا تخاف أنْ يكون[٤] هذه غِيبةً؟ فقال: لِمَ يا أحمقُ! **أنا خير لهؤلاء من أمّهاتهم وآبائهم: أنا أنهى النّاسَ أنْ يعملوا بما أحدثوا فتَتْبَعَهم أوزارُهم! ومَن أطراهم كان أضرَّ عليهم»**[٥].

قال الإمام التّرمذي رَحِمَهُ اللَّهُ:

---

[١] كلّ من ينهى عن الجرح والتعديل، أو يسخر منه، فيسمّيه مثلاً «الجرح والتجريح» يريد في حقيقة أمره فقط أنْ يمنع كلام أهل الحقّ في مشايخه، وأنْ يُسكتَ عنهم؛ ولكن لا يريد أنْ يمنعَ كلام مشايخه فيمن أرادوا تعديلاً وتجريحًا. وقد يستشهد بعض المبطلين بنهي كثير من أئمّة السّنة العوام والمبتدئين عن الخوض في مسائل الجرح والتعديل؛ فيزعم هؤلاء المبطلون أنّ هذا إنّما خرج منهم مخرج التنفير المطلق من الجرح والتعديل، وليس كذلك؛ فإنّ السّلف نهوا العوام عن أخذ العلم عن المبتدعة والقصّاص، وأرشدوهم إلى أخذه عن أعيان العدول؛ ولازم ذلك أنّ العوام يُخبرون بما يصلحهم من الجرح والتعديل وما يجنّبهم الضلال، لكن لا يستقلّون هم بذلك؛ بل يتّبعون فيه الأئمّة خطوة خطوة، ثمّ لا يجعلونه ديدنهم حتّى لا يلهيهم عن العلم والتعلّم، والعمل به من العبادة والدّعوة. وأمّا التنفير المطلق عن الجرح والتعديل الذي يريده بعض النّاس، فالمراد منه السماح لأهل الضلال -أو على الأحرى لبعض أهل الضلال- أن يقولوا ما يشاؤون من غير نكير، ومنع الأئمّة من بيان ضلالهم، والله المستعان؛ وبالمقابل، فقد حاد عن الرّاسخين بعض النّاس فأنزلوا بعض أئمّة الهدى منزلة المبتدعة، وعاملوهم معاملة الضُّلاّل. فهذان طرفا نقيض: طرف غلوّ وطرف إجحاف.

[٢] أي: «أهل العلم المأثور عن الرسول ﷺ»، كما عبّر به قبل ذلك بأسطر، وهم أهل الحديث.

[٣] «مجموع الفتاوى» (١/ ١٠).

[٤] أشار محقّق كتاب «الضّعفاء» أنّ الأولى: «تكون».

[٥] «كتاب الضعفاء» (١/ ٥٩١-٥٩٢ -رقم ١١٢٤) للعقيلي.

«وقد عاب بعض مَن لا يفهم على أصحاب الحديث الكلام في الرّجال؛ وقد وجدنا غيرَ واحد من الأئمّة من التّابعين قد تكلّموا في الرّجال»، ثمّ بعد أنْ ذكر جملة منهم، قال:

«**وإنّما حملهم على ذلك عندنا -والله أعلم- النّصيحة للمسلمين؛ لا يُظنّ أنّهم أرادوا الطّعنَ على النّاس أو الغيبة**. إنّما أرادوا عندنا أنْ يُبيِّنوا ضعْفَ هؤلاء لكي يُعرفوا، لأنَّ بعضَهم -من الّذين ضُعِّفوا- كان صاحبَ بدعة، وبعضَهم كان متّهماً في الحديث، وبعضهم كانوا أصحاب غفلة وكثرة خطإ، فأراد هؤلاء الأئمّة أنْ يُبَيِّنوا أحوالهم شفقةً على الدّين وتثبيتًا، لأنّ الشهادةَ في الدّين أحَقُّ أنْ يُتثبتَّ فيها من الشهادة في الحقوق والأموال»[1].

ويقول الله ﷻ:

﴿ فَلِذَٰلِكَ فَٱدۡعُۖ وَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَۖ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡۖ ۝١٥ ﴾ [الشورى: ١٥].

وقال ﷻ:

﴿ وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلۡحَقُّ أَهۡوَآءَهُمۡ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّۚ بَلۡ أَتَيۡنَٰهُم بِذِكۡرِهِمۡ فَهُمۡ عَن ذِكۡرِهِم مُّعۡرِضُونَ ۝٧١ ﴾ [المؤمنون: ٧١].

وقد يظنّ الظانّ أنّه من المجازفات أنْ يُستشهد في الباب بمثل هذه الآيات، أي: أنْ يُزعمَ أنَّ ترك «الجرح والتعديل» يُفسد السموات والأرض! ولكنّ القصد أنّ هدمَ الدّين هو المفسدُ للبحر والسّموات والأرض؛ وإذا كان الدّين لا يُحفظ إلاّ بالجرح والتّعديل، فترك الجرح والتّعديل بابٌ لفساد الدّين، وإذا فسد الدّين هلك النّاس وفسدت الأرض. ولهذا ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أسباب فساد دين النّصارى بعد استقامتهم، فقال:

---

[1] «العلل» للتّرمذي ضمن «السنن» (٥/ ٧٣٨-٧٣٩) له؛ وانظر شرح الكلام المنقول عند ابن رجب («شرح علل الترمذي» (١/ ٤٤-٤٨).

«قالوا: لمّا نصر الله بني إسرائيل وأظهرهم، ظهرت فيهم الأحداثُ بعد ذلك وتجبّروا، وقست قلوبهم، وصاروا شَبَهًا بآل فرعون، فبعث الله المسيحَ عليه السلام، باللّين والصَّفحِ، والعفو عن المسيءِ، واحتمال أذاه، ليُلَيِّنَ أخلاقَهم، ويُزيلَ ما كانوا فيه من الجبرية والقَسوة.

فأفرط هؤلاء في اللّين، حتّى تركوا الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله، وتركوا الحكم بين النّاس بالعدل وإقامة الحدود، وترهَّبَ عُبّادُهم منفردين»[١].

وقال عروة بن الزبير رحمه الله:

«لم يزل أمر بني إسرائيل معتدلاً، حتّى ظهر فيهم المولّدون، أبناء سبايا الأمم، فقالوا فيهم الرّأي، فضلّوا وأضلّوا»[٢].

والجرح والتّعديل من أهمّ الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر؛ قال شيخ الإسلام:

«والداعي إلى البدعة مستحقٌّ العقوبةَ باتّفاق المسلمين؛ وعقوبته تكون تارةً بالقتل[٣]، وتارة بما دونه، كما قتل السّلفُ جهمَ بن صفوان، والجعد بن درهم، وغِيلان القدري، وغيرهم. **ولو قُدّر أنّه لا يستحقّ العقوبة أو لا يمكن عقوبته، فلا بدّ من بيان بدعته والتحذير منها؛ فإنّ هذا من جملة الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر الذي أمر الله به ورسوله**»[٤].

ولو أنّ النّاس سألوا -على قدر إمكانهم- الرّاسخين في العلم عند المعضلات ولم يتعدّوهم إلى غيرهم، لنجوا بإذن الله من الفتن ولم يلجوا باب البدع.

---

[١] «الجواب الصّحيح لمن بدّل دين المسيح» (٥/ ٨٣).

[٢] «مصنّف ابن أبي شيبة» (٢١/ ٣٧٧- رقم ٤٠٣٨١)، و«سنن الدّارمي» (١/ ٢٧٠- رقم ١٢٤)، و«المدخل» (١/ ١٩٥ –رقم ٢٢٢- ط. دار الخلفاء) للبيهقي، واللّفظ له، وغيرهم؛ وعند ابن أبي شيبة والدّارمي: «نشأ» بدل «ظهر»؛ وعند الدّارمي: «معتدلاً ليس فيه شيءٌ».

[٣] وهذا من خصائص السّلطان أو من ينوب عنه من الوُلاة ومن فوّض له أمر ذلك، باستشارة أهل العلم الرّاسخين.

[٤] «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ٤١٤).

ومن أحسن الأمثلة على ذلك ما وقع في زمان الإمام أحمد، حيث استشاره بعض فقهاء بغداد على خلع الواثق، فنهاهم وأمرهم أنْ ينظروا إلى مآل الأمور، فعصوه وخرجوا؛ فمنهم من هرب بعد ذلك ومنهم من سُجن؛ وقد كان النّاس ينتفعون بهم -من قبل-، بتعليمهم وتأديبهم، فوقعت فتنةٌ أعظم ممّا أرادوا دفعه.

قال الخلاّل رَحِمَهُ اللهُ:

«وأخبرني علي بن عيسى، قال: سمعت حنبل يقول: في ولاية الواثق اجتمع فقهاء بغداد إلى أبي عبد الله: أبو بكر بن عبيد، وإبراهيم بن علي المطبخي، وفضل بن عاصم[١]؛ فجاؤوا إلى أبي عبد الله، فاستأذنتُ لهم؛ فقالوا: يا أبا عبد الله! هذا الأمر قد تفاقم، وفشا -يعنون إظهاره لخلق القرآن وغير ذلك-. فقال لهم أبو عبد الله: فما تريدون؟ قالوا: أنْ نُشاورَك في أنّا لسنا نرضى بإمرته، ولا سلطانه! فناظرهم أبو عبد الله ساعةً، وقال لهم: عليكم بالنَّكِرَة بقلوبكم، ولا تخلعوا يدًا من طاعة، ولا تشقّوا عصا المسلمين، **ولا تسفكوا دماءكم ودماءَ المسلمين معكم؛ انظروا في عاقبة أمركم، واصبروا حتّى يستريح بَرٌّ، أوْ يُستراح من فاجر!**».

وذكر الخلاّل قبل ذلك عن أبي الحارث الصّائغ، قال:

---

[١] قال محقّق «السّنّة» عن الفقهاء الثلاثة الخارجين: «لم أتوصل إلى تراجمهم» («السنّة» (١/ ١٣٣) للخلاّل)؛ وقال مثل ذلك محقّق «المحنة» لحنبل. وقد جاء في «المحنة»: «بكر بن عبد الله» بدل «أبي بكر بن عبيد» والله أعلم مَن هذان؟ وأمّا إبراهيم ابن علي المطبخي، فقد ذكر المزّي أنّه روى عن الحسين بن عيسى الحنفي وكنّاه، انظر: «تهذيب الكمال» (٦/ ٤٦٣)؛ وقد وجدت روايته في «تاريخ دمشق» (١٣/ ٢٨٦)، وقد كنّى فيها الحسين بن مسلم الحنفي: أبا عبد الرّحمن؛ وأمّا فضل بن عاصم، فقد يكون هو الّذي ذكره ابن مازة الحنفي بأنّه روى عن أبي يوسف أقوالاً في الفقه، انظر: «المحيط البرهاني» (٢/ ٣٢٨) لابن مازة؛ والله أعلم. وقد جاء في «المحنة» -وسيأتي بعد أسطر- أنّ هؤلاء لم يوفّقوا في خروجهم، فمنهم من هرب ومنهم من حُبس وبقي في السّجن حتّى مات.

«سألتُ أبا عبد الله في أمر كان حَدَثَ ببغداد، وهَمَّ قومٌ بالخروج، فقلتُ: يا أبا عبد الله! ما تقول في الخروج مع هؤلاء القوم؟ فأنكر ذلك عليهم، وجعل يقول: سبحان الله! الدّماءَ الدّماءَ! لا أرى ذلك، ولا آمرُ به! الصبرُ على ما نحن فيه خيرٌ من الفتنة، يُسْفَكُ فيها الدّماءُ، ويُسْتبَاحُ فيها الأموال، ويُنْتَهَكُ فيها المحارم! أَمَا علمتَ ما كان النّاسُ فيه (يعني أيّام الفتنة)؟! قلتُ: والنّاسُ اليوم، أليسَ هم في فتنة، يا أبا عبد الله!؟ قال: وإنْ كان، فإنّما هي فتنة خاصّة؛ فإذا وقع السّيف، عمّت الفتنة، وانقطعت السّبل! **الصّبرَ على هذا! ويسلم لك دينُك خيرٌ لك!** ورأيته يُنكر الخروج على الأئمّة؛ وقال: الدّماءَ! لا أرى ذلك، ولا آمر به!»[1].

وقد قال الله تبارك وتعالى:

﴿ وَإِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ ١٨٦ ﴾ [آل عمران: ١٨٦].

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «سمعتُ أبي يقول: كنتُ في الحبس، فرأيتُ كأنّ قائلاً يقول لي: يا أحمد، ﴿ فَٱصۡبِرۡ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ ٣٥ ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، فقلت: ما شاء الله»[2].

وقال حنبل بن إسحاق -ابن عمّ الإمام أحمد، وعن كتابه نقل الخلاّل-:

«فلمّا أظهر الواثق هذه المقالة، وضرب عليها وحبس، جاء نفرٌ إلى أبي عبد الله، من فقهاء أهل بغداد: فيهم بكر بن عبد الله، وإبراهيم بن علي المطبخي، وفضل بن عاصم، وغيرهم؛ فأتوا أبا عبد الله، فدخلتُ عليه، فاستأذنتُ لهم، فدخلوا عليه.

فقالوا له: يا أبا عبد الله هـذا الأمرُ قدْ فشا وتفاقم، وهذا الرّجل يفعل ويفعل، وقد أظهر ما أظهر، ونحن نخافه على أكثر من هذا. وذكروا له أنّ ابنَ أبي دُوَاد على أنْ يأْمُرَ المعلّمين بتعليم الصّبيان في الكُتَّابِ مع القُرْآن: القرآنُ كذا وكذا.

---

[1] «السّنة» (١/ ١٣٢-١٣٤، رقم ٨٩ و٩٠).

[2] «محنة الإمام أحمد بن محمّد بن حنبل» (ص ٦٨) لعبد الغنيّ المقدسي.

فقال لهم أبو عبد الله: فماذا تريدون؟ قالوا: أتيناك نُشاورك فيما نريد. قال: فما تريدون؟ قالوا: لا نَرْضَى بإِمْرته ولا بسلطانه. فناظرهم أبو عبد الله ساعةً، حتّى قال لهم -وأنا حاضِرُهم-: أرأيتُم إنْ لم يَتِمَّ لكم هذا الأمر: أليس قد صرتم من ذلك إلى المكروه؟! عليكم بالنَّكِرة بقلوبكم، ولا تخلعوا يدًا من طاعة، ولا تشُقُّوا عصا المسلمين، **ولا تسفكوا دماءكم ودماء المسلمين معكم: انظروا في عاقبة أمركم، ولا تعجلوا! واصبروا حتّى يستريح بَرٌّ، أوْ يُسْتراح من فاجر.**

ودار بينهم في ذلك كلامٌ كثيرٌ لم أحفظه، واحتجّ عليهم أبو عبد الله بهذا. **فقال له بعضهم: إنّا نخاف على أولادنا، إذا ظهر هذا لم يعرفوا غيره، ويمحو الإسلام ويدرس.**

فقال أبو عبد الله: كلاَّ! إنّ الله ﷻ ناصرٌ دينَه؛ وإنّ هذا الأمرَ له ربٌّ ينصره، وإنّ الإسلامَ عزيزٌ منيعٌ!

فخرجوا من عند أبي عبد الله، ولم يجبهم إلى شيء ممّا عزموا عليه، أكثرَ من النّهي عن ذلك، **والاحتجاج عليهم بالسّمع والطّاعة، حتّى يُفرّج الله عن الأمّة**، فلم يقبلوا منه.

فلمّا خرجوا، قال لي بعضهم: امْضِ معنا إلى منزل فلان -رجل سمّوه- حتّى نوعده لأمر نريده.

فذكرتُ ذلك لأبي، فقال لي أبي: لا تذهبْ، واعْتَلَّ عليهم، فإنّي لا آمن أنْ يغمسوك معهم، فيكون لأبي عبد الله في ذلك ذكرٌ.

فاعتللتُ عليهم، ولم أمضِ معهم.

فلمّا انصرفوا، دخلتُ، أنا وأبي على أبي عبد الله، فقال أبو عبد الله لأبي: «يا أبا يوسف! هؤلاء قومٌ قد أُشْرِبَ قلوبهم أمرٌ ما، يخرج منها فيما أحسب! فنسأل الله السّلامةَ لنا ولهذه الأمّة، وما أحبُّ لأحد أنْ يفعل هذا.

فقال له أبي: يا أبا عبد الله! وهذا عندك صوابٌ؟

قال: لا! هذا خلافُ الآثار الّتي أُمرنا فيها بالصّبر! ثمّ قال أبو عبد الله: قال النّبيُّ ﷺ: «إنْ ضربك فاصبر، وإنْ حَرَمَك فاصبر، وإِنْ...وإِنْ...»[1]، فأمره بالصّبر؛ وقال عبد الله بن مسعود كذا». وذكر أبو عبد الله كلامًا لمْ أحفظه.

قال أبو عليّ حنبل: **فمضى القومُ، فكان من أمرهم: أنّهم لم يُحمدوا، ولم ينالوا ما أرادوا، واختفوا من السّلطان وهربوا؛ وأُخِذَ بعضهم، فحُبِسَ ومات في الحبس**»[2].

وهذه القصّة عظيمة الفوائد، ولو أفردها أهل العلم في كتاب مع استخراج ما فيها من العبر، لكان في ذلك نفعٌ كبير لمن يطّلع عليه.

ومن هذه الفوائد:

- أنّ الرّاسخ يُدرك ما لا يدركه من هو دونه. والّذين جاؤوا إلى الإمام أحمد وأرادوا منه أنْ يوافقهم على خروجهم وُصفوا بأنّهم من فقهاء بغداد؛ فيُستفاد منه أهمّية منزلة العلماء في إصابة الحقّ أو عدمه.

- أنّ الإمام أحمد مع قوله بكفر من يقول بخلق القرآن، لم يكفّر الواثق؛ وقد بسط الكلام في هذه المسألة شيخ الإسلام ابن تيمية في «المسائل الماردينية»[3].

- أنّ الإمام أحمد -مع أنّ الواثق أمر النّاس بالكفر الأكبر المخرج من الملّة- لم يأمر بالخروج عليه؛ بل نهى عنه غيره ممّن رأى ذلك.

---

[1] قال محقّق كتاب «المحنة» (ص ١٤٦): «لم أجده مرفوعًا فيما تحت يدي من مصادر (في الأصل: «مصار» بسقط الدّال) حديثية، إنّما هو موقوف من حديث عمر بن الخطّاب رضي الله عنه، أخرجه عنه ابن أبي شيبة في المصنّف رقم (٣٤٤٠٠)».

[2] «ذكر محنة الإمام أحمد» (ص ١٤٤-١٤٦) لحنبل بن إسحاق.

[3] «المسائل الماردينية» (ص ١٥٨).

– أنّ الإمام أحمد حكم على هذه الفتنة الّتي وقع فيها امتحان عظيم للعلماء وإكراههم على النّطق بالكفر، بأنّها فتنة خاصّة لا تزيل الإسلام، لأنّ الإسلام له ربّ يتولاّه وينصره. أي: إذا تمسكّ النّاس بما جاءهم عن الله وعن رسوله ﷺ، فلا يضرّهم كيدُ كائد، فليس ثمّة إلاّ «فتنة خاصّة» أو أذى؛ وكأنّ الإمام أخذ ذلك من قوله تعالى: ﴿وَإِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمۡ كَيۡدُهُمۡ شَيۡـًٔاۗ ١٢٠﴾ [آل عمران: ١٢٠]، وقوله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ ٧﴾ [محمد: ٧]. وقد أثمر صبر العلماء –بفضل الله ومنّه– النّصر، حيث زالت دولة المعتزلة، وظهر الإيمان على الكفر، وانتصرت السّنّة على البدعة، حتّى قال آدم بن أبي إيّاس: «**أرادوا أنْ يحملونا على الكفر، فهزمناهم**»[1]. فما من فتنة، تلزم فيها عصابةُ الحقِّ الحقَّ لا تزيغ عنه لدنيا زائلةٍ من مال أو رياسة، إلاّ نصرها الله، ونصر بها السّنّة ونال الصّابرون فيها الأجر العظيم والمثوبة؛ وقد شهد الخليفة الواثق نفسه بذلك، حتّى اعترف بأنّ خصومه على الحقّ ولكنّه لم يثبت على هذه الشّهادة، ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله؛ قال: «**لقد فكَّرْتُ فيما دعوتُ إليه النّاسَ من أنَّ «القرآنَ مخلوق»، وسرعة إجابة مَن أجابنا، وشدّة خلاف مَن خالفنا مع الضّرب والسّيف؛ فوجدتُ من أجابنا رغب فيما في أيدينا، ووجدت من خالفنا منعه دينٌ وورع، فدخل قلبي من ذلك أمرٌ وشكٌّ حتّى هممتُ بترك ذلك!**»[2].

وعن المَرُّوذي «عن إسحاق بن إبراهيم النّيسابوري، قال لي الأمير: إذا حَلَّ إفطار أبي عبد الله، فأرِنيه. قال: فجاؤوا برغيفين: خبز وخُبّازة، فأريته الأمير، فقال: هذا لا يُجيبنا إذا كان هذا يُعِفُّه!»[3].

---

[1] «محنة الإمام أحمد» (ص ٦٤) لعبد الغنيّ المقدسي.

[2] «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٩٣).

[3] «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٣٢٦).

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فإنّ الإنسانَ إذا اتّبع العدلَ نُصر على خصمه؛ وإذا خرج عنه طمع فيه خصمه**»[١].

- أنّ الإمام أحمد حكم على فتنة يُشرّد فيها العلماء وتُسفكُ فيها دماؤهم، وتُعَطَّلُ فيها السّبل، أنّها فتنة عامّة أعظم من الفتنة الخاصّة، الّتي يدعو فيها السّلطان النّاسَ إلى الكفر ويعاقب على الإيمان؛ وهذا بخلاف تسرّع الخوارج الّذين يخرجون على الحكّام الّذين لا يحكمون بما أنزل الله: فإذا أنكر عليهم أهل العلم ما يحدثونه من الفساد، من سفك الدّماء، وقتل الصّالحين، وتعطيل السّبل، استدلّوا بقوله تعالى: ﴿ وَٱلْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلْقَتْلِ ﴿١٩١﴾ ﴾ [البقرة: ١٩١]؛ وقوله: ﴿ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ﴿٢١٧﴾ ﴾ [البقرة: ٢١٧]. وقد فسّر السلّف «الفتنة» في الآيتين، بأنّها الكفر والشّرك، ففساد الكفر والشّرك أعظم من القتل الّذي يقع بالجهاد الشّرعي. فاستدلالهم بمثل هذه النّصوص باطلٌ، لأنّ هذه النّصوص القرآنية الشّريفة تتكلّم عن جهاد الكفّار، لا عن قتال الخوارج للمسلمين، أو قتال الفتنة؛ وقتال الخوارج للمسلمين الّذي يسمّونه «جهادًا» يمكّن للكفر والظّلم ولا يَسْلَمُ فيه الدّين، بل تزداد به الفتنة ولا يكون شرّها أهونَ من شرّ القتل؛ فالآية حُجَّةٌ عليهم لا لهم.

- أنّ الإمام أحمد أرشد أولئك الفقهاء إلى النظّر إلى مآل الأمور؛ فلو فعلوا ذلك لتميّز لهم أنّ فتنة الواثق فتنة خاصّة؛ وأنّ ما يترتّب من شقّ صفّ المسلمين وسفك دمائهم، وسفك دم العلماء فتنة عامّة؛ ووصف فتنة ما بأنّها «خاصّة»، أو أخرى بأنّها «عامّة» هو إجراء لميزان المصالح والمفاسد: أي ترجيح للمصالح والمفاسد؛ ولا يحسن ذلك أحدٌ مثل ما يحسنه الرّاسخ.

وقد قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ –وقد كرّرنا كلمته أكثر من مرّة لعظمها:

«**إنّ كلَّ راسخ لا يبتدع أبدًا**؛ وإنّما يقع الابتداع ممّن لم يتمكّن في العلم الذي ابتدع فيه، حسبما دلّ عليه الحديث، ويأتي تقريره بحول الله»[٢].

---

[١] «درء التّعارض» (٨/ ٤٠٩–٤١٠)؛ وقد قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**تالله! ما عدا عليك العدوّ إلاّ بعد أنْ تولّى عنك الوليّ؛ فلا تظنَّ أنّ الشّيطان غلب، ولكنّ الحافظَ أعرضَ!**» («الفوائد» (ص ٩٧)).

[٢] «الاعتصام» (١/ ٢٥٠).

وقال أبو الحسن ابن أبي الورد الزّاهد:

«**دُونَ الفَهْمِ أَغْطِيَةٌ على القلوبِ؛ قَدْ حَجَبَتِ الفَهْمَ الذُّنُوبُ، والتكبُّرُ على المؤمن**؛ قال الله ﷻ: ﴿ سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ﴾ [الأعراف: ١٤٦]»[١].

فبان أنّ من تكبّر على المؤمنين، حُجب عن الفهم؛ ومن حُجب عن الفهم، فكيف يطمع هو وأتباعه أنْ يكونوا من الرّاسخين؟! ولا شكّ أنّ دعوة رمي النّاس بأنّهم أراذل أو صعافقة هي ازدراءٌ للمؤمنين وتكبّرٌ عليهم، كما سبق ذكره من قول عبد الله بن المبارك رحمه الله، لمّا سُئل: «**ما الكِبْرُ؟**» فقال: «**أنْ تزدريَ النّاسُ**»»[٢].

والمتكبّر لا يزال في ابتعاد عن الحقّ وحجبٍ عنه كلّما تمادى به الزّمان لأنّ من سيماته أنّه لا يقبل النّصيحة لتكبّره على الحقّ وأهله، كما ذكر سبحانه وتعالى عن قوم صالح بعد أنْ وعظهم نبيّهم وذكّرهم بنِعَم الله عليهم، فقالوا ساخرين ومتهكّمين، ما أخبر به الله بقوله ﷻ:

﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَٰلِحًا مُّرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ قَالُوٓا۟ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلَ بِهِۦ مُؤْمِنُونَ ﴿٧٥﴾ قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟ إِنَّا بِٱلَّذِىٓ ءَامَنتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴿٧٦﴾ فَعَقَرُوا۟ ٱلنَّاقَةَ وَعَتَوْا۟ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ وَقَالُوا۟ يَٰصَٰلِحُ ٱئْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٧٧﴾ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ ﴿٧٨﴾ فَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَٰقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّى وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُحِبُّونَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴿٧٩﴾ ﴾ [الأعراف: ٧٣ – ٧٩].

وإنّما يأبى الضُّلاَّلُ النّصيحةَ، لأنّهم يرونها ذمًّا وطعنًا في حقّهم، وقد طغى فيهم حبُّ النّفس[٣]

---

[١] «الجامع لشعب الإيمان» (١٠/ ٤٩٦-٤٩٧) للبيهقي.

[٢] «الجامع لشعب الإيمان» (١٠/ ٥١٤) للبيهقي.

[٣] وهو ما يسمّى بالاصطلاح المعاصر: «الأنانية». ومن تتبّع ما يقع فيه بنو آدم من الشرّ، وما يقع منهم من جرائم كقتل النّفس بغير حقّ أو غير ذلك من الشرّ كقطيعة الرّحم، وعقوق أصحاب الحقوق، أيقن أنّ سبب ذلك كلّه حُبُّ النّفس –أو =

فيكرهون ذمّها، ولو كان الذمُّ قد قُصد به النّصيحة والإصلاح، فلا يقبلونه؛ قال وهب بن منبه رَحِمَهُ اللَّهُ:

«المنافق يُحبُّ الحمدَ، ويكره الذمَّ»[1].

ثمّ إذا كان الرّاسخون يُجنّبهم الله -بفضله ومنّه- الزيغَ والضّلالَ والبدعَ، فحرّيّ بأتباعهم أنْ ينالهم بالتّبعية هذا الفضل وهذه الكرامة. وأمّا دعاة السوء: فهم دعاة إلى النّار والفتن، وعامّة أتباعهم هم الغوغاء وسَفِلة النّاس؛ وسيماهم رمي خصومهم بما هم واقعون فيه، وما هم به أولى.

وحُبُّ مدح النّفس وثلب الآخرين دليلٌ على حبّ الرّياسة؛ ومن غلب عليه حبّ الرياسة، فيضيق صدره عند رؤية طلبة العلم ومخالطتهم حسدًا لهم؛ وعلامة ذلك أنّه ينزعج من الفوائد الّتي قد يفيدونه بها؛ كما يقلقه أنْ يُزكّى أحدٌ غيره؛ وإذا اسْتُدْرك عليه مسألة علمية ما اضطرب وماج كأنّه ظُلِم واعْتُدِيَ عليه؛ ثمّ تجده لا يصبر ولا يتواضع عادةً إلاّ لمن يخضع له ويقلّده، ويشيد بفضله ويتزلّف له؛ بل إنْ تواضع، فتصنّعًا ورياءً.

ورحم الله ابنَ لِيُّون التُّجيبي القائل:

دَعْ مَــدْحَ نَفْسِــكَ إِنْ أَرَدْتَ زَكَاءَهَــا ... فَبِمَـدْحِ نَفْسِـكَ مِـنْ مَقَامِـكَ تَسْـقُطُ

مَــا أَنْــتَ تَخْفِضُــهَا يَزِيْــدُ عَلاَؤُهَــا ... وَالْعَكْــسُ، فَـانْظُرْ أَيُّـمَا لَـكَ أَحْـوَطُ[2]

فالعلماء الربّانيّون يربّون علماء المستقبل، ويؤدّبونهم ويعلّمونهم؛ وطالبو الرّياسات يصدّون

= «الأنانية»- التّي يتربّى عليه المرءُ منذ الصّغر -خاصّة عند الكفّار-، لا ينهاه عنه أحد، بل ينمّيه الآباء والأقارب والمجتمع حتّى يصبح المرءُ في الكِبَرِ عذابًا على الكلّ: على والديه، والزّوج، والصّاحب، وجميع المجتمع. فلْيَسْعَ كلُ مؤمن واعٍ إلى تربية أولاده على التغلبّ على الهوى، وقمع النّفس وشرّها، وإلى نصح غيره بذلك، وبمفارقة سنن الكفّار.

[1] «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٨٥) ليعقوب بن سفيان الفسوي؛ وهو في «الزهد» (ص ٥٠) المنسوب لأبي حاتم الرّازي.

[2] «نفح الطّيب» (٥/ ٥٧٢).

النّاس عن حيازة العلم، ويثبّطون طلبة العلم عنه وعن الرُّقيّ فيه حتّى لا يُذْكَرَ أحدٌ معهم بالعلم والفضل، والله المستعان، ولا حولَ ولا قُوَّةَ إلاّ بالله.

وألا يعلم –من حاله هذه- أنّ هذه كلّها علامات قلّة الإخلاص، وحبّ التصدّر؟ ولكنّ الهوى يحجب هذا الصّنف من النّاس عن الإدراك والحسّ!

ولهذا قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا يعرف الرّياءَ إلاّ المخلصون»[١].

وقال سفيان الثوري رَحِمَهُ اللَّهُ:

«ما رأيت الزّهد في شيء أقلَّ منه في الرّئاسة: ترى الرّجل يزهد في المطعم والمشرب والمال والثّياب، فإنْ نوزع الرّئاسة حامى عليه وعادى»[٢].

ولا شكّ أنّ دعوةً تسخر من النّاس وتزدريهم تتلاءم مع أمراض النّفوس وحبّ الرياسة، ولا تستوحش منها.

فلا غرابة أنْ يتبنّى كلّ مريض النّفس هذه الفتنة –فتنة رمي السّلفيين بالـ«صعافقة»- تشَفِيًّا وغَيْظًا.

ومن أوصافها أنّها فتنةُ نميمةٍ بين أهل السّنة، وليست - كما يزعم أصحابها –قيامًا بالأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر والجرح والتّعديل على منوال ما كان عليه السّلف. ولاشتباه الأمر على الجهّال، يظنّ الوالج في هذه الفتنة أنّها ينتصر لدين الله؛ وإذا عثر على عيوب بعض طلبة العلم اتخذّها ذريعة لثلب من يشتهي؛ وقد يُظنّ به الإخلاص لدين الله، وإنّما استحكم فيه حبّ الرّياسة

---

[١] «تهذيب الأسماء واللّغات» (١/ ٥٥).

[٢] «الحلية» (٧/ ٣٩)؛ و«سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٦٢)، وتصحّف في «الحلية» قوله: «فإنْ نوزع الرّئاسة» إلى عبارة: «فإذا تورّع في الرّئاسة».

وطلبها.

وهل يفلح من أذهب عقلَه سكرُ الرّياسة وطلبها؟! بل لا يفلح كما لا يفلح من يشاوره أو يلتمس الهدى والرّشاد عنده!

«وكان يُقال: «**إيّاك ومشاورةَ رجلين: شابٌّ معجبٌ بنفسه، قليل التّجارب في غيره، أو كبيرٍ قد أخذ الدّهرُ من عقله كما أخذ من جسمه**»[١].

وأمّا رياسة الصّالحين المخلصين فشأنها شأنٌ آخر، إذ لا تحصل إلاّ لمن لم يطلبها؛ ومن نالها من الصّالحين من غير طلب لها لم يفرح بها.

ولهذا لمّا دوّن عمر رضي الله عنه الدّواوين، قال لسلمان الفارسي:

«مع من نكتبك؟ قال: مع الّذين ﴿ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًاۚ ﴿٨٣﴾ ﴾ [القصص: ٨٣]!»[٢].

وقال الفضل بن الرّبيع للرّشيد يعظه:

«يا أمير المؤمنين، بلغني أنّ عُمرَ بن عبد العزيز لمّا وَلِيَ الخلافةَ دعا سالم بن عبد الله، ومحمّد بن كعب القُرَظي، ورجاء بن حَيْوة، فقال لهم: إنّي بُلِيْتُ بهذا البلاء، فأشيروا عليَّ! **فعَدَّ الخلافة بلاءً، وعدَدْتَها أنتَ وأصحابُك نعمةً!**»[٣].

ولا شكّ أنّه ليس ينال الإمامةَ في الدّين والرّياسةَ الشّرعيةَ مَنْ يسعى جهدَه للإفساد بين أهل السّنّة مهما كانت حجّته! كما يفعل الحدّادية والخوارج بحجّة القيام بالجرح والتّعديل، أو الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، وهم يقومون بهما على خلاف ما كان عليه السّلف.

---

[١] «أدب الدّنيا والدّين» (ص ٤٨٥).

[٢] «طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٠٢)، و«نثر الدّرّ» (٢/ ٥٣).

[٣] «تاريخ دمشق» (٤٨/ ٤٤١).

قال ابن بطّال رحمه الله في شرح حديث البخاري عن النّبيّ ﷺ: «إنّ ابني هذا سيّد، ولعلّ الله أنْ يُصْلح به بين فئتين من المسلمين»:

«وقال المهلّب: قوله عليه السلام: «إنّ ابني هذا سيّد» يدلّ أنّ السّيادة إنّما يستحقّها مَنِ انتفع به النّاس، لأنّه **علّق السّيادة بالإصلاح بين النّاس ونفعهم: هذا معنى السّيادة**»[1].

وعجبًا ممّن يطلب السّيادة وهو يسخر ممّن يسعى في الإصلاح بين أهل السّنّة! وأعجبُ منه مَن يطمع فيها، وهمّتُه عاليةٌ واجتهادُه بليغٌ في الإفساد بين المسلمين عامّة وبين أهل السنّة خاصّة ؟!

وقد قال النّبي ﷺ لأبي أيّوب الأنصاري رضي الله عنه :

«ألاَ أدلُّك على صدقة يحبّ الله موضعها؟ تصلح بين النّاس، فإنّها صدقةٌ يحبّ الله موضعها».

وفي رواية:

«ألا أدلُّك على تجارة؟ قال: بلى؛ قال: صِلْ بين النّاس إذا تفاسدوا، وقرِّبْ بينهم إذا تباعدوا»[2].

قال محمّد بن كعب القُرَظي:

«مَنْ أصلح بين قوم، فهو كالمجاهد في سبيل الله»[3].

وقد قيل: «ما المرءُ إلاّ حيث يضع نفسه»! فمن شاء، فليضع نفسه مع المصلحين، ومن شاء فليضعها مع المفسدين!

---

[1] «شرح صحيح البخاري» (٨/ ٩٥)، و«فتح الباري» (١٣/ ٦٧) مثله.

[2] قال الشيخ الألباني: حسن لغيره؛ وانظر: «سلسلة الأحاديث الصّحيحة» (٦/ ٢٩٨-٣٠٠، رقم ٢٦٤٤)، و«صحيح الترغيب والتّرهيب» (٣/ ٧١-٧٢، رقم ٢٨١٨ إلى ٢٨٢٠).

[3] «مداراة النّاس» (ص ١٢٠- رقم ١٥١) لابن أبي الدّنيا.

ويقول العزّ بن عبد السّلام رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وإذا اتَّحَدَ نوعُ الإساءةِ والإحْسانِ، كان عامُّها أعْظَمَ من خاصِّها: **فليس مَنْ أصلح بين جماعة كمن أصلح بين اثنين؛ وليس من أفسدَ بين جماعةٍ كمن أفسد بين اثنين.** وليس من تصدّق على جماعة، أو علّم جماعةً، أو سَتَرَ جماعةً، أو أنقذَ جماعةً من الهلاك، كمن اقتصر على واحدٍ أو اثنين»[١].

وعن أمّ كُلثوم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنّ النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال:

«ليس الكذّاب الّذي يُصلح بين النّاس، فيَنْمِي خيرًا أو يقول خيرًا»[٢].

قال ابن القيّم شارحًا هذا الحديث:

«ولهذا قال نصر بن حاجب: سئل ابن عيينة عن الرّجل يعتذر إلى أخيه من الشّيء الّذي قد فعله، ويحرّف القول فيه ليرضيه، لم يأثم في ذلك؟ فقال: ألم تسمع قوله: «ليس بكاذب من أصلح بين النّاس يكذب فيه». فإذا أصلح بينه وبين أخيه المسلم خير من أن يصلح بين النّاس بعضهم من بعض، **وذلك إذا أراد به مرضاة الله، وكره أذى المؤمن، ويندم على ما كان منه، ويدفع شرّه عن نفسه، ولا يريد بالكذب اتّخاذ المنزلة عندهم ولا طمعًا في شيء يصيب منهم؛ فإنّه لم يرخَّص في ذلك؛ ورُخِّص له إذا كره مَوجدتهم وخاف عداوتهم.**

قال حذيفة: إنّي اشتري ديني بعضَه ببعض مخافةَ أنْ أُقْدِم على ما هو أعظمُ منه»[٣].

وقد روى أثرَ حذيفةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ابنُ أبي شيبة وغيرُه بلفظ:

«إنّي أشتري ديني بعضَه ببعض مخافة أنْ يذهبَ كلُّه»[٤].

---

[١] «القواعد الصّغرى» المسمّى بـ«الفوائد في اختصار المقاصد» (ص ٩٩).

[٢] متّفق عليه من حديث أمّ كلثوم: البخاري (٣/ ٥٧٣ –رقم ٢٧٠٩)، ومسلم (٢/ ١٢٠٧– رقم ٢٦٠٥).

[٣] «إعلام الموقعين» (٤/ ١٢٩–١٣٠).

[٤] «المصنّف» (١٨/ ٣٥١–رقم ٣٥٣٢٩).

فدلّ كلام ابن القيّم هذا أنّ من ابتغى الإصلاح للرّئاسة لم يُؤجر؛ وأنّ من ابتغاهما ديانةً، أُجِرَ؛ وقد سبق أنّ الإفساد بين النّاس وعدم الإصلاح بينهم لا يصدر إلاّ من طالبٍ للرئاسة، وهي من حظوظ الدّنيا؛ فحاصله أنّ طالب الرّئاسة ممّن يُؤثر الدّنيا على الآخرة، والله المستعان.

هذا، وإنّ مراعاة رجحان ميزان المصالح وميزان المفاسد يقتضي أنْ يتكلّم العالم الرّاسخ حين يكون الكلام أنفع من السّكوت وأصلح وأدفع للشرّ؛ وأنْ يسكت لَـمَّا يكون السّكوت أنفع وأفضل من الكلام. والواجب على النّاس طاعة الرّاسخين واتّباعهم في هذا الأمر: فلا يتكلّمون إلاّ إذا تكلّم جبال العلم، ويسكتون إذا سكتوا. فإذا نازع النّاس الرّاسخين في هذا الأمر وغيره وقعت الفتن وضعف أمر السّنّة وقويت شوكة أهل البدع؛ بل تكون هذه المنازعة أشدّ إفسادًا للدّين والدّنيا من منازعة السّلاطين والملوك، الّتي قد علم المنصفون عظيم شرّها وفسادها.

قال الشيخ النّجمي رَحِمَهُ اللهُ في دفاعه عن الشيخ ربيع حفظه الله لمّا طعن فيه فالح الحربي وفي إخوانه أهل العلم:

«لقد عرفنا الشيخ ربيعاً منذ عشرات السّنين متجرِّداً لنصرة السّنّة ذاباً عنها مدافعاً عن حياضها: فقد ألّف المؤلفاتِ وحبّر المقالات وردّ المخالفاتِ، نحسبه فَعَلَ ذلك نُصرةً للدِّين وكَبْحاً لجماح المخالفين: فتلك ردوده ومؤلفاته شاهدة بذلك؛ ولعلَّ الكثيرَ من طلاب العلم لا يعرفون ما عرفنا: فهو الذي ردّ على **سيد قطب** وبيّن أخطاءه؛ وهو الذي ردّ على **عبد الرحمن عبد الخالق**؛ وهو الذي ردّ على **محمود الحداد**، وبيّن غلوّه وشطحاتِه؛ وهو الّذي ردّ على **عدنان عرعور**، وعلى **العودة** وعلى **الحوالي**، وعلى **المأربي**، وعلى **حسن المالكي**، وغيرهم. **والآن يأتي مُغرض فيقول: إن الشّيخ ربيعًا مميّع!** ومعنى «مميّع» فيما نعلم أنه لا يصارح أهل البدع ببدعهم ولا يحكم عليهم بها.

و هذا بهت له واعتداء عليه وهضم لجهوده! ولو قال أحد: **إنه لا يوجد أحد في زمننا هذا نابذ أهل البدع وحاربهم وناقش أخطاءهم مثل ما فعل الشّيخ ربيع – وفقه الله – لكان صادقاً؛** والذي نعتقده أنه فَعَلَ ذلك مخلصاً لله ﷻ مؤدّياً لحقّه الذي فرضه الله على أهل العلم. **وفِعْلُ ذلك يحتاج إلى جهد وإلى تفريغ وقت وإخلاصٍ لله ﷻ يجعله يبذل ما يبذل وهو مرتاح البال، متجرّد الضمير، موقن بثواب الله، موطن نفسه على الصبر على ما سيناله في سبيل ذلك من الأذى والعداوات و المكائد. هذا ما نعتقده في حقّه و نرجو أنه الحقّ.**

هلاّ استحيا الّذي يقول هذا ويرميه بالتميّع! لو قال له قائل: هل فعلت نصف ما فعل الشيخ ربيع أو ربعه أو ثمنه كيف سيردّ عليه؟!

وأقول: إن الشيخ ربيعاً **له رغبة عظيمة فيما يرى أنه مصلحة للمنهج السّلفي والذي نعتقده أن عنده من رجاحة العقل وإيثار المصلحة ما يرى أحياناً أن من مصلحة الدعوة عدم الصدع ببعض الأشياء ومعالجتها معالجة خاصّة[1]، فيظنّ بعض النّاس أنه ما فعل ذلك إلا مجاملة لأقوام وغمطاً لآخرين! وإنّ من يَقْدُرُ الأمورَ قَدْرَها ينبغي له ألاّ يتسرع بمثل هذا الظن؛** وليذهب إلى الشيخ وليناقشه مناقشةً سِرِّيةً؛ فهو لا يمتنع عمّا فيه المصلحة إن شاء الله. هذا ما تبيّن لي من حاله حفظه الله. والله من وراء القصد.

وانطلاقاً من هذا البيان أقول: إن الشيخ ربيعاً هو المحقّ فيما أعتقد والشّيخ فالح مخطئ»[2].

---

[1] قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«ففَرْقٌ بين تَرْكِ العالِمِ أو الأميرِ لنهي بعض النّاس عن الشّيء إذا كان في النّهي مفسدةٌ راجحةٌ، وبين إذنه في فعله. وهذا يختلف باختلاف الأحوال. ففي حالٍ أُخرى يجب إظهار النّهي: إمّا لبيان التّحريم، واعتقاده، والخوف من فعله، أو لرجاء التّرك، أو لإقامة الحجّة بحسب الأحوال؛ ولهذا تنوّع حال النّبي ﷺ في أمره، ونهيه، وجهاده، وعفوه، وإقامته الحدودَ، وغِلْظته، ورحمته»** («مجموع الفتاوى» (٣٥/ ٣٢)).

[2] «الثناء البديع» (ص ٣٣-٣٤)، والجملة الأخيرة أضفتها من الأصل المنشور في شبكة سحاب، وهو محتفظ عندي.

فتأمّل قول الشيخ النّجمي: «**إن الشّيخ ربيعاً له رغبة عظيمة فيما يرى أنّه مصلحة للمنهج السّلفي؛ والذي نعتقده أن عنده من رجاحة العقل وإيثار المصلحة ما يرى أحياناً أنّ من مصلحة الدعوة عدمَ الصدع ببعض الأشياء ومعالجتها معالجة خاصة؛ فيظن بعض النّاس أنه ما فعل ذلك إلا مجاملةً لأقوام وغمطاً لآخرين**».

وقد قال الشّيخ ربيع نفسه في موضع الردّ على الشّيخ فالح:

«فلعلّ العلماء الّذين ترى سكوتهم تنازلاً -وربّما رأيته كتمانًا وخيانةً- أبعدُ نظرًا منك وأعرف بالمصالح والمفاسد، وأعرف بالقواعد والأصول، وما يترتّب على المواقف والتصرّفات.

وإلى الله المشتكى من تسرّعات ومبادرات ليس فيها أيّ التفات إلى هذه الأمور العظيمة، فأذاقت الدّعوةَ السّلفية الأَمَرَّين وأوقعتها في غربة وكربة»[١].

وما يسعنا نحن أن نقول في الشّيخ ربيع إلاّ ما قاله ابن الأثير الحلبي في حقّ شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ يرثيه بذلك:

كَـــمْ رَمَـــوْهُ الحُسَّـــادُ بالْكَيْـــدِ والْبَغْـــيِ ... وهْـــو لا ينثنـــي عـــن الإقْـــدَامِ

طالِـــبَ الحـــقِّ لا يَخَـــافُ لِحَيْـــفِ[٢] ... وهْـــوَ يَحْمِـــي عـــنْ ذِرْوَةِ الإســـلامِ

صَـــدْرُهُ للعلـــومِ والقَلْـــبُ للـــربِّ ... ويَـــــدَاهُ للبَـــــذْلِ والإنْعَـــــامِ

---

[١] «ردّ الصّارم المصقول» (ص ٢٧).

[٢] «الحَيْفُ: المَيْلُ في الحُكم والجَوْرُ والظُّلْمُ» «لسان العرب» (٩/ ٦٠).

لاَ تَلُمْنِـــي عـــلى المَـــدِيْحِ ودَعْنِـــي فَهْـــوَ شَـــيْخِي وَبُغْيَتِـــي وغَرَامـــي[١]

والشاهد ممّا سبق: **بيانُ أهمّية الاقتداء بالعالم الرّاسخ في كلامه، والاقتداء به في سكوته:**

قال إبراهيم بن أدهم رَحِمَهُ اللَّهُ:

«كان يُقال: **ليس شيءٌ أشدَّ على إبليسَ من العالم الحليم: إنْ تكلّمَ تكلّمَ بعلم، وإنْ سَكَتَ سكتَ بحلم**»[٢].

بل إنّ سكوت العالم أشدّ على إبليس من كلامه، فليخسأ وقّادو الفتن المنكرين على علماء السّنّةِ سكوتَهم حين يسكتون لحكمة وغاية شرعية!

فعن إبراهيم بن أدهم عن محمّد ابن عجلان، قال:

«**وقال إبليس: لَسُكُوتُه أشدُّ عليَّ من كلامه**»[٣].

وقال الأوزاعي:

«**تعلّم ما لا يؤخذ به كما تعلّم ما يؤخذ به**»[٤].

وقال الرّشيد:

«**الحِلْمُ يمنع صاحبه من العجلة؛ ومَنْ لم يعجل قلَّ خطؤه**»[٥].

---

[١] «العقود الدريّة» (ص ٤٩٨-٥٠٠)، والقصيدة أطول في أصلها.

[٢] «حلية الأولياء» (٨/ ٢٦).

[٣] «حلية الأولياء» (٨/ ٢٦).

[٤] «تاريخ دمشق» (٣٥/ ١٨٦).

[٥] «المجالسة» (٣/ ٢٢٩-رقم ٨٦٩).

وقد يكون كلام الجاهل فاتحًا أبوابًا عظيمة من الشرّ؛ وإنّما يتجرّأ الجاهل على الكلام لما يظهر له أنّه مفتاحٌ للخير، ولا يبصر غير ما يبدو له لجهله؛ فإنّ من مكر الشّيطان، أنّه قد يفتح أبوابًا كثيرة للخير على المرء ليوقعه بها في باب واحد عظيم من الشرّ:

قال ابن القيّم في فصل بديع -بعد أنْ ذكر أوّل مراتب إغواء إبليس للعبد-:

«فإنْ أعجزه العبدُ من هذه المرتبة، وكان حافظًا لوقته، شَحِيْحًا به، يعلم مقدار أنفاسه وانقطاعها، وما يقابلها من النّعيم والعذاب، نقله إلى المرتبة السّادسة، وهو: أن يشغله بالعمل المفضول عمّا هو أفضلُ منه، ليُزيحَ عنه الفضيلةَ ويُفَوِّتَه ثوابَ العمل الفاضل، فيأمرُه بفعل الخير المفضول، ويحضّه عليه، ويُحَسِّنُه له، إذا تضمّن ترك ما هو أفضل وأعلى منه؛ وقلَّ من يتنبّه لهذا من النّاس؛ فإنّه إذا رأى فيه داعيًا قويًّا ومحرِّكًا إلى نوع من الطّاعة لا يُشَكُّ أنّه طاعة وقُربة، فإنّه لا يكادُ يقول: إنّ هذا الدّاعي من الشّيطان -فإنّ الشّيطان لا يأمرُ بخير- ويرى أنّ هذا خيْرٌ، فيقول: هذا الدّاعي من الله! وهو معذورٌ، **ولم يصل علمُه إلى أنّ الشّيطانَ يأمره بسبعين بابًا من أبواب الخير، إمّا ليتوصَّلَ بها إلى باب واحد من الشرّ، وإمّا ليُفَوِّتَ بها خيْرًا أعظَمَ من تلك السّبعين بابًا وأجلَّ وأفضلَ.**

وهذا لا يُتوصّل إلى معرفته إلاّ بنور من الله يقذفه في قلب العبد يكون سببُه تجريدَ متابعة الرّسول ﷺ وشدَّةَ عنايته بمراتب الأعمال عند الله وأحبّها إليه وأرضاها له، وأنفعها للعبد، وأعَمّها نصيحةً لله تعالى ولرسوله ولكتابه ولعباده المؤمنين -خاصَّتهم وعامَّتهم- ولا يعرف هذا إلاّ مَنْ كان من ورثة الرّسول ﷺ ونوّابه في الأمّة وخلفائه في الأرض. وأكثر الخلق محجوبون عن ذلك، فلا يخطر بقلوبهم، والله تعالى يمُنُّ بفضله على من يشاء من عباده.

فإذا أعجزه العبدُ من هذه المراتب السِّتِّ وأعيا عليه، سَلَّطَ عليه حزبَه من الإنس والجنِّ بأنواعٍ من الأذى والتّكفير له، والتّضليل والتّبديع والتّحذير منه، وقَصَد إخماله وإطفاءه، ليُشَوِّشَ

عليه قلبَه ويُشْغِلَ بحربه فكره، وليمنعَ النّاسَ من الانتفاع به، **فيبقى سعيه في تسليط المبطلين من شياطين الإنس والجنّ عليه، لا يفتُرُ ولا يَنِي**؛ فحينئذ يَلبسُ المؤمنُ لَأْمَةَ[١] الحرب، ولا يضعها عنه إلى الموت، ومتّى وضعها أُسِرَ أو أُصيبَ، فلا يزال في جهاد حتّى يلقى الله.

فتأمّلْ هذا الفصلَ، وتَدَبَّرْ موقعَه وعظيمَ منفعته، **واجعله ميزانًا لك تزنُ به النّاسَ، وتزنُ به الأعمالَ، فإنّه يُطْلِعُكَ على حقائق الوجود ومراتب الخلق**، والله المستعان، وعليه التُّكْلانُ، ولو لم يكن في هذا التّعليق إلاّ هذا الفصلُ لكان نافعًا لمن تدبّره ووعاه»[٢].

وإذا تمكّن إبليس من إغواء الأفراد، بمثل هذه الحيل، كأن يفتح عليهم أبوابًا من الخير ليتوصّل بها إلى باب واحد عظيم من الشرّ، فلا ريب أنّ همّته في إغواء جماعة المسلمين برمّتها بمثل هذه الحيل تكون أعظم! وإذا كان لا يدرك مداخل الشّيطان جيّدًا أحدٌ مثل ما يستطيعه الرّاسخون، كما قال ابن القيّم: «**وأكثر الخلق محجوبون عن ذلك، فلا يخطر بقلوبهم، والله تعالى يمُنُّ بفضله على من يشاء من عباده**»، كان حرِيًّا بمن أراد الخير لنفسه وللمسلمين أنْ يقتدي بالرّاسخين: فلا يتحرّك إلاّ إذا تحرّكوا، ولا يسكنُ إلاّ إذا سكنوا؛ ولا ينطق إلاّ إذا نطقوا، ولا يسكت إلاّ إذا سكتوا؛ فإنّهم يدركون ما ينصبه إبليس من «أبواب للخير» ليصطاد بها العامّة الّذين لا يبصرون إلاّ ما في ظاهرها من الخير. ولو كان الشّيطان لا يفتح على النّاس إلاّ أبوابًا للشرّ المحض والباطل، لم يفتتن به أحدٌ! ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

«وهكذا عامّةُ ما تنازع فيه النّاسُ يكون مع هؤلاء بعض الحقّ، وقد تركوا بعضه؛ وكذلك مع الآخرين. **ولا يشتبه على النّاس الباطل المحض: بل لا بدّ أنْ يُشَابَ بشيءٍ من الحقّ**؛ فلهذا[٣] ﴿ لَا

---

[١] قال الزَّبيدي: «واللَّأْمَةُ: اسمٌ (للدِّرْعِ) كما في «الصِّحاح»؛ زاد بعضهم: الحَصينة، سُمِّيَتْ لإِحْكامها، وجَوْدَةِ حِلَقِها» («تاج العروس» (٣٣/ ٣٩٢-١)).

[٢] «بدائع الفوائد» (٢/ ٨٠١-٨٠٢).

[٣] قال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على حديث صحيح رواه الإمام أحمد («المسند» (٢/ ٩٩ -رقم ٢٤٠٧): «وفي هذه الرّواية دليلٌ على جواز حذف حرف العطف ونحوه عند الاستشهاد بآية إذا لم يكن مغيّرًا لمعنى الكلام».

يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ﴿١١٩﴾ ﴾ [هود: ١١٨ – ١١٩]: فإنّهم هم الّذين آمنوا بالحقّ كلِّه، وصدّقوا كلّ طائفة فيما قالوه من الحقّ: فهم جاءوا بالصّدق، وصدّقوا به، فلا يختلفون»[١].

وقد تعلو منزلة الرّاسخ، ويعظم علمه، ويبلغ من العلم والفضائل والتحرّي والإتقان درجةً تقلّ فيها أخطاؤه ويكثر صوابه؛ حتّى وُجد في أعلام الأمّة من ترجم لهم العلماء، ذاكرين أنّهم لم يجدوا لهم هفوة، ولم يقفوا لهم على خطأ واحد ولا زلّة -كما سيأتي[٢]- من غير أنْ يدّعي لهم العصمةَ أحدٌ. وإنّما هو توفيق الله ورعايته! وقد يظنّ الـحُسّادُ وأهل الزّيغ والجهلة أنّ من يترجم لمثل هؤلاء، يغلو فيهم، أو يدّعى لهم العصمة لتعصبّه للمترجَم له، وليس الأمر كذلك.

وبآثارهم على النّاس، وبركة ثمارهم، وبقائها[٣]، تظهر مباينة العلماء الرّاسخين لمن دونهم:

فقد نقل ابن تيمية عن ابن عقيل من كتابه «الفنون»[٤] كلامًا بديعًا يبيّن سبب نفع تربية العلماء الرّاسخين للنّاس ودعوتهم ورزانتها، خلافًا لدعوة المتسرّعين والجهلة والمبتدعة؛ قال:

«والأطباء المقيمون يلامون على تطويل العلاج، وإنّما سلكوا الملاطفة بالأدوية المتركّبة دون الحادة، لأنّ الحادّة من الأدوية -وإنْ عجّلت سكون الألم- فإنّها غير مأمونة الغوائل، ولا سليمة العواقب».

ثمّ قال:

---

[١] «مجموع الفتاوى» (٨/ ٣٧).

[٢] ص ٣١٧-٣٢٢.

[٣] انظر ما سبق من الكلام عن الثمار: (ص ٢٠٥-٢٠٩).

[٤] ولم أجد كلام ابن عقيل هذا في جزء «الفنون» الّذي وصلنا، وقد ذكر بعضهم أنّ أصله كان قد بلغ ثمانمائة مجلّد، فما بلغنا منه إلاّ شيءٌ قليل، والله المستعان.

«فكذلك الفقهاء والمحدِّثون يقصِّرون عن إزالة الشُّبه لأنّهم عن النّقل يتكلّمون، وللخوف على قلوب العوام من الشُّكوك يقصّرون القول ويقلّلون؛ فهم -حالَ الأجوبة- ينظرون في العاقبة، والمبتدعة والمتوهّمة يتهجّمون، كتهجّم البرخشتي[1]: فعلومهم فَرَحُ ساعة، ليس لعلومهم ثبات»[2].

وقد قال الله ﷻ:

﴿ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتۡ أَوۡدِيَةُۢ بِقَدَرِهَا فَٱحۡتَمَلَ ٱلسَّيۡلُ زَبَدٗا رَّابِيٗاۖ وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيۡهِ فِي ٱلنَّارِ ٱبۡتِغَآءَ حِلۡيَةٍ أَوۡ مَتَٰعٖ زَبَدٞ مِّثۡلُهُۥۚ كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡحَقَّ وَٱلۡبَٰطِلَۚ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذۡهَبُ جُفَآءٗۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمۡكُثُ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَالَ ١٧ ﴾ [الرعد: ١٧].

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«فجعل ذاك مثلَ العمل الصّالح يبقى لأهله، والعمل السّيّء يضمحل عن أهله، كما يذهب هذا الزّبد؛ **فكذلك الهدى والحقّ جاءا من عند الله: فمن عمل بالحقّ كان له، ويبقى كما يبقى ما ينفع النّاس في الأرض**؛ وكذلك الحديد لا يُستطاع أنْ يُعمل منه سكّين ولا سيف حتّى يُدخل في النّار، فتأكلَ خَبَثَه، ويخرجَ جيّده، فيُنتفع به؛ كذلك يضمحل الباطل إذا كان يوم القيامة، وأُقيم النّاس، وعُرضت الأعمال، فيزيغ الباطل ويهلك، وينتفع أهل الحقّ بالحقّ.

---

[1] «البرخشتي»، هو: المتنّقل الّذي ليس له إقامة؛ وقد ذكر ابن القيّم كلام ابن عقيل هذا، نقلاً عن كتابه «الفنون» («الصواعق المرسلة» (٤/ ١٣٤٤))، لكنّه حكى كلمة «البرخشتي» بالمعنى، فقال بدلها: «الغريب المداوي للنّاس»، فأفادنا تفسيرها، والحمد لله! وقد وجدت في القاموس الهندي-أردو-إنجليزي (المطبوع سنة ١٩٥٩م)، من معاني كلمة «برخاست»: «Deprived of office» (A Dictionary of Urdu, Classical Hindi & English I, p. 146)، أي: «مطرود من وظيفته»؛ وفي القاموس الفارسي الإنجليزي: «برخاش: Confusion» (Dictionary, Persian, Arabic & English, p. 227)، أي: تخليط. فالله أعلم ما أصل الكلمة الّتي ذكرها ابن عقيل، أهي فارسية أم لا؛ وهل كلمات «برخاشتي» و«برخاش» و«برخاست» مشتقة من أصل واحد أم لا؟ وأمّا المعنى، فقد أفصح عنه ابن القيّم كما سبق؛ ولو أنّه لم يذكر ذلك لكانت واضحة من السّياق والسّباق، والحمد لله.

[2] «درء تعارض العقل والنقل» (٨/ ٦٣-٦٤).

وكذلك رُوي في تفسيرها عن مجاهد، والحسن البصري، وعطاء، وقتادة، وغير واحد من السّلف والخلف»[١].

وعن سفيان «بن عيينة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله ﷻ: ﴿ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةُۢ بِقَدَرِهَا ﴾ [الرعد: ١٧]، قال: أنزل من السّماء قرآناً، فاحتمله الرّجال بعقولها.

﴿ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَۚ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءًۖ ﴿١٧﴾ ﴾: **وهو قول أهل البدع والأهواء.**

﴿ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِۚ ﴿١٧﴾ ﴾: **وهو الحلال والحرام**[٢]»[٣].

ورحم الله من قال:

فَاسْمَعْ إذا جَرَّبْتَ وَافْهَمْ كَيْفَ عَاقِبَةُ الأُمُورِ[٤]

وقال ابن تيمية:

«والقرآنُ موردٌ يَرِدُهُ الخلقُ كلُّهم؛ وكلٌّ ينال منه على مقدار ما قَسَمَ الله له. قال تعالى: ﴿ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةُۢ بِقَدَرِهَا فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًاۚ وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُۥۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَۚ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءًۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ ﴿١٧﴾ ﴾ [الرعد: ١٧].

وهذا مثَلٌ ضربه الله سبحانه لِمَا أنزله من العلم والإيمان والقلوب الّتي تنال ذلك؛ شبّه الإيمان بالماء النازل، والقلوب بالأودية: **فمنها كِبَارٌ ومنها صِغَارٌ**؛ وبيّن أنّ الماءَ كما يختلط بما يكون

---

[١] «تفسير ابن كثير» (٤/ ٤٤٨).

[٢] أي: علم الحلال والحرام؛ ومعناه: العلم الشّرعي الصّحيح ؛ فقُدِّرت كلمة «علم» لجلاء المعنى.

[٣] «حلية الأولياء» (٧/ ٢٧٧).

[٤] «ذمّ البغي» (ص ٧١) لابن أبي الدّنيا.

في الأرض، **كذلك القلوب فيها شبهاتٌ وشهواتٌ تخالط الإنسان**؛ وأخبر أنَّ ذلك الزَّبَدَ يجفأ جُفاءً[١]، وما ينفع النّاس يمكث في الأرض: كذلك الشّبهات تجفوها القلوب، وما ينفع يمكث فيها.

وفي «الصّحيحين»[٢] عن أبي موسى عن النّبيّ ﷺ أنّه قال: «مَثَلُ ما بعثني الله به من الهُدى والعلم كمثل غيث أصاب أرْضًا، فكانت منها طائفةٌ قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير؛ وكانت منها طائفةٌ أمسكت الماء، فشرب النّاس وسُقوا ورَعَوْا؛ وكانت منها طائفة إنّما هي قيعانٌ لا تُمْسِكُ ماءً ولا تنبتُ كَلَأً؛ فكذلك من فقُه في دين الله، ونَفَعَه ما بعثني به من الهدى والعلم، ومَثَلُ من لم يرفع بذلك رأْسًا، ولم يقبل هدى الله الّذي أُرْسِلْتُ به»[٣].

وقول ابن عقيل الّذي ذكره شيخ الإسلام سابقًا، وهو أنّ «**المبتدعة والمتوهّمة يتهجّمون، كتهجّم البرخشتي: فعلومهم فَرَحُ ساعة، ليس لعلومهم ثبات**»، فكلامٌ نفيس لتمحيص الدّعوات الإسلامية اليوم؛ خاصّة منها الحركات الإسلامية الحزبية مثل حزب الإخوان المسلمين، وحزب التّحرير؛ وكذلك الحركات المتلوّنة الّتي قد تتسمّى زورًا بالسّلفية وتتبنّى كثيرًا من الآراء الحزبية، كمن ينشط مع بعض الجمعيات الّتي تُسمّى بالـ«خيرية» -زعمًا-؛ فيتميّع بعضهم في مسألة المظاهرات، والتكتّلات، وبعضهم في حرمة منازعة السّلطان الأمر، وبعضهم تجاه الخطب الحركية؛ وبعضهم الآخر يتميّع مع بعض رؤوس المبتدعة الّذين أفسدوا دين النّاس، فيزكّيهم ويجرّح من ناوأهم، ويغمز كلَّ مَنْ ينتقدهم. فتُمَحَّصُ هذه المناهج كلّها بهذا الأمر: أهي من المعالجة الصّحيحة البطيئة الّتي تشبه علوم الطبيب الماهر المقيم، أم هي من تهجّم «البرخشتي» الّذي قد يظنّه النّاسُ علاجًا سريعًا نافعاً، ولكنّه «فرحُ ساعة»، وليس له ثباتٌ؟!

---

[١] الجُفَاءُ: ما ينفيه السَّيلُ.

[٢] «صحيح البخاري» (١/ ٢٥٢-٢٥٣، رقم ٨٠)، و«صحيح مسلم» (٢/ ١٠٨٣-١٠٨٤، رقم ٢٢٨٢)؛ واللّفظ الّذي ذكره شيخ الإسلام غير لفظ الصّحيحين .

[٣] «درء التّعارض» (٧/ ٤٢٧-٤٢٩). و«فَقُهَ»: أي صار الفقه سجيّة له.

كذلك يُنظر في دعوة رمي السّلفيين بالـ«صّعافقة»: فما ثمارها إلاَّ إثارةٌ للأوهام والظنّون والشّكوك في قلوب النّاس تجاه المنهج السّلفي وإبعادهم عنه؟!

وممّا له متعلّق بهذه الفائدة ما يخصّ معالجة الأشياء الّتي ينكرها الخصوم على بعض أفراد السّلفيين، من عيوب أخلاقية -كما مضى بيانه-، الّتي لا يزال مثلها في أفراد المسلمين وأهل السّنّة؛ **فيُقال: إنّ الخصوم يظنّون بالعلماء أنّهم لا يحسنون معالجة هذه العيوب أو أنّهم ساكتون عنها وراضون**؛ ويظّنون – على خلاف الواقع – أنّهم خالون هم وأتباعهم من هذه العيوب.

وهذه العيوب لا تسوّغ عند الرّاسخين إحداث الشّقاقَ والفتنة مثل ما أحدثه هؤلاء، فضلاً عن وَأْدِ منهج أهل السّنّة:

قال عمر بن حفص بن غياث:

«قلتُ لأبي[1]: يا أبَةِ: **أمَا تَرَى أصحابَ الحديث كيف تغيّروا؟ فقال: يا بُنَيَّ، هم على ما هم فيه خيار القبائل!**»[2].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

«**فلا ينبغي أن يعيب الرّجل وينهى عن نور فيه ظلمة إلاّ إذا حصل نورٌ لا ظلمة فيه؛ وإلاّ: فكم ممّن عدل عن ذلك، يخرج عن النّور بالكليّة، إذا خرج غيره عن ذلك؛ لما رآه في طرق النّاس من الظّلمة**»[3].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ:

---

[1] أي: حفص بن غياث، محدّث الكوفة، وهو أوثق أصحاب الأعمش، ومن شيوخ أحمد بن حنبل.

[2] «المحدّث الفاصل (ص ١٧٨ – رقم ٢٨) للرّامهرمزي.

[3] «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٣٦٤).

«يُقال: **ليس العاقل الذي يعلم الخير من الشرّ؛ وإنما العاقل الذي يعلم خير الخيرين وشرّ الشرّين.**

وَيُنْشَدُ:

إنَّ اللَّبِيْبَ إِذَا بَدَا مِنْ جِسْمِهِ   مَرَضَانِ مُخْتَلِفَانِ دَاوَى الأَخْطَرَا

وهذا ثابتٌ في سائر الأمور: فإنّ الطّبيبَ -مثلاً- يحتاج إلى تقوية القوّة ودفع المرض والفساد، أداةً تزيدهما معًا؛ فإنّه يرجّح عند وفور القوّة تركه إضعافًا للمرض، وعند ضعف القوّة فعله؛ **لأنّ منفعة إبقاء القوّة والمرض أولى من إذهابهما جميعًا؛ فإن ذهاب القوّة مستلزم للهلاك؛ ولهذا استقرّ في عقول النّاس أنّه عند الجدب يكون نزول المطر لهم رحمة، وإنْ كان يتقوّى بها يُنبته أقوامٌ على ظلمهم؛ لكنّ عدَمه أشدُّ ضررًا عليهم؛ ويرجّحون وجود السّلطان مع ظلمه على عدم السّلطان، كما قال بعض العقلاء: ستّون سنة من سلطان ظالم خير من ليلة واحدة بلا سلطان**»[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كلام بديع فيه النُّصْحُ بالإنصاف وإصلاح النّاس:

«فعليك بالموازنة في هذه الأحوال والأعمال الباطنة والظاهرة حتّى يظهر لك التماثل والتفاضل، وتناسب أحوال أهل الأحوال الباطنة لذوي الأعمال الظاهرة؛ **لا سيما في هذه الأزمان المتأخرة**[٢] **الّتي غلب فيها خلط الأعمال الصّالحة بالسّيئة في جميع الأصناف، لنرجِّحَ عند الازدحام والتّمانع خيرَ الخيرين، وندفع عند الاجتماع شرَّ الشرّين، ونقدّم عند التلازم -تلازم الحسنات والسيّئات- ما ترجّح منها، فإنَّ غالب رؤوس المتأخّرين وغالب الأمّة، من الملوك، والأمراء، والمتكلّمين، والعلماء، والعبّاد، وأهل الأموال يقع غالبًا فيهم ذلك**[٣].

---

[١] «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٥٤).

[٢] قال هذا رَحِمَهُ ٱللَّهُ في زمانه: فكيف لو رأى زماننا؟!

[٣] فلا يزال عديمو العلم والبصيرة يخرجون من أجل ذلك على العلماء؛ والخروج على العلماء شرّه أعظم من الخروج على =

وأمّا الماشون على طريقة الخلفاء الرّاشدين، فليسوا أكثر الأمّة. ولكن على هؤلاء الماشين على طريقة الخلفاء أنْ يُعامِلوا النّاسَ بما أمر الله به ورسوله من العدل بينهم، وإعطاء كلِّ ذي حَقٍّ حَقَّه، وإقامة الحدود بحسب الإمكان؛ إذ الواجب هو الأمر بالمعروف وفعله، والنّهي عن المنكر وتركه بحسب الإمكان؛ فإذا عجز **أتباع الخلفاء الرّاشدين** عن ذلك، قدَّموا خيرَ الخيرين حُصولاً، وشرَّ الشّرّين دفعًا، والحمد لله ربّ العالمين»[1]. انتهى كلامه.

و«الماشون على طريقة الخلفاء الرّاشدين» الّذين ذكرهم شيخ الإسلام هم قادة الأمّة من الرّاسخين الّذين يسعى الخصوم للصدّ عنهم وتقبيح اتّباعهم!

= أئمّة الجَور الّذي حرّمه الشّرع. وترى الجاهلَ من العوام يراجع أحكام الجهابذة، ويزعم أنّ فعله هذا هو موجب ترك التّقليد، وأنّه به أُمر؛ وكان أولى بهذا الجاهل أنْ يصمت ويقلّد لو كان يعقل قليلاً؛ بل في مثل هؤلاء اجتمع الجهل والحمق؛ وبالمقابل ترى من لا يبرح محرِّضًا على أئمّة الجور وخارجًا عليهم، وهو لا يراعي ميزان المصالح والمفاسد، بل لا يدرك شيئًا من ذلك؛ فلا يزال يتقلّب في الفتن ويؤجّجها. وأعجب من هذين الصّنفين من يزيّن للأمراء الظّلمة ظلمهم، لأنّه اختلط عليه (الصّبر على الظّلم والأثرة)، و(تحسين الظّلم والأثرة) لا يفرّق بين الأمرين؛ فيسمّي الظّلم عدلاً وحُسْنَ سيرة؛ ثمّ تجده حربًا على مشايخنا السّلفيين يُسقطهم بالوهم وبالقذاة-، كما جاء في الحديث الصّحيح: «يُبصر أحدكم القذاة في عين أخيه، وينسى الجِذْعَ -أو الجِذْلَ -في عينه مُعترِضًا» («سلسلة الأحاديث الصّحيحة» (١/ ٧٤ -رقم ٣٣)). **وأمّا أهل الحقّ، فيعاملون الأئمّة الظّلمة بالصبر والمناصحة، ولا يسبّونهم ولا يخرجون عليهم، فتقع الفتن وما هو شرّ من ظلمهم الأوّل؛ ولا يغشّونهم كما يفعل الجهلة الّذين يسمّون ظلمهم خيرًا، فيحسّنونه لهم، ويتكلّفون توجيه قبائح عصاة الأئمّة ليصيّروها حسنات وإنْ جاؤوا بالأوتاد من الظّلم كلّ يوم، وإنْ نطقوا بوجوب تغيير «النّصّ الدّيني»، أي: القرآن والسّنة! ولا تجد عالمًا** سُنِّيًّا موفَّقًا حرّض أميرًا أو حثّه على شيءٍ وحسّنه له إلاّ على الخير والتّوحيد وإقامته، ومحاربة الشّرك ونبذه، ونصرة السّنّة وأهلها، ومنع البدع والتّحذير منها؛ وقد قال سفيان الثوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنّي لأدْعو للسلطان -يعني بالصّلاح- ولكنْ لا أستطيعُ أنْ أذكر إلاّ ما فيهم» («الجرح والتعديل» (١/ ٩٧) لابن أبي حاتم، و«مسند ابن الجعد» (٨/ ٢٨٣)، وزاد فيه ابن جعد دعاء سفيان لأصحاب الأهواء بالصّلاح). ومن مدح إطلاقًا مناصري الشّرك والبدع وسوّاهم بمن يناصر التّوحيد والسّنّة من أئمّة الهدى، أو قاسهم على الخلفاء الرّاشدين، أو على عمر بن عبد العزيز، كان مدحه غشًّا لهم وتركًا لواجب نصح أئمّة المسلمين، وتزيينًا لهم لقبح أعمالهم؛ فكان بذلك من أعظم المفسدين في الأرض؛ بل الواجب مناصحة هؤلاء إنْ رُجِيت استجابتهم؛ وبيان تحريم الشّرك والبدعة؛ كما أنّ الواجب إقامة التّوحيد والسّنّة من غير أن يجرّ ذلك إلى سفك الدّماء؛ وإذا وقع الكفر البواح، فالأمر لأهل الحلّ والعقد من أهل الفضل والعلم والشّوكة يقدّرون المصالح والمفاسد المترتّبة على خلعه.

[1] «الاستقامة» (٢/ ١٦٧-١٦٨).

وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«وما أُمر به من هجر التّرك والانتهاء وهجر العقوبة والتعزير[1]، إنّما هو إذا لم يكن فيه مصلحةٌ دينية راجحةٌ على فعله؛ وإلاّ: فإذا كان في العقوبة مفسدةٌ راجحةٌ على الجريمة لم تكنْ حسنةً[2]، بل تكون سيّئةً، وإنْ كانت مُكافئةً لم تكن حسنةً ولا سيّئةً.

فالهُجْرانُ قد يكون مقصوده تركَ سيّئةِ البدعة الّتي هي ظُلْمٌ وذَنْبٌ وإثْمٌ وفَسَادٌ؛ وقد يكون مقصودُه فعْلَ حسنةِ الجهادِ، والنّهيَ عن المنكر، وعقوبةَ الظّالمين لينزجروا ويرتدعوا، وليقوى الإيمانُ والعملُ الصّالحُ عند أهله. فإنّ عقوبةَ الظّالِم تمنع النّفوس عن ظلمه، وتحضّها على فعل ضدّ ظلمه، من الإيمان والسّنّة ونحو ذلك؛ **فإذا لم يكن في هُجرانه انزجارُ أحدٍ ولا انتهاءُ أحدٍ -بل بُطلانُ كثير من الحسنات المأمور بها- لم تكن هجرةً مأمورًا بها، كما ذكره أحمد عن أهل خراسان إذ ذاك: أنّهم لم يكونوا يَقْوَوْنَ بالجهمية؛ فإذا عَجَزُوا عنْ إظْهارِ العَدَاوَةِ لهم سَقَطَ الأمْرُ بفعل هذه الحسنة، وكان مداراتُهم فيه دَفْعَ الضَّرَرِ عن المؤمن الضّعيف؛ ولعلّه أَنْ يكونَ فيه تأليفُ الفاجر القويّ؛ وكذلك لمّا كَثُرَ القَدَرُ في أهل البصرة: فلو تُرك رواية الحديث عنهم لاندرس العلمُ والسّننُ والآثارُ المحفوظةُ فيهم.**

فإذا تعذّر إقامةُ الواجباتِ من العلم والجهاد وغير ذلك إلاّ بمن فيه بدعةٌ مضرَّتُها دون مضرّة ترك ذلك الواجب، كان تحصيلُ مصلحة الواجبِ مع مفسدةٍ مرجوحةٍ معه خيْرًا من العكس.

ولهذا كان الكلامُ في هذه المسائلِ فيه تفصيلٌ.

---

[1] وكم من خائض في هجر النّاس اليوم من غير رجوع إلى الرّاسخين، وهو لا يعرف أنواع الهجر هذه التّي ذكرها شيخ الإسلام، فضلاً عن التّمييز بينها، فضلاً عن إدراك المصالح والمفاسد؛ ثمّ تجده يضلّل من لم يقلّده في هجره الجائر لإخوانه!

[2] كالفساد الحاصل من فتن الحدّادية، وفتنة رمي السّلفيين بأنّهم «صعافقة».

وكثيرٌ من أجوبة الإمام أحمد، وغيره من الأئمّة، خرج على سؤال سائلٍ قد عَلِمَ المسؤول حالَه، أو خرج خطابًا لمعيّنٍ قدْ عَلِمَ حالَه، فيكون بمنزلة قضايا الأعيان الصّادرة عن الرّسول ﷺ ، إنّما يثبت حكمُها في نظيرها.

فإنَّ أقْوَامًا جعلوا ذلك عامًّا، فاستعملوا من الهجر والإنكار ما لم يُؤمروا به: فلا يجبُ ولا يُسْتَحَبُّ؛ وربّما تركوا به واجباتٍ أو مستحبّاتٍ، وفعلوا به محرّمَاتٍ[١].

وآخرون أعرضوا عن ذلك بالكليّة، فلم يهجروا ما أُمروا بهجره من السّيّئات البدعية، بل تركوها تَرْكَ المُعْرِض -لا ترك المُنْتَهِي الكاره-، أو وقعوا فيها؛ وقد يتركونها تَرْكَ المُنْتَهي الكاره، ولا ينهون عنها غيرهم، ولا يعاقِبون بالهجرة ونحوها مَنْ يستحقّ العقوبةَ عليها، فيكونون قد ضيّعوا من النّهي عن المنكر ما أُمِروا به إيجابًا أو استحبابًا: فهم بين فعل المُنْكَرِ أو ترك النّهي عنه، وذلك فعْلُ ما نُهوا عنه وترك ما أُمِروا به[٢].

فهذا هذا. ودينُ الله وَسَطٌ بين الغالي فيه والجافي عنه. والله سبحانه أعلم»[٣].

وقال الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وُضع دين الله دون الغلوّ وفوق التّقصير»[٤].

وقد أحسن من قال من الشّعراء:

---

[١] وليتأمّل هذا الكلام الّذين أحدثوا الفتن بالهجر العشوائي الّذي لم يأمرهم به الشّرع؛ وما وقعوا فيما وقعوا فيه إلاّ لإعراضهم عن الرّاسخين في العلم.

[٢] وليتأمّل هذا الكلام أيضًا المميّعون ومن تأثّر بمنهج حزب الإخوان المسلمين والأحزاب المختلفة والجمعيات الحزبية.

[٣] «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٢١١-٢١٣).

[٤] «الزّهد» (ص ٣٣٤- رقم ١٦٢٩) لأحمد بن حنبل.

مَـــا تَـــرَى عِنْـــدَ أَحْمَـــقٍ فِي أُمُـــــورٍ تَوَسُّـــــطًا
بَـــــلْ تَـــــرَاهُ فِي أَمْـــــرِهِ مُفْرِطًـــــا أَوْ مُفَرِّطًـــــا[١]

وقال آخر:

فَالْمَـــاءُ إِنْ جَـــاوَزَ الْمِقْـــدَارَ مَهْلَكَـــةٌ وَالْعَـــدْلُ إِنْ جَـــاوَزَ الْمَرْسُـــوْمَ عُـــدْوَانُ
إِنّ الأَصَـــابِعَ خَمْـــسٌ وَهْـــيَ كَامِلَـــةٌ فَـــإِنْ يَـــزِدْنَ فَـــذَاكَ الْفَضْـــلُ نُقْصَـــانُ[٢]

وقال مطرّف بن عبد الله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«السّيّئة بين الحسنتين؛ وشرّ الشّيئين الحقحقة». انتهى، وهو كذا في مطبوع «الحلية»؛ وعبارة «وشرّ الشّيئين»: تصحيف، والصّواب: «شرُّ السَّيْرِ الحقحقة»، -وسيأتي بعد أسطر بيانه من كلام ابن الأثير-. قال أبو نعيم: «كذا: «السّيّئة بين الحسنتين»؛ وقد قيل: «الحسنة بين السّيّئتين»، يعني: بترك الغلوّ والتقصير»[٣].

وقال ابن الأثير: «ومنه حديث مُطَرِّف أنّه قال لولده: «شرّ السّير الحقحقة»، وهو إشارةٌ إلى الرّفق في العبادة»[٤].

و«الحقحقة»: «هو المُتْعِبُ من السَّيْر. وقيل: هو أنْ تُحْمل الدّابّةُ على ما لا تُطيقه»[٥].

فكذلك الغلوّ يُتعب صاحبَه حتّى يترك ما غلا فيه من الدّين أو أسرف فيه من أمر الدّنيا.

---

[١] «نفح الطيب» (٥/ ٦٠٣).

[٢] «المحمّدون من الشعراء» (ص ١٠٨ -رقم ٧٢).

[٣] «حلية الأولياء» (٢/ ٢٠٩).

[٤] «النّهاية في غريب الحديث والأثر» (٣/ ٩٦٥-رقم ٣٥٢٤).

[٥] «النّهاية» (٣/ ٩٦٤-رقم ٣٥٢٣).

وأمّا ما يُروى مرفوعاً: «العلم أفضل من العمل، وخير الأمور أوساطها، دين الله بين الفاتر والغالي، والحسنة بين السّيئتين، لا ينالها إلاّ بالله، وشرّ السّير الحقحقة»، فهو **موضوع** كما حكم عليه شيخنا العلاّمة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1].

وإدراك الوسطية الحقيقية الّتي يرضاها الربّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: لا سبيل للخلق لإدراكها إلاّ بالرّجوع إلى الكتاب والسّنّة؛ وأَخْبَرُ النّاس بعد عهد النّبوة بالكتاب والسّنّة هم أهل الحديث؛ فهم -لزامًا- أخبر النّاس بالوسطية الّتي يرضاها الله وأقربهم إليها؛ وقد ادّعى كثير من النّاس أنّ «الوسطية» و«الاعتدال» يكونان بترك كثير ممّا أمر به الله ونبيّه ﷺ؛ فتهاونوا في الواجبات، ورموا المستقيمين بالتشدّد والتزمّت؛ حتّى تبنّى بعضهم من الأفكار ما هو كفر أو شركٌ وهم لا يدرون، وجعلوا ذلك «اعتدالاً»، وجعلوا التّوحيد والسّنّة «تطرّفًا»؛ ومنهم من صار -بموجب ذلك- يرضى بملل الكفر كلّها ويدّعي أنّ الكفّار تنالهم الرّحمة في الآخرة، فيدخلون الجنّة، وهذا كلّه باطلٌ بلا شكّ. وهؤلاء مثل المُسرف والبخيل في إنفاق المال: فالمسرف في النّفقة يرمي المقتصد بالبخل، والبخيل يرمي المقتصد بالإسراف؛ ولا يعلم فضل المقتصد وإصابته للصّواب إلاّ أولو الأحلام والنّهى.

فلو لم يرجع النّاس إلى أصل صحيح في الدّين أو في أمور دنياهم ليفصل بينهم فيما يتنازعون فيه، لمكثوا في نزاع وشقاق دائمين.

وقال شيخ الإسلام:

«ومتى تركوا الاعتصام بالكتاب والسّنة، فلا بدّ أنْ يختلفوا: فإنّ النّاس لا يفصل بينهم إلاّ كتاب منزّل من السّماء»[2].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

---

[1] «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٨/ ٤١٠ -رقم ٣٩٤٠).

[2] «درء تعارض العقل والنّقل» (٥/ ٢٨٤).

«وهذا لأنّ النّاس لا يفصل بينهم النّزاع إلاّ كتاب منزّل من السّماء، وإذا رُدُّوا إلى عقولهم، فلكلّ واحد منهم عقلٌ»[١].

وقال:

«ويسوغ أيضًا أنْ يترك الإنسان الأفضل لتأليف القلوب، واجتماع الكلمة خوفًا من التّنفير، عمّا يصلح كما ترك النّبيّ ﷺ بناءَ البيت على قواعد إبراهيم، لكون قريش كانوا حديثي عهد بالجاهلية، وخشي تنفيرهم بذلك، **ورأى أنّ مصلحة الاجتماع والائتلاف مقدَّمةٌ على مصلحة البناء على قواعد إبراهيم»**[٢].

ولهذا جاء في بعض آثار السلف في وصف أئمّة الهدى في آخر الزمان عندما تشتدّ الفتن بأنّهم ليسوا بالعُجَّلِ -أي إنّهم يتأنّون ولا يتسرّعون في أحكامهم-، كما أنّهم ليسوا مَذَاييعَ بُذَرَةً[٣] -أي ليسوا ممّن يذيع الأخبار وينشرها من غير رويّة؛ فقد جاء عن علي رضي الله عنه، قال:

«تعلّموا العلم تُعْرفوا[٤]؛ واعملوا به تكونوا من أهله؛ فإنّه سيأتي من بعدكم زمنٌ يُنْكِرُ الحقَّ فيه تسعةُ أعشارهم، لا ينجو فيه إلاّ كلُّ مؤمنٍ نُوَمةٍ -قال وكيع: يعني مغفّلاً[٥]- أولئك أئمّة الهدى ومصابيح العلم، **ليسوا بالعُجَّلِ المذاييعِ البُذَرَةِ.**

---

[١] «درء تعارض العقل والنّقل» (١/ ٢٢٩)، و«مجموع الفتاوى» (٢٠/ ١٦٣).

[٢] «مجموع الفتاوى» (٢٢/ ٤٣٦-٤٣٧).

[٣] قال الزَّبيدي: «رجل هُذَرَةٌ بُذَرَةٌ: كثير الكلام، ذكره ابن دُريد» («تاج العروس» (١٠/ ١٤٩-١).

[٤] ليس مقصودُ علي رضي الله عنه الحثَّ على طلب العلم لنيل الشّهرة والرّياسة: فإنّ هذا -بلا شكّ- من مفسدات النّيات، وموجبات النّيران؛ ولكنّ قصدَه -والله أعلم-: أنِ اطلبوا العلم تكونوا من أهله وتُعدّوا منهم، وتُحشروا مع العلماء. ومن عجيب الوقائع في باب طلب الشّهرة والحرص الشّديد عليها: ما عاينته حيث بُلِّغَ لعالم جليل سلامُ شخصٍ مجهولٍ من بلدة ما؛ وكان للشّيخ تلميذ يعرفه في تلك البلدة باسم مشابه للمجهول، فقال الشّيخ عن الطّالب: «هذا جيّدٌ»: يقصد بهذه التّزكية طالبه الّذي يعرفه: فطار بها المجهول وادّعاها لنفسه، حتّى اشتهر وصار يُقصد للسّؤال والأخذ عنه، ويُتّصل عليه من بلدان بعيدة لأخذ أجوبته في معضلات المسائل! وإلى الله المشتكى من عجائب الزمان! ويا عجبًا كيف يأخذ سُكر الرّئاسة وحبّ الشّهرة عقول بعض النّاس!

[٥] والمقصود هنا: التغافل عن الشرّ، لا مدح البَلَهِ والغفلة؛ وقد قال الإمام الشافعي رحمه الله: «الكيِّسُ العاقل هو الفطِنُ =

قال: قيل لعليّ بن أبي طالب: ما النُّوَمَةُ؟ قال: الرّجل يسكتُ بالفتنة، فلا يبدو منه شيءٌ»[١].

وعند الدّارمي: «فأولئك أئمّة الهُدى ومصابيح العلم، ليسوا بالمساييح، ولا المذاييع البُذُر».

قال الزَّبيدي في شرح كلمة «المَسَاييح» : «**يعني الّذين يَسِيحون في الأرض بالنّميمة، والشرِّ، والإفسادِ بين النّاس**»[٢].

وقال أبو عُبيد:

«البُذُرُ: النَّمّامونَ»[٣].

وقال علي رضي الله عنه:

«لا تكونوا عُجَّلاً مذاييعَ بُذُرًا! فإنّ من ورائكم بلاءً مُبَرِّحًا مُبْلِحًا، وأمورًا متماحلَةً رُدُحًا».

رواه البخاري في «الأدب المفرد»، وصحّح إسناده الشيخ الألباني، وقال في شرح الغريب -باختصار وتصرّف-: «المذاييع: الذين يُشيعون الفاحشة؛ والبُذُرُ: المفشون للأسرار؛ والبرح: الشدّة

= المتغافل» («شعب الإيمان» (١٠/ ٥٧٥))؛ وروى ابن طولون رحمه الله، عن أبي عثمان ورّاق الإمام أحمد رحمه الله، قال: «حدّثني المحاربي، قال: قال الأوزاعي: السلامة عشرة أجزاء، تسعة منها في التغافل؛ قال أبو عثمان: فعرضت ذلك على أحمد بن حنبل، فقال: يرحم الله الأوزاعي: عشرتها في التغافل!» («الغرف العلية في تراجم متأخري الحنفية» (ق ١١٠-١)؛ وأورده الغزّي مختصرًا في «الطبقات السَّنية» (٣/ ٢٠٤).

[١] «مسند الدّارمي» (١/ ٣١٨-رقم ٢٦٧)، و«البدع والنّهي عنها» (ص ١٢٠-١٢١ -رقم ١٦٢) واللّفظ له، و«تاريخ دمشق» (٤٢/ ٤٩٣)؛ وليس في أثر علي -ولا في غيره- القول بعدم الانحياز بين أهل السّنّة وأهل البدع، بل غاية ما في أقوال السلف، عدم الخوض في الشرّ وما يجهله المرء، ووجوب الثبات على الحقّ وإمساك اللّسان إلاّ فيما تثبت فيه المرء وما كان نُصحًا وخيرًا.

[٢] «تاج العروس» (٦/ ٤٩٤-١).

[٣] «المخصّص» (٣/ ٩١) لابن سيّدة.

والشرّ والعذاب الشديد والمشقّة؛ و«مُبْلِحًا»: في بعض الطّرق: «مُكْلِحًا»: أي: يكلح النّاس لشدّته؛ و«الكُلُوحُ»: العُبُوس؛ و«المتماحل»: الطويل من الرّجال. و«رُدُحًا»: جمع رداح وهو الجمل المثقّل حملاً. والمعنى: الفتن الثقيلة العظيمة»[1].

ورُوِي مثل قول علي رضي الله عنه عن عبد الله بن مسعود، قال: «قولوا خيرًا تُعْرفوا به، واعملوا به تكونوا من أهله؛ ولا تكونوا عُجَّلاً مذاييعَ بُذُرًا»[2].

ودعوة رمي النّاس بالصّعافقة توقع بالنّميمة الشرَّ والوحشةَ بين النّاس وعلمائهم وطلبة العلم، ثمّ بين العوام فيما بينهم؛ ففسادها عظيم، ولا يعلم حقيقة أمرها إلاّ الله عز وجل.

وعن أسماء بنت يزيد رضي الله عنها، قالت: قال النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم:

««ألاَ أُخْبِرُكُمْ بخيارِكُم؟»،

قالوا: بلى!

قال: «الذّين إذا رُؤُوا ذُكِرَ اللهُ؛ أفلاَ أُخبِرُكُمْ بِشِرَارِكُم؟»،

قالوا: بلىَ!

قال: «المَشَّاؤُونَ بالنّميمةِ، المُفْسِدُونَ بَيْنَ الأَحِبَّةِ، البَاغُونَ البُرَآءَ الْعَنَتَ»[3].

قال ابن الأثير رحمه الله: ««الباغون البُرَآءَ الْعَنَتَ»: العَنتُ: المُشَقَّةُ، والفَسَادُ، والهَلاَكُ، والإِثْمُ، والغَلَطُ، والخَطَأُ، والزِّنَى: كُلُّ ذلك قد جاء، وأُطْلِقَ الْعَنَتُ عليه، والحديثُ يَحْتَمِلُ كُلَّهَا. و«البُرَآءَ»: جمع بريء، وهو العَنَتُ: منصوبان مفعولان للباغين. يُقال: بَغَيْتُ فلانًا خيرًا؛ وبَغَيْتُكَ الشَّيْءَ: طلبته لك؛ وبَغَيْتُ الشَّيْءَ: طلبته.

---

[1] «صحيح الأدب المفرد» (ص ١٣٤).

[2] «مصنّف ابن أبي شيبة» (١٢/ ٧٤- ٣٥٥٤٥)، و«تاريخ دمشق» (٣٣/ ١٧٤)، و«ذمّ الكلام» (١/ ٤٢٩-٤٣٠ – رقم ١١٧)، وغيرها من المصادر الّتي قد يطول ذكرها.

[3] انظر: «صحيح الأدب المفرد» (ص ١٣٣ -رقم ٢٤٦)، وقد حسّنه شيخنا الألباني رحمه الله هناك، وفي «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٤/ ٣٤٠).

ومنه الحديث: «فيُعْنِتُوا عليكم دِينكُم»[1]، أي: يُدْخِلُوا عليكم الضّررَ في دينكم»[2].

فأخبر النّبيّ ﷺ أنّ من النّاس من يبغي على المؤمنين، ويتمنّى لهم الهلاك، والمشقّة، والإثمَ، والخطأ، والوقوع في الفواحش، فنسأل الله أنْ يردَّ شرّهم وكيدهم، ويَقِيَ المؤمنين ذلك كلّه.

ووعظ أبو جعفر جرير بن يزيد[3] أبا مسلم الخرَاساني، فقال له:

«**احذر البغي -أبا مسلم-، فإنّه من بغى واعتدى تخلّى الله عنه ونصر عليه مَنْ يصرعه باليدين والفم**؛ واحذر أنْ تكون سُنّةً في الّذين خَلَوا من قبل: فقد قامت الحجّة، وأعذرتُ إليك وإلى أهل طاعتي فيك، قال الله تعالى: ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱلَّذِيٓ ءَاتَيۡنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنۡهَا فَأَتۡبَعَهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلۡغَاوِينَ ١٧٥﴾ [الأعراف: ١٧٥]»[4].

وقد روى أبو داود بإسناد صحيح عن النّبيّ ﷺ أنّه قال:

«إنَّ السّعيدَ لَمَنْ جُنِّبَ الفِتَنَ، ولَمَنِ ابْتُلِيَ فَصَبَرَ»[5].

«وفي حكمة لُقمان: إنّ العالِمَ الحكيم يدعو النّاسَ إلى علمه بالصّمْتِ والوَقَارِ؛ وإنَّ العالِمَ الأَخْرَقَ يطْرُدُ النّاسَ عن علمه بالهَذَرِ والإكْثارِ»[6].

---

[1] وهو جزء من وصيّة قيس بن صاعد المنقري رضي الله عنه لأولاده، وقد مضى جزءٌ منها (ص ١٧٦ من هذا الكتاب)؛ ووجدتُ اللّفظ الذي أورده ابن الأثير عند أبي يعلى في «المفاريد» (ص ١٠٧ -رقم ١٠٨).

[2] «النّهاية في غريب الحديث والأثر» (٧/ ٢٩٠٦).

[3] قال خليفة بن خيّاط: «كان واحد أهل زمانه» («تاريخ دمشق» (٣٥/ ٤٢١)).

[4] «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٤١٩).

[5] انظر تخريجه في «سلسلة الأحاديث الصّحيحة» (٢/ ٦٦٦ -رقم ٩٧٥).

[6] «عيون الأخبار» (٢/ ٦٤١).

ومن شبهات الخصوم أنّهم يزعمون أنّ أهل الحقّ يدّعون العصمة لأئمّتهم كما أشرنا إليه: ولكنْ: فرقٌ بين من يعتقد العصمة لشيخه وبين مَن يُخبر -بصدقٍ- من أهل العلم أنّه لم يجدْ لشيخٍ ما خطأً قطُّ ولم يقف عليه؛ فكيف لو شهد أئمّة الزمان لعالم ما بأنّهم لم يقفوا على خطإٍ له قطُّ؟!

وقد قال الشّيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ عن الشّيخ ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله:

«إنّ الّذي رأيته في كتابات الشّيخ أو الدّكتور ربيع أنّها مفيدة؛ ولا أذكر أنّي رأيت له خطأً، وخروجًا عن المنهج الّذي نحن نلتقي معه ويلتقي معنا فيه»[١].

وقال الشّيخ مقبل بن هادي الوادعي رَحِمَهُ اللهُ عنه -أي عن الشيخ ربيع-:

«مِن أبصر النّاس بالجماعات في هذا العصر، وبدخل ودخن الجماعات: الأخ ربيع بن هادي حفظه الله تعالى. من قال له ربيع بن هادي: «حزبي»، فسينكشف لكم بعد أيام أنّه حزبي! ستذكرون أنّه سينبثق. الشخص يكون في بدء أمره متستّراً ما يحبّ أنْ ينبثق؛ لكن إذا قوي وأصبح -يعني- له أتباع، ولا يضرّه الكلام فيه، أظهر ما عنده؛ فأنا أنصح بقراءة كتبه، والاستفادة منها -حفظه الله تعالى-»[٢].

---

[١] «سلسلة الهدى والنّور» السمعية (شريط ٨٥١d -جزء ٨): الرابط:
https://alathar.net/home/esound/index.php?op=codevi&coid=٧٥٢٩.

[٢] «شريط الأسئلة السنية لعلاّمة الديار اليمنية، أسئلة شباب الطائف»: على الرّابطين:
https://muqbel.net/fatwa.php?fatwa_id=١٣٨٠ (دقيقة ٢، ثانية ٢٣)
وhttps://archive.org/download/droos_Muqbel/٠٢٤.rm (دقيقة ٢٨، ثانية ٥٢).

وشهادة الأئمّة المعاصرين لعالم ما بأنّهم لا يعلمون له خطأً، أو أنّه عديم الخطإ تدلّ على رسوخه، وإمامته في الشأن؛ ومثل هذه الشهادة سائغة عند السّلف، كثيرة الصّدور منهم، وليست دالّةً لا على غلوّ ولا على ادّعاء العصمة كما يتوهمّه الخصوم والمغرضون:

ومن ذلك ما قال الإمام الذهبي في ترجمة الإمام الشافعي رحمهما الله:

«وإمامُنا: فبحمد الله ثبتٌ في الحديث، حافظٌ لما وعى، **عديمُ الغلط**»[1].

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في ترجمة أبي عَقيل زُهْرَة بن مَعْبد[2] رحمه الله:

«ولم نقف لهذا الرّجل على خطإ»[3].

وقال السّخاوي في ترجمة البُّلقيني رحمهما الله:

«ولم يزل مشتغلاً بالعلوم، مستبصرًا في المنطوق منها والمفهوم، مع قيام والده عنه بجميع احتياجه، وسلوكه الطّريق الموصل لاستقامته دون اعوجاجه، **بحيث لم تُعرف له صَبْوَةٌ، ولا عُدّتْ عليه نَقِيصَةٌ ولا هفوةٌ حتّى أُشير إليه بالتقدّم والاستحقاق للاقتباس منه والتفهّم؛ وشهد له بذلك الأكابر، وأثنت عليه بالألسن المحابر**[4]»[5].

و قال في ترجمة عالم الحجاز ابن ظهيرة إبراهيم بن علي المخزومي رحمه الله:

---

[1] «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٩٤).

[2] انظر ضبط اسمه في «فتح الباري» (٥/ ١٣٦)، ومقدّمته («هدي الساري» (١/ ٢١٤)).

[3] «تهذيب التهذيب» (١/ ٢-٦٣٦).

[4] لعلّ الصواب: «بالألسن والمحابر».

[5] «الضوء اللاّمع» (٩/ ٩٧).

«**ولم تُعلم له صبوة، ولا ضُبطت عنه هفوة؛ وطار صيته بذلك، وبالتفنن حتّى أنّه لشهرته لا يحتاج إلى الإيضاح والتبيّن**»[1].

وقال المحبّي في ترجمة عمر بن عبد القادر الغزّي:

«ولم يُعرف له هفوةٌ **لعلمه وتثبته فيما يكتب**»[2].

وقال الأعمش عن قراءة طلحة بن مصرّف:

«لا يُخْطِىءُ ولا يَلْحَنُ»[3].

ومن غير ما نقلنا كثير؛ وإنْ دلّ هذا على شيء، فإنّما يدلّ على شدّة رُسوخ عِلْمِ مَن قيل فيه مثل هذه العبارات، ولم يَدُلَّ البتّةَ على ادّعاء عصمة أو على غلوّ ممقوت كما يدّعيه المغرضون.

وكأنّ لسان حال هؤلاء الأئمّة يقول ما قاله أبو الفتح محمود بن الحسين المعروف بكُشَاجِم:

صَـاحَبْتُ سَـادَاتِ أَقْـوَامٍ فَـمَا عَثَـرُوا يَوْمًـا عَـلَى هَفْـوَةٍ مِنِّـي وَلاَ زَلَّـة[4]

وقد جعلوا من علامات النُّبل قلّةَ المعايب، فكيف بانعدامها؟ قال بشّار بن بُرد:

وَمَـنْ ذَا الّـذِي تُـرْضَى سَـجَايَاهُ كُلُّهَـا كَفَـى بِـالمَرْءِ نُـبْلاً أَنْ تُعَـدَّ مَعَائِبُـهُ[5]

---

[1] «الضوء اللاّمع» (١/ ٩٢).

[2] «خلاصة الأثر» (٣/ ٢١٣).

[3] «مسند ابن الجعد» (ص ٤٠٠ – رقم ٢٧٣٤).

[4] «ديوان كشاجم» (ق ٧٨-٢).

[5] «ديوان بشّار بن برد» (ص ٤٥)؛ ومنهم من نسب البيت ليزيد بن محمّد المهلّبي.

وقد جاء عن الأصمعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّه قال:

«قال بعض حكماء العرب: لكلّ جَوَادٍ كَبْوَةٌ، ولكلّ صارِمٍ نَبْوَةٌ، ولكلّ عالمٍ هفوةٌ»[١].

فإذا كانت صفات الجواد تبقى للفارس رغم الكبوة، وتثبت منزلة العالم مع الهفوة، فكيف بمن لم يَقِفُوا له لا على هفوة ولا كَبوة ولا خطإ؟!

وما قاله الأئمّة في حقّ العلاّمة ربيع بن هادي المدخلي لا يخرج عن جنس هذا، وليس هو ادّعاءً له بالعصمة؛ ولو كانت مثل هذه التزكيات ادّعاءً له بالعصمة، لكان ما صدر عن السّلف أيضًا ادّعاءً لعصمة الأعيان الّذين زُكُّوا بمثل ما زُكِّي هو -لتطابق العبارات-! وحاشا أنْ يدّعي مَنْ مشربه سلفي العصمةَ لأحد بعد الأنبياء.

والإنصاف الّذي ليس بعده إلاّ الحَيْف والجَوْر أنْ يُقال: إنّ جهابذة هذا الزّمان تتّبعوا تفرسّات الشيخ ربيع بن هادي المدخلي، وأحكامه على رؤوس الجماعات عند بزوغ الفتن وعند اشتدادها، فوافقوه على تلك الأحكام، ومدحوا قوّة رأيه، فكان ماذا؟! ويشهد المنصفون أنّ تزكيات علمائنا هذه صائبةٌ، لا تمُتُّ إلى غلوّ الطرقية والرافضة بصلة؛ وإنّما يشبّهها بغلوّهم كلّ حاقد على نهج السلف أو جاهل به أو حاسدٍ للشّيخ على المنزلة الّتي وضعه الله فيها. وأنا أشهد أنّ الشيخ ما تكلّم في أحد وحذّر منه إلاّ بحقّ، وأنّ خصومه بين معادٍ للمنهج السّلفي على دراية بذلك، وبين معادٍ له ليس مدركًا لذلك لجهله بما كان عليه السّلف الصّالح. «والله يعلمُ أنّا لم نقل ذلك تقليدًا لغيرنا، بل إخبارًا عمّا شاهدناه»[٢]، والحمد لله الواحد الأحد.

وقد أحسن الإمام الذّهبيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله:

---

[١] «المجالسة وجواهر العلم» (٤/ ٤٦٠)؛ واتظر: «وفيات الأعيان» (١/ ٢٥٣).

[٢] كما قال ابن القيّم في «الصواعق المرسلة» (١/ ٣٣٦).

«**نحن لا ندّعي العصمة في أئمّة الجرح والتّعديل، لكنّهم أكثر النّاس صوابا، وأندرهم خطأً، وأشدّهم إنْصافًا، وأبعدهم عن التّحامل**. وإذا اتّفقوا على تعديل أو جرح، فتمسّك به، واعضض عليه بناجذيك، ولا تتجاوزه، فتندم. ومن شذّ منهم، فلا عبرةَ به. **فخَلِّ عنك العَنَاءَ، وَأَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا، فوالله لو لا الْحُفَّاظُ الأَكَابِرُ، لَخَطَبَتِ الزَّنَادِقَةُ على المنابر**؛ ولئِنْ خَطَبَ خَاطِبٌ من أهل البِدَع، فإنّما هو بسيف الإسلامِ، وبلسان الشّريعة، وبجاه السّنّة وبإظهار متابعة ما جاء به الرّسول ﷺ، فنعوذ بالله من الخذلان»[١].

وقال أيضًا: «لسنا ندّعي في أئمّة الجرح والتّعديل العصمة من الغلط النّادر، ولا من الكلام بنَفَس حادٍّ فيمن بينهم وبينه شحناء وإحنة»[٢].

وقال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«عليكم بأصحاب الحديث، فإنّهم أكثر النّاس صوابًا»[٣].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو يتكلّم عن أهل السّنة والحديث: «**فإنّ الصّواب معهم دائمًا، ومن وافقهم كان الصّواب معه دائمًا لموافقته إيّاهم؛ ومن خالفهم، فإنّ الصّواب معهم دونه في جميع أمور الدّين؛ فإنّ الحقّ مع الرّسول: فمن كان أعلم بسنّته وأتبعَ لها كان الصّواب معه. وهؤلاء هم الّذين لا ينتصرون إلاّ لقوله، ولا يضافون إلاّ إليه، وهم أعلم النّاس بسنّته وأتبع لها**»[٤].

وقال:

---

[١] «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٨٢).

[٢] «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٠).

[٣] «ذمّ الكلام» (٢/ ٣٠٧-٣٠٨).

[٤] «منهاج السّنة النّبويّة» (٥/ ١٨٢).

«وعلماء الحديث أعلم بمقاصد الرّسول في ألفاظه مِن أتباع الأئمّة بمقاصد أئمّتهم؛ والنّزاعُ بينهم في ذلك أقلّ من تنازع أتباع الأئمّة في مذاهب أئمّتهم»[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«لا ريب أنّ ما ينقله الفقهاء عن مثل أبي حنيفة ومالك والشّافعي وأحمد وغيرهم هو أصحّ ممّا ينقله الرّوافض عن مثل العسكريين ومحمّد بن علي الجواد وأمثالهم. **ولا ريب أنّ هؤلاء أعلم بدين النّبيّ ﷺ من أولئك: فمن عَدَل عن نقل الأصدق عن الأعلم إلى نقل الأكذب عن المرجوح كان مصابًا في دينه أو عقله أو كليهما»**[٢].

ثمّ يقال حول ما يلصقه الخصوم بالسّلفيين من القول بالعصمة للشيخ ربيع بن هادي، ورميهم لهم بالعصبية العمياء له والتّقليد الأعمى وغير ذلك: إنّ هذه الفِرى ليست بِدَعًا من التقوّل عليهم: فقد قيل مثل هذا في كلّ علم من أعلام الأمّة، حيث زعمت كلّ طائفة من طوائف الضّلال أنّ أهل السّنة يتعصبّون لأعلامهم ويرفعونهم فوق منازلهم، بل يدّعون لهم العصمة:

فقد ادّعت الرّافضة تعصّبّ أهل السّنة الأعمى للصّحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، يريدون بذلك تنفير النّفوس عنهم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ؛ وزعمت طوائف من الباطنية والجهمية والمعتزلة وغيرهم- أنّ أهل السّنّة يقلّدون الأئمّة الأربعة و غيرهم تقليدًا أعمى، مع أنّ جميع أئمّة الهدى نهوا الأمّة عن التقليد الأعمى، وحذّروها من الإعراض عن الحجج والبراهين. وادُّعي تعصبّ أهل السّنة لأحمد بن حنبل -خاصّة أيام المحنة-. وادُّعِيَ تعصبّهم تجاه ابن تيمية، ثمّ محمّد بن عبد الوهّاب بعده. ورمى

---

[١] «منهاج السّنة النّبويّة» (٧/ ٢١٧).

[٢] «منهاج السنّة النّبوية» (٢/ ٤٧٦).

الخوارج وأذنابهم في هذا الزّمان السّلفيين بتقليد الألباني وابن باز وابن العثيمين والفوزان والوادعي وغيرهم. وما ربيع إلاّ واحد من هذه السّلسلة الطّويلة.

ولا بدّ أنْ يلحظ المنصفون العقلاء أنّه ما من فتنة إلاّ ويُرمى بها أهل الحقّ بفِرْيتين لا تنفكّ الواحدة عن الأخرى: ففرية توجّه إلى رؤوس أهل السّنّة حيث يُقذفون بالبدعة والضّلالة؛ وفِريةٌ أخرى توجّه إلى أتباعهم حيثُ يُقذفون بالتّبعية العمياء؛ وقد مضت عبارات أئمّة العلم في بيان أنّ أهل الضّلال أولى بما رموا به أهل الحقّ.

فأهل الضّلال يرمون أهل السنّة تارة بالحشوية، وتارة بالعملاء، وتارة بالخوارج، وتارة بالمرجئة، وتارة بأنّهم من الأحزاب المنحرفة كحزب الإخوان المسلمين، أو كالصّوفية، ثمّ لا ترى سهامهم توجّه نحو الرّافضة أو الخوارج أو غيرهم من أهل البدع، بل توجّه نحو أهل السّنّة، إلاّ قليلاً ممّا يمّوهون به على الأتباع.

ومن البليّات أنّ الّذين يرمون الشيخ ربيعًا بعصبية أتباعه له وتقليدهم الأعمى له، كثيرٌ منهم ربّما لم يتعلّمْ نبذ التّقليد إلاّ من الشيخ ربيع نفسه! ولو أنصفوا وعلموا قدر أنفسهم لعلموا أنّه لو لا العلماء لما راح أحدٌ ولا جاء، ولبقي النّاس في عماية وضلالة؛ وقد قيل في مثل هذا المقام:

فَيَا عَجَبًا لِمَنْ رَبَّيْتُ طِفْلاً	أُلَقِّمُهُ بِأَطْرَافِ البَنَانِ
أُعَلِّمُهُ الرِّمَايَةَ كُلَّ يَوْمِ	فَلَمّا اسْتَدَّ سَاعِدُهُ رَمَانِي
وَكَمْ عَلَّمْتُهُ نَظْمَ القَوَافِي	فَلَمَّا قَالَ قَافِيَةً هَجَانِي
أُعَلِّمُهُ الْفُتُوَّةَ كُلَّ وَقْتٍ	فَلَمَّا طَرَّ شَارِبُهُ جَفَانِي

فإنْ دلَّ هذا كلّه على شيءٍ، فإنّما يدلّ على قلّة إنصاف الخصوم.

وأمّا أهل الفضل والخير، فيعترفون بفضل معلّميهم من أهل السّنّة:

فقد كان الصّحابي الجليل أبو الدّرداء رضي الله عنه يقول:

«**وما نحنُ لو لا كلماتُ الفقهاء؟!**»[١]، وفي لفظ: «**لولا كلمات العلماء**»[٢].

وكان الإمام الجليل الشافعي رحمه الله يقول:

«**لو لا أصحاب الحديث لكنّا بيّاعَ الفول**»[٣].

فما عسانا أنْ نقول نحن، خاصةً في هذا الزّمان، والله المستعان.

وثَمَّ مسألة أخرى متفرِّعَةً على هذا، قد رأيتُ من يثيرها ويشغّب فيها، وهي مسألة ذكر العالم السّنّي منزلة نفسه عند أهل الفضل إذا أنكرها أهل الباطل، وكان إنكارها تمكينًا لهم ولضلالهم: فالصّحيح أنّه يحقّ للمظلوم أنْ ينتصر لنفسه ويذكرَ محاسنه إذا أنكرها الأعداء، كما فعل الأنبياء والصّالحون، وكما فعل عثمان رضي الله عنه لمّا أراد أهل الشرّ قتله، فذكر براءته من موجبات القتل وممّا رماه به الخوراج الظّلمة؛ وقد قال النّبيّ صلى الله عليه وسلم:

«إنّ لصاحب الحقّ مقالاً»[٤].

---

[١] «الفقيه والمتفقّه» (١/ ١٥١) للخطيب البغدادي.

[٢] «كتاب العلم والحلم» (ص ١١٨ – رقم ١١٧).

[٣] «مناقب الشّافعي» (١/ ٤٧٧) للبيهقي. وقال الأعمش: «**لو لا تعلُّمُ هذه الأحاديث كنتُ كبعض بقّالي الكوفة**» («عيون الأخبار» (٢/ ١٦٣))؛ وتعلّم الحديث إنّما هو بتلقّيه عن أئمّته، كما يُتلقّى الأدب والفقه عن أئمّته.

[٤] متّفق عليه من حديث أبي هريرة.

وقال سفيان الثوري: «أنا خيرٌ لكم من الحجّاج»[١]. أي: الحجّاج بن أرطاة.

وتتّبعُ مثل هذا يطول؛ وإنّما الأصل الخمول والتّواضع، وما خرج هذا عن الأصل إلاّ للضّرورة؛ و فيما ذكرنا كفاية بإذن الله.

ومن فعل هذا من السّلف -أي ممّن ذكر محاسن نفسه- فإنّما أراد بالإحالة على نفسه نشر السّنة والعلم، عندما خشى أنْ يفوت ذلك على النّاس؛ ولم يخرج ذلك مخرج حظّ النّفس وطلب الرّياسة؛ وكيف يصدر هذا -أي طلب الرّياسة- من مثل سفيان، وقد كان من أشدّ النّاس نفوراً منها وتحذيرًا؟! وليس لمتكبّر منحرف عن النّهج أنْ يستدلّ بمثل هذه الآثار ليسوّغ تكبّره على الخلق.

وما حال من يتّبع الجهلة أو أنصاف العلماء ويترك أئمّة السّنّة الرّاسخين الذين ثبتت أقدامهم في السنّة و«جازوا القنطرة»[٢]، إلاّ كأحمق يكون في ليلة مظلمة والطريق مظلم مليء بالأخطار، يحتاج

---

[١] «الجرح والتّعديل» (٣/ ١٥٥).

[٢] كما يعبّر به علماء الجرح والتّعديل، فيصفون به طائفة من الأئمّة: قال الإمام الذهبي في ترجمة أبي بكر ابن أبي شيبة: «أبو بكر ممّن **قفز القنطرة، وإليه المنتهى في الثقة**» («ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٩٠))؛ وقال في ترجمة يحيى بن معين: «**ويحيى فقد قفز القنطرة؛ بل قفز من الجانب الشّرقي إلى الجانب الغربي**» («ميزان الاعتدال» (٤/ ٤١٠)).

وقال الإمام السخاوي: «كان الحافظ أبو الحسن ابن المفضّل شيخ شيوخنا يقول فيهم: **إنّهم جازوا القنطرة**، يعني: **إنّهم لاَ يُلتفتُ إلى ما قيل فيهم. قال التقيّ: وهكذا نعتقد، وبه نقول؛ ولا نخرج عنه إلاّ ببيانٍ شافٍ، وحجّةٍ ظاهرةٍ تزيد في غلبة الظنّ على ما قدّمناه من استلزام الاتّفاق**» («فتح المغيث» (٢/ ١٧٥)، و«هدي السّاري (مقدّمة «فتح الباري)» (١/ ٣٨٤) للحافظ ابن حجر).

وفي أشباه هؤلاء يقولون أيضًا عبارات مثل: «ثقة وفوق الثقة»، و«ثقةٌ ثقةٌ»، ومثل ذلك؛ فكيف بمن يصفونه بأنّه «إمام زمانه» أو «أمير المؤمنين في الحديث». «قال أبو الحسن الميموني: قلت لأحمد بن حنبل: الحارث ابن سويد؟ فقال: **مثل هذا يُسْأل عنه؟! يعني لجلالة قدره ورِفعة منزلته**» («تهذيب الكمال» (٥/ ٢٣٦)). ووصف ابن عيينة عمرو بن دينار بأنّه «ثقة ثقة» تسعَ مرّات، وإنّما «سَكَتَ لانقطاع نَفَسِه!» («فتح المغيث» (٢/ ٢٧٩)).

واليومَ يأتي من يزعمون أنّهم سلفيون فيطعنون في أئمّة السنّة على طريقة أهل البدع ويرمون من يحبّ العلماء ويبجّلهم ويتّبعهم بأنّهم مقلّدة، ويصفون حالهم بأنّها كحال الصوفية الذين يقلّدون مشايخهم تقليدًا أعمى! **فيجعل هؤلاء تبجيلَ** =

فيه إلى أدلاّء بصراء أمناء وهم متوافرون بفضل الله، ولكنّه يُعرض عنهم ويتّبع اللّصوص وقطّاع الطرق!

روى الإمام الدّارمي رحمه الله عن سلمان الفارسي رضي الله عنه أنّه كتب إلى أبي الدرداء رضي الله عنه، قال:

«إنّ العلم كالينابيع يغشاهنّ النّاسُ، فيختلجه[1] هذا وهذا؛ فينفع الله به غير واحد؛ وإنّ حِكْمةً لا يُتكلّم بها كجسد لا روح فيه؛ وإنّ علمًا لا يخرج ككنز لا يُنفق منه؛ **وإنّما مثل العالم كمثل رجلٍ حمل سراجًا في طريق مُظْلَم يستضيء به من مرّ به، وكُلٌّ يدعو له بالخير**»[2].

قال الإمام الآجري رحمه الله بعد روايته هذا الأثر بإسناده:

«فما ظنّكم -رحمكم الله- بطريق فيه آفاتٌ كثيرةٌ، ويحتاج النّاس إلى سلوكه في ليلة ظلماء: فإنْ لم يكن فيه ضياء، وإلاّ تحيّروا، فقيّض الله لهم فيه مصابيحَ تُضيء لهم، فسلكوه على السّلامة والعافية؛ ثمّ جاءت طبقات من النّاس لا بدّ لهم من السّلوك فيه فسلكوا، فبينا هم كذلك إذ طفئت المصابيح، فبقوا في الظُّلمة، فما ظنّكم بهم؟! هكذا العلماء في النّاس! لا يعلم كثير من

= **أهل السنّة لعلمائهم وتوقيرهم لهم من جنس تقديس الصوفية والرافضة والباطنية لأئمّتهم**. ولا يتحرّج هؤلاء الرامون للسلفيين، من تعظيم الشيوخ الذين رضوهم هم وغلوا فيهم ولا يتضجّرون من تقليدهم! بل إنّ المنصف يعلم أنّ هؤلاء الرامين غيرهم بالغلوّ هم أولى به؛ فقد ظهر فيهم تقديس المشايخ إلى حدّ أنْ صاروا يتهافتون ويتاسبقون لتصوير أدنى حركة من حركات مشايخهم وسكناتهم بشتّى آلات التّصوير على طريقة صحافة الممثّلين -أولئك السّفلة الّذين يقال عنهم «بپارزي»!- فترى ازدحام الأتباع على المشايخ يتهافتون عليهم ويقدّسون حركاتهم وجلساتهم وخروجهم، وقد ساعدتهم هذه المواقع والتطبيقات الفورية -مثل ما يسمّونه بالتغريدات- على متابعة ذلك متابعةَ الغلاة لأفعال أئمّتهم وأقوالهم ونشرها على أوسع مجال: وأيّ تقديس وتقليد أبلغ من هذا؟! وأيّ الفريقين أولى بطقوس الصّوفية وشطحاتهم من هذا؟! فظهر أنّ دعوة هؤلاء ودعواهم -في التحذير من التقليد والتقديس المزعومين- ليست صادقةً وليست مرادةً لله؛ ولو كانت مرادةً لله لبدأوا بنهي أتباعهم عنه، بل لنهوا أنفسهم عنه أوّلاً. ولو كانوا صادقين لما وقعوا في أشدّ ممّا أنكروه - بجهلهم وظلمهم- على غيرهم ليشنّعوا عليهم ويظلموهم ويصدّوا النّاس عنهم.

[1] أي: يأخذ منه هذا وهذا. «وأصل الخَلْجِ: الجذبُ والنّزعُ» («النّهاية في غريب الحديث والأثر» (٣/ ١٢٣١)).

[2] «مسند الدرامي» (١/ ٤٠٥-٤٠٦- رقم ٥٧٤).

النّاس كيف أداء الفرائض، ولا كيف اجتناب المحارم، ولا كيف يُعبد الله في جميع ما يعبده به[١] خلقُه إلاّ ببقاء العلماء؛ فإذا مات العلماء تحيّر النّاس، ودرس[٢] العلم بموتهم وظهر الجهل. فإنّا لله وإنّا إليه راجعون! مصيبةٌ ما أعظمَها على المسلمين!!»[٣].

وقد أحسن من قال:

خَـلِّ رَأْيَ الجُهَّـالِ مَـا اسْـتَطَعْتَ وَاتَّبِـعْ رَأْيَ أَهْـلِ الحُلُـومِ وَالتَّجْرِيـبِ

لاَ تَحِـدْ عَـنْ مَشُـوْرَةٍ فِي مُهِـمٍّ فَهْـيَ مِمَّـا تُنْمِـي حَيَـاةَ الْقُلُـوبِ

رَأْيُ أَهْـلِ الصَّـلاَحِ نُـوْرٌ يُجَـلِّي ظُلْمَـةَ الْكُـرَبِ فِي لَيَـالِي الخُطُـوْبِ[٤]

ويأتي اليوم هؤلاء الدّعاة إلى ثلب النّاس بالـ«صعافقة»، فيُحْدِثون فتنًا توقع النّاس في حيرة وظلمة، حتّى يعجز البصراء أنفسهم أنْ يُدْركوا المخرج منها؛ ويكون حينئذ النّاس أحوج ما يكونون للأدلاّء؛ فيفتيهم الخصوم بالإعراض عن الأدلاّء، ويأمرونهم ألاّ يُقلِّدوا العلماء! وهل يتبيّنُ الحقُّ للنّاس في آحاد المسائل الفرعية إلاّ بتعليم العلماء، فكيف في الفتن والمعضلات؟![٥]

والّذين دخلوا في فتنة رمي السّلفيين بالـ«صعافقة»: حالهم مثل حال مَنْ تلطمه أمواج بحر هائج -مثل بحر تاران الّذي ضرب به مثلاً الإمام الشّافعي رحمه الله[٦]- ويجد سبيل النّجاة من الغَرَق

---

[١] ومنه ما يجب فعله أو اجتنابه وتركه -خاصّة عند الفتن-.

[٢] أي: ذهب وزال.

[٣] «أخلاق العلماء» (ص ٥٦-٥٧).

[٤] من شعر ابن ليون التُّجيبي رحمه الله: «نفح الطّيب» (٥/ ٥٨٣).

[٥] وعجبًا ممّن يؤصّل للنّاس -بحقّ- وجوب الرّجوع إلى كبار أهل العلم في «النّوازل»، وهو يقصر «النّوازل» على السّياسة، ويعيبهم إذا تكلّموا في الرّجال والمذاهب أو صدرت منهم أحكام في الفتن الّتي يحدثها المحدثون.

[٦] انظر ص ١٦ من هذا الكتاب.

ولكن لا يسلكه.

فإذا اشتدّت الغُربة في بلدة، وظهر فيها أهل الجهل والسّفه على أهل العلم، فليس العلاجُ أنْ تقام دعوةٌ لتحذير العوام من تقليد العلماء والكبار والتّنفير منهم! ولا أنْ يقال للنّاس بأنهّم «قد يجدون في النّهر ما لا يجدون في البحر»! فمثل هذه الطّرق الدّعوية تُلقي النّاس -على نقيض زعمها- في أيدي الجهلة والصّغار وأهل البدع؛ بل العلاج الذي لا علاج سواه أنْ يلزم النّاس غرز الرّاسخين ويُحثُّوا على ملازمتهم؛ ولا ينفر طبيعةً عن الرّاسخين إلاّ الحمقى والخرقَى، فيتهافتون على أهل الأهواء، على نقيض مَنْ يعقل ويسعى لإنقاذ نفسه. فحال الحمقى وحال العقلاء، كما قد قال بعضهم:

ففـــــــراقٌ يكـــــــون فيـــــــه دواءٌ   أو فـــــراقٌ يكـــــون منـــــه الـــــدّاءُ!

أو كما قال الآخر:

وَالظُّلْـــمُ في الأَرْضِ مُـــزْمِنٌ دَرَجَـــتْ   مِـــنَ الزَّمَـــانِ الخَـــالي بِـــهِ حِقْبُـــهُ

وَلاَ يُـــدَاوَى السَّـــقِيمُ بِـــالخُرْقِ بَـــلْ   بِـــالرِّفْقِ يُشْـــفَى بِطِبِّـــهِ جَرَبُـــهْ[١]

وبهذا الإعراض عن الأدلاّء يتحقّق ما حذّر منه النّبيّ ﷺ بقوله:

«سيأتي على النّاس سنواتٌ خدّاعاتٌ، يُصَدَّقُ فيها الكاذبُ، ويُكَذَّبُ فيها الصّادقُ، ويُؤْتَمَنُ فيها الخائنُ، ويُخَوَّنُ فيها الأَمينُ، ويَنْطِقُ فيها الرُّوَيْبِضَةُ. قيل: وما الرُّوَيْبِضَةُ؟ قال: الرَّجُلُ التَّافِهُ، يَتَكَلَّمُ في أمرِ العَامَّةِ»[٢].

---

[١] «مجمع الحكم والأمثال» (ص ٣٣٦).

[٢] انظر تخريجه في «سلسلة الأحاديث الصّحيحة» (٤/ ٥٠٨ –رقم ١٨٨٧).

وما عسى أنْ يحكم به الخصوم على السّلف الّذين كانوا -مع علوّ منازلهم- يعتمدون أقوال إخوانهم ويسلّمون لها لإمامة أصحابها وإتقانهم على صورة هي عند الخصوم من «التّقليد المقيت»؟

فعن الشّعبي، أنّه: «سُئل أبو بكر رضي الله عنه عن الكَلاَلَة، فقال: «إنّي سأقول فيها برأيي: فإنْ يكنْ صوابًا فمن الله، وإنْ يكنْ خطأً فمنّي ومن الشّيطان، أُراه: ما خلا الولد والوالد».

فلمّا استُخْلِفَ عمر رضي الله عنه، قال:

«إنّي لأَسْتَحْيِي من الله أنْ أَرُدَّ شَيْئًا قاله أبو بكر رضي الله عنه»[1].

وهذا محمّد بن يحي الذّهلي مع إمامته «**يرجع في كلّ المشكلات إلى يحيى بن يحيى، ويقول: هو إمامٌ فيما بيني وبين الله عز وجل**»[2].

وقال حمّاد بن زيد: «ولم يأْتِهِ[3] أيّوب، فلم نأته؛ **وكنّا إذا لم يأتِ أيّوب أحدًا لم نأته**»[4].

و«جلس ابن المبارك بالبصرة مع يحيى بن سعيد وعبد الرّحمن بن مهدي، فذكروا قومًا من أهل الحديث، فقيل له: يا أبا عبد الرّحمن، **لم تركتَ الحسن بن دينار؟ قال تركه إخواننا هؤلاء**»[5].

وقال فيه «اللهمّ إنّي لا أعلم إلاّ خيرًا، ولكنّ أصحابي وقفوا، فوقفت»[6].

فهؤلاء جهابذة الأمّة، ومع هذا لم يستغنوا عن إخوانهم، فكيف بمن فوقهم؟! والأصلُ أنْ

---

[1] «رواه الدّارمي» (٣/ ١٢٥ – رقم ٣٠٠١)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٤٩٠- رقم ٥٣١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٢٣)، وغيرهم؛ وهو من مراسيل الشّعبي، وهي من أصحّ المراسيل، قال العجلي: «مُرْسَل الشّعبي صحيح، لا يكاد يُرسل إلاّ صحيحًا. أهل اليمن أرَقُّ قوم» («معرفة الثّقات» (٢/ ٤٤٧-٤٤٨)).

[2] «إكمال تهذيب الكمال» (١٢/ ٣٧٩).

[3] أي: لم نأتِ حمّاد بن أبي سليمان وكان من مرجئة الفقهاء.

[4] «طبقات ابن سعد» (٦/ ٣٣٣).

[5] «الكامل في ضعفاء الرّجال» (٣/ ٤٥٠).

[6] «الكامل في ضعفاء الرّجال» (٣/ ٤٤٩-٤٥٠).

تُحمل هذه الآثار على رجوعهم إلى مَنْ هو أعلى منزلة منهم؛ وقد سبق[١] بيان هلاك المعرضين عمومًا عن الرّاسخين، فلا يَشُكَنَّ أَحَدٌ في الأمر، هدانا الله جميعًا، ومنّ علينا بالرّشد والعقل.

والمؤمن لا يزال يُبْتَلَى بالمِحَن والشُّبه الّتي يثيرها رؤوس الضلالة؛ ولا نجاة فيها للنّاس إلاّ بلزوم غرز الرّاسخين والانتفاع بهم بإذن المولى ﷻ وفضله.

وقد قال الإمام البربهاري:

«النّاسُ في خداعٍ متّصل»[٢]. أي: لا ينقطع عنهم ورود شبهات المضلّين ليخدعوهم بها ويصرفوهم عن الحقّ، والله أعلم.

وعجبًا لأمر الخصوم! فإنّهم يدّعون أنّ مَنْ لم يجارهم في رميهم النّاس بالصّعافقة مزدرون للعلماء، فكان أمرهم كما قيل: «رمتني بدائها وانسلّت»؛ والحقُّ هو أنّ المحقّقين من العلماء -ومنهم الشيخ ربيع بن هادي حفظه الله- نهوا المسلمين عن الولوج في هذه الفتنة، وأنّ الّذين لم يطيعوهم هم المُعرضون عن العلماء المُزْدَرون لهم، لا أتباع العلماء.

وفي قصيدة القاضي الجرجاني الشهيرة التي مطلعها: «يقولون لي فيك انقباضُ»، يقول ؒ:

وَلَوْ أنّ أَهْلَ العِلْمِ صانوه صانَهم ... وَلَوْ عَظَّمُوه في النُّفوسِ لَعَظَّما

ولكنْ أَهَانُوه فَهَانوا ودَنَّسُوا ... مُحَيَّاهُ بالأَطْماعِ حتَّى تَجَهَّما[٣]

وقال الإمام الذهبي في ترجمة أبي عبد الرّحمن البصري الأفطس:

---

[١] ص ١٧٤ فما بعد.

[٢] «طبقات الحنابلة» (٢/ ٤٤).

[٣] «ديوان القاضي الجرجاني» (ص ١٢٧)، و«الجامع لأخلاق الرّاوي والسّامع» (١/ ٥٨٥) للخطيب البغدادي.

«قلتُ: كان يستخفّ بالأئمّة، قال: يَكْذِبُ سفيان! وتكلّم في غُنْدَر، وقال عن القطّان: ذاك الأحولُ!

وكذا سُنَّةُ الله في كلِّ مَنِ ازدرى العلماء بقِيَ حقيرًا»[١].

وليتأمّلْ كلمةَ الإمام الذهبي هذه الّذين يظلمون أئمّة السّنّة ويخرجون عليهم ويزدرونهم ثمّ يتعجبّون بعد ذلك أنْ يزدريهم النّاس ويخرج عليهم أتباعهم ولا يقبلوا دعوتهم!!

وما أحسن ما قال الإمام الشّافعي:

وَمَـــنْ هَـــابَ الرِّجَـــالَ تَهَيَّبُـــوهُ وَمَـــنْ حَقَـــرَ الرِّجَـــالَ فَلَـــنْ يُهَابَـــا[٢]

وقال عمر بن الخطّاب رضي الله عنه:

«إنّ العبدَ إذا تواضع لله، رفع اللهُ حكمَتَه»[٣].

ورُوي عن عبد الله بن عبّاس رضي الله عنهما «أنّه قال: **إذا حدّثَ الرّجلُ القومَ، فإنّ حديثَه يقع من قلوبهم موقعه من قلبه**»[٤].

وقال مجاهد:

«كان يزيد بن شجرة ممّا يُذكِّرنا نبكي؛ وكان يُصَدِّقُ بكاءَه بفعله رضي الله عنه»[٥].

---

[١] «تاريخ الإسلام» (١٣/ ٢٥٦).

[٢] «حلية الأولياء» (٩/ ٨٣)؛ ويُروى منقطعًا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه («شعب الإيمان» (١١/ ٢٤)) للبيهقي.

[٣] «الزهد» (ص ٨٥ -رقم ٧٣) لأبي داود، و«مساوىء الأخلاق» (٤/ ٢٦٤-رقم ٦٠٤) للخرائطي، و«التواضع والخمول» (ص ١٣٦ – رقم ٧٨) لابن أبي الدّنيا، و«الجامع لشعب الإيمان» (١٠/ ٤٥٤) للبيهقي.

[٤] «مصنّف ابن أبي شيبة» (٨/ ٦٠٥-رقم ٢٧٠٨٩)، و«كتاب العلم والحلم» (ص ١١٧ -رقم ١١٣)؛ ومن الأمثال السّائرة: «ليست النّائحة الثّكلى، كالنّائحة المستأجرة».

[٥] «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٠٧).

وقال مالك بن دينار: «إنّ العالم إذا لم يعمل بعلمه زلّت موعظته عن القلوب كما تزلّ القطرة عن الصّفا»[١].

والتّواضع لله يقتضي قبولَ الحقّ والتواضعَ لأهله؛ ولازم هذا أنّ من بَطَرَ الحقّ وغَمَصَ النّاس -أو غَمَطَ، أي: تكبّر عليهم كما جاء في الحديث[٢]-، لم يُؤتَ الحكمَةَ، ولا رُفعت له كلمته؛ ويكون أعظمَ في الوزر وأسرعَ في العقوبة إذا ما كان غمطه واقعًا على العلماء الرّبّانيين.

قال الزّركشي رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وقال سفيان بن عيينة في قوله تعالى: ﴿ سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ﴿١٤٦﴾ ﴾ [الأعراف: ١٤٦]، قال: أُحْرِمُهم فهمَ القرآن»[٣].

وقال الإمام ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في «التفسير»:

«إنّ مِن اتّقى الله بفعل أوامره وتَرْكِ زَوَاجِره، وُفِّقَ لمعرفةِ الحقّ من الباطل»[٤].

وقال في شرح قوله تعالى: ﴿ يُؤْتِى ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٦٩﴾ ﴾ [البقرة: ٢٦٩]:

«وقال ابن أبي نَجِيح، عن مجاهد: يعني بالحكمة: الإصابة في القول»[٥].

وقال الزّركشيّ رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير الآية:

---

[١] «حلية الأولياء» (٦/ ٢٨٨).

[٢] وهو قوله ﷺ: «الكِبْرُ بَطَرُ الحقّ، وغَمْطُ النّاس» (رواه الإمام مسلم في «صحيحه» (رقم ٩١ – ص ٥٥-١)).

[٣] «البرهان في علوم القرآن» (١/ ٦).

[٤] «تفسير ابن كثير» (٤/ ٤٣).

[٥] «تفسير ابن كثير» (١/ ٧٠٠).

«قال مجاهد: الفهم والإصابة في القرآن. وقال مقاتل: يعني علم القرآن»[١].

قال العلاّمة ابن السِّعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«والحِكْمَةُ هي العلوم النافعةُ، والمعارفُ الصَّائِبَةُ، والعُقولُ المُسَدَّدَةُ، والألبابُ الرَّزِينةُ، وإصابَةُ الصَّوَابِ في الأقوالِ والأفعالِ»[٢].

وقال أبو عثمان بن إسماعيل النّيسابوري الزّاهد:

«من أمّر السنّة على نفسه قولاً وفعلاً نطق بالحكمة؛ ومن أمّر الهوى على نفسه نطق بالبدعة؛ لأنّ الله يقول: ﴿ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟ ﴾ [النور: ٥٤]»[٣].

وقال مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«بلغني أنّه ما زهد أحدٌ في الدّنيا واتّقى الله عزّ وجلّ إلاّ نطق بالحكمة»[٤].

وقال بشر بن الحارث:

«مَنْ أراد أنْ يُلَقَّنَ الحِكْمَةَ، فلاَ يَعْصِ الله»[٥].

وقال شيخ الإسلام ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن القرآن الكريم:

«لا يجد طعمَه ونفعَه إلاّ من آمن بالقرآن، ولا يحمله بحقِّه إلاّ المؤمنُ، لقوله تعالى: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ﴾ [الجمعة: ٥]. **وتجدُ تحته أيضًا**

---

[١] «البرهان في علوم القرآن» (١/ ٦).

[٢] «تيسير الكريم الرّحمن» (١/ ١٩٥).

[٣] «الجامع لأخلاق الرّاوي» (١/ ٢٢١- رقم ١٨٩)، و«الحلية» (١٠/ ٢٤٤).

[٤] «أمالي ابن سمعون» (ص ٢٩٩-٣٠٠- رقم ٣٤٦)، و«ترتيب المدارك» (٢/ ٦٤).

[٥] «حلية الأولياء» (٨/ ٣٤٦).

أنّه لا ينال معانيه ويفهمه كما ينبغي إلاّ القلوب الطّاهرة، وأنّ القلوبَ النجسةَ ممنوعةٌ من فهمه، مصروفة عنه»[1].

والإيمان يزيد وينقص؛ يزيد بالطّاعات وينقص بالمعاصي؛ ومن أعظم المعاصي الكِبْرُ -كما سبق-. وأمّا الفهم الصّحيح، والفقه، وإصابة الحقّ، ومجانبة الباطل: فكلّ ذلك يحصل للمرء على قدر إيمانه وتواضعه.

بل إنّ عدمَ توفيقِ الله العبدَ للفهم الصّحيح قد يكون من استدراجه ﷻ للعاصي حيث يوقعه في الضّلال واتّباع سبيل الكافرين، وهو يحسب أنّه يحسن صُنْعًا؛ قال ابن القيّم رَحِمَهُ اللهُ:

«صحَّةُ الفهم وحُسْنُ القَصْدِ من أعظم نِعَمِ الله الّتي أَنْعَمَ بها على عبده؛ بل ما أُعْطِيَ عبدٌ عطاءً بعد الإسلام أفْضَلَ ولا أَجَلَّ منهما. بل هما ساقا الإسلامِ، فقيامه عليهما؛ وبهما باينَ العبْدُ طريقَ المغضوبِ عليهم الّذين فسد قصدُهم، وطريق الضّالين الّذين فسدت فهومُهم؛ ويصير من المنعم عليهم الّذين حَسُنت أفهامهم وقُصودهم، وهم أهلُ الصِّراط المستقيم الّذين أُمرنا أَنْ نسألَ اللهَ أنْ يهدينا صراطهم في كلّ صلاة.

وصِحَّةُ الفهم نورٌ يقذفه الله في قلب العبد، يُمَيِّزُ به بين الصّحيح والفاسدِ، والحَقِّ والباطلِ، والهدى والضّلالِ، والغَيِّ والرّشَادِ. ويُمِدُّه حُسْنُ القَصْدِ، وتحَرِّي الحَقَّ، وتقوى الرَّبِّ في السِّرِّ والعَلانِية. ويقطعُ مادَّتَهُ اتّبَاعُ الهوى، وإيثارُ الدُّنْيا، وطلبُ مَحْمَدَةِ الخَلْقِ، وتَرْكُ التَّقْوى[2]»[3].

---

[1] «إعلام الموقعين» (١/ ٤٥٠-٤٥١).

[2] فطلبُ المرءِ محمدةَ النّاسِ يدلّ على إيثاره الدّنيا على الحقّ، وعلى اتّباعه الهوى؛ فعطف طلب المحمدة على إيثار الدّنيا هو من باب عطف الخاصّ على العام.

[3] «إعلام الموقعين» (١/ ١٨٨-١٨٩).

وصَدَق ابنُ القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فمن تأمّل الفتنَ عمومًا -وفتنة رمي طلبة العلم بأنّهم «صعافقة» خصوصًا-، وجد أسبابها إيثارَ أربابها للدّنيا، وطلب محمدة النّاس، والْتِفَافِهِم حولهم وثنائهم عليهم والحرص على الرّياسة، والله المستعان.

والمقصود أنّ الرّاسخين هم أوفقُ الأمّة للعلم والفهم الصّحيحين؛ ومن تلبّس بخصال مذمومة، فتكبّر على عباد الله، وخالف جهابذةَ أهلِ السّنة، وفرَّقَ الشّمْلَ، وشوّش على المسلمين إدراكَهم للحقَ، ونفّر عن البُصراء من العلماء بدعوى التّنفير عن التقليد، فإنّه كاذبٌ، خاصّة إنِ ادّعى الرُّسوخَ وفهمَ المسائل؛ فأنّى لأمثال هؤلاء أنْ يُدْرِكُوا المسائل المشكلات، والنّوازل الغامضات؟!

وقال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ترجمة الفضيل بن عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«مُجْمعٌ على ثقته وجلالته، ولا عبرةَ بما رواه أحمد بن أبي خيثمة، قال: سمعتُ قُطبةَ بْنَ العَلاءِ يقول: تركتُ حديثَ فُضيل بنِ عياض، لأنّه روى أحاديث أذرى[1] فيها على عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. **فمن قطبة؟! وما قطبة حتّى يُجَرِّحَ؟! وهو هالكٌ!**»[2].

و«قال علي بن عثمان النّفيلي: قلتُ لأحمد بن حنبل: إنّ أبا قتادة يتكلّم في وكيع بن الجرّاح وعيسى بن يونس وابن المبارك؟! فقال: **من كذّبَ أهل الصّدقِ، فهو الكذّابُ**»[3].

و«عن الزّهري، قال: قيل لعروة بن الزّبير في قصّة ذكرها: كذبتَ! فقال عُروة: ما كذبتُ! ولا أكذبُ! **وإنَّ أكذبَ الكاذبينَ لَمَنْ كَذَّبَ الصّادقينَ!**»[4].

---

[1] «كذا في المطبوع، ولعلّ الصواب: «أزرى».

[2] «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣٦١).

[3] «المدخل» (١/ ٣٤٢ – رقم ٧٣٣؛ ط. دار اليسر) للبيهقي، و«تاريخ دمشق» (٤٨/ ٣٨)، و«تهذيب الكمال» (٣٠/ ٤٧٢).

[4] «المدخل» (١/ ٣٤٢ –رقم ٧٣٢؛ ط. دار اليسر) للبيهقي.

وذلك أنّ حال الصّادقين كما ذكر الحافظ ابن حجر عن الزّهري، قال: «فأخرج يعقوب بن شيبة في مسنده»، ثمّ ذكر عن الزّهري قوله: «**أنا أكذب -لا أبا لك-؟! والله لو نادى منادٍ من السّماء أنّ الله أحلّ الكذب ما كذبتُ!**»[1].

وهذا من الدّلائل اللّطيفة على صدق نبوّة النّبيّ ﷺ؛ حيث يستدلّ بصلاح الأتباع على صلاح مَنِ اتُّبِعَ، فكلّ دعوة تُعرف بثمارها كما يُعرف أصحابها بها؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

«فمن كان يعلم صدق موسى، والمسيح ومحمّد وغيرهم، وأنّهم لا يكذبون في أخفّ الأمور -فكيف بالكذب على الله؟ - إذا أخبرهم أحدهم بما جاءه من الوحي والرّسالة، وما غاب من الملائكة: فإنّه يجزم بصدقه من غير آية، لا سيّما إنْ كان ما يقوله لهم ممّا يؤيّد صدقه»[2].

ولهذا قال عثمان بن سعيد الدّارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الصّحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ:

«**والمجروح مَنْ جَرَّحهم**»[3].

وأهل الزيغ يطعنون في أهل الحقّ بغير حجّة من الله، بخلاف كلام أهل الحقّ فيهم؛ فإنّهم لا يقولون فيهم إلاّ الحقّ ولا ينسبون إليهم مقالة لم يقولوها؛ وغاية أهل الحقّ نصرة الكتاب والسنّة لا نصرة النفس والبدع؛ وغاية أهل الباطل من الطعن في أهل السنّة أنْ يقولوا للنّاس: نحن خيرٌ منهم، كما قال إبليس عن آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لـمّا حسده: ﴿ قَالَ أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ ﴿١٢﴾ ﴾ [الأعراف: ١٢].

وقد «قال كعب لأبي مسلم الخَوْلاني: كيف تجدُ قَوْمَكَ لك؟ قال: مُكْرِمين مُطيعين؛ قال: مَا

---

[1] «فتح الباري» (٧/ ٤٣٧)؛ ووجدته في «ملخص الطبراني الكاملي لمسند ابن أبي شيبة» (ص ٦٦ -رقم ٩١)؛ و«الوافي بالوفيات» (٥/ ١٨؛ وهو في «تاريخ دمشق» (٥٥/ ٣٧١) بلفظ «لو ناداني».

[2] «النّبوات» (٢/ ٧٨٠).

[3] «نقض عثمان بن سعيد الدّارمي على المرّيسي» (ص ٢٨٢).

صَدَقَتْنِي التّوراةُ إذًا! مَا كَانَ رَجُلٌ حَكِيمٌ في قَوْمٍ إلاَّ بغَوْا عليه وحسدوه!»[١].

وقد سبق ذكر قول الإمام الشّافعي رَحِمَهُ اللَّهُ:

«ما نظر النّاس إلى شيء هم دونه إلاّ بسطوا ألسنتهم فيه»[٢].

ولهذا قال الإمام الأوزاعي رَحِمَهُ اللَّهُ -وقد سبق أيضًا ذكر قوله-:

«إذا سمعتَ الرّجُلَ يقع في غيره، فهو يقول: أنا خيرٌ منه»[٣].

ولا شكَّ أنّ الإمام الأوزاعي لا يقصد الطعنَ فيمن جرّح الرّواة بحقّ أو فيمن جرّح أهل البدع؛ وكيف يقصد هذا وهو إمامٌ من أئمّة زمانه في الحديث وفي الجرح والتعديل!؟ وإنّما يقصد رَحِمَهُ اللَّهُ أهل الباطل الّذين يعدّلون من وافقهم على ضلالهم، ويجرّحون من خالفهم. وكان أبو مسهر يعتمد كلام الأوزاعي في الرّجال مع أنّه كان هو نفسه مرجعَ أهل الشّام في الجرح والتّعديل:

ومن شواهد ذلك والأمثلة عليه ما «قال أبو مسهر: قال الأوزاعي: لم يكن ابن سمعان صاحبَ علم، إنّما كان صاحبَ عمود – يعني: صلاةٍ-»[٤].

---

[١] «تاريخ دمشق» (٢٧/ ٢٠٣)، و«المدخل إلى السنن الكبرى» (ص ٣٩٥ -رقم ٧٠٤ -ط.دار الخلفاء) للبيهقي. وذلك أنّ صاحب الحكمة يأمر بما يصلح النفس والجسد وينهى عمّا يُفسدهما، وهذا يقتضي مخالفة الهوى؛ ولهذا قال أُوَيْس القَرَني رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنّ قيامَ المؤمن بأمر الله لم يُبْقِ له صَديقًا؛ والله إنّا لنأمرهم بالمعروف وننهاهم عن المنكر، فيتّخذونا أعداءً، ويجدون على ذلك من الفُسَّاقِ أعوانًا، حتّى والله لقدْ رموني بالعظائم؛ وأَيْمُ الله لا يمنعني ذلك أنْ أقومَ لله بالحقّ» («الطبقات الكبرى»(٦/ ١٦٥))؛ وجاء هذا من قول أبي ذرّ، قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «ما زال لي الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر حتّى ما ترك لي الحقّ صديقاً» («الطبقات الكبرى» (٤/ ٢٣٦))؛ وأمّا ما يُروى عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنّه قال: «ما ترك الحقُّ لِعُمَرَ صَدِيقًا»، فلا يصحّ عنه: انظر: «كشف الخفاء» (٢/ ٢٣٩- رقم ٢١٩٨) للعجلوني؛ وأثر كعب خرج مخرج مدح أبي مسلم الخولاني، ولعلّ كعبًا أراد أنّ التوراة -ما لم يُحَرّفْ منها- أخبرتْ أنّ ذلك واقع لا محالةَ، ولو بعد حين؛ فيكون معناه أنّ كعبًا قال لأبي مسلم: إنَّ قومك -أو بعض قومك- سيحسدونك ويُبْغضونك لاستقامتك، ولو كان الأمرُ الآن على خلافه.

[٢] «الحلية» (٩/ ١١٧).

[٣] «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٢٠١).

[٤] «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٢٤).

وقال ابن حبّان عن أبي مسهر:

«وإليه كان يرجع أهل الشام في الجرح والتعديل»[١].

وناهيك أنّ أهل العلم كانوا يأمرون بامتحان أهل الشام بالأوزاعي، كما جاء عن بقيّة بن الوليد، قال:

«إنّا لنمتحن الناس بالأوزاعي، فمن ذكره بخير عرفنا أنّه صاحب سنّة، ومن طعن عليه عرفنا أنّه صاحب بدعة»[٢].

ولمّا كان أهل الباطل قد ساءت نياتهم وأقوالهم وأفعالهم، ساءت ظنونهم تبعًا لذلك، كما قال الشاعر:

إذا ساءَ فعْلُ المَرْءِ ساءتْ ظُنُونُه ... وَصَدَّقَ مَا يَعْتَادُهُ مِنْ تَوَهُّمِ

وَعَادَ مُحِبِّيهِ بِقَوْلِ عُداتِهِ[٣] ... وَأَصْبَحَ في لَيْلٍ مِنَ الشَكِّ مُظْلِمِ[٤]

فظنّ الزّائغون أنّ كلام أهل الحقّ في الجرح والتعديل، هو من جنس كلامهم في النّاس بالباطل، فرموا أهل الحقّ بها في أنفسهم هم من ظلم النّاس والكذب والعظائم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ:

---

[١] «الثقات» (٨/ ٤٠٨).

[٢] «تاريخ دمشق» (٣٥/ ١٧٦).

[٣] «وعَادَ»، أي: وعادى، وخُفِّفت الكلمة لضرورة وزن الشّعر. والمعنى: بسبب سوء ظنّه، يُبتلى بتصديق القتّاتين، ويعادي من أجلهم الأحبّاء ويهجرهم.

[٤] «ديوان أبي الطّيّب بشرح أبي البقاء» (ص ١٣٥).

«فإنّ من عرف حقائق أقوال النّاس وطُرُقَهم التي دعتهم إلى تلك الأقوال حصل له العلم والرّحمة، **فعَلِمَ الحقَّ ورحم الخلقَ**؛ وكان مع الّذين أنعم الله عليهم من النّبيّين والصِّدِّيقين والشّهداء والصّالحين؛ وهذه خاصّةُ أهلِ السّنة المتّبعين للرّسول ﷺ، فإنّهم يتّبعون الحقّ، ويرحمون من خالفهم باجتهاده حيثُ عَذَرَه الله ورسولُه. **وأهلُ البدع يبتدعون بدْعَةً باطلةً ويُكَفِّرون من خالفهم فيها**»[١].

ومن النّاس من يُعرض عن العلماء لقلّة استقامته أو عدمها؛ فهذا متّبعٌ لهواه، غير آبه لما يجب عليه، وما يحرم عليه؛ ولكنّ شرَّ أصناف المعرضين عن العلماء الرّاسخين هم الّذين يستبدلونهم بأهل البدع. ولهذا كان أهل الحقّ يقولون: «البدعةُ أحبُّ إلى إبليسَ من المعصية»[٢]، كما جاء عن سفيان الثّوري.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن الرّافضة:

«**إنّهم عمدوا إلى خيار أهل الأرض من الأوّلين والآخرين بعد النّبيّين والمرسلين، وإلى خيار أمّة أُخرجت للنّاس، فجعلوهم شرار النّاس، وافتروا عليهم العظائم، وجعلوا حسناتهم سيّئات، وجاؤوا إلى شرّ من انتسب إلى الإسلام من أهل الأهواء -وهم الرّافضة بأصنافها: غاليَها وإماميّها وزيديّها- والله يعلم، وكفى بالله عليمًا، ليس في جميع الطّوائف المنتسبة إلى الإسلام مع بدعة وضلالة شرّ منهم: لا أجهل ولا أكذب، ولا أظلم، ولا أقرب إلى الكفر والفسوق والعصيان، وأبعدَ عن حقائق الإيمان منهم، فزعموا أنّ هؤلاء هم صفوةُ الله من عباده**؛ فإنّ ما سوى أمّة محمّد كفّار، وهؤلاء كفّروا الأمّةَ كلَّها أو ضلّلوها، سوى طائفتهم التّي يزعمون أنّها الطّائفة المحقّة، وأنّها لا تجتمع على ضلالة، فجعلوهم صفوةَ بني آدم.

فكان مَثَلُهم كمن جاء إلى غنمٍ كثيرة، فقيل له: أعْطِنا خَيْرَ هذه الغنمِ لنُضحِّيَ بها، فعمد إلى

---

[١] «شرح العقيدة الأصفهانية» (ص ٣٠).

[٢] «شعب الإيمان» (١٢/ ٥٤).

شرّ تلك الغنمِ: إلى شاة عوراء عجفاء عرجاء مهزولة لا نِقْيَ[١] لها، فقال: هذه خيار هذه الغنم لا تجوز الأضحيةُ إلاّ بها، وسائر هذه الغنم ليست غنمًا، وإنّما هي خنازيرُ يجب قتلها، ولا تجوز الأضحية بها»[٢].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مخاطبًا الجهمية:

«وكنتم في ذلك بمنزلة من سمع أنّ في العسل شفاءً ولم يره، فسأل عنه، فقيل له: مائع رقيق أصفر يشبه العذرة تتقيّأه الزّنابير! ومن لم يعرف العسل ينفر عنه بهذا التّعريف؛ ومن عرفه وذاقه لم يزده هذا التّعريف عنده إلاّ محبّة له، ورغبة فيه. وما أحسنَ ما قال القائل:

تَقُولُ: هذا جَنَى النَّحْلِ تَمْدَحُه ... وَإنْ تَشَاء قلتَ: ذا قَيْءُ الزّنابير

مَدْحًا وذمًّا وما جاوزتَ وصفها ... والحقّ قد يعتريه سوءُ تعبير

وأشدّ ما حاول أعداء الرّسول من التّنفير عنه سوء التّعبير كما جاء به، وضرب الأمثال القبيحة له، والتّعبير عن تلك المعاني الّتي لا أحسنَ منها بألفاظ منكرة ألقوها في مسامع المغترّين المخدوعين، فوصلت إلى قلوبهم، فنفرت منه: **وهذا شأنُ كلّ مبطل! وكلُّ من يكيد الحقَّ وأهله، هذه طريقه ومسلكه؛ وأكثر العقول -كما عهدتُ- تقبل القول بعبارة، وتردّه بعينه بعبارة أخرى**»[٣].

وقد ذمّ الله ﷻ استبدال الأدنى بالأعلى، قال تعالى: ﴿ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ۚ ٦١ ﴾ [البقرة: ٦١]، وهو استفهام إنكاريّ.

---

[١] و«النِّقْيُ» هو: المُخُّ، كما في «القاموس المحيط» (ص ١٣٤٠-٢)؛ أي: إنّها هزيلة، لا مخّ لعظامها؛ وهذا على خلاف ما فسّره محقّق «منهاج السنّة» رحمه الله رحمةً واسعةً.

[٢] «منهاج السّنة النّبوية» (٥/ ١٦٠-١٦١).

[٣] «الصّواعق المرسلة» (ص ٩٤٣-٩٤٤).

وقد قال الشّاعر:

عَجِبْتُ لِمَنْ قَدّ وحدّ وَيَنْبُو نَبْوَةَ القَضِمِ الكَهَام

وَمَنْ يَجِدُ الطَّرِيقَ إلى المعالي فَلاَ يَذَرُ المَطِيَّ بِلاَ سَنَام

وَلَمْ أَرَ في عُيُوبِ النَّاسِ شَيْئًا كَنَقْصِ القَادِرِينَ عَلَى التَّمَامِ[1]

وقد قال ابن الجوزي رَحِمَهُ اللهُ:

«من علامة كمال العقل علوُّ الهمّةِ. والرّاضي بالدُّونِ دَنِيٌّ»[2].

ولنا عبرة بالأعلام الذين صغوا إلى المعتزلة وتأثّروا بهم:

قال الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللهُ عن ابن عقيل رَحِمَهُ اللهُ:

«قال: وكان أصحابنا الحنابلة يريدون منّي هِجران جماعة من العلماء؛ وكان ذلك يُحْرِمني علمًا نافعًا.

قلتُ: كانوا ينهونه عن مجالسة المعتزلة، ويأبى حتّى وقع في حبائلهم! وتجسّر على تأويل النّصوص، نسأل الله السّلامة»[3].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن ابن الجوزي وابن حزم رَحِمَهُمَا اللهُ:

---

[1] من قول المتنبي؛ انظر: «ديوان أبي الطيّب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري» (٤/ ١٤٥). قال الشارح (بتصرّف): «القضم: السيف المفلل، وينبو: يرتفع؛ والمعنى: عجبت لمن له حدّ النّصل، وقدّ الرّجال، ثمّ لا ينفذ في الأمور، ولا يكون ماضيًا. والكهام: الذي لا يقطع».

[2] «صيد الخاطر» (ص ٤٣).

[3] «سير أعلام النّبلاء» (١٩/ ٤٤٧)؛ ومن أحسن ما يُعتذر لأبي الوفاء ابن عقيل رَحِمَهُ اللهُ ما قاله الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ في «لسان الميزان» (٤/ ٢٤٣): «وهذا الرّجل من كبار الأئمّة؛ نعم: كان معتزليّاً، **ثمّ أشهد على نفسه أنّه تاب عن ذلك، وصحّت توبته، ثمّ صنّف في الرّدّ عليهم، وقد أثنى عليه أهل عصره ومَن بعدهم**».

«وفي هذا الباب -باب المضافات إلى الله تعالى- ضلّت طائفتان: طائفة جعلت جميع المضافات إلى الله إضافة خلق وملك كإضافة البيت والنّاقة إليه؛ وهذا قول نفاة الصّفات من الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم حتّى ابن عَقيل وابن الجوزي وأمثالهما إذا مالوا إلى قول المعتزلة سلكوا هذا المسلك، وقالوا: هذه آيات الإضافات لا آيات الصّفات كما ذكر ابن عَقيل في كتابه المسمّى بـ«نفي التشبيه وإثبات التّنزيه»، **وذكره أبو الفرج بن الجوزي في «منهاج الوصول» وغيره؛ وهذا قول ابن حزم وأمثاله ممّن وافقوا الجهمية على نفي الصّفات، وإنْ كانوا منتسبين إلى الحديث والسّنّة»**[1].

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص ﵄، قال سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«إنّ الله لا يقبض العلمَ انتزاعًا ينتزعه من العباد؛ ولكنْ يقبضُ العلمَ بقبض العلماء، حتّى إذا لم يُبقِ عالمًا، اتّخذ النّاسُ رؤوسًا جُهّالاً، فسُئلوا فأفتوا بغير علم، فضلّوا وأضلّوا»[2].

فمن فوائد الحديث أنّ كلّ من أعرض عن العلماء -في كبير أمر أو صغير- أو آثر الأدنى منهم على الأعلى كان له على قدر ما أعرض عنه نصيب من الزيغ والخطإ والزلل والضلال؛ وقد يُعاقَبُ المقصِّرون على الإعراض الأوّل، بأن يُمَدَّ لهم بمزيد من الغَيِّ، كما قال الله تعالى: ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّاۚ ﴾ [مريم: ٧٥]. فيُعاقب المرء حينئذ بأَنْ تُزَيَّنُ له طاعة من يوقعه في العنت والمشقّة ويعطّل مصالحه الدينية والدنيوية، وهو يظّن أنّما يهديه إلى أرشد الأحوال وأنفعها.

وقد أحسن أبو الأسود الدُّؤلي حيث قال واعظًا:

---

[1] «درء تعارض العقل والنّقل» (٤/ ٩).

[2] متّفق عليه: رواه البخاري (رقم ١٢ -١/ ٢٦٩)، ومسلم (رقم ٢٦٧٣ -١/ ١٢٣٢-١٢٣٣).

أَعَصَـــيْتَ أَمْـــرَ ذَوِي النُّهَـــى وَأَطَعْـــتَ أَمْـــرَ ذَوِي الجُهَالَـــه؟![1]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وقد يُبْتلَون بمطاعٍ يلزمهم ذلك فيكون آصارًا وأغلالاً من جهة مطاعهم: مثل حاكم، ومفتٍ، وناظر وقف، وأمير يَنسب ذلك إلى الشّرع لاعتقاده الفاسد أنّ ذلك من الشرع؛ ويكون عدم علم مطاعيهم تيسيرَ الله عقوبةً في حقّهم لذنوبهم، كما لو قُدِّر أنّه سار بهم في طريق يضرّهم، وعَدَل بهم عن طريق فيه الماء والمرعى لجهله، لا لتعمّده مضرّتهم، أو أقام بهم في بلد غالي الأسعار مع إمكان المُقام ببلد آخر.

وهذا لأنّ النّاسَ -كما قد يُبتلون بمطاعٍ يظلمهم ويقصد ظلمهم، يُبتلون أيضًا بمطاع يجهل مصلحتهم الشّرعية والكونية، فيكون جهل هذا من أسباب عقوبتهم، كما أنّ ظلم ذلك من أسباب مضرّتهم، فهؤلاء لم ترفع عنهم الآصار والأغلال لذنوبهم ومعاصيهم؛ وإنْ كان الرسول ليس في شرعه آصارٌ وأغلالٌ، فلهذا تُسلّط عليهم حُكّامُ الجَور والظُّلم، وتُساق إليهم الأعداءُ، وتقاد بسلاسل القهر والقدر، وذلك من الآصار والأغلال التّي لم ترفع عنهم، مع عقوبات لا تُحصى؛ وذلك لضعف الطّاعة في قلوبهم وتمكّن المعاصي وحبّ الشهوات فيها؛ فإذا قالوا: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ﴿٢٨٦﴾﴾ [البقرة: ٢٨٦]، **دخل فيه هذا**»[2].

ومن المخالفات الّتي يقع فيها قليلو العلم: تتبّع الأحداث والأخبار في الفتن وتلقّفها، ثمّ تحليلها بأنفسهم؛ وقد مضت الإشارة إلى هذا الأمر، وهو من أعظم محرّكات الفتن؛ والأصل لمن أراد النّجاة من الفتن السّكون فيها -كما أمر الشّرع- وعدم إثارتها، وردّ الأمر إلى أولي الحلّ

---

[1] «ديوان أبي الأسود الدُّؤَلي» (ص ٦٩).

[2] «مجموع الفتاوى» (١٤/ ١٥٥-١٥٦).

والعقد؛ هذا كلّه مع التضرّع إلى الله والتّوبة وكثرة الدّعاء والعبادة. لكنّ الإنسان الظّلوم الجهول تدفعه نفسه إلى الخوض في هذه الفتن، ويدفعه العُجب بنفسه وبرأيه أنْ يتتبّعها ويُبْدي رأيه في كلّ حادثة تصديقًا أو تكذيبًا ثمّ حكمًا وتحليلاً، كما بدا له وكيف بدا له.

وتتبّع أخبار الفتن ممّا يُبتلى به المقصّرون، فإنّ الله لم يفرض ذلك علة العامّة؛ وإنّما فرض على النّاس سؤالَ أهل العلم في الفتن وفي غير الفتن، حتّى يدلّوهم إلى أرشد الأقوال والأفعال.

وقد يزيد هؤلاء المتتبّعون لأخبار الفتن مخالفةً على مخالفتهم الأولى، حيث يزاحمون - مع قِصَر علمهم وفهمهم- الرّاسخين في معالجة هذه الأخبار وتحليلها: فإذا رأوا العالم الرّاسخ قد حكم بخلاف ما ظهر لهم -مع جهلهم-، كأنْ يحكم -مثلاً- بوجوب إعراض عن حادثة ما أو بوجوب الإصلاح بين فردين من المسلمين أو بين فئتين مسلمتين مثلاً، وكان حكم ذلك العالم مخالفًا لما استقرّ في صدورهم المليئة بالجهل وسوء الظنّ، فيسيئون الظنّ به وبحكمه، ويخالفونه حُكمًا وفعلاً، فيزيد هذا الأمرُ الفتنةَ شرًّا واتِّقَادًا.

والعلماء الرّاسخون إنّما يهدون النّاس إلى أرشد الأحوال وأوفقها؛ فلو اتّبعهم النّاس، لوُفِّقوا إلى كلّ خير؛ ولكنْ يلبّسُ الشيطان على بعض النّاس أنّهم لو اتّبعوا العلماء فيما يحكمون به لكان ذلك تركًا للحقّ كما زعمت الخوارج فيمن يحكّم الرّجال فيما أذن الله به وأمر؛ وما ظَنَّ هؤلاء ذلك إلاّ من أجل تصوّرهم الباطل المبني على جهلهم، لا على الشّرع. وإذا ابْتُلوا بعد ذلك ببعض المنتسبين إلى الدّين والصّلاح ممّن زلّ ووافق هواهم تشتدّ حينئذ الفتنة في قلوبهم.

وما يقع في مثل هذا الأمر من يقع فيه إلاّ لترك ما أوجب الله عليه، وارتكابه ما نهى عنه سبحانه؛ فإنّ الله أوجب اتّباع العلماء الرّاسخين وسؤالهم، فقال: ﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ ﴾ [النحل: ٤٣] ، ونهى عامّة النّاس عن تحليل الأخبار والإفتاء بأنفسهم وعدم ردّ ما يترتّب عليه الأمن أو الخوف إلى أهله، كما قال ﷻ: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ

وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴿٨٣﴾ ﴾ [النساء: ٨٣].

ومخالفة هذين الأمرين هما منطلق شبهة الخوارج الأوائل وسبب فتنتهم؛ بل سبب كلّ فتنة – إلى يوم القيامة– إذ الفتن كلّها تابعة لفتنتهم كما دلّت عليه النّصوص الشرعية وأقوال العلماء.

قال النّبيّ ﷺ لعلي رضي الله عنه عن ذي الخويصرة:

«إنّ هذا أوّل قرن خرج من أمّتي، لو قتلتَه **ما اختلف من أمّتي اثنان**»[1].

فدلّ الحديث أنّ الخوراج هم أصلُ فُرقة الأمّة واختلافها في الحقّ، فيتأكّد للعقلاء اجتناب نهجهم وأفعالهم.

ولهذا كان من نهج السّلف اتّباع الرّاسخين والاقتداء بهم، خاصّةً في النّوازل؛ وإنْ رأى الضُّلاَّل والجهلة أنّ ذلك تقليد مذموم، فليس الحقّ ما زعموا.

فنهج السّلف الصّالح هو ترك تتبّع أخبار الفتن وتحليلها إلاّ لحاجة؛ فإن احتاج النّاس لمصلحة دينية أو دنيوية أنْ يعرفوا ماذا يصنعون فيها أوما يقولونه، فليسألوا أهل الذّكر الرّاسخين، ولا يعرضوا عنهم إنْ أرادوا النّجاة فيها، وراموا التّوفيق والسّداد في أفعالهم وأقوالهم.

ومن شواهد ذلك ما قال ميمون بن مهران:

«لبث شُريح في «الفتنة» تسع سنين **لا يُخبر ولا يَسْتَخْبِر**؛ فقيل له: قد سلمتَ! قال: فكيف بالهوى؟!»[2].

---

[1] «رواه أبو يعلى في «مسنده» (٣/ ٥٤١ –رقم ٤١٤١)، وصحّحه الشيخ الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٥/ ٦٥٨– ضمن تخريج الحديث رقم ٢٤٩٥).

[2] «الطبقات الكبرى» (٦/ ١٤١) لابن سعد.

و«الفتنة» المتحدَّث عنها هنا جاء شرحها بأنّها فتنة ابن الزّبير كما في رواية الشّعبي، قال:

«كانت فتنة ابن الزّبير تسعَ سنين، فمكث شُريح **لا يُخبر ولا يستخبر**. رواه ابن ثوبان عن عَبْدَةَ عن الشّعبي عن شريح»[1].

وقد صحّ عن النّبي ﷺ قولُه:

«بئسَ مَطِيَّةُ الرّجل زعموا»[2].

ولهذا أورد ابن سعد بعد ذكر هذا الأثر عن شريح قوله:

««زعموا» كُنيةُ الكذب!»[3].

---

[1] «الحلية» (٤/ ١٣٣) لأبي نعيم. قال الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما: «ومناقب عبد الله وأخباره كثيرة جدًّا، **وخلافته صحيحة: خرج عليه مروان بعد أنْ بويع له في الآفاق كلها إلا بعض قرى الشام**، فغلب مروان على دمشق» (تهذيب التهذيب (٢/ ٣٣٤)). قال شيخ الإسلام رحمه الله: «إنّما تُعدُّ ولايته من بعد موت يزيد؛ وأمّا في حياة يزيد، فإنّه امتنع عن مبايعته أوّلاً، ثمّ بذل المبايعة له، فلم يرضَ يزيد إلاّ بأنْ يأتيَه أسيرًا، فجَرَت بينهما فتنة» («منهاج السنّة النّبوية» (٤/ ٥٢٣). وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ينهاه عن ذلك لِمَا علم من مآل الأمر؛ روى الإمام مسلم عن أبي نوفل -وهو ابن أبي عقرب البكري- بعد مقتل عبد الله بن الزّبير رضي الله عنهما، قال: «رأيت عبد الله بن الزّبير على عقبة المدينة، قال: فجعلت قريش تمرّ عليه والنّاس، حتّى مرّ عليه عبد الله بن عمر فوقف عليه، فقال: السّلام عليك أبا خبيب، السّلام عليك أبا خبيب، السّلام عليك أبا خبيب، أمَا والله لقد كنت أنهاك عن هذا! أمَا والله لقد كنت أنهاك عن هذا! أمَا والله إنْ كنتَ -ما علمتُ- صوّامًا، قوّامًا، وَصُولاً للرّحم؛ أمَا -والله- لَأُمّةٌ كنتَ أشرَّها لأمّةُ خير!» (صحيح مسلم (رقم ٢٥٤٥)). قال أبو حفص القرطبي: «يعني بذلك: أنّهم إنّما قتلوه وصلبوه، لأنّه شرُّ الأمّة **في زعمهم**، مع ما كان عليه من الفضل والدّين والخير؛ فإذا لم يكن في تلك الأمّة شرٌّ منه، فالأمّة كلّها أمّةُ خيرٍ: وهذا الكلام يتضمّن الإنكارَ عليهم فيما فعلوه به» (المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٦/ ٥٠٣-٥٠٤)).

[2] انظر تخريجه في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (رقم ٨٦٦- (٢/ ٥٢٢)).

[3] «الطبقات الكبرى» (٦/ ١٤١)؛ وقد جاءني بعض الشباب قبل فترة فحاولوا إقناعي بصحّة هذه الدعوة -دعوة قذف الناس بالـ«صعافقة»، فتردّدوا عليّ فترةً؛ فلا سمعتُ خلال تلك اللّقاءات تأصيلاً واحدًا ولا دليلاً من الكتاب والسنّة؛ ولا عتب في الحقيقة عليهم في ذلك لأنّ مشايخهم أنفسهم لا دليلَ لهم على صحّة هذه البدعة والفتنة، فكيف يطمع المرء أنْ يلتمس الحجج عند الأتباع! وفاقد الشّيء لا يعطيه. بل في كلّ مرّة، لم تعْدُ حججُهم حكاياتٍ من جنس: «الشّاب =

وجاء مثله عن مطرّف بن عبد الله أنّه قال:

«لبثتُ في فتنة ابن الزّبير تسعًا أو سبعًا **ما أُخبرتُ فيها بخبر ولا استخبرتُ فيها عن خبر**»[١].

وكان هذا التصرّف منه من أعظم أسباب نجاته من الفتن الأخرى، قال العجلي في ترجمته:

«مطرّف بن عبد الله بن الشخّير، بصري تابعي ثقة، من خيار التّابعين، رجل صالح؛ وكان أبوه من أصحاب النّبيّ ﷺ. **ولمْ يَنْجُ من فتنة ابن الأشعث بالبصرة إلاّ رجلان: مطرّف بن عبد الله ومحمّد بن سيرين.** ولم ينج منها بالكوفة إلاّ رجلان: خيثمة بن عبد الرّحمن الجُعفي وإبراهيم النّخعي»[٢].

وقال شيخي الشيخ ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله ناهيًا المسلمين عن إفشاء الأخبار:

«أرجو من السّلفيين عمومًا أنْ يجتنبوا الخصومات وأسباب الخلافات. وإنْ حصل شيء من ذلك بين بعض الإخوة ألاّ يُكثروا الجدال **وأن لا ينقلوا منه شيئًا في مواقع الإنترنت السّلفية أو غيرها**[٣]، **بل يحيلوا ذلك إلى أهل العلم ليقولوا فيها كلمة الحقّ الّتي تقضي إنْ شاء الله على الخلاف.**

= الفلاني في البلد الفلاني أساء الأدب مع مشايخنا»، أو «فلان جالس فلانًا من المبتدعة» ومثلها من الأخبار التي لو كان لها عبرةٌ ووزن في معرفة الحقّ لكان أولى بالحكم عليها العلماء الرّاسخون؛ فلو احتجّ بها عالمٌ على انحراف من وقعت منهم تلك التّصرفات لو صحّت، لكان لاحتجاجه بذلك وجهٌ؛ **ولكن كيف تكون دليلاً على صحّة بدعة رمي النّاس بالصّعافقة؟!!** بل، بمثل هذه الأخبار تؤجّج الفتن، وينصرف النّاس عن أهل الحلّ والعقد، أصحاب العلم والرّشاد؛ وقد زاد الأمر بصيرةً لكلّ ذي لبّ كون أصحاب هذه الدّعوة تبنّوا كلّ الشبهات التي يصدُّ بها عادةً الخوارجُ وأهلُ البدع النّاسَ عن العلماء، من يوم ما قال سلفهم لعليّ رضي الله عنه: «حكَّمتَ الرّجال»، إلى يومنا هذا الّذي صار فيه مجرّد الرجوع إلى أهل العلم «تقليدًا مذمومًا».

[١] «الطبقات الكبرى» (٩/ ١٤٣) لابن سعد.

[٢] «معرفة الثقات» (٢/ ٢٨٢).

[٣] **والخصوم يسوّون بين من يمتثل لهذه النّصيحة الثّمينة وبين الواقفة في فتنة القول بخلق القرآن!** الّذين جعلهم الإمام أحمد أشدّ من الجهمية! فيحكم الخصوم على عدم المتسرّعين في الفتن بأنّهم من أهل البدع، وأنّهم شرّ من الجهمية! **فإنْ جاز تعييب واقف ما في هذه الفتنة: فالواقفة في أمر شيوخهم ودعوتهم؛ وهذا بعد أن تبيّن زيغهم، وبيّن أمرهم أهل العلم.**

وأنصح الإخوة بالحرص على إشاعة العلم النافع فيما بينهم وإشاعة أسباب المحبّة والأخوّة فيما بينهم»[١].

والكذب صنو الفتنة، إذا كثرت كثر، وهو وقود الفتن وبريدها؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال النّبيّ صلى الله عليه وسلم:

«لا تقوم السّاعةُ حتّى تظهرَ الفتنُ، ويكثرَ الكذبُ، ويتقاربَ الأسواقُ، ويتقاربَ الزّمانُ، ويكثرَ الهَرْجُ؛ قيل: وما الهَرْجُ؟ قال: القتلُ»[٢].

والهَرْجُ -أي القتل- هو أشدّ ما تؤول إليه الفتن، ولهذا قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه:

«إذا فَشَا الكذبُ، كَثُرَ الهَرْجُ»[٣].

فصار من واجبات المؤمنين الحذرُ من الأخبار الكاذبة، والتحذير منها.

وممّا جاء عن سليمان المستعين -وقد كان مُوقِدَ فتنةِ الأندلس الكبرى ومؤجِّجَها-، أنّه قال مخاطِبًا جماعة العبيد -وقد نطق بالحقّ ويا ليته كان بدأ نفسه بالنّصح-:

«متى بلغكم قطُّ عن عبدٍ ثرَّبَ على مولاه فأفلح، أو سمعتم بجُنْدٍ شَغَبَ على مُدبِّره فأنجح؟ **والحقّ لا يضرّه قلّة أهله، والباطل لا ينفعه كثرةُ جمعه، فإنَّ العاقبةَ للمتّقين؛ وحزب الله هم الغالبون؛ مع أنّ سفهاءَ كلِّ طبقة أكثرُ من حلمائها؛ وقد رأيتم قديمًا نتيجةَ آراء السفهاء**، وكيف

---

[١] مقال «نصيحة لله وللمسلمين»-٢٥ ذو القعدة ١٤٢٤ هـ. المصدر:
http://rabee.net/ar/articles.php?cat=8&id=96

[٢] رواه الإمام أحمد في «المسند» (٩/ ٥٤٨-رقم ١٠٦٧٢) وغيره بإسناد صحيح، وصحّحه الشيخ الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٦/ ٢٧١ -رقم ٢٧٧٢).

[٣] رواه الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٥٠٢-رقم ٨٥٣٦).

أخنى على أهله بموت ذلك التدبير، وطالما جهدنا في الصّلاح، وحاولنا قطع الشّغْب، ودفعِ الفتنة، فأبى الله إلاّ ما أراد على أيدي رؤسائكم، الذين أتيتم على عهدهم» إلى أنْ قال: «**وليس كلُّ ما يبلغكم من التّشنيع ويتّصل بكم من الإرجاف يَلْتَفِتُ إليه ذوو العقول، ولا يُصغي إليه أهلُ التّحصيل**»[1].

فهذه شهادة نفيسة من «خبير بالفتن»، وإنْ لم يعمل بها هو نفسه؛ حيث كان من أعظم مؤجّجيها في الأندلس -كما ذكرت-، والله المستعان.

وجلُّ الفتن يزعم فيها أصحابها أنّهم يقيمون العدلَ ويُصلحون، وأنّهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر بإقامتها؛ وإنْ كان واقعُ أقوالِهم وأفعالِهم عند النّظر الصّحيح إلى ثمارها واعتبار ميزان الأمور والمصالح والمفاسد، أنّهم يأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف؛ وهذا الحكم يصدق أيضًا على فتنة رمي أهل الحقّ بالـ«صعافقة»، فليست مستثناةً منها.

وما يقع في الفتن: منه ما يجب الغضّ عنه -حتّى لو صحّ- طلبًا للإصلاح، إذ يكون السكوت والغضّ عنه أهونَ الشّرين؛ ومنه ما لا يصحّ أصلاً، وهذا كثير في الفتن؛ وكم أُلقيت الأوزار في الفتن على غير جانيها، وقد قال الله ﷻ: ﴿ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿١٦٤﴾ ﴾ [الأنعام: ١٦٤]؛ وجلُّ أخبار الفتن كذبٌ أصلاً لم يقع، فإنّ الكذبَ قرينُ الفتن لا يفارقها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن كثير من الأخبار الّتي تُروى في مقتل الحسين ﵁:

«وصار الشّيطان بسبب قتل الحسين ﵁ يُحْدِثُ للنّاس بدعتين: بدعةَ الحُزْن والنَّوْح يومَ عاشوراء، من اللَّطْم والصُّراخِ والبُكاء والعَطَش وإنشاد المراثي، ما يُفْضي إليه ذلك من سبّ السّلف ولعنتهم، **وإدخال مَنْ لا ذَنْبَ له مع ذوي الذّنوب**، حتّى يُسَبَّ السّابقون الأوّلون، وتُقْرَأ أخبار مصرعه **الّتي كثير منها كذبٌ. وكان قصْدُ من سنّ ذلك فتحَ باب الفتنة والفُرْقَة بين**

---

[1] «الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة» (١/ ١١٣).

الأمّة»[١].

وقد شاهد القاصي والدّاني الشرَّ الّذي جرّه كذب الرّافضة على الأمّة: فكم قُتل من أهل السّنّة ومن العلماء في زماننا بسبب هذا الكذب، وكم انتهكت من حرمة؛ فكيف فيما مضى من القرون؟! وكيف بما يُستقبلُ منها؟! فكيف بأكاذيب الفرق الأخرى وفتنها؟! فاللهمّ ارحم عبادك الصّالحين، وادفع شرّ الظّالمين!

وقد مضى قبل أسطر ذكر أقوال السّلف في ربط الفتن بالكذب، وإيقاع الشرّ بين النّاس؛ وأنّ الكذبَ يكثرُ فيها ويزدادُ إذْ هو وقود تأجيجها؛ فكيف يطمع العاقلُ أنْ يُبصر فيها الحقّ؟ وهذا يقال في الحليم المتأنّي، فكيف بالطائش المتسرّع فيها؟!

وكم من خائض في الفتن ما يلجها ويقع في شرّها إلاّ بحجّة الثأر وردّ المثل، وهذا عادةً شأنُ الجهلة والفسقة، وهم مؤجّجو الفتن في كلّ زمان حيث يقابلون الشرّ بالشرّ والكذب بالكذب والفجور بالفجور.

ولهذا يعسر على الحكماء والحلماء دفع الفتن وإطفاء نيرانها.

قال شيخ الإسلام عن الرّافضة:

«وإذا كان الله تعالى قد أمر بالصّبر والاحتساب عند حدثان العهد بالمصيبة، فكيف مع طول الزّمان؛ فكيف بما زيّنه الشّيطان لأهل الضّلال والغيّ من اتّخاذ يوم عاشوراء مأتمًا، وما يصنعون فيه من النّدب والنّياحة، وإنشاد قصائد الحزن، **ورواية الأخبار الّتي فيها كذبٌ كثير، والصّدق فيها ليس فيه إلاّ تجديد الحزن والتعصّب، وإثارة الشّحناء والحرب، وإلقاء الفتن بين أهل الإسلام؛ والتوسّل بذلك إلى سبّ السّابقين الأوّلين، وكثرة الكذب والفتن في الدّنيا**؛ ولم يعرف طوائف الإسلام أكثر كذبًا وفتنًا ومعاونةً للكفّار على أهل الإسلام، من هذه الطّائفة الضالّة الغاوية، فإنّهم

---

[١] «منهاج السّنة النّبويّة» (٤/ ٥٥٤).

شرّ من الخوارج المارقين، وأولئك قال فيهم النّبيّ ﷺ: «يقتلون أهل الإسلام، وَيَدَعُون أهل الأوثان»[١]؛ وهؤلاء يعاونون اليهود والنّصارى والمشركين على أهل بيت النّبيّ ﷺ، وأمّته المؤمنين، كما أعانوا المشركين من التُّرْك والتّتار على ما فعلوه ببغداد، وغيرها، بأهل بيت النّبوّة، ومعدن الرّسالة ولد العبّاس، وغيرهم من أهل البيت والمؤمنين، من القتل والسّبي وخراب الدّيار؛ وشرُّ هؤلاء وضررُهم على أهل الإسلام، لا يحصيه الرّجل الفصيح في الكلام.

فعارض هؤلاء قومٌ إمّا من النّواصب المتعصّبين على الحسين وأهل بيته؛ **وإمّا من الجهّال الّذين قابلوا الفاسد بالفاسد، والكذب بالكذب، والشرّ بالشرّ، والبدعة بالبدعة**، فوضعوا الآثار في شعائر الفرح والسّرور يوم عاشوراء»[٢]. انتهى كلامه.

بل قد زلّت أقدام بعض الأفاضل بسبب مقابلة إساءة الخصوم بالمثل، كما قال الإمام الذهبي رحمه الله في ترجمة دُحيم محدّث الشام، معلِّقًا على لفظة صدرت منه رحمه الله: «هذه هفوةٌ من نصب، **أو لعلّه قصد الكفَّ عن التّشغيب بتشغيث**»[٣]. كذا في مطبوع «السير»، ولعلّ الصواب: «**لعلّه قصد الكفَّ عن التّشغيب بتشغيب**».

وقد قيل:

حَلَمْتُ عَنِ السَّفِيهِ فَزَادَ بَغْيًا ... وعَادَ فَكَفَّهُ سَفَهِي عَلَيْهِ

وَفِعْلُ الْخَيْرِ مِنْ شِيَمِي وَلَكِنْ ... أَتَيْتُ الشَّرَّ مَدْفُوعًا[٤]

وهذا لأنّ الإنسان مهما نَبُل، فإنّ صفته البشرية لا تنفكّ عنه؛ ولهذا قد يغضب خيرة النّاس إذا نوصحوا بالغلظة والشدّة؛ فهذا الصحابي الجليل عياض بن غُنْم رضي الله عنه، وهو ممّن بايع بيعة

---

[١] رواه البخاري في مواضع من «صحيحه»، ومسلم وغيرهما: انظر تخريجه في «إرواء الغليل» (٣/ ٣٦٨-٣٦٩).

[٢] «مجموع الفتاوى» (٢٥/ ٣٠٨-٣١٠).

[٣] «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٥١٧).

[٤] «المحمّدون من الشعراء» (ص ٣١٠ -رقم ٢٧١) للوزير أبي الحسين القِفْطي (انظر ترجمته في «السير» (٢٣/ ٢٢٧).

الرّضوان، يغضب لمـّا أغلظ عليه بالنّصح هشام بن حكيم، وهو صحابي أيضًا؛ فقد روى الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، قال:

«جلد عياض بن غنم صاحبَ دارا[1] حين فتحت، فأغلظ له هشام بن حكيم القولَ، حتّى غضب عياض؛ ثمّ مكث لياليَ، فأتاه هشام بن حكيم، فاعتذر إليه، ثمّ قال هشام لعياض: ألم تسمع النّبيَّ ﷺ يقول: «إنّ من أشدّ النّاس عذابًا أشدَّهم عذابًا في الدّنيا للنّاس»؛ فقال عياض بن غنم: يا هشام بنَ حكيم! قد سمعنا ما سمعت، ورأينا ما رأيت، أو لم تسمع رسولَ الله ﷺ يقول: «من أراد أنْ ينصح لسلطان بأمر، فلا يُبْدِ له علانيةً، ولكن ليأخذ بيده، فيخلو به؛ فإنْ قَبِلَ منه فذاك، وإلاَّ كان قد أدّى الذي عليه له»، وإنّك يا هشامُ لأنتَ الجريءُ إذْ تجتريءُ على سلطان الله! فهلاَّ خشيتَ أنْ يقتلك السلطانُ، فتكون قتيلَ سلطانِ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى؟!»[2].

وليس إباء النصح إذا كان بالغلظة من طبع السلاطين فحسب، بل هو من شأن جميع بني آدم؛ ولهذا مدح ربّ العالمين سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لينَ نبيّه ﷺ، وبيّنَ أنّ الأصل في معاملة النّاس اللّين، فقال تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ١٥٩ ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

كما أنّ المرءَ لو أحسَّ أنّ ناصحه إنّما يريد الفضيحة ومجرّد التوبيخ لنفرت نفسه من سماع نصيحته والتجاوب معها:

---

[1] «دارا: بلدةٌ في لحف جبل بين نصيبين وماردين» («معجم البلدان» (٢/ ٤١٨-٢) لياقوت الحموي؛ وقد تصحفت في بعض الكتب إلى «داريا» وهي بلدةٌ أخرى من قرى دمشق («المعجم» (٢/ ٤٣١-٢)).

[2] «مسند الإمام أحمد» (١٢/ ١٣٦ –رقم ١٥٢٧٠)؛ وحكم عليه الشيخ الألباني بأنّ: «إسناده صحيح» (تخريج «كتاب السّنّة» لابن أبي عاصم، (ص ٥٢١ –رقم ١٠٩٦)).

قال سفيان لِمِسْعر بن كدام: «تحبّ أنْ يُهدى إليك عيوبك؟». قال: «أمّا من ناصح، فنعم؛ وأمّا من موبّخ فلا»[١].

كذلك، إنّ عادة النّاس أنْ ينفروا من نصيحة المعادين؛ فعند الخطيب البغدادي أنّه قيل لمسعر:

«أيسرّك أنْ تُحملَ إليك عيوبك؟ قال: أمّا من صَديق، فنعم؛ وأمّا من عدوّ، فلا»[٢].

وقال سليمان التّيمي:

«ما أغضبتُ رجلاً فقبل منّي»[٣].

وكم كان في كلّ زمان الاحتجاجُ ببغي المعادين موقدًا للفتن؛ وبالمقابل يحتجّ المعادون ببغي خصومهم، وهكذا! ويزعم كلّ واحد أنّ ما يقوم به إنّما هو من باب العدل والردّ بالمثل؛ ولهذا يصير الحليم حيرانًا في الفتن؛ فما يبصر الحقّ فيها إلاّ العلماءُ البصراءُ الحُذّاقُ المُنْصِفون! فمن يُعرض عنهم ظنًّا منه أنّ له سعة أنْ يستغني عنهم، يبقى في دائرة الفتنة والحيرة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ:

«والفتنة إذا وقعت، عجز العقلاء فيها عن دفع السّفهاء، فصار الأكابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عاجزين عن إطفاء الفتنة وكفّ أهلها. وهذا شأن الفتن كما قال تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةً ۝٢٥ ﴾ [الأنفال: ٢٥]. وإذا وقعت الفتنة، لم يسلم من التلوث بها إلاّ من عصمه الله»[٤].

وقال:

---

[١] «حلية الأولياء» (٧/ ٢١٧).

[٢] «المتّفق والمفترق» (٣/ ١٥٣٣ -رقم ٩٦٢).

[٣] «الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر» (ص ٤٣ -رقم ٣٨؛ وص ٤٥ -رقم ٤٢) للخلاّل.

[٤] «منهاج السنّة النّبوية» (٤/ ٣٤٣).

«ولهذا يُنكر الإنسانُ قلبَه عند الفتن؛ فيَرِدُ على القلوب ما يمنعها من معرفة الحقّ وقصده؛ ولهذا يُقال: فتنة عمياء صمّاء، ويقال: فتن كقطع اللّيل المظلم، ونحو ذلك من الألفاظ الّتي يتبيّن ظهور الجهل فيها، وخفاء العلم»[1].

ولهذا أمر الله سبحانه وتعالى الأمراء بمقاتلة الفئة الباغية حتّى تفيء إلى أمر الله. فإذا صار السّلطان نفسه عاجزًا عن ذلك، كان غيرُه أعجزَ.

وكثير من المعاصي والفتن لا يظهر آثارها ومغبّتها إلاّ بعد مضيّ وقت، ولذلك يتجرّأ الخائضون فيها على تأجيجها، حتّى من كانت نيّته الإصلاح لا الإفساد؛ لأنّهم -لجهل أكثرهم- لا يبصرون آثارها ومفاسدها حتّى تظهر؛ ثمّ بعد ذلك يكون أوان الإصلاح قد فات.

قال الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللهُ:

«فبالله! كيف يكون حالُ من نشأ في إقليم، لا يكاد يُشاهِد إلاّ غاليًّا في الحبّ، مُفَرِّطاً في البُغْض؛ ومن أين يقع له الإنصافُ والاعتدالُ؟!»[2].

ولهذا، فلا مخرج من الفتن إلاّ بالكفّ عنها، والرّجوع إلى الرّشد والحقّ؛ «**فإنَّ طبعَ النّفسِ الظُّلمُ لمن لا يظلمها، فكيف بمن يظلمها؟!**»[3]، و«**عادة أكثر النّفوس يُزيلُ الشَرَّ بما هو شرٌّ منه، ويُزيلُ العدوانَ بما هو أعدى منه**»[4]، فيبقى الشرّ في الفتن في ازديادٍ وتَفَاقُمٍ!

وعن زيد بن أسلم:

«أنّ لقمان قال لابنه:

---

[1] «منهاج السنّة النّبوية» (٤/ ٥٤٨).

[2] «سير أعلام النبلاء» (٣/ ١٢٨).

[3] من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية («مجموع الفتاوى» (١/ ٥٤)).

[4] من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية («المستدرك على مجموع الفتاوى» (٥/ ١٢٦)).

مَنْ قال «**الشرّ يُطْفِىءُ الشرّ**»؟! **فإنْ كان صادِقًا، فليُوقِدْ نارًا عند نار، ثمّ لينظر: هل تُطْفِىءُ إحْداهُما الأخرى! ألاَ، فإنَّ الخيرَ يُطفِىءُ الشرَّ كما يُطْفِىءُ الماءُ النّارَ**»[1].

و«عن الأصمعي، قال: قال رجلٌ: ما رأيتُ ذا كِبْرٍ قَطُّ إلاّ تحوَّلَ داؤُه فِيَّ. يُريدُ: أَنّي أتكبَّرُ عليه!»[2].

وقال ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ:

«لم أر لإبليس أصيدَ، ولا أقبحَ، ولاَ أحمقَ، من كلمتين ألقاهما على ألسنة دعاته:

إحداهما: اعتذارُ مَنْ أساء بأنّ فلاناً أساء قبله.

والثانية: استسهالُ الإنسان أنْ يُسِيءَ اليومَ لأنّه قد أساء أمسِ، أوْ أنْ يُسِيءَ في وجهٍ ما لأنّه قد أساء في غيره.

فقد صارتْ هاتان الكلمتان عُذْرًا، مُسَهِلَّتَيْنِ للشَرِّ، ومُدْخِلَتَيْنِ له في حدِّ ما يُعْرَفُ ويُحْمَلُ، ولاَ يُنْكَرُ»[3].

وعن أُكَيْلٍ أبي حكيم -مؤذن مسجد إبراهيم النّخعي-، قال:

«كان بين رجل من الحيّ وبين عبد الرّحمن بن يزيد شيءٌ، فقال له علقمة: «أكنتَ تَسُبُّنِي لو سَبَبْتُك؟»، قال: لا! قال: «هو خيرٌ منّي! هو أكثرُ جهادًا منّي!»»[4].

---

[1] «مداراة النّاس» (ص ١١٤- رقم ١٤١) لابن أبي الدّنيا. **فكذب من أوقد نيران الشرّ والفتنة، ثمّ زعم أنّ الوقت سيعالج ذلك ويُبرئه!**

[2] «أخبار الظراف والمتماجنين» (ص ٧٧-رقم ١١٨).

[3] «الأخلاق والسّير في مداواة النّفوس» (ص ١٠٣).

[4] «مصنّف بن أبي شيبة» (١٢/ ٢٥٩).

«وسئل بعض الحكماء: بم ينتقم الإنسان من عدوّه؟ فقال: بإصلاح نفسه»[١].

و«عن الأعمش، قال: قيل لفُضيل بن بزوان[٢] رَحِمَهُ اللهُ: «إنّ فلانًا يشتمك!»، قال: «لأَغِيظَنَّ مَنْ علَّمَه: -يعني الشّيطان-: يغفرُ الله لي وله!»»[٣].

قال ابن ثَوَابَة[٤]:

«**ما تشاجر اثنان إلاّ غلب أَلْأَمُهُمَا**»[٥]؛ وفي لفظ: «**ما تساب اثنان إلا غلب أَلْأَمُهُمَا**»[٦].

وذلك أنّ الفاجر لا يُلجمه إيمانٌ ولا شرعٌ عن فجور ولا محرّم.

وقد قال النّبيّ ﷺ:

«إنّ ممّا أدرك النّاسُ من كلام النّبوّة الأولى: إذا لمْ تَسْتَحْيِ، فاصْنَعْ ما شِئْتَ»[٧].

وروى ابن أبي الدّنيا عن ابن عبّاس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قوله:

«المؤمن مُلْجَمٌ بلِجامٍ؛ فلا يبلغ حقيقةَ الإيمان حتّى يجدَ طَعْمَ الذُلِّ»[٨].

وروى البيهقي بإسناده إلى عمر بن عبد العزيز، قال:

---

[١] «سراج الملوك» (١/ ٤٧٢).

[٢] «هو من الزهّاد رَحِمَهُ اللهُ، يروي عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ؛ وقد قتله الحجّاج بن يوسف.

[٣] «الطّبقات الكبرى» (٦/ ٢١٧) لابن سعد.

[٤] «انظر ترجمته في «إرشاد الأريب» (١/ ٤٣٦) لياقوت الحموي.

[٥] «نثر الدّر» (٣/ ١٣٢) للآبي.

[٦] «وفيات الأعيان» (٤/ ٣٤٦).

[٧] «رواه البخاري في «الصّحيح» (٨/ ٨١-رقم ٦١٢٤)، و(٤/ ٤٦٨ -رقم ٣٤٨٢ - بلفظ: «فافعل» و٣٤٨٣).

[٨] «مداراة النّاس» (ص ٢٧ -رقم ٨) لابن أبي الدّنيا.

«المؤمن مُلْجَمٌ» وفي رواية: «التّقِيُّ مُلْجَمٌ»[١].

قال العجلوني:

«معناه: أنّ الإيمان والخوف من الله يمنعه من شفاء غيظه، وما لا يعنيه»[٢].

وممّا يُروى عن عمر بن الخطّاب رضي الله عنه، قوله: «المؤمنُ لا يَشفي غيظَه»[٣].

وقال القاضي محمّد بن عمران الطّلحي[٤]:

«إنّ المؤمن لا يَشفي غيظه»[٥].

وأرادت امرأةٌ قُرَشِيةٌ معاقبةَ غلام لها، لأنّه أساء، ثمّ كفّت عنه قائلةً:

«ما تَرَكَتِ التّقوى أحدًا يَشْفِي غَيْظَهُ»[٦].

---

[١] «الزّهد الكبير» (ق ١٢٥ -مخطوط المكتبة الظّاهرية؛ وأوضح منه: نسخة الأستاذ محمّد بن تركي التّركي)، وقد أعرضتُ عن النّقل من المطبوع وآثرتُ النّقل من المخطوط على غير العادة: وذلك أنّ المطبوع نَشَرَتْه «مؤسسة الكتب الثقافية» وهي تابعة لجماعة عبد الله الهرري الحبشي، المعروفة باسم «الأحباش»؛ وقد جمع هو وأتباعه بين ضلالات عظيمة: فهم جهمية وقبوريون ورافضة، بل باطنية متستّرون؛ فليُحذر من كلّ ما تُصدره هذه الدّار - «مؤسسة الكتب الثقافية»-؛ وقد نشروا «رسائل ابن أبي الدّنيا»، وحذفوا منها رسالة «حلم معاوية رضي الله عنه» لتكفيرهم إيّاه؛ بل طبعوا «صحيح مسلم» وحذفوا منه حديث الجارية؛ ولعلّهم يكفّرون تلك الجارية رضي الله عنها هي وكلّ رواة حديثها حتّى يبلغوا الإمام مسلم! ومن عاداتهم أنّهم يسرقون كتبًا لدور نشر أخرى ويصوّرونها، فلا يوثق حتّى بهذا التّصوير. ولهم من الافتراءات على الله وسوله والأئمّة ومن العظائم ما لا يعلمه إلاّ الله، والله المستعان.

[٢] «كشف الخفاء» (٢/ ٣٨٤ -رقم ٢٧١٥).

[٣] «تاريخ دمشق» (١٦/ ٨)؛ حكاه الوزير يحى بن خالد بن برمك هكذا معلّقاً عن عمر رضي الله عنه.

[٤] انظر ترجمته في «أخبار القضاة» (١/ ١٨١-١٩٩).

[٥] «ترتيب المدارك» (٣/ ٢٧).

[٦] «المستطرف من كلّ فنّ مستظرف» (١/ ٥٨٦).

وقال صاحب الإمام مالك القاضي محمّد بن بشير المُعافري الأندلسي، لبعض من عرّض به[١]:

«إنّ الشرّ لا يعجز عنه أحد، وإنّ الخير لا يناله إلاّ أهل الصّبر الجميل؛ ومن يقوم على نفسه بالرّياضة المحمودة؛ فأَقْصِرْ عمّا بلغني عنك، فإنّه أجمل بك»[٢].

ومن وصيّة لقمان لابنه، قال:

«يا بُنَيَّ: مَنْ قصَّر في الخصومة خُصِمَ، ومَنْ بَالَغَ فيها أَثِمَ: فقُلِ الحقَّ ولو على نفسك، فلا تبالِ مَنْ غَضِبَ!»[٣].

وغلبة السفيه لغيره لا تكون بالحجّة والحقّ، وإنّما هي بالإذاية:

«قال محمّد بن علي بن الحسين: الخصومةُ تمحقُ الدّينَ وتُثبتُ الشّحناءَ في صدور الرّجال. يقال: لا تمارِ حكيمًا ولا سفيهًا: فإنّ الحكيمَ يغلبك، والسّفيه يُؤذيك. وقال الأصمعيّ: سمعتُ أعرابيًّا يقول: مَنْ لاحى الرّجالَ ومَارَاهم قَلَّتْ كرامتُه، ومَنْ أكثر من شيءٍ عُرِفَ به»[٤].

«وقيل لرجل من بني عَبْسٍ: ما أكثرَ صوابَكم يا بني عَبْس!! فقال: «نحن ألفُ رجل، وفينا حازمٌ واحِدٌ، **ونحن نطيعه**، فكأنّا ألفُ حازم!» ويُشبه هذا قول بعض الحكماء: **إذا أطعت العاقلَ**

---

[١] وهو الفقيه محمّد بن عيسى الأعشى رحمه الله؛ «وما زال الأقران ينال بعضهم من بعض» («السير» (٤/ ٥٥٨)، و«كلام الأقران بعضهم في بعض لا يُعبأ به، لا سيما إذا لاح لك أنّه لعداوة أو لمذهب أو لحسد، ما ينجو منه إلاّ مَنْ عصم الله؛ وما علمتُ أنّ عصرًا من الأعصار سَلِم أهلُه من ذلك، سوى الأنبياء والصِّدّيقين؛ ولو شئتُ لسردتُ من ذلك كراريسَ؛ اللّهم فلا تجعلْ في قلوبنا غِلاًّ للّذين آمنوا. ربّنا إنّك رؤوف رحيم» («ميزان الاعتدال» (١/ ١١١)، كما قال الإمام الذهبي رحمه الله.

[٢] «ترتيب المدارك» (٣/ ٣٣٦).

[٣] «الآداب الشّرعية» (١/ ٤٦).

[٤] «الآداب الشّرعية» (١/ ٤٦).

صارَ عقله لك»[١].

وبنو عبس المذكورون في الأثر: إمّا أنّهم «بطنٌ من بهثة من سُليم من العدنانية» أو «بطْنٌ من غطفان»[٢].

وقد سبق نقل قول ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«فالفهم عن الله ورسوله عنوان الصّديقية، ومنشور الوراثة النّبويّة، وفيه تفاوتت مراتب العلماء، **حتّى عُدَّ أَلْفٌ بواحدٍ!**»[٣].

فإذا أطاع ألفُ رجل أرشدَهم صاروا ألفَ راشد؛ وإذا أطاعوا أسفهَهُم صاروا ألفَ سفيه؛ فكيف لو أطاعوا منافقًا أو مَن كان -كما قال بعضهم- بمثابة النّطيحة والمتردّية وما عاف السَّبُعُ؟!

وقد أحسن من قال:

قَاتِلْ عَدُوَّكَ بالفضائلِ إنّها ... أَعْدَى عَلَيْهِ مِنَ السِّهَامِ النُّفَّذِ

كَسْبُ الفَضَائِلِ عُدَّةٌ تُعْلِيكَ في ... رُتَبٍ بِهَا سُبُلَ السَّعَادَةِ تَحْتَذِي

فَاحْرِصْ عَلَى نَيْلِ الْفَضَائِلِ جَاهِدًا ... إِنَّ الفَضِيْلَةَ صَعْبَةٌ فِي المَأْخَذِ[٤]

وقال أيضًا:

جَامِلْ عَدُوَّكَ كَيْ يَلِينَ حِقْدُهُ ... فَيَكُفَّ بَعْضَ البَعْضِ مِنْ إِيْذَائِكَا[٥]

---

[١] «سراج الملوك» (١/ ٣٢٣)؛ وأثر بني عَبْس: رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٠/ ٢٧٨).

[٢] «نهاية الأرب» (ص ٣٤٤).

[٣] «مدارج السّالكين» (١/ ٢٥٨).

[٤] من شعر ابن ليون التُّجيبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «نفح الطّيب» (٥/ ٥٨٥).

[٥] «نفح الطّيب» (٥/ ٥٨٥).

وقد جاء في القرآن الكريم الأمرُ بالحلم وبدفعِ السَّيِّئة بالّتي هي أحسن؛ قال تعالى:

﴿ وَلَا تَسْتَوِي ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾ ﴾ [فصلت: ٣٤].

قال العيني رحمه الله في كلامه عن تعليق البخاري رحمه الله لقول ابن عبّاس رضي الله عنهما: «كونوا ربّانيّين حُلماء فقهاء»:

«هذا التّعليق رواه الخطيب في كتاب «الفقيه والمتفقه» بسند صحيح عن أبي بكر الحربي»، ثمّ قال: «**والحِلْمُ هو الطّمأنينةُ عند الغضب**»[1].

وأمّا مؤجّجو الفتن من الكفّار والمنافقين والباطنية وأتباعهم، فإنّهم يدفعون أهلَ الخير إلى الولوج في الفتن والشرّ والجهل بالمكر والنّميمة.

قال القرطبي رحمه الله:

«﴿ فَٱسْتَخَفَّ قَوْمَهُۥ ﴿٥٤﴾ ﴾ [الزخرف: ٥٤]، قال ابن الأعرابي: المعنى: فاستجهل قومه ﴿ فَأَطَاعُوهُ ﴿٥٤﴾ ﴾: لخفّة أحلامهم وقلّة عقولهم؛ يقال: استخفه الفرح، أي: أزعجه؛ و«**استخفه**»: **أي: حمله على الجهل**، ومنه: ﴿ وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ ٱلَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ ﴿٦٠﴾ ﴾ [الروم: ٦٠]»[2].

واستجهلهم: أي حملهم على الجهل، أي: «سوء التصرّف والأخلاق» في هذا السّياق.

وقال البغوي: ﴿ فَٱسْتَخَفَّ قَوْمَهُۥ فَأَطَاعُوهُ ﴿٥٤﴾ ﴾ [الزخرف: ٥٤]، أي: حملهم على الخفّة والجهل؛ يقال: استخفّه عن رأيه: إذا حملهم على الجهل، وأزاله عمّا كان عليه من الصّواب»[3].

---

[1] «عمدة القاري» (٢/ ٤٣).

[2] «الجامع لأحكام القرآن» (١٩/ ٦٣).

[3] «شرح السّنة» (١٣/ ١٧٨).

وقد «رُوي عن ابن عبّاس أنّه قال: «مَنِ استجهل مؤمنًا فعليه إثمه»؛ قال شَمِرُ[١]: قال ابن المبارك: **يريد بقوله «من استجهل مؤمنًا»، أي: حمله على شيءٍ ليس من خُلُقه، فيُغْضِبُه؛ قال: وجهلُه: أرجو أنْ يكون موضوعًا عنه[٢]، ويكون على من استجهله**»[٣].

وقال اليَحْصُبي:

«وقد قال ابن المبارك في تفسير الحديث[٤] «مَن استجهل مؤمنًا فعليه إثمه»، يقول: مَنْ حمله على شيء ليس من خُلقه، فيغضبه؛ وقد يكون من «الجهل» الذي هو ضدّ العلم، أي: حملته على ما قاله من قول الجاهلين، وصيّرته مثلَهم، كما قيل في المثل: «نزو الفُرَارِ استجهل الفُرَارَ»، أي: حمله على النّزوِ وفعلِ ما لا يُعقل مثلَ فعله»[٥].

وقوله: «نزو الفُرَارِ استجهل الفُرَارَ»، قال الميداني في شرح المثل القائل: «قَرَارةٌ تسَفَّهَتْ قَرَارَة»: «قال الأصمعي: القَرَار والقَرارة: النَّقَد، وهو ضرب من الغنم، قِصار الأرجل، قِبَاح الوجوه؛ وهذا مثل قولهم: «نَزْوُ الفُرَارِ اسْتَجْهَلَ الفُرَارَ»[٦]: يُضرب للرّجل يتكلّم في القوم بالخطإ، فيطابقونه على ذلك. وقال المنذري: فرارة بالفاء، قال: وهي البَهْمَةُ تنْفُرُ إلى أمّها، فيتبعها الغنم»[٧].

---

[١] هو أبو عمرو شَمِر بن حمدويه الهروي، وكتابه «غريب الحديث» أو كتاب «الجيم» الذي يكثر النّقل عنه الأزهري فُقِد في حياة مؤلّفه كما ذكره الأزهري في مقدّمة «تهذيب اللّغة».

[٢] أي: يُوضع إثمُ ذلك الجهل، فلا يُكتبُ على صاحبه.

[٣] «تهذيب اللّغة» (٦/ ٥٦-٥٧) للأزهري.

[٤] أي: الأثر الموقوف على ابن عبّاس رضي الله عنهما: «من استجهل مؤمنًا، فعليه إثمه» ولم أعثر عليه مسندًا، ولعلّ شَمِرًا الهروي كان قد ذكره مسندًا في كتابه «الجيم» المفقود؛ وقد أوقفه كذلك ابن الجوزي على ابن عبّاس رضي الله عنهما، ولم يرفعه («غريب الحديث» (١/ ١٨٣))، والله أعلم.

[٥] «مشارق الأنوار» (١/ ١٦٣).

[٦] في الأصل بفتح الفاء: (فَرار)؛ والتّصحيح من «أدب الكاتب» (ص ٣٦٤) لابن قتيبة، قال فيه: «قال أبو عبيدة: ولم يأتِ شيء من الجمع على (فُعَال) إلاّ أحرف يسيرة، هذا أحدها»، والله أعلم.

[٧] «مجمع الأمثال» (٢/ ٩٧-رقم ٢٨٥٣).

وقد أفتى شيخ الإسلام ابن تيمية بوجوب كفّ شرّ من يكذب من أجل التّحريض على أعيان الأمّة من العلماء والأمراء-؛ فإنْ لم يُدفع شرّ الكاذب المحرّض إلاّ بالقتل، قُتل؛ حكاه البعلي عنه، قال:

«ومنه الّذي يكذب بلسانه أو بخطّه أو يأمر بذلك حتّى يقتلَ به أعيانَ الأمّة: علماءَها وأمراءَها، فتحصل بكذبه أنواعٌ كثيرةٌ من الفساد: فهذا، متى لم يندفع فساده إلاّ بقتله، فلا ريب في قتله. وإنْ جاز أنْ يندفع، وجاز أن لا يندفع: قُتل أيضًا»[1].

ووضع الإثم في قول ابن المبارك إنّما يُرْجى لمن «ليس من خُلقه» الغيّ[2]، فليسرع إلى التّوبة والاستغفار من يكون قد وقع في شيء من ذلك ؛ وأمّا مَن طبعه الشرّ والشّغْب فلا شكّ أنّ الإثم لازمٌ له لا مَحَالَ؛ وعلى النّاس الرّجوع عند وقوع الفتن إلى الأصل الّذي كانت عليه الجماعة قبل حدوثها.

ولهذا «قيل لأبي سفيان بن حرب: ما بلغ بك من الشّرف ما ترى؟ قال: ما خاصمتُ رجلاً إلاّ جعلتُ بيني وبينه للصّلح موضعًا -أو قال موعدًا-»[3].

«وقال أبو الدّرداء لرجل أَسْمَعَهُ كلامًا: «يا هذا! لا تُغْرِقَنَّ في سَبِّنا، وَدَعْ للصُّلْحِ مَوْضِعًا؛

---

[1] «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» (ص ٤٣٦)، وهو ضمن «الفتاوى الكبرى» (٥/ ٥٣٢). وقد رأيتُ بعض الرّافضة -ومنهم ابن فرحان المالكي- يدّعي أنّ ابن تيمية ابتدع الاستتابة، وأنّها لم تكن من قبله؛ ومتى صارت البدع تقلق أمثال هؤلاء حتّى يُنكروها؟! ثمّ إنّهم يوهمون أنّ ابن تيمية يحرّض عوام النّاس على استتابة من ذكره، ثمّ قتلهم! ويعلم صغار طلبة العلم أنّ هذا كلّه كذبٌ وافتراءٌ، فإنّ الاستتابة جاءت بها السنّة وقال بها الأئمّة الأربعة، وليست هي بدعة؛ ولم يوكل أئمّة السّنة أمرها لغير أولي الأمر ومن فوّضوا إليه ذلك؛ وكتب العلم مليئة بالشّواهد على هذا، والحمد لله.

[2] ولهذا أمر النّبيّ ﷺ بإقالة عثرات ذوي الهيئات، كما في الحديث ﷺ: «أقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم» (انظر تخريجه في: «سلسلة الأحاديث الصّحيحة» (٢/ ٢٣١-٢٣٩- رقم ٦٣٨)).

[3] «تاريخ دمشق» (٢٣/ ٤٧١).

فإنّا لا نُكَافِىءُ مَنْ عَصَى الله فينا بأكثَرَ مِن أنْ نُطيعَ الله فيه!»[١].

«وقيل لأبي سفيان: بِمَ سُدْتَ قومك؟ قال: لم أُخاصم أحدًا إلاَّ تركتُ للصُّلْحِ مَوْضِعًا»[٢].

وقد أحسن الشاعر إذ قال:

وَأُغْضِي عَلَى أَشْيَاءَ لَوْ شِئْتُ قُلْتُهَا   وَلَوْ قُلْتُهَا لَمْ أُبْقِ لِلصُّلْحِ مَوْضِعَا[٣]

---

[١] «أدب الدّين والدّنيا» (ص ٤٠٢) للماوردي.

[٢] «المستطرف من كلّ فنّ مستظرف» (١/ ٤٢٠).

[٣] « وفيات الأعيان» (٦/ ٨٤).

الأمر السادس -وهو فرع عن السابق: أنّ حقيقة هذه الدعوة أنّها منازَعَةٌ للعلماء وخروجٌ عليهم، وقلبٌ لمنازل النّاس: فإنّ أصحابها يحطّون من منازل العلماء المناوئين لهم ومن أقدارهم، فيجعلونها دون حقيقتها، ويتركون ما يجب تجاههم من التبجيل والتوقير؛ وبالمقابل يرفعون منازل مناصريهم فوق منازلهم الحقيقية

أمّا ما يتعلّق بتبجيل العلماء:

فالواجب على المسلم توقير علماء السنّة وإعانتهم على نشر التّوحيد والسّنة بين النّاس، وتعليم العوام معنى الشّرك والبدعة وخطورتها على العباد من أجل اجتنابها؛ وهذا أفضل ما يكسبه العبد الصّالح في هذه الدّنيا. ولهذا كان اجتهاد إبليس وجنوده من الجنّ والإنس أكثَرَ ما يكون في إيقاع النّميمة بين النّاس وعلمائهم؛ فيسعى لصدّهم عن تبجيل أهل العلم ويدفعهم ليتركوا إعانتهم، كما يحثّهم على حطّهم عن منازلهم الحقيقية.

وقد روى الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله في «مسنده» عن عُبادة بن الصّامت رضي الله عنه «أنّ رسول الله ﷺ قال: «**ليس من أمّتي مَنْ لم يُجِلَّ كبيرَنا، ويرحمْ صغيرَنا، ويعرفْ لعالمنا**»[1]، وعند الطبراني في «مكارم الأخلاق»: «**ويعرف لعالمنا حقّه**»[2].

وقد قال عمر رضي الله عنه:

---

[1] «رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣٧/ ٤١٦- رقم ٢٢٧٥٥)، وحسّنه الشيخ الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (١/ ١٥٢).

[2] «مكارم الأخلاق» (ص ٩٦- رقم ١٤٧).

«ثلاثة لا يَستخفّ بحقّهنّ إلاّ منافقٌ بيِّنٌ نفاقُه: إمَامٌ مقسط، ومعلّم الخير، وذو الشّيبة في الإسلام»[١].

قال الشيخ محمّد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ في شرحه على كتاب «رياض الصّالحين»:

«قال المؤلّف رحمه الله تعالى: «بابُ توقيرِ العلماء وأهل الفضل، وتقديمِهم على غيرهم ورفعِ مجالسهم وإظهارِ مرتبتهم»: يعني: وما يتعلّق بهذا من المعاني الجليلة.

يريد المؤلّف رَحِمَهُ اللَّهُ بالعلماء: علماءَ الشّريعة الّذين هم ورثة النّبيّ ﷺ، فإنّ العلماءَ ورثةُ الأنبياء، لأنّ الأنبياء لم يُوَرِّثوا درهمًا ولا دينارًا؛ فإنّ النّبيّ ﷺ تُوفي عن بنته فاطمة وعمّه العبّاس ولم يَرِثوا شئيًا، لأنّ الأنبياءَ لا يُورَثُون، إنّما وَرَّثوا العلمَ.

فالعلم شريعةُ الله؛ فمن أخذ بالعلم، أخذ بحظّ وافر من ميراث العلماء.

وإذا كان الأنبياء لهم حقُّ التبجيل والتعظيم والتّكريم، فلمن وَرِثَهم نصيبٌ من ذلك، أنْ يُبجَّلَ ويُعظَّمَ ويُكْرَمَ؛ فلهذا عَقَدَ المؤلّف رَحِمَهُ اللَّهُ لهذه المسألة العظيمة بابًا، لأنّها مسألةٌ عظيمةٌ ومهمّةٌ.

وبتوقير العلماء تُوَقَّرُ الشّريعة، لأنّهم حاملوها؛ وبإهانة العلماء تُهان الشريعة، لأنّ العلماءَ إذا ذُلّوا[٢] وسقطوا أمام أعين النّاس، ذُلَّتِ[٣] الشريعةُ الّتي يحملونها، ولمْ يَبْقَ لها قيمةٌ عند النّاس، وصار كلُّ إنسانٍ يحتقرهم ويزدريهم، فتضيع الشّريعةُ.

كما أنّ وُلاَةَ الأمر من الأمراء والسّلاطين يجب احترامُهم وتوقيرُهم وتعظيمُهم وطاعتُهم، حَسْب ما جاءت به الشّريعة، لأنّهم إذا احْتُقِروا أمامَ النّاس، وأُذِلُّوا، وهُوِّنَ أمرُهم، ضاع الأمنُ وصارت البلادُ فوضى، ولم يكن للسّلطان قُوَّةٌ ولا نُفوذٌ.

---

[١] «مصنّف ابن أبي شيبة» (٧/ ٤٠٣-رقم ٢٢٣٣٨)، و«كتاب العلم والحلم» (ص ١٠٥ -رقم ٩١) عن عمّار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

[٢] «ذُلّوا» بضمّ الذال، وليس «ذَلّوا» بفتح الذال، لأنّ الشريعة مهما حاول أعداء الملّة إذلالها، فلا يضرّها ذلك؛ وعِزُّها ثابتٌ لأنّها قائمةٌ بذاتها؛ وكذلك العلماء الذين يحملونها، فعزّهم ثابتٌ بإعزاز الله لهم، وإنْ أوقع عليهم النّاسُ في ظاهر الأمر المهانة والذلّ بما يملكون من وسائل في هذه الدّنيا.

[٣] انظر الحاشية السابقة.

فهذان الصّنفان من النّاس: العلماء والأمراءُ، إذا احْتُقِروا أمامَ أعينِ النّاسِ فسدتِ الشّريعةُ، وفسد الأمنُ، وضاعتِ الأمورُ، وصار كلُّ إنسان يرى أنّه هو العالمُ، وكلُّ إنسان يرى أنّه هو الأميرُ، فضاعت الشّريعةُ وضاعتِ البلادُ؛ ولهذا أمر الله تعالى بطاعة وُلاة الأمور من العلماء والأمراء، فقال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ ﴿٥٩﴾ ﴾ [النساء: ٥٩].

ونضرب لكم مَثلاً: إذا لَمْ يُعَظَّمِ العلماءُ والأمراءُ، فإنّ النّاسَ إذا سمعوا من العالمِ شيْئًا، قالوا: هذا هَيِّنٌ، قال فلانٌ خلافَ ذلك. أو قالوا: هذا هَيِّنٌ، هو يعرف ونحن نعرف! كما سمعنا عن بعض السّفهاءِ الجهّالِ: أنّهم إذا جودلوا في مسألة من مسائل العلم، وقيل لهم: هذا قولُ الإمام أحمد بن حنبل، أو هذا قول الشّافعي، أو قول مالك، أو قول أبي حنيفة، أو قول سفيان، أو ما أشبهَ ذلك، قال: نعم، هم رجالٌ ونحنُ رجالٌ! لكنْ، **فرقٌ بين رجولة هؤلاء ورجولة هؤلاء! مَنْ أنتَ حتّى تُصادِمَ بقولك وسوءِ فهمك، وقصور علمك، وتقصيرك في الاجتهاد، وحتّى تجعلَ نفسكَ نِدًّا لهؤلاء الأئمّة** رحمهم الله[١]؟!

فإذا استهان النّاس بالعلماء: كلُّ واحد يقول: أنا العالم، أنا النِّحرير، أنا الفهّامة، أنا العلاّمة[٢]، أنا البحر الّذي لا ساحلَ له وصار كلّ يتكلّم بما شاء، ويفتي بما شاء، **ولتمزّقت الشريعة بسبب هذا الّذي يحصل من بعض السفهاء**»[٣].

---

[١] ولو عُرض مثل هذا الكلام على دعاة رمي النّاس بالـ«صعافقة» وأتباعهم من غير نسبته إلى الشيخ ابن عثيمين رحمه الله، لقالوا: «هذه دعوة صريحة إلى اتّباع دين الصّوفية من التقليد المقيت والغلوّ المبطل للشريعة»؛ وهذا دليلٌ على انحراف هؤلاء وعلى كونهم لم يفهموا معنى نهي أئمّتنا -السّالفين والمعاصرين- عن التقليد؛ وبالمقابل، فإنّهم لا يتضجّرون إذا صدر ذلك الغلوّ في حقّ شيوخهم.

[٢] ولا فرقَ بين أنْ يقولها هو عن نفسه، أو أنْ يقولها أتباعه عنه -وهو يتلذّذ بسماعها ويفرح بها-؛ وقد يتفننّ بعضهم بالتظاهر بالتواضع، كما قال ابن رجب رحمه الله: «**وها هنا نُكتةٌ دقيقةٌ، وهي أنّ الإنسانَ قد يذمُّ نفسه بين النّاس، يريد بذلك أنْ يُرى أنّه متواضع عند نفسه، فيرتفعُ بذلك عندهم ويمدحونه به، وهذا من دقائق أبواب الرّياء، وقد نبّه عليه السّلف الصّالح: قال مطرّف بن عبد الله بن الشّخّير: كفى بالنّفس إطراءً أنْ تذُمَّها على الملإ، كأنّك تريد بذمّها زينتها، وذلك عند الله سفه**» («شرح حديث «ما ذئبان جائعان»» ضمن «مجموع رسائل ابن رجب» (٢/ ٨٨)). وقال يوسف بن الحسين الرّازي -زاهدُ الرّيِّ- رحمه الله: «لأَنْ ألْقَى الله بجميع المعاصي أَحَبُّ إليَّ من أنْ ألقاه بذَرَّة من التصنّع» («تاريخ دمشق» (٧٤/ ٢٢٢)).

[٣] «شرح رياض الصّالحين» (٣/ ٢٣٠-٢٣٢).

قال مغيرة بن مقسم: «كنّا نهاب إبراهيمَ كما يُهاب الأمير»[١].

وقال أبو أسامة: «**كان ابن المبارك في أصحاب الحديث مثلَ أمير المؤمنين في النّاس**»[٢].

و«قدم هارون الرّشيد -أمير المؤمنين- الرّقة، فانجفل النّاس خلف عبد الله بن المبارك، وتقطّعت النّعال، وارتفعت الغبرة؛ فأشرفت أمُّ ولدٍ لأمير المؤمنين من بُرْجٍ من قصر الخشب؛ فلمّا رأت النّاس، قالت: ما هذا؟ قالوا: عالم من أهل خراسان قدم الرّقة، يقال له عبد الله بن المبارك؛ فقالت: هذا والله المُلك! لا مُلك هارون الّذي لا يجمع النّاس إلا بشُرَط وأعوان!»[٣].

فهذا أمر الصّحابة والتّابعين؛ وكلّ من جاء من بعدهم كان يأمر غيره بتبجيل أئمّة زمانه لما فيه من المصالح الدّينية للنّاس؛ ولهذا قال ابن عبد الهادي عن شيخ الإسلام ابن تيمية:

«والظّاهر بين الأنام أنّ إكرامَ هذا الإمام، ومعاملته بالتّبجيل والاحترام، فيه من قِوام المُلك، ونظام الدّولة، وإعزاز الملّة، واستجلاب الدّعاء، وكَبْتِ الأعداءِ، وإذلالِ أهل البدع والأهواء، وإحياء الأمّة، وكشف الغُمّة، ووفور الأجر، وعُلُوُّ الذّكر، ورفع البأس، ونفع النّاس»[٤].

---

[١] «تذكرة الحفّاظ» (١/ ٧٤).

[٢] «تاريخ بغداد» (١٠/ ١٥٦).

[٣] «تاريخ بغداد» (١٠/ ١٥٦-١٥٧)، و«تاريخ دمشق» (٣٢/ ٤٤٧)، و«وفيات الأعيان» (٣/ ٣٣).

[٤] «العقود الدّرية» (ص ٤٣٢).

وقال الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أنْ ذكر ضعف حديث: «يقبض الله العلماء قبضًا، ويقبض العلم معهم؛ فينشأ أحداث ينزو[1] بعضهم على بعضٍ نزوَ العَيْرِ[2] على العَيْرِ، ويكون الشّيخُ فيهم مُسْتضعفًا»، وبيّن أنّه لا يصحّ[3]:

«مع أنّها تمثّل واقع كثير من شباب الصّحوة المزعومة اليوم، الذين يردّ بعضهم على بعض، ويطعن بعضهم في بعض **للضّغينة لا للنّصيحة؛ ووصل تعدّيهم وشرّهم إلى بعض العلماء وأفاضلهم؛ ونبزوهم بشتّى الألقاب**، غير متأدّبين بأدب الإسلام: «ليس منّا مَنْ لم يرحمْ صغيرنا، ويوقّر كبيرنا، ويعرف لعالمنا حقّه»، **ومغرورين بنُتَفٍ من العلم جمعوه من هنا وهناك، حتّى توهّموا أنّهم على شيء**، وليسوا على شيء كما جاء في بعض أحاديث الفتن[4]؛ وصرفوا قلوب كثير من النّاس عنهم[5] بأقوال وفتاوى يُنبىء عن جهل بالغ، ممّا يذكّرنا بأنّهم من الّذين أشار إليهم النّبيّ ﷺ بقوله في الحديث الصّحيح: «إنّ الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء؛ حتّى إذا لم يُبْقِ عالمًا، اتّخذ النّاس رُؤوسًا جُهّالاً، فسئلوا، فأفتوا بغير علم، فضلّوا وأضلّوا»، متّفق عليه، وهو مخرّج في «الرّوض النّضير»(٥٧٩)»[6].

وقال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«تجدُ الآنَ بعضَ النّاسِ إذا جلس في المجلس، لا يجد أُنسَه إلاّ إذا تعرّض لعالم من العلماء، أو وزير من الوزراء، أو أمير من الأمراء، أو مَنْ فوقه ليتكلّم في عرضه، وهذا غيرُ صحيح: **لو كان هذا الكلامُ يُجْدي، لكُنّا أوّلَ مَنْ يُشَجِّعُ عليه**، ولقلنا: لا بأس، المنكَر يجبُ أنْ يُزال، والخطأ يجبُ

---

[1] أي: يَثِبُ بعضهم على بعض: انظر: «القاموس المحيط» (ص ١٣٣٨-٢).

[2] «العَيْرُ، بالفتح: الحمارُ، أهليًّا كان أو وحشيًّا، وقد غلب على الوَحْشي»؛ انظر: «تاج العروس» (١٣/ ١٧٢-٢) .

[3] «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١٤/ ٥٥٥).

[4] قال الشيخ الألباني في حاشية «السلسلة الضعيفة»: انظر «الصّحيحة» (١٦٨٢).

[5] أي: صرفوا النّاس عن الّذين تكلّموا فيهم بغير حقّ.

[6] «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١٤/ ٥٥٧).

أنْ يُصَحَّحَ. لكَنَّه لا يُجدي! إنّما يُوغِرُ الصُّدُورَ ويُكْرِهُ وُلاةَ الأمور إلى النّاسِ، ويُكْرِهُ العُلماءَ إلى النّاسِ، ولا يحصُلُ فيه فائدة»[1].

وهذا الصّنفُ من المفسدين ليسوا من إحداث الزّمان، فقد جاء عن الرّبيع بن صَبِيح أنّه قال: «قلتُ للحسن: إنّ ههنا قومًا يتّبعون السَّقَطَ من كلامك ليجدوا إلى الوقيعة فيك سبيلاً، فقال: لا يَكْبُرْ ذلك عليك، فلقد أطمعتُ نفسي في خلود الجِنانِ، فطَمِعَتْ! وأطْمَعْتُها في مجاورة الرّحمن، فطمعت! وأطمعتها في السّلامة من النّاس، فلم أجد إلى ذلك سبيلاً، **لأنّي رأيتُ النّاسَ لا يرضون عن خالقهم، فعلمتُ أنّهم لا يرضون عن مخلوق مثلِهم**»[2].

وقال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ:

لو أنَّ رَجُلاَ سَوَّى نفسَه حتّى صار مثلَ القِدْحِ[3]، لكان له في النّاس مَنْ يُعانده[4]»[5].

وقال:

«**ليس إلى السّلامة من النّاس سبيلٌ: فانظر إلى ما يُصْلِحُ دينَكَ، فالزمه**»[6].

وقال أيضًا:

«يا أبا موسى، لو جهدت كلَّ الجهد على أنْ تُرْضِيَ النّاسَ كلَّهم، فلا سبيل إليه؛ فإذا كان

---

[1] «شرح رياض الصّالحين» (٢/ ٤٢٧).

[2] «حلية الأولياء» (٦/ ٣٠٥).

[3] أي: السّهم الّذي يحرص صانعه أنْ لا يكون فيه اعوجاج.

[4] أي: يخالفه ويعارضه؛ قال الفيروزآبادي: «والمعاندة: المفارقة، والمجانبة، والمعارضة بالخلاف» («القاموس المحيط» (ص ٣٠٢-١)، وهو الشَّغْبُ الّذي سبق الحديث عنه (ص ٨٨-١٠٣).

[5] «المناقب» (٢/ ١٩٩) للبيهقي.

[6] «الحلية» (٩/ ١٤٨).

كذلك، فأخلصْ عملَك ونيَّتَك لله ﷻ»[١].

وقد علم القاصي والدّاني أنّ الخصوم يتظاهرون بتوقير مخالفيهم مثل الشيخ ربيع، ولكنّ حقيقة توقيرهم تهكّمٌ: ولكنّ الشّيخ من جبال العلم الّذين لا ينطلي عليهم إنْ شاء الله الخديعة والتصنّع- قد ردّ عليهم، وحذّر منهم ومن نهجهم. وحقيقة دعوة الخصوم أنّهم صاروا لا يثقون في الشّيخ ربيع وأمثاله، ولا يأخذون عنهم، لا مسائل المنهج ولا غيرها؛ وهذه ثمرات دعوتهم! كلّ هذا مع إظهار التّبجيل والاحترام الكاذبين، وهم يطمعون أنْ ينخدع لهم خصومهم.

وكان أهل العلم لا يغرّهم ثناء الناس الكاذب عليهم، ثمّ إنّ هذا الثّناء -لو كان مخلصًا ينبع من القلب- لانتفع به صاحبه ولرجع بموجبه عن زيغه:

فـ«عن الأعمش، عن حبيب قال: كنت عند سعيد بن جبير فتذاكرنا ذَرًّا، فنال منه؛ فقلت يا أبا عبد الله! **إنه لواد لك يحسن الثّناء إذا ذكرك!** فقال: ألا تراه ضَالاًّ، كُلَّ يوم يطلب دينه؟!»[٢].

وذكر ابن أبي الدّنيا رحمه الله بإسناده إلى أبي البَخْتَري، قال: «أثنى رجلُ على عليّ رضي الله عنه في وجهه، (وقع) كان[٣] بلغه أنّه يقع فيه، فقال -وهو يتّهمه-: **أنا دون ما قلت وفوق ما في نفسك!**[٤].

وممّا يذكر عن فطنة السّلف وكشفهم عن تقيّة الرّافضة وغيرهم وعدم الاغترار بها، ما ذكر أهل العلم عن بعض الرّافضة ممّن كان يطعن في عثمان رضي الله عنه، قال: «**قال لي بعض من يبغضه على وجه الطعن فيه مع إظهار التبجيل له**: ما بال عثمان وهو من سادات الصّحابة ما دفن إلاّ بعد يومين

---

[١] «المناقب» (٢/ ١٧٣) للبيهقي.

[٢] «السّنّة» (١/ ٣٣٣- رقم ٦٩٨) لعبد الله بن أحمد؛ وذَرّ هذا: هو ذرّ بن عبد الله الهمداني، هجره إبراهيم النّخعي وسعيد بن جبير من أجل الإرجاء؛ وابنه عمر بن ذرّ كان مثله رأسًا في الإرجاء؛ وإنْ كانا -هو وأبوه- ثقتين في الحديث رغم بدعتهما.

[٣] كذا في الأصل، وهو تصحيف؛ والصّحيح: «وقد كان»، وقد ذكره الخطّابي في «العزلة» بلفظ: «مدح رجل عليًّا رضي الله عنه في وجهه، فقال -وهو يتّهمه-: أنا دون ما قلت وفوق ما في نفسك» (ص ٢٠٤-٢٠٥).

[٤] رواه ابن أبي الدّنيا في «الصّمت» (ص ٢٧٥ –رقم ٦٠٧).

أو ثلاثة أيام؟ فقلت له: ليس ذلك بأشنع ولا أفظع من تطواف الفجرة بالبلدان برأس الحسين ابن المصطفى من ولد عدنان، فخشي وولّى، وسكت خجلانًا»[١].

وقال أبو سليمان الخطّابي:

«**فالواجب على العاقل ألاّ يغترّ بكلام العوام وثنائهم، وألاّ يثق بعهد وُدّهم وإخائهم: فإنّهم يُقبِلون مع الطّمع، ويُدْبرون مع الغنى، ويطيرون مع كلّ ناعق**. وكان الحسن رحمة الله عليه يقول إذا رآهم: «هؤلاء قتلة الأنبياء!». وكان بعضهم يقول إذا رآهم: «قاتلهم الله، هذه الوجوه الّتي لا تُرى إلاّ في الشرّ!». وكان آخَرُ منهم يقول في العامّة: «إنّهم إذا اجتمعوا غلبوا، وإذا تفرّقوا لم يُعرفوا». وقال آخر: «إذا اجتمعوا أضرّوا، وإذا تفرّقوا نفعوا»: يريد أنّهم إذا تفرّقوا رجع كلُّ واحد منهم إلى صناعته فيخرز الإسكافُ، ويَخْصِفُ الحذّاءُ، ويُنْسِجُ الحائكُ، ويَخِيطُ الخيّاط، فينتفع بهم النّاس»[٢].

«وقد قال عمر بن الخطّاب رضي الله عنه: لستُ بالخَبِّ، والخَبُّ لاَ يَخْدَعُني. وقال المغيرة: كان عُمرُ ابنُ الخَطَّابِ رضي الله عنه **أَفْضَلَ مِنْ أَنْ يَخْدَعَ، وأَعْقَلَ مِنْ أَنْ يُخْدَعَ**»[٣].

قال علي رضي الله عنه:

---

[١] «مرآة الجنان» (١/ ٧٧) لليافعي.

[٢] «العزلة» (ص ٢٠٤-٢٠٥) للخطّابي.

[٣] لم أعثر عليه مسندًا؛ وأقدم من وجدته ينسبه إلى الفاروق رضي الله عنه: ابن عبد ربّه في «العقد الفريد» (ص ٤٤، وقد كرّره في مواضع من كتابه)، ثمّ الماوردي في «أدب الدّين والدّنيا» (ص ٥٤)، وأبو بكر الطّرطوشي في «سراج الملوك» (١/ ٢٨٤)؛ وابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٣٠٢)؛ وابن القيّم في «إعلام الموّقعين» (٤/ ١٦٥)، وفي «الرّوح» (ص ٦٨٣)؛ وقد رُوي مسندًا؛ ولكن منسوباً إلى إيّاس بن معاوية رحمه الله («تاريخ دمشق» (١٠/ ١٩)، وغيره)؛ والله أعلم.

«رُبَّ مَفتونٍ بحسن القول فيه»[١].

وقال الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«كَمْ مِنْ مُسْتَدْرَجٍ بِالإِحْسَانِ إِلَيْهِ[٢]**؛ وَكَمْ مِنْ مَفْتُونٍ بِالثَّنَاءِ عَلَيْهِ؛ وَكَمْ مَغْرُورٍ بِالسِّتْرِ عَلَيْهِ»**[٣].

أي: إنّ إحسان الله على العباد بالرّزق وبسائر النّعم يغرّ بعض النّاس؛ فإذا وقعوا في الغرور، فإنّما هو استدراجٌ منه سبحانه لهؤلاء؛ وكم ممّن يُثني عليه النّاس في أمرٍ فيُفْتن بذلك الثّناء، فيأْمن حينئذ مكرَ الله ويظنّ نفسه مغفورًا له أو أنّه من أولياء الله وليس كذلك؛ وكم ممّن يعمل بالمعصية والله يسترها، فيظنّ أنّ ذلك السّتر معناه محبّة الله له ويظنّ أنّه سبقت مغفرته له، وليس كذلك.

قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«فكم من مستدرج بالنّعم وهو لا يشعر، **مفتونٍ بثناء الجهّال عليه**، مغرورٍ بقضاءِ الله حوائجَه وسترِه عليه؛ **وأكثر الخلق عندهم أنَّ هذه الثَّلاثةَ علامةُ السّعادة والنّجاح، ذلك مبلغهم من العلم»**[٤].

ومن حيل الخصوم أنّهم يزعمون أنّ الحقائق لا تصلُ إلى العلماء؛ ثمّ إنّ من حيلهم بعد ذلك أنّهم ينتحلون أولئك العلماء «المحجوب عنهم الحقائق» كذبًا! ويدّعون مع هذا أنّه لا تؤخذ عنهم تزكياتهم للنّاس، ولا التّحذيرات من أهل الباطل الّتي تصدر منهم لأنّهم لُقِّنُوها! وأنّ بطاناتهم تكذبُ عليهم، وأنّهم يصدّقون كلَّ ما يسمعونه ويتلقّفون ذلك كلّه من غير رويّة؛ ولا ريبَ أنّ هذا

---

[١] «التّذكرة الحمدونية» (١/ ٢٥٥ -رقم ٦٣٦).

[٢] قال يونس بن عبيد: «**لا يكون العبدُ يعجب بصنع الله له إلاّ وهو مستدرج**» («الحلية» (١٠/ ١٦٣)).

[٣] «الزّهد» (ص ٣١٩- رقم ١٥١٨) لأحمد بن حنبل.

[٤] «مدارج السّالكين» (١/ ٥١٨).

طعنٌ في العلماء و في عقولهم وقيمة فتاويهم! وهذا أعظم جُرْمًا من مجرّد انتحال العلماء بالكذب.

وقد جاء بعض النّاس إلى الشيخ ربيع -متلبّسين بثوب طلاّب العلم والحقّ- وهم يرفعون أصواتهم عنده على هيئة المؤنّبين الزّاجرين! بصخب ورفعٍ للأصوات[1]!! بلا أدبٍ ولا توقيرٍ!! فحاولوا استدراجه بأسئلتهم. وأَلاَ يدرون أنّ ما صدر منهم من الصّخب هو من أخلاق «الصّعافقة» و«الغوغاء» و«الهمج الرّعاع» الّتي يرمون خصومهم بالتحلّي بها؟!! حتّى قالوا للشيخ ربيع في تلك الحادثة وسطَ الشَّغْب والفوضى: «نُشهدُ الله أنّنا نُحبّك في الله»، فأجابهم الشيخُ ربيع بقوله: «ما دام أنتم بهذا الوضع، أنا مستريحٌ: أنا يُغنيني الله عن حبّكم لي، لا تُحِبّوني»[2].

وممّا يُذكر -تأديبًا لأمثال هؤلاء- ما رواه البيهقي، عن أبي عاصم النّبيل، قال:

«سمعت سفيان الثّوري، وقد جلس مجلَسه شابٌ من أهل العلم، وهو يترأس ويتكلّم ويتكبّر بالعلم على من هو أكبر منه، فغضب سفيان، وقال: لم يكن السّلف هكذا! كان أحدهم لا يدّعي الإمامة، ولا يجلس في الصّدر، حتّى يطلب هذا العلم ثلاثين سنة! وأنت تتكبّر على من هو أسنّ منك! قُمْ عنّي! ولا أراك تدنو من مجلسي!»[3].

وقد فعل هذا سفيان مع من ذُكر بأنّه «من أهل العلم»، ومع كونه لم يصدر منه تجاه سفيانَ الثّوري ما صدر من أولئك: أي: لم ينهره كما فعل القوم مع الشّيخ ربيع، فكيف كان يحكم عليهم سفيان لو أدركهم؟!

ثمّ قال البيهقي عن أبي عاصم:

---

[1] «قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «من رفع صوته على غيره، علم كلّ عاقل أنّه قلّة احترام له» («المستدرك على مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٢٧)).

[2] https://d.top٤top.io/m_١١٢٥z٨n٥٧١.mp٣. ولو قام من يفعل ذلك في مجالس مشايخهم، لأوجعوه ضربًا.

[3] «المدخل» (١/ ٣٨٨- رقم ٦٧٩ – ط. دار الخلفاء) للبيهقي.

«وسمعت سفيان الثّوري، يقول: **إذا رأيت الشابّ يتكلّم عند المشايخ -وإنْ كان قد بلغ من العلم مبلغًا-، فآيسْ من خيره، فإنّه قليل الحياء**»[1].

ومِمّا يدلّ على أنّ الشّيخ ربيعًا على دراية بأسلوب أهل الباطل هذا، ما قاله عن بعض مناوئي شيخ الإسلام بعد موته:

«**ومن علامات هزائمهم أنّ كثيرًا منهم يتظاهرون بمدحه واحترامه، ثمّ يكيدون لدعوته إلى التّوحيد بنقل ما يزعمون أنّه يؤيّد باطلهم من كلامه بعد بتره وتشويهه**»[2].

وقال أبو تراب النّخشبي رَحِمَهُ اللَّهُ:

«**للحاسد ثلاث علامات: يتملّق إذا شهد، ويغتاب إذا غاب، ويشمّت بالمصيبة**»[3].

وإنّما ينتحل أهلُ الباطل العلماءَ الرّاسخين - كذبًا من غير خجل- لأنّهم يعلمون في قرارة أنفسهم ميلَ أصحاب الفطر السّليمة إلى أهل الرّسوخ واطمئنانهم إلى علومهم، ونفور العقول السّليمة من النّقص وأهله؛ وإنّ من قلّة حياء الخصوم أنّهم ينتحلون الذين تصدّوا لهم وأظهروا عوار مذهبهم رغم كونهم أحياء وتكذيبهم لهم! خلافًا لعادة المبطلين من انتحال الأموات الّذين هم عاجزون عن تكذيبهم!!

ويقال لهؤلاء الذين رموا الشيخ ربيعًا بأنّه ساذجٌ يُخادعه تلاميذه وبطانته -ليبطلوا إمامته، ويردّوا أقواله-: ها هو الشّيخ قد أظهر لكم أنّه لا ينخدع بكم ولا بتملّقكم، وإنّما الحقّ أنّكم أنتم المخادَعون المخادِعون: حيث خدعكم كبراؤكم، فانخدعتم لهم؛ ثمّ تعلّمتم منهم مخادعة النّاس وصارت لكم سَجِيَّة؛ والله المستعان وعليه التّكلان.

---

[1] نفس المصدر السّابق.

[2] «قاعدة جليلة في التوسّل والوسيلة» (ص ٢١).

[3] «حلية الأولياء» (١٠/ ٤٧).

وقد رافَقْنا ذات يوم الشّيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ عند خروجه من مسجد «صلاح الدّين الأيّوبي» في عمّان في الأردن بعد أداء صلاة الجمعة، وذلك سنة ١٤١٤ هـ؛ وكان حوله عددٌ كبير من الشّباب يمشون معه للاستفادة -حيث كان يمشي ويُسأل ويجيب-؛ فاعترض طريقَ الشّيخ رجلٌ كبيرٌ في السنّ، فسَلَّم عليه وألقى بيده ليصافحه، والشّيخ منكّسٌ رأسَه، لم يرَ القادم بعد؛ فلمّا ألقى الشيخُ يده وهو يردّ السّلام، رفع رأسَه فرأى وجه ذلك الشّخص وعرفه؛ فسَحَب الشيخُ يدَه بسرعة قبل أنْ تلمس يدَ الرّجل، وأعرض عنه وتجاوزه وخرج؛ فسألتُ بعض الشبابِ عن ذلك الشخص، فأخبروني أنّه «علي الفقير الرّبابعة»، وزير الأوقاف السابق! و«علي الفقير» هذا هو الّذي رمى الشيخ رَحِمَهُ اللهُ من فوق منبر الجمعة بأنّه يهودي مدسوسٌ فتلقّفها عنه كلّ مبطل، ثمّ تكالبوا عليه جميعًا؛ فأثارَ فتنَةً عظيمةً في الأردن سعى من خلالها علي الفقير لإخراج الشّيخ من الأردن، فخاب -بفضل الله ومنّه- ولم يتحقّق ما أراده من الكيد. فلمّا باءت مكيدته بالفشل، أراد أنْ يعتذر من الشّيخ. ولو كان الشّيخ يعلم أنّه صادقٌ راجعٌ إلى الحقّ، لرحّب به، ولكنّ ذلك المبتدع أتى الشّيخ من أجل ما لحقه من سوء وذلّ بعد حملته الخبيثة. والشّيخ رَحِمَهُ اللهُ ليس مغفّلاً، فقد علم من «علي الفقير» أنّ هذه مخادعة، وأنّه غير طالب للحقّ؛ وكان الشّيخ رَحِمَهُ اللهُ لـمّا يتحدّث عنه يصفه بإنّه «فقير الدّين والعلم»[١].

ولعلّ عليًّا الفقير والّذين قالوا للشيخ ربيع -خداعًا-: «نحبّك»، وكلّ من يريد مخادعة عالم سنّيّ ما، إنّما يتأتّى له الإقدامُ على ذلك، لأنّه يظنّ ظنّ السَّوْء بمَنْ يخاطبه بذلك حيث يعتقد أنّه مغفّلٌ سَاذِجٌ؛ وإنّما يظنّ هؤلاء ذلك الظنَّ بأهل الفضل بسبب ما في قلوبهم من احتقار المؤمنين ومن سوء الطويّة تجاه أهل الحقّ؛ فيحسبون أنّه تَنْفُقُ عليهم المخادعة والكذب.

---

[١] ومن بين أسباب ذكري لهذه القصّة الرّد على من زعم أنّ الشّيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ كان لا يجوّز هجر المبتدعة في هذا الزّمان، ولا استعمال الشّدة معهم.

والتمسّح بالشّيخ ربيع وانتحاله وهو حيّ -أطال الله عمره ونفع الأمّة بعلومه- غرضه أيضًا خداعُ الّذين لم يبلغهم تحذير الشّيخ من هذه الدّعوة ومن رؤوسها؛ وقد جرّبنا أنّ كثيرًا من المغرّر بهم لم يبلغه هذا التّحذير، أو أنّه -إنْ بلغه ذلك- لا يصدّق صدوره من الشّيخ نفسه. وهذا برهانٌ آخر على أنّ محرّكي هذه الفتن ورؤوسها ملبِّسون وأنهم ليسوا طُلاّبَ حقّ، بل طلابَ خصومة وشَغْبٍ، وقد استجاب لهم كثيرٌ من الجهلة:

وعن إيّاس بن معاوية، «وكان يُضرب به المثل في الذكاء والدّهاء والسُّؤدد والعقل»[١]، أنّه جاءه رجلٌ «يشاوره في خصومة، فقال له: إنْ أردْتَ القضاءَ، فعليك بعبد الملك بن يعلى، فهو القاضي؛ وإنْ أردتَ الفُتيا، فعليك بالحسن، فهو مُعَلّمي، ومُعلِّمُ أبي؛ **وإنْ أردتَ الصُّلْحَ، فعليك بحُميد الطّويل: وتدري ما يقول لك؟ يقول: دَعْ شيْئًا من حقّك، وخُذْ شَيْئًا؛ وإنْ أردْتَ الخُصومةَ، فعليك بصالح السَّدُوسي: وتدري ما يقول لك؟ يقول لك: اجحدْ ما عليك، وادَّعِ ما ليس لك، واسْتَشْهِدِ الغُيَّبَ!**»[٢].وفي لفظٍ: «**وإن كنتَ تريد الشَّغْبَ، فعليك بصالح السَّدُوسي**»[٣].

ولقد شهد النّاس أنّ من دأب الخصوم الإكثار من نقل كلمات الشّيخ ربيع مستلّة من كتبه ومحاضراته، ليضربوا بعضها ببعض لإسقاط هيبة الشّيخ وإظهاره على صورة المتناقض؛ ثمّ بعد هذا كلّه يدّعون الانتصار لدعوته!! وفعلهم هذا لا يلتبس أمره على عاقل بأنّه شَغْبٌ على الحقّ، وتسفيهٌ لمن ذبّ عنه، واستهزاءٌ به بطريقة خبيثة.

ويكفي أهلَ العلم الذابّين عن الدّين أنّ النّبيّ ﷺ عدّلهم؛ ويكفي مَن ينتحل أهل العلم كذبًا أنّ النّبيّ ﷺ جرّحهم وحكم عليهم بأنّهم مبطلون كما في الحديث الصّحيح الّذي قال فيه ﷺ:

---

[١] «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٥٥).

[٢] «تهذيب الكمال» (٣/ ٤١٨)، و«التّاريخ» (٤/ ٣٤٩-٣٥٠) ليحيى بن معين.

[٣] «لسان الميزان» (٣/ ١٦٦).

«يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُوْلُهُ يَنْفُوْنَ عَنْهُ تَحْرِيْفَ الْغَالِينَ وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ»[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ:

«ولهذا، **لمّا كان أهل السّنّة والجماعة الّذين مَحَضُوا الإسلام، ولم يَشُوبُوه بغيره: كانت شهادتهم مقبولةً على سائر فرق الأمّة، بخلاف أهل البدع والأهواء**، كالخوارج والرّوافض: فإنّ بينهم من العداوة والظّلم ما يخرجهم عن كمال هذه الحقيقة الّتي جعلها الله لأهل السّنّة؛ قال النّبيّ ﷺ: «يحمل هذا العلمَ من كلّ خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»»[2].

وقال ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وقال ﷺ: «يَحْملُ هذا العلمَ مِنْ كلّ خَلَفٍ عُدُوله، ينفون عنه تحريفَ الغالين، وانتحالَ المبطلين، وتأويلَ الجاهلينَ».

فأخبر أنّ الغالين يُحرِّفون ما جاء به، والمبطلين ينتحلون أنَّ باطلَهم هو ما كان عليه،

---

[1] رواه البيهقي في «المدخل إلى علم السّنن» (ويسمّى أيضًا: «المدخل إلى السّنن الكبرى») (١/ ٣٤١-ط. دار اليسر)؛ وقال ابن الملقّن عن الحديث: «سُئل أحمد عنه، فقال: صحيح» («البدر المنير» (١/ ٢١٥))؛ وقال العلائي: «هذا حديث حسن غريب صحيح» («بغية الملتمس» (ص ٣٤))، وصحّحه شيخنا الألباني في «تخريج المشكاة» (١/ ٨٢-٨٣، رقم ٢٤٨)؛ وقال ابن القيّم: «روي عنه من وجوه شدّ (وفي نسخة: يُسند -وهي الّتي أثبتها المحقّق-) بعضها بعضًا» («طريق الهجرتين» (٢/ ٧٧١)). والحديث ليس مرسلاً كما حكم عليه بعض الفضلاء: نعم، روي مرسلاً، لكن روي من طرق أخرى موصولة: فذكر ابن الملقّن أنّه جاء: «**مرسلاً من جهة إبراهيم بن عبد الرّحمن العذري، ومسندًا من جهة أبي هريرة، وعبد الله بن عمرو، كما رواهما العقيلي**» («البدر المنير» (١/ ٢١٤))، وقال الشيخ الألباني: «**لكن الحديث قد روي موصولاً من طريق جماعة من الصّحابة**»، ثمّ بعد أن ذكر تصحيح الإمام أحمد والعلائي له، قال: «وقد جمعت طائفة من طرق الحديث، والنّيّة متوجّهة لتحقيق القول فيها لأوّل فرصة تسمح لنا إن شاء الله تعالى» («تخريج المشكاة» (١/ ٨٣)).

[2] «مجموع الفتاوى» (١٥/ ٢٩٨).

والجاهلون[١] يتأوّلونه على غير تأويله؛ وفسادُ الإسلامِ من هؤلاء الطّوائفِ الثلاثة؛ فلولا أنّ الله سبحانه يقيم لدِينه مَنْ ينفي عنه ذلك، لجرى عليه ما جرى على أديانِ الأنبياء قبلَه من هؤلاء»[٢].

وقال -وهو يتكلّم عن شهادة أهل الحقّ على المبطلين-:

«فكيف إذا كان الشّهداء على هؤلاء قد شهد لهم بأنّهم أولو العلم وعدّلهم مَنْ جعلهم الله شهيدًا عليهم -وهو رسوله صلوات الله وسلامه عليه-، كما قال النّبيّ ﷺ معدِّلاً لهؤلاء الشّهود: «يحمل هذا العلم من كلّ خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»»[٣].

وما من فرقة ضالّة إلاّ وتنتسب إلى الحقّ أو إلى عظيم من أئمّة الأمّة -تضليلاً للسُّذج- كما أشار إليه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ، قال:

«انتحلتِ الخوارجُ كتابَ الله، وانتحلتِ الشيعةُ أهلَ البيتَ، وكلاهما غيرُ مُتَّبِّعٍ لِمَا انْتَحَله»[٤].

وقال الإمام مُغُلْطاي رَحِمَهُ اللهُ:

«وقال جرير: رأيتُ رجلاً تُرْكيَّ الوجه على باب الأعمش يقول: كان فلانٌ مُرْجِئًا -يعني رجلاً عظيمًا-فذكرتُ ذلك للمغيرة، فقال: فعل الله بهم وفعل! لا يرضون حتّى يَحِلُّون بدْعَتَهم الأئمّة!»[٥].

---

[١] كذا في المطبوع؛ والعطف يقتضي أنْ تكون بدلها: «والجاهلين»، ولكن الرّفع له وجه إذا كانت الجملة مستأنفة.

[٢] «إغاثة اللّهفان» (١/ ٢٩٦).

[٣] «الصّواعق المرسلة» (٤/ ١٣٩٥).

[٤] «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٢١٠).

[٥] «إكمال التّهذيب» (١/ ٢٢٥).

وقال الحافظ ابن رجب عن الحافظ محمّد ابن منده:

«وبـ«أصبهان» طائفةٌ من أهل البدع ينتسبون إلى ابن منده هذا، وينسبون إليه أقوالاً في الأصول والفروع **هو منها بريء**»[١].

ولو أراد المرء أنْ يتتبّع ما في كتب «الفرق والملل» وكتب «العقائد» من انتحال المبطلين لَربّما عَجَزَ عن ذلك لكثرة وقوعه؛ ونحمد الله على نعمة السّنة، ومجانبة سبيل المبطلين.

وأمّا ما يتعلّق بطاعة العلماء ومنازعة الخصوم لهم:

ففي ظاهر الأمر، لا يختلف الخصوم معنا في مسألة وجوب طاعة أولي الأمر؛ وذلك أنّنا أُمرنا بالصّبر على جَور الأمراء وإنْ أخذوا أموالنا وضربوا أظهرنا كما جاءت بذلك النّصوص المتواترة[٢]؛ ولكنْ: لو كان الخصوم صادقين في امتثالهم للشّرع في هذه المسألة، لم يخرجوا على العلماء الرّاسخين الّذين أنكروا عليهم بدعتهم، **لأنّ العلماء من أولي الأمر**؛ وذلك **أنّ التّحقيق في المسألة أنّ أهل العلم هم من أولي الأمر؛ فالأمّة مأمورةٌ بطاعتهم؛ بل طاعة العلماء أَوْلى من طاعة الحكّام، لأنّ الأمراء لا يهتدون إلى الحقّ والصّواب إلاّ بالرّجوع إلى العلماء**.

قال أبو القاسم الأصبهاني رَحِمَهُ اللَّهُ:

---

[١] «الذيل على طبقات الحنابلة» (١/ ٦٢).

[٢] قال أبو بكر الأثرم: «**ثمّ تواترت الأحاديث عن النّبيّ ﷺ فكثرت عنه، وعن الصّحابة والأئمّة بعدهم رضي الله عنهم يأمرون بالكفّ، ويكرهون الخروج، وينسبون من خالفهم في ذلك إلى فراق الجماعة، ومذهب الحرورية وترك السّنة**» («ناسخ الحديث ومنسوخه» (ص ٢٥٧)).

«**فندبنا الله ﷻ إلى طاعة نبيّه ﷺ وطاعة العلماء من بعده، فوجب على العباد طاعة العلماء الّذين أمر الله ﷻ بطاعتهم في قوله ﷻ:** ﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ ﴿٥٩﴾﴾ [النساء: ٥٩]. **وأولو الأمر هم أولو العلم وأولو الخير والفضل الّذين دلّ عليهم رسول الله ﷺ**»[١].

وقال أبو الأسود الدِّيلي[٢] رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«ليس شيٌ أعزَّ من العلم: وذلك أنّ الملوكَ حُكَّامٌ على النّاس، **والعلماءُ حُكَّامٌ على الملوك**»[٣].

قال ابن القيم:

«والتحقيق: **أنّ الأمراء إنّما يُطاعون إذا أمروا بمقتضى العلم، فطاعتهم تَبَعٌ لطاعة العلماء،** فإنّ الطاعة إنّما تكون في المعروف وما أوجبه العلم؛ فكما أنّ طاعة العلماء تبعٌ لطاعة الرّسول، فطاعة الأمراء تبعٌ لطاعة العلماء. ولمّا كان قيام الإسلام بطائفتي العلماء والأمراء، وكان النّاس كلُّهم لهم تبعًا، كان صلاحُ العالَم بصلاح هاتين الطّائفتين، وفساده بفسادهما، كما قال عبد الله بن المبارك وغيره من السّلف: صنفان من النّاس إذا صلحا صلح النّاس، وإذا فسدا فسد النّاس. قيل: من هم؟ قال: الملوك والعلماء»[٤].

قال الفضيل بن عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«**لا بد للنّاس من راعٍ، ولا بدّ للرّاعي من عالم يشاوره**»[٥].

وقال بهرام بن يزدجر ملك الفُرس وهو -على صِغر سنّه- يطلب مُؤَدِّباً من المنذر بن النّعمان:

---

[١] «الحجّة في بيان المحجّة» (١/ ٢٧٣).

[٢] من أصحاب علي رضي الله عنه؛ وقد قيل عنه: **يُعَدُّ في الأمراء وفي العلماء**. ويقال «الدِّيلي»، و«الدُّؤَلي».

[٣] «الطّيوريات» (٢/ ٥٨٤) للسِّلَفي، و«عيون الأخبار» (٢/ ١٤٦- رقم ٢٧٥٥).

[٤] «إعلام الموقعين» (١/ ١٦).

[٥] «تاريخ الإسلام» (٤/ ٩٤٩).

«وأَوْلَى ما كُلِّفَ به الملوك وطلبوه: صالحُ العلمِ، لأنّه لهم زَيْنٌ، ولملكهم رُكْنٌ به يقوون؛ فَعَجِّلْ عَلَيَّ بمن سألتُك من المؤدبّين»[١].

فإذا كان ملوك المجوس يقرّون بأنّ المُلْكَ مفتقر إلى العلم -أو بالأحرى ما يعدّونه علمًا في ملّتهم-، وأنّ الملوكَ لا غنى لهم عن الرجوع إلى «علمائهم» فهل يكونون أهدى في ذلك من بعض المسلمين؟

ولهذا، إذا فسد هذان الصّنفان -الحكّام والعلماء- في بلدة، عظم الفساد فيها، حيث يصيران لفسادهما من جيوش شياطين الإنس الّذين يُضلّون النّاس:

قال سفيان الثوري:

«لله قرّاء، وللشيطان قرّاء؛ وصنفان إذا صلحا صلح النّاس: السّلطان والقرّاء»[٢].

وقد يقع أنْ يأمر السّلطان العادل البصير رعِيَّته -في غير معصية الله- بأمر، فلا يظهر لهم سداده وصلاحه، لكونه محيطًا بشؤون مملكته، بخلافهم هم؛ وذلك أنّ الأمير إذا كان في أمره مستشيرًا لأهل الفضل والعلم، فحرِيٌّ به أنْ يُوَفَّقَ لتحقيق أرجح المصالح للنّاس، ودفع أرجح المفاسد عنهم.

فلو فُتح باب عصيان أولي الأمر من العلماء والحكّام للغوغاء وجُوِّزَ لِـمَنْ شاء أنْ يخالف ليخالف -كما تفعله الخوارج- لاضطربت البلاد، ولوقعت الفتن العظيمة ولزال الأمن، ولتغلّب أهل الشّر على أهل الخير، ولظهر الأعداء على أهل الإسلام.

---

[١] «تاريخ الرّسل والملوك» (٢/ ٦٩) للطبري.
[٢] «الحلية» (٧/ ٥).

ولتقريب الأفهام للمعاندين ولمن لم يفهم، يَحْسُنُ أنْ نَقِيسَ ما يقعُ في البلدان على ما يقع في البيوت والأُسَرِ؛ مع مراعاة عِظَم الفارق من حيث المخلّفات؛ وذلك أنّ الرّجل الصّالح قد يأمر أولاده أو زوجه -في غير معصية الله- بأمرٍ لا يُدْركون نفعه ولا حكمته.

فإذا تمرّدوا وأبوا أنْ يُطيعوه فيما هو طاعةٌ لله، وقعوا في العقوق والنّشوز، فتفسد العائلة، ويقع الشقاق والشرّ والفساد؛ وقد يندم من يندم منهم، ولكنْ بعد فوات الأوان.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَٱكْسُوهُمْ وَقُولُوا۟ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ۝٥ ﴾ [النساء: ٥]، قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وقد قال الضحّاك، عن ابن عبّاس في قول: ﴿ وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ﴾ ، قال: هم بنوك والنّساء؛ وكذا قال ابن مسعود، والحكم بن عُتيبة، والحسن، والضحّاك: هم النّساء والصّبيان»[١].

والمقصود أنّ هذه الصفةَ أصلٌ فيهم، وإنْ خرج عن هذا الأصل أفرادٌ منهم.

ولهذا قال النّبيّ ﷺ:

«كَمُل من الرّجال كثير؛ ولم يكمل من النّساء إلاّ آسية امرأة فرعون، ومريم بنت عمران، وإنّ فضل عائشة على النّساء كفضل الثّريد على سائر الطّعام»[٢].

قال المباركفوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«والتّقدير: إلاّ قليل منهنّ. ولمّا كان ذلك القليل محصورًا فيهما باعتبار الأمم السّابقة، نصّ عليهما بخلاف الكُمّل من الرّجال»[٣].

وقال ابن أبي زمنين رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

---

[١] «تفسير ابن كثير» (٢/ ٢١٤).

[٢] «متّفق عليه؛ رواه البخاري (٤/ ٤١٨- رقم ٣٤١٤) واللّفظ له، ومسلم (٢/ ١١٣٨ -رقم ٢٤٣١) عن أبي موسى الأشعري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

[٣] «تحفة الأحوذي» (٥/ ٤٥٩).

«﴿ وَلَا تُؤْتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ﴾، قال الكلبي: يعني: النّساء والأولاد؛ إذا علم الرّجل أنّ امرأته سفيهة مفسدة، أو ابنه سفيه مفسد، فلا ينبغي له أنْ يسلّطَ أيّهما على ماله»[١].

وقال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وقوله: ﴿ وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَٱكْسُوهُمْ وَقُولُواْ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ۝ ﴾ [النساء: ٥]: قال علي بن أبي طلحة، عن ابن عبّاس: يقول تعالى: لاَ تَعْمِدْ إلى مالك وما خوّلك الله، وجعله معيشة، فتعطِيَه امرأتَك أو بنيكَ، ثمّ تنظر إلى ما في أيديهم؛ ولكنِ: امْسِكْ مالَك وأَصْلِحْه، وكُنْ أنتَ الّذي تُنْفِقُ عليهم من كسوتهم ومؤنتهم ورزقهم»[٢].

قال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وقال أبو موسى الأشعريُّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: السّفهاء هنا كلُّ مَنْ يستحقّ الحجْرَ. وهذا جامع»[٣].

وقال: «وأصلُ السَّفه في كلام العرب: الخِفَّةُ والرِّقَّةُ»، ثمّ قال: «والسَّفَهُ: ضِدُّ الحِلْمِ»[٤].

وقال النّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

«ألاَ أخبركم برجالكم من الجنّة؟ النّبيّ في الجنّة، والصِّدِّيق في الجنّة، والشّهيد في الجنّة، والمولود في الجنّة، والرّجل يزور أخاه في ناحية المِصر لا يزوره إلاّ لله عَزَّ وَجَلَّ؛ ونساؤكم من أهل الجنّة: الودود الولود العؤود على زوجها: الّتي إذا غضب جاءت حتّى تضع يدها في يد زوجها، وتقول: لا أذوق غُمْضًا حتّى ترضى»[٥].

وقال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

---

[١] «تفسير القرآن العزيز» (١/ ٣٤٧) لابن أبي زمنين.
[٢] «تفسير ابن كثير» (٢/ ٢١٤-٢١٥).
[٣] «الجامع لأحكام القرآن» (٦/ ٥٢).
[٤] «الجامع لأحكام القرآن» (١/ ٣١١).
[٥] انظر تخريجه في «سلسلة الأحاديث الصّحيحة» (١/ ٥٧٨ – رقم ٢٨٧).

«خير نسائكم الودود الولود، المواتية، المواسية، إذا اتّقين الله؛ وشرّ نسائكم المتبرّجات المتخيّلات، وهنّ المنافقات؛ لا يدخل الجنّة منهنّ إلاّ مثل الغراب الأعصم»[1].

وقال النّبي ﷺ:

«ألاَ أخبرُكم بنسائكم في الجنّة؟! كلُّ ودود ولود؛ إذا غضبت أو أُسِيءَ إليها، [أو غضب زوجها]، قالت: هذه يدي في يدك: لا أكتحلُ بغُمْضٍ حتّى ترضى»[2].

قال المناوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

««الودود»: بفتح الواو، أي: المتحبّبة إلى زوجها. «الولود»: أي، الكثيرة الولادة: ويعرف في البكر بأقاربها. «العؤود»: بفتح العين المهملة، أي الّتي تعود على زوجها بالنّفع. «الّتي إذا ظُلمت»: بالبناء للمفعول: يعني، إذا ظلمها زوجها بنحو تقصير في إنفاق، أو جَوْر في قَسْم، ونحو ذلك. «قالت» مستعطِفةً له: «هذه يدي في يدك»، أي: ذاتي في قبضتك. «لا أذوق غُمْضًا»، بالضمّ، أي: لا أذوق نومًا. يقال: أغمضت العين إغماضًا، وغمّضتها تغميضًا: أطبقت أجفانها. «حتّى ترضى» عنّي. فمن اتّصفت بهذه الأوصاف منهنّ، فهي خليقةٌ بكونها من أهل الجنّة؛ وقلّما نرى فيهنّ مَن هذه صفاتها؛ فالمرأة الصّالحة كالغراب الأعصم!»[3].

قال ابن الأثير في تفسير «الغراب الأعصم»: «هو الأبيضُ الجناحين، وقيل: الأبيض الرّجلين. أراد: قلّة مَنْ يدخل الجنّة من النّساء، لأنّ هذا الوصف في الغُربان عزيزٌ قليلٌ»[4].

وهذا لبيان سبب فساد كثير من العائلات وأَوْلِها إلى التمزّق، بسبب مخالفة المرأة لوليّ أمرها – أي: زوجها– الّذي أُمرت بطاعته. **فإذا كان هذا الفساد عظيمًا، فكيف بالفساد الذي يقع على الأمّة بمعصية النّاس لولاة أمورهم من العلماء والحكّام؟!**

---

[1] انظر تخريجه في «سلسلة الأحاديث الصّحيحة» (٤/ ٤٦٤ –رقم ١٨٣٩).

[2] انظر تخريجه في «سلسلة الأحاديث الصّحيحة» (٧/ ١١٣٦ –رقم ٣٣٨٠).

[3] «فتح القدير» (٣/ ١٠٦).

[4] «النّهاية في غريب الحديث والأثر» (٦/ ٢٧٩٠).

وكثيرٌ من الخارجين على ولاة الأمور لا يصغون إلى أهل العلم حين يذكّرونهم بنهي الله عن الخروج على السّلاطين حيث إنّ مضرّته على النّاس أعظم من الصبرّ على جورهم، فيعترضون على السّنّة وعلى العلماء؛ ولكن لو خرجت على أحد هؤلاء المعترضين زوجتُه، وتشتَّتَتْ الذريّة، وأضحوا فريسة لرفقاء السّوء، ووقع ما يقع من الشرّ عادةً في الطّلاق والشّقاق، أبصر حينئذ ذلك المعترض حكمة أمر الله للمرأة بطاعة زوجها وتحريم نشوزها، وأدرك جيّدًا مفاسد مخالفة الشّرع الّتي لم يكن أبصرها من قبل؛ فهذه المفاسد الواقعة على عائلة واحدة بسبب نشوز المرأة، فكيف بالفساد الواقع في بلدة ما بالخروج على أميرها؟! وكيف بما وقع على الأمّة في تاريخها بأكمله؟! ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ ۝٤٦﴾ [الحج: ٤٦].

و-على خلاف ذلك- فلعاقل أنْ يتصوّر بيتًا، أهله صالحون يتنعّمون فيه بالمودّة والتعاون على طاعة الله؛ فالمرأة طائعة لزوجها، والأولاد بارون لوالديهم، وكلّ ذلك كما أمر الله ﷻ؛ والأب يسعى في خدمتهم وإعانتهم على الصّلاح والاستقامة؛ وكيف يكون الأمر من حيث الخير والفضل لو كان هذا البيتُ بيتَ علم تُذكر فيه الحكمة ليلَ نهار، ويجتهد أهله في طلب العلم؟

فهل يستوي هو وبيتٌ غاية همّة أهله الدّنيا، والتّكالب عليها؛ وذكر البطن والأكل، وعبادة الدّينار والدّرهم والخميصة؛ تنازعُ فيه المرأة زوجَها -كما هو حاصِلٌ كثيرًا في زماننا-، همّهم بطونهم، ودأبهم النّميمة وتحريض بعضهم على بعض على الجهل ومعصية الله: فهل يستوي هو وبيت العلم والخير؟

وهكذا على مقدار طاعة النّاس لربّهم أو طاعتهم لإبليس، تصلح البلدان والبيوت، أو تفسد.

فـ«عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إنّ إبليسَ يضع عرشه على الماء، ثمّ يبعث سراياه؛ فأدناهم منه منزلةً أعظمهم فتنةً: يجيء أحدهم، فيقول: فعلت كذا وكذا، فيقول: ما صنعتَ شيئًا.

قال: ثمّ يجيء أحدهم، فيقول: ما تركته حتّى فرّقتُ بينه وبين امرأته؛ قال: فيدنيه منه ويقول: نِعْمَ أنت!»[١].

فيفرح إبليس بمن يفرّق بين المرء وزوجه، فكيف بمن يفرّق بين النّاس وعلمائهم؟! واعتراض الجهلة على العلماء أعظمُ فسادًا حيثُ به يفسد الدّين: وربّما يظنّ المعترضون عليهم أنّهم أدركوا الدّليل دونهم، وأنّهم قد خلعوا «ربقة التّقليد» وتحرّروا من «آصار التبعية العمياء»؛ وما وقعوا فيما وقعوا فيه في الحقيقة إلاّ لقلّة بصيرتهم وتجربتهم للأمور؛ وتأمّل قوله ﷺ: «فأدناهم منه منزلةً أعظمهم فتنة»، تعلمْ أنّ غاية إبليس وأتباعه تحصيل أعظم الفتن والمفاسد قدر ما يمكنهم.

وكذلك: فلعاقل أنْ يتصوّر بلدةً منَّ الله عليها بوجود علماء سنّيين عقلاء، تسود بينهم ألفةٌ ومحبّة وتزاور وتشاور وتعاونٌ على الخير ونشره؛ ويلتفّ أهل تلك البلدة حول هؤلاء العلماء يتعلّمون منهم، ويأخدون عنهم، ويبجلّونهم ويؤازرونهم ويعينونهم على نشر التوحيد والسّنّة وقمع الشّرك والبدعة، ولا ينازعونهم الأمر ولا ينزلونهم دون مكانتهم: فما أعظم ما تكون حالهم وما يكون موقعهم حينئذ من الخير والبركة والمودّة والفضل!

وبالمقابل: فليتصوّر العاقل أرضَ شرٍّ، تمكّن فيها أهل الفساد والنّفاق؛ فصار دأبهم فيها النّميمة والكذب على أهل الفضل والعلم، حتّى أغاروا قلوب النّاس عليهم ونفّروهم عنهم!

فهل تستوي البلدتان؟ فالجواب: لا تستويان وربّ الكعبة!

كذلك الأمر ببلدة يعيش فيها أهلها في أُلفة مع أمرائهم؛ ويسعى الكلّ جهدَهم في إقامة التّوحيد والسّنّة، وإعانة المسلمين؛ وهم فيما بينهم متعاونون على الخير؛ والنُّصحُ بينهم قائمٌ؛ فهل تستوي هي وبلدةٌ تنازع فيها الرّعيةُ أمراءَها، حتّى يقعَ السيفُ بينهم، ويذهبَ الصّالحون حصاد الفتن[٢]؟!

---

[١] رواه مسلم (٢/ ١٢٩٤ –رقم ٢٨١٣).

[٢] انظر مثلاً: أحداث قرطبة أيّام الحَكم بن هشام («سير أعلام النّبلاء» (٨/ ٢٥٥)).

ومنهج أهل الحقّ في مسألة الخروج على أئمّة الجَوْر[١] الّذي استقرّ عليه[٢] أهل السنّة هو الصبر عليهم ما لم يأتوا بكفر بواح؛ فيُدعى للسّلطان بالصلاح، ويطاع فيما أمر به من طاعة الله، ولا يطاع فيما يأمر ممّا يكون معصيةً لله؛ فإذا أمر بمعصية الله، فيُنصح ويُرفق به ولا يخرج عليه؛ فهذا اعتقادهم وعملهم، خلافًا لاعتقاد الخوارج وعملهم، وخلافًا -أيضًا- لمن وقع فيما يُسمّى عند السّلف بـ«ـالطاعة الشامية»، وهو مذهب من نادى بطاعة السّلطان في معصية الله. وممّا يُشبه هذا في هذا الزمن مدحُ بعض المنتسبين إلى السّنّة بعض الوُلاة الذين يجهرون بالفسق ومعاداة التوحيد والسّنّة، قياسًا منهم على مدح أئمّة السّنّة -مثل الشيخ ابن باز والشيخ ابن عثيمين وغيرهما رحمهما الله- لمن قام من الولاة بأعمال الخير -من نصرة التّوحيد والسنّة-. حتّى إنّ بعضهم وصف من ينادي جهرًا بتغيير القرآن والسّنّة أنّه من أئمّة الهُدى، نعوذ بالله من الخذلان!

---

[١] ولي ردٌّ مفرد على ابن حزم رحمه الله -يسّر الله نشره- سمّيته «الرّد على ابن حزم فيما ادّعاه بأنّ الخروج على الأمير المسلم الظالم من الحزم والعزم»؛ وهو ردّ على ما ذهب إليه -غفر الله له- من القول المخالف للحقّ، حيث نسب القول بجواز الخروج على أئمّة الجور إلى السّلف من الصحابة والتابعين؛ بل نسب إليهم القول بوجوبه! وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله إلى تخطئته، وذكر أنّه اعتقد -بغير حقّ ولا دليل- بأنّ نصوص الباب منسوخة: انظر: «منهاج السّنة النّبويّة» (٤/ ٥٣٨).

[٢] قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولهذا استقرّ أمر أهل السنّة على ترك القتال في الفتنة للأحاديث الصّحيحة الثابتة عن النّبيّ ﷺ، وصاروا يذكرون ذلك في عقائدهم، ويأمرون بالصّبر على جور الأئمّة وترك قتالهم؛ وإنْ كان قد قاتل خلقٌ كثيرٌ من أهل العلم والدّين» («منهاج السّنة النّبويّة» (٤/ ٥٢٩-٥٣٠))؛ وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في ترجمة الحسن بن صالح ابن حيّ: «وقولهم: «كان يرى السّيف»، يعني: كان يرى الخروج بالسّيف على أئمّة الجَوْر؛ وهذا مذهب للسّلف قديم؛ لكن استقرّ الأمر على ترك ذلك لما رأوه قد أفضى إلى أشدّ منه» («تهذيب التّهذيب» (١/ ٣٩٩)).

وعبارة «استقرّ أمر أهل السّنّة» لا تدلّ على أنّ المسألة اجتهادية فيها سعة للنّاس كما قد يظنّه المتسرّعون؛ وذلك أنّ النّهي عن الخروج ورد في نصوص متواترة كثيرة؛ ولا يجوز ترك العمل بالحديث الصّحيح -ولو كان آحادًا- بسبب مخالفة من خالفه ولو اجتهادًا، فكيف بالنّصوص المتواترة؟! واجتهاد من هو أهل للاجتهاد قد ينفع المرء عند الله وإنْ أخطأ حيث يثبت له أجر واحد؛ ولكن خطأه لا يُتّبع عليه، فلا يغيّر الحكم الشّرعي؛ قال الإمام الشّافعي رحمه الله: «يُقبل الخبر في الوقت الّذي يثبتُ فيه، وإنْ لم يمض عملٌ من الأئمّة بمثل الخبر الّذي قبلوا» («الرّسالة» (ص ٤٢٣)). (في المطبوع «يمضي» بدل: «يمض»، وقد أشار الشيخ أحمد شاكر إلى خطإ ذلك).

والعجب أنّ هؤلاء يرمون من لا يوافقهم من السّلفيين على هذا الرّأي الفاسد بأنّهم خوارج! فيرمون من ينهى عن الخروج على أئمّة الجَوْر بأنّه من الخوارج! وما يعارضهم أحدٌ -وإنْ كان على الجادّة- إلاّ وبهتوه برأي الخوارج من غير ورع ولا استحياء!

وقد سمعتُ شيخي -الشيخ ربيع بن هادي- ينكر هذا المذهب -أشدّ الإنكار وسمعته ينسب نشره في هذا الزمان إلى فالح الحربي ومن تأثّر به. ورميُ هؤلاء لإخوانهم بذلك هو مثل بهت خوارج هذا الزّمان لأئمّة السّنّة بالإرجاء، كما يفعل المقدسي وأتباعه؛ وقد رموا الشيخ ابن باز والشيخ ابن عثيمين والشيخ الألباني برأي المرجئة من غير استحياء ولا خجل!

وأمّا أهل الحقّ، فلا يثيرون الفتن، ولا يحرّضون على الحكّام ولا يسبّونهم وإنْ جاروا وفسقوا وأخذوا أموال النّاس وضربوا ظهورهم.

وإذا صدر من أعلام السّنّة مدحٌ لسلطان أو لأمير ما، فيكون ذلك إمّا لكونه عادلاً، فيكون مدحًا مطلقًا؛ وإمّا لقيامه بإصلاحٍ في الدّين من تجديد لسنّة وإماتة لبدعة -وإنْ كان ظالمًا مستأثرًا بالمال مثلاً-؛ فيكون مدحًا مقيَّدًا بالحسنة التي فعلها تشجيعًا له ومؤازرة له من أجل حمله على ما لم يفعله بعدُ من الخير، كما قد يُفعل مع آحاد النّاس؛ وحاشا الأئمّة الرّاسخين أنْ يمدحوا أحدًا على الإفساد أو على محاربة التوحيد والسّنّة.

وبسبب هذا الرّأي الفاسد الّذي تبنّاه هؤلاء الجهلة المادحين للسّلاطين بالباطل والمداهنين لهم، صار للخوارج شبهةٌ يطعنون بها في أهل السّنّة ويكثّرون بها سوادهم بما يلبّسونه على النّاس، ثمّ يخرجون على المسلمين ويفعلون الأفاعيل العظيمة.

وليس العجبُ ممّن يخرج على السلاطين، وعلى العلماء الصّالحين ويسمّيهم «علماء السوء»، وهو ورَبْعُه[1] وحزبُه بالسّوء أولى وأهلٌ له. ولكنَّ العجبَ كلَّ العجب ممّن يزعم تبنّي عقيدةَ أهلِ السّنة في عدم الخروج على أولي الأمر ثمّ يخرج على العلماء السّنيين، فيغمز أئمّة السّنة تسفيهًا لهم

[1] انظر: «القاموس المحيط» (ص ٧١٨-١) و«التوقيف على مهمّات التعاريف» (ص ١٧٣-٢).

وتحقيرًا؛ وربّما يتظاهر مع هذا كلّه بتبجيلهم وتوقيرهم. وأعجبُ منه من عُرف بالغلوّ في شأن الأمراء ثمّ يدعو أتباعه إلى التمرّد على بعض أهل العلم لا لانحرافهم، ولكن لمجرّد استدراكهم أخطاءً عليه.

ومن المهمّ أنْ ننبّه أنّ الخوارج يقولون عن أهل السّنة إنّهم «غلاة في السّلاطين»، يقصدون بذلك أنّ أهل السّنّة لا يوافقونهم على الخروج على ولاة الأمور، وعلى سبّهم لهم، وعلى إحداث الفتن والقلاقل؛ وحكم أهل السّنة على من يداهن أئمّة الجور، مفارقٌ لقول الخوارج، ولا يشتبه الأمران إلاّ على جاهل أو على من يتعمّد بهت أهل السنّة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

«وكثير من النّاس فيهم من الغلوّ في شيوخهم من جنس ما في الشيعة من الغلوّ في الأئمّة.

وأيضًا، فالإسماعيلية يعتقدون عصمة أئمّتهم، وهم غير الاثنَى عشَر.

وأيضًا، فكثير من أتباع بني أمّية -أو أكثرهم- كانوا يعتقدون أنّ الإمام لا حساب عليه ولا عذاب، وأنّ الله لا يؤاخذهم على ما يطيعون فيه الإمام، بل تجب عليهم طاعة الإمام في كلّ شيء، والله أمرهم بذلك. وكلامهم في ذلك معروف كثير.

وقد أراد يزيد بن عبد الملك أنْ يسير بسيرة عمر بن عبد العزيز، فجاء إليه جماعة من شيوخهم، فحلفوا له بالّذي لا إله إلاّ هو، أنّه إذا ولَّى الله على النّاس إمامًا، تقبّل الله منه الحسنات وتجاوز عنه السّيّئات.

ولهذا تجد في كلام كثير من كبارهم الأمرَ بطاعة وليّ الأمر مطلقًا، وأنّ من أطاعه فقد أطاع الله. ولهذا كان يُضرب بهم المثل، يقال: «طاعة شامية».

وحينئذ، فهؤلاء يقولون: إنّ إمامَهم لا يأمرهم إلاّ بما أمرهم الله به، وليس فيهم شيعة، بل كثير منهم يُبغض عليًّا ويسبّه»[١]. انتهى كلام شيخ الإسلام.

ولا يُمكن أنْ يُستدلّ على هذا المنهج المعوّج -مداهنة الأئمّة الظّلمة- إلاّ بسوء فهم نصوص الشّرع الّتي هي حقّ بلا ريب، ولا تدلّ على الباطل؛ فيريد المستدلّ بمتشابهها مفارقة مذهب الخوارج فيقع فيه؛ فإنّ الخوارج أوّل من استدلّ بالمتشابه؛ ولهذا روى الإمام أحمد عن مالك بن دينار، قال:

«سألتُ سعيد بن جبير، وهو في المسجد الحرام: يا أبا عبد الله، ما أميركم هذا؟ قال: «**يُفَسِّرُ القرآنَ تفسيرًا أزرقيًّا في طاعة شامية**» - **يعني الحجّاج**»[٢].

فأراد من يدعو إلى الطّاعة الشّامية الهربَ من نهج الخوارج، فوقع فيه!

وقال سفيان الثوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«إنّي لأَدْعو للسّلطان، وأدعو لأصحاب الأهواء، **ولكنْ لا أستطيع أنْ أذكر إلاّ ما فيهم**»[٣].

وهذا كقول الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الّذي ذكره شيخ الإسلام، قال: «قال مالك: «لا أجعل من خاض في الدّماء كمن لم يخض فيها»، وقال الشّافعي وغيره: إنّه بهذا قصد والي المدينة الهاشميَّ: ضرب مالك[٤]، وجعل طلاق المكره سببًا ظاهرًا»[٥].

و«سُئل الشّيخ عبد الله أبا بطين، عن الدّعاء في الخطبة لمعيّن...الخ؟

فأجاب: احتجاج بعض النّاس بقول بعض العلماء: «يباح الدّعاء في الخطبة لمعيّن» -ولم يقولوا: يُسنّ؛ وأيضًا: فالدّعاء حسن: يُدعى له بأنّ الله يصلحه ويسدّده، ويصلح به وينصره على الكفّار وأهل الفساد، **بخلاف ما في بعض الخطب، من الثناء والمدح بالكذب؛ وولي الأمر إنّما**

---

[١] «منهاج السّنة النّبوية» (٦/ ٤٣٠-٤٣١).

[٢] «مسائل الإمام أحمد بن حنبل» (٢/ ٤١٨-رقم ١١٠٢) برواية ابنه صالح.

[٣] «مسند ابن الجعد» (٨/ ٢٨٣)، و«الجرح والتعديل» (١/ ٩٧) مختصرًا.

[٤] كذا في المطبوع.

[٥] «منهاج السّنة» (٨/ ٢٢٥).

يُدعى له، لا يمدح؛ لا سيّما بما ليس فيه؛ وهؤلاء الّذين يُمْدحون في الخطب: هم الّذين أماتوا الدّين؛ فمادحهم مخطىء: فليس في الولاة اليوم من يستحقّ المدح[1]، ولا أنْ يُثنى عليه، وإنّما يُدْعى لهم بالتّوفيق والسّداد»[2].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«**من المعلوم أنّ علماءَ السّنّة، كمالك وأحمد وغيرهما، من أبعد النّاس عن مداهنة الملوك أو مقاربتهم**»[3].

وممّا يتفرّع عن هذا: ما صدر من الخصوم في هذه الفتنة من **الإفتاء بوجوب الوشاية بمخالفيهم إلى السّلطان**؛ واستدلّوا على ذلك -بزعمهم- بقتل الخلفاءِ للزنادقة، ومعاقبتهم لأهل البدع! وهذه هي نهاية الفتنة، وبمثل هذا وقعت المحنة على أهل السّنّة في أيام الإمام أحمد!

فملخّص الأمر أنّ هؤلاء بهتوا خصومهم ببدعة هم عاجزون عن وصفها فارتكبوا بذلك ابتداءً ظلمًا مبينًا؛ ثمّ تضاعف ظلمهم بتسوية هذه البدعة الموهومة ببدعة القول بخلق القرآن وبإلحاد الزنادقة؛ ثمّ ازداد الظّلم بالإفتاء بوجوب السّعاية بإخوانهم أتباع الشيخ ربيع وغيره، فصارت دعوتهم ظُلْمًا فوق ظلم، ثمّ يزعمون أنّهم ليسوا حربًا على الحقّ وعلى دعوة أهل السّنة.

وقد كان الإمام أحمد ينهى عن السّعاية بصاحب المعصية الصّريحة، فكيف الحكم على السّعاية بالنّاس بالكذب والبهتان والفجور؟! ولهذا عدّ أهل العلم السّعاية إلى السّلطان من الكبائر.

---

[1] وهذا من الشيخ أبا بطين رَحِمَهُ ٱللَّهُ حكم على الغالب، لأنّ النّادر لا حكم له كما يقال؛ فيُستثنى من كلامه من اجتهد في إقامة التّوحيد، ونشر السّنّة، مع قمع الشّرك والبدعة؛ ومن أحيا إقامة الصّلاة، والخير، والفضائل؛ وحارب الفواحش والخبائث، كبيع الخمور وصنعها، والاختلاط، وغير ذلك ممّا حرّمه الله ﷻ.

[2] «الدّرر السّنية في الأجوبة النّجدية» (٥/ ٤١).

[3] «منهاج السّنة النّبوية» (٤/ ١٣٠).

قيل للإمام أحمد: «إذا أمرتُ بالمعروف فلم يَنْتَهِ: ما أصنع؟ قال: دعه، قد أمرتَه، وقد أنكرت بلسانك وجوارحك، لا تخرج إلى غيره، **ولا ترفعه إلى السّلطان يتعدّى عليه**: كان أصحاب عبد الله إذا تلاحى قوم، قالوا: مهلاً بارك الله فيكم، مهلاً بارك الله فيكم!»[١].

قال ابن حجر الهيتمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وقد عَدُّوا من الكبائر السّعايةَ إلى السّلطان»[٢].

قال الطّرطوشي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وأمّا السّعاية إلى السّلطان، وإلى كلّ ذي قدرة ومُكْنَةٍ، فهي المُهلكةُ والحَالِقةُ، لأنّها تجمع إلى الخصال المذمومة: الغِيبَةَ وَلُؤْمَ النّميمة، والتّغرير بالنّفوس والأموال، والقدح في المنازل والأحوال، وتُسْلِبُ العزيزَ عِزَّه، وتَحُطُّ المَكِينَ عن مكانته، والسيّد عن مرتبته؛ فكم من دم أراقه سَعْيُ ساعٍ؛ وكم حَرِيمٍ اسْتُبِيحَ بنميمة باغٍ؛ وكم من صَفِيَّيْنِ تَقاطعا، ومن متواصلين تباعدا، ومن مُحِبَّيْنِ تباغضا؛ ومن إِلْفَيْنِ تهاجرا، ومن زوجين افْترَقَا: فَلْيَتَّقِ الله ربَّهُ رَجُلٌ ساعدته الأيّام، وتراختْ عنه الأقدارُ، أنْ يُصِيخَ[٣] لساعٍ، أوْ يسمعَ لنمّامٍ».

ثمّ قال:

«ومن العجب الّذي لا عجبَ بعده، أنّ الرّجلَ يشهد عندك في باقةِ بقل، فلا تقبله حتّى تسأل النّاسَ عنه: هل هو من أهل الثّقة والعدالة والأمانة والصّيانة؟! ثمّ ينمّ عندك بحديث فيه الهلاكُ وفسادُ الأحوال، فتقبله!»[٤].

ومن حيل المنحرفين الّتي قد يلجأون إليها، قولهم: «هذا الّذي نهى عنه الإمام أحمد هو في العصاة؛ وأمّا أهل البدع، ففسادهم أعظم، ولا بدّ من السّعاية بهم»! فهذه منهم -مرّة أخرى- كلمة حقّ يراد بها باطل؛ فيقال لهم: ثبّتوا العرش وأثبتوا أنّ خصومكم مبتدعة ثمّ انقشوا! وقد

---

[١] «الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر» (ص ٥٠- رقم ٥٥).

[٢] «الزّواجر عن اقتراف الكبائر» (٢/ ٨١).

[٣] أَصَاخَ للشّيء: استمع له.

[٤] «سراج الملوك» (٢/ ٦١٤-٦١٧).

سبق أنّ أحمد أفتى بتحريم السّعاية إلى الولاة الظّلمة بمن ثبت أنّه ارتكب معصيةً صريحةً، فكيف الأمر بمن هو بريء من الذنب، مكذوب عليه؟! وسواءً رُمي البريءُ ببدعة أو بشرك أو بصغيرة، فلا يؤثر عظمُ ما رُمي به على ثبوت التّهمة فيه أو عدمها، لأنّ البُهتانَ كذبٌ! وإنّما يؤثر ذلك في إثم القاذف، حيث إنّ السّعاية بالمظلوم المكذوب عليه، أعظم جُرْمًا من السّعاية بمن ثبتت معصيته، لأنّه اجتمع حينئذ في ذلك إثمُ البهتان وإثمُ السّعاية المحرّمة!! فافهم، ولا تتغابَ!

نعم، لو كانت السّعاية بمشعوذين أو زنادقة إلى سلطان المسلمين، لوافقهم كلّ محبّ للتّوحيد والسّنة، إذ مصلحة كفّ شرّ هؤلاء تتحقّق ولو على أيدي الظّلمة، ولكنّ سعاية الخصوم هي في حقّ الأبرياء وأهل السّنة بالظّلم والبهتان من طرف من كان يؤازرهم قبلُ -ظاهرًا- على نشر التّوحيد والسّنة؛ فكان أمر الخصوم كما قال الله ﷻ: ﴿ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ ۝ ﴾ [الحشر: ٢]؛ ثمّ قال الله ﷻ: ﴿ فَٱعْتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَبْصَٰرِ ۝ ﴾!!

وفي بعض البلدان يسعى الجهّال وأهل الفساد إلى السّلطان بالسّلفي دون الصّوفي القبوري لأنّهم يعلمون أنّ السّلطان صوفيّ أو يعادي السّلفيين فيقبل منهم الوشي بالسّلفي ولا يقبله في حقّ الصّوفي؛ ومع علمهم بذلك، فقد يدلّسون ويدّعون في حقّ الحاكم الصّوفي أو الظّالم أنّه ليس صوفيًّا ولا ظالمًا؛ فصار هذا الأمر من أسباب ظهور «الطّاعة الشّامية» فيهم؛ وإنّما أُمِرْنا بالصّبر على الولاة الظلمة وطاعتهم فيما أطاعوا الله، وعدمها فيما كان في معصية الله؛ ولم يأمرنا الشّرع أنْ نجعل الصّوفي سُنِّيًّا! بل وصل الأمر ببعضهم أنْ ادّعوا أنّ دعاة البدعة وأنصار القبورية بمثابة عمر بن عبد العزيز! فهذا كلّه غِشٌّ وتغريرٌ للسّلطان ولغيره، وهو من النّفاق بلا شكّ؛ وهذا لا ينفع السّلطان، بل يضرّه؛ وإنّما ينفع النّاس جميعًا النّصيحة والتّذكير بطاعة الله وخدمة دينه من إحياء التّوحيد والسّنة!

ويزدادُ أصحاب هذا المنهج سُوءً فيرمون السّلفيين الّذين لا يمشون على هذا المنهج المعوّج، فيلحقونهم بالخوارج. مع أنّ السّلفيين لا يقولون بالخروج على السلطان الظّالم، ولا يحرّضون عليه،

ولا يكفّرون أحدًا بمجرّد الظّلم أو الحكم بغير ما أنزل الله حتّى يستحلّه. وإنّما وقع الباهتون فيما وقعوا فيه لجهلهم وظلمهم، وأحيانًا لاجتماع الأمرين؛ فيقعون فيما رموا به السّلفيين، ويتشبّهون بالخوارج الّذين يؤذون أهل السنّة بغير ذنب اكتسبوه، بل ما ينقمون منهم إلاّ اتباع القرآن والسنّة.

وقد أحسن ابن القيّم حيث قال:

يَـا رَبِّ هُـمْ يَشْـكُونَنَا أبَـدًا بِبَغْـ ـيِهِمُ وَظُلْمِهُـمُ إِلَى السُّـلْطَانِ[1]

إنْ كُنْـتُمْ أَنْـتُمْ فُحُـولاً فَـابْرُزُوا وَدَعُـوا الشَّـكَاوَى حِيْلَـةَ النِّسْـوَانِ

وَإِذَا اشْـتكَيْتُمُ فَـاجْعَلُوا الشَّـكْوَى إِلَى الْـ ـبُرْهَـانِ لاَ الْقَـاضِي ولاَ السُّـلْطَانِ[2]

وأمّا ما يتعلّق بحطّ العلماء عن منازلهم ورفع منازل أتباعهم:

فقد انقلبت منازل النّاس العلمية بسبب هذه الدّعوة حيث صار صاحب المنزلة الخسيسة يُنصّب نفسه معلّمًا لصاحب المنزلة العالية ويرشده إلى ما يظنّه -بجهله- واجبًا ومستحسنًا! ويحسب القوم أنّ هذا الفعل هو من باب إفادة الصّغير للكبير، والتّلميذ للشيخ؛ ولا قياسَ، **لأنّ حقيقة أمرهم ودعوتهم هي أنّها قلبٌ لمنازل النّاس**. ومن لم يخضع لقلب المنازل هذا حكموا عليه بأنّه واقعٌ في التقليد المنهي عنه: الّذي يقلّد فيه الأتباعُ الشُّيوخَ ويتركون الكتاب والسنّة! ولا يخفى ما في هذا الأمر من التلبيس الشّديد!

---

[1] «الكافية الشافية» (ص ٢٤٤ – بيت ٤٦٤١).

[2] «الكافية الشافية» (ص ٢٠٤ – البيتان ٣٨١٥-٣٨١٦).

ولهذا نصّ بعضُ أهل العلم على أنّ أوَّلَ واجبٍ على طالب العلم: معرفةُ منازل العلماء، حتّى تُؤْمَنَ هذه المزالق، ولا يُحْرَمَ الطلبةُ الاستفادةَ ممّن هم أهل لإفادة النّاس وتعليمهم؛ وحتّى يُبصر المرء شأن أهل البدع عند أوّل ظهورهم خاصّة وبعد ذلك، فيُوْقَ فتنتهم، وتأمنَ الأمّة غوائلهم.

ولهذا لا بدّ من اعتبار المنازل في أخذ الدّين ومعرفة ما يجب وما لا يجب على المرء، خاصّة في الفتن[١]:

قال ابن الصّلاح رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وقد رُوِّينا عن مسلم بن الحجّاج صاحب «الصّحيح» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنّه قال: **إنَّ أوَّلَ ما يجبُ على مبتغي العلم وطالبه أنْ يَعْرِفَ مراتبَ العلماء في العلم ورُجْحَانَ بعضِهم على بعضٍ**»[٢].

وقال الإمام مسلم بن الحجّاج رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أنْ أشار إلى اختلاف درجة أهل العلم في الإتقان والحفظ والضبط:

«وإنّما مثّلنا هؤلاء في التّسمية ليكونَ تمثيلُهم سِمَةً يصْدُرُ عن فهمها **مَنْ غَبِيَ عليه طريقُ أهل العلم في ترتيب أهله فيه، فلاَ يُقَصَّرَ بالرَّجُلِ العَالي القَدْرِ عَنْ دَرَجَتِهِ، ولا يُرْفَعَ مُتَّضِعُ القَدْرِ في العلم فَوْقَ منزلته، ويُعْطَى كُلُّ ذِي حَقٍّ فيه حَقَّه، ويُنَزَّلَ مَنْزِلَـتَـهُ.**

---

[١] وعجبًا ممّن يؤصّل -بحقّ- أنّ العوام وصغار طلاّب العلم يجب أنْ يكونوا تابعين لأهل العلم في النوازل، وإلاّ زلّوا وضلّوا، كما قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٣﴾﴾ [النساء: ٨٣]، ثمّ هو يخالف هذا التأصيل، ويهين الجهابذة ويردّ عليهم عند ظهور البدع ورفع رؤوس أهل الزيغ أذنابهم الّتي بها يلدغون! وكأنّ هذا الفاعل قصر «النّوازل» على السياسة والكلام فيها! مع أنّ أعظم النوازل هي البدع وظهور المقالات الغريبة في الدّين؛ ولا يدرك أمرها وحقيقتها إلاّ كبار أهل العلم.

[٢] «طبقات الفقهاء الشافعية» (١/ ٧٥) لابن الصّلاح.

وقد ذُكر عن عائشة ﵂، أنّها قالتْ: «أَمَرَنَا رَسولُ الله ﷺ أنْ نُنَزِّلَ النّاسَ منازِلَهم»[١] مع ما نطق به القرآنُ من قول الله تعالى: ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾ ﴾ [يوسف: ٧٦]». انتهى كلامه ﵀.

وتأمّل قوله ﵀: «طريق أهل العلم في ترتيب أهله»، وقوله: «فلا يُقَصَّرَ بالرّجل العالي القَدْرِ عنْ دَرَجَتِه»، وقوله: «ولا يُرْفَعَ مُتَّضِعُ القَدْرِ في العلم فَوْقَ منزلته»، تجدْ أنّ جُلَّ الواقعين في الفتن إنّما أوتوا من جهة عدم مراعاة منازل النّاس، فيرفعون الوضيع، ويضعون الرّفيع.

وممّا كان قد ذُكِّر به بعض من اغترّوا بأبي الحسن المأربي -رجاءَ إفاقتهم- لـمّا أحدث شيخُهم ما أحدث وخرج على العلماء، أنّ المأربي كان يدعو صراحةً إلى نفسه بدلاً من أنْ يوجّه النّاس إلى العلماء الرّاسخين؛ ومن حِيَله أنّه صار آنذاك يرفع أنصاره فوق منازلهم ويصيّرهم «علماء»؛ وقد أخرج ورقةً سمّاها «براءة ذمّة علماء اليمن لأبي الحسن السّليماني المأربي»، وقّع عليها قرابة ثمانين من الشّباب[٢]، **معظمهم من تلاميذه وأصحابه والمستفيدين من ريع الجمعيات الخيرية**؛ فقابل المأربي بهذه الورقة نصائح العلماء له وتحذيرهم منه لـمّا رأوا عُتُوَّه وتلاعبه. وإنّما فعل ذلك لـمّا علم أنّ عوام السّلفيين رُبّوا على أخذ العلم عن العلماء دون غيرهم؛ فدأب كلّ منحرف عن السّنّة أنْ يجتهدَ لصدّ النّاس عن العلماء.

---

[١] «ضعّفه الشيخ الألباني (انظر: «سلسلة الأحاديث الضّعيفة» (٤/ ٣٦٨-رقم ١٨٩٤))، وإنْ كان معناه صحيحًا.

[٢] بعد أنْ كتبتُ هذا الكلام وقع أنّ بعض الدّعاة ممّن ركب هذه البدعة -من رمي السّلفيين بالصّعافقة- آل بهم الأمر إلى أسوإ ممّا فعله أبو الحسن المأربي؛ حيث صاروا يلتمسون من طلبة الجامعات والمجاهيل أنْ يُصدروا «بيانات» لتزكيتهم ومناصرتهم! فاستبدل هؤلاء تزكيات جهابذة الأمّة السّابقة لهم -لـمّا كانوا يُظهرون الاستقامة على النّهج- بتزكيات مَنْ دونهم من العوام والجهلة -لـمّا حادوا عن الجادّة-! وذلك لحاجتهم إلى التزكيات! وقد فتح هذا الأمر شرًّا عظيمًا من التّشويش على النّاس وحمل أهل الجهل والطّيش على التكلّم في دين الله؛ وقد تسبّب أيضًا في سقوط هيبة هؤلاء الدّعاة عند النّاس حين أشعروا النّاس بحاجتهم إلى تزكيات الطّلبة، فحصل لهم نقيض ما أرادوا من التّرأّس على النّاس! ومن الأمثال السّائرة: «ارحموا عزيز قوم قد ذلّ»! ومن المهازل أنْ تصدر هذه البيانات «الموجّهة إلى الأمّة!» بتوقيع بعضهم هكذا: «مجموعة طلبة الإقامة الجامعية بقرية كذا وكذا»، وآخر يُصدر بيانات ويوقّع هكذا: «تلميذ مشايخ منطقة كذا أو بلدة كذا»!

وما يسع المرءَ في هذا المقام إلاّ أنْ يقول ما قاله الشّاعر:

أعـــــوذ بـــــالله مـــــن أنـــــاسٍ تشـــــيّخوا قبـــــل أنْ يَشِـــــيخوا

احْـــــدَوْدَبوا وانْحَنَـــــوا ريَـــــاءً فاحْـــــذَرْهم إنّهـــــم فُخـــــوخُ[1]

ومن أعجب ما شاهدت في هذا الباب المحاضرة التي كان قد ألقاها فوزي البحريني في دولة الإمارات أيام إقامتي فيها حيث ادّعى بلا خجل بأنّه: «إذا تكلّم طالب العلم -وإنْ كان صغيرًا- في رجل ما، فيجب قبول قوله، لأنّه حكمُ الله!»[2].

وقال أبو الطَيِّب الصُّعْلوكي -شيخ فقهاء خراسان في زمانه- رَحِمَهُ اللهُ:

«مَنْ تصدّر قبل أوانه، فقد تصدّى لهوانه»[3].

وقال الإمام الشّافعي رَحِمَهُ اللهُ:

«مَنْ سَامَ نفسه فوق ما يساوي ردّهُ الله تعالى إلى قيمته»[4].

وقد كان السّلف الصّالح لا يأبهون بمن وقع فيهم من أهل البدع؛ بل يجعلون ذلك من العلامات المميّزة لأهل الحقّ عن غيرهم؛ بل الشأن أنْ يعترفوا هم بمنازل أهل الفضل من السّلف، ويضعوا كلّ أحد في منزلته الصّحيحة.

---

[1] «نفح الطيب» (٥/ ٥٩٧).

[2] كنتُ قد نشرتُ -أيامها- تسجيلاً صوتيًا لكلمة البحريني هذا في شبكة «سحاب»، ورددتُ على ما فيها من العظائم؛ من ذلك أنّ من لوازمها الافتراء على الله ونسبة التناقض إليه؛ إذ أقوال طلبة العلم مختلفة بل قد تكون متناقضة فلازم كلام فوزي نسبة التّناقض لله -تعالى عن ذلك وتقدّس-، وغير ذلك ممّا في تخليطاته من مخالفات لمنهج السلف الصّالح.

[3] «الجامع لشعب الإيمان» (١٠/ ٥١٦) للبيهقي.

[4] «مناقب الشافعي (٢/ ١٩٩) للبيهقي.

ولهذا مدح ابن مندة أبا القاسم الطبراني بقوله:

«ومن طريقته المستقيمة وأفعاله الحميدة إنزال مشايخه منازل الأئمّة السّلف، ووقيع الزنادقة من أهل البدع فيه، وتسميتهم إيّاه مشبها»[١].

والإنصافُ يأمر بردّ كلٍّ أحدٍ إلى منزلته الحقيقية؛ كما قال الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في راويين رُفع أحدهما فوق منزلته، ووُضع الآخر دون قدره:

«لم ينصف أبو إسحاق: فإن سيفًا ليس بثقة، وعمّار فصدوق»[٢].

فجعل رَحِمَهُ اللَّهُ الحطّ من منزلة الرّفيع، والرّفع من منزلة الخسيس من قلّة الإنصاف أو عدمه.

ولهذا قال محدّث الشام في زمانه الحافظ شمس الدّين ابن ناصر الدّين الدّمشقي رَحِمَهُ اللَّهُ:

«والكلامُ في الرّجالِ ونقدهم يستدعِي أُمُورًا في تعديلهم وردّهم، منها: **أنْ يكونَ المتكلِّمُ عارفًا بمراتب الرّجال وأحوالهم في الانحراف والاعتدال، ومراتبهم من الأقوال والأفعال، وأنْ يكونَ من أهل الورع والتّقوى، مُجانِبًا للعصبيّة والهوى، خاليًّا من التّساهل، عاريًّا عن غَرَضِ النّفس بالتّحامل، مع العدالةِ في نفسه والإتقان، والمعرفة بالأسباب الّتي يُجَـرَّحُ بمثلها الإنسانُ؛ وإلاَّ لَمْ يُقْبَلْ قولُه فيمَنْ تكلّم، وكان ممّن اغتابَ، وَفَاهَ بمُحَرَّمٍ»**[٣] **انتهى كلامه** رَحِمَهُ اللَّهُ.

وهذه الأوصاف بمجموعها يتولّد الإنصاف، ولهذا كان عزيزًا نادرًا، حيث عزّ اجتماع الخصال الحسنة في النّاس؛ وقد قال ذو النون: «لا تثقن بمودة من لا يحبّك إلاّ معصومًا»[٤].

---

[١] «جزء فيه ذكر أبي القاسم الطّبراني» (ص ٥٩).

[٢] «ميزان الاعتدال» (٣/ ١٦٨).

[٣] «الرّد الوافر» (ص ٣٨).

[٤] «شعب الإيمان» (١٥/ ٥٠٥ -رقم ١٠٦٨٧).

أي: من عصمه الله من الخصال الذميمة، ورزقه الله الإنصافَ: إنْ أظهر لك الوُدَّ كان صادقًا في ودّه وأَمِنَتْ شَرَّه ومكْرَه -ولو سبقت عداوةٌ بينكما-؛ بخلاف صاحب الخصال الذميمة، فلا تثقْ في مودّته.

ثمّ قال ابن ناصر الدّين مبيِّنًا أنّ مَنْ تتبع أوصاف أئمّة الإسلام الّذين قُبل كلامهم في كلّ زمانهم وجدهم منعوتين حقًّا بهذه الفضائل:

«**وإذا نظرنا في طبقات النُّقَّادِ من كلِّ جيل، الّذينَ قُبِلَ قولهم في الجرح والتّعديل، رأيناهم أئمَّةً بما ذُكِرَ موصوفين، وعلى سبيل نصيحة الأمّة متكلّمين**»[1]. انتهى كلامه؛ ولا يخرج زماننا عن هذه القاعدة.

ونختم هذا الفصل بما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ:

«واللهُ هو المسؤول أنْ يُوفِّقَنا للكلِم الطيِّب، والعمل الصّالح، وهو الّذي يقوله. وإنْ كان فيه حَكَمَ بين هؤلاء الّذين يخوضون أحيانًا بكلامٍ مذموم عند السّلف؛ لكنْ قد ذكرنا غيرَ مرّة أنّ مِنْ حُكْم الشريعة إعْطاءَ كلِّ ذي حقٍّ حَقَّه، كما في السّنن عن عائشة، قالت: «أمرنا رسول الله ﷺ أنْ نُنَزِّلَ النَّاسَ منازلهم»[2]، **وأنّ من كان منهم أقربَ إلى الحقِّ والسُّنَّةِ عُرِفَتْ مرْتَبَتُهُ، ووَجَبَ تَقْديمه في ذلك الأمرِ على ما كانَ أبعدَ عن الحقِّ والسُّنَّةِ منه**؛ قال تعالى عن نبيّه: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ۝١٥﴾ [الشورى: ١٥]، وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ ۝١٣٥ ﴾ [النساء: ١٣٥]؛ وقال في حقّ أهل الكتاب: ﴿ وَإِنْ حَكَمْتَ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ ۝٤٢ ﴾ [المائدة: ٤٢]، وقال: ﴿ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۝٤٨ ﴾ [المائدة: ٤٨]. **فكيف**

---

[1] «الرّد الوافر» (ص ٣٨).

[2] حسّن الحديثَ جمعٌ من الأئمّة، وردّ العلاّمة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ على تحسينهم وبيّن ضعف الحديث في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٤/ ٣٦٨ – رقم ١٨٩٤)، فليراجع. ومعنى الحديث صحيح على كلّ حال؛ فإنّ السّلف جَرَوا على إنزال الناس منازلهم كما وضح من النقولات الّتي ذكرناها عن الإمام مسلم وغيره.

الحالِ بين طوائف أهل القبلة؟! بل الحكم بيْن من فيه فجورٌ ومن فيه بدْعَةٌ بالعدل، ووضعهم مراتِبَهم، وترجيحُ هذا من الوجه الّذي هو فيه أعظمُ موافقةً للشّريعةِ والحقِّ أمرٌ واجبٌ. ومَنْ عَدَلَ عن ذلك ظانًّا أنّه ينبغي الإعراضُ عن الجميع بالكليّة، فهو جاهلٌ ظالمٌ، وقد يكون أعظمَ بدعةً وفجورًا من بعضهم»[1].

وأسند سفيان الثوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى رجل من الأنصار رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قال:

«أَحِبَّ النَّاسَ على قَدْرِ تَقْواهُم»[2].

ورُوي من قول سفيان بلفظ:

«أَحِبَّ النَّاسَ على قَدْرِ أَعْمَالِهِم»[3].

---

[1] «بيان تلبيس الجهمية» (٤/٣١٦-٣١٧). **وليتأمّل هذا النّقل من سوّى بين السّلفيين وبين من رماهم بـ«الصعافقة»**.

[2] «الزهد» (١/ ص ٣٢٩ – رقم ٣٣٨) لعبد الله بن المبارك.

[3] «حلية الأولياء» (٧/ ٢١).

الأمر السابع والأخير: أنّ هذه الدعوة تربّي أنصارها على مجانبة الصّدق، الّذي هو رأس مال المؤمن؛ وإذا ذهب صدق المرء هلك وقد يكون سببًا في سلبه الإيمان بالكليّة

سبق في الفصل السادس بيان ما حوته دعوة رمي النّاس بالـ«صّعافقة» من أمور منافية للصّدق، مثل **إظهار** التّبجيل للعلماء على خلاف الحقيقة، وانتحالهم الأعلام **بالكذب**، مع **مخالفة** دعوتهم ومعاداتها أشدّ المعاداة. فنختم هذا الكتاب بذكر فوائد متعلّقة بالصّدق، راجين من الله توبة المخطئين ورجوعهم إلى الحقّ:

١ – انتفاء الصّدق دليل على بطلان النّهج:

فقد جعل الله للألبّاء أدلّة يستدلّون بها على صدق الدّعاوى أو كذبها؛ ولا شكّ أنّ ترك الصّدق من أعظم الأدلّة على بطلان نهج المرء.

قال عبد الله بن خبيق الأنطاكي[1]:

«لكلِّ تاجرٍ رأسُ مالٍ؛ ورأسُ مالِ المحدِّثِ الصّدقُ»[2].

وقال المعلّمي اليماني:

«رأس مال العالم الصّدق»[3].

---

[1] قال ابن أبي حاتم: «روى عن شعيب بن حرب، ويوسف بن أسباط، وحذيفة المرعشي، وعلي بن بكّار، والهيثم بن جميل، وحجّاج بن محمّد؛ أدركتُه ولم أكتب عنه؛ كتب إلى أبي بجزء من حديثه».«الجرح والتعديل» (٥/ ٤٦).

[2] «الكفاية في علم الرّواية» (ص ٢٣١).

[3] «التنكيل» (١/ ٣٩).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ:

«**وما ناقض الصدقَ والعدلَ، لم يكن إلاّ كذبًا وظلمًا. فكلّ مَنْ خالف طريق الأنبياء، لا بدّ له من الكذب والظّلم، إمّا عمدًا وإمّا جهلاً**»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«والصّدق والإخلاص هما في الحقيقة تحقيق الإيمان والإسلام، فإنّ المظهرين للإسلام ينقسمون إلى مؤمن ومنافق. **والفارق بين المؤمن والمنافق هو الصدق: فإنّ أساسَ النّفاق الّذي يُبنى عليه هو الكذب**»[٢].

وقال ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ:

«قسّم الله سبحانه النّاسَ إلى صادق ومنافق، فقال: ﴿ لِّيَجْزِيَ ٱللَّهُ ٱلصَّٰدِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ إِن شَآءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ﴿٢٤﴾ ﴾ [الأحزاب: ٢٤].

والإيمان أساسه الصدق، والنّفاق أساسه الكذب، فلا يجتمع كذب وإيمان إلاّ وأحدهما محارب للآخر.

وأخبر سبحانه أنّ يومَ القيامة لا ينفع العبدَ وينجّيه من عذابه إلاّ صدقُه، قال الله تعالى: ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ۚ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١١٩﴾ ﴾ [المائدة: ١١٩]. وقال: ﴿ وَٱلَّذِي جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ۚ ذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٣٤﴾ ﴾ [الزمر: ٣٣ – ٣٤]؛ فالّذي جاء بالصّدق: هو من شأنه الصّدق في قوله وعمله وحاله. فالصدق في هذه الثلاثة.

---

[١] «النّبوات» (٢/ ١٠٧٧).

[٢] «مجموع الفتاوى» (١٠/ ١١-١٢).

فالصّدق في الأقوال: استواء اللّسان على الأقوال، كاستواء السّنبلة على ساقها؛ والصّدق في الأعمال: استواء الأفعال على الأمر والمتابعة، كاستواء الرّأس على الجسد؛ والصدق في الأحوال[1]: استواء القلب والجوارح على الإخلاص، واستفراغ الوسع، وبذل الطّاقة؛ فبذلك يكون العبد من الّذين جاؤوا بالصّدق؛ **وبحَسَب كمال هذه الأمور فيه وقيامها به تكون صدّيقيته**، ولذلك كان لأبي بكر الصّدّيق ذروة سَنام الصّديقية حتّى سُمّي «الصّدّيقَ» على الإطلاق، أبلغ من «الصدوق»؛ و«الصدوق» أبلغ من «الصّادق»»[2]. انتهى كلام ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ.

ولا شكّ أنّ الانتحال الكاذب والثناء بالكذب، خاصّة إذا رافقه استصغارٌ لعقول المخاطبين وازدراؤهم واحتقارهم، ينافي الصّدق في الأفعال والأقوال والأحوال، وينافي النّصح لله ولرسوله، ولدينه ولعامّة المسلمين، بل هو من جنس خداع المنافقين وأهل المكر والفساد؛ ولهذا قال ابن القيّم بعد ذلك:

«وأمّا لسان الصّدق: فهو الثناء الحسن عليه ﷺ من سائر الأمم بالصدق، ليس ثناءً بالكذب!»[3].

٢- انتفاء الصّدق دليلٌ على نقص الدّين والعقل؛ بل قد يجرّ إلى سلبه الإيمان:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ:

«قول الصّدق والتزام العدل لازم عند جميع العقلاء. وأهل الإسلام والملل أحقّ بذلك من غيرهم، إذ هم -ولله الحمد- أكملُ النّاس عقلاً، وأتمُّهم إدراكًا، وأصحُّهم دينًا، وأشرفُهم كتابًا،

---

[1] أثبت المحقّق كلمة «الأفعال» بدل «الأحوال» مع وجودها في نسخة من النّسخ الخطية التي اعتمدها، كما أشار إليه هو نفسه في الحاشية؛ ولا شكّ أنّ كلمة «الأحوال» أولى من «الأفعال» كما يظهر من السّياق والسباق.

[2] «مدارج السّالكين» (٣/ ٢١٠٤-٢١٠٥).

[3] «مدارج السّالكين» (٣/ ٢١٠٨).

وأفضلُهم نبيًّا، وأحسنُهم شريعةً»[١]. انتهى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقال إيّاس بن معاوية:

«امتحنتُ خِصَالَ الرَّجالِ، فوجدتُ أشرفَها صِدْقَ الرِّجالَ؛ ومَنْ عُدِمَ فَضيلةَ الصِّدْقِ، فقد فُجِعَ بأكرمِ أخلاقه»[٢].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«والمقصود هنا أنّ **ترك ما يجب من العمل بالعلم**[٣] الذي هو مقتضى التّصديق والعلم **قد يفضي إلى سلب التّصديقِ والعلمِ**؛ كما قيل: العلم يهتف بالعمل، فإنْ أجابه وإلاّ ارتحل[٤]؛ وكما قيل: كنّا نستعين على حفظ العلم بالعمل به[٥]»[٦].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«والله سبحانه جعل ممّا يُعاقِبُ به النّاسَ على الذّنوب سلبَ الهدى والعلم النّافع، كقوله: ﴿ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ ۚ بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ ﴿١٥٥﴾ ﴾ [النساء: ١٥٥]، وقال: ﴿ وَقَالُوا۟ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ ۚ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ ﴿٨٨﴾ ﴾ [البقرة: ٨٨]، وقال: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾ وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴿١١٠﴾ ﴾ [الأنعام: ١٠٩ – ١١٠]، وقال: ﴿ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ ﴿١٠﴾ ﴾ [البقرة: ١٠]، وقال: ﴿ فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ ۚ ﴿٥﴾ ﴾

---

[١] «درء تعارض العقل والنّقل» (٩/ ٢٠٧).

[٢] «تاريخ دمشق» (١٠/ ٢٠).

[٣] ومن ذلك أنّ الله ﷻ أمر بالصّدق، ونهى عن خلافه؛ فترك الصّدق تركٌ للعمل بالعلم.

[٤] من قول التابعي محمّد بن المنكدر: رواه عنه الخطيب البغدادي في «اقتضاء العلم العمل» (ص ٣٧).

[٥] قاله إبراهيم بن إسماعيل بن مجمّع: رواه عنه الخطيب البغدادي في «اقتضاء العلم العمل» (ص ٨٨).

[٦] «العقيدة الأصفهانية» (ص ١٨٠).

[الصف: ٥]»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«فإنّ الجزاء من جنس العمل؛ وكما تَدينُ تُدان؛ ومن عقوبة السّيّئةِ: السّيّئةُ بعدها»[٢].

وقد صدق مطرّف بن عبد الله، إذ قال:

«مَنْ أصفى صُفِي له؛ ومَنْ خَلَّطَ خُلِّطَ عليه»[٣].

٣- سعادة المرء في الدّنيا والآخرة ونجاته معلّقتان بصدقه:

قال ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ:

«ومنها: عِظَمُ قَدْرِ الصِّدْقِ، وتعليقُ سعادةِ الدّنيا والآخرة والنّجاة من شَرِّهما[٤] به؛ **فما أَنْجى اللهُ مَنْ أَنْجاه إلاّ بالصّدق، ولا أهلكَ مَنْ أهلكه إلاّ بالكذب**؛ وقد أمر تعالى عبادَه المؤمنين أَنْ يكونوا مع الصّادقين، فقال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿١١٩﴾ ﴾ [التوبة: ١١٩].

وقد قسّم سبحانه الخلقَ إلى قسمين: سُعداء وأشقياء، فجعل السُّعداءَ هم أهلَ الصّدقِ والتّصديق، والأشقياءَ هم أهلَ الكذبِ والتّكذيب؛ وهو تقسيم حاصرٌ مُطَّرِدٌ مُنْعكِسٌ: **فالسّعادةُ دائرةٌ مع الصّدق والتّصديق، والشقاوةُ دائرةٌ مع الكذب والتّكذيب**.

---

[١] «مجموع الفتاوى» (١٤/ ١٥٢).

[٢] «مجموع الفتاوى» (١٥/ ٣١٩).

[٣] «مصنّف ابن أبي شيبة» (٢٠/ ٧٥؛ رقم ٣٨٣٢٩).

[٤] أي: من شرّ الدّنيا والآخرة.

وأخبر ﷻ **أنّه لا ينفعُ العبادَ يومَ القيامة إلاَّ صدْقُهم**؛ وجعل عَلَمَ المنافقين الّذي تميّزُوا به هو الكذبَ في أقوالهم وأفعالهم: فجميع ما نعاه عليهم أصلُه الكذبُ في القول والفعل؛ **فالصّدقُ بريدُ الإيمانِ، ودليلُه ومَرْكَبُهُ وسائِقُهُ وقائِدُهُ وحِلْيَتُهُ ولِبَاسُه، بل هو لُبُّهُ وروحُه؛ والكذبُ بريد الكفر والنّفاق، ودَليلُ ذلك ومَرْكَبُه وسائقه وقائده وحِلْيته ولباسه ولُبُّهُ؛ فمضادّة الكذب للإيمان كمضادّة الشِّركِ للتّوحيد؛ فلا يجتمع الكذبُ والإيمان إلاّ ويطْرُدُ أحدُهما صاحِبَه ويستقرُّ موضعَه**»[1].

وما أحسن ما قال أبو بكر الفَرْغَاني رَحِمَهُ اللهُ:

تَحَــرَّ -فَــدَيْتُكَ- صِــدْقَ الحَــدِيْثِ ... وَلاَ تَحْسَــبِ الْكَــذِبَ أمْــرًا يَسِــيْرًا

فَمَــــنْ آثَــــرَ الصِّـــدْقَ فِي قَوْلِـــهِ ... سَــــيَلْقَى سُرُوْرًا وَيَرْقَـــى سَرِيْـــرًا

وَمَــــنْ كَــــانَ بِالْكَـــذِبِ مُسْـــتَهْتِرًا ... سَـــيَدْعُو ثُبُـــوْرًا وَيَصْـــلَى سَـــعِيْرًا[2]

ولا شَكَّ أنّ الحثَّ على الصِّدْقِ، والتَّذْكِيرَ به من أنفع ما يُخاطب به النّاس.

فكيف يُحكم على هذه الدّعوة التّي اجتمع فيها أصحابها على مخالفة الصدق من كلّ جهة: من انتحال العلماء كذبًا، وبهت طلبة العلم ووصفهم -كذبًا- بأنّهم من الغوغاء ومن الصعافقة، ورفع مناصريهم فوق منازلهم، وحطّ مخالفيهم دون منازلهم، كلّ ذلك على خلاف الحقّ والصّواب، وغير ذلك من المخالفات الشّرعية؛ **بل أعظم مخالفة للصدق في هذه الدّعوة هي كون أصحابها ينسبونها -مع أنّها محدثة!- إلى دين الله ﷻ ونهج السّلف**. وقد قال شيخ الإسلام أبو إسماعيل الهروي:

---

[1] «زاد المعاد» (٣/ ٧٤٢-٧٤٣).

[2] «الوافي بالوفيات» (١٧/ ١٧٩)، و«تاريخ الإسلام» (١٤/ ٤٨١)، و«الجواهر المضيّة في طبقات الحنفية» (٢/ ٣١٥).

«وإنْ كان العبد كُسي ثوبًا مُعارًا، فأحسنُ أعماله: ذنْبٌ، وأصدقُ أحواله: زُورٌ، وأصفى قُصوده: قُعودٌ»[١].

وعسى أنْ يرجع كلّ مخطىءٍ مغرّر به إلى الحقّ؛ وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وهذا من علامات الصّدق والحقّ: فإنّ الكذب والباطل لا بدّ أنْ ينكشفَ في آخر الأمر، فيرجع عنه أصحابه ويمتنع عنه من لم يدخل فيه»[٢].

---

[١] «مدارج السّالكين» (٣/ ٢١٣٥).

[٢] «العقيدة الأصفهانية» (ص ١٢٨).

الخاتمة

وختامًا، فإنّي أحمد الله على ما أنعم به علينا ﷻ من الهداية إلى السّنّة، والالتفاف حول علمائها، وقد قال أيوب السختياني رحمه الله:

«إنّ من سعادة الحدث والأعجمي أنْ يوفّقهما الله لعالم من أهل السّنّة»[1].

وقال الحسن بن أيوب البغدادي:

«قيل لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: أحياك الله يا أبا عبد الله على الإسلام؛ قال: والسّنّة!»[2].

ولولا أنْ منّ الله علينا بفضله لأطعنا الخصوم ولتركنا اتّباع العلماء -مصابيح السّنّة وأعلامها ومناراتها- ولاتّبعنا جهلة النّاس كما يريده الخصوم منّا -تصريحًا أو تلميحًا-.

وقد قدّمتُ بين يدي بحثي هذا تأصيلاتٍ قيّمةً لجبال العلم في معرفة الحقّ والثبات، خاصّة عندما تكثر الشّبهات وتعصف الفتن؛ وأُعيد ذكر أثر سلفي واحد ممّا ذُكر بين تلك التّأصيلات، وهو من أهمّها، نستعين بذكره لتمحيص دعوة الخصوم؛ وهو ما جاء عن معاذ بن جبل رضي الله عنه، إذ حكى عنه يزيد بن عَميرة أنّه:

«كان لا يجلسُ مجلسًا للذّكر حين يجلس إلاّ قال: اللهُ حَكَمٌ قِسْطٌ، هلك المرتابون؛ فقال معاذ ابن جبل يومًا: إنَّ من ورائكم فتنًا يكثر فيها المال، ويُفتح فيها القرآنُ حتّى يأخذه المؤمن والمنافق، والرّجل والمرأة، والصّغير والكبير، والعبد والحرُّ؛ فيوشك قائلٌ أنْ يقول: ما للنّاس لا يتّبعوني وقد قرأتُ القرآن؟! ما هم بمتّبعيَّ حتّى أبتدعَ لهم غيره! فإيّاكم وما ابتُدع، فإنّ ما ابتُدع ضلالة؛

---

[1] «شرح السّنة» (١/ ٦٠ -رقم ٣٠) للالكائي.

[2] «تاريخ بغداد» (٧/ ٢٨٧).

وأحذّركم زيغة الحكيم: فإنّ الشّيطان قد يقول كلمةَ الضّلالة على لسان الحكيم؛ وقد يقول المنافقُ كلمةَ الحقّ. قال: قلت لمعاذ: ما يدريني -رحمك الله- أنّ الحكيمَ قد يقول كلمة الضّلالة، وأنّ المنافقَ قد يقول كلمة الحقّ؟ قال: بلى، اجتنبْ من كلام الحكيم المشتهرات[1] التي يُقال لها: ما هذه؟! ولا يُثْنِيَنَّكَ ذلك عنه، فإنّه لعلّه أنْ يُراجع؛ وتلَقَّ الحقَّ إذا سمعته، فإنّ على الحقّ نورًا». ثمّ ذكر «عن الزّهري في هذا الحديث: «بالمشتبهات» مكان «المشتهرات»»[2].

فمن تأمّل هذا التّحذير السّلفي البليغ من هذا الصحابي العالم، وجد في فتنة رمي النّاس بالصّعافقة كلّ الأَمارات التي أخبر عنها ﵁:

١- فهي محدثةٌ.

٢- ومن بلغته، يقول في أوّل وهلة: «ما هذه؟» كما أخبر ﵁، لأنّها غريبةٌ عمّا عهده من قبلُ عن علماء الأمّة، لكونها محدثة.

٣- وكلّ من بلغته من العلماء الرّاسخين أنكرها وحذّر منها، ونفّر من أربابها.

٤- وأمرُها واضحٌ عندهم.

٥- وقد أخبر ﵁ أنّ مثل هذه المحدثات لا تأتي إلاّ من المرتابين الهالكين.

٦- الّذين دخلتهم شهوة الشّهرة وتكثير الأتباع.

٧- فلا يبالون بالإحداث في الدّين من أجل تحصيل هذه الغاية. ثمّ هم يصدّون عن الرّاسخين في العلم الّذين ثبتت منزلتهم وثبت إخلاصهم؛ كفعل الخصوم إذ يصرفون وجوه من

---

[1] أي: الواضح أمرها عند أهل العلم. قال ابن منظور: «الشُّهرةُ: وضوح الأمر» («لسان العرب» (٤/ ٤٣١-٤٣٢)).

[2] «صحيح سنن أبي داود» (رقم ٤٦١١)؛ وقال عنه الشيخ الألباني: «صحيح الإسناد موقوف».

يستجيب لهم عن أهل العلم بدعوى وجوب مجانبة التّقليد، وهم أولى أن يُجتنبوا ويُـحْـذَرَ زيغُهم، والله المستعان على ما يصفون.

ولولا فضل الله ولطفه، لجَرَفَتْنَا الأهواء -على اختلافها- ولصرنا ممّن يجمعون أوزارًا عظيمة ليل نهار، ويَشُقُّون صفّ أهل السّنّة بالإيقاع بين الإخوة، وهم يظنّون أنّهم يُحسنون صنعًا؛ ولتوهّمنا -مثل الخصوم- أنّ هذه الفُرقة -من التّفريق بين «الصّعافقة» و«غير الصّعافقة» المزعومين- مطلب شرعي نزل به جبريل عليه السلام، وأنّها من قبيل التّفريق الواجب بين الحقّ والباطل.

ومن فوائد أثر معاذ رضي الله عنه أنّ السّلف الصّالح كانوا يستدلّون بإحداث المرء البدع ومخالفته السّنّة على ريائه وعدم إخلاصه؛ كما جاء عن بعض السّلف:

قال عبد الله الرّازي: «يقول: لما تغيّر الحال على أبي عثمان[1] وقتَ وفاته، مزّق ابنه أبو بكر قميصًا كان عليه، ففتح أبو عثمان عينيه، وقال: يا بُنَيَّ! **خلافُ السُّنَّةِ في الظّاهر رياءُ باطنٍ في القلب!**»[2].

وقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ١٠٣ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ١٠٤ ﴾ [الكهف: ١٠٣ – ١٠٤].

قال ابن كثير رحمه الله في تفسير الآية:

«قال البخاري[3]: حدّثنا محمّد بن بشّار، حدّثنا محمّد بن جعفر، حدّثنا شعبة، عن عمرو، عن مصعب، قال: سألت أبي -يعني سعد بن أبي وقّاص-: ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ١٠٣ ﴾: أهم الحرورية؟ قال: لا! هم اليهود والنّصارى: أمّا اليهود، فكذّبوا محمّداً صلى الله عليه وسلم، وأمّا النّصارى، كفروا

---

[1] أي: أبو عثمان سعيد بن إسماعيل الحِيري الواعظ، نسبةً إلى حِيرة خراسان، وكانت في نيسابور.

[2] «حلية الأولياء» (١٠/ ٢٤٥)، و«ذمّ الكلام وأهله» (٢/ ٤٠٢-رقم ٤٨٩) دون قصّة مرض الموت، ومثله في «شعب الإيمان» (١٢/ ٤٤٥ -رقم ٩٧١٥) للبيهقي.

[3] «صحيح البخاري» (رقم ٤٧٢٨).

بالجنّة، وقالوا: لا طعام فيها ولا شراب. والحرورية الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه. وكان سعد رضي الله عنه يسمّيهم الفاسقين[١].

وقال علي بن أبي طالب، والضحّاك، وغير واحد: هم الحرورية.

ومعنى هذا عن عليّ رضي الله عنه: أنّ هذه الآيةَ الكريمةَ تشمل الحروريةَ كما تشمل اليهودَ والنّصارى وغيرَهم، لا أنّها نزلت في هؤلاء على الخصوص ولا هؤلاء، بل هي أعمّ من هذا: فإنّ هذه الآيةَ مكيّةٌ قبل خطاب اليهود والنّصارى وقبل وجود الخوارج بالكلية، وإنّما هي عامّة في كلّ من عبد الله على غير طريقة مرضية يحسب أنّه مصيب فيها، وأنّ عملَه مقبولٌ، وهو مخطىء، وعملُه مردودٌ، كما قال تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ ۝٢ عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ ۝٣ تَصْلَىٰ نَارًا حَامِيَةً ۝٤ ﴾ [الغاشية: ٢ – ٤]، وقوله تعالى: ﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ۝٢٣ ﴾ [الفرقان: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا ۝٣٩ ﴾ [النور: ٣٩].

وقال في هذه الآية الكريمة: ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم ﴾، أي: نخبركم ﴿ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴾، ثمّ فسّرهم فقال: ﴿ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾، أي: عملوا أعمالاً باطلةً على غير شريعة مشروعة مرضية مقبولة، ﴿ وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾ ، **أي: يعتقدون أنّهم على شيء، وأنّهم مقبولون محبوبون**»[٢].

---

[١] قال الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله: «ذهب أكثر أهل الأصول من أهل السّنّة إلى أنّ الخوارج فُسّاق، وأنّ حكم الإسلام يجري عليهم لتلفظهم بالشهادتين ومواظبتهم على أركان الإسلام؛ وإنّما فسقوا بتكفيرهم المسلمين مستندين إلى تأويل فاسد، وجرّهم ذلك إلى استباحة دماء مخالفيهم وأموالهم، والشّهادة عليهم بالكفر والشّرك» («فتح الباري» (١٢/ ٣٠٠)).

[٢] «تفسير ابن كثير» (٥/ ٢٠١-٢٠٢).

فليجعلِ العاقل – خاصّة في هذا الزمان– قلبَه داخلَ زجاجةٍ مصمتةٍ يحمي بها دينَه، وليحذرْ من أن يغرّه بهرج الشبهات المحرقة الّتي يحسبها الجاهل نورَ الحقّ. ولا يجعلَنَّ قلبَه مثل الإسفنجة تتشرّب طوفان الشّبهات، خاصّة مع انتشار هذه المواقع الاجتماعية التي كثرت؛ ولو سمّيت بالـ«تّفريقية»، لكان أولى بها من وصفها بـ«ـالاجتماعية»؛ ومن أبى أنْ يصون نفسه، فحريٌّ به أن يتمزّق قلبه ويهلك في لجج الهوى الّتي تحرف الخلق عن الحقّ، فاللهمّ سلّمنا وثبت قلوبنا على الإسلام والسّنّة وأمتنا عليها. آمين، والحمد لله ربّ العالمين.

«وأنا أضرع إلى ذي العزّة والجلال، ألاّ يجعل حظّي من هذا الكتاب مجرّدَ التّعبِ، وواصلَ السَّهرِ والنّصبِ، وأنْ يُحسِّنَ فيه النّيّةَ، ويكمل -بعفوه عن زللنا- المنّة.

وجديرٌ بمُطالِعه أنْ يُحْسِنَ الظنَّ، وأنْ لا يُبادر إلى الطّعن، حتّى يُجيد النّظر، ويحقّق ما أنكر؛ فإنْ تيّقن بعد زلّة أصلحها، أو وجد مُبْهَمَةً أوضحها، وأنْ يشكرَ ما كفيناه في جمعه من شُغْل الخاطر، والفراغ للبحث والطّلب المتواتر، ويعذر فيما عساه يُعثر عليه من زلل خفيٍّ أو ظاهر، فالغالب على المرء التّقصير، والأمرُ الّذي ارتكبته[1] خطير، ويُغْتفر القليلُ للكثير.

وصلّى الله على سيّدنا محمّد البشير النّذير، وعلى آله وسلّم»[2].

أَمُـوْتُ وَيَبْقَـى كُـلُّ مَـا قَـدْ كَتَبْتُـهُ ... فَيَـا لَيْـتَ مَـنْ يَقْـرَأُ كِتَـابِي دَعَـا لِيَـا

لَعَـــلَّ إِلَهِـــيَ أَنْ يَمُـــنَّ بِلُطْفِـــهِ ... وَيَـــرْحَمَ تَقْصِـــيْرِي وَسُـــوْءَ فِعَالِيَـا[3]

---

[1] أي: رَكِبْتُهُ وقَدِمْتُ عليه، فيقال ذلك عن أمر الخير، كما يقال عن أمر الشّر ؛ وليس مقتصَرًا على المعاصي كما قد يظنّه بعض النّاس: قال ابن منظور: «ورَكِبَ فلانٌ بأَمْرٍ، وارتَكَبَه». («لسان العرب» (١/ ٤٢٨-٢)).

[2] من مقدّمة القاضي عياض رَحِمَهُ اللهُ لكتابه «ترتيب المدارك» (١/ ٣١).

[3] من شعر العلاّمة العلاء بن العطّار تلميذ الإمام النّووي رحمه الله: «المنهل العذب الرويّ في ترجمة قطب الأولياء النّووي» (ص ٣٧) للسّخاوي.

قائمة المراجع

١- الآداب الشّرعية / لأبي عبد الله محمّد بن مفلح / ت: شعيب الأرنؤوط وعمر القيّام / مؤسسة الرّسالة، بيروت -لبنان / الطّبعة الثّالثة – ١٤١٩ هـ.

٢- آثار الشّيخ العلاّمة عبد الرّحمن بن يحيى المعلّمي اليماني / مجمّع الفقه الإسلامي – جدّة / دار عالم الفوائد، مكّة المكرّمة – المملكة العربية السّعودية / الطّبعة الأولى – ١٤٣٤ هـ.

٣- أئمّة الجرح والتّعديل هم حماة الدّين من كيد الملحدين وضلال المبتدعين وإفك الكذّابين / لأبي محمّد ربيع بن هادي المدخلي / مقال منشور في موقع الشيخ: http://www.rabee.net/ar/articles.php?cat=٨&id=٩٩

٤- الإبانة عن شريعة الفرقة النّاجية ومجانبة الفرق المذمومة / لأبي عبد الله عبيد الله بن محمّد بن بطّة العكبري / ت: رضا بن نعسان معطي / دار الرّاية، الرّياض – المملكة العربية السّعودية / الطّبعة الثّانية – ١٤١٥ هـ.

٥- اجتماع الجيوش الإسلامية على حرب المعطّلة والجهمية / لابن قيّم الجوزية / ت: زائد بن أحمد النّشيري / دار عالم الفوائد / الطبعة الأولى - ١٤٣١ هـ.

٦- الاحتجاج والتدليل على مسائل الجرح والتعديل / لأبي عبد الرحمن شوقي بن عوّاد العويسي / مخطوط.

٧- الإحكام في أصول الأحكام / لأبي محمّد علي بن أحمد ابن حزم / ت: أحمد شاكر / دار الآفاق الحديثة / ١٩٧٩ م.

٨- أحكام من القرآن الكريم – الفاتحة – البقرة / لمحمّد بن صالح العثيمين / جمع أبي خالد عبد الكريم بن صالح المقرن / دار طويق للنّشر والتوزيع، الرّياض -المملكة العربية السّعودية / الطبعة الأولى - ١٤١٥ هـ.

٩- أخبار الظّراف والمتماجنين / لأبي الفرج عبد الرّحمن بن علي المعروف بابن الجوزي / ت: بسّام عبد الوهّاب الجابي / الجفّان والجابي للطباعة والنّشر -قبرص، ودار ابن حزم، بيروت -لبنان / الطبعة الأولى – ١٤١٨ هـ.

١٠- أخبار القضاة / لوكيع بن خلف بن حيّان / عالم الكتب، بيروت -لبنان.

١١- الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية / لأبي الحسن علي بن محمّد البعلي / ت: أحمد بن محمّد الخليل / دار العاصمة، الرّياض – المملكة العربية السّعودية.

١٢- أخبار المدينة النّبوية (كتاب...؛ وهو كتاب «تاريخ المدينة النّبوية») / لأبي زيد عمر بن شبّه النّميري / ت: عبد الله بن محمّد الدّويش / دار العليان، الرّياض– المملكة العربية السّعودية / الطبعة الأولى – ١٤١١ هـ. – ضمن مجموعة مؤلفات الشيخ عبد الله الدويش (المجلّد السادس).

١٣- أخلاق العلماء (كتاب...) / لأبي بكر محمّد بن الحسين الآجري / ت: أحمد حاج محمّد عثمان / أضواء السّلف / الطبعة الأولى – ١٤٢٨ هـ.

١٤- الأخلاق والسير (كتاب...) / لأبي محمّد علي بن أحمد ابن حزم / ت: إيقار رياض وعبد الحقّ التّركماني / دار ابن حزم، بيروت -لبنان.

١٥- الإخوان / لأبي بكر عبد الله بن محمّد المعروف بابن أبي الدّنيا / ت: مصطفى عبد القادر عطا / دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان / الطبعة الأولى – ١٤٠٩ هـ.

١٦- أدب الدّين والدّنيا / لأبي الحسن عليّ بن محمّد الماوردي / دار المنهاج، بيروت -لبنان / الطبعة الأولى – ١٤٣٤ هـ.

١٧- أدب الكاتب / لأبي محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة / ت: علي فاعور / وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدّعوة والإرشاد / المملكة العربية السّعودية.

١٨- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (معجم الأدباء) / لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي / ت: إحسان عبّاس / دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان / الطبعة الأولى – ١٩٩٣ م.

١٩- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في مسائل الأصول / لمحمد بن علي الشوكاني / ت: محمّد صبحي حلاّق / دار ابن كثير، بيروت-لبنان / الطبعة الرابعة - ١٤٣٢ هـ.

٢٠- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السّبيل / لأبي عبد الرّحمن ناصر الدّين الألباني / المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان / الطّبعة الأولى – ١٣٩٩ هـ.

٢١- أسامي من روى عنهم محمّد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الّذين ذكرهم في «جامعه الصّحيح» / لأبي أحمد عبد الله بن عديّ الجرجاني / ت: عامر حسن صبري / دار البشائر الإسلامية، بيروت -لبنان/ الطبعة الأولى – ١٤١٤ هـ.

٢٢- الاستغاثة في الرّد على البكري / لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية /ت: عبد الله بن دجين السّهلي / مكتبة دار المنهاج، الرّياض -المملكة العربية السّعودية / الطّبعة الأولى – ١٤٢٦ هـ.

٢٣- الاستقامة / لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية / ت: محمّد رشاد سالم / مطبوعات جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، الرّياض -المملكة العربية السّعودية / الطبعة الثانية – ١٤١١ هـ.

٢٤- الاستيعاب في معرفة الأصحاب / لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمّد بن عبد البرّ النّمري / ت: علي محمّد البجاوي / دار الجيل، بيروت -لبنان / الطبعة الأولى – ١٤١٢ هـ.

٢٥- الاعتصام / لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشّاطبي / تحقيق ودراسة : محمّد بن عبد الرّحمن الشقير / دار ابن الجوزي، الرّياض - المملكة العربية السّعودية / الطبعة الأولى-١٤٢٩ هـ.

٢٦- اعتقاد الإمام المبجّل أبي عبد الله أحمد بن حنبل (عنوان المطبوع: اعتقاد الإمام المنبّل...) / لأبي الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز التميمي / ت: أشرف صلاح علي النقاش / دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان / الطبعة الأولى – ١٤٢٢ هـ.

٢٧- أعلام وأقزام في ميزان الإسلام (وهو كتاب عليه مؤاخذات) / لسيّد حسين العفّاني / دار ماجد عسيري للنّشر والتّوزيع، جدّة - المملكة العربية السّعودية / الطّبعة الأولى -١٤٢٤ هـ.

٢٨- إعلام الموقعين عن ربّ العالمين / لابن قيّم الجوزية / ت: محمّد عزير شمس، وجعفر حسن السيّد / دار عالم الفوائد -ط. مجمّع الفقه الإسلامي / الطبعة الأولى - ١٤٣٧ هـ.

٢٩- الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية / لأبي حفص عمر بن علي البزار / ت: صلاح الدين المنجد / دار الكتاب الجديد، بيروت -لبنان / الطبعة الأولى -١٣٩٦ هـ.

٣٠- إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان / لابن قيّم الجوزية / ت: محمّد عزير شمس ومصطفى ابن سعيد إيتيم / دار عالم الفوائد -من مطبوعات مجمّع الفقه الإسلامي، جدّة - ١٤٣٢ هـ.

٣١- اقتضاء العلم العمل / لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي / ت: محمّد ناصر الدّين الألباني / مكتبة المعارف، الرياض / الطبعة الأولى -١٤٢٢ هـ.

٣٢- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرّجال / لأبي عبد الله علاء الدّين مُغُلْطَاي / عادل بن محمّد وأسامة بن إبراهيم / دار الفاروق الحديثة للطّباعة والنّشر، القاهرة - جمهورية مصر العربية / الطبعة الأولى - ١٤٢٢ هـ.

٣٣- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكُنى والأنساب / لعلي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا / ت: عبد الرّحمن بن يحيى المعلّمي اليماني ونايف العبّاسي / مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد -الهند - تصوير الكتاب الإسلامي / ١٣٨٣ هـ.

٣٤- أمالي ابن سمعون / لأبي الحسين محمّد بن أحمد بن إسماعيل بن عنبس البغدادي / ت: عامر حسن صبري / دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان / الطّبعة الأولى - ١٤٢٣ هـ.

٣٥- الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر من مسائل الإمام المبجّل عبد الله أحمد بن حنبل / لأبي بكر أحمد بن محمّد الخلاّل (كتاب...) / ت: عمرو عبد المنعم سليم / مكتبة الصّحابة، الشارقة - الإمارات العربية المتّحدة / الطبعة الأولى - ١٤٢٦ هـ.

٣٦- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمّة الفقهاء / لأبي عمر يوسف بن عبد البرّ النّمري / مكتبة القُدُسي، القاهرة -مصر / ١٢٥٠ هـ.

٣٧- البحر المحيط في التّفسير / لمحمّد بن يوسف الشهير بأبي حيّان الأندلسي / ت: صدقي محمّد جميل / دار الفكر، بيروت - لبنان / ١٤٣١-١٤٣٢ هـ.

٣٨- بدائع البدائه / لأبي الحسن علي بن ظافر الأزدي / ت: مصطفى عبد القادر عطا / دار الكتب العلمية / الطبعة الأولى-١٤٢٨ هـ.

٣٩- بدائع الفوائد / لأبي عبد الله محمّد بن أبي بكر المعروف بابن قيّم الجوزية / ت: علي بن محمّد العمران / دار عالم الفوائد.

٤٠- البداية والنّهاية / لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير / ت: عبد الله بن عبد المحسن التّركي / دار هجر، الجيزة -مصر / الطبعة الأولى -١٤١٩ هـ.

٤١- البداية والنّهاية / لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير / مكتبة المعارف، بيروت - لبنان - الطبعة الثّامنة - ١٤١٠ هـ.

٤٢- البدر المنير في تخريج أحاديث الشّرح الكبير / لأبي حفص عمر بن علي المعروف بابن الملقّن / ت: جمال محمّد السّيّد / دار العاصمة، الرّياض – المملكة العربية السّعودية / الطّبعة الأولى – ١٤٣٠ هـ.

٤٣- البدع والنّهي عنها / لمحمّد بن وضّاح القرطبي / ت: عمرو عبد المنعم سليم / مكتبة ابن تيمية، القاهرة -جمهورية مصر العربية / الطبعة الأولى – ١٤١٦ هـ.

٤٤- براءة الأئمّة الأربعة من مسائل المتكلّمين المبتدعة / لعبد العزيز بن أحمد الحميدي / دار ابن عفّان، القاهرة -جمهورية مصر العربية / الطّبعة الأولى – ١٤٢٠ هـ.

٤٥- بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس / لأبي سعيد صلاح الدّين خليل بن الأمير كيكلدي العلائي / ت: حمدي عبد المجيد السّلفي / دار عالم الكتب، بيروت – لبنان / الطّبعة الأولى – ١٤٠٥ هـ.

٤٦- بهجة المجالس وأنس المُجالس وشحذ الذاهن والهاجس / لأبي عمر يوسف ابن عبد البرّ النّمري / ت: محمّد مرسي الخولي / دار الكتب العلمية.

٤٧- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية / لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية / ت: محمّد العبد العزيز اللّاحم / وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدّعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية / الطبعة الأولى – ١٤٢٦ هـ.

٤٨- تاج العروس من جواهر القاموس / لأبي الفيض محمّد مرتضى الزَّبيدي / ت: محمود محمّد الطناحي / مطبعة حكومة الكويت / ١٤١٣ هـ.

٤٩- التاريخ (يحيى بن معين وكتابه...) / لأبي زكريا يحيى ين معين / ت: أحمد نور سيف / مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز، مكّة المكرّمة -المملكة العربية السعودية / الطبعة الأولى – ١٣٩٩ هـ.

٥٠- تاريخ بغداد أو مدينة السلام / لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي / مطبعة السعادة - ١٣٤٩ هـ - دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان.

٥١- تاريخ داريا ومن نزل بها من الصّحابة والتّابعين وتابعي التّابعين / لأبي علي عبد الجبّار بن محمّد ابن مهنّا الخولاني / تحقيق: سعيد الأفغاني / دار الفكر، بيروت / ط. ١٣٦٩ هـ.

٥٢- تاريخ الرّسل والملوك (تاريح الطّبري) / لأبي جعفر محمّد بن جرير الطّبري / ت: محمّد أبي الفضل إبراهيم / دار المعارف، مصر / الطبعة الثانية.

٥٣- التّاريخ الكبير / لأبي عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري / ت: عبد الرحمن بن يحيى المعلّمي اليماني وغيره / دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدّكن -الهند -تصوير دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان.

٥٤- تاريخ مدينة دمشق / لأبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر / ت: محبّ الدّين العمروي / دار الفكر، بيروت -لبنان / ١٤١٥ هـ.

٥٥- تأويل مختلف الحديث / لأبي محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوري / رسالة ماجستير / ت: نور الله شوكت بيكر / جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة – المملكة العربية السّعودية / ١٤١٣ هـ.

٥٦- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه / لأبي الفضل أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني / ت: محمّد بن علي النّجّار وعلي بن محمّد البجاوي / المؤسسة المصرية العامة / ١٣٨٣ هـ.

٥٧- تبصير المنتهي والناشي بضلالات بوالنيت المراكشي (كان عنوانه سابقًا «رجوم المعتدين...»)/ لأبي عبد الرّحمن شوقي بن عوّاد العويسي / مخطوط.

٥٨- التبيان في آداب حملة القرآن / لأبي زكريا يحيى بن شرف النّووي / ت: محمّد الحجّار / دار ابن حزم، بيروت -لبنان / الطبعة الرّابعة – ١٤١٧ هـ.

٥٩- تحفة الأحوذي بشرح جامع التّرمذي / لأبي العلاء محمّد عبد الرّحمن المباركفوري / دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان / الطّبعة الأولى – ١٤١٠ هـ.

٦٠- تحفة القادم / لأبي عبد الله محمّد بن الأبّار البلنسي / ت: إحسان عبّاس / دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان / الطّبعة الأولى – ١٤٠٦ هـ.

٦١- تذكرة الحفّاظ / لأبي عبد الله شمس الدّين محمّد الذّهبي / ت: المعلّمي اليماني / دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد -الهند / الطبعة الثالثة – ١٣٧٧ هـ.

٦٢- التذكرة الحمدونية / لمحمّد بن الحسن المعروف بابن حمدون / ت: إحسان عبّاس وبكر عبّاس / دار صادر، بيروت -لبنان / الطبعة الأولى -١٩٩٦ م.

٦٣- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك / للقاضي عياض بن موسى السّبتي / وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية / الطبعة الثانية – ١٤٠٣ هـ.

٦٤- الترغيب والترهيب (صحيح...) / لزكي الدّين عبد العظيم بن عبد القويّ المنذري / ت: محمّد ناصر الدّين الألباني / مكتبة المعارف، الرياض / الطبعة الأولى -١٤٢١ هـ.

٦٥- تصحيح اعتقادات الإمامية (كتاب ضلال) / لشيخ الإمامية الملقّب بالشيخ المفيد أبي عبد الله محمّد بن محمّد العكبري / ت: حسين دركاهي / مؤسسة الإمام الصّادق، قم – إيران / الطبعة الأولى -١٤١٣ هـ.

٦٦- التعريفات (كتاب...) / لأبي الحسن علي بن محمّد الجرجاني / المطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر / الطبعة الأولى -١٣٠٦هـ.

٦٧- تعليقات سماحة الشيخ العلاّمة عبد العزيز بن عبد الله بن باز على الرّسالة الحموية الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى / لأبي عبد الله عبد العزيز بن باز / مدار الوطن للنّشر، الرّياض – المملكة العربية السّعودية / الطّبعة الثّانية – ١٤٣٦ هـ.

٦٨- تفسير القرآن / لأبي المظفّر منصور بن محمّد السّمعاني / ت: غنيم بن عبّاس بن غنيم / دار الوطن، الرياض – المملكة العربية السّعودية / الطبعة الأولى -١٤١٨ هـ.

٦٩- تفسير القرآن العزيز / لأبي عبد الله محمّد بن عبد الله بن أبي زمنين / ت: أبي عبد الله حسين بن عكاشة ومحمّد بن مصطفى الكنز / الفاروق الحديثة للطّباعة والنّشر، القاهرة -مصر / الطبعة الأولى – ١٤٢٣ هـ.

٧٠- تفسير القرآن العظيم / لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي / ت: سامي بن محمد السّلامة / دار طيبة للنشر، الرّياض / الطبعة الثانية -١٤٢٠ هـ.

٧١- تفسير القرآن الكريم – الفاتحة-البقرة / لمحمّد بن صالح العثيمين / دار ابن الجوزي، الرّياض -المملكة العربية السعودية / الطبعة الأولى – ١٤٢٥.

٧٢- تفسير القرآن الكريم – من سورة الحجرات إلى سورة الحديد / لمحمّد بن صالح العثيمين / دار الثريّا للنشر، الرّياض -المملكة العربية السعودية / الطبعة الأولى – ١٤٢٥.

٧٣- تقريب التّهذيب / لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني / ت: عادل مرشد / مؤسسة الرّسالة، بيروت -لبنان / الطّبعة الأولى -١٤٢٠ هـ.

٧٤- تقييد العلم / لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي / ت: سعد عبد الغفار علي / دار الاستقامة، القاهرة – مصر / الطبعة الأولى – ١٤٢٩ هـ.

٧٥- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل / لأبي عبد الرحمن بن يحيى المعلّمي اليماني / ت: محمّد ناصر الدين الألباني وزهير الشاويش وعبد الرّزاق حمزة / المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان / الطبعة الثّانية -١٤٠٦ هـ.

٧٦- تهذيب الأسماء واللغات / لأبي زكريا محي الدين بن شرف النّووي / الطبعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

٧٧- تهذيب التهذيب / لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني / ت: إبراهيم الزّيبق وعادل مرشد / مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان.

٧٨- تهذيب الكمال في أسماء الرجال / لأبي الحجّاج يوسف المزّي / ت: بشّار عوّاد معروف / مؤسسة الرسالة / الطبعة الأولى -١٤١٣ هـ.

٧٩- تهذيب اللّغة / لأبي منصور محمّد بن أحمد الأزهري / ت: عبد السّلام محمّد هارون ومجموعة / المؤسسة المصرية العامّة للتأليف والأنباء والنّشر.

٨٠- التواضع والخمول / لأبي بكر عبد الله بن محمّد المعروف بابن أبي الدّنيا / ت: لطفي محمّد الصّغير ونجم عبد الرّحمن خلف / دار الاعتصام، القاهرة – جمهورية مصر العربية.

٨١- التّوبيخ والتّنبيه / لأبي محمّد عبد الله بن محمّد المعروف بأبي الشّيخ الأصبهاني / ت: أبي الأشبال حسن بن أمين بن المندوه / مكتبة التّوعية الإسلامية، الجيزة -مصر / الطبعة الأولى – ١٤٠٨ هـ.

٨٢- التّوحيد (كتاب...) – تفسير سورة التّوحيد!! (كتاب ضلال رافضي) / للمعاصر الرافضي أحمد الحسن؛ وجاء على الغلاف بعد اسمه عبارة: «عليه السّلام»!! ولقّب أيضًا نفسه على غلاف ما سوّده بـ:«وصي ورسول الإمام المهدي عليه السّلام (كذا!!)»! / إصدارات أنصار الإمام المهدي – العدد ٨٨ / الطبعة الأولى -١٤٣١ هـ.

٨٣- التوقيف على مهمّات التعاريف / لعبد الرّؤوف بن المناوي / ت: عبد الحميد صالح حمدان / عالم الكتب، القاهرة – جمهورية مصر العربية / الطبعة الأولى -١٤١٠ هـ.

٨٤- تيسير الكريم الرّحمن في تفسير كلام المنّان / لعبد الرّحمن بن ناصر السّعدي / ت: سعد بن فوّاز الصميّل / دار ابن الجوزي، الرياض -المملكة العربية السعودية / ١٤٢١ هـ.

٨٥- الثقات (كتاب...) / لأبي حاتم محمّد بن حبّان البُسْتي / ت: محمّد عبد المعيد خان / دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدّكن -الهند / الطبعة الأولى -١٣٩٣ هـ.

٨٦- الثناء البديع من العلماء على الشيخ ربيع / لخالد بن ضحوي الظفيري / المنشور في موقعه: http://aldhafiri.net/file/article/aalthna_albadee.doc / الطبعة الثانية.

٨٧- الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمّنه من السّنة وآي الفرقان (تفسير القرطبي) / لأبي عبد الله محمّد بن أحمد القرطبي / ت: عبد الله ابن عبد المحسن التّركي / مؤسسة الرّسالة، بيروت -لبنان / الطبعة الأولى – ١٤٢٧ هـ.

٨٨- الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع / لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي / ت: محمّد عجاج الخطيب / مؤسسة الرّسالة، بيروت -لبنان / الطبعة الثالثة – ١٤١٦ هـ.

٨٩- جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) / لأبي جعفر محمّد بن جرير الطّبري / ت: عبد الله بن عبد المحسن التّركي / دار هجر، القاهرة -مصر / الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ.

٩٠- جامع بيان العلم وفضله / لأبي عمر يوسف بن عبد البرّ / ت: أبي الأشبال الزّهيري / دار ابن الجوزي، الرياض -المملكة العربية السّعودية / الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ.

٩١- جامع الرّسائل / لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية / ت: محمّد رشاد سالم / دار العطاء، الرّياض -المملكة العربية السّعودية / الطبعة الأولى – ١٤٢٢ هـ.

٩٢- الجامع لشعب الإيمان / لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي / ت: مختار أحمد النّدوي / مكتبة الرّشد، الرّياض -المملكة العربية السّعودية / الطبعة الأولى -١٤٢٣ هـ.

٩٣- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الحكم / لأبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين المعروف بابن رجب الحنبلي / ت: محمّد الأحمدي أبي النور / دار السّلام -مصر / الطبعة الثالثة -١٤٢٤ هـ.

٩٤- الجراثيم (كتاب...) / المنسوب لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينَوَري / ت: محمّد جاسم الحميدي / منشورات وزارة الثقافة السّورية، دمشق – سورية / ١٩٩٧ م.

٩٥- الجرح والتعديل (كتاب...) / لأبي محمّد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرّازي / ت: عبد الرحمن بن يحيى المعلّمي اليماني/ دار الكتب العلمية، لبنان / الطبعة الأولى-١٣٧٢ هـ.

٩٦- جزء فيه ذكر أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطّبراني وبعض مناقبه ومولده ووفاته وعدد تصانيفه / لأبي زكريا يحيى بن عبد الوهّاب الشهير بابن مندة / ت: إبراهيم بن منصور الأمير / مؤسسة الريان، بيروت -لبنان / الطبعة الثانية – ١٤٢٨ هـ.

٩٧- الجمع بين الصّحيحين البخاري ومسلم / لأبي عبد الله محمّد بن أبي نصر فُتوح الحُميدي / ت: علي حسين البوّاب / دار ابن حزم، بيروت-لبنان.

٩٨- الجهاد والاجتهاد – تأمّلات في المنهج (كتاب ضلال) / للخارجي عمر بن محمود أبي عمر المعروف بأبي قتادة / دار البيارق، عمّان – الأردن / الطبعة الأولى – ١٤١٩ هـ.

٩٩- جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبوريّة / شمس الدّين بن محمّد أشرف السّلفي الأفغاني / دار الصّميعي، الرّياض – المملكة العربيّة السّعودية / الطّبعة الأولى – ١٤١٦ هـ.

١٠٠- الجواب الصّحيح لمن بدّل دين المسيح / لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية / ت: علي بن حسن بن ناصر وعبد العزيز بن إبراهيم العسكر وحمدان بن محمّد الحمدان / دار العاصمة / الطبعة الثانية – ١٤١٩ هـ.

١٠١- الجواهر المضيّة في طبقات الحنفية / لأبي محمّد عبد القادر بن محمّد القرشي الحنفي / ت: عبد الفتّاح محمّد الحلو / دار هجر للطّباعة والتّوزيع، الجيزة – مصر / الطبعة الثانية – ١٤١٣ هـ.

١٠٢- حاشية البُجيرمي على الخطيب المسمّاة بتحفة الحبيب على شرح الخطيب / لسليمان بن محمّد بن عمر البُجيرمي / دار الفكر، بيروت - لبنان / ١٤٢٧-١٤٢٨ هـ.

١٠٣- الحجّة في بيان المحجّة وشرح عقيدة أهل السّنة / لأبي القاسم إسماعيل بن محمّد الأصبهاني / ت: محمّد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي ومحمّد بن محمود أبو رحيّم / دار الرّاية، الرّياض -المملكة العربية السعودية / الطبعة الأولى – ١٤١١ هـ.

١٠٤- الحدائق الوردية في حقائق أجلّاء النّقشبندية (كتاب ضلال...) / لعبد المجيد بن محمّد الخاني / دار آراس -إربيل، العراق / ٢٠٠٢ م.

١٠٥- الحلل السندسية في الأخبار التونسية / لأبي عبد الله محمّد بن محمد شهر الوزير الأندلسي / مطبعة الدولة التونسية / الطبعة الأولى - ١٢٨٧.

١٠٦- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء / لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني / مكتبة الخانجي، القاهرة – جمهورية مصر العربية / ١٤١٦ هـ.

١٠٧- حياة الحيوان الكبرى / لأبي البقاء محمّد بن موسى الدَّمِيري / ت: إبراهيم صالح / دار البشائر، بيروت -لبنان / الطبعة الأولى – ١٤٢٦ هـ.

١٠٨- حوار مع الشيخ الألباني في مناقشة لحديث العرباض بن سارية (كتاب حذّر منه أهل العلم حيث فيه جهالات وتدليسات عدّة) / لحسّان بن عبد المنّان / مكتبة المنهج العلمي، بيروت -لبنان.

١٠٩- الخصائص / لأبي الفتح عثمان بن جنّي / ت: محمّد علي النّجّار / دار الكتب المصرية، تصوير المكتبة العلمية / ١٣٧١ هـ .

١١٠- خطبة الحاجة الّتي كان رسول الله ﷺ يعلّمها أصحابه / لأبي عبد الرّحمن ناصر الدّين الألباني / المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان / الطبعة الرابعة – ١٤٠٠ هـ.

١١١- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر / لمحمّد أمين بن فضل الله المحبّي / المطبعة الوهبية / ١٢٨٤ هـ.

١١٢- درء تعارض العقل والنقل / لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية / ت: محمد رشاد سالم / جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية / الطبعة الثانية- ١٤١١ هـ.

١١٣- الدّرّ المنثور في التّفسير المأثور / لجلال الدّين السّيوطي / دار الفكر، بيروت -لبنان / ١٤٣٢-١٤٣٣ هـ، ٢٠١١ م.

١١٤- الدّرر السّنية في الأجوبة النّجدية / جمع: عبد الرّحمن بن محمّد بن قاسم النّجدي / دار القاسم للنّشر والتّوزيع، الرّياض – المملكة العربية السعودية / الطبعة الخامسة- ١٤١٤ هـ.

١١٥- دفاع عن الحديث النّبويّ والسيرة في الرّد على جهالات الدّكتور البوطي في كتابه «فقه السّيرة» / لأبي عبد الرّحمن محمّد ناصر الدّين الألباني / مؤسسة ومكتبة الخافقين، دمشق -سورية.

١١٦- الدّيباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب / لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن فرحون / ت: محمّد الأحمدي أبي النّور / دار التراث، القاهرة – مصر.

١١٧- ديوان أبي الأسود الدُّؤَلي / ت: محمّد حسن آل ياسين / مكتبة النّهضة – بغداد، العراق / الطبعة الثانية ١٣٨٤ هـ.

١١٨- ديوان بشّار بن برد / ت: بدر الدّين العلوي / دار الثقافة، بيروت – لبنان / ١٩٨١ م.

١١٩- ديوان ابن التّعاويذي / لأبي الفتح محمّد بن عبيد الله المعروف بسبط ابن التّعاويذي / ت: ديفد شاموؤيل مرجليوت David Samuel Margoliouth / مكبعة المقتطف، مصر / ١٩٠٣ م.

١٢٠- ديوان ابن الخيّاط / لأبي عبد الله أحمد بن محمّد التّغلبي المعروف بابن الخيّاط / ت: خليل مردم بك / المطبعة الهاشمية، دمشق - الجمهورية العربية / ١٣٧٧ هـ.

١٢١- ديوان السّمَوْأل / لأبي عبد الله نفطويه / ت: واضح الصّمد / دار الجيل، بيروت -لبنان / الطبعة الأولى-١٤١٦ هـ.

١٢٢- ديوان أبي الطيّب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري / ضبط وتصحيح: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي / دار المعرفة، بيروت -لبنان / الطبعة الثانية – ١٣٥٧ هـ.

١٢٣- ديوان ابن عربي (كتاب ضلال) / لأبي يكر محمّد بن علي الشهير بابن عربي الطّائي -الزنديق المعروف / ت: أحمد حسن بسج / دار الكتب العلمية / الطّبعة الأولى – ١٤١٦ هـ.

١٢٤- ديوان عمر بن أبي ربيعة / ت: فايز محمّد / دار الكتاب العربي، بيروت -لبنان / الطبعة الثانية – ١٤١٦ هـ.

١٢٥- ديوان القاضي الجرجاني علي بن عبد العزيز / ت: إبراهيم صالح وسميح إبراهيم صالح / دار البشائر، دمشق – سورية / الطبعة الأولى – ١٤٢٤ هـ.

١٢٦- ديوان قيس بن الخطيم / ت: ناصر الدّين الأسد / دار صادر، بيروت – لبنان / ١٩٦٧ م.

١٢٧- ديوان كشاجم –مخطوط / خزانة المكتبة العمرية لصاحبها سعد الحمد العمري وأولاده.

١٢٨- ديوان المتنبي / لأبي الطيّب أحمد بن الحسين المتنبي / دار بيروت، لبنان / ١٤٠٣ هـ.

١٢٩- الذّخيرة في محاسن أهل الجزيرة / لأبي الحسن علي بن بسّام الشنتريني / ت: إحسان عبّاس / دار الثقافة، بيروت –لبنان / الطبعة الثانية – ١٤١٧ هـ.

١٣٠- ذمّ البغي (كتاب...) / لأبي بكر عبد الله بن محمّد المعروف بابن أبي الدّنيا / ت: نجم عبد الرحمن خلف / دار الرّاية، الرّياض – المملكة العربية السّعودية / الطبعة الأولى – ١٤٠٩ هـ.

١٣١- ذمّ الكلام وأهله / لأبي إسماعيل عبد الله بن محمّد الهروي / ت: أبي جابر عبد الله بن محمّد الأنصاري / مكتبة الغرباء الأثرية.

١٣٢- الذيل على طبقات الحنابلة / لعبد الرّحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي / ت: عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين / مكتبة العبيكان، الرّياض – المملكة العربية السعودية / الطبعة الأولى – ١٤٢٥ هـ.

١٣٣- ردّ الصّارم المصقول إلى نحر شاهره المخذول الجاهل العابث بالأصول (نقد لفالح الحربي) / لأبي محمّد ربيع بن هادي المدخلي / http://www.rabee.net/ar/articles.php?cat=8&id=137

١٣٤- الردّ على الجهمية / لأبي سعيد عثمان بن سعيد الدّارمي / ت: أبي عاصم الشّوامي الأثري / المكتبة الإسلامية، القاهرة –مصر / الطبعة الأولى – ١٤٣١ هـ.

١٣٥- الرّد على ابن حزم فيما ادّعاه بأنّ الخروج على الأمير المسلم الظالم من الحزم والعزم / لأبي عبد الرّحمن شوقي بن عوّاد العويسي / مخطوط.

١٣٦- الرّد على الزّنادقة والجهمية فيما شكّت فيه من متشابه القرآن وتأوّلته على غير تأويله / لأبي عبد الله أحمد بن حنبل / دغش بن شبيب العجمي / مكتبة غراس، الجهراء –الكويت / الطبعة الأولى - ١٤٢٦ هـ.

١٣٧- الردّ على المنطقيين (كتاب...) / لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية / ت: عبد الصّمد شرف الدين الكتبي النّرول / مؤسسة الرّيّان / الطبعة الأولى-١٤٢٦هـ.

١٣٨- الردّ الوافر على من زعم بأنّ من سمّى ابن تيمية «شيخ الإسلام» كافر / لمحمّد بن أبي بكر الشهير بابن ناصر الدّين الدّمشقي / ت: زهير الشاويش / المكتب الإسلامي، بيروت –لبنان / الطبعة الأولى – ١٤٠٠ هـ.

١٣٩- رسائل ابن حزم الأندلسي / لأبي محمّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي / ت: إحسان عبّاس / المؤسّسة العربية للدراسات والنّشر، بيروت - لبنان / الطبعة الثانية – ١٩٨٧ م.

١٤٠- الرّسالة / لأبي عبد الله محمّد بن إدريس الشّافعي / ت: أحمد بن محمّد شاكر / مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر - تصوير دار الكتب العلمية / الطّبعة الأولى – ١٣٥٨ هـ.

١٤١- الرّوح (كتاب...) / لابن قيّم الجوزية / ت: محمّد أجمل أيوب الإصلاحي وكمال بن محمّد قالمي / دار عالم الفوائد –من مطبوعات مجمّع الفقه الإسلامي، جدّة –المملكة العربية السّعودية.

١٤٢- الرّوض الباسم في الذبّ عن سنّة أبي القاسم ﷺ / لأبي عبد الله محمّد بن إبراهيم الوزير اليماني / ت: علي بن محمّد العمران / دار عالم الفوائد.

١٤٣- روضة النّاظر وجُنّة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل / لموفّق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة /ت: شعبان محمّد إسماعيل / مؤسسة الرّيان، بيروت –لبنان / الطبعة الأولى – ١٤١٧ هـ.

١٤٤- زاد المسير في علم التفسير / لأبي الفرج عبد الرّحمن بن علي المعروف بابن الجوزي / ت: زهير الشاويش وعبد القادر الأرناؤوط وشعيب الأرناؤوط / المكتب الإسلامي ودار ابن حزم / الطبعة الأولى الجديدة – ١٤٢٣ هـ.

١٤٥- زاد المعاد في هدي خير العباد / لأبي عبد الله محمّد بن أبي بكر المعروف بابن قيّم الجوزية / ت: نبيل بن نصّار السِّنْدي / دار عالم الفوائد / الطبعة الأولى – ١٤٣٩ هـ.

١٤٦- الزّهد / لأبي عبد الله أحمد بن حنبل / ت: حامد أحمد الطّاهر حامد البّسيوني / دار الحديث، القاهرة –مصر – ١٤٢٥ هـ.

١٤٧- الزّهد (كتاب...) / لأبي داود سليمان بن الأشعث السّجستاني / ت: ياسر بن إبراهيم بن محمّد وغنيم بن عبّاس بن غنيم / دار المشكاة، القاهرة – جمهورية مصر العربية / الطبعة الأولى –١٤١٤ هـ.

١٤٨- الزّهد / لعبد الله بن المبارك / ت: أحمد فريد / دار المعارج الدّولية، الرّياض – المملكة العربية السعودية / الطبعة الأولى – ١٤١٥ هـ.

١٤٩- الزّهد / منسوبًا إلى أبي حاتم محمّد بن إدريس الرّازي / ت: منذر سليم محمود الدُّومي / دار أطلس للنّشر والتّوزيع، الرّياض – المملكة العربية السعودية / الطبعة الأولى –١٤٢١ هـ.

١٥٠- الزّهد (كتاب...) / لأبي السَّرِيّ هنّاد بن السَّرِي /ت: عبد الرّحمن بن عبد الجبّار الفريوائي / دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، حولي – الكويت / الطبعة الأولى – ١٤٠٦ هـ.

١٥١- الزّهد (كتاب...) / لأبي سفيان وكيع بن الجرّاح الرُّؤاسي / ت: عبد الرّحمن عبد الجبّار الفريوائي / مكتبة الدّار، المدينة النّبويّة، المملكة العربية السّعودية / الطّبعة الأولى – ١٤٠٤ هـ.

١٥٢- الزّهد الكبير / لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي / مخطوط محمّد بن تركي التّركي، ومخطوط المكتبة الظّاهرية.

١٥٣- الزواجر عن اقتراف الكبائر / لأبي العبّاس أحمد بن محمّد المعروف بابن حجر الهيتمي / مكتبة حجازي، القاهرة – مصر / ١٣٥٦ هـ.

١٥٤- سبل السّلام الموصلة إلى بلوغ المرام / لمحمّد بن إسماعيل الأمير الصّنعاني / ت: محمّد صبحي حسن حلاّق / دار ابن الجوزي، الرياض – المملكة العربية السعودية / الطّبعة الثالثة – ١٤٣٣ هـ.

١٥٥- سراج الملوك / لأبي بكر محمّد بن الوليد الفهري الطّرطوشي / ت: محمّد فتحي أبي بكر / الدّار المصرية اللّبنانية- القاهرة، جمهورية مصر العربية / الطبعة الأولى – ١٤١٤ هـ.

١٥٦- سرّ العالمين وكشف ما في الدّارين / لأبي حامد الغزالي / مخطوط -نسخة جامعة كولمبيا – ولاية نويورك – الولايات الأمريكية المتّحدة.

١٥٧- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها / لأبي عبد الرحمن محمّد ناصر الدين الألباني / مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض / الطبعة الأولى -١٤١٦ هـ.

١٥٨- سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة وأثرها السّيّء في الأمّة / لأبي عبد الرحمن محمّد ناصر الدين الألباني / مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض / الطبعة الأولى للطّبعة الجديدة -١٤١٢ هـ.

١٥٩- السلف والسلفيون -رؤية من الداخل (كتاب ضلال) / لإبراهيم العسعس / دار البيارق، عمّان –الأردن / الطبعة الثانية – ١٤١٨ هـ.

١٦٠- السّلوك في طبقات العلماء والملوك / لأبي عبد الله بهاء الدّين محمّد بن يوسف السّكسكي الكِندي / ت: محمّد بن علي الأكوع / مكتبة الإرشاد، صنعاء / الطّبعة الأولى -١٤١٤ هـ.

١٦١- سمط النّجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي / لعبد الملك بن حسين العصامي / ت: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوّض / دار الكتب العلمية / الطبعة الأولى – ١٤١٩ هـ.

١٦٢- السنّة / لأبي بكر أحمد بن محمّد الخلاّل / دراسة وتحقيق : عطيّة الزهراني / دار الراية، الرياض / الطبعة الأولى -١٤١٠.

١٦٣- السنّة (كتاب السّنة ومعه ظلال الجنّة في تخريج السّنّة) / لأبي بكر عمرو بن أبي عاصم / ت: محمّد ناصر الدّين الألباني / المكتب الإسلامي، بيروت -لبنان / الطبعة الأولى – ١٩٨٠ هـ.

١٦٤- السنّة (كتاب...) / لأبي عبد الرّحمن عبد الله بن أحمد بن حنبل / ت: محمّد بن سعيد بن سالم القحطاني / دار ابن القيّم، الدّمّام – المملكة العربية السعودية / الطبعة الأولى -١٤٠٦ هـ.

١٦٥- سنن التّرمذي (الجامع الصّحيح) / لأبي عيسى محمّد بن عيسى التّرمذي / ت: أحمد محمّد شاكر – وأتمّه محمّد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض / طبعة البابي الحلبي، مصر / الطبعة الثانية – ١٣٩٥ هـ.

١٦٦- السنن الكبرى للبيهقي وفي ذيله الجوهر النّقيّ لابن التّركماني / لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي / والذيل لعلاء الدّين علي بن عثمان المارديني المشهور بابن التركماني / مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدّكن -الهند / الطبعة الأولى -١٣٥٦ هـ. (تصوير دار الفكر).

١٦٧- السنن الكبرى (كتاب النّسائي المعروف بـ...) / لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النّسائي / ت: مركز البحوث وتقنية المعلومات / دار التأصيل، القاهرة-مصر / الطبعة الأولى ١٤٣٣ هـ.

١٦٨- سير أعلام النبلاء / لأبي عبد الله شمس الدين محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبي / ت: بشّار عوّاد / مؤسسة الرسالة / الطبعة الحادية عشرة - ١٤١٧ هـ.

١٦٩- سير الحاثّ إلى علم الطّلاق الثّلاث / لأبي المحاسن يوسف ابن عبد الهادي المعروف بابن المبرد / ت: محمّد بن ناصر العجمي / دار البشائر الإسلامية، بيروت -لبنان / الطبعة الأولى - ١٤١٨ هـ.

١٧٠- السيرة النّبوية / لأبي محمّد عبد الملك بن هشام / ت: مصطفى السّقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي / مكتبة ومطبعة البابي الحلبي - مصر / الطبعة الثّانية - ١٣٧٥ هـ.

١٧١- شرح اعتقاد أهل السنّة والجماعة / لأبي القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي / تحقيق: أحمد بن سعد الغامدي / إصدارات وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية / الطبعة السابعة-١٤٢٢ هـ.

١٧٢- شرح رياض الصّالحين من كلام سيّد المرسلين / محمّد بن صالح العثيمين / دار الوطن، الرّياض - المملكة العربية السّعودية / ١٤٢٥ هـ.

١٧٣- شرح السنّة / لأبي محمّد الحسن بن علي البربهاري / ت: عبد الرحمن بن أحمد الجميزي / مكتبة دار المنهاج، الرياض/ الطبعة الأولى - ١٤٢٦ هـ.

١٧٤- شرح السنّة / لأبي محمّد الحسين بن مسعود البغوي / ت: شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش / المكتب الإسلامي، لبنان / الطبعة الثانية - ١٤٠٣ هـ.

١٧٥- شرح صحيح البخاري / لابن بطّال أبي الحسين علي بن خلف / ت: أبي تميم ياسر بن إبراهيم / مكتبة الرّشد، الرّياض -المملكة العربية السّعودية.

١٧٦- شرح علل التّرمذي / لأبي الفرج عبد الرّحمن بن أحمد الشهير بابن رجب الحنبلي / ت: نور الدّين عتر / دار السّلام، مصر / الطبعة الثالثة - ١٤٣٧ هـ.

١٧٧- شرح مذاهب أهل السّنّة ومعرفة شرائع الدّين والتّمسكّ بالسّنن / لأبي حفص عمر بن أحمد ابن شاهين / ت: عادل بن محمّد / مؤسسة قرطبة / الطبعة الأولى - ١٤١٥ هـ.

١٧٨- الشرح الممتع على زاد المستقنع / لمحمّد بن صالح العثيمين / ت: عمر بن سليمان الحفيان / دار ابن الجوزي، الرّياض - المملكة العربية السعودية / الطبعة الأولى - ذو القعدة ١٤٢٢ هـ.

١٧٩- شرف أصحاب الحديث / لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي / ت: عمرو عبد المنعم سليم / مكتبة ابن تيمية، القاهرة - جمهورية مصر العربية / الطبعة الأولى -١٤١٧ هـ.

١٨٠- الشّريعة (كتاب...) / لأبي بكر محمّد بن الحسين الآجري / ت: عبد الله بن عمر الدّميجي / دار الوطن، الرّياض -المملكة العربية السّعودية / الطبعة الأولى - ١٤١٨ هـ.

١٨١- شعر ابن الذّروي المصري / ت: مشهور الجبّازي / مجمّع القاسمي للغة العربية وآدابها، باقة الغربية-فلسطين / الطبعة الأولى -٢٠١٠ م.

١٨٢- الصّارم المسلول على شاتم الرّسول ﷺ / لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية / ت: محمّد بن عبد الله الحلواني ومحمّد كبير شودري / دار رمادي للنّشر / الطبعة الأولى – ١٤١٧ هـ.

١٨٣- صبّ الخمول على من وصل أذاه إلى الصّالحين من أولياء الله / ليوسف بن الحسن المعروف بابن عبد الهادي / ت: مجموعة بإشراف نور الدّين طالب / دار النّوادر، سورية-لبنان-الكويت / الطّبعة الأولى – ١٤٣٢ هـ.

١٨٤- صحيح الأدب المفرد / لأبي عبد الرحمن محمّد بن ناصر الدين الألباني / مكتبة الدّليل، الجبيل-المملكة العربية السعودية / الطبعة الرابعة -١٤١٨ هـ.

١٨٥- صحيح البخاري / لأبي عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري / دار التأصيل، القاهرة / الطبعة الأولى-١٤٣٣ هـ.

١٨٦- صحيح الترغيب والترهيب / لمحمّد ناصر الدّين الألباني / مكتبة المعارف، الرياض / الطبعة الأولى -١٤٢١ هـ.

١٨٧- صحيح الجامع الصغير وزيادته / لأبي عبد الرحمن محمّد بن ناصر الدين الألباني / المكتب الإسلامي / الطبعة الثالثة -١٤٠٨ هـ.

١٨٨- صحيح سنن أبي داود / لأبي داود سليمان بن داود السجستاني / ت: محمّد بن ناصر الدين الألباني / مؤسسة غراس، الكويت / الطبعة الأولى- ١٤٢٣ هـ.

١٨٩- صحيح سنن ابن ماجه / لأبي عبد الله محمّد بن يزيد القزويني / ت: محمّد ناصر الدّين الألباني / مكتبة المعارف للنّشر والتّوزيع، الرّياض -المملكة العربية السعودية / الطبعة الأولى للطّبعة الجديدة – ١٤١٧ هـ.

١٩٠- صحيح مسلم / لأبي الحسين مسلم بن الحجّاج / دار طيبة، الرياض -المملكة العربية السّعودية / الطبعة الأولى- ١٤٢٧ هـ.

١٩١- صحيح سنن النّسائي / لأبي عبد الرّحمن أحمد بن شعيب النَّسائي / ت: محمّد ناصر الدّين الألباني / مكتبة المعارف، الرياض -المملكة العربية السّعودية / الطبعة الأولى -١٤١٩ هـ.

١٩٢- الصّمت (...كتاب) / لأبي بكر عبد الله بن محمّد المعروف بابن أبي الدّنيا / ت: أبي إسحاق الحويني / دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان / الطّبعة الأولى – ١٤١٠ هـ.

١٩٣- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطّلة (كتاب...) / لأبي عبد الله محمّد بن أبي بكر المعروف بان قيّم الجوزية / علي بن محمّد الدّخيل الله / دار العاصمة، الرّياض -المملكة العربية السّعودية.

١٩٤- صيد الخاطر / لأبي الفرج عبد الرّحمن بن علي المعروف بابن الجوزي / ت: عامر بن علي ياسين / دار ابن خزيمة، الرياض -المملكة العربية السعودية / الطبعة الأولى -١٤١٨ هـ.

١٩٥- الضّوء اللاّمع لأهل القرن التّاسع / لأبي الخير شمس الدّين محمّد بن عبد الرّحمن السّخاوي / دار الجيل، بيروت -لبنان / ١٤١٢ هـ.

١٩٦- الضّعفاء (كتاب...) / لأبي نُعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني / ت: فاروق حمادة / دار الثقافة، الدار البيضاء -المغرب / الطبعة الأولى -١٤٠٥ هـ.

١٩٧- الضّعفاء (كتاب...) / لأبي جعفر محمّد بن عمرو العُقيلي / ت: مازن بن محمّد السّرساوي / دار مجد الإسلام، مصر / الطّبعة الأولى - ١٤٢٩ هـ.

١٩٨- ضعيف الأدب المفرد للإمام البخاري / لأبي عبد الرّحمن محمّد ناصر الدّين الألباني / مكتبة الدّليل، الجبيّل – المملكة العربية السعودية / الطبعة الرّابعة – ١٤١٩ هـ.

١٩٩- طبقات الأولياء / لأبي حفص عمر بن علي المعروف بابن الملقّن / ت: نور الدّين شريبه / مكتبة الخانجي، القاهرة -مصر / الطبعة الثّانية – ١٤١٥ هـ.

٢٠٠- طبقات الحنابلة / للقاضي أبي الحسين محمّد بن أبي يعلى / ت: محمّد حامد الفقي / مطبعة السّنة المحمّدية، القاهرة – مصر.

٢٠١- الطّبقات السَّنِية في تراجم الحنفية / لتقي الدّين بن عبد القادر الدّاري الغزّي / ت: عبد الفتّاح محمّد الحلو / دار الرّفاعي، الرّياض - المملكة العربية السعودية / الطبعة الأولى -١٤٠٣ هـ.

٢٠٢- طبقات الصّوفية / لأبي عبد الرّحمن محمّد بن الحسين السُّلَمي / ت: مصطفى عبد القادر عطا / دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان / الطبعة الثانية – ١٤٢٤ هـ.

٢٠٣- طبقات الفقهاء الشافعية / لأبي عمرو عثمان ابن الصلاح / تهذيب وترتيب واستدراك: محي الدين النووي / ت: محي الدين علي نجيب / دار البشائر الإسلامية / الطبعة الأولى – ١٤١٣ هـ.

٢٠٤- الطبقات الكبرى / لأبي عبد الله محمّد بن سعد / دار صادر، بيروت -لبنان.

٢٠٥- طريق الهجرتين وباب السّعادتين / لأبي عبد الله محمّد بن أبي بكر المعروف بابن قيّم الجوزية / ت: محمّد أجمل الإصلاحي وزائد بن أحمد النّشيري / دار عالم الفوائد، الرّياض – المملكة العربية السعودية / الطبعة الأولى – ١٤٢٩ هـ.

٢٠٦- الطّيوريات / انتخبه أبو طاهر أحمد بن محمّد السِّلَفي من أصول كتب أبي الحسين المبارك بن عبد الجبّار الطّيوري / ت: دسمان يحيى معالي وعبّاس صخر الحسن / أضواء السّلف، الرّياض، المملكة العربية السعودية / الطبعة الأولى – ١٤٢٥ هـ.

٢٠٧- العزلة / لأبي سليمان حمد بن محمّد الخطّابي / ت: ياسين محمّد السّواس / دار ابن كثير، بيروت / الطبعة الثانية -١٤١٠ هـ.

٢٠٨- العقد الفريد / لأحمد بن محمّد بن عبد ربّه / ت: مفيد محمّد قميحة / مكتبة المعارف، الرّياض -المملكة العربية السعودية – تصوير دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان / الطبعة الأولى – ١٤٠٤ هـ.

٢٠٩- العقوبات / لأبي بكر عبد الله بن محمّد ابن أبي الدّنيا / ت: محمّد خير رمضان يوسف / دار ابن حزم، بيروت –لبنان / الطبعة الأولى – ١٤١٦ هـ.

٢١٠- العقود الدّريّة في ذكر بعض مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية / لأبي عبد الله محمّد بن أحمد بن عبد الهادي / ت: علي بن محمّد العِمران / دار عالم الفوائد / الطبعة الأولى- ١٤٣٢ هـ.

٢١١- عقيدة أدعياء السّلفية في ميزان أهل السّنة والجماعة (كتاب ضلال) / للخارجي أبي عبد الله محمّد بوالنيت المراكشي، قدّم له رأس خوارج هذا الزمان: أبو محمّد المقدسي / منبر «التوحيد والجهاد».

٢١٢- العقيدة الأصفهانية / لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية / ت: إبراهيم سعيداني / مكتبة الرّشد، الرياض / الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ.

٢١٣- «علامات على طريق السّنة: (اعرف الحقّ) (ولتستبين سبيل المجرمين)» (تسجيل صوتي) / لمحمود الحدّاد المصري رأس فرقة الحدّادية المعاصرة.

٢١٤- العلل ومعرفة الرّجال (كتاب...) / ت: وصيّ الله بن محمّد عبّاس / دار الخاني، الرّياض – المملكة العربية السعودية / الطبعة الثانية – ١٤٢٢ هـ.

٢١٥- العلم والحلم (كتاب...) / لأبي الحسن آدم بن أبي إيّاس / ت: عامر حسن صبري / المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – البحرين / الطبعة الأولى – ١٤٣٦ هـ.

٢١٦- عمدة القاري شرح صحيح البخاري / لأبي محمّد محمود بن أحمد العيني / إدارة الطباعة المنيرية.

٢١٧- عون المعبود -شرح سنن أبي داود / لأبي الطيّب محمّد شمس الحقّ العظيم آبادي / ت: عبد الرّحمن محمّد عثمان / الناشر: محمّد عبد المحسن، المدينة النّبوية – المملكة العربية السعودية / الطبعة الثانية – ١٣٨٨ هـ.

٢١٨- العيال (كتاب...) / لأبي بكر عبد الله بن محمّد المشهور بابن أبي الدّنيا / ت: نجم عبد الرّحمن خلف / دار ابن القيّم، الدمّام – المملكة العربية السعودية / الطبعة الأولى – ١٤١٠ هـ.

٢١٩- عيون الأخبار / لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوري / ت: منذر محمّد سعيد أبي شعر / المكتب الإسلامي، بيروت -لبنان / الطبعة الأولى – ١٤٢٩ هـ.

٢٢٠- غارة الأشرطة على أهل الجهل والسّفسطة / لأبي عبد الرّحمن مقبل بن هادي الوادعي / دار الحرمين، القاهرة – جمهورية مصر العربية / الطبعة الأولى -١٤١٩ هـ.

٢٢١- غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام / لأبي عبد الرّحمن محمّد ناصر الدّين الألباني / المكتب الإسلامي، بيروت -لبنان / الطّبعة الأولى – ١٤٠٠ هـ.

٢٢٢- غاية النّهاية في طبقات القرّاء / لأبي الخير محمّد بن محمّد المعروف بابن الجزري / ت: برجستراسر / دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان / الطبعة الأولى – ١٤٢٧ هـ.

٢٢٣- الغرباء (كتاب...) / لأبي بكر محمّد بن الحسين الآجري / ت: بدر البدر / دار الخلفاء للكتاب الإسلامي -الكويت / الطبعة الأولى – ١٤٠٣ هـ.

٢٢٤- الغرف العليّة في تراجم متأخري الحنفية / لأبي عبد الله محمّد بن علي المعروف بابن طولون / مخطوط / نسخة شهيد علي.

٢٢٥- غريب الحديث / لأبي سليمان حمد بن محمّد بن إبراهيم الخطّابي / ت: عبد الكريم إبراهيم العزباوي وعبد القيّوم عبد ربّ النّبيّ / جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة – المملكة العربية السّعودية – دار الفكر، دمشق – سورية / ١٤٠٣ هـ.

٢٢٦- غريب الحديث / لأبي الفرج عبد الرّحمن بن علي المعروف بابن الجوزي / ت: عبد المعطي أمين قلعجي / دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان / ١٤٢٥ هـ.

٢٢٧- غريب الحديث / لأبي محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوري / ت: عبد الله الجبوري / وزارة الأوقاف العراقية / الطبعة الأولى – ١٣٩٧ هـ.

٢٢٨- غريب الحديث / لأبي عبيد القاسم بن سلاّم الهروي / ت: حسين محمّد شرف؛ ومراجعة: عبد السّلام هارون / المطابع الأميرية، القاهرة –مصر / ١٤٠٤ هـ.

٢٢٩- الفتاوى الكبرى / لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية / محمّد عبد القادر ومصطفى عبد القادر عطا / دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان / الطبعة الأولى –١٤٠٨ هـ.

٢٣٠- الفتاوى الكبرى الفقهية / لابن حجر المكّي الهيتمي / مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي، مصر.

٢٣١- فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري / لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني / المكتبة السلفية، مصر / ١٣٩٠ هـ.

٢٣٢- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث / لأبي الخير شمس الدّين محمّد بن عبد الرّحمن السّخاوي / ت: عبد الكريم بن عبد الله الخضير ومحمّد بن عبد الله آل فهيد / مكتبة دار المنهاج، الرياض –المملكة العربية السعودية / الطبعة الأولى – ١٤٢٦ هـ.

٢٣٣- الفتوى الحموية الكبرى / لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية / ت: عبد القادر بن محمّد الغامدي / دار المأثور، المدينة النبوية –المملكة العربية السعودية / الطبعة الثالثة –١٤٤٠ هـ.

٢٣٤- الفردوس بمأثور الخطاب / لأبي شجاع شيرويه بن شهردار الدّيلمي / ت: السّعيد بن بسيوني زغلول / دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان / الطبعة الأولى –١٤٠٦ هـ.

٢٣٥- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة النّاجية منهم / لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي / ت: محمّد عثمان الخشت / مكتبة ابن سينا، القاهرة –مصر.

٢٣٦- الفروق اللّغوية / لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري / ت: محمّد إبراهيم سليم / دار العلم والثقافة، القاهرة –مصر.

٢٣٧- الفصل في الملل والأهواء والنحل / لأبي محمّد علي بن أحمد بن حزم / مكتبة السّلام العالمية.

٢٣٨- الفقيه والمتفقه / لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي / ت: عادل بن يوسف العزازي / دار ابن الجوزي، الرياض / الطبعة الأولى –١٤١٧ هـ.

٢٣٩- الفوائد / لأبي عبد الله محمّد بن أبي بكر المعروف بابن قيّم الجوزية / ت: محمّد عزير شمس / دار عالم الفوائد، مكّة المكرّمة –المملكة العربية السعودية / الطبعة الأولى – ١٤٢٩ هـ.

٢٤٠- الفوائد في اختصار المقاصد (أو القواعد الصّغرى) / لعزّ الدّين بن عبد العزيز السُّلَمي المعروف بالعزّ بن عبد السّلام / ت: إيّاد خالد الطباع / دار الفكر، دمشق –سورية / الطبعة الأولى – ١٤١٦ هـ.

٢٤١- فيض القدير شرح الجامع الصّغير / لمحمّد عبد الرّؤوف بن تاج العرافين المناوي - دار المعرفة، بيروت -لبنان / الطبعة الثانية – ١٣٩١ هـ.

٢٤٢- القائد إلى تصحيح العقائد / لأبي عبد الرحمن بن يحيى المعلّمي اليماني / تعليق: محمّد بن ناصر الدين الألباني / المكتب الإسلامي / الطبعة الثالثة -١٤٠٤ هـ.

٢٤٣- قاعدة جليلة في التوسّل والوسيلة / لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية /ربيع بن هادي المدخلي / نشر موقع المحقّق: https://www.rabee.net/ar/authordownload.php?id=٣٣

٢٤٤- قاموس قبطي – عربي لكلمات اللّهجة البحيرية للغة القبطية، والكلمات المأخوذة من اللّغة اليونانية المستخدمة في الصّلوات الكنسية والنّصوص الآبائية، Coptic Arab Dictionary / إعداد: الرّاهب أندرياس المقاري / مطبعة قدّيسهم أنبا مقار – وادي النّطرون، القاهرة -مصر / الطبعة الثّانية – ٢٠١٠ م.

٢٤٥- القاموس المحيط / لمجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروزآبادي / ت: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرّسالة / مؤسسة الرّسالة، بيروت -لبنان / الطبعة الثّامنة -١٤٢٦ هـ.

٢٤٦- القدر (كتاب...) / لأبي بكر جعفر بن محمّد الفِريابي / ت: عبد الله بن حمد المنصور / أضواء السّلف، الرّياض – المملكة العربية السعودية / الطبعة الأولى – ١٤١٨ هـ.

٢٤٧- قمع الجاهل المعاند بإثبات تجزّي الاجتهاد والتقليد / لأبي عبد الرّحمن شوقي بن عوّاد العويسي / نُشر في شبكة سحاب سنة ١٤٢٣ هـ – تحت قيد إعادة النّشر.

٢٤٨- القول المفيد على كتاب التّوحيد / لمحمّد بن صالح العثيمين / ت: سليمان بن عبد الله أبا الخيل وخالد بن علي المشيقح / دار العاصمة، الرّياض -المملكة العربية السعودية / ١٤١٥ هـ.

٢٤٩- الكافية الشافية في الانتصار للفرقة النّاجية / لأبي عبد الله محمّد بن أبي بكر المعروف بابن قيّم الجوزية / إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد / دار عالم الفوائد، الرّياض – المملكة العربية السعودية / الطبعة الأولى – ١٤٢٨ هـ.

٢٥٠- الكامل في ضعفاء الرّجال / لأبي أحمد عبد الله بن عَديّ / ت: مازن السرساوي / مكتبة الرّشد، الرّياض -السعودية.

٢٥١- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي / لعلاء الدّين عبد العزيز بن أحمد البخاري / ت: عبد الله محمود محمّد عمر / دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان / الطبعة الأولى – ١٤١٨ هـ.

٢٥٢- الكشف الحثيث عمّن رمي بوضع الحديث / لأبي الوفاء إبراهيم بن محمّد الحلبي المعروف بسبط ابن العجمي / ت: صبحي السّامرائي / عالم الكتب، بيروت -لبنان / الطبعة الأولى – ١٤٠٧ هـ.

٢٥٣- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة النّاس / لإسماعيل بن محمّد العجلوني / ت: أحمد القلاش / مؤسسة الرّسالة / الطبعة الرّابعة – ١٤٠٥ هـ.

٢٥٤- الكفاية في علم الرّواية / لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي / دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدّكن – الهند / ١٣٥٧ هـ.

٢٥٥- الكنى والأسماء / لأبي بِشر محمّد بن أحمد الدّولابي / ت: أبي قتيبة نظر محمّد الفاريابي / دار ابن حزم، بيروت –لبنان / الطبعة الأولى – ١٤٢١ هـ.

٢٥٦- لسان العرب / لأبي الفضل محمّد بن مكرّم ابن منظور / دار صادر.

٢٥٧- لسان الميزان / لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني / مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن –الهند / الطبعة الأولى –١٣٣٠ هـ.

٢٥٨- لقاء الباب المفتوح / لمحمّد بن صالح بن عثيمين / صوتي / موقع الشيخ.

٢٥٩- المتّفق والمفترق (كتاب...) / لأبي بكر أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي / ت: محمّد صادق آيدن الحامدي / دار القادري / الطبعة الأولى – ١٤١٧ هـ.

٢٦٠- مداراة النّاس / لأبي بكر عبد الله بن محمّد المشهور بابن أبي الدّنيا / ت: محمّد خير رمضان يوسف / دار ابن حزم، بيروت – لبنان / الطبعة الأولى – ١٤١٨ هـ.

٢٦١- المجالسة وجواهر العلم / لأبي بكر أحمد بن مروان الدّينوري / ت: مشهور بن حسن آل سلمان / جمعية التّربية الإسلامية، أم الحصم – البحرين / الطبعة الأولى -١٤١٩ هـ.

٢٦٢- كتاب المجروحين من المحدّثين / لأبي حاتم محمّد بن حبّان البُستي / ت: حمدي عبد المجيد السّلفي / دار الصّميعي، الرّياض – المملكة العربية السّعودية / الطبعة الأولى -١٤٢٠ هـ.

٢٦٣- مجمع الأمثال / لأبي الفضل أحمد بن محمّد الميداني / ت: محمّد محي الدّين عبد الحميد / مكتبة السّنّة المحمّدية / ١٣٧٣ هـ.

٢٦٤- مجمع الحكم والأمثال في الشّعر العربي / لأحمد قبش / دار الرّشيد، دمشق-سورية؛ وبيروت- لبنان/ الطبعة الثالثة – ١٤٠٥ هـ.

٢٦٥- مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي / لأبي الفرج عبد الرّحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي / ت: طلعت بن فؤاد الحُلواني / الفاروق الحديثة للطباعة والنّشر، القاهرة – جمهورية مصر العربية / الطبعة الثانية - ١٤٢٤ هـ.

٢٦٦- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية / لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية / ت: عبد الرّحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمّد / مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف / ١٤٢٥ هـ.

٢٦٧- مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية / من ضمنه «أمالي ابن النّحاس» / ت: نبيل سعد الدّين جرّار / دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان.

٢٦٨- محاضرات الأدباء ومحاورات الشّعراء والبلغاء / لأبي القاسم الحسين بن محمّد المعروف بالرّاغب الأصفهاني / عمر الطّبّاع / دار الأرقم، بيروت -لبنان / الطّبعة الأولى - ١٤٢٠ هـ.

٢٦٩- المحدّث الفاصل بين الرّاوي والواعي / لأبي محمّد الحسن بن عبد الرّحمن الرّامهرمزي / ت: محمّد عجاج الخطيب / دار الفكر، بيروت -لبنان / الطبعة الثالثة - ١٤٠٤ هـ.

٢٧٠- المحمّدون من الشعراء وأشعارهم / لأبي الحسين جمال الدّين علي بن يوسف القفطي / ت: حسن معمري وحمد الجاسر/ جامعة باريس / ١٣٩٠ هـ.

٢٧١- المحنة (كتاب...) - ذكر محنة أبي عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل الشّيباني - رواية ابن عمّه حنبل / لأبي علي حنبل بن إسحاق بن حنبل الشّيباني / ت: أبي جنّة مصطفى بن محمّد القبّاني الحنبلي / مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلامية، الرّياض - المملكة العربية السعودية / الطّبعة الأولى - ١٤٤٠ هـ.

٢٧٢- محنة الإمام أحمد بن محمّد بن حنبل / لأبي محمّد عبد الغنيّ بن عبد الواحد المقدسي / ت: عبد الله بن عبد المحسن التّركي / دار هجر - الجيزة، مصر / الطّبعة الأولى -١٤٠٧ هـ.

٢٧٣- المحيط البرهاني في الفقه النّعماني / لأبي المعالي محمود بن أحمد الحنفي الشهير بابن مازة البخاري / ت: عبد الكريم سامي الجندي / دار الكتب العلمية / الطّبعة الأولى - ١٤٢٤ هـ.

٢٧٤- مختصر التّحفة الاثنى عشرية / لشاه عبد العزيز غلام حكيم الدّهلوي / اختصار وتهذيب: محمود شكري الآلوسي / ت: محبّ الدّين الخطيب / المكتبة السّلفية - القاهرة، مصر / ١٣٧٣ هـ.

٢٧٥- مختصر خلافيات البيهقي / لأحمد بن فرح اللّخمي الإشبيلي / ت: ذياب عبد الكريم ذياب عقل / مكتبة الرّشد، الرياض-المملكة العربية السعودية / الطبعة الأولى -١٤١٧ هـ.

٢٧٦- المخصّص / لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي المعروف بابن سيّده / الطبعة الأميرية - تصوير دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

٢٧٧- مدارج السّالكين / لابن قيّم الجوزية / ت: ناصر السّعوى ومجموعة / دار الصّميعي، الرياض- المملكة العربية السعودية / الطبعة الأولى -١٤٣٢ هـ.

٢٧٨- المدخل / لأبي عبد الله محمّد بن محمّد العبدري المعروف بابن الحاج المالكي / مكتبة دار التراث، القاهرة -مصر.

٢٧٩- المدخل إلى السنن الكبرى / لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي / ت: محمّد ضياء الرّحمن الأعظمي / دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، حولي - دولة الكويت.

٢٨٠- المدخل إلى علم السّنن (طبعة أخرى لكتاب المدخل إلى السّنن الكبرى) / لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي / ت: محمّد عوّامة / دار اليسر ودار المنهاج / ١٤٣٧ هـ.

٢٨١- مِرآة الجِنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يُعتبر من حوادث الزّمان / لأبي محمّد عبد الله بن أسعد اليافعي / ت: خليل المنصور / دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان / الطبعة الأولى – ١٤١٧ هـ.

٢٨٢- مسائل الإمام أحمد بن حنبل – رواية ابنه أبي الفضل صالح / ت: فضل الرّحمن دين محمّد / الدار العلمية، دلهي – الهند / الطبعة الأولى – ١٤٠٨ هـ.

٢٨٣- المسائل الماردينية / لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية / ت: خالد بن محمّد المصري / دار الفلاح / ١٤٢٤ هـ.

٢٨٤- مساوىء الأخلاق ومذمومها / أبي بكر محمّد بن جعفر الشّامري الخرائطي / ت: مصطفى الشّلبي / مكتبة السّوادي، جدّة -المملكة العربية السعودية / الطبعة الأولى – ١٤١٢ هـ.

٢٨٥- المستدرك على الصّحيحين / لأبي عبد الله محمّد بن عبد الله الحاكم النيسابورى / ت: مقبل بن هادي الوادعي / دار الحرمين / الطبعة الأولى- ١٤١٧ هـ.

٢٨٦- المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية / جمع: محمّد بن عبد الرّحمن بن محمّد بن قاسم / دار القاسم، الرّياض – المملكة العربية السعودية / الطّبعة الأولى – ١٤١٨ هـ.

٢٨٧- المستطرف في كلّ فن مستظرف / لأبي الفتح محمّد بن أحمد الأبشيهي / ت: إبراهيم صالح / دار صادر، بيروت -لبنان / الطبعة الأولى -١٩٩٩ م.

٢٨٨- مسند إبراهيم بن أدهم الزّاهد / لمحمّد بن إسحاق المعروف بابن مندة / مكتبة القرآن / ١٩٨٨ م.

٢٨٩- مسند أحمد بن حنبل / ت: أحمد شاكر / دار الحديث، القاهرة / الطبعة الأولى-١٤١٦هـ.

٢٩٠- مسند ابن الجعد / لأبي الحسن علي بن الجعد الجوهري / ت: عامر أحمد حيدر / دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان / الطبعة الثانية – ١٤١٧ هـ.

٢٩١- مسند أبي داود الطّيالسي / لسليمان بن داود بن الجارود الطّيالسي / ت: محمّد بن عبد المحسن التّركي / دار هجر، الجيزة -مصر / الطبعة الأولى – ١٤٢٠ هـ.

٢٩٢- مسند الموطإ / لأبي القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله الجوهري / ت: لطفي بن محمّد الصّغير وطه بن علي بوسريح / دار الغرب الإسلامي، بيروت -لبنان / ١٩٩٧ م.

٢٩٣- مسند أبي يعلى الموصلي / لأحمد بن علي الموصلي / ت: مركز البحوث وتقنية المعلومات / دار التأصيل- القاهرة، مصر / الطبعة الأولى ١٤٣٨ هـ.

٢٩٤- المسند / لأبي محمّد عبد الله بن عبد الرحمن الدّارمي / ت: مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل / دار التأصيل، القاهرة – مصر / الطبعة الأولى -١٤٣٦ هـ.

٢٩٥- المسوّدة في أصول الفقه / لآل تيمية / ت: أحمد بن إبراهيم الذّروي / دار الفضيلة، الرّياض – المملكة العربية السعودية / الطبعة الأولى – ١٤٢٢ هـ.

٢٩٦- مشارق الأنوار على صحاح الآثار / لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي السّبتي / المكتبة العتيقة -تونس، ودار التراث – القاهرة -مصر/ ١٣٣٣ هـ.

٢٩٧- مشكاة المصابيح / للخطيب التبريزي وبهامشه مرعاة المفاتيح / لأبي الحسن الملاّ القاري / إدارة البحوث الإسلامية والدّعوة والإفتاء بالجامعة السلفية -بنارس، الهند.

٢٩٨- مشكاة المصابيح (تخريج...) / للخطيب التبريزي / ت: أبي عبد الرّحمن محمّد ناصر الدّين الألباني / المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان / الطبعة الثانية -١٣٩٩ هـ.

٢٩٩- مشيخة الشيخ الأجلّ أبي عبد الله محمّد بن أحمد بن إبراهيم الرّازي -المعروف بان الحطّاب- وثبت مسموعاته / بانتقاء أبي طاهر أحمد ابن محمّد السِّلَفي / ت: حاتم بن عارف العَوْني / دار الهجرة، الرّياض – المملكة العربية السعودية / الطبعة الأولى – ١٤١٥ هـ.

٣٠٠- المصنّف / لأبي بكر عبد الله بن محمّد بن أبي شيبة / ت: سعد بن ناصر الشّتري / دار كنوز إشبيليا، الرّياض – المملكة العربية السعودية / الطبعة الأولى – ١٤٣٦ هـ.

٣٠١- المصنّف / لأبي بكر عبد الرّزاق بن همّام الصنعاني / ت: حبيب الرّحمن الأعظمي / المجلس العلمي، جنوب إفريقيا / ١٣٩٠ هـ.

٣٠٢- معارج القبول بشرح سُلَّم الوصول إلى علم الأصول / لحافظ بن أحمد الحكمي / ت: محمّد صبحي حلاّق / دار ابن الجوزي، الرّياض -المملكة العربية السعودية / الطبعة الثالثة – محرّم ١٤٢٦ هـ.

٣٠٣- المعجم (كتاب...) لابن الأعرابي / لأبي سعيد أحمد بن محمّد المعروف بابن الأعرابي / ت: عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني / دار ابن الجوزي، الرّياض – المملكة العربية السّعودية / الطبعة الأولى – ١٤١٨ هـ.

٣٠٤- المعجم الأوسط / لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطّبراني / ت: طارق بن عوض وعبد المحسن الحسيني / دار الحرمين، القاهرة -مصر / ١٤١٥ هـ.

٣٠٥- معجم البلدان / لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي / دار صادر ، بيروت -لبنان / ١٣٩٧ هـ.

٣٠٦- المعجم الكبير / لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطّبراني / ت: حمدي عبد المجيد السّلفي / مكتبة ابن تيمية، القاهرة -مصر.

٣٠٧- معجم مقاييس اللّغة / لأبي الحسين أحمد بن فارس / ت: عبد السّلام محمّد هارون / دار الفكر، بيروت -لبنان / ١٣٩٩ هـ.

٣٠٨- المعرفة والتّاريخ (كتاب...) / لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي / ت: أكرم ضياء العمري / مكتبة الدّار بالمدينة النبوية / الطبعة الأولى -١٤١٠ هـ.

٣٠٩- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم / لأبي الحسن أحمد بن عبد الله العجلي / ت: عبد العليم عبد العظيم البستوي / مكتبة الدار، المدينة النبوية -المملكة العربية السعودية / الطبعة الأولى -١٤٠٥ هـ.

٣١٠- معرفة القرّاء الكبار على الطّبقات والأعصار / لأبي عبد الله محمّد بن أحمد الذّهبي / ت: بشار عوّاد معروف وشعيب الأرناؤوط وصالح مهدي عبّاس / مؤسسة الرّسالة / الطبعة الثّانية – ١٤٠٨ هـ.

٣١١- المغالطات المنطقية -فصول في المنطق غير الصّوري / لعادل مصطفى / المجلس الأعلى للثقافة - مصر / الطبعة الأولى -٢٠٠٧ م.

٣١٢- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب / لجمال الدّين ابن هشام الأنصاري / ت: مازن المبارك، ومحمّد علي حمد الله / دار الفكر، دمشق - سورية / الطبعة الأولى – ١٣٨٤ هـ.

٣١٣- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج / لمحمّد بن محمّد الشربيني المعروف بالخطيب الشربيني / ت: محمّد خليل عيتاني / دار المعرفة، بيروت – لبنان / الطبعة الأولى – ١٤١٨ هـ.

٣١٤- مفاتيح الفقه الحنبلي / سالم بن علي الثّقفي / دار النّصر للطباعة الإسلامية، مصر / الطبعة الثانية – ١٤٠٢ هـ.

٣١٥- المفاريد عن رسول الله ﷺ / لأبي يعلى أحمد بن علي الموصلي / ت: عبد الله بن يوسف الجديع / مكتبة دار الأقصى، حولي -الكويت / الطبعة الأولى – ١٤٠٥ هـ.

٣١٦- مفتاح دار السّعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة / لابن قيّم الجوزية / ت: عبد الرحمن بن قاسم بن قائد / دار عالم الفوائد -من مطبوعات مجمّع الفقه الإسلامي، جدّة – ١٤٣٢ هـ.

٣١٧- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم / لأبي العبّاس أحمد بن عمر القرطبي / ت: متو والسيّد وبديوي وبزّال / دار ابن كثير - دمشق وبيروت، ودار الكلم الطيّب- دمشق وبيروت / الطبعة الأولى -١٤١٧ هـ.

٣١٨- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة / لأبي الخير محمّد بن عبد الرحمن السخاوي / ت: محمّد عثمان الخشت / دار الكتاب العربي، بيروت -لبنان / الطبعة الأولى – ١٤٠٥ هـ.

٣١٩- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد / لأبي إسحاق إبراهيم بن محمّد المعروف بابن مفلح / ت: عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين / مكتبة الرّشد، الرّياض -المملكة العربية السعودية / الطبعة الأولى – ١٤١٠ هـ.

٣٢٠- مقامات الحريري / لأبي محمّد القاسم بن علي الحريري / دار الباز للنشر والتوزيع، مكّة المكرّمة – دار بيروت / ١٣٩٨ هـ.

٣٢١- مكارم الأخلاق / لأبي القاسم سليمان بن أحمد اللّخمي الطبراني / ت: فاروق حمادة / دار الثقافة، الدار البيضاء -المغرب / الطبعة الثانية -١٤٠٧ هـ.

٣٢٢- ملخص من مسند أبي يوسف يعقوب بن شيبة من مسند عمر بن الخطّاب / لشهاب الدّين أحمد بن أبي بكر الطّبراني الكاملي الشّهير ببواب الكاملية / ت: علي بن عبد الله الصّيّاح / دار ابن الجوزي، الرّياض – المملكة العربية السعودية / الطبعة الأولى – ١٤٣٠ هـ.

٣٢٣- الملل والنّحل / لأبي الفتح محمّد بن عبد الكريم الشهرستاني / ت: أحمد فهمي محمّد / دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان / الطبعة الثانية -١٤١٣ هـ.

٣٢٤- مناقب الإمام أحمد بن حنبل / لأبي الفرج عبد الرّحمن بن علي المعروف بابن الجوزي / ت: عبد الله بن عبد المحسن التّركي / دار هجر، الجيزة -مصر / الطبعة الثانية – ١٤٠٩ هـ.

٣٢٥- مناقب الشافعي / لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي / ت: السيّد أحمد صقر / مكتبة دار التراث، القاهرة-١٣٩١ هـ.

٣٢٦- من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرّجال – ممّا رواه عنه أبو بكر أحمد بن محمّد المَرُّوذي وأبو الحسن عبد الملك بن عبد الحميد الميموني وأبو الفضل صالح بن أحمد عن أبيه / ت: صبحي البدري السّامرائي / مكتبة المعارف، الرّياض – المملكة العربية السعودية / الطبعة الأولى -١٤٠٩ هـ.

٣٢٧- من مؤلّفات وتحقيقات سماحة العلاّمة الشيخ عبد الله بن عمر بن دهيش / ت: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش / مكتبة الأسدي، مكة المكرّمة – المملكة العربية السعودية / الطبعة الأولى – ١٤٢٩ هـ.

٣٢٨- منهاج السّنة النّبويّة / لأبي العبّاس تقيّ الدّين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية / ت: محمّد رشاد سالم / جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، الرّياض -المملكة العربية السعودية / الطبعة الأولى – ١٤٠٦ هـ.

٣٢٩- المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجّاج / لأبي زكريا يحيى بن شرف النّووي / المطبعة المصرية بالأزهر / الطبعة الأولى – ١٣٤٧ هـ.

٣٣٠- المنهل العذب الروي في ترجمة قطب الأولياء النّووي / لشمس الدّين محمّد بن عبد الرّحمن السّخاوي / ت: أحمد فريد المزيدي / دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان / الطّبعة الأولى - ١٤٢٦ هـ.

٣٣١- موسوعة ابن أبي الدّنيا (رسالة جامعية: «ابن أبي الدّنيا -محدّثًا ومصلحًا») / لأبي بكر عبد الله بن محمّد المعروف بابن أبي الدّنيا / ت: فاضل بن خلف الحمّادة الرّقي / دار أطلس الخضراء، الرّياض – المملكة العربية السعودية / الطبعة الأولى – ١٤٣٣ هـ.

٣٣٢- ميزان الاعتدال في نقد الرّجال / لأبي عبد الله محمّد بن أحمد الذّهبي / ت: علي محمّد البجاوي / دار المعرفة، بيروت -لبنان.

٣٣٣- ناسخ الحديث ومنسوخه / لأبي بكر أحمد بن محمّد بن هانىء الأثرم / ت: عبد الله بن حمد المنصور / الطبعة الأولى – ١٤٢٠ هـ.

٣٣٤- النّبوات (كتاب...) / لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية / ت: عبد العزيز بن صالح الطويان / مكتبة أضواء السّلف، الرّياض- المملكة العربية السعودية / الطبعة الثانية-١٤٢٧ هـ.

٣٣٥- نثر الدر في المحاضرات / لأبي سعد منصور بن الحسن الآبي / ت: خالد عبد الغني محفوظ / دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان / الطبعة الأولى -١٤٢٤ هـ.

٣٣٦- نزهة النّظر في توضيح نخبة الفكَر في مصطلح أهل الأثر / لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني / ت: عبد الله بن ضيف الله الرّحيلي / الجريسي، مطبعة السفير، الرّياض – المملكة العربية السعودية / الطّبعة الثانية – ١٤٢٩ هـ.

٣٣٧- النّصيحة بالتّحذير من تخريب ابن عبد المنّان لكتب الأئمّة الرّجيحة وتضعيفه لمئات الأحاديث الصّحيحة / لأبي عبد الرّحمن محمّد ناصر الدّين الألباني / دار ابن عفّان، الجيزة -مصر / الطبعة الثانية – ١٤٢١ هـ.

٣٣٨- نفح الطّيب من غصن الأندلس الرّطيب / لأبي العبّاس أحمد بن محمّد المقرّى / ت: إحسان عبّاس / دار صادر، بيروت / ١٣٨٨ هـ.

٣٣٩- نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله في التّوحيد / لأبي سعيد عثمان بن سعيد الدّارمي السّجزي / ت: منصور بن عبد العزيز السّماري / دار الميمان، الرّياض -المملكة العربية السعودية / الطبعة الأولى - ١٤٣٤ هـ.

٣٤٠- النّكت على كتاب ابن الصّلاح / لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني / ت: ربيع بن هادي عمير المدخلي / مطبوعات الجامعة الإسلامية، المدينة النبوية – المملكة العربية السعودية / الطبعة الأولى – ١٤٠٤ هـ.

٣٤١- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب / لأبي العبّاس أحمد القلقشندي / ت: إبراهيم الأبياري / دار الكتاب اللّبناني، بيروت – لبنان / الطبعة الثّانية –١٤٠٠ هـ.

٣٤٢- النّهاية في غريب الأثر والحديث / لمجد الدّين المبارك بن محمّد الجزري المعروف بابن الأثير / ت: أحمد بن محمّد الخرّاط / من مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر.

٣٤٣- نوادر الأصول في أحاديث الرّسول / لأبي عبد الله محمّد بن علي المعروف بالحكيم الترمذي / ت: عبد الرحمن عميرة / دار الجيل، بيروت -لبنان / الطبعة الأولى -١٤١٢ هـ.

٣٤٤- الوابل الصيّب ورافع الكلم الطّيّب / لأبي عبد الله محمّد بن أبي بكر المعروف بابن قيّم الجوزية / ت: عبد الرّحمن بن حسن بن قائد / دار عالم الفوائد، الرّياض – المملكة العربية السعودية / الطبعة الأولى – ١٤٢٥ هـ.

٣٤٥- الواضح في أصول الفقه / لأبي الوفاء علي بن عقيل / ت: عبد الله بن عبد المحسن التّركي / مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان / الطبعة الأولى – ١٤٢٠ هـ.

٣٤٦- الوافي بالوفيات / لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي / ت: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى / دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان / الطبعة الأولى -١٤٢٠هـ.

٣٤٧- وسائل السّائل - مستخلص من (لواقح الأسرار ولوائح الأنوار) (كتاب ضلال) / لأبي يكر محمّد بن علي الشهير بابن عربي الطّائي - الزنديق المعروف - جمعه تلميذه ابن سودكين / ت: عبد الباقي أحمد مفتاح / دار الكتب العلمية / ٢٠٢٠ م.

٣٤٨- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان / لأبي العبّاس شمس الدّين أحمد بن محمّد بن خلكان / ت: إحسان عبّاس / دار صادر، بيروت – لبنان / ١٣٩٨ هـ.

٣٤٩- يتيمة الدّهر في محاسن أهل العصر / لأبي منصور عبد المالك الثعالبي / ت: مفيد محمّد قميحة / دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان / الطبعة الأولى -١٤٠٣ هـ.

٣٥٠- A Dictionary of Urdu Classical Hindi & English I / John T. Platts M. A. / Sampson Low Marston & Company – Publishers to the India Office / ١٨٨٤.

٣٥١- Coptic Dictionary Northern Dialect قاموس قبطي / https://archive.org/details/CopticDictionaryNorthernDialect

٣٥٢- Dictionary Persian Arabic & English / Francis Johnson / William H. Allen & Co. London – UK / ١٨٥٢.

❁❁❁

[الروابط الإلكترونية إلى أي مواقع في الشبكة العنكبوتية، أو إلى أي مواد مكتوبة أو مسجّلة المذكورة في هذا الكتاب، قد تتغيّر، أو تندثر، كما هو المعهود بعالم الشبكة العنكبوتية، وكما هو واقعها المشهود؛ فمهما وقع شيءٌ من ذلك، فكلّ المواد المقروؤة -مطبوعةً كانت أو مخطوطة- أو المسموعة المذكورة ضمن مراجع هذا الكتاب، فهي محتفظة عندي، وقد أضعها مُستقبلاً -إذا اقتضت الحاجة- في موقع مع الإحالة إليها؛ والله الموّفق]

قَائِمَةُ المحْتَوَيَاتِ